مركز دراسات الوحدة العربية
منتدى التنمية

مركز دراسات الوحدة العربية
منتدى التنمية

الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية

حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الطفرة النفطية الثالثة
وانعكاسات الأزمة المالية العالمية
حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إبراهيم شريف السيد
جاسم السعدون
جون كوالز
حمد الحوشان
عبد الرزاق الفارس
عدنان شهاب الدين
علي خليفة الكواري
فاروق القاسم
ماجد المنيف
مشاري النعيم

تنسيق وتحرير: علي خليفة الكواري

تحرير

الطفرة النفطية الثالثة

وانعكاسات الأزمة المالية العالمية

حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

منتدى التنمية

الطفرة النفطية الثالثة

وانعكاسات الأزمة المالية العالمية

حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إبراهيم شريف السيد

جاسم السعدون

جون كوالز

حمد الحوشان

عبد الرزاق الفارس

عدنان شهاب الدين

علي خليفة الكواري

فاروق القاسم

ماجد المنيف

مشاري النعيم

تنسيق وتحرير: علي خليفة الكواري

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية / إبراهيم شريف السيد... [وآخ.]؛ تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري.

٤٣١ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-288-4

١. النفط ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢. الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٣. صناعة النفط ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٤. لقاء منتدى التنمية (٣٠: ٢٠٠٩: المنامة ـ البحرين). أ. السيد، إبراهيم شريف. ب. الكواري، علي خليفة (منسّق ومحرّر).

333.82320953

العنوان بالإنكليزية

The Third Oil Boom and Repercussions of the Global Financial Crisis: The Case of the Countries of the Gulf Cooperation Council (GCC)

Ali Khalifa Al-Kuwari (ed.)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

المحتويـــات

قائمـة الجـداول ٩

قائمـة الأشكـال ١١

خلاصـة الكتـاب ..... علي خليفة الكواري ١٥

تقديـــم ٤٣

المشاركون ٤٩

كلمتا الافتتاح

(١) ..... منيرة فخرو ٥٣

(٢) ..... علي خليفة الكواري ٥٥

الفصل الأول : الطفرة النفطية الثالثة
قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة:
حالة أقطار مجلس التعاون ..... علي خليفة الكواري ٥٩

أولاً : دواعي الطفرة النفطية الثالثة ٦٣

ثانياً : حجم الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها المالية ٧٦

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية والنفط
توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة
وتأثيرها في النفط ..... جاسم السعدون ٩١

أولاً : الأزمة ٩٥

ثانياً : النفط والأزمة ١٠٦

المناقشات ١١٩

الفصل الثالث : متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون ..... عدنان شهاب الدين ١٢٧

أولاً : الأوضاع الراهنة للسوق النفطية إثر الأزمة ١٣٤

ثانياً : تأثير الأزمة في نمو الطلب على النفط وإمداداته في المديين المتوسط والطويل ١٣٧

ثالثاً : مستقبل مسار أسعار النفط ١٣٩

رابعاً : أثر الأزمة في الصناعة النفطية في المنطقة ١٤١

خامساً : أثر الأزمة في الاستثمارات النفطية في المنطقة ١٤٤

سادساً : مستقبل شركات النفط الوطنية ١٤٧

المناقشات ١٥٢

الفصل الرابع : تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين ..... إبراهيم شريف السيد ١٦١

أولاً : نمو الدولة النفطية الريعية ١٦٥

ثانياً : الصناعة النفطية ١٧٢

ثالثاً : بعض أهم تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة ١٧٧

رابعاً : ماذا بعد الطفرة؟ ٢٠١

المناقشات ٢١١

الفصل الخامس : الفائض المالي السعودي: مصادره، وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية ..... حمد الحوشان وجون كوالز ٢١٧

أولاً : نمو الإيرادات والمصروفات السعودية منذ عام ١٩٦٩ .. ٢٢٠

ثانياً : الدين الحكومي السعودي، وإدارة الفوائض القياسية الحديثة ٢٢٣

ثالثاً : استثمار الفائض المالي ٢٢٨

رابعاً : توقعات حجم الفوائض وفقاً للافتراضات المختلفة ٢٣٢

خامساً : صناديق الموازنة، وصناديق الأجيال القادمة، وصناديق الثروة السيادية ٢٣٥

سادساً : اعتبارات الاستقرار السياسي والمالي لحسابات الفوائض النفطية ٢٣٦

المناقشات ٢٣٩

الفصل السادس : صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية ..... ماجد المنيف ٢٤٣

أولاً : مقارنة الطفرات النفطية الثلاث ٢٤٦

ثانياً : إدارة المالية العامة في البلدان النفطية ٢٤٩

ثالثاً : إدارة المورد والتنمية المستدامة ٢٥٢

رابعاً : نشاط صناديق الثروة السيادية للبلدان النفطية عالمياً ٢٥٥

المناقشات ٢٦٩

الفصل السابع : الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون ..... عبد الرزاق الفارس ٢٧٧

أولاً : آثار الطفرة في سوق النفط والاقتصاد العالمي ٢٨٠

ثانياً : آثار الطفرة النفطية في اقتصاديات أقطار مجلس التعاون . ٢٨٨

المناقشات ٢٩٩

الفصل الثامن : المدينة في الخليج العربي بين الطفرة النفطية والأزمة المالية: حالة دبي والمتشبّهات بها ..... مشاري عبد الله النعيم ٣٠٧

أولاً : مدن الخليج والثقافة «البترودولارية» ٣١١

ثانياً : دبي والمتشبّهات بها: بريق الألفية الثالثة ٣١٩

المناقشات ٣٢٩

الفصل التاسع : النرويج كسبت نعمة النفط، وتجنّبت نقمته ..... فاروق القاسم ٣٤١

أولاً : مقدمة عامة ٣٤٣

ثانياً : وضع الأسس لإدارة الموارد النفطية :
سياسة التأني والتخطيط ٣٤٦

ثالثاً : أهم الخطوات لتجنب نقمة النفط ٣٥٠

رابعاً : صندوق التقاعد الدولي (صندوق النفط سابقاً) ٣٥٧

خامساً : الدروس المستفادة من تجربة النرويج :
أهم أهداف سياسة النفط ٣٦٠

المناقشات ٣٦٥

الفصل العاشر : متطلبات وضع سياسة نفطية تُخضع إنتاج النفط واستخدام عائداته لاعتبارات التنمية
(مناقشة عامة، ختامية) ٣٧١

ملاحـــق

(١) : دعوة إلى الكتابة : الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها في أقطار مجلس التعاون ٣٨٩

(٢) : منتدى التنمية : التعريف به، وملخص نشاطاته ٣٩٣

(٣) : سجل لقاءات منتدى التنمية، ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٩ ..... ٣٩٧

فهـــرس ٤١٧

قائمـــة الجـــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية	٦٥
١ ـ ٢	قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال لدول مجلس التعاون ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ (مليار دولار أمريكي)	٧٩
١ ـ ٣	عائدات الميزانيات العامة من النفط (مليار دولار)	٨١
١ ـ ٤	الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة في عام ٢٠٠٧ (بمليارات الدولارات)	٨٢
١ ـ ٥	فوائض الميزانيات العامة لبلدان مجلس التعاون (مليار دولار سنوياً)	٨٤
١ ـ ٦	صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى ٢٠٠٧ (بمليارات الدولارات)	٨٥
٢ ـ ١	الطلب على النفط من مجموعات أو دول رئيسيّة (مليون برميل يومياً) ..	١٠٩
٢ ـ ٢	حركة مؤشرات أسواق المال الرئيسيّة	١١٣
٣ ـ ١	متوسط معدلات نمو مصادر الطاقة الأولية بالنسب المئوية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٣٠)	١٢٩
٣ ـ ٢	حجم الاستثمارات المطلوبة (مليون دولار) لقطاع الطاقة في دول الخليج (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣)	١٤٦
٤ ـ ١	إنتاج الغاز وسوائل الغاز (بروبان وبيوتان ونفثا)	١٧٤
٤ ـ ٢	إنتاج النفط في كل من حقلي البحرين وأبو سعفة وإنتاج مصنع التكرير	١٧٥
٤ ـ ٣	نمو الناتج المحلي	١٧٧
٤ ـ ٤	إيرادات ومصروفات الحكومة	١٧٩
٤ ـ ٥	مصروفات الدفاع والأمن	١٨١
٤ ـ ٦	ميزانية الديوان الملكي ورئيس الوزراء والأسرة الحاكمة	١٨٤

٤ ـ ٧ وفورات (فوائض) الميزانية العامة ١٨٥
٤ ـ ٨ «المشاريع السيادية والاستراتيجية ومشاريع التسلح والتطوير والتدوير» خارج الميزانية ١٨٦
٤ ـ ٩ عدد موظفي الديوان الملكي ١٨٦
٤ ـ ١٠ مقارنة بين الإسقاطات السكانية عام ٢٠٠٦، والسجل السكاني عام ٢٠٠٧ ..... ١٨٩
٤ ـ ١١ ضعف الاستثمار في مشاريع الإسكان طوال عقد التسعينيات مقارنة بميزانية سنة ٢٠٠٧ ..... ١٩٩
٤ ـ ١٢ عدد الطلبات الإسكانية السنوية ٢٠١
٤ ـ ١٣ مقارنة بين النتائج الفعلية لميزانية ٢٠٠٤ وتقديرات ميزانية ٢٠٠٩ ..... ٢٠٣
٤ ـ ١٤ الكلفة السنوية لدعم بعض السلع ٢٠٨
٦ ـ ١ مؤشرات حول الاقتصاد السعودي خلال الطفرات الثلاث ٢٤٨
٦ ـ ٢ تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية شباط/ فبراير ٢٠٠٨ (مليار دولار) ٢٥٧
٦ ـ ٣ مؤشرات النسبة المئوية لحجم أصول الصناديق السيادية إلى أصول أخرى (أوائل ٢٠٠٨) ٢٦٠
٦ ـ ٤ تقدير النسبة المئوية لأوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية في نهاية ٢٠٠٧ ..... ٢٦٢
٦ ـ ٥ معايير أداء الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون ٢٦٤
٦ ـ ٦ تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية ٢٠٠٨ (مليار دولار) ٢٦٥
٧ ـ ١ الإنتاج التراكمي في دول الخليج منذ بداية الإنتاج في كل منها وحتى عام ٢٠٠٧ ..... ٢٩٧
٧ ـ ٢ الاحتياطات المالية في دول الخليج (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٧) (مليون دولار) .. ٢٩٧
٧ ـ ٣ الاحتياطات النفطية في دول الخليج (مليون برميل) ٢٩٨
٧ ـ ٤ الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لدول المجلس خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧) (نسبة التغيّر بالمئة) ٢٩٨
٩ ـ ١ قيمة الإنتاج من قطاع الخدمات النفطية ٣٥٤

قائمـــة الأشكـــال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ ـ ١	سعر النفط الخام لعام ٢٠٠٧ بالدولار الأمريكي	١٠٨
٣ ـ ١	مصادر نمو استهلاك الطاقة الأولية (الأوبك، ٢٠٠٨)	١٣٠
٣ ـ ٢	التغير في توقعات إجمالي الطلب على النفط لعام ٢٠٢٠ (عبر السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨)	١٣٢
٣ ـ ٣	التغير في توقعات الأوبك (WOO 2008) للطلب على النفط وإمداداته (عبر السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)	١٣٢
٣ ـ ٤	انخفاض توقعات نمو الطلب على النفط لعام ٢٠٣٠ قبل الأزمة (نسبة لسيناريو المرجع لعام ٢٠٠٧)	١٣٣
٣ ـ ٥	التغيير في توقعات نمو الطلب لعام ٢٠٠٨ وفقاً لشهر التوقع	١٣٤
٣ ـ ٦	التغير في الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٠٨ (شهرياً، وتراكمياً)	١٣٥
٣ ـ ٧	ارتفاع المخزون النفطي التجاري (DFC-2008) في منطقة (OECD).....	١٣٦
٣ ـ ٨	احتمالات مسارات النمو بعد الأزمة: كيف ومتى سيعود النمو؟	١٣٨
٣ ـ ٩	مستقبل مسار أسعار النفط (دولار للبرميل)	١٣٩
٣ ـ ١٠	سعر النفط بالنسبة إلى سعر الإمدادات الهامشي	١٤٠
٣ ـ ١١	السعر الأدنى لنفط (WTI) المطلوب للمشاريع الجديدة	١٤٤
٣ ـ ١٢	تزايد إجمالي حجم الاستثمارات لقطاع الطاقة في البلدان العربية، ونسبة التأجيل	١٤٥
٤ ـ ١	إيرادات الدولة النفطية وغير النفطية	١٦٦

٤ ـ ٢ الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات ١٦٦
٤ ـ ٣ نسبة مصروفات الدولة المغطاة من إيرادات النفط ١٦٧
٤ ـ ٤ الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات ١٦٨
٤ ـ ٥ النمو السنوي للمصروفات المتكررة ١٦٩
٤ ـ ٦ متوسط الإنفاق السنوي على المشاريع ١٧١
٤ ـ ٧ الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين ١٧٣
٤ ـ ٨ مقارنة بين مصروفات المشاريع والمصروفات المكررة ١٧٨
٤ ـ ٩ مقارنة بين مصروفات الدفاع المتكرر ومصروفات الأمن المتكرر ١٨٠
٤ ـ ١٠ مصروفات الدفاع والأمن كنسبة من مصروفات التعليم ١٨١
٤ ـ ١١ معدل النمو السكاني السنوي لغير البحرينيين ١٨٨
٤ ـ ١٢ تطور نسبة السكان البحرينيين وغير البحرينيين
بين عامَي ١٩٧١ و٢٠٠٧ ..... ١٩٠
٤ ـ ١٣ معدل النمو السكاني السنوي للبحرينيين ١٩٠
٤ ـ ١٤ الزيادة السنوية لمساحة البحرين بسبب أعمال الردم ١٩٨
٤ ـ ١٥ زيادة المصروفات المتكررة ١٠٠ بالمئة ٢٠٤
٤ ـ ١٦ إجمالي الإيرادات لا تغطّي المصروفات المتكرّرة ٢٠٥
٤ ـ ١٧ حصة البحرين من إنتاج النفط (برميل) ٢٠٩
٥ ـ ١ طبيعة الإيرادات الحكومية السعودية (مليار ريال) ٢٢٠
٥ ـ ٢ سعر النفط العربي الخفيف اليومي (دولار/ للبرميل) ٢٢١
٥ ـ ٣ طبيعة المصروفات الحكومية السعودية (مليار ريال) ٢٢٢
٥ ـ ٤ الرصيد المالي للحكومة السعودية (مليار ريال) ٢٢٣
٥ ـ ٥ الدين المحلي القائم (مليار ريال) ٢٢٤
٥ ـ ٦ إدارة الفائض المالي (مليار ريال) ٢٢٥
٥ ـ ٧ الدين المحلي القائم مقابل صافي الفائض المالي التراكمي (مليار ريال) .. ٢٢٧
٥ ـ ٨ إجمالي الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي ـ
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ (مليار ريال) ٢٢٩

٥ ـ ٩ الأصول المالية الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي ووداائع الحكومة وصندوق الفائض المالي (مليار ريال) ٢٣٠
٥ ـ ١٠ عائدات أذونات الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر (النسبة المئوية السنوية) ٢٣١
٥ ـ ١١ حجم الفائض المالي: متوسط نمو الإنفاق للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧ (٨,٢ بالمئة في العام) ٢٣٣
٥ ـ ١٢ حجم الفائض المالي: استقرار صندوق الفائض المالي (نمو الإنفاق بمعدل ٣,٣١ بالمئة في العام) ٢٣٤
٧ ـ ١ أسعار النفط بالقيم الاسمية والحقيقية ٢٩٥
٧ ـ ٢ الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في العربية السعودية ٢٩٥
٧ ـ ٣ الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة قطر ٢٩٦
٧ ـ ٤ الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة الكويت ٢٩٦
٧ ـ ٥ الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة قطر ٢٩٧
٩ ـ ١ عدد الرقع التي منحت بين عامي ١٩٦٥ و٢٠٠٤ ..... ٣٥١
٩ ـ ٢ مقارنة بين حجم الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ٣٥٤
٩ ـ ٣ العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق التقاعد ٣٥٩
٩ ـ ٤ الأطوار الأساسية لصناعة النفط ٣٦٢
٩ ـ ٥ الأطوار الأساسية لتحسين الفائدة من النفط ٣٦٣

خلاصـــة الكتـــاب

علي خليفة الكواري(*)

يأتي هذا الكتاب عن النفط وعائداته وانعكاس الطفرة النفطية الثالثة على أقطار مجلس التعاون، بعد طول انقطاع عن الاهتمام العربي ـ والأهلي منه خاصة ـ بالنفط. فقد انصرف أهل المنطقة وبقية العرب عن دراسة النفط وإمكانياته، ربما بعد أن يئسوا من التأثير في مساره وتصويب خطاه. ويتضمن هذا الكتاب ـ الذي هو تعبير عن عودة الاهتمام الأهلي بالنفط وعائداته وتأثيراته ـ خلاصات البحوث التي قدمت في اللقاء الثلاثين لمنتدى التنمية الذي عقد في البحرين في ١٢ و١٣/ ٢/ ٢٠٠٩.

افتتحت د. منيرة فخرو المنسق العام لمنتدى التنمية اللقاء، مشيرة إلى أن السنة التي انقضت بعد اللقاء الأخير[١] كانت حافلة بالأحداث، سواء على مستوى العالم حيث شهدنا تولي أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية زعامة أكبر دولة في العالم؛ وعلى المستوى العربي كان أهم حدث هز قلوبنا وأثبت للمرة الألف أننا أمة عاجزة لا تستطيع صدّ أي هجوم أو عدوان غاشم، ووقفنا متفرجين ننتظر نهاية العدوان كي نسارع في جمع التبرعات لنجدة أشقائنا في غزة. أما بالنسبة إلى منطقة الخليج، فقد رأينا بأم أعيننا كيف تهاوى سعر النفط؛ بعد أن كنا قد اخترنا عنوان «الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على بلدان مجلس التعاون» موضوعاً للقاء هذا العام. لقد اختير هذا الموضوع في الفتره التي قارب فيها سعر

(*) أستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة قطر سابقاً، ومنسق مشارك لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

(١) انظر الملحق الرقم (٢) في نهاية هذا الكتاب.

النفط الـ ١٤٠ دولار للبرميل الواحد، وكنا نرى حمى الصرف والإنفاق تضرب بيدها شمالاً ويميناً ـ سواء على المستوى الرسمي أو الأهلي، من بينها تشكيلات عمرانية زرعت على شكل لآلىء أو نخيل تعبيراً عن الأصالة الخليجية «المزعومة»، حتى وصلنا إلى وقت انحدر فيه سعر برميل النفط إلى ما دون الأربعين دولار؛ وربما تحمل لنا الأيام القادمة مفاجآت أخرى غير سارة.

ثم بيّن علي خليفة الكواري منسق اللقاء، أسباب اختيار موضوع «الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على بلدان مجلس التعاون»، وأشار إلى أن هذا الموضوع هو من الموضوعات المسكوت عنها، وعلينا تنمية فهم مشترك أفضل حول معطياته وتداعياته. فكلنا مع الأسف، نسينا أو كدنا ننسى أن النفط عامل مؤثر وأساسي في منطقتنا، وله التأثير الأكبر في حاضر ومستقبل حياتنا بشكل عام؛ ولذلك تفاجأنا بالطفرة النفطية الراهنة وبالإمكانيات التي أتاحتها لبلدان المنطقة، التي مع الأسف أهدِرَ الكثير منها في الاستهلاك الضار وفي استثمارات خارجية غير مأمونة. فكان لا بد للمنتدى ـ جرياً على عادته في تناول المسكوت عنه ـ من طرح هذا الموضوع وتتبع ما حدث ومعرفة كيف تم التصرف في العائدات، وانعكاسات أوجه تخصيصها على مجتمعات المنطقة، واستشراف مستقبل أسعار النفط وفوائضه التي تهددها الأزمة المالية العالمية.

لذا كان من المنطقي أن نبدأ النقاش بالحديث عن الأزمة المالية العالمية؛ وذلك بطرح موضوع هذه الأزمة وانعكاساتها على النفط من خلال ورقة الأخ جاسم السعدون، لنفهم التأثير المتبادل بين النفط والأزمة. ثم نقدم ورقة د. عدنان شهاب الدين «المتغيرات في صناعة النفط وصناعة الطاقة وانعكاساتها على النفط»؛ فهناك متغيرات كبيرة وجوهرية في صناعة الطاقة وصناعة النفط، كانت الطفرة النفطية الثالثة نتيجة لها. وفي ورقة الأخ إبراهيم شريف السيد، يتم تناول حالة قطر من أقطار المنطقة صدف أنّه البحرين؛ وفي الواقع حالة البحرين ليست أسوأ الحالات في المنطقة، حيث أعتقد أن البحرين تأتي في الإفصاح عن عائدات النفط وأوجه تخصيصها ـ بالرغم مما تورده الورقة من أوجه خلل ـ بعد الكويت. ميزانياتها العامة أكثر صراحة وأفضل حالاً من باقي بلدان الخليج، فقد قام كل من قطر وعمان والعربية السعودية والإمارات، بالتصرف من خارج الميزانية (التسرب) في عوائد النفط، بمعدل أكبر مما حدث في البحرين. ثم يحدثنا د. حمد الحوشان عن الفائض المالي السعودي وأوجه استخداماته، كما يحدثنا د. ماجد المنيف عن الصناديق السيادية، ونتطرق بعد ذلك إلى الآثار العامة الاقتصادية والاجتماعية للطفرة

النفطية على مواطني ومجتمعات بلدان مجلس التعاون في ورقة د. عبد الرزاق الفارس. ونختم **اليوم الأول** من اللقاء بورقة د. مشاري النعيم، الذي درس مدينة دبي والمتشبهات بها؛ حيث جاءت الدوحة والمنامة وسائر مدن اتحاد الإمارات العربية، تقليداً لتجربة دبي التي انكشفت بسبب الأزمة المالية، داعين الله أن يحفظ دبي والمتشبهات بها، وأن يهدي متخذي القرار لوعي خطورة الوضع الصعب الذي أدّى إليه التوسع في نشاط العقارات لغير حاجة سكان المنطقة.

أما في **اليوم الثاني** فسنأخذ منحى مستقبلياً وننظر في سؤال **ما العمل؟** حيثُ إن مشكلة النفط وما يشهده من طفرات ويليها من تراجعات، تكمن في عدم وجود سياسة نفطية في بلدان المنطقة تخضع النفط لاعتبارات التنمية، وبالتالي سوف نناقش إمكانية إيجاد سياسة نفطية وطنية. فكان اختيارنا للنرويج ـ وهي دولة نفطية ـ حيث أخضعت السياسة النفطية الوطنية النفط لاعتبارات التنمية، وتحكمت فيه، بدلاً من أن تتركه يتحكم بها؛ وفي هذا الموضوع سيحدثنا أ. فاروق القاسم، الذي شارك في إدارة صناعة النفط في النرويج لمدّة ٢٠ عاماً، وساهم في بناء الكثير من السياسات في هذا المجال. ثم نختم بمناقشة عامة لمدّة ساعة ونصف الساعة حول متطلبات وضع سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط وعائداته لاعتبارات التنمية، وهذا هو بيت القصيد عند الحديث عن النفط من وجهة نظر شعوب المنطقة.

ـ ١ ـ

يبدأ الكتاب في **الفصل الأول** بورقة علي خليفة الكواري «الطفرة النفطية الثالثة»، التي تشير خاتمتها إلى أنَّ الطفرة النفطية الثالثة بدأت مثلما بدأت الطفرات النفطية السابقة عليها، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة، التي كان من اللازم تطويرها في وقت مبكر لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط.

وقد انعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال (LNG)، وأدت إلى زيادة صادرات البلدان الستة في مجلس التعاون إلى حوالى ثلاثة أضعاف ونصف، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

كما أدت الطفرة إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للبلدان الستة من ٩١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى ٣٥٥ ملياراً عام ٢٠٠٧.

وبذلك حققت هذه البلدان فوائض كبيرة في الميزانيات العامة، تصاعدت من ١٠,٦ مليار دولار (١١,٢ بالمئة) عام ٢٠٠٢، إلى ١٥٨,٤ مليار دولار (٥١,٢ بالمئة) عام ٢٠٠٧.

ونتج من تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لبلدان المنطقة الستة، تم تقديرها بحوالى ١,٨ ترليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى المواطنين بحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية. وذلك من أجل التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة.

فعاثت الطفرة مثل التسونامي جالبةً معها القليل من الإيجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة. الكل منصرف عن التفكير في الشأن العام، ومنصرف إلى المضاربات وتكوين الثروات الشخصية، التي تبددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي، كان هناك توجه إلى تدوير عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء وليست ثمناً لاستنضاب الثروة النفطية، التي يجب استثمارها بدلاً من استهلاكها والمغامرة بمصير الفائض منها.

وتؤكد الورقة أن الطفرة النفطية الثالثة ـ بالرغم من تراجعها ـ هي طفرة حقيقية، وسوف تعاود عملها بعد حين.

فقد بدأت هذه الطفرة تأخذ مسارها منذ عام ٢٠٠٢، وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر دون انقطاع في متوسطات أسعار النفط حتى منتصف عام ٢٠٠٨. وربما تكون هذه الفترة المستمرة لتصاعد أسعار النفط هي أطول فترات الارتفاع في تاريخ صناعة النفط؛ فقد استمرت الأسعار تتزايد لمدّة تفوق سبع سنوات.

وتؤكد الورقة أن هذا الارتفاع المستمر في الأسعار، إن دل على شيء، فإنما يدلّ على بروز متغيرات جوهرية أخذت تذكر العالم النهم، بأن النفط ثروة ناضبة، وأن العالم أدمن على استخدامها وبدد تلك الموارد التي احتاجت إلى ملايين السنيين حتى تصبح نفطاً. لقد أصبح النفط جزءاً من كل شيء حولنا، ونعتمد عليه في كل مجالات الإنتاج وأوجه الاستهلاك عامة. ولأن النفط ثروة ناضبة، بات على العالم واجب تطوير بدائل له بتكاليف مرتفعة من مكامن ومصادر جديدة؛ وهذا يتطلب استثمارات ضخمة وتكاليف إنتاج مرتفعة تفوق

أسعار النفط السائدة قبل الطفرة بأضعاف، ويتطلب بالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وقد بلغت تكاليف إنتاج النفط من هذه المكامن والمصادر البديلة لإنتاج النفط الراهن، بين ٣٠ و٣٥ دولار للبرميل لإنتاج خليج المكسيك من النفط، وما بين ٣٦ و٤٠ دولار لزيت القار الرملي في ولاية ألبرتا في كندا، و٤٧,٧٠ دولار لتصنيع الزيت من الوقود الحيوي في البرازيل.

أما تكاليف الإنتاج الإضافي من المكامن والمصادر البديلة التي يجري تطويرها في الوقت الراهن، فهي حوالى ٦٥ دولار للبرميل من زيت القار الرملي في كندا، وأكثر من ٧٠ دولار لإنتاج النفط من سواحل الولايات المتحدة، وما لا يقل عن ٧٠ دولار لإنتاج الزيت من الوقود الحيوي، وأكثر من ٧٠ دولار للبرميل من الزيت الصخري. وبالنسبة إلى إنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش ـ الجيل الثاني ـ فإن تكاليف إنتاجها تقدر بين ١٠٥ و١٥٩ دولار للبرميل.

كما تجلت تلك المتغيرات الجوهرية عندما وصل إنتاج العالم من النفط إلى طاقته القصوى، وتواصل نمو الطلب العالمي على النفط التقليدي سنوياً دون انقطاع لحوالى عقد من الزمن، حيث ارتفع استهلاك العالم من الزيت من ٧٢,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٨، إلى ٨١,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار الرسمية لسلة نفط أوبك من ١٢,٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، إلى ٦٩,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠٧.

وفي الختام تصل ورقة الكواري إلى الاستنتاج بأن الطفرة النفطية الثالثة توقفت إلى حين، بسبب الأزمة المالية العالمية، وأنها مستمرة وسوف تحافظ على مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل قريباً، حالما يتعافى الاقتصاد العالمي ويتآكل المخزون الاستراتيجي لدى البلدان المستهلكة. الأمر الذي يوجب علينا أن نفكر من الآن في الاستفادة من الموارد النفطية الناضبة، وألا ننشغل بأزمة سوء إدارة مصطنعة، خلقها توجهنا الخاطئ إلى ضرورة استمرار أوجه الإنفاق العام عند المستوى الذي دفعتنا إليه توقعاتنا الخاطئة، باستمرار أسعار النفط فوق ٧٠ دولار للبرميل.

وهذا لن يتأتى لدول المنطقة، ما لم تكن لها سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية الشاملة ذات التوجه الوطني والإنساني، وتخضع أوجه النفقات العامة إلى اعتبارات بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة للاعتماد على تصدير النفط.

ـ ٢ ـ

وفي **الفصل الثاني** من الكتاب، يتناول أ. جاسم السعدون موضوع «الأزمة المالية العالمية والنفط»، ويؤكد أنَّ أزمة العالم الحالية هي أزمة كبرى، وهي الثانية ضمن هذا التصنيف، هي أزمة كبرى في التاريخ الموثق للأزمات البالغ مداه الزمني ثلاثة قرون وثلاثة أرباع القرن.

والأزمة الكبرى الأولى ضمن هذا التصنيف هي أزمة الكساد العظيم التي انفجرت فقاعتها من نيويورك أيضاً بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩. والأزمات الكبرى تشمل في مداها الجغرافي العالم قاطبة، وشاملة مراحل الأزمة الثلاث، أي تدهور أسعار الأصول وإصابة القطاع المالي وإفلاسه، والتهديد بإفلاس بعض أقطابه، وإصابة الاقتصاد الحقيقي بالوهن، شاملاً ولوجه حقبة الانكماش والارتفاع الكبير بمستويات البطالة، واستمرار تداعياتها إلى المدى المتوسط على أقل تقدير.

ورغم أن أزمة العالم الحالية هي ثاني أزمات العالم الكبرى، إلا أن تداعياتها المحتملة ستكون أخف كثيراً من أزمة العالم الكبرى الأولى، لاعتبارات لها علاقة بخزين الخبرة والمعرفة المتاح حالياً، ولها علاقة بالبيئة السياسية المواتية مقارنة ببيئة العالم في ثلاثينيات القرن الفائت. ويتفق معظم محللي العالم ـ مؤسسات وأفراداً ـ على أن الأسوأ سيحدث في عام ٢٠٠٩، ولن تبلغ معدلات النمو السالب أو البطالة مستوى الرقمين في معظم الاقتصادات الرئيسية، وسوف تبدأ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بالتحسن بدءاً من عام ٢٠١٠. وكونها أزمة أخف لا يعني أن تبعاتها وتداعياتها لن تكون جوهرية، فقد يحقق الاقتصاد العالمي أول ظاهرة انكماش أو نمو سالب منذ الحرب العظمى الثانية، وقد يحقق الطلب على النفط نمواً سالباً.

وعلى الصعيد السياسي، سوف تسارع تداعيات الأزمة والمسؤولية الأمريكية عنها، إلى التسريع في انتقال العالم من القطبية الأحادية إلى قطبية ثلاثية أمريكية أوروبية آسيوية، بقيادة الصين.

وعلى صعيد الاقتصاد، سوف يترتب على الأزمة فقدان الاقتصاد العالمي نحو نصف معدلات النمو المحتملة لو لم تحدث الأزمة، على المدى المتوسط على الأقل؛ وسوف يترتب على الأزمة الانتقال إلى فكر اقتصادي حاكم جديد. هذا الفكر الكينزي المحدث الذي خسر المواجهة قبل جيل من الزمن، سوف يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والتنظيمي ـ اليد الظاهرة ـ للدولة ولمؤسسات الرقابة الخاصة والعامة

فيها، ورقابة وتنظيم المؤسسات الإقليمية والدولية، وربما ابتداع بريتون وودز جديدة، وإن دون قاعدة ذهب أو ضرورة سطوة الدولار. وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي أدت وسوف تؤدي إلى خفض هامش ارتفاع أسعار الأصول والسلع، ومن ضمنها النفط. وسوف يدعم هذا الانخفاض انحسارَ نشاط مد المضاربة، التي كانت واحدة من خصائص فكر ما قبل الأزمة، أو فكر المنتجات الوهمية ـ المشتقات ـ والمضاربات الحادة عليها.

ويشير السعدون إلى خلاصة علمية لا بد من الانتباه إليها في الأدبيات الاقتصادية، وهي أن ما يجعل هذا الفكر أو تلك المدرسة صحيحة وناجحة هو الظرف السائد، وليس الأساس النظري فقط لتلك المدرسة. فالتبادل بين المدارس حدث بعد كل أزمة، حدث بعد أزمة الكساد العظيم بالانتقال من فكر آدم سميث ـ اليد الخفية ـ إلى الفكر الكينزي والماركسي، وما خسرته مدرسة جامعة يال ـ الكينزيون المحدثون بزعامة توبن ـ لصالح مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان قبل ثلاثين سنة، استعادته في وقتنا الحاضر.

وبلدان المنطقة سوف تتضرر من أزمة العالم، والأزمة فيها في الزمن القصير ستبقى في مرحلتها الأولى، أي أزمة هبوط في أسعار الأصول؛ بينما سيكون قطاعها المصرفي مأموناً، واقتصادها الحقيقي سينمو موجباً، وإن بمستوى أدنى، ولن تحدث تطورات سلبية كبيرة على مستوى عمالة مواطنيها.

وضعف أداء الاقتصاد العالمي، وتغير المدرسة الحاكمة، والحدّ من حمى المضاربة بإحياء دور اليد الظاهرة؛ لا يعني بقاء النفط عند مستوى الـ ٤٠ دولار أمريكي، كما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ بل إنه وبفعل الأزمة سيبقى ضعيفاً مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، وربما يظل طويلاً يراوح حول الـ ٥٠ دولار أمريكي للبرميل، قبل أن يراوح بعدها عند مستويات الـ ٧٠ دولار أمريكي للبرميل.

وعليه، سوف تجتاز دول المنطقة الأزمة على المدى القصير بأقل التكاليف مقارنة بغيرها، ولكن أزمتها سوف تبدأ مع المدى المتوسط إلى الطويل. وهناك احتمال كبير في أن يتكرر سيناريو ثمانينيات القرن الفائت، ولكن هذه المرة، بكمية احتياطي نفط أقل، وبعدد سكان أعلى بكثير، وبمتطلبات أغلى وأوسع، وضمن عالم جديد انتقلت فيه المنطقة العربية والإسلامية إلى صدارة المواجهة نتيجة سقوط الاتحاد السوفياتي من جهة، واتهامها بحضانة الإرهاب الإسلامي المتطرف

العدو الأول للعالم الجديد. أي أن العالم ينتقل إلى بيئة سياسية صديقة بين أعداء الأمس، ولكنه يحاول أن يتوحد في مواجهة عدو مشترك جديد هو الإسلام المتطرف، وعليه من غير المحتمل أن تحظى بلداننا بالحدّ الأدنى من التعاطف.

ويقول السعدون: يسألني صديق بحكم مهنتي، كيف يتعامل مع إرث نشاط أعمال عائلته؟ وكانت إجابتي معلبة وجاهزة، عليه الانتقال بالنشاط من كيان قانوني هشّ ـ عائلي ـ إلى كيان قانوني محصن أو شركة مساهمة؛ لأن ٩٠ بالمئة من المشروعات العائلية تنتهي في جيلها الثالث؛ والكيان المحصن يعني فصل العمل عن العاطفة، وفصل الملكية عن الإدارة. وبلدان المنطقة لا تختلف عن المشروعات العائلية، فهي مقسمة ما بين مشروع حكم، ومشروع تجاري، والاثنان لا بد من نقلهما إلى مشروع دولة، ومشروع الدولة وحده هو القادر على تبني مشروع تنموي يستطيع أن يضمن معدلات نمو مستمرة ومستقرة وقادر على الإفادة من موارد الحاضر لصناعة المستقبل لأطول من المدى القصير. وببعض التفكير، وببعض التضحية، سوف نكتشف جميعاً بأن هذا التحول أفضل بكثير للجميع، حكاماً ومحكومين. فالتنافس على صناعة وتقديم ما هو إيجابي، وما سوف يصبح مدعاة لفخرهم وصناعة كبريائهم، وفرض احترام الآخرين لهم، حتى في بيئة عدائية محتملة؛ هو ما يمكن أن يصمد وينمو تحت ضغوط المستقبل وفي عالم النموذج الواحد، عالم الدولة حتى على المستوى القاري.

ـ ٣ ـ

وفي **الفصل الثالث** من الكتاب، وتحت عنوان «متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية»؛ يذكر د. عدنان شهاب الدين متغيرات الطاقة العالمية التي صاحبت الطفرة النفطية الثالثة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨). ويخلص إلى أن هذه المتغيرات تعرضت بدورها إلى امتحان صعب ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية المتوقع لها أن تستمر عامين على الأقل. ويقول إنه في حين يسهل تقدير بعض هذه المتغيرات وبعض نتائجها على الصناعة النفطية، مثل انخفاض الطلب على النفط في المديين المتوسط والطويل في سيناريوهات المرجع؛ فإنه يصعب تقييم نتائج كل المتغيرات، ويستحيل التعرف إلى «البجعات السوداء» المخفية عن العيان حتى الآن.

ويؤكّد شهاب الدين ـ وهو الخبير والعالم المخضرم في شوؤن الطاقة والنفط ـ أن أهم تحدٍّ سيواجه الصناعة النفطية في المنطقة في المستقبل البعيد هو كيفية

التصدي بفاعلية لسياسات واستراتيجيات الدول الغربية المستهلكة بقيادة الإدارة الجديدة في أمريكا، الرامية إلى إيجاد بدائل لمشتقات النفط كوقود رئيسي للمواصلات، وللتحوط من التغير المناخي (الاحترار العالمي) المتوقع حدوثه نتيجة للنمو في استخدام الوقود الأحفوري. وبدورها، فإن التحديات التي تفرضها جميع متغيرات الطاقة العالمية ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وما بعده، الظاهرة منها والكامنة؛ تتجاوز الصناعة النفطية في المنطقة بذاتها إلى حكومات دولها منفردة ومجتمعة. ومواجهة هذه التحديات يتطلب استراتيجيات وسياسات نفطية حكومية منسقة بين بلدان المنطقة في إطار منظمة الأوبك، تحدد إطاراً واضحاً لكيفية استجابة الصناعة النفطية الوطنية لمثل هذه التحديات، وتسهل على الشركات الوطنية (والخاصة) وضع استراتيجيات وخطط فعالة للتعامل معها بنجاح.

ويلخص عدنان شهاب الدين أهم عناصر مثل هذه الاستراتيجيات والسياسات بما يلي:

ـ تعزيز الدور القيادي لبلدان الخليج في منظمة الأوبك، ولدور الأوبك في صياغة السياسات العالمية للطاقة وحماية مصالح المصدرين؛ خاصة في ضوء تحديات «أمن الطاقة» و«التغير المناخي» و«ضرائب الطاقة»؛ بما في ذلك دراسة إمكانية التوسع في عضوية منظمة الأوبك وكيفية زيادة فعاليتها كشريك أساسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ـ البحث في صيغ أفضل لكيفية الحدّ من التأثير السلبي للمضاربات المبالغ فيها في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي يتطلب مواصلة الدراسات المتعمقة لبدائل أفضل وآليات أنجح لاكتشاف اتجاهات الأسعار وتنظيم وضبط أفضل للأسواق النفطية العالمية.

ـ تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالصناعة النفطية في بلدان المنطقة، خاصة تلك التي ترتبط بحاكمية وإدارة الشركات الوطنية، وتوفير رأس المال الكافي لها وحرية اتخاذ القرار وفقاً للأسس التجارية؛ وأخيراً تحفيز وتوسيع دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية المحلية.

ـ الإسراع في وضع سياسات تحد، بل وتمنع الإسراف والتبذير في استهلاك الطاقة محلياً، بهدف تقليص معدلات نمو استهلاك الطاقة إلى معدلات مقبولة، لا تغبن حقّ الأجيال القادمة في الثروة النفطية الناضبة التي ما زالت كامنة تحت الأرض.

ـ زيادة التعاون مع الدول المستهلكة من خلال الأطر المتوفرة مثل منتدى الطاقة العالمي، بغرض إيجاد صيغ متوازنة وعادلة لسياسات الطاقة. ويمكن في هذا الإطار دراسة سبل تطوير سكرتاريا منتدى الطاقة العالمي في الرياض.

ـ بلورة سياسات فعالة للمشاركة النشطة في البحث عن آليات ناجعة وعادلة للمستهلكين والمصدرين، للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذا يتطلب التوسع في الدراسات المعمقة للبدائل التي يمكن أن تحقق هذا الغرض، بما فيها دراسة بديل فرض ضريبة الكربون ـ إن كان لا بد منها ـ على «المصنع» (المنتج)، بدلاً من فرضها مباشرة على المستهلك؛ بحيث يتمكن المنتجون من توجيه عوائدها بما يحقق المنفعة العادلة للجميع، بما في ذلك، بشكل رئيسي، دعم تطوير صناعة عزل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في المكامن الجوفية بما فيها النفطية. ويمكن هنا توسيع مبادرة بلدان الخليج في قمة الأوبك الثالثة والبناء عليها، حيث تعهدت هذه البلدان بموجبها بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار لدعم بحوث الطاقة النظيفة.

ـ ٤ ـ

وفي **الفصل الرابع** «تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين»، يبدأ أ. إبراهيم شريف السيد دراسته بمقدمة قال فيها: تدفق النفط في البحرين عام ١٩٣٢، وبعد ثلاثة أرباع قرن ما زالت البلاد دولة معتمدة على النفط، يعلو الاقتصاد ويهبط كأسهم في البورصة مع تحرّكات أسعار النفط. وليس من الصعب على أي باحث مراقب لسعر النفط أن يجيب دون عناء عن سؤال «كيف حال البلد اقتصادياً؟». النفط يصنع الأشياء عندما يرتفع إنتاجه أو سعره، ويميتها عندما ينخفض تدفقه أو دولارات إيراداته.

ويلاحظ الباحث أن الطفرة النفطية الثالثة، صاحبتها في البحرين صدفة تاريخية تمثلت في انتقال الحكم إلى الملك حمد بن عيسى الخليفة، الذي أطلق مشروع ميثاق العمل الوطني. وقد تم التصويت على الميثاق بأغلبية أكثر من ٩٨ بالمئة من المواطنين في منتصف شباط/ فبراير ٢٠٠١. ولم يمضِ عام على إقرار الميثاق، حتى قام الملك بإرادة منفردة بإصدار دستور جديد أدخل تعديلات جذرية على دستور ١٩٧٣، الذي لا يجوز تعديله ـ دستورياً ـ بغير موافقة المجلس النيابي المنتخب. وقد ترتب على هذا التعديل غير الدستوري تقويض صلاحيات المجلس النيابي المنتخب ومشاركة مجلس معين ـ مساوٍ له في العدد ـ في مهمة التشريع، والحدّ من قدرة المجلس النيابي على الرقابة حيث تم تحويل تبعية ديوان الرقابة المالية من المجلس النيابي إلى الملك.

وأثناء تعثر الإصلاح السياسي، حاول الحكم تحقيق مجموعة من الإصلاحات في مجال سوق العمل والاقتصاد والتعليم، تعثرت هي الأخرى لأسباب متنوعة، منها تعدد مراكز القرار السياسي والاقتصادي، حيث يرئس الحكومة عمّ الملك، بينما يرئس ولي العهد مجلس التنمية الاقتصادية الذي مُنح صلاحيات التخطيط والملفات الاقتصادية والملفات ذات العلاقة مثل سوق العمل والتعليم والتدريب، بالإضافة إلى السيطرة على كل الشركات المملوكة من قبل الحكومة، وخاصة شركة ممتلكات البحرين القابضة التي تبلغ موجوداتها أكثر من خمسة مليارات دينار بحريني. وقد كان أحد أسباب تأسيس الشركة القابضة هو محاولة إحكام الهيمنة من قبل الطاقم الاقتصادي الجديد التابع لمجلس التنمية الاقتصادية على الشركات الحكومية التابعة والزميلة ضمن صراع النفوذ بين قطبي الحكومة.

ويتطرق الباحث بعد ذلك إلى ظاهرة نمو الدولة النفطية الريعية، التي ارتبطت فيها جميع مراحل النمو السريع في الاقتصاد بالطفرات النفطية وما يليها من تراجعات. ويتوقف عند الطفرتين النفطيتين **الأولى والثانية**، حيث تضاعفت أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وزادت نسبة مساهمة النفط في ميزانية الدولة إلى ٨٤ بالمئة من إجمالي إيرادات سنة ١٩٧٤. وبعد انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، تراجعت مساهمة النفط بشكل حاد إلى ٥٢ بالمئة سنة ١٩٨٨. وجاءت الطفرة النفطية **الثالثة** منذ عام ٢٠٠٠ بارتفاع في أسعار النفط، فقد استعاد النفط موقعه المهيمن على الميزانية العامة في وضع شبيه بتجربة الطفرتين الأولى والثانية، مسجلاً معدلاً متوسطاً بلغ ٧٥ بالمئة من مجمل الإيرادات. الجدير بالذكر أن تكرار تجربة السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات مع بدء الألفية الثالثة، لم يقتصر على تسجيل الأرقام القياسية للنمو والتضخم، ولكن أيضاً في إعادة الأخطاء حيث يختل توازن الدولة المالي، ولا تستطيع السيطرة على نفقاتها، خاصة المتكررة منها.

وكأغلب البلدان النفطية الريعية، تصرفت الحكومة وكأن باستطاعتها ضمان تسويق سلعتها النفطية بأسعار مرتفعة، أو أن مخزونها النفطي لن ينضب. لذلك غابت الخطط طويلة المدى، ولم تُبْنَ الاحتياطيات المالية، ليس فقط لمرحلة ما بعد النفط، بل أيضاً لتجنب هزات اقتصادية واجتماعية خطيرة قد تنشأ من عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ويتوقف الباحث عند أهم تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة، حيث ساهمت في جلب مليارات الدولارات من الاستثمارات، خاصة في قطاع العقار. كما ساهمت

في تمويل مشاريع البنية التحتية ورفع الرواتب في القطاع العام وزيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والسكن الحكومي المدعوم، ودعم الفئات محدودة الأجر. وبالدرجة نفسها، استخدمت الإيرادات النفطية الإضافية في مضاعفة موازنة الدفاع والأمن. وشهدت البلاد انفجاراً سكانياً بسبب عملية تجنيس واسعة من أجل القيام بتغيير ديموغرافي، وزيادة كبيرة في العمالة الوافدة. وأُهدرت أغلب وفورات الموازنة العامة المُتكونة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، التي بلغت ملياري دينار (٥,٣ مليار دولار) في تمويل المصاريف السرية المختلفة من أسلحة ومصاريف الديوان الملكي ونفقات الأسرة الحاكمة.

ويذكر الباحث أنَّ الغموض يكتنف الاحتياطيات المالية للدولة، فمجلس النواب لم يحصل على معلومات كافية حولها، والحساب الختامي للدولة لا يدرج أي رقم، عدا الرقم الخاص باحتياطي الأجيال القادمة. كما لم يلقَ موضوع الاحتياطيات النقاش المناسب في مجلس النواب.

البحث في موضوع الاحتياطي كثيراً ما يدخل في إطار المحرّمات في التلفزيون والإعلام، لأنه مرتبط بالميزانيات السرية للديوان الملكي، وموازنات التسلح، وليس من السهل تقدير هذه الموازنات؛ ولكن يمكن حسابها لو تم الإفصاح عن الاحتياطيات المالية للحكومة، لأن الحركة في حسابي الاحتياطيات والقروض ستكشف حجم هذه التسريبات.

في عام ١٩٧٣، أقر المجلس التأسيسي ميزانية سنوية للأمير الراحل تساوي ٦ مليون دينار. ويعتقد كثير من قادة المعارضة أن حلّ المجلس الوطني في آب/ أغسطس من عام ١٩٧٥ سببه التغير الدراماتيكي في أسعار النفط ورغبة الحكم في إعادة توزيع الميزانية خلافاً لنصّ الدستور؛ حيث ارتفع دخل الدولة من ٢٤ مليون دينار عام ١٩٧٢، وهو العام السابق لانتخابات المجلس الوطني، إلى ١٣٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ (عام حلّ المجلس).

ويشير الباحث إلى أن اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب قد فشلت أثناء نقاشها الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٥، في الحصول على أية معلومات بخصوص ميزانية الديوان الملكي.

ويتوقف الأخ إبراهيم شريف السيد عند ظاهرة تفاقمت في دول المنطقة في العقد الأخير، تتمثل في كون الأرض مصدراً لاحتكار الثروة. ويقول إنّه في تموز/ يوليو من سنة ٢٠٠١، صدر المرسوم بالقانون الرقم ٢٤ بشأن التصرف في

الأراضي التي تعتبر من أملاك الدولة، في عمل فسر بأنه محاولة لإنهاء تعدي بعض كبار المسؤولين على الأراضي الحكومية. وقد نصّ القانون على ألا يجوز التصرف في الأراضي إلا بأمر من الأمير.

بعد ذلك بعام، صدر المرسوم بالقانون الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢، بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة؛ فألغى المرسوم ٢٤ لسنة ٢٠٠١، وجاء بنصوص أكثر وضوحاً وحصر جميع صلاحيات التصرف في الأملاك الحكومية بيد الملك، بما فيها الأراضي والعقارات المملوكة للدولة والأراضي التي لا يملكها أحد بموجب وثائق ملكية عقارية.

إلا أن التعدي على أملاك الدولة لم ينتهِ، فخلال عامين من هذا المرسوم، ومع ارتفاع أسعار الأراضي بسبب الطفرة النفطية؛ شهدت البلاد سباقاً محموماً على الأراضي والسواحل والبحار، أدى إلى مصادرة بعض أملاك الدولة المسجلة في وثائق ملكية لصالح الجهات الحكومية وأملاك أخرى لم تسجل ولكنها كانت من الملكية العامة للدولة.

والحقيقة أن التعدي على ملكيات الدولة يأخذ أشكالاً عديدة، ولكن أغلبها أصبح يتم باستخدام السلطات المطلقة للملك لتوزيع الأراضي على أفراد العائلة الحاكمة والوزراء وبعض أصحاب النفوذ، وذلك عملاً بالمرسوم بالقانون الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢. وتعتبر المعارضة هذا القانون الذي حول أراضي الدولة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لفئة من المتنفذين في الحكم، مخالفاً لمبادئ العدالة التي ينصّ عليها الدستور، وكذلك للمادة ١١منه التي تنصّ على أن «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استثمارها».

وقد شكل مجلس النواب لجنة تحقيق نيابية، اكتشفت حتى نهاية سنة ٢٠٠٨ اختفاء ٢٦ كيلومتراً مربعاً (٣,٥ بالمئة من مساحة البحرين) من وثائق الملكية التي كانت مسجلة لصالح الجهات الحكومية، حيث تم تحويل ملكيتها إلى أفراد من العائلة الحاكمة ومتنفذين آخرين.

وفي ختام ورقة الزميل إبراهيم شريف التحليلية والنقدية التي توقفت عند عدد من أوجه الانعكاسات السلبية للطفرة النفطية الثالثة في البحرين، باعتبارها حالة تنسحب على كافة بلدان المنطقة بدرجات مختلفة؛ يقترح عدداً من التغييرات الجذرية:

أولها اعتبار الأرض ثروة وطنية لا يجوز التصرف فيها لأغراض شخصية أو لتمويل نفقات النخبة الحاكمة الباذخة.

ثانيها الرفع التدريجي عن دعم المحروقات والكهرباء والماء وبعض السلع، أو توجيهه للمستحقين من أصحاب الدخول المنخفضة ودون المتوسطة.

ثالثها وقف جميع أنواع الموازنات السرية و«الخاصة»، وإقرار الميزانية كاملة من قبل مجلس النواب؛ من أجل توفير ١٥٠ و٢٠٠ مليون دينار سنوياً.

رابعها خفض نفقات الدفاع والأمن وإعادة التوازن لصالح موازنات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ويمكن توفير ١٥٠ مليون دينار فقط بالعودة إلى معدل المصروفات في عام ٢٠٠٦.

خامسها استحداث نظام الضراب على الشركات وأصحاب الدخول فوق المتوسطة، وهو أمر معمول به جزئياً في بعض بلدان الخليج.

ـ ٥ ـ

في **الفصل الخامس** «الفائض المالي السعودي مصادره وأوجه استخداماته المحتملة وآثاره في السياسة المالية الحكومية»، يعرض الزميلان د. حمد الحوشان ود. جون كوالز ورقتهما التي حاولت بناء تصور لحجم واستخدامات مجمع مفترض لفوائض الميزانية السعودية المستثمرة خارج المملكة. وقد قاما بتقدير إجمالي ذلك الفائض، من خلال متابعة عدد من المؤشرات المالية بعد تحديد مصادر المعلومات التي اعتمدا عليها في تقدير إجمالي الفائض المالي السعودي المستثمر في الخارج. وفي ضوء الطبيعة الخاصة للورقة، المعتمدة على الرسوم البيانية في تقديراتها، فإننا نحيل المهتم إلى قراءة الفصل نفسه. ونكتفي بما أكدته الورقة من أنَّ مسألة تنويع القاعدة الاقتصادية أمر مهم بالنسبة إلى العربية السعودية، نظراً إلى اعتمادها الكبير على المصادر الأولية المعرضة للنفاد؛ إضافةً إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار العالمية وعدم استقرار الأوضاع في السوق العالمية. وفي سبيل تحقيق المملكة لتلك الأهداف، فإنها بحاجة إلى عملياتٍ تطويرية كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية، بدءاً بالبنية التحتية، وصولاً إلى الخدمات الاجتماعية.

وقد مكّن ارتفاع الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة الحكومة من زيادة الإنفاق المالي الجاري والرأسمالي على حد سواء. غير أن ذلك الارتفاع الذي شهدته الإيرادات النفطية، قد ساهم بشكلٍ كبير في خلق الكثير من التحديات للحكومة. **من جهة**، برزت الاحتياجاتُ العاجلة لتنويع الاقتصاد، وبالتالي الحاجة إلى تحسين النقل والتعليم وغيرها من البنى التحتية، مما يعني إنفاق جزءٍ كبير من

الثروة النفطية. ومن **جهة أخرى**، مراعاة حقيقة أن الموارد النفطية غير متجددة، وبالتالي كان لزاماً على الحكومة أن تسعى إلى مراكمة الأصول الأجنبية لغرضين: **أولهما** هو استقرار الميزانية خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية، و**الثاني** الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية للأجيال المستقبلية.

وتعد صناديق الموازنة مهمةً لتحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير والمتوسط الأجل، التي عادة ما تستثمر في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة، كسندات أذونات الخزينة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن صناديق الأجيال المستقبلية لا بد من أن تكون أكبر بكثير من صناديق الموازنة، مما يتطلب فرض المزيد من القيود المالية، التي تتمثل في زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي. وتخلص الورقة إلى أن تراكم الأصول الأجنبية يعتبر مهماً لاستخدامه في الأوقات اللازمة بغرض تحقيق استقرار الميزانية، إضافة إلى تقاسم الثروة النفطية مع الأجيال القادمة. غير أن المساوئ المترتبة على تلك الصناديق تتمثل في انعدام الشفافية والمساءلة والحوكمة، علاوة على ما تمثله آثار تقلبات أسعار العملات والتضخم العالمي في القيم الحقيقية للأصول الخارجية من أهمية. وهناك أيضاً جانب حساسية الدول الغربية بشأن صناديق الثروة السيادية، التي من المحتمل أن تؤدي إلى الحيلولة دون استثمارها في الصناعات الاستراتيجية الخارجية؛ مما يحد من إمكانيات الاستثمار. إضافةً إلى مخاطر تجميد أو مصادرة الحكومات الغربية للأصول الخارجية تحت أي ظروفٍ في أوقات النزاع؛ وعلى الرغم من استبعاد هذا الاحتمال، إلا أنّه من الواجب أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار عند البت في استراتيجيات الاستثمار في الخارج.

ـ ٦ ـ

في **الفصل السادس** «صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية»، يلاحظ د. ماجد المنيف أن الطفرات النفطية الثلاث التي مرت بها بلدان الخليج العربية، صاحبتها ظواهر وقضايا عدة في بلدانها، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة والاستعداد لانحسارها، أو عملية توزيع عوائدها بين القطاعات المختلفة أو بين الأجيال، وغير ذلك من قضايا. وقد صاحبت الطفرات الثلاث ظواهر وقضايا ذات أبعاد عالمية، مرتبطة بشكل أو بآخر بأشكال التصرف بالعوائد النفطية للدول فرادى أو مجتمعة. ومن تلك القضايا ما عُرف في الطفرتين الأولى والثانية خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، بـ «إعادة

تدوير الفوائض النفطية أو البترودولار»، حيث تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية، وانبرى الكثيرون في الدول الصناعية للتهويل من حجم تلك الفوائض وآثارها واتخاذ سياسات عدة حيال ذلك. ولم تمضِ سوى سنوات قليلة حتى تلاشت تلك الفوائض مع تغير العلاقات في السوق النفطية وانخفاض الأسعار وانخفاض أو جمود الإنتاج، وبالتالي انخفاض العوائد وتراكم عجوزات الميزانيات العامة للبلدان النفطية وزيادة أعباء الدين العام لدى معظمها. وتكرر الحال في طفرة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ التي انتهت للتو، حيث صاحبها عالمياً اهتمام بما أصبح يُعرف بنشاط «صناديق الثروة السيادية» للبلدان، النفطية، إذ تكاثرت الأبحاث والتقارير خصوصاً في الدول الصناعية خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حول حجم تلك الصناديق ومجالات ودوافع استثماراتها خارج حدود بلدانها، والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير في تلك الاستثمارات.

ويُلاحظ الباحث أن ذلك الجانب من الاهتمام العالمي لم يُصاحبه اهتمام موازٍ في معظم البلدان النفطية، سواء لناحية دور السياسات المالية والاستثمارية وأطرها، أو سياسات التنويع الاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها؛ بل إن جُلّ الأبحاث التي نشرت خلال الأعوام القليلة الماضية حول «صناديق الثروة السيادية» أو «صناديق استقرار أو ادخار عوائد النفط»، كانت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، أو مؤسسات وبنوك استثمار دولية، أو مراكز أبحاث وباحثين من الدول الصناعية. ويلاحظ أيضاً أن ذلك الاهتمام العالمي قد خبا إلى حدّ كبير بعد استفحال الأزمة المالية العالمية من جهة، وانتهاء الطفرة النفطية بانهيار الأسعار وتوقع استمرارها عند مستويات متدنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة المالية وتداعياتها من جهة أخرى؛ وكأن آليات السوقين النفطية والمالية الدوليتين اللتين أنهتا ظاهرة الاهتمام بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية» في الطفرتين الأولى والثانية كفيلتان بإنهاء ظاهرة الاهتمام بـ «نشاط الصناديق السيادية» أو ما يشابهها في الطفرة الثالثة، على الأقل بالنسبة إلى الدول الصناعية ومؤسساتها. فما الحال بالنسبة إلى البلدان النفطية، وخصوصاً بلدان مجلس التعاون؟ وكيف يمكن لها إدارة مواردها النفطية وإدارة مواردها المالية، وأهم من ذلك، إدارة اقتصاداتها الوطنية بما يؤهلها لمواجهة تداعيات الصدمات النفطية على قراراتها النفطية والاقتصادية والمالية.

ويشير الباحث إلى وجود أوجه تشابه واختلاف بين الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية من جهة والطفرة الثالثة من جهة أخرى، سواء من حيث مقدماتها ونتائجها أو حالة السوق النفطية التي أفرزتها أو حجم وحالة الاقتصاد العالمي

لِكلٍّ منها، أو مقارنة عوائدها بأحجام اقتصاديات الدول التي طالتها الطفرات، أو طرق إدارة الاقتصاد والعوائد في كل منها.

ويخلص المنيف إلى موضوع ما أصبح يُعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) للبلدان النفطية إلى حدّ كبير، بموضوع أهم وهو إدارة المالية العامة في تلك البلدان. حيث الإيرادات من النفط دائمة التذبذب وتتصف بعدم اليقين ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، مما يؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي. أما خاصية النضوب، فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة، وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Oil Stabilization Funds).

ولمواجهة معضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوباً طبيعياً أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)، اختار بعض البلدان النفطية، ومنها بعض بلدان الخليج العربية، وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity)، بمسميات وقواعد مختلفة، كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت أو صندوق الاحتياط الحكومي في عُمان وقطر، وهيئة أبو ظبي للاستثمار؛ وذلك بادخار جزءٍ من الإيرادات النفطية الآنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. وهذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى «ثروة» على الأرض.

وقد تكاثرت خلال العامين الماضيين الدراسات حول «صناديق الثروة السيادية»، واختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعة، سواء آنياً أو مستقبلاً، اعتماداً على تحديد المقصود منها؛ حيث تتراوح تقديرات أصول الصناديق السيادية للبلدان النفطية (ومنها بلدان الخليج) والدول غير النفطية كالصين وسنغافورة، بين ٢ و٣ تريليون دولار، منها ٠,٧ إلى ١,٤ تريليون دولار لصناديق و/أو استثمارات خارجية لبلدان مجلس التعاون.

وقد اختلف أداء الاستثمارات الأجنبية لبلدان مجلس التعاون باختلاف

استراتيجياتها المشتقة من الأهداف التي وضعت للصناديق والاستثمارات، وكذلك باختلاف أساليب إدارة الأصول والاستثمارات والشكل المؤسسي للصناديق وغير ذلك من عوامل. وبشكل عام أدت الأزمة المالية التي استفحلت أواخر عام ٢٠٠٨ إلى خسائر في استثمارات بلدان المجلس بحوالى ٣٥٠ مليار دولار، مع تفاوت في تقديرات الخسائر بين هذه البلدان، اعتماداً على أحجامها وأوجهها وتوقيتها. واختلفت أيضاً معايير تقييم الصناديق السيادية لبلدان المجلس في ما يتعلق بالبنية والشفافية والمساءلة والحوكمة، وكان أداؤها أقل من متوسط أداء الصناديق السيادية مجتمعة، وأقل بكثير من أداء صندوق التقاعد الحكومي للنرويج.

- ٧ -

في **الفصل السابع**، يتناول د. عبد الرزاق الفارس «الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية». ويؤكّد في مطلع ورقته أنَّ الحال تبدلت من طفرة وقت التكليف بكتابة الورقة، إلى نكسة في أسعار النفط عند بدء كتابتها؛ متسائلاً إن كان يفترض درس انعكاسات الطفرة أم آثار النكسة.

هذا السؤال يحتل أهمية، ليس فقط لأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تترتب على ارتفاع الإيرادات النفطية تختلف عن الآثار التي تنجم عن تدهور تلك الإيرادات؛ بل لأن سوق النفط، ومعها الاقتصاد العالمي، يشهدان تغيرات جذرية من شأنها زيادة درجة عدم التيقن وضبابية المستقبل، ومن ثم عدم المقدرة على التنبؤ بمسار السوق المستقبلي؛ مما قد يجعل جميع التحليلات المقدمة إلى هذه الندوة، مهما اتصفت بالعلمية والرصانة، جزءاً من التراث التاريخي إذا ما كتب للسوق النفطية أن تسير في اتجاه معاكس للفرضيات التي قامت عليها دراساتنا.

ولهذه الأسباب، فإن هذه الورقة ستلجأ إلى تقديم ملاحظات واستنتاجات عامة، مع مقاربة للآثار التي ستترتب على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الحاضر والمستقبل.

ويقول الزميل عبد الرزاق الفارس إنه ينبغي أن نسأل أنفسنا إذا ما كانت حكوماتنا ومجتمعاتنا قد استفادت من تجارب الطفرات الماضية في إحداث الإصلاحات الضرورية، وفي تصميم السياسات التي من شأنها التعامل مع هذه الطفرات. والجواب الأولي، هو أن هذه الحصيلة مختلفة على أحسن تقدير، وإن كان الميزان لا يميل لصالح هذه الحكومات في التحليل النهائي.

لقد أصبحت اقتصاديات بلدان المجلس أقل عرضة للتأثر بالتقلبات الحادة في أسعار النفط من ذي قبل. وقد كان ذلك نتيجة سياستين هامتين هما تنويع قاعدة الإنتاج، وتكوين صناديق استثمارية للفوائض النفطية، تستطيع هذه الدول الركون إليها وقت الحاجة. وقد أصبحت سياسات الإنفاق العام في دول المجلس أكثر ترشيداً، فالمشروعات العامة أصبحت تخضع لدراسات الجدوى والحاجة الفعلية وإلى اعتبارات الربحية، وليس إلى التسابق الذي طبع العديد من المشروعات الكبرى في عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ كما إنَّ الانفاق العسكري والأمني تراجع لصالح الإنفاق الاستثماري. إلا أن هذه البلدان لم تتعلم سوى القليل في ضبط المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات، التي عادة ما تصاحب الطفرات النفطية. إن رؤية الخلل الذي أصاب القطاع العقاري والتدهور الحاد في أسواق الأسهم، وعدد الضحايا من جراء انفجار هاتين الفقاعتين، والفترة الزمنية اللازمة للخروج من آثار هذه الأزمة الاقتصادية، لَمؤشر على مقدار الهدر الذي تتعرض له اقتصاديات ومجتمعات الخليج.

ويختم الباحث قائلاً إن واحداً من أهم التحديات التي تواجهها هذه البلدان هو تصميم استراتيجيات نفطية تبنى وفقها سياسات الإنتاج والتسعير، بناء على المصالح الوطنية طويلة المدى، وليس بناء على مقتضيات السوق؛ واستبدال الأصول الحقيقية بأصول مالية كان ينتج منه دائماً سياسات «نهب» منظمة ومقصودة أو غير منظمة ومقصودة في بعض الأحيان. ولكنها في كل الأحوال، أدت إلى تآكل أو تلاشي هذه الأصول.

ـ ٨ ـ

في **الفصل الثامن**، «تأثير الطفرة النفطية الثالثة في مدن الخليج العربي: مدينة دبي والمتشبهات بها»، يذكر د. مشاري النعيم أن مجلة **أعمال الخليج** التي تصدر من مدينة دبي، اعتادت على نشر تقرير سنوي يتناول المدن العشر الأكبر في منطقة الخليج من حيث الدخل والنمو العمراني، وكانت مدينتا دبي وأبو ظبي تأتيان في مقدمة تلك المدن، نتيجة للنشاط الغير مسبوق الذي تعيشه هذه المدن في الفترة الأخيرة. على أنّه كانت هناك إشارة واضحة إلى صعود مدن جديدة سوف يكون لها نفس التأثير التي أحدثته مدينة دبي على وجه الخصوص. هذه المدن هي الدوحة والمنامة بدرجة أكبر، والكويت بدرجة أقل، كون المشاريع في هذه المدينة كانت مجرد أفكار ومقترحات، على عكس المدن الأخرى التي بدأت

فعلاً بتنفيذ مشاريعها العمرانية العملاقة دون مسوغ اجتماعي واقتصادي واضح. لقد شدد كثير من المهتمين بقضايا المدن على ماهية شكل مدن الخليج العربي عام ٢٠١٥، عندما تكتمل هذه المشاريع؛ وكان ذلك التأكيد قبل الأزمة المالية الحالية التي يبدو أنّها ستؤجل الكثير من المشاريع المقترحة، وربما ستوقف بعض المشاريع القائمة. وقد يتحول بعض مدن الخليج إلى «مدن أشباح»، خصوصاً عندما تتناقص فرص العمل، ويغادر السكان الوافدون، وتعود تلك المدن إلى سابق عهدها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

كل هذه المخاوف لها ما يبررها، خصوصاً وأن بعض بوادر الأزمة بدأت تظهر على مدينة دبي، التي تعد النموذج الأساسي الذي سارت على نهجه باقي مدن المنطقة.

والحقيقة هي أن ما حدث كان نتيجة لاعتبار مدن الخليج وكأنها «صفقة»، يجب أن تستغل بأقصى سرعة ممكنة، ويشير الباحث إلى أنه لا يعلم لماذا كان يتولد لديه هذا الإحساس عند كل مشروع جديد وعند كل حديث لمسؤول عن المدينة. ويبدو بحسب قوله، أن «سلعنة» العمارة و«عمارة الصفقة» هي مساهمتنا للبشرية، كوننا حديثي العهد بالمدنية المعاصرة. ولعلنا نتوقف عند ما قاله المعماري والمصمم الحضري الفرنسي فيليب بينيراي، عندما تحدّث عن المشاريع الجديدة في عجمان «فقد تحولت هذه المدينة برمتها إلى مشروع استثماري عملاق تم فيها إعادة تطوير الإمارة بالكامل كي تستوعب أبراجاً سكنية ومكتبية وفندقية، دون أي اعتبار لمن يسكن الإمارة»، وقال إنّه يجب أن يسأل سكان عجمان أنفسهم ماذا يريدون لمدينتهم.

ويواصل النعيم نقده قائلاً: «لقد تجمعت عوامل عدة أدت إلى تحول مدن الخليج إلى حالة التفكك والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها في الوقت الحالي. **أول** تلك العوامل هو غياب المشاركة الاجتماعية في القرارات العمرانية، وتفرد السلطة بشكل كامل ببناء المدينة، الأمر الذي أدى إلى تفلت المدينة خارج حدودها الاجتماعية والسكانية التي يفترض أن تظل داخلها. **وثاني** تلك العوامل هو ظهور مجموعات ضغط قريبة من السلطة، دفعت بالنمو العمراني نحو مصالحها الخاصة في ظلّ غياب المراقبة المجتمعية وتفرد السلطة بالقرار. أما **ثالث** تلك العوامل، فهو الوفرة المالية التي شجعت السلطة ومجموعات الضغط على تحويل المدينة إلى مشروع استثماري، و**أخيراً** يمكن أن نلوم غياب الخبرات المحلية المعمارية والتخطيطية في مدن المنطقة واعتمادها على الخبرات الأجنبية التي يهمها أن تحقق

أحلامها المعمارية دون الالتفات إلى تأثير هذه المشاريع في من يسكن المدينة».

لذلك لم يكن مستغرباً أن يرى البعض (وخصوصاً المخططين والمعماريين الغربيين)، في الفائض المالي في منطقة الخليج، فرصة يمكن أن يستغلها في ظلّ تفشي الجهل والانبهار بالعيون الزرقاء التي هي أصلاً تستهين بنا وبثقافتنا ولا تأخذنا مأخذ الجد.

وفي ختام ورقته، يتطرق الزميل مشاري النعيم إلى أن التأثير البالغ الذي تركته الطفرة النفطية الأولى في المدينة الخليجية، يتمثل في تبني الثقافة الاستهلاكية؛ فقد أدمنت تلك المدن الوفر المالي الذي يجعل منها ساحة للتجريب بل وإعادة التجريب. فمدينة مثل أبو ظبي بنيت ثلاث مرات تقريباً منذ السبعينيات وحتى اليوم، ومدينة دبي أصبحت مدينة «المغامرات» لِكل المعماريين والمطورين، والشارقة تحولت إلى مشروع «عقاري» لا يستند إلى أي مبررات تنموية ولا حتى حضرية، كما إنَّ مدينة الدوحة التي كانت وادعة وبسيطة تحولت فجأة إلى مدينة عملاقة، فقد كان هناك حلم لدى مسؤولي المدينة سمعته قبل عشرة أعوام، بأن يكون هناك «الدوحة الكبرى».

ويوجز الباحث تأثير النمو العقاري في المدينة الخليجية في أربع قضايا أساسية يجب أخذها في الاعتبار:

القضية **الديموغرافية** (السكانية)، وهي تمثل جوهر القضايا الملحة التي تعانيها مدن المنطقة، لأن سياسة استيراد السكان تطرح أسئلة كبيرة على مستوى مستقبل إدارة هذه المدن. فماذا يمكن أن يحدث بعد ٥٠ عاماً على سبيل المثال؟ هل سيعتبر السكان الوافدون محليين، ويعطون كل حقوق المواطنة بما في ذلك الحقوق السياسية؟ هذا السؤال المؤرق يجعل من النمو الحضري غير المفكر فيه في مدن المنطقة مصدر خطر سياسي واجتماعي لا يمكن التكهن بمعالمه في عالم يتغير بشدة. الأمثلة التي يمكن إجراء مقارنة معها هنا هي هونغ كونغ وسنغافورة، ففي الحالة **الأولى** رجعت هونغ كونغ إلى الصين لأنها تمثل خاصرتها الاقتصادية، كما إنَّ الصين تملك الغطاء السكاني الذي أبقى هونغ كونغ ضمن الحظيرة الصينية، بينما تحولت (سنغافورة) إلى جزيرة صينية، بعدما كان الملاويون والعرب يهيمنون عليها نتيجة للتغير الكبير في تركيبتها السكانية. ما يمكن أن يحدث في مدن الخليج هو احتمال هيمنة السكان المهاجرين على مستقبلها السياسي.

القضية الديموغرافية كذلك تمتد إلى جوهر المدينة وروحها وتؤثر في ذاكرتها

وهويتها، ويبدو أن التعامل مع المدينة كمشروع تجاري ألغى الأبعاد الأخرى من أذهان متخذي القرار في هذه المدن، وبالتالي أصبحت مجرد تجمعات عمرانية «ربحية» ذات ثقافة سطحية يمكن اختراقها وتبديلها. جوهر المدينة الضعيف والمتحول الذي تعانيه هذه المدن «المتحولة»، هو نتيجة مباشرة لضعف المحتوى السكاني. فالتنوع الثقافي نتيجة للتنوع السكاني هنا، يبدو غير منطقي، لأن كل تجمّع مدني فيه حدّ أدنى من القيم والأهداف المشتركة، وهو ما لا نجده في هذه التجمعات العمرانية.

القضية **السياسية والإدارية**، وتتمثل في كون مدن الخليج العربي تحتاج إلى أن تكون «مدناً ديمقراطية»، ويجب أن تكون مدنَ «كل من يسكنها»، لا مدن «من يحكمها». تحتاج المدينة إلى أن تكون هم الجميع ونتيجة للتنمية التي يقوم بها الجميع، لا حلماً فردياً يشكلها كيفما يشاء. وحتى تكون هذه المدن ديمقراطية، يجب إصلاح مؤسسات المدينة وأسلوب إدارتها المحلية، وربطها بشكل مباشر بالسكان، بحيث يكون هناك مشاركة اجتماعية مباشرة في كل القرارات العمرانية، وعدم تجزئة المدينة إلى مشاريع استراتيجية (خارج المحاسبة) ومشاريع يمكن طرحها على المجالس البلدية، كما يقوم به حالياً بعض المدن في الخليج. كما يجب تفعيل مؤسسات المدينة عبر إعطائها كل الصلاحيات الرقابية التي تتيح لها التدخل في الوقت المناسب، فهذه المؤسسات تمثل العنصر الأكثر غياباً في هذه المدن.

الإشكالية السياسية التي تعيشها مدن المنطقة نابعة في الأصل من الثقافة السياسية للمنطقة التي تتحكم فيها ثقافة القبيلة والغنيمة، وتهيمن عليها ثقافة الرأي الواحد؛ وبالتالي فإن النمو العمراني الذي عاشته هذه المدن لم يكن أبداً حلم الجميع، بل كان يمثل رغبة فردية تعايش معها المجتمع المديني رغماً عنه، إما نتيجة لأطماع اقتصادية دفع بها حكام المدن للمواطنين كي يغضوا الطرف عن مغامراتهم وأحلامهم التي جعلت من هذه التجمعات «مدناً كبرى» وهمية، أو نتيجة لضغوط سياسية مباشرة همشت الرأي المجتمعي وجعلت من متخذ القرار صاحب الشأن الأول والأخير، يصنع بالمدينة ما يشاء حتى لو كان ما يصنعه يضر بسكان المدينة ومصالحهم على المدى البعيد. ديمقراطية المدينة التي ننادي بها هي مسألة أساسية إذا ما أريد لمدن المنطقة نمو «رشيد» في المستقبل.

القضية **الاجتماعية/ الثقافية**، وتكمن في أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين سكان المدينة والمحتوى الاجتماعي/ الثقافي لهذه المدينة. ما حدث في المدن «المتعولة» في منطقة الخليج هو إحلال كامل للمحتوى الاجتماعي/ الثقافي نتيجة للتغير الكبير

في التركيبة السكانية، وبالتالي لم تعد هذه المدن ذات قيمة ثقافية واضحة، كما إنّها خسرت قيمها الاجتماعية التي تجعل منها مدينة ذات «نواة» تحافظ على شخصية المدينة وتجددها باستمرار. هناك من يبرر الانفصام الحاصل بين مدن المنطقة وسكانها، بأنّه حدث نتيجة لفروض العولمة، على أن هذا التبرير غير حقيقي، لأن العولمة نفسها تثير الحاجة إلى المحلية، وتدفع السكان إلى المحافظة على هويتهم المحلية، لا الانسلاخ عنها.

المشكلة الحقيقية تكمن في تحويل المدينة إلى مشروع تجاري أدى إلى خروج السكان المحليين (على قلتهم) من وسط المدينة إلى أطرافها، وجعل من قلب المدينة مكاناً للترفيه وللتجارة دون أي محتوى ثقافي؛ وبالتالي أصبحت هذه المدن أشبه بالمشاريع «الترفيهية» الكبرى التي يسهل تعديلها وتحويلها إلى أي شكل يتناسب مع الثقافة الترفيهية السائدة. وبالتالي تم التلاعب في «نواة» المدينة وفقدت قيمتها فأصبحت هذه المدن «براقة»، وربما تعكس عصراً اقتصادياً جديداً، لكنّها في الوقت نفسه لا تقنعنا بأنها مدن حقيقة يمكن العيش فيها، إلاّ مجرد زيارتها والعمل فيها.

وقد أثارت الورقة جدلاً ومناقشات مستفزة لم تحظَ بها ورقة أخرى من أوراق اللقاء؛ وإذا كان هذا الملخص لا يسمح بعرضها وبيان ردّ الباحث عليها، فإننا نحيل المهتم إلى الفصل الثامن.

ـ ٩ ـ

في **الفصل التاسع** «النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته»، يلخص أ. فاروق القاسم أهم الخطوات التي ساعدت على تحاشي نقمة النفط في النرويج بما يلي:

ـ الإجماع السياسي المبكر على ضرورة السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم عمليات النفط.

ـ دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات.

ـ التأنّي في منح التراخيص ريثما يتهيأ البلد اقتصادياً واجتماعياً لتصعيد وتوسيع عمليات النفط.

ـ الإجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستديمة غير معتَمِدة على استمرار عمليات النفط في النرويج.

ـ اشتراط عرض خطط تطوير الحقول على البرلمان للمصادقة عليها قبل الشروع بالتنفيذ؛ وقد ساعد هذا كثيراً في دعم مبدأ السيطرة الوطنية.

ـ قيام وزارة المالية بدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل للبلد ساعد على تفادي المخاطر قبل وقوعها.

ـ تركيز النرويج على ضرورة الدقة والأمانة في جمع وتدقيق عائدات النفط، وتوظيفها الجهود الكافية في وزارة المالية لذلك.

ارتكاز تعامل النرويج مع عائدات النفط على دراسات وافرة جمعت بين مختلف الآراء واستفادت من تجارب العديد من الدول.

ـ تريث النرويج في تصعيد عمليات النفط انتظاراً لتبني سياسة رشيدة لاستعمال العائدات.

ولحسن حظّ النرويج أنّه كان هناك إجماع سياسي حول مبدأين أساسيين:

أولهما تجنب زيادة الاستهلاك المحلي لعائدات النفط بصورة قد تضر بالصناعات القائمة والاقتصاد الوطني؛ و**ثانيهما** مشاركة عائدات النفط مع الأجيال القادمة، وحفظ نصيبها مستثمراً!

ويؤكّد الباحث أهمية تأسيس صندوق التقاعد، تحت إشراف وزارة المالية، من أجل تحقيق العدالة بين الأجيال في ما يخص الموارد النفطية وعائداتها؛ وقد أدّى تأسيس الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

ـ فصل عائدات النفط عن الاستهلاك المحلي وحماية الاقتصاد الوطني من نقمة النفط.

ـ حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة من الذبذبات العنيفة في أسعار النفط.

ـ تمويل تقاعد الأجيال القادمة.

وفي الختام، يذكر القاسم الدروس المستفادة من تجربة النرويج، ويشدد على أهم أهداف السياسة النفطية فيه. فإلى جانب أهم الخطوات التي ساعدت النرويج على تجنب نقمة النفط وكسب الفائدة من عائداته للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة،

هناك جانبان آخران لهما أهمية بالغة بالنسبة إلى تحقيق النجاح في إدارة مصادر النفط في النرويج:

الجانب **الأول** يخص توفر مقومات الإدارة الرشيدة، حيث يعتمد نجاح أي جهد صناعي كبير على وجود إدارة رشيدة في البلد، ليس فقط لإدارة القطاع النفطي بالذات، وإنما لجهاز الحكم بصورة عامة. والجانب **الثاني** هو أن وجود النفط في أي بلد، يمثل فرصة فريدة للاستفادة من هذا المصدر الثمين. وبما أن النفط مصدر ناضب، فإن الفرصة هذه ذات أمد محدود، لا تفسح المجال للكثير من الأخطاء. لذلك يتحتم على البلد أن يتحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط بحيث تتناغم العمليات مع بعضها الآخر في خدمة المصلحة الوطنية الشاملة؛ ويقتضي هذا بالطبع وجود سياسة نفط واضحة للبلد.

ويتوقف الباحث في ختام ورقته عند الأطوار الثلاثة لإدارة الموارد النفطية:

طور الاستخراج، وطور تعظيم قيمة المنتجات الخام، وطور الاستفادة من الريع.

ويلخص أهم الأهداف في كل طور من هذه الأطوار بما يلي:

ـ طور الاستخراج:

- تشخيص وتقييم المناطق المختلفة والتراكيب الجيولوجية المشجعة للاسكتشاف.
- تبنّي سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب والإنتاج، منطلقة من سياسة النفط وخطط التنمية الوطنية؛ والهدف هنا هو أن يتم اكتشاف أكبر عدد ممكن من التراكيب المشجعة تجارياً في الأوقات المناسبة لتطويرها طبقاً للخطّة الوطنية الشاملة.
- تحقيق أنجع الطرق لتطوير وإنتاج الاكتشافات، كل حسب متطلباته وإمكانياته، بحيث يتم استخلاص أكبر نسبة ممكنة من النفط.
- رسم الخطط المثلى لتطوير الطاقة الإنتاجية والبنى التحتية في البلد، بحيث تتناغم هذه مع خطط التطوير الاقتصادي للبلد على الأمدين المتوسط والبعيد.
- التوصل إلى أفضل الحلول التشغيلية في ما يخص البيئة والسلامة والكفاءة في استعمال البنى التحتية.
- منع حرق الغاز الطبيعي والسعي إلى تحقيق أفضل الطرق للاستفادة منه، سواء كان ذلك لأغراض الطاقة أو الصناعة أو الاستهلاك المحلي أو التصدير.

ـ طور تعظيم القيمة:

● دراسة الأسواق المحلية والدولية لتشخيص أفضل الوسائل لتسويق الزيت والغاز.

● النظر في أفضل الاستراتيجيات لتحقيق سياسة التسويق وخلق المؤسسات اللازمة لهذا الغرض.

● النظر في أفضل السبل لتحقيق قيمة مضافة للنفط، تعزز العائدات التقليدية، وتكون في الوقت نفسه أساساً لصناعات وطنية جديدة.

● استعمال الزيت والغاز ومنتجاتهما لسد احتياجات البلد.

● تشجيع الصناعات المحلية التي تستفيد من النفط.

● السعي إلى تنسيق الأهداف أعلاه، مع سياسة التطوير بصورة عامة، ومع سياسة رشيدة لتوفير فرص العمل بصورة خاصة.

ـ طور الاستفادة من عائدات النفط:

● جمع وتدقيق العوائد بدقة وأمانة تحمي مصلحة البلد في استلام حصته الشرعية.

● وضع خطّة شاملة للتطوير والتنمية تشمل كل القطاعات وكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد، بما فيها استعمال جزء من عائدات النفط لخلق صناعات وفعاليات تطويرية خلاقة ذات فائدة مستديمة للمجتمع وللأجيال القادمة.

● النظر في تأسيس صندوق خاص للتنمية لتمويل خطط التطوير والتنمية المستدامة.

● النظر في تأسيس صندوق لأكبر جزء ممكن من فائض العائدات. هدف الصندوق هو **أولاً** حماية الاقتصاد الوطني من الذبذبات في سعر النفط أو من حالات طارئة أخرى، **وثانياً** خدمة مصالح الأجيال القادمة.

ـ ١٠ ـ

في **الفصل العاشر** والأخير يتناول اللقاء السنوي الثلاثون لمنتدى التنمية، «متطلبات وضع سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط واستخدام عائداته لاعتبارات التنمية»، في جلسة مناقشة عامة ختامية رأسها د. علي فخرو، وقدّم علي خليفة الكواري منسق اللقاء موضوع المناقشة قائلاً: يمكننا القول إنّ كل ما تبين لنا من

تخبط وهدر في التعامل مع النفط وعائداته، كان بسبب عدم رغبة أو عدم قدرة كل من بلدان المنطقة على وضع سياسة نفطية وطنية. ومع الأسف أصبحت رغبات الدول المستهلكة وضغوط شركات النفط هي المعطي الآمر الناهي الذي يجب التعامل معه؛ وبعد أن يحدث ما يحدث في سوق النفط، تبدأ بلدان المنطقة في الاستجابة إليه. هذا هو وضعنا منذ أن اكتشف النفط عندنا وحتى الآن. هذا بالرغم من إدراك خطأ هذا المنهج ومحاولات تغييره دون جدوى بسبب غياب الإرادة السياسية. وفي المرحلة الأولى كنا بعيدين عن اتخاذ القرار، فشركات النفط هي التي كانت تتخذ هذا القرار منفردة، وحتى عندما أخذت الشركات الوطنية والحكومات دوراً مباشراً من خلال الأوبك، ما زال المدخل الوطني واعتبارات التنمية الوطنية بعيدة عن تحديد إنتاج النفط واستخدام عائداته. كل الشكاوى التي ذكرت، في اللقاء، سببها عدم وجود سياسات نفطية وطنية تخضع النفط لاعتبارات التنمية، لذلك فحوارنا في هذه الجلسة الختامية سوف يناقش متطلبات قيام مثل هذه السياسة.

نقاشنا في هذه الجلسة سوف يحاول الإجابة عن سؤال **ما العمل؟** فهذا ما اعتدنا عليه في كل عام، من إطلاق العنان للتحليل في اليوم **الأول** من لقاءاتنا، ثم التفكير في المخرج بعد أن تم طرح المشاكل ومظاهر الخلل، وتحري الحلول في اليوم **الثاني**. وقد جرت في هذه الجلسة الختامية مناقشات مستفيضة لأهمية وإمكانية قيام سياسة نفطية في بلدان المنطقة. وتم التعرض بصراحة إلى العقبات التي تقف حائلاً أمام وضع سياسة نفطية تخضع النفط وعائداته لاعتبارات التنمية.

وفي ختام الجلسة العامة هذه علّق د. علي فخرو رئيس الجلسة على بعض النقاط قائلاً. سأل أحد الحضور عن دور المنتدى في قضية تجسير الفجوة بين صاحب القرار والمفكرين والمحللين. وهذه هي قضية مطروحه منذ عشرات السنين في الأرض العربية، وأعتقد أنّه حتى الآن لم نصل إليها لسبب بسيط هو عدم وجود المؤسسات الوسيطه بين المفكرين وصاحب القرار، مما يجعل من المستحيل علينا حلّ هذه الإشكالية. كلنا نعلم أن قضية هذه الفجوة قد طرحت مرات عديدة، وتلاحظون أن هذا المنتدى بعد ثلاثين سنة ليس لديه جواب واضح عن مهمته، وعمّا يستطيع فعله في المجتمع الخليجي. وقبل خمس سنوات طرح هذا السؤال وتكلم فيه الأخ علي الكواري وعدد من الإخوان عن أهمية وإمكانية القيام بإصلاح جذري، ومازلنا حتى اليوم غير قادرين على إيجاد طريقة لإيجاد تأثير حقيقي من قبلكم على سلطة صاحب القرار.

وفي الختام قال د. علي فخرو رئيس الجلسة الختامية، أعتقد من هذا النقاش، توصلنا إلى وجود ثلاثة مآزق حقيقية، المأزق **الأول** هو مأزق الحكم نفسه، حيث هناك إشكالية في سلطة الدول، إمّا على مستوى الفكر أو الفهم أو التنظيم. وأي مشكلة في المجتمع أصبحت لا تحل، لأن السلطة هي التي لديها القدرة على الحلّ، وبالتالي فنحن في مأزق. المأزق **الثاني** هو مأزق المجتمع نفسه، المجتمع غير قادر على التأثير في السلطة وتغيير توجهاتها أو استبدالها إذا لم تقم بواجباتها. والمجتمع لديه إشكاليات ثقافية وتنظيمية. فنتيجة لهذين المأزقين، لدينا مأزق **ثالث**، وهو مأزق نفطي في هذه المنطقة؛ أما في النرويج فقد استطاعوا ألا يقعوا في هذا المأزق لوجود سلطة ممثلة للمجتمع ووجود مجتمع مهتم بهذا الموضوع ويتبادل الأفكار والقرارات مع السلطة لحلّ هذا المأزق.

النفط كان من الممكن أن يكون نعمة لدينا. وعلاج ذلك المأزق يحتاج إلى أناس يفكرون عند اتخاذ القرارات العامة تفكيراً علمياً صحيحاً، ويحتاج إلى مجتمع يرغب في أن لا يكون مجتمعاً ريعياً واستهلاكياً، وسلطة تريد توظيف هذه الثروة لإحداث تغييرات جذرية في مجتمعاتها، ربما لا تخدم هذا الجيل فقط الذي استفاد من التعليم والصحة والعمران، ولكن تخدم الأجيال القادمة. فنحن إذا ظللنا سائرين في طريقنا الحالي سنترك للأجيال القادمة أوضاعاً مأساوية، حيث سنكون قد أنهينا ثروة النفط ودمرنا ثروة الماء والثروة البحرية وأوجدنا أجواء ملوثة وعادات يصعب التراجع عنها، وبالتالي ندفع الأجيال القادمة إلى فاجعة حقيقية، لا قدّر الله.

تقديـــم

ـ ١ ـ

كتابنا هذا **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، هو حلقة في سلسلة طويلة استمرت ثلاثين عاماً من تناول لقاءات منتدى التنمية، المسكوت عنه من قضايا مصيرية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والنفط ـ المارد ـ الذي ينسب إليه كل أمر ويعود إليه كل شيء في المنطقة لم يكن غائباً أبداً عن لقاءات المنتدى وقراءات الباحثين ووجهات نظر المشاركين في لقاءاته. ولكن ربما يكون هذا الكتاب قد جاء بعد فترة انقطاع، انصرف فيها أبناء المنطقة وبقية الباحثين العرب من دراسة النفط بشكل متخصص، منذ أن انهارت أسعاره وفقدت الدول المنتجة دورها في سوق النفط لصالح وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٨٦.

وقبل أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع الكتاب، ربما يكون من المناسب أن أتوقف عند نشأة ومسيرة منتدى التنمية، باعتباره جماعة أهلية استمر وجودها ثلاثين عاماً دون انقطاع. وذلك لتعريف القارئ العربي بها، مستفيداً من قيام مركز دراسات الوحدة العربية مشكوراً، بنشر هذا الكتاب وإيصاله إلى القارئ العربي على نطاق واسع.

ـ ٢ ـ

عندما بدأ التفكير قبل ثلاثين عاماً في تأسيس منتدى التنمية، (انظر الملحق الرقم (٢))، كان الهدف هو إيجاد ملتقى أهلي للمعنيين بقضية التنمية من مواطني البلدان المنتجة للنفط في شرق الجزيرة العربية. ملتقى يتم في رحابه تناول قضية التنمية الشاملة من كل جوانبها، بهدف تنمية فهم مشترك أفضل لعملية التنمية

الشاملة ورصد مسارها في المنطقة أينما وجد. وبذلك يعبّر أهل المنطقة عن قلقهم المتزايد على مسار «التنمية» المزعومة في المنطقة، الذي أطلقت عليه «التنمية النفطية»[1]، تعبيراً عمّا يمثله نمط التغيرات غير المنضبطة والمرتبطة بأسعار النفط من مفهوم شاذ لا يمت إلى نمط التنمية الحميدة بصلة.

وعندما أسس المنتدى في عام ١٩٨٠، كان الأول من نوعه في منطقة الخليج وربما في الوطن العربي، وأخذ شكل منظمة أمر واقع، فلم يسجل ولم يكن بإمكانه أن يسجل كجماعة أهلية تضم عضويتها مواطني ستة بلدان، وتجتمع في أي منها بحسب ما تسمح الظروف به. وقد استمر وضع الأمر الواقع هذا قائماً حتى يومنا هذا بسبب صعوبة تسجيله، وربما لرغبة تكرست لدى أعضائه في أن يكون تنظيماً مرناً قليل التكاليف وغير خاضع لسلطة، وبعيداً عن الشكل البيروقراطي للتنظيمات الأهلية في البلدان العربية.

وقد نجح منتدى التنمية حتى الآن بوضعه القائم على الأمر الواقع وتنظيمه المرن وتحرّك اجتماعاته من بلد عضو في مجلس التعاون إلى بلد آخر بحسب ما تسمح الظروف به، في أن يعقد اجتماعاته السنوية الثلاثين بشكل منتظم كل عام، وأن يعقد عدداً من اللقاءات المتخصصة، وأن يتم تناول شتى القضايا المسكوت عنها من كفاءة أداء المشروعات العامة، والبيروقراطية النفطية وتخلف التنمية، وتربية اليسر، وكفاءة إدارة الأصول الخارجية لبلدان المنطقة في بداية سنوات تأسيسه؛ إلى تناول مختلف أوجه الخلل في المنطقة والحث على إصلاحها، كما تبين قائمة لقاءات المنتدى. فكانت موضوعات الخلل السكاني والخلل الاقتصادي والخلل الأمني، إضافة إلى الخلل في العلاقة بين السلطة والمجتمع وتأكيد الشورى والديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المرأة والشباب والإعلام والعلاقات السليمة مع دول الجوار والدول الكبرى ذات التأثير في مجريات الأمور في المنطقة.

وفي كل لقاء من هذه اللقاءات كان المنتدى يختم اجتماعاته بمناقشة «ما العمل» تجاه أوجه الخلل التي تبرزها مناقشات كل قضية تطرح للبحث والحوار. فقد كان المنتدى يحرص وما زال يحرص على تناول المسكوت عنه في المنطقة، أما

---

(١) علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٢٤.

ما يستحوذ على اهتمامات المؤتمرات والندوات التي تدعمها الحكومات فكان جهدهم كافياً. فجهد المنتدى يجب أن يتوجه استراتيجياً إلى المسكوت عنه والواجب تناوله من منظور التنمية الشاملة من أجل تنمية فهم مشترك أفضل حول معضلات التنمية وأخطاء مساراتها وسبل مواجهة ذلك ومعالجته.

وقد توقف المنتدى بشكل خاص في لقائه السنوي الخامس والعشرين عند حصيلة لقاءاته وما أبرزته من أوجه خلل وطرحته من سبل معالجة، فكان لقاؤه في العام ٢٠٠٤ بعنوان «نحو إصلاح جذري من الداخل». وقد تم تحديد أوجه الخلل الرئيسية التي تم رصدها عبر خمسة وعشرين عاماً. وكان **أولها**: أوجه الخلل بين السلطة والمجتمع (سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أكثر من عاجز على حدّ تعبير د. محمّد غباش[٢]. **وثانيها**: الخلل السكاني. **وثالثها**: الخلل الاقتصادي. **ورابعها**: الخلل الأمني. **وخامسها**: غياب نظم الحكم الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان.

وقدم اللقاء مشروعاً لإصلاح أوجه الخلل هذه، ودعا إلى جهد أهلي إضافي معني بمتابعة قضايا الإصلاح وتعزيز مطالب الإصلاح الجذري من الداخل. وهذا الجهد المعني بشأن الإصلاح ما زال قيد التشاور، سائلين الله أن يخرجه إلى حيز الوجود.

ـ ٣ ـ

أما موضوع كتابنا، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، فإنه متضمن في البحوث والمناقشات وموجز في خلاصة الكتاب، الأمر الذي يعفينا من ذكر التفاصيل. وتبقى الخلاصة العامة للكتاب متمثلة في غياب سياسات وطنية في بلدان المنطقة، ومثلها البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط، تربط بين تصدير النفط واعتبارات التنمية من منظور وطني وعربي. فالنفط منذ أن اكتشف وحتى الآن، لم يخضع لاعتبارات التنمية في البلدان العربية، وإنما كانت سياسات التوسع في الإنفاق والاستهلاك والاستثمار الخارجي، وانعكاساتها هي سياسات تابعة للمتغيرات في أسواق النفط وأسعاره. . . هذا **من ناحية**.

---

(٢) محمد عبيد غباش، «الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة ـ مجتمع أكثر من عاجز،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٥ (أيار/ مايو ٢٠٠٥)، ص ٥٣.

ومن ناحية أخرى، تطرقّت بحوث الكتاب إلى أنواع من تسرب عائدات الحكومات من النفط وعدم توريدها إلى الميزانيات العامة. هذا إضافة إلى تسرب وهدر جزء كبير من عائدات النفط مما يصل إلى الميزانيات العامة نفسها. فأغلب بلدان المنطقة لا تنشر حسابات ختامية للميزانيات العامة، ولا تعلن تقرير ديوان الحسابات العامة إن وجد.

من هنا تبرز أهمية الدراسات التي يتضمنها الكتاب والمناقشات التي دارت حولها، الداعية إلى ضرورة تغيير هذا الوضع الشاذ والمتخلف، وتدعو إلى نشر الحسابات الختامية للميزانيات العامة، وأن تعلن تقرير ديوان المحاسبة العامة. هذا إلى جانب العمل الجاد على وضع سياسات نفطية وطنية، يتم بموجبها إخضاع صادرات النفط لاعتبارات التنمية والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة عبر الأجيال، دون الإضرار بالمصالح المشروعة للشعوب والدول المستوردة للنفط، والشريكة معنا في الاهتمام الاستراتيجي به. ولعل ما قام به اللقاء من طرح لنموذج «دولة النرويج» وإبراز سياستها النفطية وشفافيتها وكيفية تعاملها مع إيرادات الدولة من النفط، والنقاش الذي دار حولهما؛ تبرز الدعوة التي تبناها اللقاء إلى وضع سياسات نفطية في البلدان المصدرة، ذات توجه وارتباط بالدور المركزي والهام للموارد النفطية وطبيعتها الناضبة، هذا إلى جانب تأكيد أهمية الأمانة على المال العام والشفافية في التعامل مع الإيرادات النفطية.

ـ ٤ ـ

وفي الختام أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأخت د. منيرة فخرو، المنسقة العامة للمنتدى، والزملاء أعضاء اللجنة التنفيذية للمنتدى على إعادة اهتمامي الذي كاد يفقد بالنفط وعلى مساحة الحرية التي أتاحوها لي. والشكر موصول للزملاء الباحثين الذي استجابوا لدعوة الكتابة وأدوا زكاة العلم بتنمية معرفتنا العربية في الوقت الحاضر بالأوضاع النفطية. وكذلك الشكر واجب للأخوات والإخوة الأعزاء أعضاء المنتدى والمشاركين في اللقاء على ما ساهموا به من نقاشات لا تنقصها الصراحة ولا يعوزها الشعور بالمسؤولية.

وأخص بالشكر الجنود المجهولين الذين قدموا لي كافة التسهيلات، وأولهم الأخ الكبير علي الموسى، خليفة الأخ الأكبر الأستاذ عبد الله يوسف الغانم، أمين صندوق المنتدى اللّذين جنّبا المنتدى طوال مسيرته الحاجة إلى أي تمويل من خارج إطار تمويل أعضاء المنتدى وحافظا على استقلاليته. وهذا لم يكن ممكناً لولا قيام

نشاط المنتدى على أساس التطوع والتزام أعضائه والمشاركين في نشاطاته تحمّل نفقات بحوثهم وتكاليف سفرهم وإقامتهم.

أما الأخت الفاضلة السيدة نجاح أبو لحية، فالشكر والعرفان بدورها في متابعة كل صغيرة وكبيرة في المنتدى. وبالنسبة إلى هذا اللقاء، واجب علي وعلى المنتدى، والشكر موصول للأستاذ عدلي الذي حرر مجريات النقاش وجمعه بين دفتر تقريره المعتاد. والشكر موصول للأستاذ عبد العزيز عبد الله زميلي في المكتب العربي للدراسات في قطر الذي واكب مشروع الكتاب منذ كان تكليفاً حتى أصبح مخطوطة معدة للنشر.

والله من وراء القصد

علي خليفة الكواري

المشاركـــون

إبراهيم البعيز	(السعودية)
إبراهيم شريف السيد	(البحرين)
إبراهيم مبارك الدوسري	(السعودية)
أحمد سيف بالحصا	(الإمارات)
أحمد ضيف	(البحرين)
أحمد عبد الملك	(قطر)
أحمد اليوشع	(البحرين)
أنور جاسم الياسين	(الكويت)
بشائر الرفاعي	(الكويت)
بكر حسن	(السعودية)
بهية الجشي	(البحرين)
جاسم السعدون	(الكويت)
جاسم مراد	(البحرين)
جون كوالز	(الولايات المتحدة الأمريكية)
حامد الحمود العجلان	(الكويت)
حمد الحوشان	(السعودية)
حمد عبد الله الريامي	(سلطنة عمان)

خالد شوكات	(تونس)
خليل القناعي	(الكويت)
دانة عبد العزيز الجربوع	(البحرين)
دلال الزبن	(الكويت)
رسول الجشي	(البحرين)
رفيعة غباش	(البحرين)
سعد الزهراني	(السعودية)
سمر المقرن	(البحرين)
سهام القبندي	(الكويت)
سيد شرف محسن الموسوي	(البحرين)
شافي بن عبد الرحمن الدامر	(السعودية)
شيخة سيف الشامسي	(الإمارات)
عامر التميمي	(الكويت)
عبد الله جناحي	(البحرين)
عبد الله القويز	(السعودية)
عبد الله المدني	(البحرين)
عبد الله النيباري	(الكويت)
عبد الله ياسين بوحليقة	(السعودية)
عبد الجليل الغربللي	(الكويت)
عبد الخالق عبد الله	(الإمارات)
عبد الرحمن الحمود	(الكويت)
عبد الرحيم الشاهين	(الإمارات)
عبد الرزاق فارس الفارس	(الإمارات)
عبد العزيز الجلال	(السعودية)

عبد العزيز سلطان	(الكويت)
عبد المحسن مظفر	(الكويت)
عدنان شهاب الدين	(الكويت)
عدنان علي السلطان	(الكويت)
عصمت الموسوي	(البحرين)
علي خليفة الكواري	(قطر)
علي قاسم ربيعة	(البحرين)
علي محمد فخرو	(البحرين)
علي محمود خاجة	(الكويت)
علي الموسى	(الكويت)
فاروق القاسم	(العراق/ النرويج)
فاطمة سعيد الشامسي	(الإمارات)
لولوة الرفاعي	(الكويت)
ماجد المنيف	(السعودية)
محمد بن عبد الله الحارثي	(سلطنة عمان)
محمد السيد الهاشمي	(السعودية)
محمد الهذلول	(السعودية)
مشاري عبد الله النعيم	(السعودية)
مشاري عبد الرحمن الحمود	(الكويت)
منيرة فخرو	(البحرين)
مها البرجس	(الكويت)
موضي الحمود	(الكويت)
نادية الشراح	(الكويت)
ناصر القعود	(السعودية)

ندى عبد العزيز النافع (السعودية)

نورة اليوسف (السعودية)

هدى صالح الدخيل (الكويت)

هديل جعفر (الكويت)

وسيلة الموسوي (البحرين)

وليد خالد الجري (الكويت)

يوسف حمد الإبراهيم (الكويت)

كلمة الافتتاح الأولى

منيرة فخرو(*)

أيها الإخوة والأخوات،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية للمنتدى، يسعدني أن أرحب بكم في لقائنا الثلاثين.

لا شكّ في أن السنة التي انقضت بعد لقائنا الأخير كانت حافلة بالأحداث، سواء على مستوى العالم حيث شهدنا أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية يتولى زعامة أكبر دولة في العالم وَيَعِدُ بالكثير. وعلى مستوى الوطن العربي كان العدوان على غزة، أهم حدث هز قلوبنا وأثبت للمرة الألف أننا أمة عاجزة لا تستطيع صدّ أي هجوم أو عدوان غاشم، ووقفنا متفرجين ننتظر نهاية العدوان كي نسارع إلى جمع التبرعات لنجدة أشقائنا في غزة. أما بالنسبة إلى منطقة الخليج، فقد رأينا بأم أعيننا كيف تهاوى سعر النفط ووصل إلى مدى غير مسبوق، ولكنني سأترك ذلك الموضوع لمدير المشروع لهذا العام د. علي خليفة الكواري، ليشرح لنا عبر الدراسات القيمة التي قام بها هو وفريق إعداد باقي الدراسات الذين بذلوا جهداً جباراً لإعداد الدراسات التي سيناقشها المنتدى على مدى اليومين التاليين، ونتوقع أن تثير هذه الدراسات الكثير من التساؤلات.

أيها الإخوة والأخوات،

يتمثل موضوع المنتدى لهذا العام حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على بلدان مجلس التعاون، وقد اختير هذا الموضوع في الفتره التي قارب فيها سعر

(*) المنسق العام لمنتدى التنمية ـ البحرين.

النفط الـ ١٤٠ دولار للبرميل الواحد، وكنا نرى حمى الصرف والإنفاق تضرب بيدها شمالاً ويميناً ـ سواء على المستوى الرسمي أو الأهلي ـ ما بين تشكيلات عمرانية زرعت على شكل لآلىء أو نخيل ـ تعبيراً عن الأصالة الخليجية ـ حتى وصلنا إلى وقت انحدر فيه سعر برميل النفط الواحد إلى ما دون الأربعين دولار، وربما تحمل لنا الأيام القادمة مفاجآت أخرى غير سارة.

أما على صعيد التطورات الحاصلة للمنتدى، فأبشركم بأن الموقع الإلكتروني للمنتدى قد اكتمل بعد أن بذل د. إبراهيم البعيز جهداً كبيراً في إنجازه والإشراف عليه، وسوف يشرح لنا غداً التصور الذي سيأخذه الموقع وخطّة العمل الطموحة التي ستنجز من خلاله، حيث سيتم نشر البحوث السابقة مع ملخصات لها باللغة الإنكليزية، وغير ذلك مما سيكشف عنه الزميل العزيز غداً حين يشرح لنا ما تم إنجازه في الموقع.

هناك توصية هامة من أ. علي الموسى للأعضاء بدفع الاشتراك، حيث نحتاج إلى تعاونكم جميعاً للحفاظ على هذا المنتدى الذي يجمعنا سنوياً ويقرب في ما بيننا؛ لذا يرجى تسديد الاشتراكات أو التبرع بما تجود به نفوسكم، وأملي كبير في أن يتحقق هذا الرجاء.

أعزائي الحضور،

قبل أن أختم كلمتي، أود أن أوجه عميق الشكر إلى معالي وزيرة الإعلام والثقافة الأخت الشيخة مي بنت محمّد آل خليفة، على كرم استضافتها لأعضاء المنتدى الليلة الماضية لحضور الأمسية الثقافية والعشاء.

وفي النهاية، أختم كلمتي بقول للروائي أوكتافيو باث: «نتصور الزمن كتدفق متواصل، كحركة لا تنتهي نحو المستقبل، وإذا انغلق المستقبل يتوقف الزمن» لا بد من التطلع نحو المستقبل، فإن لم نشهده نحن فإن أجيالنا القادمة ستعيشه وستلومنا أشد اللوم لو تقاعسنا عن العمل للوصول إلى ما نريد.

وفقكم الله في جميع خطواتكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الافتتاح الثانية

علي خليفة الكواري

الأخوات والإخوة الكرام، أُحييكم أجمل تحية، ويسعدني اللقاء معكم في لقائنا الثلاثين هذا، الذي تم اختيار موضوع «الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على بلدان مجلس التعاون» عنواناً له. إن هذا الموضوع هو من الموضوعات المسكوت عنها، وعلينا تنمية فهم مشترك أفضل حول معطياته وتداعياته، فكلنا نسينا أو كدنا ننسى أن النفط عامل مؤثر وأساسي في منطقتنا، وله أبلغ التأثير في حاضر ومستقبل مجتمعاتنا بشكل عام. ونتيجة لذلك النسيان أو التناسي، تفاجأنا بالطفرة النفطية الراهنة منذ عام ٢٠٠٢، وبالإمكانيات التي أتيحت وقتها، التي مع الأسف أهدر الكثير منها كما تعودنا في طفرات أسعار النفط السابقة. فكان لا بد للمنتدى من طرح هذا الموضوع، وتتبع ما حدث، ومعرفة كيف تم التصرف في العائدات، وما مستقبل أسعار النفط وفوائضه التي تهددها الأزمة المالية العالمية.

لقد كان النفط من الموضوعات المسكوت عنها عندنا، وعلى المستوى العربي بشكل عام، خلال العشرين عاماً الأخيرة، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية، لتفاجئ الجميع بما أحدثته من تراجع هذه الطفرة النفطية الثالثة، بالرغم من استمرار الأسباب الجوهرية لبروزها.

لذا كان من المنطقي أن نبدأ النقاش بالحديث عن الأزمة المالية العالمية، لأنها حاضرة في الواقع وفي ذهن الجميع، باعتبارها مستمرة معنا لبعض الوقت الثقيل. أما الطفرة فأصبحت ـ على الأقل في الوقت الحاضر ـ مؤجلة. لذا سنبدأ لقاءنا بطرح موضوع الأزمة العالمية وانعكاساتها على النفط عن طريق ورقة أ. جاسم

السعدون، لنفهم التأثير المتبادل بين الطفرة والنفط، ونعرف مدى تأثيرها في النفط وتأثير النفط فيها. ثم سنناقش ورقة د. عدنان شهاب الدين المعنونة «متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية. . .»، وهو موضوع مهم جداً يبين أن هناك متغيرات كبيرة في صناعة الطاقة والنفط، كانت الطفرة النفطية نتيجة لها، ولم تكن الطفرة النفطية هذه المرة صناعة الأوبك ـ هذا إذا كان في مقدور الأوبك أن ترفع أسعار النفط دون وجود عدم ممانعة من وكالة الطاقة الدولية إذا لم نقل موافقة ـ وإنما ارتفعت الأسعار إلى ما دون المئة دولار للبرميل تعبيراً عن الندرة النسبية للنفط، وارتفاع تكاليف بدائله. أما ما فوق ذلك فقد كان بسبب المضاربات الشرهة قبيل انفجار الأزمة المالية العالمية. وقد كان كبت الدول المستهلكة لأسعار النفط هو ما حال دون ارتفاعها لمدّة تناهز العقدين من الزمن، وهذا الكبت هو الذي عانته أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦، وحتى ٢٠٠٠.

وأعتقد كما جاء في ورقتي (انظر الفصل الأول) التي لم يتيسر تقديمها إلى اللقاء بسبب ضيق الوقت، أن هناك سببين جوهريين لهذه الطفرة:

الأول أنّه من الملاحظ عندما تصل الطاقة الإنتاجية لدول الأوبك لقدرتها القصوى على الإنتاج تلبية لتزايد الطلب العالمي على النفط، عادة ما يقفز السعر قفزات ثورية. والأمر الآخر أنّه حين تكون التكلفة الحدية لبدائل النفط مرتفعة، لا بد من أن تقفز الأسعار لتسمح بالاستثمار في بدائل النفط التقليدي. ونحن نعلم أن تكاليف إنتاج بدائل النفط قد بلغ متوسط أسعارها في عام ٢٠٠٧ حوالى ٧٠ دولار للبرميل، وبالتالي فإن أي استثمار في هذه المجالات يحتم أن يكون المعدل الأدنى لسعر النفط هو ٧٠ دولار للبرميل، وأن أي سعر أقل من ذلك سيؤثر في مستقبل الاستثمار، وهذا سبب جوهري وأساسي. إذن في تقديري، إن انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ٧٠ دولار للبرميل، وهبوطها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل، هو بسبب الأزمة الاقتصادية في الدول المستهلكة الكبرى.

والسبب **الثاني** هو وجود مخزون تجاري واستراتيجي لدى الدول المستهلكة يكفي لـ ٥٠٠ يوم، بمعدل استهلاك يبلغ ٥ مليون برميل يومياً، لذلك أعتقد أنّه في ظرف سنتين، ستعود الأسعار إلى ٧٠ دولار للبرميل بشكل طبيعي، إذا انتهت الأزمة بسلام طبعاً.

لدينا أيضاً ورقة أ. إبراهيم شريف السيد، التي تمثل حالة بلد معيّن صدف

أنّه البحرين. وفي الواقع حالة البحرين ليست أسوأ الحالات في المنطقة، وأعتقد أن البحرين تأتي في الرشد بعد الكويت وباقي بلدان الخليج تأتي في مرتبة أسوأ من البحرين، فقد قام كل من قطر وعُمان والعربية السعودية والإمارات، بالتصرف من خارج الميزانية في عوائد النفط، بمعدل أكبر مما حدث في البحرين. لدينا أيضاً ورقة د. حمد الحوشان الذي سيحدثنا عن الفائض المالي السعودي وأوجه استخداماته، كما سيحدثنا د. ماجد المنيف عن الصناديق السيادية التي تم استثمار فوائض عائدات النفط بواسطتها، ثم نتطرق إلى الآثار العامة الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية في مواطني ومجتمعات بلدان مجلس التعاون من خلال ورقة د. عبد الرزاق الفارس، ونختم اليوم بطفرة العقار وما صاحبها من أوضاع في ورقة د. مشاري النعيم، الذي درس دبي والمتشبهات بها كنموذج للطفرة العقارية، حيث قامت الدوحة والمنامة وسائر إمارات اتحاد الإمارات العربية بتقليد تجربة دبي التي انكشفت بسبب الأزمة المالية، داعين الله أن يحفظ دبي والمتشبهات بها، وأن يرشد متخذي القرار إلى إدارك الوضع الصعب الذي أدّى إليه التوسع في نشاط العقارات لغير حاجة سكان المنطقة.

أما في اليوم الثاني فسنأخذ منحى مستقبلياً وننظر في سؤال **ما العمل؟** حيثُ إنَّ مشكلة النفط وما يشهده من طفرات ويليها من تراجعات تكمن في عدم وجود سياسة نفطية في بلدان المنطقة تخضع النفط لاعتبارات التنمية، وبالتالي سوف نناقش إمكانية إيجاد سياسة نفطية وطنية؟ فكان اختيارنا للنرويج ـ وهي دولة نفطية ـ حيث أخضعت السياسة النفطية الوطنية النفط لاعتبارات التنمية، وتحكمت فيه بدلاً من أن يتحكم النفط فيها، وفي هذا الموضوع سيحدثنا أ. فاروق القاسم الذي شارك في إدارة وصناعة النفط في النرويج لمدّة ٢٠ عاماً، وساهم في بناء الكثير من السياسات في هذا المجال، ثم نختم بمناقشة عامة لمدّة ساعة ونصف الساعة حول متطلبات وضع سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط وعائداته لاعتبارات التنمية، وهذا هو بيت القصيد عند الحديث عن النفط. ولكن مع الأسف أثبتت الأيام أن وضع سياسات نفطية وطنية تنموية في بلدان المنطقة تقع في نطاق السهل الممتنع.

الفصل الأول

الطفرة النفطية الثالثة
قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة:
حالة أقطار مجلس التعاون(*)

علي خليفة الكواري

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، ص ٢٥ ـ ٤٤.

لم تكد الطفرة النفطية الثالثة في أسعار النفط تصل إلى ذروتها، حتى هاجمتها الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨ لتحد من اندفاعها، بل لتؤدي إلى تراجع أسعار النفط وتؤجل إلى حين الأسباب الجوهرية التي دعت إليها.

وجدير بالتأكيد أن هذه الطفرة قد فاجأت الدارسين عندنا، نتيجة لابتعادهم وانشغالهم في المنطقة وفي الوطن العربي، عن الاهتمام بالنفط ومتابعة السياسيات النفطية للمستهلكين والمنتجين، وإهمالهم دراستهما ورصد المتغيرات فيهما.

وذلك على وجه الخصوص منذ أن نجحت استراتيجية وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٨٦ في كسر الدفاعات الوهمية للبلدان الأعضاء في الأوبك، المتمثلة في ادعاء القدرة على تحديد الأسعار وتخفيض الإنتاج، دون أن تعمل على تنويع اقتصادها وتخفيض اعتمادها على صادرات النفط. الأمر الذي أدى في عام ١٩٨٦ تحت ضغط وكالة الطاقة الدولية المبرمج، إلى انهيار أسعار النفط الفورية إلى ١٣ دولار أمريكي للبرميل، من مستوى ٣٥ دولار أمريكي الذي بلغته في عام ١٩٨٠[١].

ومع ذلك الانهيار المدوّي، تعرضت بلدان الأوبك، ومنها بلدان مجلس التعاون؛ لأزمة طاحنة، تجلى فيها الركود والانكماش الاقتصادي وتدني متوسط دخل الفرد وسائر المؤشرات الاقتصادية، وانهار قطاع المقاولات الوطني وغيره من القطاعات المنتجة في القطاع الخاص، وتدنت الإيجارات والدخول عامة. كما عجز بعض الحكومات عن دفع رواتب الموظفين والمستحقات، وتحولت الفوائض النفطية إلى عجوزات ودين عام، وتبخر أغلب الأصول الخارجية العامة لبلدان مجلس التعاون التي بلغت ٢٥٦ مليار دولار في عام ١٩٨١[٢]، وحلت مكانها ديون خارجية ثقيلة. كل هذا حصل واستمر لأكثر من عقد من الزمن، دون أن يعيره العالم أي اهتمام، ودون أن تحاسب عليه الحكومات التي لم تعد للأمر عدته.

---

(١) *BP Statistical Review of World Energy, 2008* (London: British Petroleum Co., 2008), p. 16.

(٢) عبد الوهاب التمار، **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها وأداؤها ودورها المأمول في تطوير التنمية المحلية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص ٩٨.

وللتذكير باستراتيجية وكالة الطاقة الدولية آنذاك، فإنها تتلخص في العمل المستمر والمنتظم من أجل تخفيض حاجة البلدان الأعضاء في الوكالة إلى واردات النفط عموماً، وواردات النفط من البلدان الأعضاء في الأوبك على وجه الخصوص، واعتبار الأوبك المزود الحدي لسوق النفط. وقد اتبعت الوكالة سياسيات صارمة ذات أهداف كمية، ووضعت خططاً وبرامج وأوجدت حوافز وروادع، وساعدت البلدان الأعضاء فيها فنياً واقتصادياً على الأخذ بخطط الوكالة تحت مراقبة ومتابعة ناجحة لمدى تحقيق تلك الاستراتيجية والوصول إلى الأهداف الكمية والنوعية المقررة. وقد تحقق للدول المستهلكة في عام ١٩٨٦ ما أرادت وخططت له بشكل علني منذ أن تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٤[٣]، هذا في وقت عجزت فيه البلدان الأعضاء في الأوبك عموماً، والبلدان العربية على وجه الخصوص، عن أن تفكّر بالشكل السليم، وأن تخفض اعتمادها على عائدات تصدير النفط، وعن أن تتعاون وتتكامل في ما بينها من أجل بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية بديلة للاعتماد على تصدير النفط عموماً، وتصديره إلى البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على وجه الخصوص.

ومن المؤسف أن هذا الخيار المنطقي والعقلاني والوطني لم يكن مطروحاً وربما غير مسموح التفكير فيه والاقتراب منه على المستوى الرسمي. ولكنه لم يكن غائباً عن تفكير الناس، وقد عبر عنه بوضوح ودعا إليه «مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل» لبلدان مجلس التعاون، الصادر عام ١٩٨٣، من قبل ندوة فكرية وجماعة عمل أهلية كلفتها الأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداده.

ولكن المشروع مع الأسف، رفض بشكل قاطع من قبل مجلس وزراء التخطيط في بلدان مجلس التعاون عندما نظر المجلس فيه. وقد جاء هدف «تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية» الأول من بين الأهداف الاستراتيجية العاجلة للمشروع، وكان هدف «بناء قاعدة اقتصادية بديلة» للاعتماد على تصدير النفط هو الهدف الاستراتيجي الخامس في المشروع. ولكن لا حياة لمن تنادي[٤].

---

(٣) علي خليفة الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ١١٥ ـ ١٢٦.

(٤) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٠ ـ ٧٢.

بعد هذه المقدمة التي أثارت المواجع وتداعت فيها هموم النفط وقضايا التنمية واهتمام العرب بهما قبل أزمة ١٩٨٦، لا بدّ من التوقف عن الاسترسال، والتركيز على الطفرة النفطية الراهنة.

أولاً: دواعي الطفرة النفطية الثالثة

الطفرة في اللغة هي الوثبة. وفي **لسان العرب**، «الطفرة وثبة في ارتفاع كما يطفر الإنسان حائطاً أي يثبه»[٥] ومرادفات ترجمة كلمة طفرة في اللغة الإنكليزية كثيرة ومنها: Jump, upswing, rise, and upturn.

والطفرات في أسعار النفط التي شاهدناها في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، ومنذ عام ٢٠٠٢، هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضدّ الكبت الذي مارسته الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى) طوال السبعينيات، ومارسته بعد ذلك البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين حتى بدأت الطفرة الثالثة.

ففي كل هذه الحالات لم يعد سعر النفط السائد قبل كل طفرة يعكس الندرة النسبية للنفط في المدى المتوسط والبعيد، ولا يرتبط بالتكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة وإنتاج الطاقة من مصادر بديلة، مطلوب تطويرها لمواجهة الطلب العالمي على الطاقة والنفط. وقد أدى استمرار ذلك الكبت السياسي والإداري للسعر، إلى التأثير في حوافز شركات النفط والطاقة وفي دوافع البلدان المنتجة، وعطل جهود تطوير مصادر جديدة استجابة لنمو الطلب. وقد كانت وما زالت البلدان المصدرة للنفط عامة والبلدان العربية خاصة هي كبش الفداء.

فقد كان عليها أن تكون المزود الحدي لسوق النفط بصرف النظر عن مصلحتها. ينكمش الطلب على نفطها كلما كان هناك بديل، ويتم الضغط عليها لتخفيض الأسعار نتيجة اعتمادها المطلق على عائدات تصدير النفط وحاجة حكوماتها السياسية والأمنية إلى الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وفي حالة نمو الطلب على النفط نتيجة انخفاض أسعاره النسبية، كان على البلدان العربية أن تلبي ذلك الطلب حتى تصل إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، بصرف النظر عن قدرتها الاستيعابية المنتجة لعائدات تصدير النفط، أو قدرتها على استثمار فوائضه

---

(٥) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ١٥ مج (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، مج ٤، ص ٥٠١.

في الخارج في استثمارات تحافظ على القوة الشرائية لتلك الفوائض، وتكون آمنة.

وجدير بالتأكيد أن الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية يمكن تلخيصها في عاملين رئيسيين: **أولهما** استنفاد الطاقة الإنتاجية للبلدان المصدرة للنفط وعجزها عن تلبية نمو الطلب عليه؛ **وثانيهما** ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير وإنتاج بدائل النفط والطاقة.

١ ـ استنفاد الطاقة الإنتاجية

أول الأسباب الجوهرية والعاجلة للطفرات النفطية، يعود بالدرجة الأولى إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب علية لمدّة معتبرة، بسبب تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في البلدان المصدرة للنفط. وهذا لا ينفي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية، مثل قرار المقاطعة العربية في عام ١٩٧٣، والثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وتداعياتها. وربما يؤدي بعض هذه العوامل المعجلة إلى الصعود بالسعر إلى مستويات لا تعبر عن الأسباب الجوهرية، فيتم تعديل السعر إلى مستوى المتطلبات الجوهرية لارتفاعه.

ومثال ذلك التصحيح هو تراجع سعر برميل النفط من ١٤٧ دولار أمريكي في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ إلى مستوى ٧٠ دولار أمريكي في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. فقد كان الارتفاع إلى مستوى ١٤٧ دولار أمريكي للبرميل يعبر عن النزع الأخيرة للمضاربات الشرهة التي سبقت انكشاف الأزمة المالية العالمية على نطاق واسع. أما ما تلا ذلك من انخفاض تحت مستوى ٧٠ دولار أمريكي وانخفاضه في مطلع ٢٠٠٩ إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل، فإنه يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً، بسبب بوادر الانكماش والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، واستخدام الدول المستهلكة لمخزونها التجاري، وربما لبعض مخزونها الاستراتيجي الضخم من النفط، الذي بلغ مخزون OECD منه ٢,٦ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٧[٦]؛ وهذا المخزون يمكّن دول OECD نظرياً من الاستغناء عن استيراد ٥ ملايين برميل من صادرات بلدان الأوبك لمدّة ٥٠٠ يوم، إن هي أرادت الضغط على السعر.

وفي تقديري إن سعر النفط في المدى القصير ـ عام إلى عامين ـ سوف يهبط دون السبعين دولار للبرميل، ما دامت الدول المستهلكة غير راغبة في صعود

(٦) *BP Statistical Review of World Energ, 2008*, p. 16.

أسعاره بسبب الأزمة المالية الراهنة، إلى المستوى الاقتصادي الذي تعبر عنه التكاليف الحدية لإنتاج النفط وإنتاج بدائله من مكامن ومصادر بديلة. فالدول المستهلكة في المدى القصير قادرة على ذلك لوجود مخزون كبير من النفط لديها، ولقدرة بعضها أيضاً على التأثير في قرارات أغلب بلدان أوبك.

وغني عن القول إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية الطفرة الثالثة، لم يكن مقتصراً على ارتفاع أسعار النفط، وإنما شمل كذلك أسعار مصادر الطاقة الأخرى كلها أيضاً، تعبيراً عن عجز الطاقة الإنتاجية القائمة لإنتاج مصادر الطاقة المختلفة عن سدّ حاجات الطلب المتزايد على مصادر الطاقة الأولية.

فقد ارتفع استهلاك العالم من مصادر الطاقة الأولية من ٩,٣ مليار طن عام ٢٠٠٠، إلى ١٠,٦٥ مليار طن عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١١,١ مليار طن عام ٢٠٠٧[٧]. ونتيجة لذلك ارتفع سعر الفحم على سبيل المثال ـ وهو ثاني مصدر من مصادر الطاقة الأولية (٢٨,٦ بالمئة) بعد النفط ـ من ٣٦ دولار للطن في عام ٢٠٠٠، إلى ٤٣ دولار للطن في ٢٠٠٤ ثم إلى ٨٧ دولار للطن في عام ٢٠٠٧[٨].

ولعل الجدول الرقم (١ ـ ١) يوضح لنا العلاقة بين نمو الطلب العالمي على النفط، والطفرات النفطية، وذلك عندما تكون أسعار النفط متدنية. الأمر الذي يؤدي عند استمرار ذلك لفترة طويلة، إلى عجز الطاقة الإنتاجية في البلدان الأعضاء في الأوبك عن مواجهة الطلب العالمي على النفط، عندها يطفر السعر المكبوت إلى مستويات التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة.

الجدول الرقم (١ ـ ١)
العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية

(الإنتاج: مليون برميل يومياً/ السعر: دولار للبرميل)

السنة	إنتاج العالم	إنتاج أوبك		السعر	ملاحظات
		الكمية	النسبة بالمئة		
١٩٦١	٢٣	٦	٢٦	١,٩٠	فترة هيمنة شركات النفط
١٩٧٠	٥٠	١٨	٣٦	٢,٠٠	استمرار هيمنة شركات النفط

يتبع

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

تابـــع

١٩٧٤	٥٨	٢٧	٤٦,٥٠	١٠,٤١	الطفرة الأولى
١٩٧٥	٥٥	٢٤	٤٣,٦٠	١١,٦٠	
١٩٧٨	٦٣	٢٨	٤٤,٤٠	١٣,٣٠	
١٩٨٠	٦٢	٢٤	٣٨,٧٠	٣٥,٦٩	الطفرة الثانية
١٩٨٥	٥٧	١٥	٢٦,٣٠	٢٧,٥٣	الضغط على صادرات الأوبك
١٩٨٦	٦٠	١٨	٣٠,٠٠	١٣,١٠	انكسار الطفرة الثانية
١٩٩٨	٧٣	٢٩	٣٩,٧٠	١٢,١٠	١٣ عام من الانكسار
٢٠٠٢	٧٤	٣٠	٤٠,٣٠	٢٣,٧٤	بداية الطفرة الثالثة
٢٠٠٥	٨١	٣٤	٤١,٩٠	٤٩,٣٥	الطفرة النفطية الثالثة
٢٠٠٧	٨١	٣٥	٤٣,٢٠	٦٨,١٩	الطفرة النفطية الثالثة

المصدر: *BP Stalistical Review of World Energy* (various issues).

ويتضح من الجدول الرقم (١ ـ ١)، أن أسعار النفط في العام ١٩٦١ ـ التي هبطت على إثر تخفيض شركات النفط للأسعار مرتين، **أولهما** في شباط/ فبراير ١٩٥٩، و**ثانيها** في آب/ أغسطس ١٩٦٠، إلى ١,٩٠ دولار أمريكي للبرميل ـ استمرت على حالها تقريباً حتى عام ١٩٧٠. هذا بالرغم من أن منظمة أوبك قد تأسست في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٠[٩]، لحماية أسعار النفط وتعديلها؛ ولكنها لم تستطع ذلك بسبب كبت شركات النفط الكبرى للسعر حتى بلغت الطاقة الإنتاجية في بلدان الأوبك أقصاها وعجزت عن مواجهة النمو في الطلب العالمي على النفط في مطلع السبعينيات، كما يتضح من الجدول الرقم (١ ـ ١).

عندها طفرت الأسعار الفورية للنفط في مطلع السبعينيات، قبل أن توافق شركات النفط على تعديلات طفيفة في الأسعار وصلت إلى ٢,٠٦ دولار للبرميل عام ١٩٧١، و٢,٨٠ عام ١٩٧٢، و٣,١٠ دولار عام ١٩٧٣، قبل أن تقوم الأوبك منفردة بتحديد سعر نفطها للمرة الأولى في عام ١٩٧٤ وترفعه إلى ١٠,٤٠ دولار للبرميل. وقد تم ذلك على إثر ارتفاع الأسعار الفورية التي عجلت بها حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية التي تلتها[١٠].

---

(٩) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 1973* (Vienna: OPEC, 1974), p. iii.

(١٠) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م** (الكويت: أوابك، ٢٠٠٧)، ص ٥٨.

وجدير بالتأكيد هنا، أن أوبك منذ إنشائها في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، حتى عام ١٩٧٠، وإن لم تستطيع تعديل أسعار النفط بسبب تحكم شركات النفط الكبرى في الأسعار والإنتاج، إلا أنها نجحت في تحقيق مستويات تعاون عالية بين أعضائها في كافة مجالات صناعة النفط، وفي تصحيح العلاقة مع شركات النفط والبلدان المصدرة. ومن ذلك تنفيق الريع، واستخدام الغاز المصاحب محلياً، وتأسيس شركات النفط الوطنية وعدد من الشركات والمشاريع العامة المعتمدة على النفط ومشتقاته وإمكانياته المالية. وطورت البلدان المصدرة للنفط خلال ذلك العقد من الزمن، قدراتها الفنية والتجارية والاقتصادية والإدارية من خلال تعاونها، الأمر الذي جعل البلدان المصدرة في وضع قادر على التفاوض مع شركات النفط، ولديها الخبرة في إدارة صناعة النفط بعد أن بدأت مفاوضات المشاركة وخطوات التأميم أو الشراء بالتراضي لأصول شركات النفط الأجنبية العاملة في مطلع السبعينيات.

وقد كان للفكر الوطني في مجال صناعة النفط الذي كرسه مؤتمر البترول العربي ورواده من أمثال عبد الله الطريقي، تأثير كبير في الرأي العام العربي وفي توجهات البلدان المصدرة، وساهم في تنمية الخبرات النفطية في كافة المجالات، حتى اغتيل مؤتمر البترول العربي ـ كما يغتال كل شيء جميل في حياتنا ـ وحلت محلة مؤتمرات الطاقة منذ أواخر السبعينيات.

وفي تقديري إن مجال التعاون في تنمية الخبرات وتطوير القدرات الوطنية في صناعة النفط والتوجه لزيادة ترابط صناعة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الاقتصاديات الوطنية، يمثل مجالاً هاماً غفلت عنه الأوبك منذ الطفرة النفطية الأولى وركزت اهتمامها أو ادعاءها، على قدرتها على تحديد أسعار النفط، في وقت تعتمد فيه البلدان الأعضاء، اعتماداً شبه مطلق على صادرات النفط واستمرار إنتاجه بمعدلات مرتفعة. ولذلك فشلت الأوبك، لأن تحديد أسعار النفط يتطلب تخفيضاً واعياً لاعتماد أعضائها على عائدات تصديره. وهذا يتطلب دمج النفط في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتحرير النفقات العامة الجارية بشكل خاص من الحاجة إلى عائدات النفط.

وبقيت الأسعار عند مستوى ١٣ دولار أمريكي للبرميل، حتى لحقت الطفرة الثانية بالطفرة الأولى على إثر قيام الثورة الإيرانية وارتفاع الأسعار الفورية، فبلغ سعر البرميل ٢٩,٢ دولار أمريكي عام ١٩٧٩، ووصل أعلى

مستوى له عام ١٩٨٠ وهو ٣٦ دولار أمريكي للبرميل[١١].

وفي تقديري، إن الطفرة الثانية هي استمرار للطفرة الأولى التي لم تأخذ مداها. وربما ذهبت الطفرة الثانية بالسعر إلى أكثر مما يجب، وبما لا يسمح المستهلكون به ولا تقدر البلدان الأعضاء في الأوبك على الدفاع عنه كما سبقت الإشارة، عندها انخفضت صادرات بلدان الأوبك في عام ١٩٨٥ إلى النصف تقريباً، ١٥ مليون برميل بعد أن كانت ٢٨ مليون برميل في عام ١٩٧٨، فانهارت أسعار النفط نتيجة لذالك في عام ١٩٨٦ إلى ١٣ دولار للبرميل وظلت دون العشرين دولار أمريكي حتى ١٩٩٩.

بعد ذلك التراجع في أسعار النفط لحوالى ١٥ عاماً، وعندما بدأ الضغط على إنتاج الأوبك يتزايد مرة أخرى وطاقتها الإنتاجية الفائضة تتلاشى[١٢]، ارتفع السعر عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٦٠ واستمر دون ٣٠ دولار أمريكي حتى عام ٢٠٠٤، حيث أخذت الطفرة النفطية الثالثة تتصاعد عندما بلغ إنتاج أوبك أكثر من ٣٤ مليون برميل يومياً، فوصل سعر برميل النفط إلى ٣٦ دولار أمريكي، واستمر حتى بلغ متوسط أسعار سلة نفط الأوبك ٦٩,١٠ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٧[١٣].

٢ ـ التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة

السبب الجوهري العميق للطفرات النفطية، يتمثل في ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي. وارتفاع سعر النفط هنا، يصبح شرطاً اقتصادياً لقيام المستثمرين بتطوير المكامن والمصادر والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية. هكذا قال لنا ريكاردو، ومن هنا نشأ الريع (Rent)، الذي يتمتع به المنتجون ذوو التكلفة المنخفضة من التكاليف الحدية لإنتاج أي سلعة أو خدمة تحتاج إليها السوق.

وجدير بالتأكيد أن مستوى أسعار النفط عندما تصل مصادر الإنتاج التقليدية الراهنة للنفط إلى طاقتها القصوى في المدى المتوسط والبعيد بسبب الطبيعة الناضبة

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٢) Bassam Fattoh, «Spare Capacity and Oil Price Dynamics,» *Middle East Economic Survey* (MEES), vol. 49 (January 2006), p. 1.

(١٣) أوابك، المصدر نفسه، ص ٥٨.

للنفط، سوف تتوقف على التكلفة الحدية للمكامن والمصادر الجديدة للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص. وكما سبقت الإشارة، فإن أسعار مصادر الطاقة بشكل عام أخذت تتزايد، عاكسة بذلك ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة من مكامن ومصادر جديدة. كما إنَّ المحاذير البيئية سوف تؤدي إلى تزايد تكاليف إنتاج الفحم والطاقة الذرية والمصادر الجديدة البديلة للمصادر التقليدية إذا تم التوسع في إنتاجها[١٤] . . . هذا **من ناحية**.

و**من ناحية أخرى**. . . فإن للنفط ـ الزيت والغاز ـ استخدامات خاصة لا تنافسه فيها حتى الآن مصادر الطاقة الأخرى. وأهم هذه الاستخدامات مجالان: **أولهما** وقود سائر وسائل المواصلات، و**ثانيهما** الصناعات البتروكيماوية. والمنافس للنفط من المكامن التقليدية في هذين المجالين، هو النفط نفسه، الذي يمكن الحصول عليه وعلى مشتقاته من أربعة مصادر رئيسية غير تقليدية، نعرضها في ما يلي.

أ ـ إنتاج النفط من المحيطات والبحار العميقة

ومثال ذلك سواحل الولايات المتحدة؛ حيث تقدر إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة (EIA) في عام ٢٠٠٦، تكاليف استكشاف وتطوير وتجهيز هذه الاحتياطيات بمبلغ ٦٣,٧١ دولار أمريكي للبرميل، تضاف إليها تكاليف الإنتاج المباشرة المقدر بمبلغ ٦,٨٣ دولار أمريكي للبرميل[١٥]. وبذلك فإن إنتاج النفط من المياه العميقة في سواحل الولايات المتحدة تم تقدير إجمالي تكلفته في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٧٠,٥٤ دولار للبرميل؛ وكما يبدو فإن ارتفاع تكاليف الاستكشاف والتطوير والتجهيز في أعماق البحار سوف تتطلب استثمارات ضخمة تقدر بمبلغ ٦٣ دولار للبرميل في سواحل الولايات المتحدة، كما سبقت الإشارة.

أما تكاليف الإنتاج المقدرة للمشاريع المخطط لها لإنتاج النفط من المحيطات والمياه العميقة الأخرى، فإنها تقدر بين ٣٠ و٣٥ دولار في خليج المكسيك، و٤٠ إلى ٤٥ دولار في بحر الشمال، و٦٠ إلى ٦٥ دولار في أعماق البحار في

---

(١٤) Elliot Grunewald, «Oil Shale and the Environmental Cost of Production,» Submitted to GP200A (June 2006), p. 5, <http://srb.stanford.edu/nur/GP200A%20Papers/elliot_grunewald_paper.pdf>.

(١٥) Energy Information Administration [EIA], «Crude Oil Production,» 27/11/2008, p. 1, <http://www.eia.doe.gov/neic/infosheets/crudeproduction.html>.

سواحل البرازيل، و٦٥ إلى ٧٥ في أعماق البحار في غرب أفريقيا[١٦].

ولذلك فإنه من المحتمل في ظلّ تراجع أسعار النفط، أن يؤجل الإنتاج من المحيطات والمياه العميقة إذا اضطرت البلدان المصدرة للنفط أن تبيع نفطها بأسعار تقل عن ٧٠ دولار، وسمحت البلدان المصدرة للنفط لشركات النفط العالمية تحت ضغط الحكومات المستهلكة، أن تعود إلى نشاطات إنتاج النفط فيها وإلى استنزاف احتياطيات النفط من البلدان المصدرة وبيعها بأسعار أقل من أسعار البدائل، قبل أن تضطر الدول المستهلكة إلى إنتاج النفط من أعماق البحار ومن المصادر البديلة للنفط. وقد بدأت فعلاً عودة شركات النفط العالمية في قطر والعراق وبلدان أخرى، وهناك صراع حول عودتها إلى الكويت. وذلك بعد أن تم في السبعينيات تأميم النفط أو امتلاك الحكومات فيه لحصة الشركات الأجنبية بالتراضي.

ب ـ استخلاص الزيت من القار الرملي

الزيت الرملي (Sand Oil)، أو زيت القار الرملي (Tar Sand Oil) هو مسمّى لشيء واحد. وهذا يختلف عن الزيت الحجري (Shale Oil). الزيت الرملي هو خليط من الطين والرمل والماء والأسفلت، وهو من حيث دورة الحياة، وإن لم يكن نفطاً مستوياً بعد، فهو أقرب إلى النفط الخام من الزيت الحجري (Shale Oil)، ويتطلب معالجة حرارية أقل لتحويله إلى زيت. الاثنان هما من المواد المشبعة بالقار، لم تستوِ زيتاً بعد بسبب قربها من سطح الأرض، على عكس النفط الذي يوجد في أعماق سحيقة، مما سمح له بالتحول عبر ملايين السنيين. الأول منهما مواد أقل صلابة من الثاني، ولذلك يحتاج الزيت الرملي إلى حرارة أقل لتنقيته وإنضاجه وتحويله إلى زيت مقارنة بالزيت الحجري، وهذا ينعكس على تكلفة إنتاج كل منهما.

يوجد الزيت الرملي في مناطق عديدة، ولكنه ينتج في الوقت الحاضر بشكل رئيسي في ولاية ألبرتا في كندا حيث بلغ إنتاجه عام ٢٠٠٥، ٧٦٠ ألف برميل يومياً، أي ما يقارب إنتاج قطر من الزيت. ومنذ عام ٢٠٠٦، تزايد الإنتاج إلى ١,١ مليون برميل يومياً، وهذا يساهم بنسبة ٤٧ بالمئة من الزيت المنتج في كندا[١٧].

---

(١٦) ماجد المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية،» ورقة غير منشورة قدمت إلى: منتدى الأمير عبد الرحمن أحمد السديري، الجوف ـ السعودية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١١.

(١٧) Wikipedia (The Free Encyclopedia), «Athabasca Oil Sands,» p. 7, <http://en.wikipedia.org/wiki/Athabasca_oil_sands>.

وإلى جانب كندا هناك إنتاج تجاري للزيت من القار الرملي في فنزويلا. أما الإنتاج التجاري للولايات المتحدة من احتياطيات القار الرملي فإنه ما زال غير هام. هذا بالرغم من أن احتياطي القار الرملي في الولايات المتحدة يتراوح تقديره بين ١٢ و١٩ مليار برميل.

ويقدر احتياطي زيت القار الرملي في العالم في عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٢ تريليون برميل[١٨]. وفي ألبرتا في كندا، حيث توجد معظم احتياطيات زيت القار الرملي، تقدر حكومة ألبرتا الاحتياطيات التي يمكن استخلاصها عند مستويات ٦٢ دولار لبرميل النفط السائد عام ٢٠٠٦، بحوالى ١٧٣ مليار برميل وهذا يساوي ١٠ بالمئة من احتياطيات ولاية ألبرتا البالغة ١,٧ تريلون برميل. ومن باب المقارنة، فإن ذلك يعادل ثلثي الاحتياطي المؤكّد من النفط في العربية السعودية عام ٢٠٠٧، البالغ ٢٦٤ مليار برميل[١٩].

وجدير بالذكر أن تقدير تكلفة استخلاص الإنتاج الجديد من ولاية ألبرتا في كندا في العام ٢٠٠٦ تتراوح بين ٣٦ و٤٠ دولار كندي للبرميل[٢٠]. وفي عام ٢٠٠٨ تم تقدير تكلفة إنتاج المشاريع المخطط لها في كندا بين ٦٥ و٧٠ دولار[٢١].

وتبقى العقبة الرئيسية إلى جانب الاعتبارات البيئية التي تحد من استخلاص الزيت من القار الرملي، هي التكاليف الرأسمالية العالية جداً، التي تتطلب بالضرورة أن يكون أفق أسعار النفط مرتفعاً وفي تزايد لمدّة مستمرة منتظمة، حيث تتطلب ضخامة التكلفة الرأسمالية ثقة عالية في اتجاهات أسعار النفط. ولذلك عندما ارتفعت أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٢، بدأت استثمارات كندا في صناعة استخراج الزيت من القار الرملي تزيد حتى بلغ تقديرها في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥ بأكثر من ١٠٠ مليار دولار كندي.

وتفيد أخبار صناعة استخراج الزيت الرملي في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، أن كندا تتعرض إلى تضخم في تكاليف تطوير وإنتاج زيت القار الرملي. الأمر الذي أدى إلى تخطي الميزانيات الرأسمالية المقدرة، بسبب الأزمة المالية

---

(١٨) Grunewald, «Oil Shale and the Environmental Cost of Production».

(١٩) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 6.

(٢٠) Wikipedia (The Free Encyclopedia), «Athabasca Oil Sands,» p. 1.

(٢١) المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية».

العالمية. وبذلك بدأ القلق من تبعات الأزمة المالية العالمية ومن تراجع أسعار النفط يثير مخاوف الصناعة، التي فاقت مصروفات الميزانيات الفعلية لها، المصروفات المقدرة بحوالى ٥٠ بالمئة. وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات الرأسمالية لِكل برميل زيت تتم إضافته إلى الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠ ألف دولار كندي بعد أن كان يقدر بمئة ألف دولار كندي في عام ٢٠٠٦[٢٢].

ج ـ الزيت الحجري

استخلاص الزيت من احتياطيات الزيت الحجري (Shale Oil) أصعب نسبياً من استخلاصه من القار الرملي (Tar Sand Oil)، ولذلك تأخر تطوير هذه الاحتياطيات في ظلّ أسعار النفط المنخفضة عن التكلفة الحدية لاستخراج الزيت الحجري. وفي عام ٢٠٠٦ كان الإنتاج محدوداً جداً، حيث تنتج إستونيا خمسة آلاف برميل يومياً، والصين أقل من ألفي برميل يومياً، وهناك تجارب ناجحة لاستخلاص الزيت الحجري في الولايات المتحدة.

وتختلف تقديرات احتياطيات الزيت الحجري باختلاف الفروض. وتقدر مؤسسة راند (RAND) احتياطيات العالم بحوالى ٢,٥ ترليون برميل من الزيت الحجري، منها ٢ ترليون في الولايات المتحدة يقع بين ١,٥ و١,٨ ترليون في محيط النهر الأخضر (Green River)، كما يقع حوالى ٢٠ بالمئة منها تحت مدن وأراضي محمية. ولذلك تقدر مؤسسة راند أن ما يمكن إنتاجه في ضوء التقنيات المتاحة ونسبة الاستخلاص في الولايات المتحدة يتراوح بين ٠,٥ و١ تريليون برميل[٢٣]. وهذا يعادل ٤٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة من إجمال احتياطيات الزيت المؤكّد في العالم البالغة ١,٢ تريليون برميل[٢٤].

وبذلك تقف تكاليف الإنتاج المرتفعة للزيت من هذه الموارد غير الناضجة ـ نصف سوية ـ إلى جانب الاعتبارات البيئية المتزايدة، عقبات في طريق استخراجها واستخلاص الزيت منها حيث يتطلب استخلاص النفط من هذه المصادر استخدام أراضي شاسعة غير مأهولة، وحفر مناجم الزيت الحجري ونقله إلى معامل معالجته، حيث يتم تعريض خام الزيت الحجري إلى حرارة عالية جداً ـ

---

(٢٢) Toby Shute, «My Oil Sand Budget Runneth Over,» (17 September 2008), Comments 4, <http://www.fool.com/investing/general/2008/09/17/my-oil-sands-budget-runneth-over.aspx>, p. 1.

(٢٣) Grunewald, «Oil Shale and the Environmental Cost of Production».

(٢٤) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 6.

خارج المنجم أو داخله أحياناً ـ تتراوح بين ٦٥٠ و٧٠٠ درجة فهرنهايت.

وتقدر دراسة مؤسسة راند أن معملاً ينتج ١٠٠ ألف برميل زيت يومياً من خام الزيت الحجري في الولايات المتحدة يحتاج إلى محطة كهرباء خاصة به تنتج ١,٢ جيغاوات. وهذا يساوي إنتاج مفاعل كنكت الذري الذي ينتج كهرباء تكفي أكثر من ٩٠٠ ألف مستهلك يومياً[٢٥].

وفي ختام دراستها، ترى مؤسسة راند في ضوء التكاليف المرتفعة لاستخلاص الزيت الحجري، وبحسب التقنيات المعروفة لاستخلاصه، أن معملاً ينتج ٥٠ ألف برميل يومياً في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مربحاً عندما تكون أسعار النفط بين ٧٠ و٩٥ دولار للبرميل.

د ـ الوقود الحيوي

الوقود الحيوي (Bio fuel) هو الإيثانول النباتي والديزل الحيوي. ويتم تصنيعهما من المحاصيل والنباتات الزراعية. والبرازيل هي منتج رئيسي للوقود الحيوي من قصب السكر وفول الصويا وزيت النارجيل، وكذلك الولايات المتحدة التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي الذرة بشكل رئيسي إضافة إلى فول الصويا وغيرها من نباتات الزينة إلى جانب الشحوم الحيوانية والزيوت المحروقة. وتأتي السوق الأوروبية في المرتبة الثالثة حيث يتم تصنيع الوقود الحيوي من القمح وغيره من الحبوب وشمندر السكر والنبيذ والكحول إضافة إلى عباد الشمس والصويا. وتستخدم كندا الذرة والقمح ومثلها الصين. وينتج الوقود الحيوي في البلاد الاستوائية مثل الهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من محاصيل استوائية إضافة إلى ما سبق ذكره.

وهذه النباتات الزيتية والمخلفات هي المصدر الرئيسي لإنتاج الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ وتسمي بـ **الجيل الأول**. وهناك في الوقت الراهن أبحاث وتجارب وإنتاج محدود من الوقود الحيوي من السيليلوز الذي يمكن الحصول عليه من سيقان النباتات ومن الحشائش التي لا تصلح للغذاء الآدمي؛ وهذا هو **الجيل الثاني** وميزاته أنه لا ينافس الإنسان على غذائه وإن كان ينافس على استخدام الأراضي المتاحة.

وفي العام ٢٠٠٧ تم تقدير إنتاج العالم من الإيثانول النباتي بما يساوي من

---

(٢٥) Grunewald, Ibid., p. 6.

حيث الكمية ٣٠٢ مليون برميل سنوياً من الزيت، كما يقدر إنتاج العالم من الديزل الحيوي بحوالى ٦١ مليون برميل[٢٦]. وبذلك، فإن إنتاج العالم كله من الوقود الحيوي لم يتعدَّ في العام ٢٠٠٧ ما يساوي من حيث الكمية مليون برميل زيت يومياً، وهذا أقل من إنتاج قطر من الزيت عام ٢٠٠٧، ولا يتعدى حوالى ١,٢ بالمئة من إنتاج العالم من الزيت في العام نفسه.

وفي العام ٢٠٠٧ أيضاً، أثار عنوان دراسة صادرة عن دائرة مستديرة عقدتها منظمة التنمية والتعاون (OECD)، سؤالاً يحمل اعتراضاً على تفاؤل المتفائلين بمستقبل الوقود الحيوي في ضوء تصاعد أسعار النفط، يقول العنوان **الوقود الحيوي: هل العلاج أسوأ من المرض** مشيرة بذلك إلى التكلفة المجتمعية لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية. وخلصت الدراسة إلى أن الوقود الحيوي يمكن أن يكون مصدراً من مصادر الطاقة في المستقبل، ولكن حتى الدارسات المتفائلة تقول إنّه في عام ٢٠٥٠ لن يساهم الوقود الحيوي بأكثر من ١٣ بالمئة من الوقود السائل. ولذلك يبقى السؤال هل من المبرر أن يخصص التمويل العام المقترح في الاتحاد الأوربي، لتطوير مساهمة الوقود الحيوي في الوقود السائل[٢٧]؟

وتلخص أيضاً دراسة نشرتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وضع الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ في ثلاثة مؤشرات: **أولها** أن إنتاج العالم من الوقود الحيوي زاد ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، ولكن ما زالت مساهمته في وقود وسائل المواصلات أقل من ٣ بالمئة. **ثانيها** أن ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء والأعلاف. **ثالثها** أن الوقود الحيوي يمكن أن يكون جزءاً من حلّ مسألة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة إلى جانب ترشيد استخدام الطاقة وتطوير مصادر بديلة للوقود، دون أن يكون بديلاً رئيساً لأي منهما. وتؤكد الدراسة أن الوقود الحيوي بالرغم من ارتفاع الإنتاج العالمي منه من ٤,٨ مليار غالون (١١٤ مليون برميل) عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ مليار غالون (٣٨٠

---

(٢٦) Willcan Coyle, «The Future of Bioful: A Global Perspective,» Amber Waves, US Department of Agriculture, Economics of Food, Farming, Natural Resources, and Rural American (November 2007), <http://www.ers.usda.gov/AmberWaves/Scripts/print.asp?page=/November07/Features>, p. 5.

(٢٧) Richard Doornbosch and Ronald Steenblik, «Biofuels: Is the Cure Worse than the Disease?,» Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Round Table on Sustainable Development, SG/SD/RT(2007)3/REV1, Paris, 11-12 September 2007, <http://www.oecd.org/dataoecd/15/46/39348696.pdf>, p. 1.

مليون برميل) عام ٢٠٠٧؛ فإن مساهمته في وقود النقل لم تتجاوز ٣ بالمئة[٢٨].

ولعل منافسة الوقود الحيوي في الوقت الحاضر للغذاء والأعلاف، وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف المواد الخام المستخدمة في إنتاجه، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأعلاف، وربما شحتها في وقت يتزايد الطلب عليها؛ هي العقبة الرئيسة والمحدد الصارم لنمو إنتاج الجيل الأول من الوقود الحيوي في الوقت الحاضر. وقد بدأ ذلك يظهر في تصاعد تكاليف تصنيع الوقود الحيوي عندما ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية، ربما بسبب توجيه جزء منها ومن الأرض التي تستخدم في زراعتها إلى إنتاج مواد خام لصناعة الوقود الحيوي.

وجدير بالتأكيد أن تكلفة المواد الخام تشكل بين ٣٤ و٥٠ بالمئة من إجمالي تكاليف الإنتاج، كما تشكل تكاليف الطاقة حوالى ٢٠ بالمئة من التكاليف التشغيلية. وهذان العنصران الرئيسيان ترتفع أسعارهما كلما كان هناك حافز لإنتاج الوقود الحيوي، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وكلما زادت حاجة الصناعة إلى المواد الخام الزراعية. وهنا تكمن معضلة نمو إنتاج الوقود الحيوي المسمّى بـ **الجيل الأول**، فكلما سنحت الفرصة له بسبب ارتفاع أسعار النفط تزايدت تكاليف إنتاجه.

وفي عام ٢٠٠٧ ترى دراسة OECD التي سبقت الإشارة إليها، أنّه في ما عدا البرازيل، فإن الوقود الحيوي لا يمكن أن يكون منافساً لغيره من أنواع الوقود السائل إذا كان سعر النفط أقل من ٧٠ دولار أمريكي للبرميل. أما سعر الإيثانول في البرازيل، وهو الأقل تكلفة في العالم بسبب وجود الأراضي الشاسعة في حوض الأمازون، والخبرة التي تراكمت للبرازيل في إنتاجه منذ عام ١٩٦٠؛ فإن سعر الليتر المساوي للغازولين يصل إلى حوالى ٣٠ سنت أمريكي (٤٧,٧٠ دولار أمريكي للبرميل)[٢٩].

وفي الولايات المتحدة، تقدر تكلفة إنتاج الإيثانول من الذره عام ٢٠٠٦ بـ ١,٦٥ دولار أمريكي للغالون (٦٩,٣٠ دولار للبرميل). أما إنتاج الإيثانول من السيليلوز المصنع من الحشائش وسيقان الشجر أو ما يسمّى بـ **الجيل الثاني** فإن تكلفته تقدر في عام ٢٠٠٦ بأكثر من ٢,٥ دولار للغالون (١٠٥ دولار أمريكي للبرميل)[٣٠].

---

(٢٨) Coyle, Ibid., pp. 1-3.

(٢٩) Doornbosch and Steenblik, Ibid., p. 6.

(٣٠) Coyle, Ibid., p. 6.

وفي خضم الجدل المحتدم حول مستقبل إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الأول، ترى دراسة OECD أن مستقبل إنتاج الوقود الحيوي يتوقف على إنتاج الجيل الثاني منه، القائم على استخلاص السيليلوز من الحشائش وسيقان الشجر. وفي عام ٢٠٠٧، تبدو تكاليف إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني مرتفعة بحسب دراسة OECD، وتصل إلى دولار واحد لليتر، أو ما يساوي ١٥٩ دولار للبرميل[٣١].

ثانياً: حجم الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها المالية

كان حجم الطفرة في أسعار النفط وفي صادراته كبيراً، إذا أخذنا في الاعتبار مستويات أسعار النفط وقيمة الصادرات حتى شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨، قبل أن تتراجع أسعار النفط عن مستوى ١٤٧ دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية؛ وكذلك فترة استمرار هذه الطفرة لأكثر من سبع سنوات دون انقطاع. أما انعكاس الطفرة على المؤشرات المالية لأقطار مجلس التعاون، فسوف نعرض منها فقط ثلاثة مؤشرات هي قيمة الصادرات، وما تم توريده فعلاً من عائدات النفط إلى الميزانيات العامة، وحجم فوائض الميزانيات العامة وتأثيرها في قيمة الأصول المالية الخارجية لبلدان المنطقة.

وإلى جانب ذلك، هناك آثار هامة اجتماعية وسياسية وأمنية إلى جانب الاقتصادية، لن نستطيع أن نتعرض إليها في هذه القراءة الأولية، وسوف يتم تناولها في ورقة أخرى. وتبقى هناك انطباعات حول انعكاسات الطفرة الثالثة على مواطني ومجتمعات أقطار مجلس التعاون عامة، الصغيرة منها بشكل خاص.

فالانطباع العام عن هذه الطفرة أن القليل من انعكاساتها إيجابي مقارنة بالطفرات السابقة، والكثير منها مع الأسف سلبي. فهذه الطفرة كان تأثيرها في المواطنين وأمن المجتمعات وتماسكها أكثر سلبية من تأثير الطفرات النفطية السابقة، وكذلك في التعليم والصحة وإسكان المواطنين ومساكن المقيمين ومستويات معيشة السواد الأعظم منهما؛ بسبب التضخم المنفلت وتراجع القيمة الشرائية للرواتب والأجور.

كما كان للطفرة الثالثة تأثيرات بالغة السلبية في تفاقم الخلل السكاني المزمن بسبب التوسع في النشاطات العقارية حيث تم الربط في بعض دول المنطقة ـ من

---

(٣١) Doornbosch and Steenblik, Ibid., p. 3.

أجل تسويق تلك العقارات ـ بين شراء العقارات والحق في الحصول على إقامات دائمة للمشتري وعائلته[٣٢]. وهذا توجه يقرب من سياسة الاستيطان في دول تعاني من خلل سكاني مزمن، وتراجع خطير لدور المواطنين في الإدارة ومواقع اتخاذ القرار.

ويسود أيضاً انطباع يحسن بنا التأكد منه حول تسرب المال العام[٣٣]، إلى جانب هدره في صفقات التسلح وما في حكمها، وغيرها من نفقات تحويلية مثل المخصصات والعطايا والهبات في أغلب بلدان المنطقة، وذلك بحكم كبر حجم الدخول ونموها المستمر المفاجئ؛ في وقت انصرف فيه كثير من المواطنين إلى الاهتمام المتزايد بالبورصات والمضاربات عن الاهتمام بالشأن العام، وربما نتيجة يأس من القدرة على التغيير.

وفي ما يلي سوف يتم عرض ثلاثة مؤشرات مالية هامة صاحبت الطفرة النفطية الثالثة، وانعكست تأثيراتها الكبيرة على دول مجلس التعاون.

١ ـ قيمة صادرات أقطار مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال

شهدت القيمة الاسمية لصادرات النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG) تزايداً مستمراً ومنتظماً منذ العام ٢٠٠٢. فقد ارتفعت قيمة صادرات الأقطار الستة في مجلس التعاون من ١٢٣,٤ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٢، إلى ٤٢١,١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٧. وتقدر قيمة الصادرات عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٦١٤ مليار دولار، بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من العام نفسه.

وجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير والسريع في القيمة الاسمية للصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، لم يؤدِّ إلى بلوغ القيمة الحقيقية لصادرات النفط من البلدان العربية مجتمعة، إلى المستوى الذي وصلت إليه في العامين ١٩٨٠ و١٩٨١. فقد بلغت القيمة الحقيقية لصادرات البلدان العربية الأعضاء في الأوبك بدولار ١٩٩٥ ما يساوي ٣٩٨,٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ و٣٣٨,٦ مليار

---

(٣٢) علي خليفة الكواري، «تفاقم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن،» موقع التجديد العربي، ص ١ ـ ٣، <http://www.arabrenewal.org/articles/13703/1/.../OYIE1.html>
ونشر أيضاً في العديد من المواقع والجرائد اليومية خلال (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨).

(٣٣) Jean-Francois Seznec, «The Gulf Soverign Weath Funds: Myths and Reality,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 2 (Summer 2008), p. 99.

دولار عام ١٩٨١، مقارنة فقط بما يساوي بدولار ١٩٩٥ أيضاً، ٣٣٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٣٤]. وكذلك فإن متوسط السعر الحقيقي لبرميل النفط في عام ١٩٨٠ يقدر بأكثر من ٩٠ دولار بأسعار ٢٠٠٧. هذا بينما لم يتجاوز متوسط الأسعار حوالى ٧٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٧[٣٥].

وإلى جانب مقارنة القيمة الحقيقية لعائدات وأسعار النفط، يحسن بنا هنا أن نذكّر بأن الدول المستهلكة للنفط، كان وما زال لها النصيب الأعظم من أسعار بيع المشتقات النفطية إلى المستهلك، وهذا يفوق نصيب البلدان المصدرة من قيمة الصادرات النفطية. ويشير د. وليد خدوري إلى دراسة خلصت إلى أن الضرائب التي فرضتها الدول السبع الكبرى (G7) على المنتجات النفطية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، بلغت ١,٣ ترليون، مقارنة بمبلغ ٨٥٠ مليار دولار أمريكي فقط هي قيمة صادرات الأوبك إلى هذه الدول[٣٦].

وإذا تركنا نصيب الدول المستهلكة، وكذلك القيمة الحقيقية لأسعار وعائدات النفط جانباً؛ فإن تصاعد الأسعار الاسمية منذ ٢٠٠٢ بشكل خاص، الذي لم يكن يتوقعه أحد من المختصين، قد أدى إلى ارتفاع في القيمة الاسمية لصادرات النفطية كما يبين الجدول الرقم (١ ـ ٢).

يبين الجدول الرقم (١ ـ ٢) أن صادرات البلدان الستة في مجلس التعاون، من النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG)، ارتفعت إلى حوالى ثلاثة أضعاف ونصف في عام ٢٠٠٧، عن مستواها في عام ٢٠٠٢. وللعلم والمقارنة، فإن قيمة صادرات بلدان المنطقة لم تتراجع في عام ٢٠٠٨ عن المستوى الذي وصلته في العام ٢٠٠٧، بل إنها زادت بشكل معتبر. فقد قاربت إيرادات بلدان المنطقة من صادرات النفط في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٠٨، وقبل تراجع أسعار النفط؛ المستوى الذي حققته في العام ٢٠٠٧ بكامله. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، قدرت وكالة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة (EIA) صادرات الأوبك في العام نفسه بـ ٩٧٩ مليار دولار أمريكي. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر فقط، صدّرت أوبك من النفط ما قيمته ٨٨٤ مليار دولار أمريكي،

---

(٣٤) أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٦٤.

(٣٥) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 16.

(٣٦) Walid Khaduri, «Oil in a Week-Sharing the Revenues of Oil Exports,» *Al-Hayat*, 2/11/2008, <http://www.daralhaat.net/actions print2.php>, p. 1.

مقارنة بمبلغ ٦٧١ مليار دولار أمريكي إجمالي صادراتها في العام ٢٠٠٧[٣٧].

الجدول الرقم (١ ـ ٢)
قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال
لدول مجلس التعاون ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ (مليار دولار أمريكي)

السنة / البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية	٦٣,٧٠	٨٢,١٠	١١٠,٩٠	١٦١,٨٠	١٨٨,٥٠	٢٠٦,٤٠
الإمارات	٢٣,٢٠	٢٩,٦٠	٣٨,٤٠	٥٥,١٠	٧٠,١٠	٨٤,٤٠
الكويت	١٤,١٠	١٩,٦٠	٢٧,٨٠	٤٤,١٠	٥٥,٧٠	٦٠,١٠
قطر	٩,٩٠	١٢,١٠	١٦,٣٠	٢٢,٩٠	٣١,٢٠	٤٠,٧٠
عُمان	٨,٦٠	٩,٣٠	١٠,٨٠	١٥,٧٠	١٧,٥٠	١٨,٧٠
البحرين(*)	٣,٩٠	٤,٧٠	٥,٦٠	٧,٨٠	٩,٠	١٠,٨٠
المجموع	**١٢٣,٤٠**	**١٥٧,٤٠**	**٢٠٩,٨٠**	**٣٠٧,٤٠**	**٣٧٢,٠**	**٤٢١,١٠**

(*) تشمل صادرات البحرين المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات ٢,٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ و٤,٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، و٤,٩٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، و٥,٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧؛ وربما لا تتضمن قيمة صادرات البحرين من نفط حقل أبو سعفة.

المصدر: Institute of International Finance (IFF), Country Reports (September 2008).

ويشير هذا التقدير إلى أن قيمة صادرات البلدان الأعضاء في الأوبك، بالرغم من تراجع الأسعار، سوف تزيد تقريباً بنسبة ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٨ عن العام ٢٠٠٧؛ وبذلك فإن صادرات بلدان مجلس التعاون من النفط فقط، دون الغاز المسال، يمكن تقديرها في العام ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ٤١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٧. ويشير المصدر أيضاً إلى أن قيمة صادرات الأوبك في العام ٢٠٠٩ تقدر بحوالى ٥٩٥ مليار دولار، وهذا أعلى بنسبة ١٠ بالمئة من قيمة صادرات العام ٢٠٠٦، وأقل بنسبة ١٢ بالمئة فقط من قيمة صادرات ٢٠٠٧ المرتفعة[٣٨].

---

(٣٧) Institute of International Finance (IFF), *Country Reports*: Saudi Arabia (3 September 2008); Kuwait (29 August 2008), UAE (23 September 2008), Qatar (11 September 2008), Oman (5 September 2008), and Bahrain (26 September 2008), <http://www.bespecific.com/mt/archives/109814.html>.

(٣٨) المصدر نفسه.

٢ ـ عائدات الميزانيات العامة من النفط

ليست عائدات الدولة من النفط في بعض بلدان المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيات العامة من النفط. ففي بعض هذه البلدان، يختلط المال العام بالمال الخاص، فقد يقل نصيب الميزانية العامة من عائدات النفط أو يكثر، بما يعني أن هذه الميزانيات لا تتلقى كل ما يجب أن يدخلها من إيرادات النفط.

ومن المؤسف أن الدارس عندما يريد أن يتحقق من ذلك، يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية، وتنعدم فيها الشفافية؛ هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيات العامة نفسها، ويحاول أن يتحقق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة؛ حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض بلدان المنطقة سرّ من أسرار الدولة لا يحقّ للمواطنين الاطلاع عليه.

وهذه مفارقة في عصرنا الحديث، حيث يكون لِكل مساهم في شركة الحق في الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة وعلى تقرير المدقق الخارجي للحسابات، وله الحق في الاستفسار والمحاسبة. ولكن بعض بلدان المنطقة ما زالت تنكر حقّ المواطنين في معرفة الحسابات الختامية للميزانية العامة، وحقهم في معرفة الفوائض ورصد الاحتياطيات العامة (الصناديق السيادية) وأوجه توظيفاتها؛ فهذه أسرار، وعلى من أراد أن يعرفها أن يبحث بنفسه في مصادر المعلومات البديلة، ويتحمل مسؤولية أخطاء التقدير.

وإذا استثنينا الكويت، حيث تنشر الحكومة الحسابات الختامية للميزانية العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السلطة التنفيذية والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها، وتتم المصادقة عليها من قبل مجلس الأمة؛ فإننا لا نجد دواوين المحاسبة العامة حيث وجدت، في بلدان المنطقة، مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما إننا نجد أغلب بلدان المنطقة، في ما عدا البحرين، وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات، لا تتيح الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة. بل إننا نجد أن بعض هذه البلدان لا يعلن تفاصيل الميزانية العامة التقديرية، ولا يسمح حتى لمجالس الشورى فيها أن تطلع على الميزانيات التقديرية بكامله؛ ، دع عنك الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وجد.

هذا الغموض في الميزانيات العامة وصعوبة معرفة حجم العائدات العامة الحقيقة من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنوياً في كل قطر، جعلنا نعتمد على

إحصاءات المعهد الدولي للمالية العامة (IIF)، وتقاريره المفصلة عن العائدات الفعلية للميزانيات العامة من النفط والغاز المسال في كل قطر من أقطار المنطقة، التي لا تتضمن بالضرورة كامل إيرادات الدولة من النفط.

وفي الجدول الرقم (١ ـ ٣) نورد تقديرات المعهد الدولي للمالية لعائدات ميزانيات بلدان المنطقة من النفط.

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

عائدات الميزانيات العامة من النفط (مليار دولار)

السنة / البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية (دولار واحد = ٣,٧٥ ريال)	٤٤,٣	٦١,٦	٨٨	١٣٤,٥	١٦١,١	١٤٩,٩
الإمارات(*) (دولار واحد = ٣,٦٧ درهم)	١٥	٢٠,٥	٢٧,٢	٤١,٨	٥٩,٢	٦٩,٨
الكويت (دولار واحد = ٠,٢٩ دينار)	١٩	٢١	٢٨,٣	٤٤,٨	٥٠	٦٥,٢
قطر (دولار واحد = ٣,٦٤ ريال)	٥,٤	٥,٤	٩,٩	١٢	١٥,١	٢٠,٢
عُمان (دولار واحد = ٠,٣٨ ريال)	٦,٤	٦,٣	٨,٩	١٢,٤	١٥	١٥,١
البحرين (دولار واحد = ٠,٣٨ دينار)	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣
المجموع	**٩١,٩**	**١١٧**	**١٦٤,٨**	**٢٢٦,٨**	**٣٠٤,١**	**٣٥٥**

(*) هذه هي الإيرادات المجمعة لحكومات الإمارات، وتتضمن إيرادات الميزانية الاتحادية وميزانيات كل إمارة وكذلك أرباح شركة نفط أبو ظبي وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

المصدر: المصدر نفسه، تم تحويل العملات المحلية إلى دولار من أجل المقارنة.

يبين الجدول الرقم (١ ـ ٣) المبالغ التي تم توريدها فعلاً إلى الميزانيات العامة من إيرادات البلدان من النفط. وإذا أردنا تقدير إجمالي العائدات العامة من النفط في كل بلد، علينا **أولاً** إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط المستهلك محلياً، وكذلك عائداتها من الغاز الطبيعي المبيع محلياً؛ **وثانياً** علينا خصم تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية حيث وجدت من أرباح إنتاج النفط والغاز، حتى نصل إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط.

وإذ علمنا أن استهلاك بلدان المنطقة من الغاز الطبيعي كبير، واستهلاكها المحلي من النفط يصل إلى ٢٠ بالمئة في العربية السعودية، و١٤ بالمئة في الإمارات، و١٠ بالمئة في الكويت و٧ بالمئة في قطر؛ من إجمالي إنتاج النفط في كل منها عام

٢٠٠٧[٣٩]، وإذ نفترض أن سعر المبيعات من النفط والغاز الطبيعي المستهلك محلياً حوالى نصف سعر النفط المصدر. . . فإنه لا بدّ من أن نضيف إلى قيمة الصادرات، قيمة النفط والغاز المستهلك محلياً، حتى نصل إلى قيمة النفط المنتج في كل بلد كل عام.

وبالرغم من كل هذه المقترحات، فإنني لن أغامر في القيام بتقدير قيمة بيع إجمالي إنتاج النفط والغاز في كل بلد كل عام، وأترك ذلك لمن لديه معلومات أفضل، ووقت أكبر من المتاح لي لكتابة هذه الورقة الأولية.

وسوف أكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG)، الجدول الرقم (١ ـ ٢)؛ والعائدات الفعلية للميزانيات العامة في ٢٠٠٧، الجدول الرقم (١ ـ ٣)؛ حتى نرى أن هناك فروقاً كبيرة في بعض البلدان يجب التحقق من أسبابها.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)
الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة
في عام ٢٠٠٧ (بمليارات الدولارات)

	العربية السعودية	الإمارات	الكويت	قطر
قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال	٢٠٦,٤	٨٤,٤٠	٦٠,١	٤٠,٧
إيرادات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المسال	١٤٩,٩٠	٦٩,٨٠	٦٥,٢٠	٢٠,٢
الفرق	٥٦,٥	١٤,٦٠	(٥,١٠)	٢٠,٥
نسبة الفرق (بالمئة)	**٢٧,٤٠**	**١٧,٣٠**	**٨,٥**	**٥٠,٤**

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت التي تتوفر فيها حسابات ختامية للميزانية العامة يقوم بتدقيقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة؛ أن ما تم توريده إلى الميزانية العامة من إيرادات النفط فاق قيمة الصادرات بحوالى ٨,٥ بالمئة. ويعود ذلك الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة الصادرات.

(٣٩) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, pp.11-27.

وعلى عكس الكويت، بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيات العامة من النفط أكبر من قيمة صادرات النفط والغاز المسال، نجد في كل البلدان الأخرى التي يتناولها الجدول الرقم (١ ـ ٤) أن قيمة الصادرات هي الأكبر بنسبة عالية من إيرادات الميزانيات العامة. هذا قبل أن تضاف إليها قيمة الإنتاج المستهلك من النفط والغاز الطبيعي محلياً. وهذا الفرق الذي بلغت نسبته ١٧,٣ بالمئة في الإمارات، و٢٧,٤ بالمئة في العربية السعودية، و٥٠,٤ بالمئة في قطر؛ يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسال (LNG) لم تدخل الميزانيات العامة، بل تتسرب منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات النفط والغاز المسال بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة، أما التسرب من الميزانيات فذلك أمر لاحق وهو ليس أقل أهمية منه[٤٠].

لذلك لا بد من إعادة تقدير عائدات النفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النفط والغاز وتقدير ما يجب أن يدخل من قيمة النفط أو الغاز المنتج سنوياً إلى الميزانيات العامة، في كل بلد كل عام، حتى يتم التحقق من وجود تسرب للمال العام من عدمه، ومن ثم الوصول إلى نصيب الميزانيات من عائدات النفط وحجم التسرب إن وجد. كل ذلك من أجل توضيح الأمور والعمل على إعادتها إلى نصابها، وحتى لا نترك للطفرة النفطية ووفرة المال العام أن تحجب الحقائق التي يجب أن نعرفها. وعلى الباحثين الجادين واجب إظهار حقيقة العائدات العامة من النفط والغاز المسال وأوجه تخصيصها كما هي الحال بالنسبة إلى الكويت، وذلك من أجل أن يكون للشفافية المعنى المقصود منها بدلاً من أن نشيد بالشفافية لفظاً وندعي الوصول إليها وننال أعلى المراتب فيها، ولا نمارسها على أرض الواقع.

٣ ـ فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

حققت جميع ميزانيات بلدان مجلس التعاون المذكورة في الجدول الرقم (١ ـ ٣)، منذ عام ٢٠٠٣، فوائض كبيرة قدرت عام ٢٠٠٧ بحوالى نصف ما تم توريده إلى الميزانيات العامة من العائدات العامة للنفط؛ ويبين الجدول الرقم (١ ـ ٥) قيمة هذه الفوائض السنوية.

---

(٤٠) Seznec, «The Gulf Soverign Weath Funds: Myths and Reality,» pp. 107-110.

الجدول الرقم (١ ـ ٥)
فوائض الميزانيات العامة لبلدان مجلس التعاون
(مليار دولار سنوياً)

السنة / البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية	٥,٣	٩,٦	٢٨,٦	٥٨	٧٤,٧	٤٧
الإمارات	١,٩	٢,٢	١٠,٦	٢٧,٧	٤٤,٦	٥٣,٣٥
الكويت	٨,٣	٨,٦	١٤,٨	٣١,٣	٢٩,٣	٤٥,٩
قطر	١,٦	٠,٩	٥,٢	١,٣	٥,١	٨
عُمان	٠,٧	٠,٣	١,٢	٣,٨	٥	٣,٤
البحرين	٠,٠	٠,٢	٠,٤	١	٠,٧	٠,٦
المجموع	**١٠,٦**	**٢١,٨**	**٦٠,٨**	**١٢٣,١٠**	**١٥٩,٤**	**١٥٨,٤**
نسبة الفائض (بالمئة)	**١١,٢**	**٢١,٧**	**٥٢**	**٧٤,٩**	**٦٤,٢٠**	**٥١,٢**

المصدر: المصدر نفسه.

ويلاحظ من الجدول الرقم (١ ـ ٥) أن بلدان المنطقة قد فاجأتها الطفرة النفطية الثالثة، فبدأت الفوائض تتزايد من ١١,٢ بالمئة إلى ٢١,٧ بالمئة إلى ٥٢ بالمئة إلى ٧٤,٩٠ بالمئة في الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ على التوالي. وما إن تأكدت بلدان المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في العام ٢٠٠٥، حتى بدأت توسع قنوات الإنفاق العام ـ وكأنها في سباق مع العائدات وعليها واجب رفع مستوى النفقات حتى تمتص العائدات المتزايدة من النفط، بصرف النظر عن الطاقة الاستيعابية المنتجة والجدوى الوطنية للإنفاق العام وانعكاساته.

ومثال ذلك الإنفاق الضار على النشاطات العقارية، وإعطاء حقّ الإقامة الدائمة لمن يشتري عقاراً؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلل السكاني وتهديد الهوية العربية ـ الإسلامية لمجتمعات المنطقة. كما أدى إلى تضخم متوحش أثر في مستويات معيشة أغلب المواطنين والمقيمين نتيجة لتصاعد معدلات إنفاق عائدات النفط، وكدر استقرارهم.

وبذلك تراجع الفائض بالرغم من تصاعد العائدات إلى ٦٤,٢ بالمئة عام ٢٠٠٦، وإلى ٥٢,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧؛ وأصبحت البلدان تشعر بقدوم أزمة عام

٢٠٠٩ تجبرها على إنتاج وتصدير طاقتها الإنتاجية، إذا تراجعت عائدات النفط فيها إلى مستوى ٢٠٠٦ الذي كان الفائض منها ٦٤,٢ بالمئة في ذلك العام.

وهذا ليس غريباً على سياسات الإنفاق العام في بلدان المنطقة، التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام ـ ومنها شراء الأسلحة ـ بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط. وعندما تتراجع إيرادات النفط، تستهلك بلدان المنطقة فوائضها النفطية بسرعة، بدل أن تخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كانت الحال ـ مع الأسف ـ بعد انحسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية[٤١].

ولمزيد من توضيح انعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لبلدان المنطقة في العام ٢٠٠٧ نورد الجدول الرقم (١ ـ ٦).

الجدول الرقم (١ ـ ٦)
صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى ٢٠٠٧
(بمليارات الدولارات)

البلد	العربية السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عُمان	المجموع
المبلغ	٥٤٠	٨٥٠	٢٨٠	٨٥	١٥	٢٥	١٧٩٥

المصـــدر: Institute of International Finance, «Summary Appraisal,» Gulf Cooperation Council Countries, 21 December 2007, pp. 8-9.

ويذكر المعهد الدولي للمالية أيضاً، أن التوزيع الجغرافي لأصول بلدان المنطقة الخارجية، هو ٥٦,٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و١٨,٩ بالمئة في أوروبا و١١,٣ بالمئة في البلدان العربية و١١,٣ بالمئة في آسيا و١,٩ بالمئة في مناطق أخرى.

وأخيراً، تناقلت الأنباء خسارة الأصول الخارجية لبلدان المنطقة حوالى ٤٠٠ مليار دولار من قيمتها نتيجة الأزمة المالية العالمية، ولن نعرف ـ مع الأسف ـ حقيقة ذلك من مصادر بلدان المنطقة، التي تعتبر هذه الفوائض من المال العام شأناً يخص قلة من المسؤولين يتصرفون فيها دون حاجة إلى تقديم حساب أو الخضوع لمساءلة عامة حول سلامة وكفاءة استثمارات هذه الاحتياطيات العامة

(٤١) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١١٧ ـ ١٣٢ و٢٨١ ـ ٢٨٣.

التي يجب أن يكون من حقّ المواطنين معرفة حجمها والاطلاع على تقارير دواوين المحاسبة حول سلامة أصولها وكفاءة إدارتها وحمايتها من التلاعب.

خلاصة

بدأت الطفرة النفطية الثالثة، مثلما بدأت الطفرات النفطية السابقة عليها، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط، نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة، التي كان من اللازم تطويرها في وقت مبكر، لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط.

وانعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال (LNG)، وأدت إلى زيادة قيمة صادرات البلدان الستة في مجلس التعاون إلى حوالى ثلاثة أضعاف ونصف في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٧.

كما أدت الطفرة إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للبلدان الستة من ٩١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى ٣٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (حوالى أربعة أضعاف). وبذلك حققت هذه البلدان فوائض كبيرة من الميزانيات العامة تصاعدت من ١٠,٦ مليار دولار (١١,٢٠ بالمئة) عام ٢٠٠٢، إلى ١٥٨,٤ مليار دولار (٥١,٢٠ بالمئة) عام ٢٠٠٧.

ونتج من تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لبلدان المنطقة الستة، تم تقديرها بحوالى ١,٨ ترليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى المواطنين بحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية؛ وذلك من أجل التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة.

فعاثت الطفرة مثل التسونامي جالبةً معها القليل من الإيجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة. الكل منصرف عن التفكير في الشأن العام ومنصرف إلى المضاربات وتكوين الثروات الشخصية التي تبددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي كان هناك توجه إلى تدوير عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء وليست ثمناً لاستنضاب الثروة النفطية، التي يجب استثمارها بدلاً من استهلاكها والمغامرة بمصير الفائض منها.

وجدير بالتأكيد أن الطفرة النفطية الثالثة طفرة حقيقية، وسوف تعاود عملها بعد حين، هذا وإن ساهمت عمليات المضاربة في النفط قبل الأزمة المالية العالمية بفترة قصيرة، إلى دفع الأسعار أكثر مما توجبه الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية.

فقد بدأت الطفرة النفطية الثالثة تأخذ مسارها منذ عام ٢٠٠٢ وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر دون انقطاع في متوسطات أسعار النفط السنوية وفي المؤشرات المالية لصناعة النفط وانعكاساتها على بلدان مجلس التعاون حتى منتصف عام ٢٠٠٨. وربما تكون هذه الفترة المستمرة لتصاعد أسعار النفط ونمو متوسطات المؤشرات المالية المرتبطة بصادراته، هي أطول فترات الارتفاع في تاريخ صناعة النفط(٤٢). فقد استمرت الأسعار وقيمة الصادرات وعائدات الحكومات والفوائض النفطية تتزايد لمدة تفوق سبع سنوات، بالرغم من تراجع أسعار النفط أخيراً من مستوى ١٤٧ دولار للبرميل الذي وصلت إليه في مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وإن دل هذا الارتفاع المستمر في الأسعار ونمو متوسطات المؤشرات المالية على شيء، فإنما يدل على بروز متغيرات جوهرية أخذت تذكر العالم النهم، بأن النفط ثروة ناضبة، وأن العالم أدمن على استخدامها وبدد تلك الموارد التى احتاجت إلى ملايين السنيين حتى تصبح نفطاً. لقد أصبح النفط جزءاً من كل شيء حولنا، ونعتمد عليه في كل مجالات الإنتاج وأوجه الاستهلاك عامة(٤٣). ولأن النفط ثروة ناضبة، أصبح على العالم واجب تطوير بدائل النفط بتكاليف مرتفعة من مكامن ومصادر جديدة، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة وتكاليف إنتاج مرتفعة تفوق أسعار النفط السائدة قبل الطفرة بأضعاف، ويتطلب بالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وقد بلغت تكاليف إنتاج النفط من هذه المكامن والمصادر البديلة لإنتاج النفط الراهن، بين ٣٠ و٣٥ دولار للبرميل لإنتاج خليج المكسيك من النفط، وبين ٣٦ و٤٠ دولار لزيت القار الرملي في ولاية ألبرتا في كندا، و٤٧,٧٠ دولار لتصنيع الزيت من الوقود الحيوي في البرازيل.

أما تكاليف الإنتاج الإضافي من المكامن والمصادر البديلة التي يجرى تطويرها في الوقت الراهن، فهي حوالى ٦٥ دولار للبرميل من زيت القار الرملي في كندا، وأكثر من ٧٠ دولار لإنتاج النفط من سواحل الولايات المتحدة، وما لا يقل عن

---

(٤٢) *BP Statistical Review of World Energ, 2008*, p. 16.

(٤٣) «Withdrawal Symptoms,» *New Scientist* (28 June 2008), <http://www.newscientist.com>, pp. 5-6 and 32-37.

٧٠ دولار لإنتاج الزيت من الوقود الحيوي، وأكثر من ٧٠ دولار للبرميل من الزيت الصخري. وبالنسبة إلى إنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش (الجيل الثاني)، فإن تكاليف إنتاجها تقدر بين ١٠٥ و١٥٩ دولار للبرميل[٤٤].

كما تجلت تلك المتغيرات الجوهرية، عندما وصل إنتاج العالم من النفط إلى طاقته القصوى، وتواصل نمو الطلب العالمي على النفط التقليدي سنوياً دون انقطاع لحوالى عقد من الزمن؛ حيث ارتفع استهلاك العالم من الزيت من ٧٢,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٨ (منها ٣٠,٦ مليون برميل يومياً من الأوبك)، إلى ٨١,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ (منها ٣٥,٢ مليون برميل من الأوبك)[٤٥]. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار الرسمية لسلة نفط أوبك من ١٢,٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، إلى ٦٩,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠٧[٤٦]، ويقدر متوسط السعر في عام ٢٠٠٨ بالرغم من تراجعه بحوالى ٩٥ دولار للبرميل.

وإذا كانت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة قد أدت إلى تراجع أسعار النفط في أواخر عام ٢٠٠٨، الذي كان جزء من ارتفاعه يعود إلى المضاربات الشرهة عليه قبل انفجار الأزمة المالية كما سبقت الإشارة؛ فإن حجم الاستهلاك العالمي من النفط في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وإن كان لن يرتفع كعادته، ولكنه أيضاً لا يتوقع أن ينخفض بنسبة كبيرة، ولا ينتظر انخفاض إنتاج أوبك في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ بأكثر من ١,٤ بالمئة، وهذا يعادل التخفيض المعلن لإنتاج أوبك بسبب انخفاض الاستهلاك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، الذي ارتفع إلى ٤,٢ مليون برميل يومياً في اجتماع وهران في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨؛ وذلك من أجل خلق توازن العرض والطلب في سوق النفط في عام ٢٠٠٩.

ويبقى مصدر التهديد الحقيقي لأسعار الصادرات الأوبك من النفط في المدى القصير (سنة إلى ٣ سنوات)، هو استخدام الدول المستهلكة لمخزونها الضخم التجاري منه والاستراتيجي في الضغط على أسعار النفط ـ كما حدث في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦، لتبقى تحت السبعين دولار للبرميل، وربما عند مستوى ٤٠ دولار الذي تدنت إليه الأسعار في الربع الأول من ٢٠٠٩ كما سبقت

---

(٤٤) وتلح علي فكرة ويراودني حلم بالنسبة إلى مستقبل الجيل الثاني من الوقود الحيوي، ويتمثل ذلك في أن تكون صحارينا في الجزيرة العربية المنطقة المؤهلة لإنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش. وهذا علمياً ممكن إذا طورنا بحوث تهجين النباتات وجعلها تقبل المياه المالحة الوفيرة لدينا.

(٤٥) *BP Statistical Review of World Energ, 2008*, p. 8.

(٤٦) أوابك، **تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م**، ص ٨٥.

الإشارة. وبذلك يتم كسر الإرادة الهشة لبلدان أوبك، ودفعها إلى الإنتاج بأقصى طاقتها الإنتاجية، بدل تخفيض الإنتاج من أجل خلق توازن بين العرض والطلب عند مستوى ٧٠ دولار.

وجدير بالتأكيد أن البلدان الأعضاء في أوبك من الناحية الاقتصادية، قادرة على إجراء ذلك التخفيض من أجل استقرار أسعار النفط عند مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل، الذي ربما تجد فيه الدول المستهلكة وشركات الطاقة أيضاً في المدى المتوسط والبعيد، مصلحة لتطوير مكامن ومصادر بديلة للنفط في الوقت المناسب.

وجدير بالتذكير أيضاً أن الأوبك سبق وخفضت إنتاجها أثناء الأزمة الآسيوية، عندما لم تعترض البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على ذلك التخفيض، بحوالى ٤ مليون برميل يومياً من ٢٧,٥ مليون برميل عام ١٩٩٧، إلى ٢٢,٩٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٨. وكان نصيب العربية السعودية من هذا التخفيض ١,٣ مليون برميل يومياً (من ٨,٧٥ إلى ٧,٤ مليون برميل يومياً)[٤٧].

من هنا، فإن البلدان الأعضاء في أوبك قادرة على تخفيض إنتاجها من المستوى العالي الذي وصل إليه عام ٢٠٠٧ (٣٥,٢ مليون برميل يومياً نصيب العربية السعودية منه ١٠,٤ مليون برميل يومياً). وسوف تكون القدرة أعظم إذا اتجهت البلدان المصدرة تدريجياً إلى تحقيق ترابط بين أوجه تخصيص عائدات النفط، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لأوجه الإنفاق[٤٨].

ولذلك فإن مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل بحسب تقديري، سوف يعود حالما يتراجع الانكماش. وربما تواصل الطفرة النفطية مسارها إلى مستوى أكثر من ٩٠ دولار عندما يبدأ انتعاش الاقتصاد العالمي بعد ٣ إلى ٥ سنوات. ويعود ذلك إلى حقيقة ارتفاع التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة لإنتاج النفط، التي تتراوح بين ٦٥ و١٥٠ دولار للبرميل.

وفي الختام، تصل هذه الورقة إلى الاستنتاج بأن الطفرة النفطية الثالثة توقفت إلى حين بسبب الأزمة المالية العالمية، وأنها مستمرة وسوف تحافظ على مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل قريباً، حالما يتعافى الاقتصاد العالمي، ويتآكل المخزون

---

(٤٧) المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية،» ص ١٣.

(٤٨) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ص ٥٢.

الاستراتيجي لدى المستهلكة؛ الأمر الذي يوجب علينا أن نفكر منذ الآن في الاستفادة من الموارد النفطية الناضبة، وألا ننشغل بأزمة سوء إدارة مصطنعة، خلقها توجهنا الخاطئ إلى ضرورة استمرار أوجه الإنفاق العام عند المستوى الذي دفعتنا إليه توقعاتنا الخاطئة باستمرار أسعار النفط فوق ٧٠ دولار للبرميل. ويجب ألا تخدعنا اللحظة الراهنة وتثير الفزع في نفوسنا، فما زال النفط ثروة لها قيمة وهي في مكامنها، وعلينا ألا نفرط فيها ونندفع إلى بيع النفط بأسعار متدنية عن التكاليف الحدية لبدائله، أو نسلمه إلى شركات النفط العالمية تتصرف فيه كما اعتادت في حقبة هيمنة الأخوات السبع على صناعات النفط. بل علينا أن نحقق الاستفادة من الثروة النفطية وأن نحصل على القيمة الاقتصادية للنفط ومن ريعه وأن نزيد من دور شركات النفط الوطنية. وإذا كان لي أن أقدر قيمة النفط في مكامنه عندنا ـ في ضوء التكاليف الحدية لبدائل النفط غير التقليدي ـ فإنني أقدرها بأكثر من ٦٠ دولار للبرميل، يجب أن تضاف إليها تكاليف الإنتاج حتى نصل إلى السعر الاقتصادي للنفط.

يتم ذلك باستثمار عائدات تصدير النفط في بناء قاعدة اقتصادية بديلة لاعتمادنا المرضي الراهن والمزمن على صادرات النفط الخام لمواجهة النفقات الاستهلاكية؛ التي أضيفت إليها قنوات إنفاق غير مبررة، بل خطرة كما حصل أثناء هذه الطفرة الثالثة من تفاقم للخلل السكاني المزمن بسبب التوسع في نشاط بناء العقارات لغير سكان المنطقة، وغيرها من قنوات الإنفاق والاستهلاك العبثي.

إن للمنطقة الحق في الحصول على السعر الاقتصادي لثروتها الناضبة، وعلى حكوماتها واجب العمل من أجل تحقيق ذلك؛ كما إنَّ للمواطنين حقاً إنسانياً مثل بقية شعوب العالم في أن يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع، وأن يعيشوا في مجتمعات متماسكة آمنة ذات هوية عربية ـ إسلامية واضحة. وعلى الجيل الحالي دين مقابل استنضاب الثروة النفطية التي تكونت عبر ملايين السنين، وعليه أن يفي بدينه للأجيال القادمة ويعوضها عن استنزاف الثروة النفطية.

وهذا لن يتأتى لبلدان المنطقة ما لم تكن لها سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية الشاملة ذات الوجه الوطني والإنساني، وتخضع مختلف أوجه النفقات العامة إلى اعتبارات بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة للاعتماد على تصدير النفط.

الفصل الثاني

الأزمة المالية العالمية والنفط
توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط

جاسم السعدون(*)

(*) مستشار اقتصادي ورئيس شركة الشال للاستثمار ـ الكويت.

مقدمة

عندما بلغني أمر تكليفي بكتابة ورقة حول الآثار المحتملة للتعامل مع ما يحدث في سوق النفط، كانت أسعار النفط عند مستوياتها الاسمية والحقيقية القياسية، حتى لامس سعر برميل النفط الأمريكي الخفيف حاجز الـ ١٤٧ دولار أمريكي للبرميل بحلول ٣/ ٧/ ٢٠٠٨. وعندما وضعت برنامج البدء بكتابة ورقتي، كان مستوى أسعار النفط قد هبط إلى نصف ذلك المستوى، وعندما شرعت في كتابة مسودة ورقتي، كان سعر الخام الأمريكي الخفيف قد أصبح ٢٧ بالمئة فقط من أعلى مستوى بلغه، في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر. ولأن التكليف بالكتابة عن النفط شمل زملاء آخرين، ولأن أزمة مالية بلغت مداها ما بين بلوغ أسعار النفط مستواها القياسي الأعلى، وفقدانها نحو ثلاثة أرباع ذلك المستوى في خمسة أشهر؛ كان لا بد من ورقة خلفية مساندة للأوراق الأخرى، هدفها الاجتهاد في تعريف الأزمة، والاجتهاد في فهم آثارها في مستقبل النفط.

وتصنف أزمة العالم المالية الحالية باعتبارها الأزمة العالمية الثانية من حيث الحجم والآثار المحتملة، بعد أزمة الكساد العظيم التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٢٩؛ ولكن القديمة أعمق بكثير، وفي عالم مختلف عن عالمنا اليوم، لذلك امتدت تداعياتها إلى كل عقد ثلاثينيات القرن الفائت، وربما احتاجت إلى مأساة أكبر ـ الحرب العظمى الثانية ـ لكي يتخطى العالم تلك التداعيات.

أما أزمة العالم الحالية فقد بدأت من مرحلة متقدمة، أصابت القطاع المالي أولاً، ذلك القطاع المتخم بقروض بضمان ثانوي لوحدات السكن الخاص الأمريكية ومشتقاتها. ولم تكن التخمة وحدها هي المشكلة، ولكن انتفاخ الأسعار وانخفاض نسب الضمان وارتباطات العولمة الجديدة، جعلت قاع القارب المثقل بالحمولة يرتطم بقوة بقاع صخري مع أول انحسار للمد.

ووجها الخلاف الجوهري عن أزمة ما قبل الثمانين عاماً، هما **أولاً** في كون الحمولة ـ أو معظمها على الأقل ـ أصول حقيقية لها قيم في أسوأ الأحوال، في

حين كانت غالبية أصول الأزمة القديمة ورقية وانكشاف تمويلها كان أعلى؛ **وثانياً** في انسجام واتفاق كل ركاب السفينة ـ العالم ـ بأن غرقها يعني غرق الجميع، بينما واقع العالم في ثلاثينيات القرن الفائت مع ثورة البلاشفة في روسيا ونشوء الرايخ الثالث في ألمانيا والفاشيين في إيطاليا وسطوة العسكر في اليابان، كان مغايراً تماماً.

والنفط، هو أحد ضحايا الأزمة، ولأن النفط هو كل ما نملك، فسوف ينصب صلب اهتمامنا عليه. وعلاقة النفط بالأزمات علاقة تاريخية موثقة، فالأزمات إما أن تصيب جانب العرض منه، أو جانب الطلب عليه، وفي الحالتين تنعكس إيجاباً أو سلباً على أسعاره. وعندما تؤثر أزمة ما في أسعار النفط، قد لا تثير الكثير من اهتمامنا إذا كان الأثر قصير الأمد؛ ولكن عند الأزمات الكبرى، قد يمتد الأثر إلى المدى المتوسط وربما إلى الطويل، وأزمتنا الحالية واحدة من الأزمات الكبرى. وأثرها في المستقبل قد يعيد سوق النفط إلى غلبة جانب العرض في التأثير في الأسعار، بعد أن كانت الغلبة منذ عام ٢٠٠١ بداية القرن الحالي إلى جانب الطلب؛ وهو أمر لم يحدث منذ نحو مئة عام قبلها، أو منذ بداية عصر النفط في العقد الثاني من القرن العشرين. ذلك كله يعتمد على مدى الإصابة التي تحققها الأزمة عندما تنتقل إلى مرحلتها الثالثة، أو مدى التداعيات على الاقتصاد الحقيقي للعالم، أو مدى الانكماش ومستويات البطالة.

وعليه سوف تنقسم الورقة إلى جزأين: في الجزء **الأول**، سوف أجتهد في استعراض مبررات الأزمة ومداها المحتمل، والتغييرات الكبرى المحتملة التي إما ستأتي كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة، أو لأن الأزمة سارعت كثيراً في احتمالات حدوثها. من أمثلتها احتمالات **التغيير** في مدرسة الفكر الاقتصادي الحاكمة لتوجهات العالم، واحتمالات **التسريع** في تغيير الوجه السياسي بنقله من القطبية الأحادية إلى قطبية ثلاثية.

وفي الجزء **الثاني** منها سوف أبحث قليلاً في تاريخ علاقة النفط بالأزمات، ثم سوف أجتهد في ربط علاقة الأزمة وتداعياتها على سوق النفط، بعد انحسار النمو في جانب الطلب، والتغيير المحتمل في سلوكيات المضاربة على عقود النفط في أسواق السلع. ولا بد من التحذير بالقول، إن الورقة كتبت وحالة عدم اليقين هي السائدة، وسلمت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨؛ بما يعنيه من مرور نحو شهر ونصف عند نقاشها وما يترتب عليه من تغيير في الأرقام وخطط الإنقاذ. فهي بالتالي ليست سوى محاولة لرصد الاتجاهات وفتح باب التساؤلات حول المستقبل، أكثر بكثير مما توفره من إجابات، ولذلك سيكون نقدها العنيف، مطلوباً وصحياً.

أولاً: الأزمة

تصنف أزمات الاقتصاد في ثلاث فئات أو مراحل: **أولاها** وأقلها خطراً وأقصرها عمراً تلك التي تصيب أسعار الأصول، وتختلف تسمياتها بين التصحيح الهامشي والتصحيح العميق مروراً بتصحيح متوسط، ويحكم تصنيفها مدى الانخفاض في الأسعار والمدى الزمني للانخفاض. **ثانيها** وبفارق كبير بمستوى المخاطر، تلك الأزمة التي تصيب القطاع المالي ـ وتحديداً المصرفي ـ وقد تتحول من أزمة تصحيح عميق من الصنف الأول إلى أزمة مالية، وقد تبدأ مباشرة من القطاع المالي كما في أزمة العالم الحالية، وإهمالها أو التهاون في المواجهة السريعة لها يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي أو ما يسمى بظاهرة الاصطفاف على سحب الأموال من المصارف، وولوج التصنيف الثالث والأخطر للأزمة. وصنفها **الثالث** هو انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، ذلك يعني الركود أو تحول معدلات نمو الاقتصاد إلى السالب بما يعنيه من ارتفاع معدلات البطالة، ويتحول الركود إلى كساد إذا زادت معدلات النمو السالب وامتدت إلى سنوات. ويبقى كل أنواع الأزمات أخف ضرراً إذا أصابت الأزمة بلداً واحداً أو حتى إقليماً واحداً، وتصنف ضمن الأزمات الكبرى وبالغة الضرر إذا أصابت الاقتصاد العالمي بكامله، وهو تصنيف ينطبق على أزمتنا الحالية.

١ ـ تاريخ الأزمات

يمتد التاريخ الموثق للأزمات إلى نحو ٣٧٢ سنة، وكانت الأولى في هولندا في ثلاثينيات القرن السابع عشر، ولم تكن أزمة أوراق مالية، ولا حتى أزمة أصول عقارية، وإنما أزمة زهور (توليب)، توافق الناس في بلد صغير وغني على أنها أصول ذات قيمة عالية. ورغم امتدادها إلى التصنيف الثالث، إلا أنها ظلت محصورة في نطاق جغرافي ضيق. ومن أمثلة الأزمات الكبرى تلك التي حدثت في فرنسا في عام ١٧١٩ وتدعى بفقاعة المسيسيبي، والتي حدثت في بريطانيا بعدها بعام في ١٧٢٠ وتدعى بفقاعة بحر الجنوب؛ وكانتا أزمتي أوراق مالية (أسهم وسندات)، وتلك التي حدثت لأراضي فلوريدا الزراعية في عام ١٩٢٢، وكلها على شهرتها ظلت محصورة في نطاقها الجغرافي.

ومن أمثلة الأزمات الحديثة تلك التي كان مصدرها الكويت في آب/ أغسطس من عام ١٩٨٢، التي تصنف ضمن أكبر فقاعات العالم قياساً على حجم الاقتصاد المحلي فقد كان حجم شيكاتها الآجلة ٤,٥ أضعاف حجم الناتج المحلي

الإجمالي، و٥,٥ أضعاف حجم الائتمان المصرفي الرسمي؛ وقد امتدت إلى المرحلة التالية، وأصبحت معها كل وحدات القطاع المصرفي عاجزة باستثناء واحدة؛ وطالت الاقتصاد الكلي، أي انتقلت إلى المرحلة الأخيرة، وخفف كثيراً من تداعياتها طبقة من الشحوم (الفوائض) التي تراكمت في الحقبة السابقة لحدوثها أثناء صدمتي أسعار النفط الموجبتين في سبعينيات القرن الفائت. ومن أمثلتها أزمة أسواق المال العالمية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧، التي فقد فيها الداوجونز أعلى نسبة في تاريخه في يوم واحد (٢٢,٦ بالمئة) ومعه أسواق آسيا وأوروبا، وأزمة اقتصادات نمور آسيا في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٧، وأزمة النازداك أو فقاعة شركات الإنترنت في ربيع عام ٢٠٠٠.

وكل نماذج الأزمات المذكورة، لا يرقى إلى التصنيف ضمن فئة الأزمات الكبرى، إما لتوقف تداعياتها قبل المرحلة الثانية أو الثالثة، وإما لمحدودية محيطها الجغرافي؛ لذلك هي لا تعنيناً سوى في إضفاء بعض الضوء على تعريف الأزمة.

أما أزمتنا الحالية، فهي أزمة سوف تمتد حتماً إلى المرحلة الثالثة (الاقتصاد الحقيقي)، والجدل هو حول مدى ذلك الامتداد، وهي شاملة لِكل العالم، وشديدة التأثير في منطقتنا من زاوية أثرها المتوسط إلى طويل المدى في جانب الطلب على النفط. ويستحسن قبل الحديث عن أزمتنا الحالية، إلقاء بعض الضوء على الأزمة الأولى الكبرى، التي أعطت لقب الثانية لأزمتنا الحالية، وهي تلك الفقاعة التي انفجرت من الموقع نفسه، أي الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩، التي أدت إلى أزمة كساد عظيم شمل العالم.

٢ ـ الكساد العظيم ١٩٢٩

بدأت أزمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سوق الأصول المالية، وكان الرئيس الأمريكي يومها (هوفر) منتشياً برواج الاقتصاد الأمريكي إلى حدود الهوس. هذا الهوس شمل بعض كبار المتعاملين، فكان جون روكفلر (عمره حينها ٩٣ عاماً) يصنف الأزمة بسحابة الصيف في تعريفنا، فخلال عمره المديد، مر به الكثير منها، وسوف تمر كغيرها، هذا ما كان قد قاله. ولهذا التفاؤل ما يبرره، فقد كان عقد العشرينيات يمثل عصر التكنولوجيا الذهبي، فخلالها تم تحويل مخترعات حديثة إلى سلع وخدمات تجارية، مثل السيارات والتلفون والراديو ومنصات توصيل الكهرباء. ولأنها مملوكة لشركات مدرجة في وول ستريت، شهدت السوق انتعاشاً حقيقياً وورقياً غير مسبوق؛

ففي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢١، كان مؤشر الداوجونز عند ٦٣,٩ نقطة، وبلغ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩ نحو ٣٨١,٢ نقطة، أو تضاعف نحو ٦ مرات.

وعندما انفجرت الأزمة، لم يكن تقدير هوفر أوروكفلر صحيحاً، وكان خطراً لأنه أدى إلى التقاعس الشديد عن مواجهتها حتى حين انتقلت إلى المرحلة الثانية، وأصابت القطاع المصرفي، وبدأت عملية الاصطفاف لسحب الودائع من البنوك. وبعد عشرة أشهر من بداية الأزمة، أفلس ٧٤٤ مصرفاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح عدد المصارف التي أعلنت إفلاسها في عقد الثلاثينيات ٩٠٠٠ مصرف؛ وصاحبتها أزمة فقدان ثقة كبيرة، وتوقف الدم عن الجريان في شرايين الاقتصاد الأمريكي. وبحلول عام ١٩٣٣، كانت إصابة الاقتصاد الحقيقي عميقة ومؤلمة؛ حين فقد الاقتصاد الأمريكي مقيساً بالناتج القومي الإجمالي ثلث حجمه، وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥ بالمئة، وهبطت الأجور الاسمية لمن ظلوا يعملون بنحو ٤٢ بالمئة؛ وهو أسوأ ما أصاب اقتصاداً رئيسياً في العالم في التاريخ الحديث.

أ ـ اليابان والكساد

على النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية في عهد هوفر، كانت اليابان الأسرع والأفضل في مواجهة الأزمة؛ فهي أول من طرق رؤى كينز بالتوسع في التمويل بالعجز، أو زيادة النفقات العامة بأعلى من مصادر الإيرادات، وقامت بتخفيض سعر عملتها بما زاد من تنافسية اقتصادها. وبحلول عام ١٩٣١، لم تفقد اليابان سوى ٨ بالمئة من حجم اقتصادها، ووجهت الأموال إلى صناعة الذخائر والأسلحة لقواتها المسلحة، وبحلول عام ١٩٣٣ كانت اليابان خارج أزمة الكساد.

ولكن عندما بدأ مهندس الخروج من الأزمة أو وزير المالية بتخفيض الإنفاق الممول بالعجز لخفض سخونة الاقتصاد وكبح التضخم المحتمل، تعرض لمحاولة اغتيال من قبل العسكر ومات لاحقاً لتدهور حالته الصحية؛ وأحكم العسكر سيطرتهم على سلطة اتخاذ القرار. وفي تفسير لأحد العوامل المشجعة على ولوج العالم حربه العظمى الثانية، هو ذلك الشعور بالتفوق الياباني. ففي عام ١٩٢٩، كان حجم الاقتصاد الياباني نحو سدس (نحو ١٧ بالمئة) حجم الاقتصاد الأمريكي، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نحو ثلث الأمريكي، وأصبح في عام ١٩٣٩ نحو نصف حجم الاقتصاد الأمريكي وبنصيب مساوٍ للأمريكي للفرد منه.

وعلى الطرف الآخر كانت ألمانيا، فبحلول عام ١٩٣٢، توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن إقراضها لتمويل إعادة بناء ما دمرته الحرب العظمى الأولى؛

وبعد أن دفعت ألمانيا ١٢,٥ بالمئة من تعويضات الحرب المفروضة عليها، توقفت نتيجة ظروفها الصعبة بعد مؤتمر لوزان في عام ١٩٣٢. وعمل انكماش الاقتصاد والارتفاع العالي بمستوى البطالة ودفع التعويضات والتضخم المجنون والشعور بالمهانة إلى تأجيج الروح القومية المتطرفة، وكانت بيئة مناسبة لنشوء الرايخ الثالث أو النزعة النازية بقيادة هتلر. وما بين الشعور بالتفوق والتميز، والشعور بالغبن والمهانة، ساهمت الأزمة الاقتصادية الأعظم بإفرازاتها وتداعياتها على خلق محور من الراغبين بتغيير العالم لصالحهم، وبالقوة.

ب ـ بريطانيا والكساد

وبريطانيا العظمى بدأت بفقدان معنى لقبها ـ اللقب ليس صفة قوة ـ بعد الحرب العظمى الأولى؛ فاقتصادها لم يعد إلى مستواه قبل الحرب سوى بعد الحرب العظمى الثانية، فقد تكالبت عليها نفقات الحرب الأولى، وتقلص أسطولها التجاري وتجارتها الخارجية مع مستعمراتها والعالم. ولم تستطع أن تخرج من نطاق صناعاتها التقليدية مثل النسيج والصلب والفحم، إلى صناعات ذلك الوقت الحديثة مثل السيارات والأدوات الكهربائية، وارتكب تشرشل ـ وزير المالية في ذلك الحين ـ خطأ كبيراً بالعودة إلى قاعدة الذهب في عام ١٩٢٥ عند سعر صرف ما قبل الحرب الأولى، أو ٤,٨٦ دولار أمريكي للجنيه، وهو سعر مرتفع خفض كثيراً من تنافسية الاقتصاد البريطاني. ورغم ذلك، تسبب الكساد العظيم بزيادة أرقام البطالة من مليون عاطل، إلى مليونين ونصف المليون عاطل بحلول نهاية عام ١٩٣٠ (٢٠ بالمئة)، وفقدت بريطانيا ٥٠ بالمئة من قيمة صادراتها. ومع نهاية عام ١٩٣٢، ارتفعت البطالة إلى ٣ ملايين عاطل. ولم تتعافَ بريطانيا حتى بدأت الإنفاق على الاستعداد للحرب العظمى الثانية في عام ١٩٣٦، وانخفض عدد العاطلين عن العمل بحلول عام ١٩٣٧ إلى ١,٥ مليون عاطل، واستمر بعدها في الانخفاض. وفي انتخابات عام ١٩٤٥، صوت البريطانيون ضد بطل انتصارهم تشرشل، والتفسير المتفق عليه لهزيمة تشرشل والمحافظين، هو رغبة عامة الناس في نسيان معاناتهم مع المحافظين بسبب سوء الأحوال الاقتصادية ما قبل الحرب، وكان شعار خصومهم العمال، دولة الرفاه من المهد إلى اللحد.

ج ـ روسيا الماركسية والكساد

وكانت روسيا حينها الوحيدة المعزولة عن أحداث الكساد العظيم، إما بقرار من دول الغرب الرأسمالي بعدم التعامل معها، أو برغبتها في الابتعاد عمّا هو

حتماً ـ بحسب رأي كارل ماركس ـ سيؤدي إلى أزمة للاقتصاديات الرأسمالية تطيح باستقرارها. وبعد التشافي من جروح حربها الأهلية، وترتيب أوضاع ما بعد نجاح ثورة البلاشفة في عام ١٩١٧؛ أصبحت التجربة ونجاحها أمام أزمة الغرب والكساد الذي حل بدوله، إلهاماً لكثير من الدول المستقلة حديثاً، وعلى مدى جيل كامل بعد الحرب العظمى الثانية. ولكن بعد تحول الصين إلى اقتصاد السوق في عام ١٩٧٩، وبعد تفكك المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي في ثمانينيات وحتى بداية تسعينيات القرن الفائت؛ لم يعد الفكر الماركسي ضمن البدائل الجدية المطروحة للخروج من أزمة العالم الحالية.

* * *

بإيجاز شديد، لم تقتصر مساهمة الأزمة فقط على تغيير الوجه السياسي للعالم، سواء داخل كل بلد (هتلر وعسكر اليابان والديمقراطيون في الولايات المتحدة الأمريكية والعمال في بريطانيا وتقوية وانتشار نهج كان محاصراً أو روسيا الشيوعية)، أو بمساهمته في صناعة أزمة أخرى أو الحرب العظمى الثانية بتحالفات لا يمكن تصورها في ظروف عادية، أو ما خلفه من صراع أيديولوجيات ما بعد الحرب العظمى؛ وإنما امتدت إلى تغيير جوهري في الفكر الاقتصادي الحاكم. فقد كانت الغلبة لفكر مؤمن بآليات توازن الاقتصاد دون تدخل اليد الخفية (نسبة إلى آدم سميث)، وباستثناء اليابان، كانت القناعات السائدة بأن ما يحدث ليس أكثر من حركة تصحيح لأسعار بعض الأصول، وكانت إدارة عنصر الوقت وهو عامل حاسم في أسوأ حالاتها.

٣ ـ حتمية تغير الفكر الاقتصادي

ألبرت آينشتاين قال مرة: «المشكلات الضخمة التي نواجهها لا يمكن حلها بنفس مستوى الفكر الذي كان سائداً عندما قمنا بصنعها»؛ والاقتصاد ليس استثناء، فالحل لأزمة العالم المالية الكبرى لن يأتي من نفس المدرسة التي صنعتها.

ومع تجربة وزير المالية الياباني المبكرة في الانتقال إلى فكر مدرسة أخرى، وبداية حكم فرانكلين روزفلت في بداية عام ١٩٣٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الفكر الاقتصادي يعمل بكلتا اليدين، الخفية والظاهرة، أو مزيج من قوى السوق والتدخل المقصود؛ لقد أصبحت الكينزية الطريق إلى الخروج من الأزمة في أمريكا، وفي أوروبا نشط ما سمي بالنهج الاشتراكي

الديمقراطي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلد الأزمة والبلد الذي بخروجه منها حمل لقب زعامة المعسكر الرأسمالي ولاحقاً العالم، كان تفسير رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤ وشباط/ فبراير ١٩٤٨) لمبررات الأزمة هو الخلل في توزيع الثروة، والأهم الخلل في توزيع الدخل الناتج من الإنتاج الآني. فعندما يتركز الدخل الناتج من نشاط الاقتصاد السنوي بيد القلة التي تميل إلى الادخار والاستثمار ولا تستهلك، يحدث فائض في جانب عرض السلع والخدمات، يعوضه من لا يملكون بالاقتراض من أجل تمويل المزيد من الاستهلاك، ولكن مع أخذ مخاطر عالية. وعند مستوى تقرره الظروف السائدة، يكون الاستمرار بالاقتراض والاستهلاك وارتفاع الأسعار قد بلغ مداه، وتبدأ بعدها حالات العجز الفردية بالتحول إلى عامة، يتبعها زيادة في جانب عرض الأصول مع انحسار حاد في الطلب، وتنتقل معه الأزمة إلى مراحلها الثلاث، أسعار الأصول ثم القطاع المالي ثم الاقتصاد الحقيقي.

وفي ما سمي بالعقد الجديد الأول والثاني، تبنى روزفلت إلى جانب السياسة المالية التوسعية أو التمويل بالعجز (كينز)، وبلوغ الدين العام ٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، مقابل ٢٠ بالمئة أيام هوفر؛ تبني إجراءات ذات نفس اشتراكي وقريب من المدارس الناشطة في أوروبا الغربية، ومخالفة تماماً لمدرسة الاقتصاديين التقليديين الليبراليين أو أحفاد آدم سميث. في العقد الجديد، تم تقديم مفهوم الضمان الاجتماعي (التقاعد) وتشجيع تأسيس اتحادات العمال لمناكفة الملاك على حقوقهم، وإنشاء وكالة فدرالية للإنقاذ بما يعنيه من تدخل حكومي.

ولكن هذه المدرسة التي بدأت بالتلاشي بدءاً من النصف الأول من عقد سبعينيات القرن الفائت، واستبدلت بمدرسة النقديين، يبدو أنها سوف تعود مع أزمة العالم الحالية، ومعها سوف يحدث تغيير أقل حدة وأكثر بطءاً من عالم ما بعد الكساد العظيم، ولكنه جوهري للوجه السياسي والاقتصادي لمستقبل هذا العالم.

٤ ـ العالم بعد أزمة الكساد العظيم

خرج العالم من أزمته الأولى مختلفاً تماماً عمّا كان عليه قبلها، فالأزمة وضغوطها جاءت بفكر اقتصادي مختلف يؤمن بيد ظاهرة وثقيلة للحكومات، وجاءت الحرب العظمى الثانية لتعزز دور الحكومات في كل مناحي الحياة الأخرى. وبانتصار حلفاء الضرورة في الحرب، انقلب الوضع، وانقسم العالم إلى معسكرين بين حلفاء الأمس، **أحدهما** اقتصاده موجه ويكسب زخماً في دول حديثة

الاستقلال (الصين ودول في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية)، والمعسكر **الثاني** تحت الضغط ليقترب من الوجه الاجتماعي الإنساني للآخر تبناه أبناء روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية وأحزاب شيوعية أو اشتراكية ديمقراطية في أوروبا. ورغم أنها كانت حقبة اتفق على تسميتها بحقبة الحرب الباردة، إلا أنها زخرت بحروب الوكالة الساخنة، بدأت مع الحرب الكورية مروراً بحروب الشرق الأوسط وحرب فييتنام وحروب أصغر في أوروبا وأمريكا اللاتينية والوسطى، وانتهاء بحرب تحالف الولايات المتحدة الأمريكية والجهاديين في أفغانستان ضد الغزو السوفياتي.

والصراع الأيديولوجي على جبهة الاقتصاد، أو حروب الوكالة الساخنة، كان يعني دوراً أكبر وقبضة أثقل للحكومات على مدى نحو جيل كامل (٣٠ سنة)، بعد انتهاء الحرب العظمى الثانية. ومع نهاية هذه الحرب، كان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ الأكثر فعالية في تغيير الموازين بعد دخولها رسمياً الحرب في نهاية عام ١٩٤١، وصاحبة الموارد الضخمة والصناعات الحديثة الناشئة والرخيصة بسبب حقبة التضخم السالب ما بعد الكساد العظيم، والأقل تضرراً بالحرب مقارنة بأوروبا واليابان ـ قد أصبحت القوة السياسية والاقتصادية الأعظم. وقبل نهاية الحرب (أي في العام ١٩٤٤)، وضع الأساس لنظام مالي عالمي جديد، أنشئ بموجبه صندوق النقد الدولي وأعادت اتفاقية بريتون وودز العالم إلى قاعدة الذهب بالتعهد بتحويل الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمي إلى الذهب بسعر ثابت هو ٣٥ دولار أمريكي لِكل أونصة.

٥ ـ التخلي عن بريتون وودز

تضع قاعدة الذهب قيداً كبيراً على انفلات السياسة النقدية (التمويل بالعجز)، لكن المناخ الدولي غير المستقر، وسطوة الحكومات، تطلبت تمويلاً ضخماً للحروب، وكانت حرب فييتنام الطويلة (١٩٦٣ إلى ١٩٧٥) والمضنية، سبباً رئيسياً في تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وتراكم أرصدة كبيرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية بما سمي باليورو دولار، ومعها تهاوت الثقة بعملة احتياطي العملات العالمي أو الدولار الأمريكي، وهدد ذلك باستنزاف احتياطي ذهب الولايات المتحدة الأمريكية بالتزامه بإعطاء أونصة ذهب مقابل كل ٣٥ دولار أمريكي عند الطلب.

وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٧١، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً

إلغاء اتفاقية بريتون وودز، أو فكّ ارتباط الدولار الأمريكي بقاعدة الذهب، كما حدث للدول المرتبطة عملاتها بالذهب مع بدء الحرب العظمى الأولى في عام ١٩١٤، وبعد أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الفائت. وللتعويض عن الخروج من قاعدة الذهب مع إغراء الآخرين بالاحتفاظ بالدولار الأمريكي والاستمرار في إقراض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كان لا بد من مكافأة لحملة الدولار الأمريكي أو رفع أسعار الفائدة التي بلغت في وقت ما مستوى الـ ١٥ بالمئة؛ وبذلك حدث ارتفاع في تكلفة الاقتراض.

وهذه السياسة النقدية الانكماشية قادت إلى ولوج ما عرف لأول مرة في أدبيات الاقتصاد، بالركود التضخمي، أو النمو السالب أو الضعيف مع ارتفاع معدلات التضخم. ورغم أن الوضع الاقتصادي العالمي البائس في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الفائت كان سببه الرئيسي أخطاء السياسات المالية والنقدية والعسكرية الأمريكية، وخروج الدولار الأمريكي عن قاعدة الذهب؛ إلا أن معظم اللوم قد وجه إلى ارتفاع أسعار النفط من ٤ إلى ١٢ دولار أمريكي ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، ومن ١٤ إلى نحو ٣٥ دولار أمريكي ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠.

٦ ـ العودة إلى فكر الأزمة الأولى

هذا المشهد أو هذا الوضع البائس، ليس المشهد الوحيد في تفسير انتقال العالم من فكر اقتصادي إلى آخر للمرة الثانية، الذي كانت نهايته أزمة العالم الحالية، فقد تلقى دعماً رئيسياً من عاملين آخرين:

العامل الأول ظهر في العام ١٩٧٩، عندما بدأت الصين في تحويل اقتصادها من موجه إلى اقتصاد تحكمه قوى السوق بدعم من زعميها في ذلك الحين دينغ كساو بنغ، وهو تحول جوهري شجع المناوئين لتدخل اليد الظاهرة.

والعامل الثاني كان في بداية تفكك المعسكر الاشتراكي، ففي عام ١٩٨٠ بدأت ثورة العمال ضد دولة العمال والفلاحين في بولندا، وبدأت مصاعب الاتحاد السوفياتي التي أدت إلى تولي غورباتشوف السلطة وإعلان خططه الجوهرية «البيريسترويكا» لإعادة البناء التي انتهت بسقوط حائط برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١. أزمة الاقتصاد الرأسمالي الخانقة حتى بداية ثمانينيات القرن الفائت، مع تداعي خصومه الواحد تلو الآخر، وانتخاب اليمين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (تاتشر وريغان)؛ فتحت

الباب على مصراعيه لتغيير جوهري في مسار السياسات الاقتصادية.

وفي ثمانينيات ذلك القرن، سادت المدرسة التي تؤمن بإطلاق اليد الخفية وحدها لإعادة الاقتصاد إلى عافيته، وكان شعار الحقبة، التخصيص (Privatization) واختزال الدور الحكومي (Deregulation)؛ وهو توجه تم قبوله وتعميمه دون مقاومة تذكر، وكانت معه بداية نهوض العولمة الجديدة. ومع النمو المستمر والقوى للاقتصاد العالمي (بمعدل ٣,٣ بالمئة للفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧)، والزيادة الكبيرة في تجارة العالم للسلع والخدمات أو اندماج العالم، وبداية نجاح مبدأي التخصص وتقسيم العمل بنشوء الظاهرة الآسيوية، وبقيادة الصين والهند، بما أضفى بعداً إنسانياً لتحسن أحوال ٣٧ بالمئة من سكان العالم قاطني هاتين الدولتين، ساد مفكري العالم ومؤسسات الرقابة الدولية والإقليمية والمحلية خوف، وبعض حياء من المناكفة أو التشدد في مساءلة ما يحدث.

وأثبت هذا النظام الجديد كفاءته في تخطي أزمة تصحيح أسواق المال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وأزمة ركود الاقتصاد الأمريكي في بداية تسعينيات العقد الفائت. واستطاع المستهلك الأمريكي بفصل أثر الثروة الناتجة من ارتفاع أسعار الأصول المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن يقطر الاقتصاد العالمي من أزمة ركود عندما حدثت أزمة نمور آسيا في خريف عام ١٩٩٧. ولم يوقف انفجار فقاعة شركات الإنترنت في عام ٢٠٠٠، ولا اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، هذا الزخم، أو النمو الموجب وزيادة حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم. ولكن تفويت تلك الأزمات لم يكن علاجاً أصيلاً لمسبباتها، ولكنه كان ادخاراً لها مع نمو حجمها للمستقبل، وكان لا بد مما لا بد منه، وكانت أزمة العالم الحالية، وهي أزمة كبرى.

٧ ـ الأزمة العالمية الراهنة

أزمة العالم الحالية هي نتاج تلك الظروف التي لا تتكرر، والتي سادت عالم سبعينيات وثمانينيات القرن الفائت؛ أو نتاج ذلك الفكر الذي يحرم التدخل لوقف إبداعات القطاع الخاص، أو احترام حرية حركة اليد الخفية وتوفير المزيد من الحرية لها. ذلك عنى على مدى نحو ٣٠ سنة أو جيل كامل، ضعف واستمرار ضعف أجهزة رقابية رئيسية من مؤسسات العالم المالية ـ مثل صندوق النقد الدولي ـ والمصارف المركزية ولجان أسواق المال ومدققي الحسابات ومؤسسات التصنيف الائتماني وأي أجهزة حكومية أخرى.

هذا الفكر ساهم في تعميم ثقافة استثمارية جديدة تطارد أعلى مستوى من الربحية وعلى المدى القصير، وتقبل بمستوى مخاطر لا يتسق مع مصالح المؤسسة على أطول من هذا المدى. ولأن كل الأصول والخدمات المباشرة لا تكفي لتحقيق ما يكفي من مستويات ربحية، ابتدع مهندسون ماليون سوق المشتقات، وهي منتجات معروفة بالاسم من الأصل المشتقة منه، ولكن لا أحد في عالم اليوم يعرف تفاصيلها أو مداها أو نهاية لها. وقدرت قيمة المشتقات المتداولة قبل الأزمة بنحو ٦٠٠ ترليون دولار أمريكي أو ١١ ضعف حجم الاقتصاد العالمي في ٢٠٠٧، أصلها سلع (النفط مثلاً) وعملات وسندات وعقود وقروض وكل شيء تقريباً.

ذلك الاتجاه أوقع مؤسسات عريقة في تناقض حقيقي ما بين مصالح مديريها التنفيذيين ومصالح مساهميها، فالعمر المهني للمدير التنفيذي قصير قد يمتد إلى دورتين (٦ إلى ٨ سنوات)؛ بينما عمر المؤسسة لانهائي، ومصالح مساهميها في التوازن بين العائد والمخاطر على المدى الطويل. ومع كل ثقافة المدرسة الجديدة وسيادة مدرسة اختزال الدور الحكومي (Deregulations)، تحولت الغلبة في اتخاذ القرار الاستثماري للمديرين التنفيذيين، وأصبح قرار أخذ مخاطر عالية يتسق مع المدى الزمني لتقاعدهم، وسيكون حين تقاعده صغيراً وفي غنى عن الحاجة بعدها إلى العمل.

وعندما انفجرت فقاعة الرهن الثانوي للعقار الأمريكي، فوجئ العالم بسقوط أو عجز مؤسسات مالية فاق عمر بعضها القرن، وعاشت حقبة الكساد العظيم، أو بدأت الأزمة من مرحلتها الثانية وليس بدايتها التقليدية في أسعار الأصول. وأعمق الإصابات تحققت في الدول المتفوقة والمصدرة للخدمات المالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا وفرنسا وحتى آيسلندا. أما غير المرتبطين تماماً بأزمة القطاع المالي الأمريكي، فهم أيضاً شديدو التأثر بأزمة الاقتصاد الأمريكي؛ فنحو ٢٥ بالمئة من ديون الولايات المتحدة الأمريكية البالغة نحو ١١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ للحكومات الأجنبية، ونصفها لبلدين هما اليابان والصين، ولبلدان منطقتنا نصيب فيها، ومعظم اقتصادات آسيا وأوروبا مرتبطة بتجارتها السلعية والخدمية مع الاقتصاد الأمريكي.

ومع ثقافة الفكر الاقتصادي الجديد (ريغان وتاتشر)، ومع الانفصام ما بين مصالح المديرين والمساهمين وخلق سوق وهمية ضخمة (المشتقات) مليئة بالمنتجات

الخطرة وغير المنتجة، جاء بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي ليصنع جهاز التحكم لتفجير الأزمة الضخمة. وعمل آلن غرينسبان، أقوى رجل في العالم في منصبه كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي، باعتماد سياسة نقدية شديدة التوسع، واستمرت على مدى زمني طويل، عندما هبط بسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي من معدل ٦,٢٤ بالمئة في العام ٢٠٠٠، إلى معدل ٣,٨٨ بالمئة في العام ٢٠٠١، ثم إلى معدل راوح ما بين ١,٦٧ بالمئة و١,١٣ بالمئة فقط للسنوات الثلاث ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

وتعافى الاقتصاد ظاهراً من فقاعة الإنترنت وهبوط الداو جونز الحاد وأحداث أيلول/ سبتمبر في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ولكنه شجع قيادات المؤسسات المالية على التوسع الشديد في الإقراض الرخيص، وأحياناً برهن سالب أو بقروض عقارية أعلى من قيمة الأصل المرهون، أي بات النظام المالي يدفع هدايا مجانية من النقد لتشجيع العملاء على الاستهلاك، وتحقيق القطاع المالي بالتبعية مستوى أرباح عالية ـ رغم كونها شديدة الخطورة ـ في بياناته المالية الفصلية.

إذن، الفكر الاقتصادي الذي حقق صناعة الأزمة، وجد أهم تطبيقاته في الولايات المتحدة الأمريكية أو ربع الاقتصاد العالمي (ريغان)، وبمساندة بريطانية (تاتشر)، ومادة الأزمة ووقودها أمريكي (قروض الرهن العقاري ومعظم صناعة المشتقات)، وموقعها في صلبه مؤسسات مالية أمريكية عريقة أو تلك المتفوقة في صناعة الخدمات المالية المرتبطة بالمؤسسات المالية الأمريكية، والسياسة النقدية الرئيسية التي قصمت ظهر البعير، أيضاً أمريكية. عيبها أنها تحققت في ذروة الاعتماد المتبادل ما بين اقتصاديات العالم، لكي تتحول منذ يومها الأول إلى أزمة عالمية كبرى، ولعلها ميزتها أيضاً ولكن عند العلاج، إذا ما قورنت بأوضاع العالم أثناء أزمة الكساد العظيم عندما كان من المستحيل جمع النازيين والفاشستيين والعسكر والبلاشفة والغرب الآخر، لنقاش مصالحهم في علاج سريع وجماعي وناجع للأزمة.

وهذه الأزمة هي أزمة كبرى لأنه لا خلاف على انتقالها إلى المرحلة الثالثة، أو التأثير السلبي وربما الحاد في متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل النمو والبطالة والتضخم السالب)، ولا خلاف على أنها أسوة بأزمة الكساد العظيم، سوف تفرز نهجاً اقتصادياً جديداً وتغيرات سياسية رئيسية، والخلاف هو حول مدى عمق الإصابة وحجم التغيير الاقتصادي والسياسي الذي سيحدث نتيجة لتداعياتها.

٨ ـ سيناريوهات الأزمة الجديدة

يتوزع معظم محللي الأزمة الراهنة بين مدارس ثلاث: **الأولى** صغيرة ومتشائمة، **والثانية** كبيرة وتوقعاتها تقع وسطاً، **والثالثة** صغيرة ومتفائلة؛ والفروق بينها هو في اعتقاد **الأولى** بتحول الركود (النمو السالب القصير) إلى كساد أو نمو سالب كبير وطويل المدى، **والثانية** تعتقد باحتمال إعطاء اقتصاديات رئيسية مؤشرات إلى تجاوز الأزمة مع بداية عام ٢٠١٠، **والثالثة** تتوقع تلك المؤشرات مع منتصف عام ٢٠٠٩.

ولاعتبارات لها علاقة بحجم الأزمة الحالية الصغير نسبياً عند مقارنته بأزمة عام ١٩٢٩، ولها علاقة بتراكم الخبرة وحجم المعلومات والتعاون المتبادل في المواجهة بين الاقتصاديات الحاكمة للعالم؛ فإنني أميل إلى ترجيح فكر المدرسة الثانية، وإن كان من الحصافة العمل لمواجهة أسوأ سيناريو والأمل بالأحسن. وحتى عندما يتوقف حجم الأزمة عند توقعات المدرسة الثانية، سوف تكون تداعياتها عميقة على الفكر الاقتصادي السائد، وعلى معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل، وعلى أسواق الأصول والمشتقات والمضاربات، وكلها سوف تترك أثراً في أسواق النفط، وهو ما يستحق أن يناقش في الجزء التالي من الورقة.

ثانياً: النفط والأزمة

عند حدوث أزمات كبرى، يصيب التغيير الجوهري الناتج منها كل الكرة الأرضية، ولكنه تغيير بطيء وتراكمي ويحتاج إلى جيل كامل لاكتمال ملامحه، والمجتمعات الحية هي تلك التي تتعامل مع تداعياته المحتملة ومعطياته في وقت مبكر. أحد الأمثلة المعاصرة على الإفادة المبكرة أو عدم الإفادة، هو ما حدث في الصين مقابل ما حدث للاتحاد السوفياتي في ثمانينيات القرن الفائت، بما وضع الصين على طريق القوة العظمى وهوى بالاتحاد السوفياتي من ذلك التصنيف، وهو ما حدث أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية على حساب بريطانيا بعد حروب أوروبا العظمى والكساد العظيم.

ويفترض أن يكون التغيير القادم أصغر مما حدث بعد الكساد العظيم، وأكبر مما حدث في مرحلة حسم ما بعدها (ريغان ـ تاتشر) أو حسم مرحلة الحرب الباردة قبل نحو جيل من الزمن. على الجبهة السياسية، أعتقد أن تداعيات الأزمة سوف تسرع من تحول العالم إلى نظام جديد بقطبية ثلاثية، تبدأ ثنائية باستعادة أوروبا قطبيتها، شاملةً معها بريطانيا بمرور الزمن؛ ولاحقاً قطب آسيوي بزعامة

صينية بسبب انتقال الثقل الاقتصادي إلى الشرق معاكساً لما حدث مع بداية القرن التاسع عشر على خلفية ثورة أوروبا الصناعية في القرن الثامن عشر. أما على الجبهة الاقتصادية فسنرى ملامح مدرسة تؤدي فيها اليد الظاهرة أو الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات المراجعة والتقويم والتصنيف والرقابة القطرية والإقليمية والدولية، دوراً أقوى وأكبر في إدارة الشأن الاقتصادي.

١ ـ الأهمية الاستراتيجية للنفط

النفط، سلعة معظم مخزونها وإنتاجها في بلدان لا تستهلك معظمه، لذلك يبقى هو اللاعب الرئيسي في التجارة الدولية، وفي بؤرة الصراع على التفوق والقادم من الأقطاب الثلاثة، أو أسياد العالم القدماء والجدد. وعندما بدأ عصر النفط أو بدأ تفوق مساهمة النفط ضمن بدائل الطاقة في العقد الثاني من القرن العشرين، لازمه غلبة تفوق عامل العرض في التأثير في حركة أسعاره، وصاحبه تفوق مصالح المستهلك على مصالح المنتج المصدر في تحديد مستوى الأسعار. وعلاقة النفط بالأزمات موثقة كما في الشكل الرقم (٢ ـ ١). وكان إنشاء أوبك في العام ١٩٦٠ محاولة لوقف الأسعار عن الهبوط خلال خمسينيات القرن الفائت، في ما قدر يومها بالتمويل غير المباشر بالنفط الرخيص، لإعادة بناء ما دمرته الحرب العظمى الثانية، أو نصيب البلدان المنتجة في تمويل مشروع مارشال. وجاء أول ارتفاع في الأسعار الاسمية للنفط من باب التعويض الهامشي الناتج من خفض قيمة الدولار الأمريكي بخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب في آب/ أغسطس من عام ١٩٧١، لأن النفط مسعر بالدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمي.

أما الصدمة الموجبة الرئيسية **الأولى** للأسعار (من ٣,٥٦ دولار أمريكي للبرميل في عام ١٩٧٢ إلى ١١,١٦ دولار أمريكي للبرميل في نهاية عام ١٩٧٤)، فكانت أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عندما هدد المنتجون العرب بمقاطعة الغرب المساند لإسرائيل.

وجاءت الصدمة الرئيسية الموجبة **الثانية** (من ١٤,٨٥ دولار أمريكي في عام ١٩٧٨ إلى ٣٥ دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨١ للبرميل) نتيجة الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩.

أما الصدمة **الثالثة** والسلبية، فقد كانت بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجاً لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام،

والنفط بشكل خاص، لإنتاج كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وشجعت كل مصادر النفط خارج أوبك بما خفض إنتاج وبالتبعية صادرات نفط أوبك إلى نحو النصف. وبحلول منتصف عام ١٩٨٦، هبط سعر برميل النفط إلى حافة الـ ١١,٥٧٥ دولار أمريكي رغم سعير الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

سعر النفط الخام لعام ٢٠٠٧ بالدولار الأمريكي

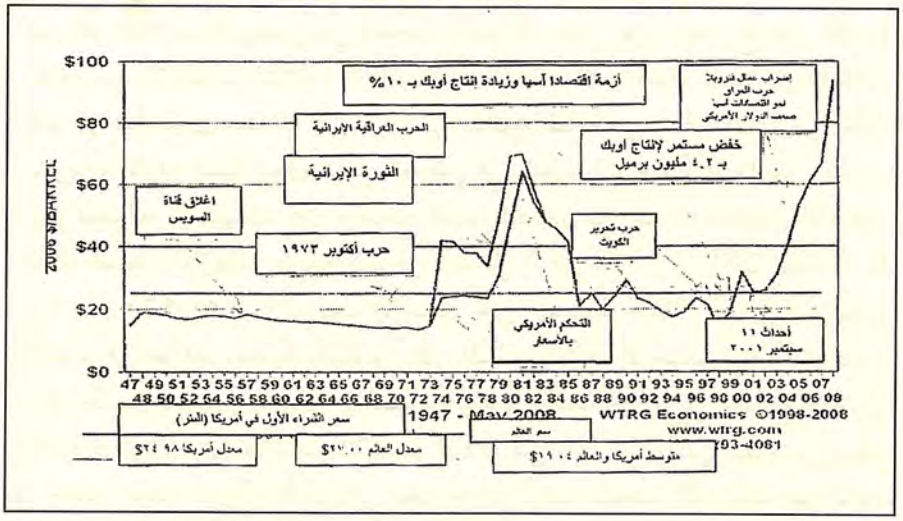

المصدر: <http://www.wtrg.com/oil_graphs>.

ولكن، ذلك الزمن الرديء أو الزمن الأزمة الذي عوقبت فيه أوبك، كان الزمن الذي مولت فيه دون تخطيط منها، إعادة بناء آسيا، أسوة بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت بداية حقبة لاعتماد النمو المرتفع لآسيا وتحديداً الصين ولاحقاً الهند على ذلك النفط الرخيص. وفي الجدول الرقم (٢ ـ ١) صورة واضحة لملامح هذا التحول الذي نقل النفط مع بداية القرن الحالي من سوق لجانب العرض فيها الغلبة في التأثير في مستوى أسعاره، إلى سوق مختلفة لجانب الطلب فيها (حقائق الاقتصاد وليس الأمن والسياسة) الغلبة في التحكم في حركة أسعارها؛ وظلت أوبك تبيع النفط لبضعة سنوات بكامل طاقتها الإنتاجية تقريباً مع أسعار ترتفع، وكان ارتفاعاً اصطناعياً في جزء منه بسبب المضاربة على العقود الورقية. ويلخص الجدول الرقم (٢ ـ ١) الفقرة السابقة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
الطلب على النفط من مجموعات أو دول رئيسيّة
(مليون برميل يومياً)

السنة / المجموعات أو الدول	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥(*)	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الدول المتقدمة OECD	٤٤	٤١,١	٣٧,٢	٤١,٤	٤٤,٥	٤٧,٧	٤٩,٥	٤٩,٣	٤٨,٩
الاتحاد السوفياتي(*)	٨,١	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٤,٤	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٩
الصين + هونغ كونغ	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٥	٣,٦	٤,٩	٧,٣	٧,٨	٨,٢
الهند	٠,٦	٠,٦	٠,٩	١,٢	١,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٧

(*) تحول الاتحاد السوفياتي إلى روسيا وتوزع استهلاكه على الدول المستقلة عنه.

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy, 2008* (London: British Petroleum Co., 2008).

ورغم أهمية مسار الماضي في مساعدتنا على استقراء المستقبل، إلا أنه ماض لا يعطي دلالات قاطعة على مسار ذلك المستقبل، وعلينا الاجتهاد حول احتمالات المستقبل مع التسليم بارتفاع احتمالات الخطأ، أمام الحجم الكبير والمعقد لتلك المتغيرات المؤثرة في ذلك المسار. ولن نخوض في تفاصيل التغيرات المحتملة والكبرى على الجبهة السياسية مثل إسقاطات القطبية الثلاثية لأنها خارج الاهتمام الحالي للورقة، وخارج الاختصاص لكاتبها، ولكن هناك متغير سياسي واحد له أهمية كبرى في حسابات المستقبل بالنسبة إلينا.

ففي الثقافة الغربية (القطب الحالي وأول الأقطاب القادمة)، يبدو أن تسمية عدو أول عامل أساس في تحفيز الهمم وفي توجيه التحليل والحسابات، ويبدو أن البديل للنازية والفاشستية ولاحقاً للشيوعية، هو الإسلام المتطرف. ومرشحا الرئاسة الأمريكية الأخيرة لم يتفقا على شيء سوى على هذه الأولوية، وسوى على العمل الحثيث للاستغناء على نفوط من يكرهون الأمريكيين (نحن)، ودعياً إلى العمل على الحدّ من تدفق الثروة الناتجة من حصيلة بيع النفط، التي تذهب لتمويل الإرهاب أو تمويل زيادة أعداد جنازاتهم.

وقد تنتقل ثقافة أولوية العداء لنا إلى الشرق، نتيجة ترابط مصالح الأقطاب الاقتصادية، ولن أناقش عدالة أو عدم عدالة هذا التوجه، ولكنه سيكون واقع

عالم المستقبل. أي أن دولنا ستعيش بيئة تقفز فيها إلى واجهة العداء لعالم قوي، وهي مختطفة من الداخل، مع غياب الحكم المؤسسي وتجذر قوى التطرف، وضعيفة جداً أمام الخارج لغياب مشروعها السياسي والتنموي، وغياب اللغة المشتركة مع عالم اليوم، وهو وضع من جانبي تخصيص الموارد لبناء الداخل، أو الاعتماد على بيئة داعمة صديقة خارجية، أقل ما يقال فيه إنه غير مواتٍ.

٢ ـ فكر ونهج اقتصادي جديد

وعلى جبهة الاقتصاد، لن يعود العالم إلى سابق عهده خلال جيل مضى، وسوف يشمل التغيير القادم النهج أو الفكر الاقتصادي الحاكم، وسوف يشمل بالتبعية كل الممارسات على مستوى وأحداث الاقتصاد الجزئي. وبينما بات واضحاً مضمون الفكر الاقتصادي القادم، وهو فكر كينزي محدث على أنقاض الفكر الكلاسيكي المحدث، تبقى التفاصيل حول عمق ومدى التغيير غير معلومة. والفكر الكينزي القادم سوف يبقي الاعتماد على قواعد اقتصاد السوق كما هي (اليد الخفية)، وسوف يستعين بيد ظاهرة تتولى بعض عمليات الإنتاج المؤقت عند الضرورة، مع خلق أو تفعيل قوى الرقابة والتنظيم الدائمين. ولكن عمق التدخل ومدى غلاظة اليد الظاهرة سوف يعتمد على مسار الأزمة الحالية، فاليد الظاهرة سوف تكون حفيفة لو تحقق السيناريو المتفائل وتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩، وسوف تكون ثقيلة وعلى المدى الطويل لو تحقق السيناريو المتشائم وتحولت أزمة الركود إلى أزمة كساد طويلة المدى.

وملامح ولوج العالم حقبة الفكر الاقتصادي الجديد قد بدأت، فمع السياسات النقدية شديدة التوسع من صفر إلى ٠,٢٥ بالمئة لسعر الفائدة الأساس الأمريكي، و٢,٥ بالمئة لسعر الفائدة الأوروبي (اليورو) و٠,١ بالمئة لسعر الفائدة الياباني و٢ بالمئة لسعر الفائدة البريطاني، والطريق مفتوح لمزيد من الخفض بحلول السنة الجديدة؛ بدأت معظم الدول إجراء التمويل بالعجز أو السياسة المالية شديدة التوسع. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الإدارة الجديدة عن تخصيص تريليونات الدولارات ما بين مشاريع بنية تحتية وخفض ضرائب وشراء أصول مسموحة، والاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند تريليونات أخرى وإن أقل حماساً وهجومية من الأمريكيين.

وهذا التحول السريع بين المدارس أنقذ اليابان مبكراً بعد أزمة الكساد العظيم، بينما تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية في تبنيه حتى جاء فرانكلين

روزفلت في عام ١٩٣٣ وكان الكساد قد تمكن منها. والتدخل السريع الحالي ومن الجميع على مستوى السياستين النقدية والمالية يصبح حتى أكثر فاعلية، لأنه يتم بالتوافق والتنسيق بين اقتصاديات العالم الرئيسية ودون تحدٍّ رئيسي من أي فكر اقتصادي منافس. ذلك أيضاً لم يكن حال العالم في ثلاثينيات القرن الفائت عندما كان العالم يحضر للتلاقي في ساحات المعارك بدلاً من طاولات قاعات المؤتمرات.

وما تقدم يرجح استبعاد السيناريو المتشائم، فالأزمة كبيرة، ولكنها أصغر من تلك التي عصفت بالعالم في عام ١٩٢٩، وإجراءات المواجهة راعت بشدة أهمية عنصر الوقت وكريمة في حجمها، وعالمنا اليوم مترابط وأفضل في علاقاته كثيراً من ذاك العالم، وحجم الخبرة والمعرفة ووسائل الاتصال أفضل بكثير. ولكن كبر حجم الأزمة وإصابتها القوية لقطاع المال بما ترتب عليه من انسداد في جريان الدم في الشرايين، يرجح أيضاً استبعاد السيناريو المتفائل، وهو أمر يرجحه صندوق النقد الدولي الذي يقدر بأن عام ٢٠٠٩ قد يكون أسوأ عام يمر به اقتصاد العالم منذ ثلاثينيات القرن الفائت، واستبعاد كل من السيناريو المتشائم والسيناريو المتفائل، يبقينا مع سيناريو الوسط أو السيناريو الواقعي، وهو ما يتفق مع توقعات بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي والمركزي الأوروبي والمركزي الصيني.

٣ ـ البيئة الاقتصادية المحتملة

يبقى الآن الاجتهاد حول البيئة المحتملة في عالم ما بعد الأزمة حتى نستطيع تلمس الأثر المحتمل في سوق النفط، أو موضوع اهتمامنا في هذه الورقة، وملامح تلك البيئة من المرجح أن تكون غير صديقة، وأن يكون الاقتصاد العالمي أقل نمواً. بمعنى، أن بلداننا ستكون مستهدفة، وجزءاً من المواجهة سيأخذ بعداً إنسانياً وأخلاقياً، كالاستغناء عن الوقود الكربوني لمواجهة مشكلة الاحتباس الحراري (مثل مشروع العشر سنوات بتكلفة ١٥ مليار دولار أمريكي المقترح من أوباما)، أو حتى حجب الأموال حتى لا تذهب إلى من لا يستحقونها[١] وسيكون موقف جبهة الغرب. وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي على جبهة الشرق إلى ما دون مستوياتها التاريخية، بما يعنيه من عجز تلك الجبهة عن امتصاص فائض طاقة الإنتاج لفترة من الزمن. وعلى الجبهتين، أي الغرب والشرق، سيؤدي تغير الفكر الاقتصادي الحاكم، إلى تغير كبير في الممارسات، ذلك يعني انحساراً في أثر

(١) انظر مقالة كيسنجر، في: **الهيرالد تريبون**، ١٥/٩/٢٠٠٨.

المضاربات على ارتفاع أسعار الأصول (مصدر الدخل الثاني لبلدان النفط) وأسعار السلع ومنها النفط. وسنناقش ببعض التفصيل ماذا تعنيه تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي وعلى الطلب على النفط بالتبعية، مع الإشارة إلى أثر خفوت دور المضاربين في التلاعب بالأسعار.

حتى شهر كانون الأول/ديسمبر الفائت، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى ٣,٧ بالمئة و٢,٢ بالمئة؛ وكانت تقديراته للنمو في العامين نفسيهما نحو ٥ بالمئة و٥,١ بالمئة عندما قدرها في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يعدل توقعاته إلى الانكماش أو النمو السالب للاقتصاد العالمي عن ٢٠٠٩ بعد شهور قليلة قادمة. وبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ٣,٣ بالمئة للفترة ما بين ١٩٧٩ و٢٠٠٧، ارتفع خلالها استهلاك النفط بنحو ٢٠,٨٣٩ مليون برميل يومياً خلال ٢٩ سنة وكانت كافية لامتصاص كل طاقة الإنتاج المتاحة في العالم، ٤٠ بالمئة من تلك الزيادة جاءت من الصين والهند فقط. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر الفائت، خفضت أوبك إنتاجها بـ ٤,٢ مليون برميل يومياً، بما يتركها بفائض إنتاج دون طاقتها القصوى بنحو ٦ إلى ٧ مليون برميل يومياً، دون الأخذ في الاعتبار برامجها تحت التنفيذ لزيادة طاقتها الإنتاجية.

وعند هذا المستوى من نمو الاقتصاد العالمي، ومستوى الفائض الحالي في إنتاج أوبك، يفترض أن تعكس سوق النفط وضعها في تموز/يوليو ٢٠٠٨، إلى الوضع السائد ما قبل بداية القرن الحالي؛ أي غلبة عنصر العرض في التأثير في أسعاره بدلاً من غلبة عامل الطلب. وسيكون الوضع أكثر سوءاً على سوق النفط، لو أن الأثر في هبوط معدل نمو الاقتصاد العالمي جاء متأثراً سلباً وبشكل أكبر من هبوط مستوى النمو في آسيا. وتشير أرقام أولية جداً إلى احتمال هبوط معدل النمو في الصين في عام ٢٠٠٩ إلى حدود ٦,٥ بالمئة من نحو ١١,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٧، وهبوط (وليس نمو) استهلاكها من النفط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بنحو ٢ بالمئة. وكانت أسعار النفط قد ارتفعت إلى نحو ٧ أضعاف مستواها كما في عام ٢٠٠١، أو بداية القرن بحلول تموز/يوليو ٢٠٠٨، ولكنها عادت إلى أقل من ضعفي ذلك المستوى أو مستوى ٢٠٠١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ذلك يعني أن الأزمة أنهت العام الفائت (٢٠٠٨) عند قاعدة جديدة وهابطة للبدء منها في حركة أسعار النفط، مختلفة تماماً عمّا كنا نأمله عندما تغيرت حقائق سوق النفط لصالح المنتجين، أي إلى غلبة جانب الطلب.

٤ ـ تصدير الأزمة إلى أوبك

لن يكون سهلاً على دول النفط شراء وقت طويل بثمن رخيص نسبياً، وتعويض هبوط الإيرادات الناتجة من هبوط أسعار النفط مع هبوط في مستوى إنتاجها بنحو ١٤ بالمئة حتى نهاية العام الفائت، وذلك باللجوء إلى إيرادات صناديقها السيادية، أو طبقة الشحم التي بنتها منذ بداية القرن الحالي. وتشير التطورات حتى ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى هبوط مؤشرات أسواق المال الرئيسية ما بين نحو ٣٥ إلى ٤٥ بالمئة كما في الجدول الرقم (٢ ـ ٢). وتشير أيضاً أرقام متفرقة إلى أن أسعار الأصول العقارية في تلك الأسواق الرئيسية قد هبطت بنحو ٢٠ بالمئة، ونسبة من استثمارات بعض بلدان المنطقة قد هبطت بأعلى من معدلات الهبوط المذكورة لمشاركتها مبكراً في خطط إنقاذ بعض الشركات المالية العالمية. وحال تلك الأصول مثل حال سوق النفط، أي أن تداعيات الأزمة سوف تعني غلبة جانب العرض فيها على جانب الطلب بما يرجح عدم عودتها إلى مستويات ما قبل الأزمة سوى على المدى المتوسط أي ثلاث سنوات وربما أكثر.

وما لم تعدل بلدان النفط من سياساتها لتتأقلم مع الواقع الجديد، فإنها لا بد وأن تأكل من أصولها الأجنبية بأسعار متدنية لو اضطرت إلى تسييلها، وهو سيناريو قد يعيدها إلى حقبة النصف الثاني من ثمانينيات القرن الفائت، عندما تحولت ٤ من البلدان الست من صافي دائنة للعالم الخارجي إلى صافي مدينة.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)
حركة مؤشرات أسواق المال الرئيسية

أسواق المال العالمية	المؤشرات العالمية			التغير (نسبة مئوية)	التغير (نسبة مئوية)
	٢٠٠٨/١٢/٢٤	٢٠٠٨/٦/٣٠	٢٠٠٧/١٢/٣١	مقارنة مع ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨	مقارنة ببداية العام
الفوتسي ١٠٠	٤,٢١٦,٦	٥,٦٢٥,٩	٦,٤٧٦,٩	- ٢٥,١	- ٣٤,٩
داوجونز	٨,٤٦٨,٥	١١,٣٥٠,٠	١٣,٣٦٥,٩	- ٢٥,٤	- ٣٦,٦
إس وبي ٥٠٠	٨٦٥,٤	١,٢٨٠,٠	١,٤٧٨,٥	- ٣٢,٤	- ٤١,٥
داكس	٤,٦٢٩,٤	٦,٤١٨,٣	٨,٠٦٧,٣	- ٢٧,٩	- ٤٢,٦
نيكاي ٢٢٥	٨,٥٩٩,٥	١٣,٤٨١,٤	١٥,٣٠٧,٨	- ٣٦,٢	- ٤٣,٨
كاك ٤٠	٣,١١٦,٢	٤,٤٣٤,٩	٥,٦٢٧,٣	- ٢٩,٧	- ٤٤,٦
SSE Composite	٥٧٥,١	٧٩٣,١٣	١٤٧٢,٤٠	- ٤٦,١	- ٦٠,٩
BSE SenSex	٩٥٦٨,٧	١٣٤٦١,٦	٢٠٤٦٥,٣	- ٣٤,٢٠	- ٥٣,٢

وسوف تضيف المدرسة الاقتصادية الجديدة النابعة من رحم الأزمة ضغوطاً جديدة على حركة أسعار السلع والأصول، فاليد الظاهرة، والغليظة ربما، في أولى سنوات ما بعد الأزمة، سوف تؤدي إلى خفوت كبير في دور وحمى المضاربات. ويصعب جداً تحديد نسبة كمية لعلاوة المضاربات على الأسعار وتحديداً في سوق السلع والعملات، ولكنها نسبة دفعت بالكونغرس الأمريكي إلى تحقيق جاد فيها عندما بلغت أسعار النفط مستواها المرتفع في تموز/ يوليو ٢٠٠٨. ولإعطاء وزن منطقي لأثر تلك المضاربات، نستعير ما قاله الرئيس ريتشارد نيكسون في خطابه إلى الأمة عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الخروج عن قاعدة الذهب في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، وكانت سلطة وقواعد الرقابة أقوى. فقد أعلن سياسته الاقتصادية الجديدة بثلاثة أهداف رئيسية: **الأول** خفض معدلات البطالة، **والثاني** كبح التضخم، وقال في **الثالث** «من يكسب من هذه الأزمات؟ لا يكسب منها العاملون ولا المستثمرون ولا منتجو الثروات. الكاسبون هم المضاربون العالميون على العملات». أي يحدد الرئيس نيكسون الرابحين من أزمة عملة أغنى وأقوى دولة بالعالم، بأنهم ليسوا العاملين ولا المستثمرين ولا منتجي الثروة الحقيقيين، بل هم المضاربون العالميون على العملات. وعندما هوت اقتصاديات نمور آسيا في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٩٧، قال مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا في ذلك الحين، ومهندس مشروعها التنموي كلاماً مماثل، معناه أن جهد ٤٠ سنة من البناء الاقتصادي الجاد والمتصل في دول آسيا يهدمه في أيام مضارب مهووس مثل سورس، وإن اعتذر لاحقاً لسورس ولكن ليس للمضاربين. وكانت المدرسة القديمة بمشتقاتها التي لا تنتهي تساهم في دفع أسعار السلع إلى أعلى بتداولاتها الورقية، ومعها تدعم أسعار الأصول بفعل ما يسمّى بأثر الثروة، والمدرسة الجديدة سوف تمنع الكثير من تلك الممارسات، ومع الوضع الاقتصادي الضعيف، سوف تقيد كثيراً حركة الأسعار إلى أعلى، أو الكسب السهل بالمضاربة.

وفي عجالة، سرعت الأزمة في إعادة صياغة شكل العالم الجديد أو الاتجاه إلى عالم القطبية الثلاثية وهو مدخل جديد لا بد من الاستعداد للتعامل معه، أو هكذا تفعل الدول الحية. وبينما قفزت بلدان المنطقة إلى مقدمة المواجهة بتحول العداء الأيديولوجي والحضاري إلى الإسلام المتطرف بصفة المنقطة بإرادتها أو بعدمها حاضنة له، وأدت الأزمة إلى إعادة سوق النفط إلى غلبة التأثر بجانب العرض بما يعني الضغط على أسعاره وإنتاجه إلى الأدنى، وسوف تؤدي إلى هبوط نمو الاقتصاد العالمي بما يطيل بقاء سوق النفط تحت سيناريو غلبة جانب العرض.

وعملت الأزمة على تحقيق خسائر كبيرة في طبقة الشحوم التي كونتها دول المنطقة إبان ازدهار سوق النفط بما خفض كثيراً من إمكانات الاستمرار في بياتها الشتوي. وسوف يعمل التغير الجوهري في الفكر الاقتصادي الحاكم للعالم، على إطالة الفترة اللازمة لاسترداد أسعار النفط والأصول لعافيتها، ولن يسمح بارتفاعها المصطنع الذي خبرته من تجارب المدرسة السابقة نتيجة المساحة الواسعة التي تركتها تلك المدرسة لحمى المضاربة. ذلك كله يعني الاستعداد للتعايش مع أسعار نفط أعلى من مستوى الـ٤٠ دولار أمريكي وهو المستوى عند كتابة الورقة، ولكنه أقل كثيراً من مستوى الـ ١٤٧ دولار أمريكي، وربما يبقى طويلاً حول الـ ٥٠ دولار أمريكي قبل أن يراوح حول الـ ٧٠ دولار أمريكي للبرميل.

ذلك يعني مواجهة اقتصاديات المنطقة لضغوط سلبية قد تمتد لنصف عقد من الزمن أو خمس سنوات، وخياراتها أما أن تكرر سيناريو التمويل بالعجز الذي حول ثلثيها إلى صافي مدينة بحلول عام ١٩٩٠، أو أن تتفهم الدول المصدرة للنفط ما هو قادم وتستفيد مما مضى وتحول الصدمة إلى حراك إيجابي. وربما أعرف رأي الغالبية العظمى للحاضرين في أي المسارين ستتبع بلداننا، هذا إن وعت بحتمية ما ستواجه، وهذا ما ستواجهه بلدان المنطقة بافتراض تحقق ما أسميته بالسيناريو الواقعي لمسار الأزمة، ونأمل في ألا يتحقق السيناريو المتشائم، لأن تداعياته عليها ستكون أخطر بكثير.

خلاصة

ـ أزمة العالم الحالية هي أزمة كبرى، وهي الثانية ضمن هذا التصنيف، في التاريخ الموثق للأزمات البالغ مداه الزمني ثلاثة قرون وثلاثة أرباع القرن، والأولى ضمن هذا التصنيف هي أزمة الكساد العظيم التي انفجرت فقاعتها من نيويورك أيضاً بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩.

ـ الأزمات الكبرى تشمل في مداها الجغرافي العالم قاطبة، وشاملة لمراحل الأزمة الثلاث، أي تدهور أسعار الأصول وإصابة القطاع المالي وإفلاس والتهديد بإفلاس بعض أقطابه، وإصابة الاقتصاد الحقيقي بالوهن شاملاً ولوجه حقبة الانكماش والارتفاع الكبير في مستويات البطالة، واستمرار تداعياتها إلى المدى المتوسط على أقل تقدير.

ـ رغم أن أزمة العالم الحالية هي ثاني أزمات العالم الكبرى، إلا أن تداعياتها المحتملة ستكون أخف كثيراً من أزمة العالم الكبرى الأولى، لاعتبارات لها علاقة

بخزين الخبرة والمعرفة المتاح حالياً، ولها علاقة بالبيئة السياسية المواتية مقارنة ببيئة العالم في ثلاثينيات القرن الفائت. ويتفق معظم محللي العالم، مؤسسات وأفراداً، على أن الأسوأ سيحدث في عام ٢٠٠٩، ولن تبلغ معدلات النمو السالب أو البطالة مستوى الرقمين في معظم الاقتصاديات الرئيسية، وسوف تبدأ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بالتحسن بدءاً من عام ٢٠١٠.

ـ وكونها أزمة أخف لا يعني أن تبعاتها وتداعياتها لن تكون جوهرية، فقد يحقق الاقتصاد العالمي أول ظاهرة انكماش أو نمو سالب منذ الحرب العظمى الثانية، وسوف تحقق معدلات البطالة مستوى قريباً من الرقمين في اقتصاديات رئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد يحقق الطلب على النفط نمواً سالباً.

ـ على الصعيد السياسي سوف تسارع تداعيات الأزمة والمسؤولية الأمريكية عنها إلى التسريع في انتقال العالم من القطبية الأحادية إلى قطبية ثلاثية أمريكية أوروبية آسيوية بقيادة الصين.

ـ على صعيد الاقتصاد، سوف يترتب على الأزمة فقدان الاقتصاد العالمي نحو نصف معدلات النمو المحتملة لو لم تحدث الأزمة، على المدى المتوسط على الأقل. وسوف يترتب على الأزمة الانتقال إلى فكر اقتصادي حاكم جديد. هذا الفكر الكينزي المحدث الذي خسر المواجهة قبل جيل من الزمن سوف يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والتنظيمي (اليد الظاهرة) للدولة ولمؤسسات الرقابة الخاصة والعامة فيها، ورقابة وتنظيم المؤسسات الإقليمية والدولية، وربما ابتداع بريتون وودز جديدة وإن دون قاعدة ذهب أو ضرورة سطوة الدولار. وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي أدت وسوف تؤدي إلى خفض هامش ارتفاع أسعار الأصول والسلع ومن ضمنها النفط، وسوف يدعم هذا الانخفاض انحسار نشاط المد المضاربي التي كانت واحدة من خصائص فكر ما قبل الأزمة، أو فكر المنتجات الوهمية (المشتقات) والمضاربات الحادة عليها.

ـ خلاصة علمية لا بد من الانتباه إليها في الأدبيات الاقتصادية، وهي أن ما يجعل هذا الفكر أو تلك المدرسة صحيحة وناجحة هو الظرف السائد وليس الأساس النظري فقط لتلك المدرسة، فالتبادل بين المدارس حدث بعد كل أزمة، حدث بعد أزمة الكساد العظيم بالانتقال من فكر آدم سميث (اليد الخفية) إلى الفكر الكينزي والماركسي، وما خسرته مدرسة جامعة يال (الكينزيون المحدثون

بزعامة توبن) لصالح مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان قبل ثلاثين سنة، استعادته في وقتنا الحاضر.

ـ عندما سئل أحد الخبراء ما إذا كان أحد كاسباً من مصائب أزمة العالم الحالية، قال نعم، هناك نشاطان كاسبان: **الأول** هو تجار وصناع الخزائن لزيادة الطلب عليها نتيجة لسحب البعض أموال من المصارف خوفاً من فقدانها، **والثاني** نشاط اللصوص وخصوصاً الصغار منهم من يتعيشون على سرقة تلك النقود المسحوبة من البنوك من جيوب أو تحت مراتب الفرش أو أدراج خزائن الملابس.

ـ بلدان المنطقة لا تصنع الخزائن ولا تمارس اللصوصية، وهي حتماً سوف تتضرر من أزمة العالم، ولكن الأزمة فيها في الزمن القصير ستبقى في مرحلتها الأولى، أي أزمة هبوط في أسعار الأصول، بينما سيكون قطاعها المصرفي مأموناً، واقتصادها الحقيقي سينمو موجباً وإن بمستوى أدنى، ولن تحدث تطورات سلبية كبيرة على مستوى عمالة مواطنيها بل ستطال العمالة غير المواطنة، لقدرتها على شراء بعض الوقت بطبقة الشحوم التي بنتها في سنوات رواج سوق النفط، وإن كانت تلك الطبقة ستتعرض لضغوط أيضاً.

ـ ضعف أداء الاقتصاد العالمي، وتغير المدرسة الحاكمة والحد من حمى المضاربة بإحياء دور اليد الظاهرة، لا يعني بقاء النفط عند مستوى الـ ٤٠ دولار أمريكي كما في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، ولكنه بفعل الأزمة سيبقى ضعيفاً مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، وربما يظل طويلاً يراوح حول الـ ٥٠ دولار أمريكي للبرميل قبل أن يراوح بعدها عند مستويات الـ ٧٠ دولار أمريكي للبرميل.

ـ وعليه، سوف تجتاز بلدان المنطقة الأزمة على المدى القصير بأقل التكاليف مقارنة بغيرها، ولكن أزمتها سوف تبدأ مع المدى المتوسط إلى الطويل، وهناك احتمال كبير في أن يتكرر سيناريو ثمانينيات القرن الفائت. ولكن هذه المرة، بكمية احتياطي نفط أقل، وبعدد سكان أعلى بكثير، وبمتطلبات أغلى وأوسع، وضمن عالم جديد انتقلت فيه المنطقة العربية والإسلامية إلى صدارة المواجهة نتيجة سقوط الاتحاد السوفياتي، واتهامها بحضانة الإرهاب الإسلامي المتطرف العدو الأول للعالم الجديد. أي أن العالم ينتقل إلى بيئة سياسية صديقة بين أعداء الأمس، ولكنه يحاول أن يتوحد في مواجهة عدو مشترك جديد هو الإسلام المتطرف، وعليه من غير المحتمل أن تحظى بلداننا بالحد من الأدنى من التعاطف.

ـ رغم وجود ما يكفي من موارد لدى دول المنطقة، ورغم أن التراث

الإنساني المعاصر يقدم رؤى وحلولاً يمكن أن تنقل بلداننا إلى مصاف البلدان المتقدمة بأسرع من أفضل تجارب غيرنا، إلا أن النموذج السياسي والإداري السائد عاجز عن تبني مخرج. يسألني صديق بحكم مهنتي، كيف يتعامل مع إرث نشاط أعمال عائلته؟ وكانت إجابتي معلبة وجاهزة، عليه الانتقال بالنشاط من كيان قانوني هش (عائلي)، إلى كيان قانوني محصن أو شركة مساهمة، لأن ٩٠ بالمئة من المشاريع العائلية تنتهي في جيلها الثالث. والكيان المحصن يعني فصل العمل عن العاطفة وفصل الملكية عن الإدارة، وتوفير مخرج لمن لا يريد الاستمرار، ورقابة خارجية وداخلية، وشفافية ونشر معلومات وسلطة ومعها مسؤولية، ووسيلة محددة بوقت للتغيير السلمي والقانوني للسلطة.

ـ بلدان المنطقة لا تختلف عن المشاريع العائلية، فهي مقسمة ما بين مشروع حكم، ومشروع تجاري، والاثنان لا بد من نقلهما إلى مشروع دولة، ومشروع الدولة وحده هو القادر على تبني مشروع تنموي يستطيع أن يضمن معدلات نمو مستمرة ومستقرة وقادر على الإفادة من موارد الحاضر لصناعة المستقبل لأطول من المدى القصير. وببعض التفكير، وببعض التضحية، سوف نكتشف جميعاً أن هذا التحول أفضل بكثير للجميع، حكاماً ومحكومين، فالتنافس على صناعة وتقديم ما هو إيجابي، وما سوف يصبح مدعاة لفخرهم وصناعة كبريائهم، وفرض احترام الآخرين لهم، حتى في بيئة عدائية محتملة، هو ما يمكن أن يصمد وينمو تحت ضغوط المستقبل وفي عالم النموذج الواحد، عالم الدولة حتى على المستوى القاري. في دولة الشركة العائلية ما يجمع الناس هو الشرهة أو الهبة، أو مفهوم الراعي والرعية، أو العصا الغليظة أي سطوة الأمن، بديل النموذج الناجح أو نموذج الشراكة وغلبة الهدف العام، أو مجتمع الحقوق والواجبات، ودولة الشركة التجارية البحتة، لا يمكن أن تنجح فيه اليد الخفية في تحقيق أهداف ومصالح وأسس كيان الدولة، فالغلبة والأولية ستكون لمصالح مديريها التنفيذيين، بما يتناقض كثيراً وأهداف ومصالح الدولة الباقية بعدهم.

المناقشات

بكر حسن (رئيس الجلسة)

في الواقع لقد أوكلت لي مهمة صعبه جداً من الأخ علي الكواري والأخت منيرة فخرو بأن أضبط الجلسة، لذا احتاج إلى تعاونكم الكامل بتطبيق الملاحظات التالية: سيتم تخصيص ٢٠ دقيقة لِكل ورقة، كما سيتم تخصيص ٤٠ دقيقة للمناقشات، مما يعني أنه سيسمح لِكل متحدث بثلاث دقائق فقط، وسأقوم بمتابعة الوقت وإيقاف من يتحدث أكثر من ٣ دقائق، لذا أرجو المعذرة مقدماً. كما يرجى إرسال اسم الراغب في التعقيب مكتوباً إلى رئيس الجلسة، وكتابة المداخلات وتسليمها إلى منسق اللقاء.

المناقشات سوف تتناول الورقة القيمة التي قُدمت حول الأزمة المالية العالمية والنفط، واستعراض أسباب الأزمة ومداها المتوقع والتغيرات الكبرى المحتملة، وربط الأزمة وتداعياتها بمستقبل سوق النفط.

١ ـ حمد الريامي

أشكر رئيس الجلسة والشكر موصول للأستاذ جاسم السعدون على هذه الورقة القيمة. تداعيات الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل القرن الماضي أفرزت متغيرات كثيرة في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أشار أ. جاسم إلى أن الحرب العالمية الثانية هي نتاج طبيعي لهذا الكساد العظيم. بالطبع لا نتوقع أن تصل هذه الأزمة إلى حالة الكساد العظيم تبعاً لما يرجحه أ. جاسم، ونتمنى بالفعل أن تصدق توقعاته في ما يتعلق بسيناريو المتفائلين أو على الأقل سيناريو الوسط الذي يرجحه الأستاذ. وفي كل الأحوال، يُتوقَّع أن تفرز هذه الأزمة متغيرات جوهرية وجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، فقد رأينا انطلاق

الدعوات من الشرق والغرب ومن أطراف مؤثرة كالصين وفرنسا والاتحاد الأوروبي، رغم ذلك لم تحدد ملامح أو طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد المطلوب لتفادي هذه الأزمات. فما هي في رأيكم أسس وقواعد وشروط النظام العالمي الجديد الذي نريده في هذه المنطقة؟

جاء في الورقة أن الولايات المتحدة مدينة للعالم بنحو ١١ تريليون دولار لعام ٢٠٠٨، وأشارت الورقة إلى هبوط مؤشرات أسواق المال بنسبة ٤٥ بالمئة وقيمة الأصول تراجعت إلى ٢٠ بالمئة عام ٢٠٠٨، وحيثُ إن النسبة الأكبر من استثمارات الصناديق السيادية التابعة لبلدان المنطقة متمثلة في مثل هذه الأصول، ونظراً إلى غياب الشفافية في هذا الخصوص؛ فقد كثر الحديث مؤخراً عن حجم الخسائر التي تكبدتها بلدان المنطقة جراء هذه الأزمة، فهل هناك أرقام تقديرية لهذه الخسائر من مصادر يمكن الاعتماد عليها؟ وما الدروس المستفاده من ضياع مال عام بهذا الحجم في وقت قصير كهذا؟ وما هي بدائل استثمار مثل هذه الفوائض، أو ما أسماه أ. جاسم بالشحوم ـ إن وجدت ـ مستقبلاً؟ بالرغم من أنني شخصياً لا أرى إمكانية ذلك.

في النقطة الثانية من خاتمته، ذكر أ. جاسم ما معناه أن الأثر السلبي للأزمة في الاقتصاد الحقيقي لبلدان المنطقة سيكون محدوداً، ولن تحدث تطورات سلبية على مستوى عمالتها الوطنية، ولكنني أخشى أن يكون هذا التوقع متفائلاً أكثر من اللازم، فكثير من بلدان المنطقة يعاني أصلاً معدلات بطالة مرتفعة، فضلاً على أن أكثر القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص يعمل في شركات تعتمد في الأساس على المشاريع والخدمات الحكومية التي تعتمد بدورها على الإنفاق الحكومي الذي لا شك في أنه سيتراجع كثيراً بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية لانخفاض أسعار النفط الذي يمثل مصدر الإيرادات الحكومية الرئيسي.

٢ ـ شافي الدامر

لقد استمتعت بقراءة الورقة والاستماع إلى الطرح الشيق الذي طرحة أ. السعدون، الذي أتفق معه في الكثير مما قال واختلف معه في اعتبار ورقته مجرد ورقة خلفية؛ فالورقة تعتبر في تصوري، من أهم الأوراق المطروحة في هذا المنتدى. لدي فرض مبني على تصور مسبق عززته اليوم معطيات التحليل التي أتت في الورقة خصوصاً تلك المتعلّقة بالتطورات والنتائج المصاحبة (تاريخياً) للأزمات الاقتصادية والمؤدية إلى الدخول في نظام عالمي جديد مختلف عن سابقة. ولا سيما

تلك التي تدور حول تسبب الأزمات الاقتصادية في مراحل تؤدي إلى نشوب نزاع وحروب، وإذا اتفق معي زميلي أ. جاسم، فإن الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩ قد مهدت للحرب العالمية الثانية، التي أدت بدورها إلى نظام عالمي جديد (في ذلك الوقت) حيث تغير النظام العالمي في تلك الفترة من نظام التعددية العالمية إلى نظام القطبين. حول هذه النقاط يدور في ذهني سؤالان أود من أ. السعدون الإجابة عنهما: **الأول** كيف يربط بين تحليله وطبيعة التغير في النظام العالمي بشكل عام سواء كان ذلك متعلقاً بأزمة ١٩٢٩ أو حتى الأزمات الأخرى؟ السؤال **الثاني** ما مدى تأثير الأزمة الحالية في ترتيبات النظام العالمي الحالي من وجهة نظره؟

٣ ـ أحمد اليوشع

لدي مجموعة من الملاحظات أود أن أشارككم فيها. **أولها** أننا حضرنا بالأمس ندوة في جمعية الاقتصاديين البحرينية حول الموضوع نفسه، ولكن من وجهة نظر مصرفية. من الممكن النظر إلى الأزمة الحالية من وجهة نظر الاقتصادي السياسي، على أنها مؤشر واضح إلى نهاية الأفكار المتشددة كما مثل انهيار الحرب الباردة انهياراً للفكر المتشدد الستاليني الداعي إلى هيمنة تامة للدولة على الاقتصاد وإزالة دور السوق، فإن هذه المرحلة هي مؤشر إلى انهيار الفكر اليميني المتشدد الذي يدعو إلى إزالة دور الدولة في الاقتصاد. لذلك تستدعي الأزمة الحالية القول بعدم إمكانية الحديث عن الدولة أو السوق، حيث لم يعد هذا الحديث مجدياً، فلا بد من أن يكون لِكل من الدولة والسوق دور في عملية إدارة الاقتصاد وصنع القرار.

الملاحظة **الثانية** هي تسبب انهيار الحرب الباردة بطرح سؤال مصيري وهو إلى أين المسير؟ فالوضع الاقتصادي الناجم عن الحرب الباردة قد انتهى مع انتهاء الحرب ذاتها. على سبيل المثال، كان هناك تساؤل عن الوضع المحلي في الدول الرئيسية المشاركة في الحرب الباردة. تم طرح التساؤل عن كيفية التعامل مع صناعة السلاح، فهي صناعة مهمة إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد قلل بشكل كبير من أهميتها، بل لم يعد هناك حاجة إلى جزء غير قليل منها، لذا كانت هذه الدول بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها بشكل كبير، غير أن هذا لم يحدث ولم تتم معالجة هذا الموضوع.

أما الملاحظة **الثالثة** فتتعلق بالعولمة، وقد لجأنا إلى خيار العولمة بهدف توسيع التجارة الخارجية، إلا أن الذي حصل هو أننا ابتعدنا عن الهدف الرئيسي بعد أن سيطرت التدفقات المالية الموجهة للمضاربة على الجزء الأكبر من العلاقات التجارية

بين الأمم. نتيجة لذلك، أخذت العولمة الطابع المالي المضارب أكثر منها طابع تبادل السلع والخدمات. أما الملاحظة **الأخيرة**، فهي موجهة إلى النظام النقدي العالمي. هناك تساؤل مهم، هو هل سيستمر النظام النقدي العالمي على ما هو عليه أو لا؟ وللأسف الشديد لم تتم الإجابة عن هذا السؤال، وما حصل هو أننا خلقنا اقتصاديات أقرب إلى اقتصاديات الفقاعة تسببت في إلهاء الناس؛ إلا أن الأزمة العالمية الحالية تعيد طرح هذا الموضوع المؤجل بشكل ملح، وذلك لسبب بسيط، هو خطورة مواجهة الأزمة العالمية الحالية دون إصلاح النظام النقدي ليواكب التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي بعد انهيار الحرب الباردة.

٤ ـ عامر التميمي

هناك ملاحظات هامة تتعلق بمعالجات الأزمة الحالية. من الواضح أن هناك عدم توافق في المعالجات، وبالتالي يمكن لها أن تؤثر في نهج العولمة المطروح في السنوات الأخيرة، مما يؤدي إلى ظهور بعض الإجراءات الحمائية في بعض المعالجات، إضافة إلى أنه من المفترض أن تعالج هذه الأزمة الأوضاع الهيكلية المختلة في الكثير من الدول الصناعية الرئيسية، على سبيل المثال هناك صناعات لا تتمتع بميزات نسبية ولا بالكفاءة كصناعة السيارات في الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا، أصبحت تحظى بدعم مالي من الحكومات، وهذا الوقت هو وقت مناسب لهذه الدول كي تعالج الكثير من الأوضاع الهيكلية المختلة، وتعزز نزعة الميزات النسبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية فيها. أعتقد أن هذه القضية تحتاج إلى تطوير الفكر الاقتصادي لنستفيد من هذه الأزمة في طرح قيم جديدة في العمل الاقتصادي في مختلف الدول وخاصة الدول الرئيسية. إذا أخذنا المعالجات في الدول الرئيسية وهي معالجات قائمة ومستمرة وتتطور بفعل الوقت والأداء. لكن في بلدان الخليج، هل تملك الإدارات السياسية القدرات والإمكانيات المهنية والفنية لمعالجة هذه الأزمة وخاصة أن انعكاسات الأزمة على مختلف البلدان خاصة في الخليج، نتيجة أن هذه البلدان مكشوفة للعالم الخارجي بسبب أموالها المستثمره في الاقتصاد العالمي من خلال الأسواق المالية المتعددة، ولاعتمادها على إيرادات النفط. فكيف يمكن لهذه الدول معالجة هذه الأزمة وتأثيراتها في ظلّ إمكانات مهنية وسياسية متواضعة؟

٥ ـ عبد المحسن مظفر

أشكر الأخ جاسم السعدون، وهو في غنى عن شكري. الأخ عامر لمس جانباً مهماً مما كنت أنوي التحدث عنه. الجانب الهام بالنسبة إلينا هو أن هذه

الأزمة انعكست علينا بقوة في وقت قصير جداً. على سبيل المثال، في الكويت، كانت آثار الأزمة شديدة، بحيث أوشك أحد المصارف الرئيسية على الانهيار، والبورصة الكويتية اهتزت بقوة حتى اضطرت إلى الإغلاق يومين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دبي وغيرها. نحن لا يد لنا ولا دور في حل المشكلة عالمياً، ولكن لنا دور في ترشيد السياسات الحكومية التي قد تكون مفيدة، ويجب أن تتبع في منطقة الخليج. يجب أن نصل إلى كيفية إخراج المنطقة من آثار الانعكاسات السلبية للأزمة على دولنا. كيف يمكن أن نجنب منطقتنا شرور هذه الأزمة؟

٦ ـ عبد الرحمن الحمود

يعمل الاقتصاد عادة في إطار مدرسة للفكر وإيمان بقدرة الأدوات الاقتصادية الناتجة من الإطار الفكري الذي تؤمن به القيادة الاقتصادية في أي بلد.

وكان يعتقد أن النظام الرأسمالي هو القادر على تسيير الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي المهتمة والوحيدة في العالم كقوة أحادية بعد الأزمات المتتالية التي حدثت في الولايات المتحدة وأهمها الأزمة الحالية، وبالرغم من التغيرات والترقيع الذي حدث على هذه النظرية ونعني الرأسمالية من كينز إلى النيوكلاسيكية، إلا أنه أصبح واضحاً أن هذه النظرية أصبحت عاجزة، وأن اليد الخفية لا يمكن أن تحكم الاقتصاد. وحتى مفكرو الاقتصاد الرأسمالي، بدأوا يرفعون الراية فالاقتصادي الألماني الشهير شوميتي، وهو لا ينكر إيمانه بالنظرية الرأسمالية، يقول إن هذا النظام مآله إلى الاضمحلال، ما لم يتم تغيير الكثير من مرتكزاته وأخذ المغيرات العالمية في الاعتبار.

الآن هل نتوقع أن يخرج العالم بفكر ونظام اقتصادي يبتعد عن التعصب لأي من المدارس الفكرية، ونرى اقتصاداً عالمياً جديداً يأخذ بالكثير من الركائز الاقتصادية في الفكر الاشتراكي وإعطاء الدولة والتخطيط الاقتصادي دوراً أساسياً في النظام الاقتصادي الجديد.

٧ ـ جاسم السعدون (يرد)

ـ رداً على د. حمد الريامي، لا يمكن لأي كان أن يجزم بالمتغيرات القادمة. فقراءة التاريخ هي محاولة لإشراككم في تصور غير ناضج لما يمكن حدوثه في المستقبل، وسأذكر أمرين واقعيين في الجانب السياسي، ولكنني لا أستطيع أن أجزم بمداهما الزمني. **الأمر الأول** هو ما حدث تماماً بعد ثورة أوروبا الصناعية

عندما انتقل مركز الثقل الاقتصادي من الشرق إلى الغرب، ففي عام ١٨٢٠ كانت الصين والهند تمثلان ٤٥ بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي، وكانت أوروبا نسبياً متخلفة؛ وما حدث بعد ذلك أن سكان الصين والهند بدأوا يبيعون أبناءهم للحصول على الأكل والشرب. هذه الأزمة سوف تسارع في انتقال حجم الاقتصاد الصيني إلى المستوى الثالث على نطاق العالم، ثم الثاني والأول، للفروق الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي لصالح الصين. أما العالم فسوف ينتقل من القطبية التجارية الثلاثية بمشاركة أوروبا أولاً، ثم بمشاركة آسيا بقيادة الصين، ربما بعد ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة. لقد عجلت الأزمة الاقتصادية في انتقال العالم ليكون ثلاثي القطبية. أعتقد أننا يجب أن نستعد لتحدٍّ سيواجهنا من ناحيتين:

إحداهما أن العولمة الجديدة أو القطبية الثلاثية تعني أن العالم سيكون منسجماً بشكل أكبر، فلو تذكرون حين قابل المذيع فريد زكريا رئيس الوزراء الصيني في سي إن إن، قال له إن مصلحتنا هي مصلحة أمريكا، وحين ناقشه فريد بأن نهج الصين يختلف عن نهج أمريكا، قال له رئيس الوزراء الصيني إننا نهج واحد، فنحن نتبع نهج اقتصاد السوق، ولكن بوزن أكبر لليد الظاهرة بالإضافة إلى الخفية، وهو ما لا يتعارض حتى مع نهج آدم سميث.

الناحية **الثانية** هي أن ما سيحدث أنه في غياب العداء الظاهر، سنقفز نحن إلى واجهة العداء، وسنمثل روسيا القديمة أو ألمانيا القديمة أو اليابان القديمة. الإسلامي المتطرف هو عدو الكل، فهو موجود ونحن متهمون بحضانته سواء شئنا أو أبينا، ونحن أضعف من أن ندافع عن أنفسنا؛ بالتالي فالبيئة الحاضنة لهذا التطور العالمي هي بيئة غير صديقة. **الأمر الآخر**، إنه إذا اعتبرنا أن سوق النفط انتقلت من غلبة العرض إلى غلبة الطلب، نتيجة التطور السريع والهائل في الشرق، إذا صدقت التوقعات المتعلقة بنمو الصين هذا العام بمعدل ٦,٥ بالمئة، وهي تحتاج إلى ٨ بالمئة على الأقل لتحافظ على استقرارها وتوازن مستوى العمالة؛ فنحن مقبلون على انخفاض الطلب على النفط، وهذا سيؤدي إلى أن يكون انتقالنا مره أخرى إلى سوق نفط أضعف بكثير، مما يعني أن نكون غير مرغوبين سياسياً، وغير قادرين مالياً على مواجهة مشكلاتنا.

ـ **رداً على كل من الأخ عامر وعبد المحسن** في خصوص السؤال: كيف يمكن أن نواجه مشكلاتنا؟ نحن نعرف أن عمر منتدى التنمية هو ٣٠ عاماً، ومنذ ٣٠ عاماً ونحن نناقش هذه المواضيع التنموية، فما الذي تغير؟ لا شيء! لم يتغير شيء! ففي عام ١٩٨١ في الشارقة، تحدثنا عن خطر عدم التوازن السكاني،

وحذرنا من تأثير المتغيرات فينا دون إرادة منا، وانتقالنا من دول فائض إلى دول عجز بكل التبعات السيئة، فهذا حادث منذ ٣٠ عاماً. لماذا لا يتغير شيء؟ أعتقد أن من الصعب التغيير في دول ليست دول مؤسسات. نحن نعطي العالم صورة مختلفة عما يعطيه العالم الآخر، العالم بأسره يتحدث عن نمو وبطالة وله أهداف ومصالح واضحة، ارتباط القرار السياسي بما يحدث واضح جداً، بينما لدينا إما مشروع حكم أو مشروع تجاري. لقد جاء في سياق الحديث ذكر دبي، ودبي نموذج مكرر في بلدان أخرى في الخليج. دبي عبارة عن مشروع تجاري مرتبط بنمو سكاني مرتبط بتدفقات الأموال، ومشروع الدولة انتهى، ولذلك أكثر ما يقلقني في المنطقة هو دبي، لأنها أول من سينتقل إلى المرحلة الثانية للأزمة وربما الثالثة، ويعلم الله ماهية المخاطر السياسية المترتبة على ذلك، أكاد أجزم أن الآخرين سيتدخلون وتحديداً أبو ظبي. دولنا ليست أكثر من مشروع حكم قد يتناقض مع مشروع الدولة، فمشروع الدولة أهدافه عامة وظاهرة ومعروفة والعالم يحترمه، أما مشروع الحكم فمعظم النفقات توجه للاحتفاظ بالحكم وليس لصناعة الدولة ولا الاحتفاظ بالدولة. يجب ألا نخدع أنفسنا، فنحن سنفشل في مواجهة هذه المشكلة إن لم نبحث عن حل لها وسنترحم على أنفسنا إن حل العالم مشكلتنا عن طريق حل مشاكله الخاصة. ولكن السؤال وقتها سيكون، هل لنا دور في صناعة قدرنا؟ أنا أشك في ذلك، أتمنى أن أكون مخطئاً. توجهنا الرئيسي لا بد من أن يكون صناعة مشروع الدولة، حتى الكويت التي هي مشروع دولة، هناك مشروع حقيقي لتقويض هذا المشروع أسوة بالآخرين؛ لذلك فنعم نحن نسير عكس التيار.

ـ **رداً على الأخ عامر**، في ما يتعلق بمساعدة صناعات ليس لها ميزة نسبية، أعتقد أن هذا أمر مؤقت، فصناعة السيارات في كل من أمريكا وفرنسا ستنتهي وتعود إلى دول أخرى تنتج فيها السيارات بشكل أفضل وأرخص، المشكلة الآن أن صناعة السيارات الأمريكية إن توقفت ستضيع ٤ ملايين فرصة عمل، وهو أمر غير محتمل لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية السياسية في الوقت الحاضر.

في ما يتعلق بملامح المدرسة القادمة، سيكون من خلال تغير النظام العالمي، ليس بالعودة إلى نظام الذهب، بل مؤسسات رقابة قوية على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، بالتالي سنرى يداً ظاهره وقوية على المستوى الدولي، أما على المستوى الإقليمي، فسترون البنوك المركزية الإقليمية وخاصة في التعاونات الاقتصادية، فمثلاً البنك المركزي الأوروبي سيأخذ دوراً أقوى بكثير، سيكون هناك دور أقوى للبنوك المركزية القُطرية، سيكون هناك دور أقوى لمؤسسات تدقيق

الحسابات الخارجية والتصنيف الائتماني وسيقوى دور الجزء الرقابي للحكومات، سواء العالمي أو الإقليمي أو الحكومي أو الأهلي، وأعتقد أن هذا سيضرنا من جانب آخر، فأسعار الأصول شاملة أسعار النفط لن ترتفع بالسرعة والحدة التي كانت بها سابقاً، الكونغرس الأمريكي دعا عدداً كبيراً من رؤساء الشركات بالذات في شيكاغو لكي يعرف حجم الزيادة في أسعار السلع الناتجة من المضاربة البحتة. حيث كان النفط يتداول بأضعاف قيمته. سيكون النفط في حالة استقرار، لن يكون رخيصاً جداً ولكنه أيضاً لن يكون غالياً لنكون طبقة شحم كما حدث في السبع سنوات الماضيات. أعتقد أن مدارس المضاربات انتهى زمنها مع انتهاء زمن مدرسة سيطرة اليد الخفية ومع ظهور مدرسة توازن ما بين الخفية والظاهرة.

ـ **الأخ حمد الريامي** قال إنني من المتفائلين. هذا صحيح ولكن القياس نسبي، فحين أذكر أن معدل البطالة في أمريكا سيصل إلى ١٠ أو ١١ بالمئة العام القادم بينما نحن في أمان، فأنا أتحدث عن الزيادة في معدل البطالة السائد سابقاً. من المتوقع هبوط حجم الاقتصاد البريطاني ٤ بالمئة، فلن يحدث لدينا هذا الانكماش في معدل النمو كما هو حاصل عندهم، سنتضرر هذا صحيح ولكن ليس بهذا المستوى.

ـ **رداً على الأخ أحمد اليوشع والأخ عامر**، أنا من المتابعين لِكل ما صدر في بلدان الخليج خلال الأزمة الاقتصادية. هل صدر ما يوحي بأن لدينا رؤية لتخفيف آثار الأزمة إلى حدودها الدنيا؟ أعتقد أنه باستثناء محاولة حماية القطاع المصرفي الصحيحة، وباستثناء ما صدر عن فريق البنك المركزي الكويتي الذي يحاول بناء سد لمنع انتقال الأزمة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية؛ حتى الآن لم أرَ اجتماعاً شاملاً يراجع ما حدث على مستوى بلدان مجلس التعاون، حتى عندما بدأت الأزمة نلاحظ أن القرارات الصادرة لضمان الودائع ضمنت فرادى لإحراج الآخرين لإجبارهم على التدخل. لم يحدث على مستوى قطري أن استمعت إلى شخص جالس على طاولة كما يحدث في العالم ليشرح تصوراته للأزمة وتداعياتها وكيفية مواجهتها، لذا أعتقد أن فاقد الشيء لا يعطيه فهو غير موجود على المستوى السياسي أو الاجتماعي وبالتأكيد ليس موجود على المستوى الاقتصادي، لم أرَ ما يبشر بأن ما لدينا من إدارات قادر على خفض التداعيات لحدودها الدنيا. يجب أن ننتقل بالفكر من الاهتمام بالحدث إلى محاولة مواجهة المستقبل لتخفيف أثره إلى حدوده الدنيا إن حدث، هذا النمط المؤسسي غائب تماماً في بلداننا.

الفصل الثالث

متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون

عدنان شهاب الدين(*)

(*) مستشار في شؤون الطاقة، المدير السابق لمعهد الكويت للبحث العلمي، ومستشار في منظمة الأوبك.

مقدمة

كان مشهد الطاقة العالمي السائد قبل اندلاع أزمة الائتمان المالي العالمية، وما أعقبها من تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي بسبب انكماش النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية؛ يقضي[1] بتواصل نمو الطلب على الطاقة عالمياً، بمعدل حوالى ١,٦ بالمئة سنوياً في المتوسط، ليزيد إجمالي الطلب على مصادر الطاقة الأولية بنحو ٥٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٣٠، وليتضاعف بحلول ٢٠٥٠. ومع التسليم بأن أسرع معدل نمو في جميع السيناريوهات المنشورة عن المؤسسات البحثية العالمية المتخصصة، كان للطاقات المتجددة الجديدة مثل الرياح والطاقة الشمسية؛ إلا أن مساهماتها لم تكن لتتجاوز نحو ١٠ بالمئة من الإجمالي في أحسن التوقعات في عام ٢٠٣٠، يليها الفحم والغاز بمعدلات نمو سنوية حوالى ٢ بالمئة، وأخيراً النفط والطاقة النووية اللذان كان يتوقع أن يسجلا أدنى معدلات نمو سنوية تقارب ١ بالمئة (الجدول الرقم (٣ ـ ١)).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

متوسط معدلات نمو مصادر الطاقة الأولية بالنسب المئوية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٣٠)

	النفط	الغاز	الفحم	المتجددة		النووية	إجمالي الطاقة الأولية
				المائية	أخرى	الكتلة الحيوية	
وكالة الطاقة الدولية (IEA)	١	١,٨	٢	٢	٧,٢	١,٤	٠,٩	١,٦
وزارة الطاقة الأمريكية (EIA/DOE)	١,٢	١,٧	٢	=	٢,١	=	١	١,٦
الأوبك OPEC	١,٢	٢,١	١,٩	٢,٢	٦,٢	٢,٨	١,٤	١,٧

(١) انظر على سبيل المثال: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *World Oil Outlook, 2008* (Vienna: OPEC, 2008); International Energy Agency [IEA], *World Energy Outlook, 2008* (Paris: IEA, 2008), and Energy Information Administration (EIA), *International Energy Outlook, 2008* (New York: EIA, 2008).

وكان هذا يعني استمرار هيمنة الطاقة الأحفورية لتساهم بنحو ٨٠ بالمئة على الأقل من إجمالي الطلب على الطاقة عام ٢٠٣٠، وأن يحافظ النفط حتى ذلك الحين على موقعه باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، ليصل الطلب عليه إلى مستوى ١١٠ مليون برميل يومياً (مبي) في نهاية الفترة (الشكل الرقم (٣ ـ ١)).

الشكل الرقم (٣ ـ ١)
مصادر نمو استهلاك الطاقة الأولية (الأوبك، ٢٠٠٨)

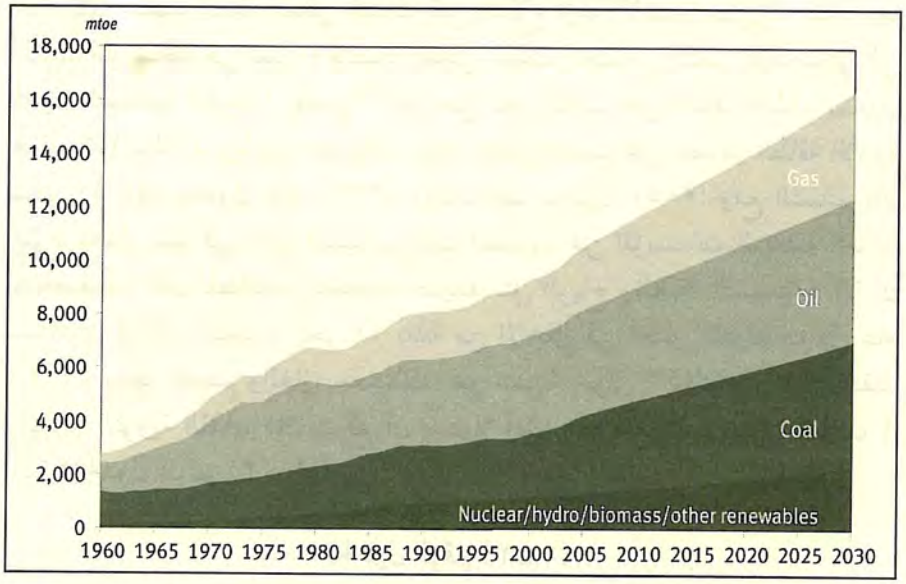

علماً بأن جل النمو في الطلب عليه (> ٨٠ بالمئة) سيكون من نصيب الدول النامية، على الأخص آسيا والشرق الأوسط، وفي قطاع المواصلات أساساً.

وكان هناك توافق في جميع الدراسات الرصينة والمتخصصة[٢]، على أن إجمالي مصادر النفط والغاز في العالم الاحتياطيات المثبتة والمتوقعة، التقليدية منها وغير التقليدية؛ كافٍ لتلبية الطلب العالمي المتنامي لعقود طويلة. ويتوافر الجزء الأكبر منها في بلدان الأوبك وعلى الأخص بلدان الخليج. ونتيجة لذلك كان هناك شبه إجماع على أن إمدادات النفط من خارج بلدان الأوبك ستواصل النمو، لكن

(٢) انظر على سبيل المثال: الدراسات الخاصة عن احتياطيات البترول (النفط والغاز) العالمية (CERA), (USGS).

بتباطؤ، ولعدة سنوات؛ فقط بحيث تلبي الإمدادات النامية من الأوبك، على الأخص العربية منها في منطقة الخليج ـ وقبيل منتصف العقد الثاني من هذا القرن ـ معظم النمو في الطلب العالمي. ومع محدودية زيادة الطلب على نفط الأوبك في الأجل المتوسط، وانفراج الضغط على المنتجات (المصافي) أيضاً ساد التوقع بأن أسعار النفط كانت تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى أقل من ١٠٠ دولار للبرميل نحو السعر الهامشي، أي حوالى ٧٥ دولار للبرميل على الأغلب.

على أن التضخم الكبير الذي طرأ على تكاليف استثمارات الطاقة في السنوات الأخيرة، حيث تضاعفت كلفة الاستثمارات في استكشاف وتطوير وإنتاج النفط على سبيل المثال في الأربع السنوات الأخيرة؛ أدى إلى زيادة كبيرة في إجمالي حجم استثمارات الطاقة المطلوبة عالمياً، والمقدر أن تصل إلى أكثر من ٢٦ تريليون دولار للفترة حتى عام ٢٠٣٠ ـ منها ٦,٣ تريليون دولار للنفط، و٥,٥ دولار تريليون للغاز[٣]. كما إن تبني سياسات قوية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) عالمياً كان سوف يضيف جوهرياً إلى حجم الاستثمارات المطلوبة للطاقة الأحفورية. ولقد قدرت شركة الاستثمارات العربية البترولية (أبيكورب)[٤]، إجمالي رأس المال المطلوب لاستثمارات الطاقة المخطط لها في بلدان الخليج الستة عن الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢، بـ ٢٧٦ مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي المطلوب لكل البلدان العربية، منها ١١٧ مليار دولار لاستثمارات المنبع للنفط والغاز، و١٢٧ مليار دولار لصناعات المصب (المصافي وغيرها)، والباقي لمشاريع توليد وتوزيع الكهرباء.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة توافقاً متزايداً على أن الطلب على النفط سوف يستقر عند حدّ أقصى (حوالى ١٠٠ مبي) بسبب القلق على أمن إمدادات الطاقة والتغير المناخي إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، أي بسبب السياسات الهادفة إلى الحد من نمو الطلب وليس لعدم توفر الموارد، المقدر كفايتها من المصادر التقليدية وغير التقليدية، لتلبية الطلب المتنامي على النفط حتى عام ٢٠٥٠ على الأقل؛ هذا في حين إن منظور المستهلكين ممثلاً بالوكالة الدولية للطاقة (IEA) كان يتجه سابقاً إلى تضخيم الطلب (الشكل الرقم (٣ ـ ٢)).

---

(٣) IEA, *World Energy Outlook 2008*.

(٤) الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، **نشرة أبحاث** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، وبيانات غير منشورة.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)
التغير في توقعات إجمالي الطلب على النفط لعام ٢٠٢٠
(عبر السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨)

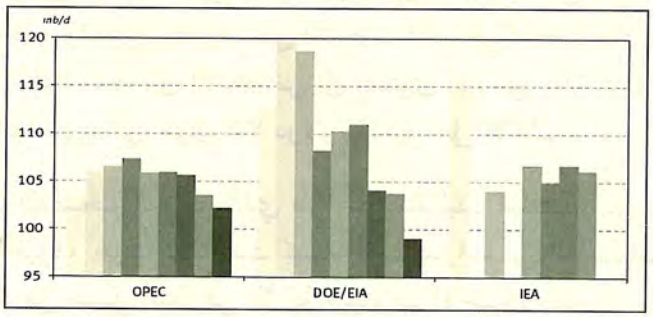

من أجل تشجيع ودفع البلدان المصدرة، وعلى الأخص بلدان الأوبك، على توسيع وتسريع استثماراتها في صناعة إمدادات النفط والغاز وفتحها للشركات النفطية العالمية، بما يعكس التركيز الفائق على أمن الإمدادات والرغبة في أسعار منخفضة نسبياً وحصة أكبر في الأرباح للشركات النفطية الغربية وللخزينة العامة للعديد من دولها عن طريق فرض ضرائب على المنتجات النفطية، كان منظور الأوبك دوماً محافظاً في تقدير الطلب على النفط (الشكل الرقم (٣ ـ ٣))؛ وعلى الأخص الطلب على إمداداته من دولها، بما يعكس الأولوية التي توليها المنظمة لأمن الطلب ولتعظيم إيرادات دولها من ثرواتها الطبيعية على المدى البعيد.

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)
التغير في توقعات الأوبك (WOO 2008) للطلب على النفط وإمداداته
(عبر السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

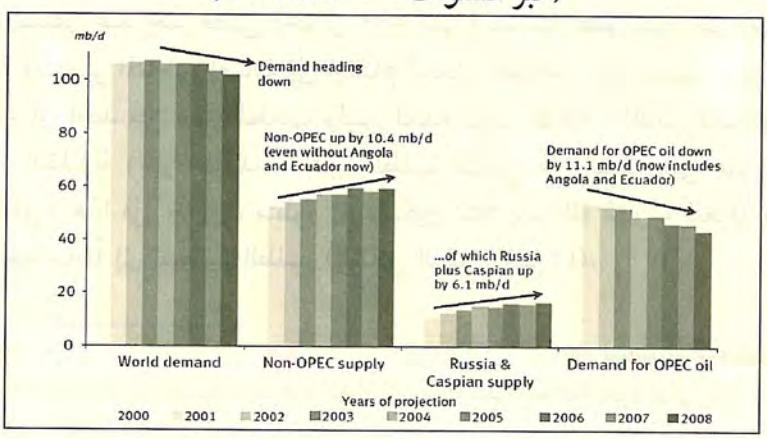

وبمرور الزمن، تبين أن الأوبك أصابت في تحفظ تقديراتها، فكانت الأقل حاجة إلى تخفيضها، والأقرب إلى حجم الطلب الفعلي. على أن عام ٢٠٠٨ شهد تغيراً ملحوظاً في توجه منظور المستهلكين ممثلين في وكالة الطاقة الدولية (IEA) من حيث التقليل من تقديرات نمو الطلب، وخفضها بأكثر من ١٠ مبي، أي إلى ١٠٦ مبي لعام ٢٠٣٠، وافتراض أسعار مرتفعة كثيراً (١٠٠ إلى ١٢٠ دولار للبرميل بأسعار ٢٠٠٨). كما جاء في الدراسة السنوية لعام ٢٠٠٨ عن منظور الطاقة العالمي الصادرة عن وكالة الطاقة العالمية، المعدة قبل الأزمة، أنه يجب التنويه بأن هذا التغير ما زال يعكس الاهتمام بأمن الإمدادات لكن من زاوية رؤية أخرى تهدف إلى تشجيع تبني سياسات وبرامج تطوير تقنيات بدائل الطاقة غير الأحفورية وتحفيز استخدامها تجارياً على نطاق واسع.

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)
انخفاض توقعات نمو الطلب على النفط لعام ٢٠٣٠ قبل الأزمة
(نسبة لسيناريو المرجع لعام ٢٠٠٧)

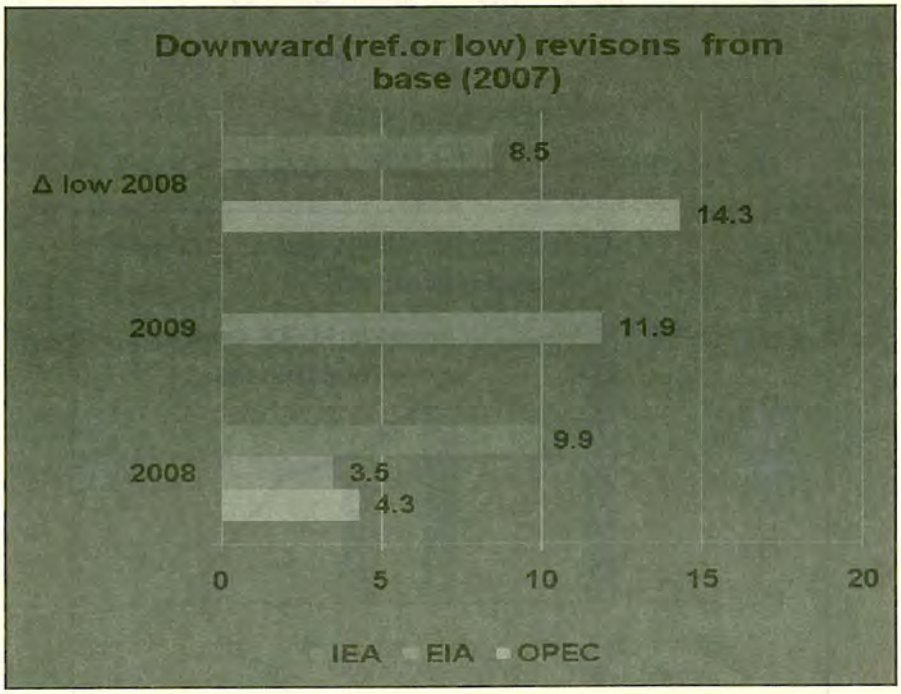

ولقد خلصت الدراسة نفسها إلى أن تبني سياسات بيئية عالمية قوية أوصت بها للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بهدف وضع سقف لتركيزه في الجو

عند ٥٥٠ جفم[٥]، والالتزام الكامل بتنفيذها سيؤدي إلى تخفيض إضافي في الطلب العالمي على النفط بنحو ٨ بالمئة (أي إلى ٩٨ مبي)، وإلى نحو ٩٠ مبي في حال استهداف سقف لتركيز ثاني أكسيد الكربون عند ٤٥٠ جفم. وستؤدي هذه السياسات كذلك وفقاً للدراسة إلى تخفيض ملموس، وإن بنسب أقل، في نمو الطلب على الغاز والفحم للفترة نفسها، مع التوسع في مساهمات الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وبالمقابل، فإن سيناريو المرجع في دراسة الأوبك السنوية لمنظور النفط العالمي لعام ٢٠٠٨، المنشورة قبل الأزمة، قدر الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٣٠ بـ ١١٣ مبي، في حين انخفض هذا التقدير إلى ٩٩ مبي في سيناريو النمو البطيء للاقتصاد العالمي في الدراسة نفسها (الشكل الرقم (٣ ـ ٤)).

أولاً: الأوضاع الراهنة للسوق النفطية إثر الأزمة

مع اشتداد الأزمة وتعمق تراجع نمو الاقتصاد العالمي نظراً إلى حدة انكماش الاقتصاد في الدول الصناعية، بدأت، وما زالت تقديرات الطلب على النفط (والطاقة عموماً)، على المديين القصير والطويل، تتراجع (الشكلان الرقمان (٣ ـ ٥) و(٣ ـ ٦)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٥)

التغيير في توقعات نمو الطلب لعام ٢٠٠٨ وفقاً لشهر التوقع

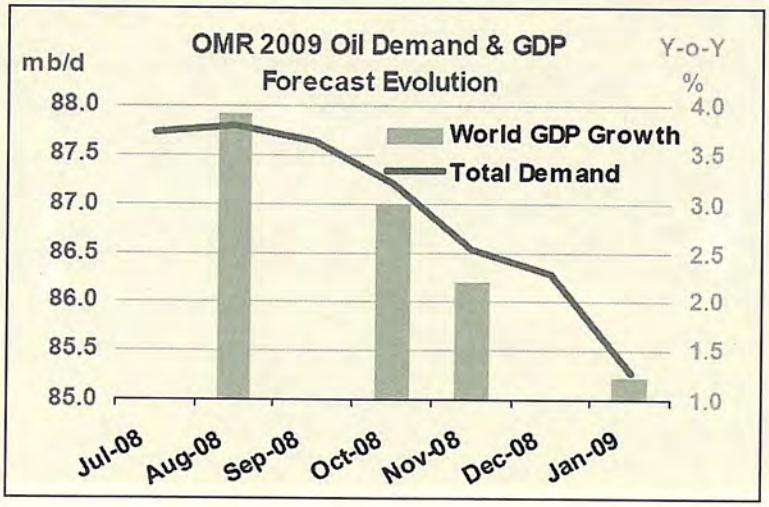

(٥) جفم: جزء في المليون.

الشكل الرقم (٣ ـ ٦)

التغير في الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٠٨ (شهرياً، وتراكمياً)

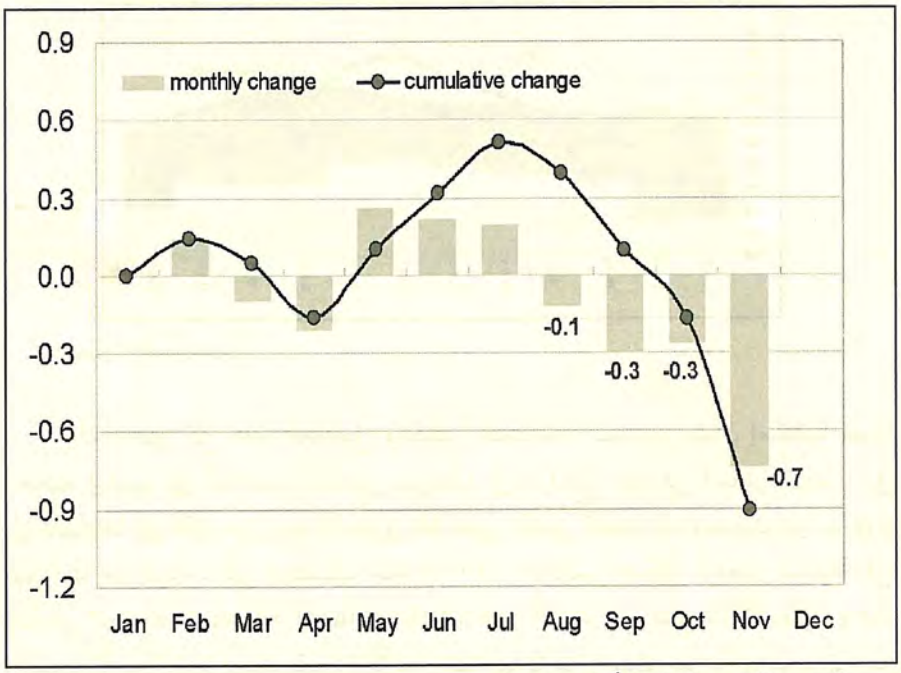

المصدر: قاعدة معلومات الأوبك، ٢٠٠٨.

حيث شهد العام ٢٠٠٨ أول تراجع في الطلب العالمي منذ ٢٥ عاماً (٢٠٠ أبي)[٦]، ويتوقع تراجع الطلب على النفط أيضاً عام ٢٠٠٩ إلى ما بين نصف مليون إلى مليون برميل يومياً. أما بالنسبة إلى إمدادات النفط من خارج الأوبك، فلم تشهد أي نمو يذكر عام ٢٠٠٨ كما كان متوقعاً، لكن النمو سيعود عام ٢٠٠٩ وإن كان بمعدلات أقل مما كان متوقعاً سابقاً ـ أي نحو نصف مبي بدلاً من حوالى مبي واحد. وقد نجم عن هذه التغيرات السريعة على الطلب والإمدادات فقدان التوازن بين العرض والطلب بسبب انهيار الطلب في دول OECD أكثر من مليون ونصف برميل يومياً عام ٢٠٠٨، مما أحدث نتيجة لذلك ارتفاعاً كبيراً في مخزون النفط التجاري لهذه الدول، وصل إلى مستويات قياسية (الشكل الرقم (٣ ـ ٧)).

---

(٦) أبي: ألف برميل يومياً.

الشكل الرقم (٣ ـ ٧)

ارتفاع المخزون النفطي التجاري (DFC - 2008) في منطقة (OECD)

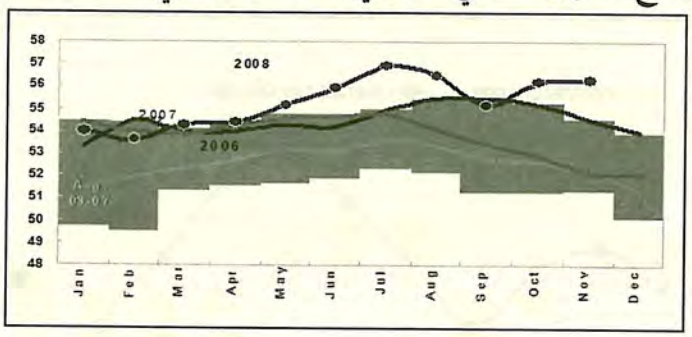

المصدر: المصدر نفسه.

ولقد أدى كل هذه العوامل والنظرة المتشائمة السائدة بشأن إمكانية عودة العافية والنمو إلى الاقتصاد العالمي سريعاً، إلى تراجع حاد في أسعار النفط، بل إلى انهيارها إلى أقل من ربع المستوى القياسي الذي كانت قد وصلت إليه ـ دون مبررات جوهرية ـ في منتصف عام ٢٠٠٨. وانعكس هيكل أسعار النفوط في أسواق العقود المستقبلية (Contango) مما عزز المزيد من هبوط الأسعار. وكان واضحاً تأخر قراءة أوبك لعمق الأزمة وتداعياتها من حيث سرعة وحجم تراجع الطلب، الأمر الذي استدعى لاحقاً تدخلاً قوياً من أوبك لاستعادة التوازن الدينامي في أسواق النفط العالمية، ولامتصاص سريع وفعال لفائض المخزون النفطي التجاري العالمي. وتم ذلك عبر سلسلة قرارات بتخفيض الإنتاج بإجمالي ٤,٢ مبي عن إنتاج شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. وتشير بيانات كانون الأول/ ديسمبر إلى التزام كامل تقريباً بقراري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، كما تشير المؤشرات الأولية إلى التزام مرتفع لأوبك بالتخفيض الأخير (قرار كانون الأول/ ديسمبر) في كانون الثاني/ يناير وشبه كامل مع شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٩. ويعزى هذا الالتزام المرتفع إلى تدني نسبة السعة الاحتياطية في بلدان أوبك قبل الأزمة نتيجة للنمو السريع على الطلب منذ عام ٢٠٠٣، والدروس القاسية التي تعلمتها هذه البلدان من تجاربها السابقة. على أنه إذا تجاوز إجمالي التخفيض نسبة ٢٠ بالمئة من السعة الإنتاجية الكلية لبلدان المنظمة، ستزداد صعوبة الالتزام بأية تخفيضات جديدة قد تضطر أوبك إلى اعتمادها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انهيار الأسعار كان قد سبقه تراجع تصحيحي واضح ابتدأ منذ منتصف شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨، أي قبيل اندلاع أزمة الائتمان وما

أعقبها. وكانت أسعار النفط قد واصلت ارتفاعها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ لكن بشكل متسارع، مدفوعة بالمضاربة على عقود النفط المستقبلية في أسواق السلع، بعيداً عن أساسيات أسواق النفط المادية (الطلب والعرض والمخزون). ولقد وصف هذا الارتفاع من قبل الكثير من المحللين والمؤسسات المختصة، بما فيها أوبك، بالجنوني وغير المبرر ـ أو بفقاعة الأسعار ـ حيث وصلت الأسعار إلى مستوى قياسي هو ١٤٧ دولار للبرميل في منتصف شهر تموز/ يوليو، أي حوالى ضعف السعر الهامشي للنفط حينها (٧٥ دولار للبرميل). ويمكن القول إن فقاعة الأسعار كانت حينذاك قد تجاوزت بكثير (Overshooting) أقصى حد مستدام[٧] ممكن، بدأ بعده تراجع واضح وسريع للأسعار (تنفيس الفقاعة) مع بروز بيانات تظهر بجلاء أن الطلب على النفط بدأ يتراجع في أمريكا أولاً، ثم في أوروبا واليابان، نظراً إلى أن الأسعار كانت قد وصلت إلى مستويات أثرت سلباً في النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. على أن اندلاع أزمة الائتمان، وما تبعها من أزمة اقتصادية عالمية، دفع بالأسعار إلى التهاوي خلال أسابيع قليلة إلى دون ما هو مرغوب ومبرر، أي إلى ما دون السعر الهامشي للنفط (Undershooting).

ثانياً: تأثير الأزمة في نمو الطلب على النفط وإمداداته في المدين المتوسط والطويل

مما لا شكّ فيه أن الأزمة ستترك أثراً واضحاً ودائماً في نمو الطلب (والإمدادات) مستقبلاً، يتمثل في شكل انخفاض ملحوظ لتوقعات نمو الطلب العالمي على النفط، وكذلك الطلب على نفط أوبك عمّا كان عليه الوضع في سيناريوهات المرجع التي كانت سائدة قبل الأزمة. وسيكون التقليص وفقاً للسيناريوهات المحتملة لتعافي ونمو الاقتصاد العالمي بعد الأزمة، التي يمكن تلخيصها في ثلاثة سيناريوهات محددة (الشكل الرقم (٣ ـ ٨))، هي على الأرجح.

ـ **السيناريو المرجعي الجديد**: أي التعافي السريع نسبياً للاقتصاد العالمي (على شكل حرف V)، أي بداية واضحة للتعافي مع الربع الأخير لعام ٢٠٠٩ أو النصف الأول من عام ٢٠١٠ (1H10 - 4Q9).

ـ **السيناريو البديل**: وهو مشابه للسيناريو المرجعي مع سياسات قوية لتسريع

(٧) أي متماشياً مع ازدهار متواصل للاقتصاد العالمي (الدول المستهلكة والمصدرة، المتقدمة منها والنامية).

تطوير وتشجيع استخدام تكنولوجيا الطاقة البديلة وحفظ الطاقة، وتوسيع التجارة العالمية (WTO). . . إلخ.

ـ **السيناريو المتشائم: كساد عميق ومتواصل** (على شكل حرف U)، حيث يتأخر التعافي إلى ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ على الأقل.

الشكل الرقم (٣ ـ ٨)

احتمالات مسارات النمو بعد الأزمة: كيف ومتى سيعود النمو؟

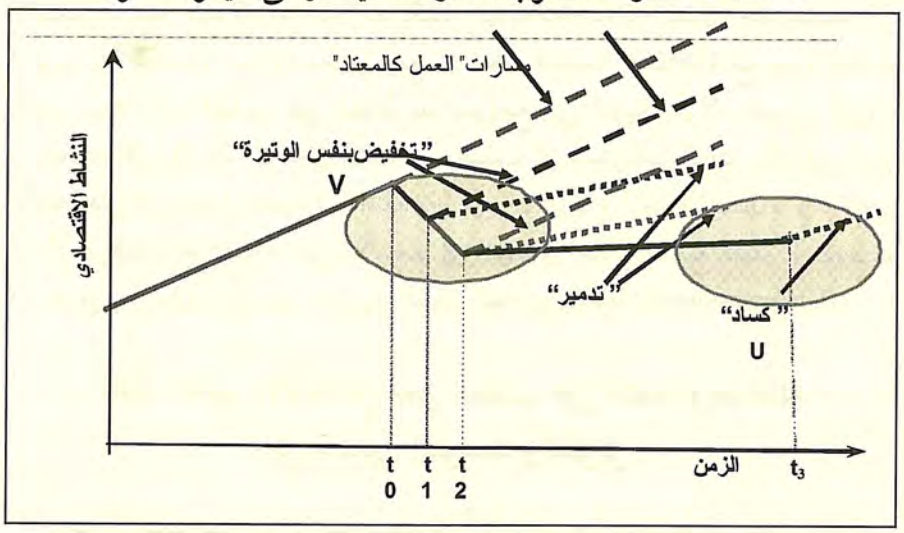

وسينجم عن جميع هذه السيناريوهات مزيد من التراجع بشأن توقعات نمو الطلب على الطاقة، وإن بدرجات مختلفة مقارنة بتوقعات ما قبل الأزمة. وسيتعين تبعاً لذلك انخفاض توقعات النمو في الطلب على النفط في سيناريوهات المرجع الجديدة على المدى القصير والمتوسط بنحو ٣ إلى ٥ مبي، وبنحو ١٠ مبي على المدى البعيد، أي إلى مستوى ١٠٠ مبي أو أقل في عام ٢٠٣٠. والجدير بالذكر أن التوقعات المنخفضة في سيناريوهات المرجع الجديدة ستكاد تتطابق مع تقديرات سيناريوهات النمو المنخفض (٩٩ مبي لعام ٢٠٣٠) الذي أشارت إليه دراسة أوبك عن «منظور النفط العالمي لعام ٢٠٠٨» المنشورة قبل اندلاع الأزمة وتبيان تداعياتها.

أما بالنسبة إلى الإمدادات من بلدان أوبك ـ ومن بلدان الخليج على وجه الخصوص لدورها القيادي في المنظمة ـ فسيستمر من بداية عام ٢٠٠٩ وربما عام ٢٠١٠ انخفاضها لاستعادة التوازن بين العرض والطلب، ولامتصاص الفائض في المخزون من أجل وضع حد لتراجع الأسعار ومن ثم إعادتها إلى مستوى مقبول.

وعليه، فإن الطلب على نفط أوبك لن يعاود النمو بشكل ملموس قبل عام ٢٠١١ على الأقل، وكمصدر رئيسي وربما وحيد لصافي نمو الإمدادات إلا بعد عام ٢٠١٥، وربما إلى عام ٢٠٢٠. أما الإمدادات من خارج أوبك، فسيستمر تباطؤ نموها لعدة سنوات قادمة نظراً إلى انخفاض الأسعار دون سعر النفط الهامشي حتى عام ٢٠١٠ على الأقل، وإلغاء العديد من مشاريع التطوير والاستكشاف نتيجة لذلك، مما يعني استمرار نمو صافي الإمدادات التقليدية وغيرها من خارج أوبك لفترة أطول، أي إلى نحو عام ٢٠١٥ أو بعد ذلك ببضع سنوات.

ثالثاً: مستقبل مسار أسعار النفط

تعكس أسعار ما بعد الأزمة مباشرة تركيز اهتمام أسواق عقود النفط المستقبلية (التي يتم من خلال تعاملاتها تحديد أسعار نفوط أوبك) على الانخفاض الحاد في الطلب على النفط، في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص (١,٥ مبي في عام ٢٠٠٨) لتصل إلى مستوى ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل، وتهدد بالتراجع دون مستوى ٣٠ دولار للبرميل؛ في حال تحول الانكماش في الاقتصاد العالمي إلى كساد عظيم لسنوات طويلة (المشهد المتشائم)، وعجز أوبك والبلدان المصدرة غير المنتمية إليها عن المحافظة على توازن فعال وموثوق.

الشكل الرقم (٣ ـ ٩)
مستقبل مسار أسعار النفط (دولار للبرميل)

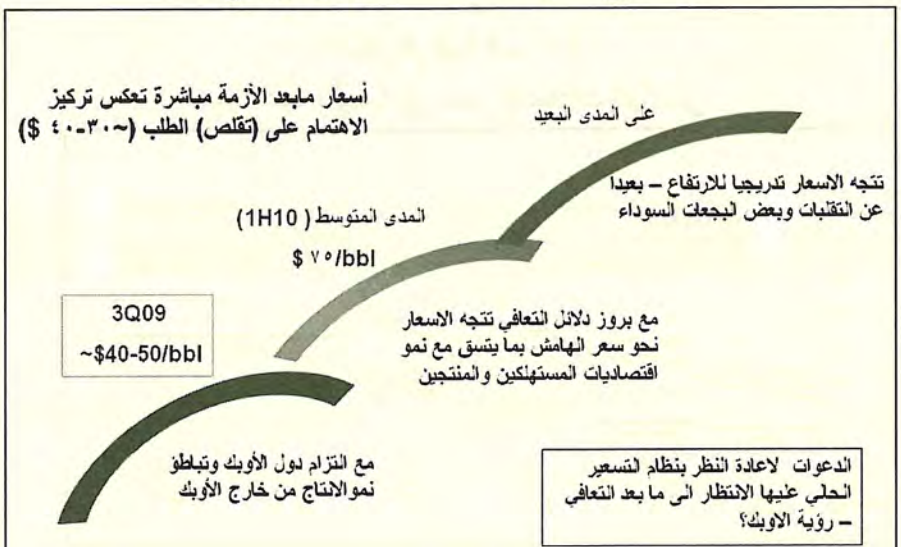

على أنه من المرجح أن تستقر الأسعار في السيناريو المرجعي عند مستوى ٤٠ إلى٥٠ دولار بحلول الربع الثالث من العام ٢٠٠٩، وذلك بفرض استمرار التزام بلدان أوبك بالتخفيضات المطلوبة واستمرار تباطؤ نمو الإنتاج من خارج أوبك حول معدل زيادة سنوي نحو نصف مليون برميل يومياً. ومع بروز دلائل تعافي الاقتصاد العالمي مع نهاية ٢٠٠٩ أو مطلع ٢٠١٠، ستتجه الأسعار إلى الارتفاع نحو سعر الهامش، أي نحو ٧٥ دولار للبرميل، بما يتسق مع نمو اقتصاديات المستهلكين والمنتجين. وسيستغرق مسار الوصول إلى مستوى سعر الهامش المستقر نسبياً وقتاً، يقدر بنحو عام أو أكثر قليلاً، وسيكون بلا شك محفوفاً بتقلبات حادة في الأسعار. وعلى المدى البعيد، يمكن توقع مزيدٍ من الارتفاع في الأسعار تدريجياً ـ بعيداً عن التقلبات وبعض «البجعات السوداء» التي لا يمكن استبعادها بالرغم من تدني احتمال وقوعها، نظراً إلى ضخامة أثرها كما هي الحال في ما حدث عام ٢٠٠٨.

ومن أهم الصدمات المحتملة التي سيكون لها تأثير قوي في مستقبل أسعار النفط، تلك الناجمة عن جدية سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة ونتائجها، خاصة في ما يتعلق بحجم التمويل والدعم الحكومي المتواصل الذي سيخصص لأبحاث تطوير بدائل الطاقة «الخضراء»، وتحفيز استخداماتها تجارياً المركبات الكهربائية والوقود الحيوي، علاوة على الضرائب التي قد تفرضها الإدارة الأمريكية على مشتقات النفط.

الشكل الرقم (٣ ـ ١٠)

سعر النفط بالنسبة إلى سعر الإمدادات الهامشي

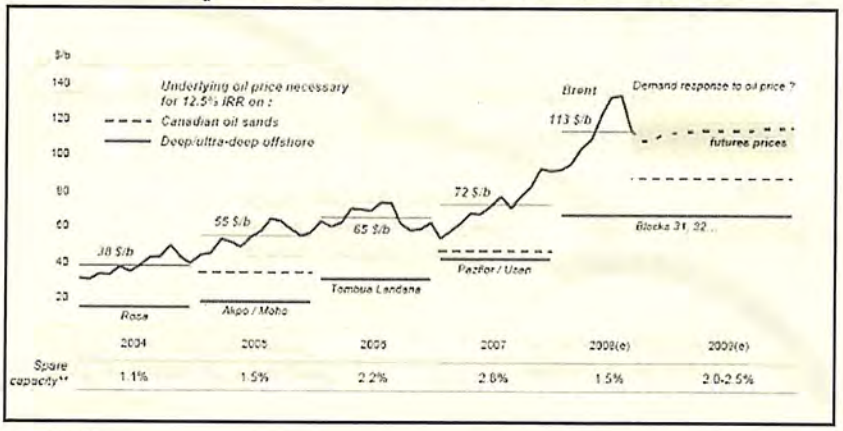

المصدر : Total 2008.

رابعاً: أثر الأزمة في الصناعة النفطية في المنطقة

مما لا شك فيه، أن اقتصاديات بلدان الخليج (وبشكل عام البلدان العربية الأخرى وجميع البلدان المصدرة للنفط والغاز) لم ولن تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انكماش حاد في الاقتصاد العالمي. وأهم هذه الآثار هو الانخفاض الكبير المتوقع في معدلات نمو اقتصادات هذه البلدان، من النسب المرتفعة، ٦ إلى ٨ بالمئة، السائدة في السنوات الخمس الأخيرة إلى ٤ بالمئة في العام ٢٠٠٩، وربما أقل بشكل ملموس. ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير المتوقع في إيرادات الخزينة العامة من العوائد النفطية، وللدور المحوري لهذه العوائد وللصناعة النفطية (النفط والغاز) قي اقتصاديات بلدان الخليج (حاضراً ومستقبلاً كما في الماضي).

على أن الآثار الضارة للأزمة العالمية كانت ملموسة بشكل قوي حتى في العام ٢٠٠٨، الذي شهد تراجعات كبيرة في أرباح الشركات الخليجية وانخفضت فيه مؤشرات البورصات الخليجية بحوالى ٥٠ بالمئة، كما تعرض الكثير من المؤسسات المالية وشركات الاستثمار إلى هزات عنيفة قد تودي ببعضها إلى الإفلاس. وتراجعت قيمة موجودات صناديق الثروات السيادية والاحتياطي العام بنسب كبيرة (٣٠ إلى ٦٠ بالمئة). وفي حين ارتفعت دخول الخزينة من إيرادات النفط في العام ٢٠٠٨ بنسبة كبيرة أيضاً، بما يعكس الارتفاع الكبير في متوسط أسعار النفط في العام ٢٠٠٨ (زيادة حوالى ٥٠ بالمئة عن العام ٢٠٠٧). إلا أن هذه الدخول ستتراجع ـ كما أسلفنا ـ بنسب أكبر عام ٢٠٠٩، إلى أقل مما كانت عليه عام ٢٠٠٧ (نظراً إلى أن متوسط سعر النفط وحجم الصادرات للعام ٢٠٠٩ سيكونان على الأرجح أقل مما كانا عليه عام ٢٠٠٧). على أن ما يعنينا في هذه الورقة هو انعكاس متغيرات الاقتصاد والطاقة العالمية على الصناعة النفطية بذاتها في المنطقة[٨]، ومن الواضح أن الصناعة النفطية العالمية، ومنها الخليجية، تتعرض حالياً لمجموعة من الضغوط القوية والتحديات الصعبة، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

١ ـ استمرار تراجع الطلب على النفط (والغاز) لعام آخر على الأقل (٢٠٠٩) مع انخفاض متوسط معدل النمو على المديين المتوسط والطويل عمّا كان سائداً في جميع سيناريوهات المرجع سابقاً.

---

(٨) تعالج أوراق أخرى أثر الأزمة في اقتصاديات دول المنطقة وأموراً أخرى، انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب.

٢ ـ انخفاض الطلب نتيجة لذلك على نفط أوبك وعلى نفط بلدان الخليج خاصة، حتى نهاية عام ٢٠١٠ على الأقل.

٣ ـ انخفاض كبير في أرباح شركات الصناعة النفطية العالمية والوطنية، وكذلك إيرادات الخزينة العامة بالنسبة إلى البلدان المصدرة كبلدان الخليج.

٤ ـ درجة عالية من عدم اليقين بشأن مسار تعافي الاقتصاد العالمي وعودة نمو الطلب، وتحسن الأسعار. وبالنسبة إلى الأسعار، فإن الزيادة المذهلة في اهتمام المؤسسات المالية والاستثمارية بالنفط والغاز كواحد من الأصول الاستثمارية الهامة ما زالت تشكل تحدياً كبيراً لاستقرار الصناعة النفطية، حيث أدى تدفق مئات المليارات من الدولارات في السنوات الأخيرة من صناديق التقاعد والتحوط وغيرها للاستثمارات في عقود النفط المستقبلية غير المضبوطة بشكل كافٍ، إلى ابتعاد أسعار النفط عن أساسيات السوق وزاد من عدم اليقين حول مستقبل الأسعار ونمو الطلب وصعب بدرجة كبيرة من توقيت اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في الصناعات النفطية بالنسبة إلى الشركات الوطنية والعالمية على حد سواء.

٥ ـ على المدى البعيد، مدى نجاح سياسات الطاقة في الدول الغربية المستهلكة للطاقة، خاصة في ضوء الالتزام القوي من الإدارة الأمريكية الجديدة بأهدافها الرامية إلى تطوير تقنيات تحد من استهلاك النفط في قطاع المواصلات مثل تطوير المركبات الكهربائية والوقود الحيوي التوسع في إنتاج، انطلاقاً من حزمة تحفيز الاقتصاد العملاقة التي هي قيد الموافقة في الكونغرس الأمريكي.

٦ ـ ارتباطاً بما سبق، هناك التحدي الناجم عن احتمال أن تؤدي الزيادة المفرطة في استثمارات بدائل الطاقة إلى سيناريو مرعب لصناعات الطاقة والاقتصاد العالمي في حال فشلها في تحقيق التوقعات المفرطة في التفاؤل بالمرجو منها، مقابل تقليص موردي الطاقة التقليديين (النفط والغاز) من استثماراتهما بسبب توقعات انحسار الطلب على منتجاتهما.

٧ ـ عولمة أسواق رأس المال مما ألغى عملياً إلى حد كبير الحدود والضوابط الوطنية أمام حركة الأموال، ويسّر تدفق تريليونات الدولارات عبرها آنياً وعن بعد.

٨ ـ الزيادة المذهلة في اهتمام المؤسسات المالية والاستثمارية بالنفط والغاز، كواحد من الأصول الاستثمارية الهامة، وتدفق مئات المليارات من الدولارات

من صناديق التقاعد والتحوط وغيرها للاستثمار في عقود النفط المستقبلية، مما أدى إلى ابتعاد أسعار النفط عن أساسيات السوق، وزاد من عدم اليقين حول مستقبل الأسعار ونمو الطلب، وصعب بدرجة كبيرة من توقيت اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في الصناعات النفطية بالنسبة إلى الشركات الوطنية والعالمية على حد سواء.

٩ ـ ارتفاع كلفة رأس المال نتيجة لأزمة الائتمان، للاستثمار في مختلف أوجه الصناعات النفطية، إضافة إلى تضخم كلفة المشاريع حيث تضاعفت في أقل من خمس سنوات.

* * *

وتتطلب مواجهة هذه الضغوطات والتحديات جهداً دؤوباً ومتواصلاً في التشخيص السليم والرؤية الثاقبة، ومن ثم تبني استراتيجية مرنة ومعالجة حكيمة للتغلب عليها وتجاوز سلبياتها بأقل ضرر ممكن على المديين القصير والمتوسط، ولتعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه المتغيرات بلا شك على المدى البعيد. وما سبق ينطبق على جميع الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة عالمياً، وبخاصة على جميع عناصر منظومة الصناعة النفطية في بلدان الخليج، من شركات النفط الوطنية، والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار المرتبطة بها، إلى وزارات النفط والطاقة والحكومات.

ومما لا شك فيه أن استراتيجيات الشركات الوطنية للرد على التحديات وانتهاز الفرص، ستشمل عناصر التقاء، مثل تأخير بعض المشاريع للاستفادة من انخفاض كلفة المشاريع؛ وعناصر اختلاف بسبب النظرة البعيدة المدى مقابل النظرة القصيرة المدى، مع استراتيجيات شركات النفط والخدمات العالمية. وفي جميع الأحوال، ستشكل الأزمة العالمية نقطة تحول لصناعات الطاقة بشكل عام وللصناعة النفطية بشكل خاص. ومن المتوقع أن يشهد العام ٢٠٠٩ بداية لتحولات هيكلية في هذه الصناعة في السنوات القليلة القادمة، تشمل اندماجات ومشاركات تقليدية وغير تقليدية أطرافها شركات النفط والخدمات العالمية، الغربية الكبرى والمستقلة، والآسيوية البازغة من الصين والهند مثلاً، والشركات الوطنية والمختلطة في البلدان المصدرة (روسيا والبرازيل مثلاً)، وربما بعض الشركات الوطنية والخاصة للخدمات النفطية من بلدان أوبك. وما يعنينا في ما تبقى من الورقة، هو مستقبل الصناعة النفطية في المنطقة، وأداؤها.

الشكل الرقم (٣ ـ ١١)

السعر الأدنى لنفط (WTI) المطلوب للمشاريع الجديدة

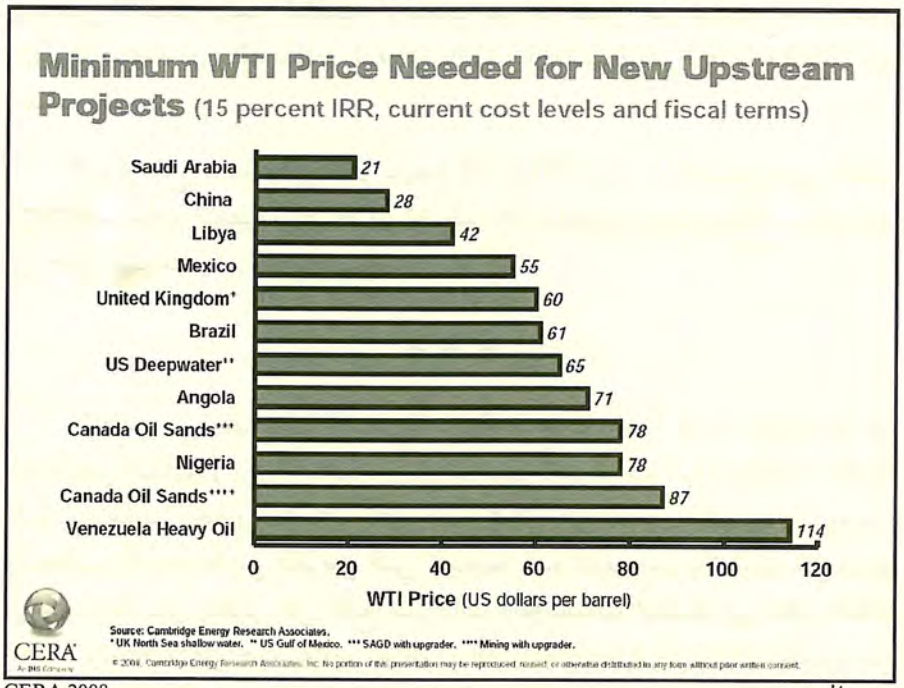

المصدر: CERA 2008.

خامساً: أثر الأزمة في الاستثمارات النفطية في المنطقة

من المعروف أن حجم الاستثمارات في الصناعات النفطية يتقلص أو يركد بشكل عام، عندما تنخفض الأسعار، وتتضاءل توقعات نمو الطلب على النفط أو تصبح سالبة. وتشير الدراسات المتوفرة حديثاً إلى أن الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف تستجيب سلباً بدرجة أعلى تصل إلى الضعف تقريباً عند انخفاض الأسعار منها عند ارتفاعها حين تستجيب إيجاباً، وهذا يمهد عادة لاستعادة التوازن بين حجم الطلب والسعة الإنتاجية، بشكل سريع نسبياً في سيناريوهات المرجع الجديدة، بعد عودة نمو الاقتصاد ومن ثم نمو الطلب.

ومع أن آخر مراجعة سنوية أعدتها أبيكورب لتقديرات حجم رأس المال المطلوب لاستثمارات الطاقة (وأغلبها للاستثمارات النفطية) في بلدان الخليج وباقي البلدان العربية لخمس سنوات تالية، تشير إلى تواصل ارتفاعها لدورة

٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣، لتصل إلى ٣٨١ دولار مليار مقارنة بـ ٢٧٦ مليار دولار (الشكل الرقم (٣ ـ ١٢))، للدورة التي سبقتها (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)[٩]، إلا أنها تشير أيضاً إلى تأخير أو تأجيل ما تعادل قيمته في المتوسط حوالى ٢٠ بالمئة من إجمالي الاستثمارات بسبب الأزمة (الجدول الرقم (٣ ـ ٢))؛ وإن تفاوتت هذه النسب بين القطاعات النفطية، ومن بلد إلى آخر. ففي قطر، تقدر نسبة التأجيل بما فيها التأخير، بحوالى ٣٥ بالمئة من إجمالي يقدر بـ ٧٣ مليار دولار (ثاني أعلى حجم استثمارات في المنطقة) مقارنة بنسبة تأجيل ١٩ بالمئة من إجمالي الاستثمارات المقدرة بنحو ١٦٤ مليار دولار في العربية السعودية وهي الأعلى حجماً.

على أن نسبة التأجيل في قطاع الغاز هي الأعلى، كما أن نسبة التأجيل في مشاريع صناعات المصب (لقطاعي النفط والغاز) أعلى منها في مشاريع صناعات المنبع.

الشكل الرقم (٣ ـ ١٢)

تزايد إجمالي حجم الاستثمارات لقطاع الطاقة في البلدان العربية، ونسبة التأجيل

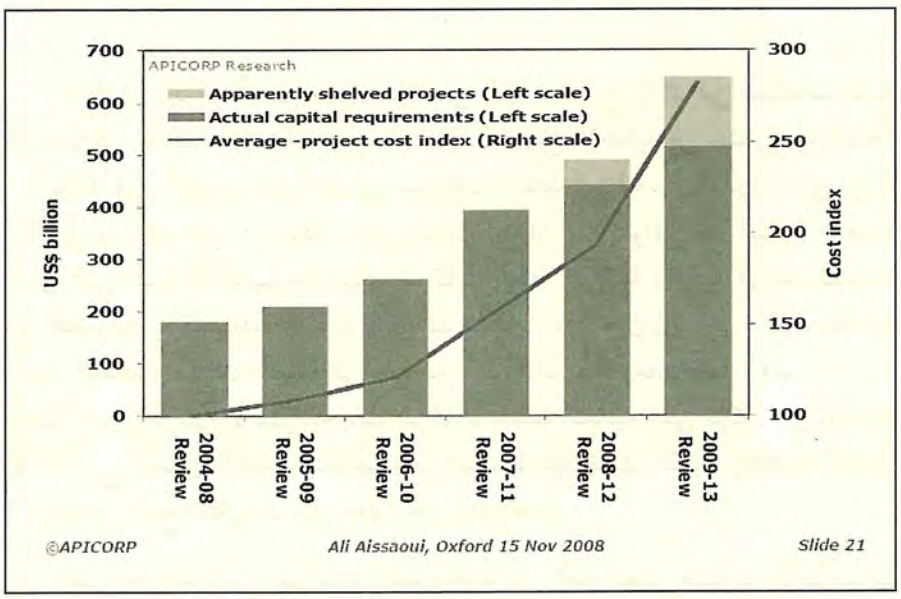

المصدر: الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، **نشرة أبحاث** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

(٩) تعود معظم الزيادة إلى ارتفاع كلفة المشاريع، إضافة إلى بعض التوسع في السعات والمشاريع الجديدة.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)
حجم الاستثمارات المطلوبة (مليون دولار) لقطاع الطاقة في دول الخليج (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣)

دول الخليج	صناعة المنبع	صناعة المصب	إجمالي الصناعة الهيدروكربونية	القوة الكهربائية	الإجمالي	نسبة التأجيل (بالمئة)
مملكة البحرين	٣٨٨٠	٤٤٢٣	٨٣٠٥	١٧٣٦	١٠٠٤٠	٣٢,٤
سلطنة عُمان	٢٠٥٥٠	٧٦٣٥	٢٨١٨٥	٢٤٣٠	٣٠٦١٥	١٤,٧
دولة الكويت	٣٠٢٨٥	٥٥٧٠	٣٥٨٥٥	٨٢٠٠	٤٤٠٥٥	٢٤
الإمارات العربية المتحدة	٢١٤٧٠	٢٣٦٥٠	٤٥١٢٠	١٥٠٧٣	٦٠١٩٣	١١,٧
دولة قطر	١٤٩٠٥	٥٤٢٩٠	٦٩١٩٥	٣٧٥٨	٧٢٩٥٣	٣٤,٥
العربية السعودية	١٠٠٣٠٠	٤٠٢٢٠	١٤٠٥٢٠	٢٢٨٨٩	١٦٣٤٠٩	١٢,٨
الإجمالي	١٩١٣٩٠	١٣٥٧٩٠	٣٢٧١٨٠	٥٤٠٨٦	٣٨١٢٦٦	٢٠

المصدر: المصدر نفسه.

والجدير بالذكر أنه لم يعلن حديثاً عن إلغاء مشاريع تذكر في صناعات المنبع النفطية في المنطقة، كما أن متوسط نسبة التأجيل الإجمالية في مشاريعها البالغة ٢٠ بالمئة هي أقل من مثيلاتها في شركات النفط العالمية، والمقدرة ـ بين إلغاء وتأجيل ـ بأكثر من ٣٠ بالمئة، وفي تزايد. وهذا كله يتوافق مع النظرة البعيدة المدى التي يجب أن تتسم بها خطط شركات النفط الوطنية وكيفية مواءمة تنفيذها مع المتغيرات الاقتصادية والفنية التي قد تستجد من حين إلى آخر، انسجاماً مع الدور القيادي لبلدان المنطقة في صناعة الطاقة العالمية ومصالحها العليا، مقارنة بقصر المدى الزمني لاستراتيجيات شركات النفط العالمية التي تركز على الأرباح الآنية الربع السنوية القادمة لتعظيم سعر أسهمها عند تكيف تنفيذ خططها وتعديل استراتيجياتها مع المتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.

ففي حين قد تسرع شركات النفط العالمية في إلغاء بعض مشاريع الاستكشاف والتطوير، بما فيها بعض ما هو قيد التنفيذ، إذا تردت الأسعار وتراجعت توقعات نمو الطلب على المدى المتوسط (٢ ـ ٥ أعوام)، كما هي الحال الآن؛ فإن على الشركات الوطنية، وحكوماتها، أن تأخذ في الاعتبار أن العزوف (الكلي أو المبالغ فيه) عن الاستثمار في صناعات المنبع لتعظيم الأرباح على المدى القصير أو

لتخفيف العبء على الخزينة العامة للدولة في ظل الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، يمثل مخاطرة قد ينجم عنها قصور في الإمدادات العالمية بعد بضع سنوات يصاحبها ويعقبها دورات من التقلبات الحادة في الأسعار ليست في مصلحة البلدان المصدرة على المدى البعيد؛ حيث تؤدي إلى الإسراع في تطوير البدائل ومن ثم التقليل من القيمة الحالية لما يمكن إنتاجه مما تبقى من المصادر النفطية تحت الأرض. ويمكن للشركات الوطنية إعادة برمجة تنفيذ مشاريعها بدلاً من إلغائها، ما لم تكن هناك أسباب فنية تحول دون ذلك، لمواءمتها مع الصورة الجديدة لنمو الطلب والإبقاء على سعة الإنتاج المعطلة (الإضافية) في حدود المقبول من جهة، والاستفادة من الانخفاض الملموس المتوقع في كلفة المشاريع من جهة أخرى.

وينطبق ما سبق على مشاريع المنبع للصناعة النفطية وبدرجة أقل في صناعة المنبع للغاز، أكثر من غيرها؛ حيث إن هيكل التمويل السائد لمشاريع المنبع في بلدان المنطقة بشكل عام، كما هو كذلك بالنسبة إلى شركات النفط العالمية الكبرى، هو التمويل الذاتي من الأرباح المتراكمة (١٠٠ بالمئة للنفط و٩٠ بالمئة للغاز)، في حين لا تتجاوز نسبة التمويل الذاتي لمشاريع المصب النفطية ٣٥ بالمئة، و٤٠ بالمئة لمشاريع المصب للغاز، وتتناقص إلى ٢٠ بالمئة بالنسبة إلى مشاريع القوة الكهربائية[١٠]. وهذا يفسر أيضاً ارتفاع نسبة التأجيل، بل والإلغاء، في مشاريع المصب في المنطقة عنها في مشاريع المنبع، نظراً إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وارتفاع كلفته حالياً.

سادساً: مستقبل شركات النفط الوطنية

لا شك في أن أداء الشركات الوطنية في المنطقة كمجموعة في السنوات التي سبقت الأزمة لم يكن بشكل عام في أعلى الرتب عالمياً. لكن أكبرها من حيث الاحتياطي والإنتاج هي آرامكو السعودية، فقد حافظت على رتبتها المتقدمة كواحدة من أفضل الشركات الوطنية أداء وإدارة، بل وحسنت من تنافسها مع الشركات النفطية العالمية. بينما تباين أداء باقي الشركات الوطنية، بين ارتقاء ملموس وتوسع كبير، مثلما حدث في شركات صناعات الغاز في قطر؛ وتعثر أو ارتباك بسبب تأثرها بالتجاذبات السياسية المحلية، مثلما أصاب شركات النفط الوطنية في الكويت. وشهدت السنوات العشر الأخيرة نمواً ملحوظاً في مساهمة

(١٠) الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) **نشرة أبحاث** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

القطاع الخاص الخليجي في الصناعات النفطية محلياً في مجال الخدمات النفطية، وتسويق وبيع المنتجات من حيث العدد وحجم العمل، كما شهدت أيضاً توسعاً ملحوظاً ونجاحات مرموقة لبعضها القائم منها والجديد، إقليمياً وعالمياً في مجالات البنية الأساسية، المرافق، التسويق والتجارة النفطية، وحتى في رخص الاستكشاف والتطوير خارج المنطقة. لكن مساهمة القطاع الخاص الخليجي العامل في الصناعات النفطية في إجمالي الدخل القومي، بالرغم من نموها، ما زالت صغيرة نسبياً مقارنة بمساهمة القطاع العام (الشركات الوطنية).

على أن صناعة الطاقة في المنطقة، وبشكل خاص الشركات الوطنية للصناعات النفطية، بحاجة إلى أن تستفيد من المتغيرات الكبيرة التي استجدت على مشهد الطاقة العالمي مع دخول الاقتصاد العالمي، والطلب العالمي في مرحلة تراجع لنموه وربما ركود لعدة سنوات، لتسرع في تطوير وتنفيذ استراتيجيات وخطط دينامية أكثر فعالية بهدف تبوء مركز قيادي أكثر تقدماً، ومتناسباً بشكل أفضل مع حجم احتياطياتها النفطية وحصتها المتزايدة من الإنتاج العالمي لتعظيم صافي القيمة الحالية من إجمالي ما يمكن استخراجه وتصديره في العقود المتبقية من حقبة النفط، وهو ما ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه دوماً نظراً إلى الدور المحوري لقطاع صناعات النفط في اقتصاديات بلدان الخليج، خاصة بعد الطفرة النفطية الثالثة التي انطلقت قبل نحو خمس سنوات قبل أن تتوقف بشكل مباغت مع اندلاع الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين، ابتداء من صيف العام ٢٠٠٨. ويمكن تلخيص بعض أهم عناصر ما يمكن أن تشمله مثل هذه الاستراتيجيات، في ما يلي:

ـ المشاركة الفعالة والقوية في تأهيل وتطوير الموارد البشرية الوطنية الرفيعة المستوى بالمقاييس العالمية الفنية والإدارية، لتكون رافداً أساسياً ولكن ليس الوحيد؛ والعمود الفقري لإجمالي مواردها البشرية القادرة على التنافس مع النظراء في الشركات النفطية العالمية من حيث المعرفة المتخصصة وكفاءة الأداء. ويشمل ذلك ابتعاث الطلاب للدراسة الجامعية في أفضل الجامعات الأجنبية والمحلية، مع المساهمة في تطوير عدد محدود منها لرفع مستواها إلى الحد الأدنى المطلوب لتأهيل الخريجين إلى المستوى التنافسي العالمي، وتبني سياسات قوى عاملة متقدمة، محفزة لاستقطاب أفضل العناصر الفنية والإدارية، المحلية والأجنبية؛ والمحافظة عليها وتطويرها لتكون دوماً قادرة على المنافسة على الصدارة عالمياً. وهناك اليوم مبادرات واعدة في بعض بلدان الخليج لإنشاء جامعات رفيعة المستوى عالمياً بمشاركة ودعم من الشركات الوطنية بها. على أنه من المهم الإبقاء على نسبة ملموسة من

إجمالي القوة العاملة من الفنيين والخبراء والمديرين المتميزين من جنسيات أجنبية للتأكد من تنافسية أداء القوة الوطنية العاملة.

ـ مواكبة التقنيات الحديثة للصناعة النفطية وتبني أفضلها في جميع قطاعات وأنشطة الشركات الوطنية، مع بناء قدرات ذاتية لتطوير أو اختيار أفضل الحلول التقنية لاحتياجات أنشطتها وعملياتها المستقبلية؛ وذلك من خلال مشاركات وتحالفات مبتكرة لإنشاء مراكز بحث وتطوير نفطية متميزة، بالمشاركة مع أفضل شركات النفط والخدمات العالمية. وهناك اليوم عدد من المبادرات الواعدة قيد التنفيذ أو الدراسة في بعض البلدان الخليجية.

ـ تبني وتمويل برامج أبحاث وتطوير طموحة، وبمشاركات عالمية، لتطوير تقنيات الوقود الهيدروكربوني النظيف ـ للمحافظة على دور النفط الرائد وتعزيزه بين مصادر الطاقة ـ بما في ذلك تقنيات عزل وخزن ثاني أكسيد الكربون في المكامن النفطية الناضبة، وعلى الأخص في إطار إمكانية التوسع في استخدامه في الإنتاج النفطي المعزز في مكامن المنطقة.

ـ تحديد واختيار عدد من شركات النفط العالمية وشركات الخدمات النفطية المالكة للمعرفة التقنية والإدارية المتقدمة، التي يمكن من خلال الاستحواذ عليها أو الدخول معها في مشاركات طويلة المدى، تحقيق طفرة نوعية في الأداء التقني والتجاري ولتعظيم القيمة المضافة من الثروات النفطية، انسجاماً مع الدور القائد للشركات الوطنية في الصناعات النفطية عالمياً.

ـ التخطيط المبكر لتوسيع نطاق عمل الشركات الوطنية ليشمل مستقبلاً بعض صناعات مصادر الطاقة المتجددة غير المنافسة للنفط مثل الطاقة الشمسية، التي يمكن أن تكون مصدراً آخر لتصدير الطاقة على المدى البعيد.

خاتمة

ما من شك في أن متغيرات الطاقة العالمية التي صاحبت الطفرة النفطية الثالثة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٣) تعرضت بدورها إلى امتحان صعب ابتداء من النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية المتوقع لها أن تستمر عامين على الأقل. وفي حين يسهل تقدير بعض هذه المتغيرات وبعض نتائجها على الصناعة النفطية (مثل انخفاض الطلب على النفط في المديين المتوسط والطويل في سيناريوهات المرجع)، فإنه يصعب تقييم نتائج كل المتغيرات التي تعرفنا عليها

ويستحيل التعرف إلى «البجعات السوداء» المخفية عن العيان حتى الآن.

ولعل أهم تحدٍّ سيواجه الصناعة النفطية في المنطقة في المستقبل البعيد، هو كيفية التصدي بفاعلية لسياسات واستراتيجيات الدول الغربية المستهلكة بقيادة الإدارة الجديدة في أمريكا، الرامية إلى إيجاد بدائل لمشتقات النفط كوقود رئيسي للمواصلات، وللتحوط من التغير المناخي (الاحترار العالمي) المتوقع حدوثه نتيجة للنمو في استخدام الوقود الأحفوري.

وبدورها، فإن التحديات التي تفرضها جميع متغيرات الطاقة العالمية، ما قبل وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الظاهرة منها والكامنة؛ تتجاوز الصناعة النفطية في المنطقة بذاتها إلى حكومات بلدانها، منفردة ومجتمعة. ومواجهة هذه التحديات تتطلب استراتيجيات وسياسات نفطية حكومية منسقة بين بلدان المنطقة في إطار منظمة أوبك، تحدد إطاراً واضحاً لكيفية استجابة الصناعة النفطية الوطنية لمثل هذه التحديات ولتسهل على الشركات الوطنية (والخاصة) وضع استراتيجيات وخطط فعالة للتعامل معها بنجاح.

ويمكن تلخيص بعض أهم عناصر مثل هذه الاستراتيجيات والسياسات بما يلي:

ـ تعزيز الدور القيادي لبلدان الخليج في منظمة أوبك، ولدور أوبك في صياغة السياسات العالمية للطاقة وحماية مصالح المصدرين خاصة في ضوء تحديات «أمن الطاقة» و«التغير المناخي» و«ضرائب الطاقة»، بما في ذلك دراسة إمكانية التوسع في عضوية منظمة أوبك وكيفية زيادة فعاليتها كشريك أساسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتشمل مسؤولية الدور القيادي كذلك تحمل بلدان المنطقة كلفة الإبقاء على نسبة مقبولة من سعة الإنتاج كاحتياطي، لاستخدامها عند الحاجة لموازنة العرض والطلب ودعم استقرار الأسعار عند المستويات المنشودة وتعظيم عوائدها.

ـ البحث في صيغ أفضل لكيفية الحد من التأثير السلبي للمضاربات المبالغ فيها في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي يتطلب مواصلة الدراسات المتعمقة لبدائل أفضل لآليات اكتشاف الأسعار وتنظيم وضبط أفضل للأسواق النفطية العالمية.

ـ تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالصناعة النفطية في بلدان المنطقة، خاصة تلك التي ترتبط بحاكمية وإدارة الشركات الوطنية وتوفير رأس المال الكافي لها وحرية اتخاذ القرار وفقاً للأسس التجارية، بمرونة واستقلالية منضبطة بعيدة

عن التجاذبات السياسية، من أجل الارتقاء بأدائها وتنافسيتها وربحيتها، ودعم استراتيجياتها الرامية إلى توسيع نطاق نشاطها عالمياً (بما في ذلك الاستحواذ والمشاركة)، وأخيراً تحفيز توسيع دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية المحلية (بما في ذلك المساهمة في الشركات الوطنية).

ـ الإسراع في وضع سياسات تحد بل وتمنع من الإسراف والتبذير في استهلاك الطاقة محلياً، بهدف تقليص معدلات نمو استهلاك الطاقة إلى معدلات مقبولة لا تغبن حق الأجيال القادمة في الثروة النفطية الناضبة التي ما زالت كامنة تحت الأرض.

ـ زيادة التعاون مع الدول المستهلكة من خلال الأطر المتوفرة مثل منتدى الطاقة العالمي، بغرض إيجاد صيغ متوازنة وعادلة لسياسات الطاقة في الدول المستهلكة والمصدرة تخدم بشكل أفضل مصالح جميع الأطراف، ويمكن في هذا الإطار دراسة سبل تطوير سكرتاريا منتدى الطاقة العالمي في الرياض لتكون المحور الرئيسي لأنشطة التعاون بين المستهلكين والمصدرين في مجالات أمن الطاقة النظيفة.

ـ بلورة سياسات فعالة للمشاركة النشطة في البحث عن آليات ناجعة وعادلة للمستهلكين والمصدرين، من الدول النامية والمتقدمة، للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تبنى على ما تم تحقيقه من توافق عالمي حتى الآن وتكون صديقة محايدة لجميع أشكال الطاقة النظيفة، الأحفورية منها النفط، الغاز، الفحم والطاقة المتجددة. وهذا يتطلب التوسع في الدراسات المعمقة للبدائل التي يمكن أن تحقق هذا الغرض بما فيها دراسة بديل فرض ضريبة الكربون ـ إن كان لا بد منها ـ عند» المصنع» (المنتج) بدلاً من فرضها مباشرة على المستهلك بحيث يتمكن المنتجون من توجيه عوائدها بما يحقق المنفعة العادلة للجميع، بما في ذلك، بشكل رئيسي، دعم تطوير صناعة عزل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في المكامن الجوفية بما فيها النفطية. ويمكن هنا توسيع مبادرة بلدان الخليج في قمة أوبك الثالثة والبناء عليها حيث تعهدت هذه البلدان بموجبها بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار لدعم بحوث الطاقة النظيفة.

المناقشات

١ ـ عبد المحسن مظفر

هذا العرض القيم للدكتور عدنان هو محل تقديرنا واعتزازنا، وأعتقد أن د. عدنان خير من يتحدث في هذا الموضوع، نظراً إلى تجربته الخاصة وممارسته في القطاع النفطي، من خلال الأعمال والمسؤوليات التي تولاها خلال عمله في منظمة أوبك.

مشكلة توقعات أسعار النفط بالنسبة إلينا كمتابعين وأحياناً متابعين هامشيين، هي أنها قضية تسبب لنا الإحراج الذي نقع فيه حين نتحدث عن التوقعات المستقبلية، وخاصة في ما يتعلق بأسعار برميل النفط. من الملاحظ أنه حين نتحدث عن مرحلة فيها ارتفاع للأسعار، ترتفع كذلك توقعاتنا المستقبلية تأثراً بارتفاع الأسعار، والعكس صحيح؛ فنتيجة للأزمة المالية العالمية مثلاً تهبط توقعاتنا المستقبلية.

منذ مدة كنت أنا والدكتورة موضي الحمود في ندوة في إحدى القنوات التلفزيونية، كانت الأرقام عالية جداً، وكنا متفائلين بشكل كبير، وكانت توقعاتنا أثناء الحديث في تلك الندوة ـ التي لحسن الحظ لم تبث ـ متفائلة جداً. المشرفون على القناة الفضائية التي شاركنا في الحديث فيها أدركوا أننا بعيدون جداً عن واقع الحال وقت عرض الندوة، فرأفة بنا ودرءاً للإحراج الذي قد نقع فيه إذا بثت الندوة، امتنعت القناة الفضائية عن بثها، وكان هذا تصرفاً جيداً منها. حين بلغت الأسعار ما بين ١٤٠ و١٥٠ دولار للبرميل، لم يكن هناك تبرير حقيقي مرتبط بالطلب أو بالوضع الحقيقي للإنتاج، وإنما كنا سائرين في اتجاه تصاعدي مجهول الأسباب، وكذلك حين حدث الانهيار أصبحنا نتحفظ ونتشاءم بخصوص أسعار برميل النفط.

لدي نقطة تتعلق بالإنفاق على المشاريع النفطية المستقبلية في بلدان الخليج، وسأضرب مثالاً على دولة الكويت ـ وأشكر د. عبد العزيز سلطان لتنبيهي إلى هذه النقطة ـ لقد ألغيت كل المشاريع النفطية الضخمة المستقبلية منها مشاريع تطوير حقول الشمال والمصفاة الرابعة وشكرة داو للبترو كيماويات. وهناك استثمارات في القطاع الكهربائي توقفت، المصيبة في رأيي الشخصي أن هذه التأجيلات والإلغاءات لم تكن نتيجة لدراسة حقيقية عن جدوى هذه المشاريع، وإنما نتيجة لتضارب مصالح متخذي القرار؛ ونتيجة لذلك تعطل بعض المشاريع المستقبلية أو على الأقل تأجل.

٢ ـ عبد الرزاق الفارس

تطرق الأخ عبد المحسن إلى النقطة الأولى التي أود الحديث عنها، والمتعلقة بتأثر توقعاتنا بما يحدث الآن، وربما إذا عقدنا ندوة بعد الأزمة بسنتين أو ثلاثة سنجد أننا سنعود مرة أخرى إلى ما لجأ إليه الآخرون في أوقات الرخاء من إعطاء توقعات عالية جداً للنمو وللأسعار. الغرض من هذه المقدمة هو أن التوقعات الخاطئة والمتفائلة السابقة أدت إلى نتائج خطيرة على مستوى البلدان من ناحية التوسعات الهائلة للاستثمارات الكبيرة التي نشأت في القطاع النفطي. بلدان الخليج للأسف أصبحت سياساتها الإنتاجية لا تنبع من واقع احتياجاتها المالية الحقيقية، والنظرة المستقبلية إلى احتياجات الأجيال القادمة للنفط. ومن ثم أصبحت سياسات الإنتاج تقوم على محاولة تعظيم أكبر قدر ممكن من الإنتاج الحالي وتحويلها إلى أصول مالية، وهذا ما نرى نتائجه الآن. وأعتقد أنه لو كان هناك من أثر مفيد للأزمة الحالية، فهو ما تم من إلغاء خاصة في موضوع صناعات المنبع (Upstream). وأعتقد أن ما حدث ويحدث في بلدان المنطقة من توسيع الطاقات الإنتاجية لبلدان صغيرة لإنتاج كميات كبيرة جداً فقط لإشباع الحاجات العالمية من الطلب على النفط، هو اتجاه مدمر ونحمد الله أن هذه الأزمة سيكون لها بعض الآثار الإيجابية من هذه الناحية.

الأمر الآخر يتعلق بالتوقعات، فأنا لست متفائلاً كثيراً على المدى القصير، حيث أعتقد أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الماضية كان له سببان رئيسيان، وأسباب أخرى فرعية. **السبب الرئيسي الأول**، هو النمو الاقتصادي الحقيقي لبعض الدول التي لم يكن فيها ارتباط بين الناتج القومي مع كثافة الطاقة كالصين والهند؛ فكان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب ارتفاعاً في استهلاك الطاقة، ومنها النفط. لقد نجح الغرب في فك هذه المعادلة، فقد كان لديهم

معدل نمو حقيقي اقتصادي لا يتطلب معدلاً هائلاً في استهلاك الطاقة، وعلى الدول النامية الحديثة فك هذا الارتباط.

السبب الرئيسي الثاني يتعلق بالمضاربات، ففي ظل الأزمة الحالية تكاد المضاربات تكون في أدنى معدلاتها، ومعدلات النمو في دول كالصين متدنية وحتى معدلات التضخم في الصين بدأت تنخفض بشكل كبير. لذلك ففكرة نفط بـ ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ دولار للبرميل خلال الأشهر القادمة، ستخلق مزيداً من الركود في الاقتصاد العالمي، مما سيزيد من التدهور في أسعار النفط، وقد يعود بنا إلى ظروف السبعينيات.

في المدى المتوسط والبعيد أعتقد أن الموضوع مختلف، فعلى مستوى العالم، الناتج القومي غير مرتبط بالطاقة في الغرب، لكن على مستوى الدول النامية هناك تطور الآن. نحن نشهد على مستوى العالم ككل زيادة في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة؛ فكلما زاد دخل الإنسان زاد معدل سفره أو استخدامه للسيارة، وهذا هو الأمر الوحيد الذي لا بديل له وأقصد موضوع النقل، لذلك أعتقد أنه على المدى المتوسط والبعيد سيزيد استهلاك النفط ولن ينخفض، لذا من الضروري أن تعيد بلداننا النظر في موضوع السياسات النفطية.

٣ ـ علي فخرو

أود أن أبرز نقطتين، فكما قال الأخ جاسم السعدون، على مدى ٣٠ عاماً هي عمر منتدانا، ظلت كل النقاشات حول النفط والسيولة المالية في هذه المنطقة كما هي دون تغير أو تبدل، وأعتقد أنه يمكننا نتحدث عن ازدياد أو نقصان الطلب، وزيادة أو نقصان المدخولات النفطية؛ لكن القضية الأساسية ستكون أن موضوع النفط هو موضوع كارثي في هذه المنطقة بكل ما تعنيه الكلمة؛ فقصة النفط في هذه المنطقة هي نوع من سيرورة مأساوية منذ بدأ حتى اليوم. هل يصدق أن بلداناً مرّ عليها ٧٥ عاماً من الصناعة النفطية، ومع ذلك ما زالت هذه الصناعة مرتهنه بالخارج وليس الداخل؟ بمعنى أنها لم ولن تكون صناعة ذاتية في هذه المنطقة، فالإنتاج والتسويق والتصنيع والقوة الذاتية والأبحاث، كلها لم تتجدد بعد في هذه المنطقة. هذه المسيرة الميتة، لو كانت في بلدان أخرى لكانت هي أفضل مناطق العالم معرفة بهذه الصناعة وأفضل قدرة على السيطرة عليها وتطويرها والاستفادة منها إلى الحد الأقصى، النقطة الأساسية هي لماذا؟ هل لتغير الأسواق؟ أو لأننا مررنا بطفرات متعددة؟ رغم أننا لم نستفد لا من الطفرات ولا من الهبوط

الحادث لدينا. إذن الحديث عن زيادة الأسعار من عدمها، أو هل سيزيد طلب الصين للنفط أو لا، هي أمور هامشية في هذا النقاش.

القضية هي قضية الدولة والحكم التي تفضل بها الأخ جاسم، حين ذكر أنه هناك مأساة كبرى عالمية في الاقتصاد، ومع ذلك لم نرَ مسؤولاً واحداً تحدث عن هذه الأزمة ويقنعك بأن تحترم ما يقول، ورغم ذلك رأينا ميركل تتكلم بعلمية وتطالب بأمور معينة، ورأينا براون وأوباما ورأينا مسؤولين في الصين والهند وغيرهم. مأساتنا ليست ما يجري في العالم ولكن ما يحدث في الداخل حيث يخيم جهل وفساد واستغلال سيئ لأمر كان من الممكن أن يكون فرصة تاريخية في حياتنا وفي حياة الأجيال القادمة. لقد أضعنا هذه الفرصة عبر ٧٠ سنة، والأخ عدنان تحدث بمبالغة عن ٥٠ أو ٦٠ أو حتى ٧٠ سنة قادمة، ولو فرضنا أن هذا التقدير المبالغ فيه هو واقع وتوفر النفط خلال هذه المدة، هل سنتمكن من تغيير ذلك؟ ما لم تتغير الماكينة التي تشرف على هذا الموضوع؟ هذا هو الأساس في المنطقة وأي محاولة للهرب منها لن تفيد، في الخمس سنوات الماضية كان هناك فوائض لا حصر لها ولا عد، كلها ذهبت في مضاربات على الأرض أو الأسهم أو بناء مجمعات سكنية ترفية، لم يرَ العالم مثيلاً لها وطائرات خاصة وجمال نربيها؛ بينما أهملنا بلداننا ومستقبلنا وأجيالنا الناشئة. القضية إذن في أصحاب السلطة والإشراف على الأمور النفطية، فهم لا يقومون بما هو مطلوب منهم، ولو أرادوا أن يقوموا، لما استطاعوا، لأنهم جهلة لا يقرؤون أو يكتبون أو يدرون ما يحدث في العالم، فكيف سيتخذون قرارات صعبه ومعقدة تتعلق بموضوع صعب ومعقد؟ أعتقد أنه ما لم تحل إشكالية السلطة، فالسبعون سنة القادمة ستضيع هدراً على الأرض العربية كلها، وقد كان من الممكن لهذه الثروة أن تخلق حركة لدينا وحولنا. أعتقد بالتالي أن أي حديث عن هذا الموضوع لا يمس فكرة سيرورة التاريخ بالنسبة إلى موضوع السلطة لدينا وفي البلدان العربية بشكل عام، فهو كلام لا طائل منه ولن يفيدنا.

٤ ـ عبد الرحمن الحمود

تكلم د. عدنان على عدم إعداد الكوادر النفطية، والمستغرب أنه بعد أكثر من نصف قرن من إنتاج النفط، لا نملك حتى كلية واحدة ـ باستثناء جامعة الملك فهد للنفط والمعادن، وبعض الاهتمام من شركة أرامكو تحديداً ـ لإعداد كوادر مؤهلة لإدارة الثروة النفطية. في جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية لا مجال لإعداد هذه الكوادر، مع الأخذ في الاعتبار أن المهيمن على هذا القطاع هو

الحكومة التي هي كذلك المهيمن على السياسة التعليمية، فهل ذلك مقصود؟ ولماذا؟ السؤال الآخر هو أنه لو حدثت يقظة ـ ولو متأخرة ـ في هذا المجال، فما الأساليب التي يجب اتباعها لتسريع تفعيل الكوادر الفنية والإدارية للقطاع النفطي؟

٥ ـ علي خليفة الكواري

أعتقد أن النقاش يخص يوم غد، فهناك مناقشة في الجلسة الختامية حول السياسة نفطية وسنأخذ مثالاً عملياً ناجحاً هو إدارة صناعة النفط في النرويج، وسيكون د. علي فخرو رئيس الجلسة غداً حين نتحدث عن مستقبل السياسة النفطية التي يجب أن يتم تحديد مساراتها ومتطلبات تنفيذها الصعبة أو كما يقال السهل الممتنع.

٦ ـ عبد الله المدني

تعقيباً على ورقة أ. عدنان شهاب الدين، أود التذكير بأنه قد تم التطرق إلى موضوع الكوادر البشرية المؤهلة ودور شركة أرامكو في تطوير الكوادر البشرية في العربية السعودية، وأعتقد أنه لو أن كل الشركات أو الحكومات اقتفت خطوة أرامكو منذ البدايات لكنا اليوم أحسن حالاً. المشكلة في التطرف الذي طغى على عقول الكثيرين، وأدى بهم إلى أن يشككوا في كل ما قامت به أرامكو باعتبارها شركة أمريكية إمبريالية على حسب زعمهم. أنا من الذين عاصروا هذه الشركة وتابعوا خطواتها، بل أدين بالكثير مما تعلمته لها. كنت ألاحظ أنها تنتقي كل عام بعض الشباب الموهوبين من المدارس الثانوية، ثم تقوم لمدة ٣ سنوات بتعليمهم لغة العصر ـ اللغة الإنكليزية ـ إلى جانب مادة المواد العلمية ـ الرياضيات ـ لتبعثهم بعد ذلك على نفقتها الخاصة إلى أفضل الجامعات، كالجامعة الأميركية في بيروت وغيرها في الولايات المتحدة من أجل التخصص الأكاديمي، ثم توظفهم بعد ذلك في مناصب عليا لديها. هذا هو سر نجاح أرامكو، وزميلتها في البحرين «بابكو». فلو أن الشركات النفطية في المنطقة جربت ذلك لكنا بحال أفضل، لكن الأيدولوجيا طغت على عقولنا وأصبحنا نتغنى بضرورة البعد عن هذه الشركة الإمبريالية وعدم توظيف الأبناء فيها.

٧ ـ عبد الله النيباري

قبل ٣٠ عاماً، كنت أعتبر أن قطاع النفط هو القاطرة المحركة للنمو الاقتصادي، وخاصة في ما يتعلق بالتنمية البشرية؛ فهو قطاع متقدم يوفر البيئة

اللازمة لخلق كوادر وقيادات فنية مدربة لتصديرها إلى القطاعات الأخرى. للأسف لم يحدث ذلك، وأعتقد أن الاقتراحات المقدمة من قبل الأخ عدنان قُدِّمت قبل ٣٠ عاماً، وما زالت تطرح، ولم يحقق شيء من ورائها في المجال البحثي. ومقارنة بالنرويج، فقبل ٧ سنوات كنت هناك، وكان الحديث يدور عن مساهمة النرويج في ابتكارات إضافية في المجال النفطي من ناحية الاستكشاف أو الإنتاج أو غيرها. قد تكون أرامكو متقدمة، ولكن الباقي ليسوا متخلفين، رغم اعترافنا بوجود مشاكل كارثية في الكوادر النفطية. هناك بعض الأمور التي يمكن أن تفهم بصورة خاطئة، كإلغاء المشاريع النفطية في الكويت. ودائماً ما يبرز موضوع حقول الشمال، وهو موضوع لم يتوقف، فصحيح أن سيره بطيء، وينفذ بواسطة الخبرة الوطنية، إلا أنه ما زال مستمراً. كان الخلاف على كيفية الاستعانة بالشركات الأجنبية، هل تشارك كمستثمر؟ أو عن طريق اتفاقية المساعدة الفنية المستخدمة منذ ١٩٩٠؟ المشكلة إن وجدت فهي في القيادة ونقص الخبرة والكوادر المؤهلة التي نثق في قراراتها ولا يكون هناك اعتراضات عليها. هناك مشروعان في الكويت: **الأول** عن المصفاة الرابعة و**الثاني** عن الداو كيميكال، تحوم حولهما شكوك فنية واقتصادية وفي سلامة اتخاذ القرار وفي ما إذا كان هناك فساد أم لا، وهذه مشكلة كبيرة. الآن نعاني إشكالية في الشكوك في القرارات الإدارية الناتجة من عدم الثقة نتيجة لضخامة الفساد الذي يستفيد من مشاريع الدولة. أود أن أسأل الأخ عدنان عن القفزة الكبيرة، هذا الموضوع مطروح منذ مدة ونحن كمنتجين في المنطقة ننظر إلى مثل هذه الأطروحات بالشك، فالنفط سيدخل قريباً ـ وتحديداً كما قدر خلال ١٥ سنة ـ مرحلة النضوب الفعلي. كنت أود أن تخصص ندوة لموضوع عمر النفط ونضوبه، السؤال الآن، المدى الزمني للاحتياطيات العالمية ٤٠ سنة، هناك شكوك في أن الاحتياطيات العربية المعلنة أرقام غير حقيقية، وأنا أعتقد أن احتياطي الكويت ليس ١٠٠ مليار كما ذكر، بل ٥٠ مليار وفقاً للنشرات الداخلية.

٨ ـ جاسم مراد

لقد نجحت الولايات المتحدة في بيع النفط الذي اشترته بسعر رخيص للصين واليابان والهند بأسعار غالية، لتمول حربها في العراق وأفغانستان، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. لقد تحدثنا عن دبي، فصحيح أنهم استثمروا في البناء، ولكن من الجيد أنهم استثمروا هذه الأموال في دبي وليس في أمريكا أو غيرها، وإلا كانت هذه الأموال فقدت، وهو ما حدث للكويت مثلاً حيث فقدت

٣١ مليار، فيما فقدت العربية السعودية ٤٠ مليار! ألم يكن من الأفضل للكويت والعربية السعودية صرف هذه الأموال داخل أراضيهما؟ على مواطنيهما ومشاريعهما؟ أنتم تطلبون أن نقيم صناعة، ما هي الصناعة التي تبحثون عنها؟ نحن أقوام لا نفقه شيئاً في الصناعة، من سيخطط لنا هذه الصناعة؟ كيف سنوصل هذه الصناعة إلى الخارج ونسوقها؟ الحكومات في الخليج لا تريد كوادر، وذلك إما لضغوط تمارس عليها، أو لأنهم لا يريدون للشعب أن يعرف الحقائق المخفية التي يجب أن تكون ملكاً للشيوخ فقط، وعلينا نحن الشعب أن نقبض الراتب دون معرفة، وعادة في الخليج الرأي ليس لمن رأى بل لمن حكم.

٩ ـ عدنان شهاب الدين (يرد)

لن تكفيني بالطبع الدقائق الخمس للرد، لذا سأكتفي بالتعليق على المداخلات التي أختلف معها. في عدة مداخلات طرح موضوع التخطيط في المستقبل لمزيد من الإنتاج، أو هل نبقي عليه كما هو؟ وذلك في ضوء ما ستكون عليه الأسعار. أود التذكير بأن بلداننا وجدت أنه من الضروري أن تبادر في السبعينيات، وربما قبلها، إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وسميت أوبك؛ لاعتقادها أنه إذا لم تستطع المساهمة في القرار العالمي، سنأخذ ما يعطينا العالم ونكتفي بذلك. إذا فرضنا أن ٥٠ بالمئة أو ٤٥ بالمئة من احتياطيات العالم موجودة لدينا، و٧٥ بالمئة من احتياطيات العالم لدى بلدان أوبك، ففي حال أردنا أن نؤثر في القرار المتخذ علينا الأخذ بالقيادة. لا نستطيع أن نأخذ القرار والقيادة بشكل مطلق، يجب أن نأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين بطريقة مسؤولة من ناحية التخطيط للإنتاج والتوسع فيه ومن ناحية الأسعار بحيث تكون معقولة لنا وللمستهلكين، يجب تحديد الإنتاج لنؤثر في مستقبل صناعة الطاقة العالمية. هل سيطمئن العالم لوجود إمدادات من هذه المنطقة أو لا؟ أعتقد أن هذه قضية مهمة وجوهرية وتطرق إليها مجموعة من المعقبين. الأخ عبد الله النيباري في ختام حديثه سأل كيف ستكون السياسة المتبعة من قبلنا؟ علينا أن نحدد ماذا نريد، إما أن نكون قادة للصناعة النفطية في العالم أو نكون تابعين. فإذا كنا قادة، لن يكون ذلك لمصالحنا الخاصة فقط، يجب أن نراعي مصالح الآخرين ونوازي بينها وبين مصالحنا. أعتقد أن منظمة أوبك حققت بعض هذه الأمور، ولكن ما زال أمامها الكثير، لذلك ركزت على ضرورة تطويرها، وكذلك على أهمية الدور الرئيسي الذي تؤديه بلدان الخليج في هذا المجال.

في ما يتعلق بالأسعار، من الطبيعي أن تكون توقعاتنا في يوم من الأيام ١٠٠

دولار للبرميل، ثم تنخفض في يوم آخر ولظروف معينة إلى ٢٠ دولار للبرميل، المستقبل مجهول بالنسبة إلينا. هذا لا يعني أن نترك التوقعات والتنبؤات، بل يجب إخضاعها لعملية مراجعة دينامية، تأخذ في الاعتبار المستجدات في المعلومات.

بخصوص الاستثمار، لا اتفق مع من يقول إنه يجب التوقف عن الاستثمار في صناعات المنبع (Upstream)، لأن ذلك يعني أنه يجب أن نسلم بأن دورنا لا يتناسب مع احتياطياتنا في العالم، وهي قضية أختلف مع كثير من الإخوان بخصوصها.

رداً على استفسار الأخ عبد الله النيباري بخصوص حجم الاحتياطيات في بلدان الخليج، لن أجيب عنه بدقة. سآخذ مثالاً عن آرامكو، فالاحتياطيات الموجودة في العربية السعودية ٧٠٠ مليار برميل، هو حجم المورد النفطي المكتشف تحت الأرض، منها ما أنتج ومنها الاحتياطي المثبت التي هي ٢٦٠ بليون برميل، وتمثل ٥٠ أو ٥٥ بالمئة من المتبقي، حيث لا يمكن الإنتاج بنسبة ١٠٠ بالمئة، حين يكتشف حقل فإن شركات النفط عادة ما تقدر الاحتياطي بـ ٢٥ أو ٣٠ بالمئة من إجمالي ما اكتشف. لكن في التقنيات الحديثة تستطيع أن ترفع من الاحتياطي كما في آرامكو مثلاً. هناك أيضاً موضوع التعاريف المتعلقة بالاحتياطي المثبت، والاحتياطي الممكن استخراجه فعلياً بالتقنيات الحديثة. لجأت الكويت وبلدان أخرى في الخليج إلى تعاريف أخرى لترفع من احتياطياتها، وهذا لا يعني أن الاحتياطي الكويتي لا يبلغ ١٠٠ مليار برميل تحت الأرض بل ربما يزيد على ذلك، ولكن وجهة نظر الأخ عبد الله صحيحة، فحين اكتشف النفط كانت التقديرات الأولية أن الاحتياطي المثبت (٣٥ بالمئة) لم يكن يرقى إلى ١٠٠ مليار، لكن إذا استطعنا تطوير طرق الإنتاج بتقنيات متقدمة، نستطيع أن نأمل أن نرفع من احتياطياتنا، ليس فقط إلى ٥٠ مليار، بل حتى ٧٠ وربما إلى ١٠٠ مليار برميل. لن أستطيع الخوض في التفاصيل أكثر، ولكن هناك أمران يخصان هذا الموضوع: قضية التعريفات ومسألة استخدام التقنيات الحديثة.

قضية أخرى أشار إليها الإخوان، متعلقة بإعادة تأهيل الكوادر، أعتقد أن ابتعاد الشركات النفطية عن مسألة تأهيل الكوادر هو خطأ قاتل، وآرامكو أفضل مثال. وقد كان لي تجربة شخصية في الكويت، فشركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC)، حين بدأت كشركة مشتركة بين القطاعين الخاص والعام، كان لديها سياسة ابتعاث وأنا أحد مبتعثي هذه الشركة. أذكر أنه في سنة ١٩٦٥ وجدت أن قيادة هذه الشركة في نيويورك تستقبل الكويتين الخريجين وتوظفهم، وقد طُلِب مني

الالتحاق بالشركة ولكنني لم أكن راغباً في دراسة النفط بل في الهندسة النووية، كانت الإجابة من هذه القيادة حكيمة، ادرس ما شئت فسنستفيد منك بطريقة أو بأخرى. بعد ٥ سنوات عدت إلى الكويت بعد حصولي على الدكتوراه، وقد تغيرت الشركة وأصبحت حكومية ١٠٠ بالمئة، وقيل لي اذهب إلى جامعة الكويت ليس لك مكان هنا. وأنا سعيد بذلك، ولكن حصل أن استفادت مني الكويت بعد ٣٠ سنة حين رُشِّحت للعمل في منظمة أوبك، وسئلت عن خبرتي في القطاع النفطي، فكرت كثيراً ثم تذكرت إنني عملت في شركة البترول الوطنية، حينها حصلت على المنصب وتمكنت من خدمة الكويت. الدول غير عاجزة عن التعليم ولكن الشركات النفطية بإمكانها أداء دور جيد كما في أرامكو.

النقطة الأخيرة، لقد تطرقت إلى مسألة أنه إذا كانت شركاتنا الوطنية ستؤدي دوراً قيادياً يتناسب مع حجمنا في العالم فلا يمكن أن نكتفي بتطوير صناعتنا النفطية. سنتطرق إلى النرويج غداً في ما يتعلق بالسياسات النقدية والإيرادات وكيفية استغلالها، ولكن ما نحتاج إلى دراسته هو تجربة النرويج في الصناعة النفطية. في النرويج هناك شركة متقدمة عالمية، يشترك فيها القطاعان الخاص والعام، وتوظف موظفين غير نرويجيين أيضاً، أعتقد أنه إذا كان لدينا سياسة في شركاتنا الوطنية للتأهيل فيجب ألا نعتمد ١٠٠ بالمئة على العمالة الوطنية، لأن ذلك سيسبب نوعاً من الانغلاق، لا بد من وجود نسبة ١٠ أو ٢٠ أو حتى ٣٠ بالمئة من العمالة الأجنبية المتقدمة لنحفز التنافس، شركاتنا إما تكون عالمية بمستوى Exxon وSchlumberger ـ وليس هناك سبب لكي لا نكون بهذا المستوى ـ وإما أن نكتفي وننغلق ونعود للوراء.

الفصل الرابع

تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين

إبراهيم شريف السيد(*)

(*) مستشار اقتصادي ومالي ورئيس جمعية العمل الوطني في البحرين.

مقدمة

تدفق النفط في البحرين عام ١٩٣٢، وبعد ثلاثة أرباع قرن ما زالت البلاد دولة نفطية بامتياز، يعلو الاقتصاد ويهبط كأسهم البورصة مع تحركات أسعار النفط. وليس من الصعب على أي باحث مراقب لسعر النفط أن يجيب دون عناء على سؤال «كيف حال البلد اقتصادياً؟». رائحة النفط تملأ الجو، وهو يصنع الأشياء عندما يرتفع إنتاجه أو سعره ـ وظائف وبنية تحتية وتعليم وصحة ورفاهية وحسابات مصرفية وعمارات وقصور ـ ويميتها عندما ينخفض تدفقه أو دولارات إيراداته.

الطفرة النفطية التي بدأت في ١٩٩٩ بتصحيح أسعار عام ١٩٩٨ المتدنية، ووصلت ذروتها منتصف العام الماضي، وتضاعف بسببها سعر النفط حوالى عشر مرات خلال السنوات العشر التي فصلت بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨، صاحبها أيضاً، بسبب تراكمات سياسية أهمها انتفاضة التسعينيات[١] وصدفة تاريخية تمثلت في انتقال الحكم إلى الملك حمد بن عيسى الخليفة؛ مرحلة من الانفتاح السياسي بدأها الملك بعد توليه مقاليد الحكم في آذار/ مارس ١٩٩٩، أي في العام نفسه الذي بدأت فيه حركة تصحيح في أسعار النفط قبل انطلاق الطفرة الثالثة.

في نهاية عام ٢٠٠٠، أطلق الملك مشروع ميثاق العمل الوطني الذي تم التوافق عليه بعد تحقيق مطالب المعارضة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وإنهاء العمل بقانون ومحكمة أمن الدولة والتعهد بعودة الحياة النيابية

(١) بدأت انتفاضة التسعينيات عقب قيام تحالف واسع من المعارضة البحرينية، مكون من المعارضة الإسلامية الشيعية، والمعارضة اليسارية، بتدشين عريضة شعبية في ١٩٩٤ تطالب الحكومة بإعادة العمل بالدستور الذي جرى تجميده بعد حل المجلس الوطني حلاً غير دستوري في آب/ أغسطس ١٩٧٥، وانتخاب مجلس وطني ومجموعة أخرى من المطالب. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ سقط أول شهيدين في الانتفاضة برصاص قوات الأمن، واستمرت الانتفاضة بعد ذلك عدة سنوات سقط فيها عدد كبير من الشهداء والقتلى والجرحى ودخل آلاف الشباب المعتقلات والسجون.

على أساس دستور ١٩٧٣. وقد تم التصويت على ميثاق العمل الوطني بأغلبية أكثر من ٩٨ بالمئة من المواطنين في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠١. ولم يمضِ عام على إقرار الميثاق، حتى قام الملك، بإرادة منفردة، بإصدار دستور جديد أدخل تعديلات جذرية على دستور ١٩٧٣، الذي لا يجوز تعديله بغير موافقة المجلس النيابي المنتخب[٢]. وقد ترتب على هذا التعديل غير الدستوري تقويض صلاحيات المجلس النيابي المنتخب ومشاركة مجلس معين ـ مساوٍ له في العدد ـ في مهمة التشريع، والحد من قدرة المجلس النيابي على الرقابة؛ حيث تم تحويل تبعية ديوان الرقابة المالية من المجلس النيابي إلى الملك[٣].

وفي أثناء تعثر الإصلاح السياسي، حاول الحكم تحقيق مجموعة من الإصلاحات في مجال سوق العمل والاقتصاد والتعليم، تعثرت هي الأخرى لأسباب متنوعة، منها تعدد مراكز القرار السياسي والاقتصادي، حيث يرأس الحكومة عم الملك الشيخ خليفة، بن سلمان الخليفة، الرجل القوي منذ استقلال البحرين في آب/أغسطس ١٩٧١ حتى بداية هذا العقد، بينما يرأس ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد الخليفة مجلس التنمية الاقتصادية[٤]، الذي مُنح صلاحيات التخطيط والملفات الاقتصادية والملفات ذات العلاقة، مثل سوق العمل والتعليم والتدريب، بالإضافة إلى السيطرة على كل الشركات المملوكة من قبل الحكومة، وخاصة شركة ممتلكات البحرين القابضة، التي تبلغ موجوداتها أكثر من خمسة

---

(٢) تمنع المادة الرقم (١٠٤) من دستور ١٩٧٣ أي تعديل منفرد له حيث تنصّ على: «يشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وأن يصدق الأمير على التعديل وذلك استثناءً من حكم المادة (٣٥) من هذا الدستور».

(٣) انظر: مجموعة من المحامين البحرينيين، **الرأي في المسألة الدستورية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢)، ومجموعة مؤلفين، **ملاحظات نقدية على التعديلات الدستورية في البحرين**، عبد الرحمن محمد النعيمي (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢).

(٤) أصدر الملك المرسوم الرقم (٩) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية (بعد ذلك تغير الاسم ليصبح مجلس التنمية الاقتصادية) بحيث يكون ملحقاً بمجلس الوزراء ويكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وبحسب المرسوم الرقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ الذي عدل المرسوم السابق فقد تم تعيين ولي العهد رئيساً للمجلس وتم تشكيل أمانة عامة له ولكنه ظل ملحقاً بمجلس الوزراء، ثم أصدر المرسوم الرقم (٣١) لسنة ٢٠٠٥ ليصبح المجلس مستقلاً عن مجلس الوزراء ويكون على «علاقة تنسيقية معه»، ونصت المادة التاسعة على أن قراراته «ملزمة للوزارات والمؤسسات والجهات الإدارية في الدولة وعليها اتخاذ الإجراءات اللّازمة لتنفيذها». وتدخل الملك شخصياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ليحسم الصراع بين مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء ومجلس التنمية الاقتصادية برئاسة ولي العهد ليتم تجريد مجلس الوزراء من مهام التخطيط ويصبح مجلس التنمية الاقتصادية بمثابة حكومة ثانية مسؤولة عن التخطيط والملفات الاقتصادية الهامة.

مليارات دينار بحريني، وتملك بالكامل طيران الخليج، وحلبة البحرين للسباق، و٧٧ بالمئة من أسهم شركة ألومينيوم البحرين (ألبا)، ونصف بنك البحرين الوطني، وأكثر من ثلث شركة البحرين للاتصالات (بتلكو)، وعدداً كبيراً من المساهمات الحكومية[٥]. وقد كان أحد أسباب تأسيس الشركة القابضة هو محاولة إحكام الهيمنة من قبل الطاقم الاقتصادي الجديد التابع لمجلس التنمية الاقتصادية على الشركات الحكومية التابعة والزميلة ضمن صراع النفوذ بين قطبي الحكومة.

أولاً: نمو الدولة النفطية الريعية

ارتبطت جميع مراحل النمو السريع في الاقتصاد المحلي خلال العقود الماضية بطفرات النمو في إيرادات الدولة النفطية (المقصود النفط والغاز)، باستثناء فترة قصيرة بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ أخذت فيها صناعة الألومينيوم ـ بسبب حجمها الكبير نسبياً في الاقتصاد المحلي ـ دوراً هاماً يشابه دور الطفرات النفطية، مما ساهم في النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة.

١ ـ تأثير صناعة الألومينيوم وارتباطها بكلفة الغاز

بدأت البحرين إنتاج الألومينيوم وتصديره مستخدمة الغاز الطبيعي المحلي الرخيص الكلفة في تشغيل مصاهر شركة ألومينيوم البحرين (ألبا). وزاد حجم التصدير من أقل من ٧ آلاف طن في ١٩٧١، إلى ٥٨ ألف طن في ١٩٧٢، ثم ٩٧ ألف طن في ١٩٧٣. وربما يكون دخول صناعة الألومينيوم السبب الأساسي في تضاعف دخل الدولة غير النفطي من ٤ ملايين دينار في ١٩٦٩ إلى ٢٤ مليون دينار في ١٩٧٣.

إن اقتصاديات صناعة الألومينيوم في البحرين تعتمد بالدرجة الأولى على توفر الغاز الطبيعي بأسعار زهيدة تقل اليوم عن خمس أسعاره في الولايات المتحدة، وهي لذلك على صلة بالصناعة النفطية ومخزونها المحدود وبسياسة الدولة في «دعم» سعر الغاز الطبيعي مقارنة بكلفة استيراده.

---

(٥) بحسب البيانات الختامية لشركة ممتلكات البحرين القابضة للفترة من ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ (تاريخ تأسيس الشركة) حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ وفق ما تم الإعلان عنه في أغلب الصحف المحلية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، بلغت أرباح الشركة القابضة ٢١٢ مليون دينار (بعد حقوق الأقلية) وموجوداتها ٥,٣ مليارات دينار ومجموع حقوق حكومة مملكة البحرين ٢,٩ مليار دينار.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
إيرادات الدولة النفطية وغير النفطية

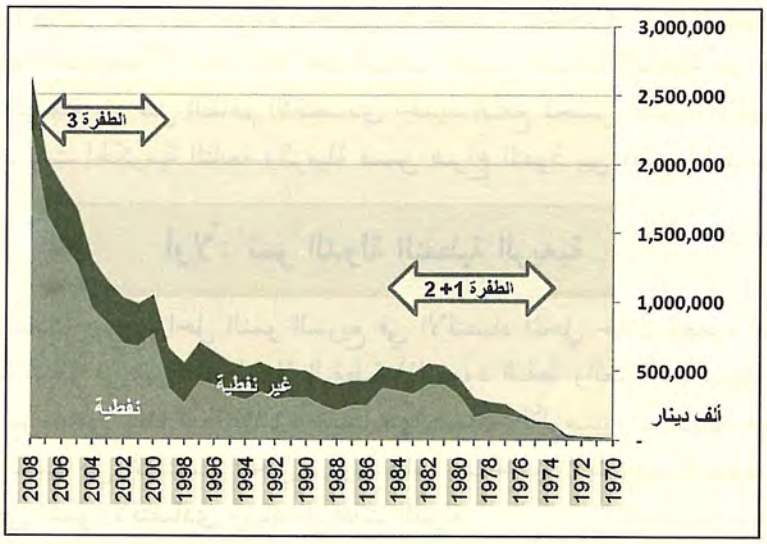

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)
الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات

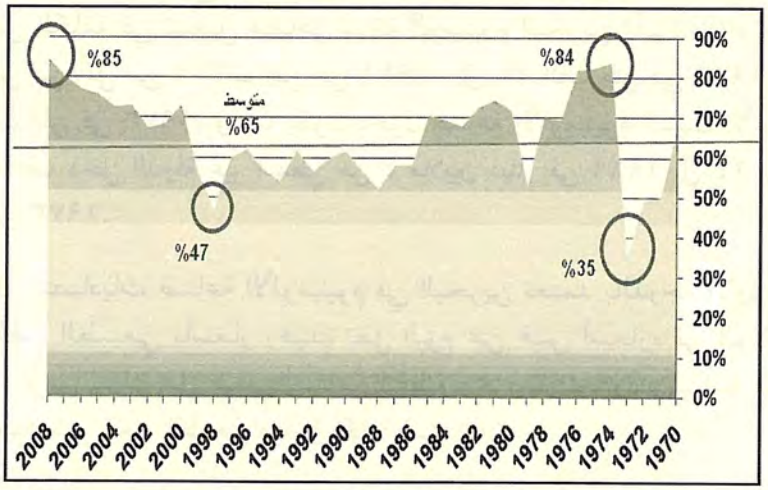

وبسبب التأثير البالغ للنفط في ميزانية الدولة، تأرجحت نسبة مساهمته في الميزانية العامة صعوداً وهبوطاً مع أسعار النفط. بين عامي ١٩٧١ (عام الاستقلال) و١٩٧٣، انخفضت نسبة الإيرادات النفطية (النفط والغاز) إلى ٤٥

بالمئة من مجمل الإيرادات من متوسط ٦٩ بالمئة سُجل خلال الستينيات. عام ١٩٧٣ كان عاماً استثنائياً بكل المقاييس، فهو العام الذي صدر فيه الدستور، وهو العام الذي جرت فيه أول انتخابات نيابية، وهو في الوقت نفسه العام الوحيد خلال النصف قرن الماضي الذي تتراجع فيه مساهمة النفط إلى ٣٥ بالمئة من إيرادات الدولة، دون أن يؤدي ذلك إلى عجز في الميزانية، فقد تمكنت الخزانة العامة من تسجيل وفر مالي يساوي ١٦ بالمئة من مصروفات الدولة للعام نفسه، بسبب تنوع مصادر دخل البلاد وإيرادات الحكومة، كما أسلفت.

٢ ـ الطفرة النفطية الأولى والثانية

ومع تضاعف أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، زادت نسبة مساهمة النفط في ميزانية الدولة إلى ٨٤ بالمئة من إجمالي إيرادات سنة ١٩٧٤. وبعد انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، تراجعت مساهمة النفط بشكل حاد إلى ٥٢ بالمئة سنة ١٩٨٨. وفي الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٨، ساهمت الإيرادات النفطية في المتوسط بـ ٦٥ بالمئة، أي ما يقارب من ثلثي إيرادات الدولة.

وخلال الفترة نفسها (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٨)، ساهمت الإيرادات النفطية في المتوسط بتغطية ٧٠ بالمئة من إجمالي المصروفات العامة[٦].

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

نسبة مصروفات الدولة المغطاة من إيرادات النفط

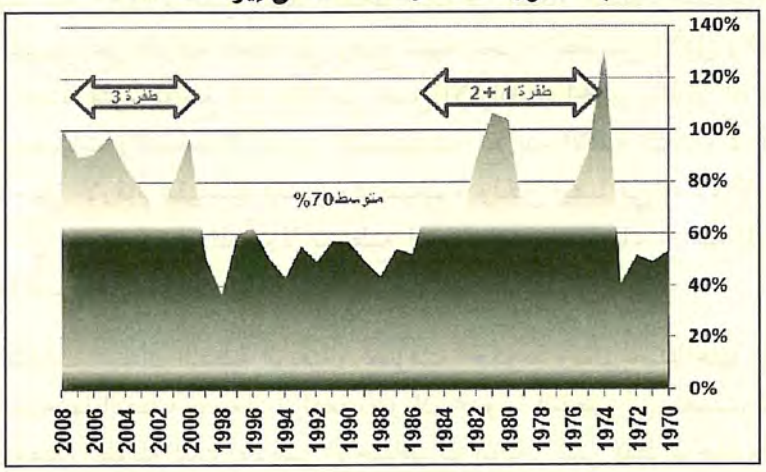

(٦) انظر: إحصاءات وزارة المالية (مملكة البحرين)، وتقديرات الكاتب لعام ٢٠٠٨.

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)

الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات

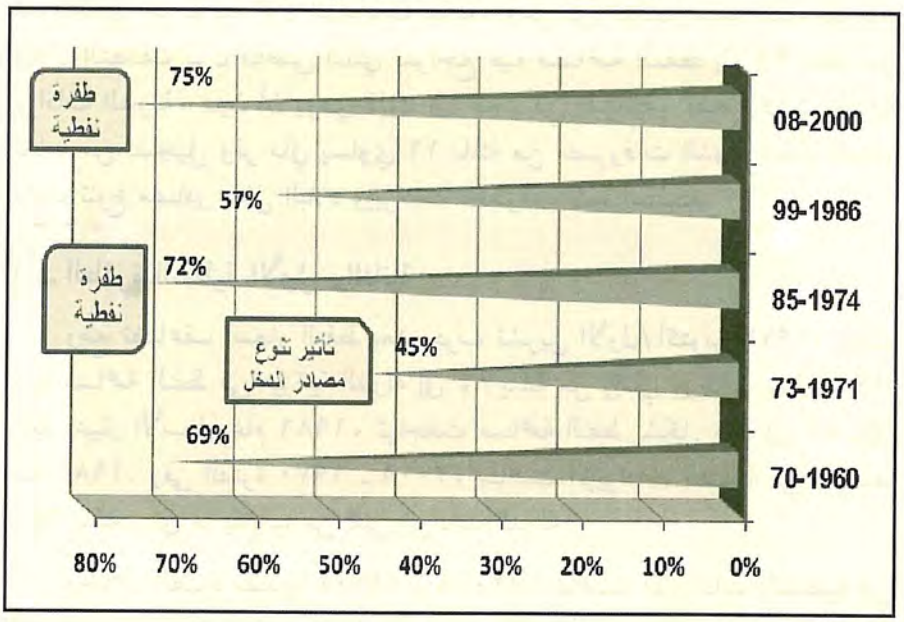

٣ ـ الطفرة النفطية الثالثة

منذ عام ٢٠٠٠، الذي شهد ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط، استعاد النفط موقعه المهيمن على الميزانية العامة في وضع شبيه بتجربة الطفرتين الأولى والثانية، مسجلاً معدلاً متوسطاً بلغ ٧٥ بالمئة من مجمل الإيرادات. الجدير بالذكر أن تكرار تجربة السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، مع بدء الألفية الثالثة، لم يقتصر على تسجيل الأرقام القياسية للنمو والتضخم، ولكن أيضاً في إعادة الأخطاء حيث يختل توازن الدولة المالي ولا تستطيع السيطرة على نفقاتها، خاصة المتكررة منها كما سيأتي في ما بعد.

وكأغلب البلدان النفطية الريعية، تصرفت الحكومة وكأن باستطاعتها ضمان تسويق سلعتها النفطية بأسعار مرتفعة، أو أن مخزونها النفطي لن ينضب. لذلك غابت الخطط الطويلة المدى ولم تُبنَ الاحتياطيات المالية، ليس فقط لمرحلة ما بعد النفط، بل أيضاً لتجنب هزات اقتصادية واجتماعية خطيرة قد تنشأ من عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

٤ ـ المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع

ارتبطت نسبة النمو السنوي للمصروفات المتكررة للدولة بأسعار النفط، ويمكن تصنيفها في أربع مراحل مختلفة(٧).

المرحلة **الأولى** هي لـ ١٢ عاماً، تمتد من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، وهو العام السابق للطفرة النفطية الأولى التي أعقبت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. في هذه المرحلة، التي كانت البلاد فيها تحت الانتداب البريطاني، ما عدا العام الأخير منها؛ زادت المصروفات المتكررة بمعدل سنوي مركب بلغ ١٢,٦ بالمئة.

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)

النمو السنوي للمصروفات المتكررة

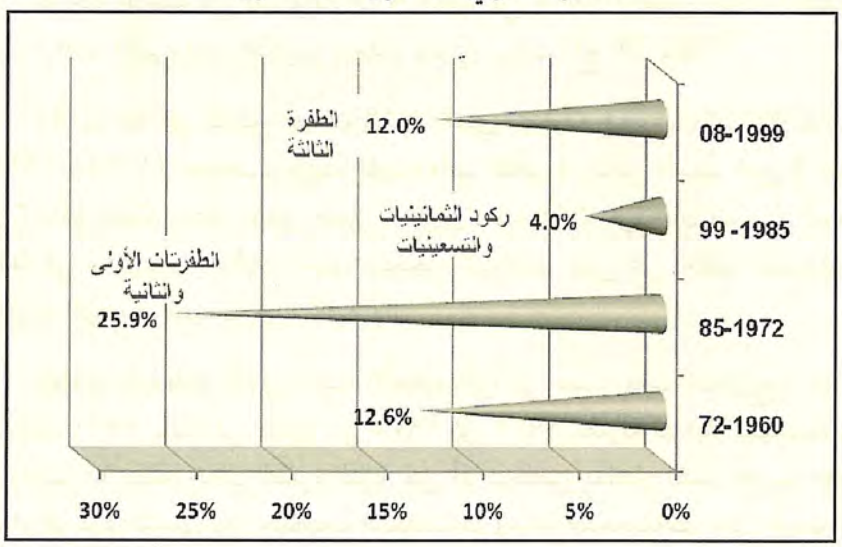

المرحلة **الثانية** هي لـ ١٣ عاماً خُتمت في ١٩٨٥ حيث نهاية الطفرة النفطية الثانية؛ وفي هذه المرحلة زادت المصروفات المتكررة بمعدل سنوي مركب قياسي بلغ ٢٥,٩ بالمئة.

المرحلة **الثالثة** هي لـ ١٥ عاماً من النمو الاقتصادي المنخفض، تنتهي في

---

(٧) مصدر الأرقام: كتيبات وزارة المالية (مملكة البحرين) ومنها كتاب: **ثلاثين عاماً من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة البحرين**، وأرقام منشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة: <http://www.mof.gov.bh>.

١٩٩٩، وقد زادت فيها المصروفات المتكررة بمعدل سنوي مركب منخفض جداً، قياساً بالفترات السابقة واللاحقة، بلغ ٤ بالمئة سنوياً.

وقد وصل عجز ميزانية الدولة عام ١٩٨٨ رقماً قياسياً، بلغ أكثر من ١٥٠ مليون دينار (٢١ بالمئة من مصروفات الدولة، وما يعادل ٦,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما شهدت هذه المرحلة تفاقماً في معدلات البطالة، وتزايداً في معدلات الفقر، ساهما في سلسلة من الاضطرابات السياسية الخطيرة، وفي إعادة الحياة إلى الحراك السياسي، وتكوين أول تحالف علماني ـ إسلامي لقيادة المطالبة بإعادة الاعتبار إلى دستور ١٩٧٣، الذي جرى تجميد العمل بمواده بعد حل المجلس الوطني حلاً غير دستوري، في آب/أغسطس ١٩٧٥.

المرحلة **الرابعة** هي للسنوات الـ ٩ المنتهية في ٢٠٠٨ (الطفرة الثالثة للنفط)، حيث زادت المصروفات المتكررة بمعدل سنوي مركب بلغ ١٢ بالمئة[٨].

ولا يوجد في تاريخ نصف القرن الذي تتناوله هذه الدراسة إلا عامان (١٩٨٦ و١٩٩٥) انخفضت فيهما المصروفات المتكررة بشكل طفيف (من ٢ بالمئة إلى ٣ بالمئة فقط). وهذا مؤشر خطير لما ستؤول إليه البلاد في حال استمرار أسعار النفط في مستوياتها الحالية، حيث ستعجز الإيرادات حتى عن تغطية المصروفات المتكررة التي من الصعب جداً تخفيضها.

الطفرة النفطية الأولى كانت الأعظم أثراً في مصروفات المشاريع، حيث ارتفعت ١٥٠٠ بالمئة في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ مقارنة ببداية السبعينيات، ثم زادت ٩٠ بالمئة خلال الطفرة الثانية قبل أن تنخفض بمقدار الثلث تقريباً خلال أعوام الركود النسبي بين منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات. وفي السنوات الأربع الأولى من العقد الحالي، ارتفعت مصروفات المشاريع مرة أخرى فبلغت ٢١٥ مليون دينار في المتوسط، متخطية أرقامها القياسية السابقة (بالأسعار الجارية). أما الأعوام الأربعة المنتهية في ٢٠٠٨، فقد قفزت فيها مصروفات المشاريع ١٠٦ بالمئة. وقد اقترحت الحكومة في مشروع ميزانية ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تخفيض ميزانية المشاريع بمقدار الثلث، ونقلت بعض المشاريع إلى هيئاتها وشركاتها الجديدة مثل هيئة الكهرباء.

---

(٨) إحصاءات وزارة المالية (مملكة البحرين)، وتقديرات الكاتب لعام ٢٠٠٨ (الأرقام بالأسعار الجارية).

الشكل الرقم (٤ ـ ٦)
متوسط الإنفاق السنوي على المشاريع

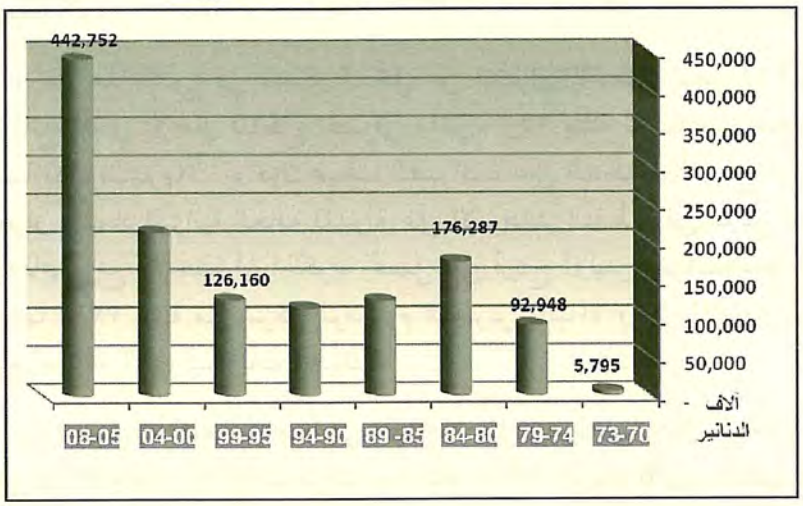

٥ ـ تنوع مصادر الدخل ولكن استمرار اعتماد الحكومة على النفط

خلال الأربعين عاماً الماضية، ساهمت صناعة الألومينيوم في بداية السبعينيات، وتوسعها المستمر، وقيام صناعات تابعة (Downstream)، إضافة إلى صناعات أخرى مثل البتروكيماويات، وتدشين البحرين كمركز مالي إقليمي للصيرفة التقليدية والإسلامية، مع سماح مؤسسة نقد البحرين (أصبحت الآن مصرف البحرين المركزي) بنشاط بنوك الأوفشور (الوحدات المصرفية الخارجية) التي تطورت لاحقاً لتضم مصارف الاستثمار والعقار والمصارف الإسلامية؛ ساهم كل ذلك في تنوع مصادر الدخل المحلي. وتبلغ موجودات الجهاز المصرفي في البحرين ٢٦٣ مليار دولار، كما في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨[٩]، أي ١٤ مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وفي نهاية ٢٠٠٧، كان عدد العاملين في القطاع المصرفي والمالي ١١,٩٦٠ موظف، يشكل البحرينيون فيهم ٨,٣٠٠ موظف، أي نسبة ٦٩ بالمئة، وهي أعلى نسب بحرينية في القطاع الخاص. ورغم أن القطاع المصرفي والمالي لا يوظف أكثر من ٢,٤ بالمئة من إجمالي قوة العمل، فإنه يساهم بأكثر من خمس الناتج المحلي

(٩) انظر: **النشرة الإحصائية** (البنك المركزي، البحرين) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

الإجمالي. ويحصل البحرينيون العاملون في القطاع المصرفي والمالي الذين يشكلون ١٠ بالمئة من إجمالي القوى العاملة البحرينية في القطاع الخاص على أجور أعلى من المتوسط[١٠].

ورغم هذا التنوع في مصادر الدخل على مستوى الاقتصاد المحلي (٢٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المصرفي والمالي، و١٥ بالمئة للصناعات التحويلية وأهمها الألومينيوم)[١١]، فإن غياب الضرائب على الدخل والأرباح أدى إلى استمرار اعتماد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب مصروفاتها، مع ملاحظة أن الحكومة تحصل على أرباح (وليس ضرائب دخل) من ملكيتها لـ ٧٧ بالمئة من شركة ألومينيوم البحرين (ألبا)، و٣٣ بالمئة من شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك).

ولم تسجل الحكومة تراجعاً في مساهمة دخل النفط في إجمالي إيراداتها عن حاجز الـ ٥٠ بالمئة، إلا ثلاث مرات منذ عام ١٩٦٠. المرتان **الأولى** و**الثانية** كانتا في ١٩٧٢ و١٩٧٣، حيث انخفضت مساهمة النفط، رغم ارتفاع قيمة الصادرات منه، إلى ٤٩ بالمئة و٣٥ بالمئة على التوالي، بسبب تزايد الإيرادات الأخرى (زيادة الإيرادات غير النفطية ٩٩ بالمئة سنة ١٩٧٣ مقارنة بالعام السابق) وخاصة مع بدء صناعة الألومينيوم. والمرة **الثالثة** عندما سجلت أسعار النفط هبوطاً قياسياً عام ١٩٩٨، وانخفضت تبعاً لذلك مساهمة النفط إلى ٤٧ بالمئة من إيرادات الدولة.

ثانياً: الصناعة النفطية

في العام ٢٠٠٥، صدر المرسوم الرقم ٦٣ بإنشاء الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التي حلت محل وزارة النفط في جميع اختصاصاتها. والهيكل التنظيمي لقطاع النفط والغاز يضم، بالإضافة إلى الهيئة، كلاً من الشركة القابضة للنفط والغاز التي تملك ١٠٠ بالمئة من شركة نفط البحرين (بابكو)، و٧٥ بالمئة من شركة غاز البحرين الوطنية، و١٠٠ بالمئة من شركة توسعة غاز البحرين الوطنية، و٦٠ بالمئة من شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات، و٣٣ بالمئة من شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات[١٢].

---

(١٠) انظر: التقرير الاقتصادي للمصرف المركزي وإحصاءات هيئة سوق العمل لعام ٢٠٠٧.

(١١) وزارة المالية (البحرين)، «الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٧».

(١٢) **التقرير السنوي**، ٢٠٠٧، الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

الشكل الرقم (٤ ـ ٧)
الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين

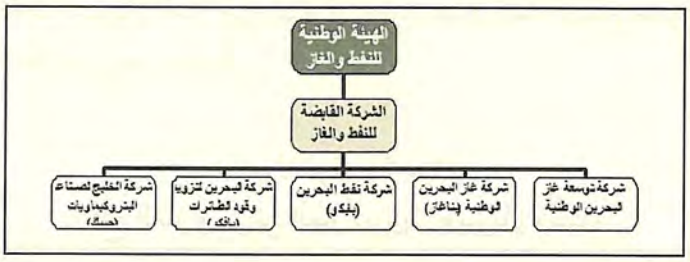

ما زال النفط منذ اكتشافه عصب الاقتصاد والمورد المالي الأساسي للدولة، وهو كما أسلفنا يغطي ٧٠ بالمئة من مصاريف الحكومة في المتوسط.

في مجال الصناعة، فإن ارتباط أهم صناعتين بتوفر الغاز الطبيعي بأسعار مناسبة، يزيد من اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا المورد الناضب. وتشتري شركة ألومينيوم البحرين (ألبا) الغاز من شركة نفط البحرين (بابكو) بسعر زهيد يبلغ ١,١ دولار لِكل ١,٠٠٠ وحدة حرارية[١٣]، لتوليد الطاقة لمصاهرها لإنتاج حوالى ٨٦٠ ألف طن من الألومينيوم سنوياً، بينما يعتمد إنتاج مصنع شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) على الغاز الطبيعي لإنتاج ١,٣٧٣,٠٠٠ طن سنوياً من الأمونيا والميثانول واليوريا[١٤]. وتشير إحصاءات الهيئة العامة للنفط والغاز لعام ٢٠٠٧، إلى أن ألبا استهلكت ٢٧ بالمئة من إنتاج البحرين من الغاز، في حين استهلكت جيبك ٨ بالمئة منه.

١ ـ إنتاج وبيع الغاز وسوائل الغاز

تنتج البحرين الغاز الطبيعي من حقل الخف الذي يبلغ عمقه حوالى ١٠,٠٠٠ قدم تحت سطح الأرض. ويبلغ إنتاج الغاز حوالى ٥٠٠ مليار قدم مكعب سنوياً (١,٤ مليار قدم مكعب يومياً).

---

(١٣) إن سعر بيع الغاز الطبيعي لشركة ألبا وغيرها من الشركات قد تم رفعه من ١,٠٠ دولار إلى ١,١٠ دولارات لِكل ١,٠٠٠ وحدة حرارية بدءاً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ في حين أن الأسعار في الولايات المتحدة مثلاً لم تقل عن ٥ دولارات لِكل ١,٠٠٠ وحدة حرارية منذ عام ٢٠٠٤، ووصلت معدلات قياسية فاقت العشرة دولارات في منتصف ٢٠٠٨، انظر: وزارة المالية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية لعام ٢٠٠٧،» ص ١٦٥.

(١٤) **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧**، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات.

ويقوم مصنع شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)، الذي تملك الدولة أغلبية أسهمه منذ عام ١٩٧٩، بمعالجة الغاز المصاحب والغاز الناتج من مصفاة البحرين لإنتاج ثلاثة من سوائل الغاز هي البروبان والبيوتان والنفثا. ويبلغ مجموع الإنتاج حوالى ٣,٥ ملايين برميل سنوياً.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

إنتاج الغاز وسوائل الغاز (بروبان وبيوتان ونفثا)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب)	٤٢٤	٤٢٩	٤٣٤	٤٢٨	٤٧٠	٤٨٨	٥٠٨
إنتاج سوائل الغاز (ألف طن)	٩٦٨	٩٦١	٩٢٢	٩٨١	١,٠١٥	٩٦٩	٨٩٦

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز (البحرين).

وتنتج البحرين النفط من حقلين:

ـ **حقل البحرين** المكتشف وسط الجزيرة الأم عام ١٩٣٢، الذي تشرف عليه شركة نفط البحرين (بابكو)، وهو أول اكتشاف للنفط في مجلس التعاون. وقد وصل ذروة إنتاجه من النفط بداية السبعينيات، حيث بلغ ٧٦ ألف برميل في اليوم، بينما يتراجع إنتاجه بمعدل سنوي يبلغ ٢ إلى ٣ بالمئة، حيث ينتج الآن حوالى ٣٤ ألف برميل يومياً.

ـ **حقل أبو سعفة** الواقع في المياه الإقليمية السعودية، الذي تم اكتشافه عام ١٩٦٣، والذي تتناصف البحرين إنتاجه مع العربية السعودية. وحتى عام ٢٠٠٢، كان إنتاج النفط من الحقل لا يتجاوز ١٥٠,٠٠٠ برميل يومياً. وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، قام البلَدان بالاستثمار في زيادة إنتاج الحقل، بحيث أصبح إنتاجه اليومي حوالى ٣٠٠،٠٠٠ برميل. وتقوم أرامكو بالإشراف على الإنتاج.

تم إنشاء مصفاة البحرين عام ١٩٣٦ بمعدل إنتاج بلغ ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وهي تنتج الآن ٢٦٠ ألف برميل في اليوم، حيث تقوم شركة بابكو بإدارة مصنع التكرير.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
إنتاج النفط في كل من حقلي البحرين وأبو سعفة
وإنتاج مصنع التكرير

ألف برميل سنوياً	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إنتاج حقل البحرين	١٣,٦٥٦	١٣,٨٠٠	١٣,٧٢٠	١٣,٦٤٧	١٣,٣٤٨	١٣,٠٨٥	١٢,٥٥٢
إنتاج حقل أبوسعفة	٥٢,٩٢٦	٥٤,٠٨٥	٥٥,١٤٦	٥٤,٩٣٨	٥٤,٧٤٨	٥٣,٨٢٣	٥٤,٧١٠
إنتاج مصنع التكرير	٨٧,٧٦٥	٩١,١٢٢	٩٢,٣٥٠	٩٢,٦٦٩	٩٧,٧١٦	٩٦,٢١٧	٩٧,٩٠٤

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ التوسع في إنتاج النفط والغاز

تقوم استراتيجية الهيئة الوطنية للنفط والغاز على عدة مرتكزات أهمها:

ـ تجديد المصفاة (مصنع التكرير) وتحسين منتجاتها لرفع القيمة المضافة وإقامة خط أنابيب جديد لنقل ـ النفط الخام من العربية السعودية بطاقة أكبر تصل إلى ٣٥٠ ألف برميل، بحيث يمكن توسعة المصفاة مستقبلاً.

ـ الاستخدام الأمثل للغاز المصاحب والغاز المنتج من المصفاة وزيادة الطاقة الاستيعابية لشركة غاز البحرين الوطنية.

ـ زيادة موارد البحرين من النفط والغاز من خلال فتح المناطق اليابسة والمغمورة أمام الشركات العالمية في عطاءات المشاركة في الاستكشاف والتطوير والإنتاج. وقد منحت شركة أوكسدنتال قاطعين من القواطع الأربعة (رقم ٣ و٤) بينما منحت شركة PTTEP التايلندية القاطع الرقم ٢[١٥].

ولكن الخطوة الأكثر جرأة هي في المفاوضات التي تتم لخصخصة قطاع إنتاج النفط والغاز بحجة تطويره. وتقوم هذه السياسة على تكوين شراكة مع بعض الشركات النفطية العالمية التي تملك التكنولوجيا لاستخراج النفط الثقيل، وكذلك لمضاعفة إنتاج حقل البحرين من ٣٤ ألف برميل في اليوم إلى أكثر من ٧٠ ألف برميل، وربما إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، وزيادة إنتاج الغاز

(١٥) **التقرير السنوي**، ٢٠٠٧، الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

المصاحب، وكذلك الغاز الطبيعي، بحيث تكتفي البحرين من الغاز حتى عشرينيات القرن الحالي بدل التوجه للاستيراد خلال بضع سنين[١٦].

البحث عن مصادر بديلة أو جديدة للغاز أصبح من الأمور الملحة، لأن مجموعة من المشاريع الهامة القائمة تعتمد عليه. كما أن مشاريع التوسعة لكل من ألبا وجيبك، ومشاريع جديدة لإنتاج الكهرباء تم تجميدها بانتظار الحصول على إمدادات جديدة للغاز. وقد قام وزير شؤون النفط والغاز بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة «شل» للغاز والطاقة، لدراسة عدد من المبادرات المتعلقة بإمدادات الغاز، لمضاعفة إنتاجه أو للمساهمة في بناء أنابيب استيراد الغاز؛ وافتتحت هيئة النفط والغاز مركزاً للمعلومات عن مشروع الغاز العميق، حيث يُتوقع إرساء المناقصة في النصف الثاني من العام الجاري، إذ تسعى الهيئة إلى حفر آبار يصل عمقها إلى ٢٠ ألف قدم[١٧].

وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية استخراج ١٤ تريليون قدم مكعب من الغاز خلال الثلاثين عاماً القادمة، وهو ما يساوي ٢٨ عاماً من الإنتاج الحالي[١٨]. سياسة الخصخصة قد تبدأ في قطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ولكنها قد تمتد لخصخصة المصفاة ومصنع شركة غاز البحرين (بناغاز)، ثم تمتد إلى الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي مثل الألومينيوم (ألبا) والبتروكيماويات (جيبك) ومحطات إنتاج الكهرباء الحكومية، بحجة ضرورة الاستخدام الأمثل للغاز والطاقة. وسيترتب على هذه الخطوة نهاية سيطرة الحكومة على سياستها النفطية، في بلد يعتمد اعتماداً شبه كلي على إيراداتها النفطية لتمويل ٧٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة من مصروفاته، ويصبح عرضة لسياسات الشركات المنتجة. فهي لن تستطيع فرض تخفيض لإنتاج النفط أو رفع إنتاجه ما لَمْ يلائم ذلك سياسات الشركة المنتجة التي تحددها اعتبارات تجارية، وربما سياسية في بلدها الأم. وهي كذلك لن تستطيع توسعة أو تحديث المصفاة، لو كانت مملوكة من قبل شركة أجنبية؛ وهو ما حدث في التسعينيات عندما رفض الشريك الأجنبي في المصفاة (شركة كالتكس الأمريكية) مشروع تحديث المصفاة. ولا تبدو الحكومة جادة في البحث عن بديل لهذه السياسة، مثلاً باستئجار الخبرات في مجال التنقيب والإنتاج بدل خصخصة قطاع الإنتاج، أو البحث مع بلدان مجلس

---

(١٦) فشلت البحرين في الاتفاق مع قطر للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي لتغطية العجز المتوقع بداية العقد القادم، وهي ما زالت تجري مفاوضات لاستيراد الغاز من إيران.

(١٧) انظر: **الوسط**، ٣/ ٢/ ٢٠٠٩.

(١٨) بالمقارنة، يبلغ احتياطي قطر من الغاز الطبيعي أكثر من ٩٠٠ ترليون قدم مكعب.

التعاون لتطوير خبرات خليجية تقوم بهذا الدور، أو تشجيع القطاع الخاص المحلي على بناء خبرات خاصة في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه. ويبدو أن بعض الشركات النفطية الكبرى مهتمة بتطوير حقول النفط الثقيل الموجودة في العربية السعودية وغيرها من بلدان الخليج العربي، وهي ترى في دخول التجربة البحرينية ونجاحها منفذاً لدخول جميع بلدان مجلس التعاون في وقت لاحق.

ثالثاً: بعض أهم تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة

ساهمت الطفرة النفطية في مضاعفة النمو الاقتصادي وجلبت مليارات الدولارات من الاستثمارات خاصة في قطاع العقار. كما ساهمت في تمويل مشاريع البنية التحتية ورفع الرواتب في القطاع العام وزيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والسكن الحكومي المدعوم ودعم الفئات محدودة الأجر. وبالدرجة نفسها استخدمت الإيرادات النفطية الإضافية في مضاعفة موازنة الدفاع والأمن. وشهدت البلاد انفجاراً سكانياً بسبب عملية تجنيس واسعة من أجل القيام بتغيير ديمغرافي، وزيادة كبيرة في العمالة الوافدة. وأُهدرت أغلب وفورات الموازنة العامة المُتكونة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، التي بلغت ملياري دينار (٥,٣ مليار دولار)، في تمويل المصاريف السرية المختلفة من أسلحة ومصاريف الديوان الملكي ونفقات الأسرة الحاكمة.

١ ـ النمو الاقتصادي

سجلت نسبة نمو الناتج المحلي (الحقيقي) أرقاماً قياسية بلغت في المتوسط أكثر من ٦,٤ بالمئة سنوياً. وتشير التقديرات الأولية إلى أن أرقام النمو ستنخفض بشكل كبير خلال هذا العام، ربما دون نصف معدلاتها السابقة، أي إلى أقل من نسبة نمو السكان من البحرينيين، مما سيؤدي إلى تراجع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

نمو الناتج المحلي

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة النمو السنوي (بالمئة)	٤,٥	٥,٢	٧,٢	٥,٦	٧,٩	٦,٧	٨,١	٦,٣

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي (IMF). أرقام ٢٠٠٨ هي توقعات الصندوق.

الميزانية الحكومية[١٩]

سجلت الميزانية العامة للدولة وفراً مالياً في جميع الأعوام منذ ٢٠٠٠ باستثناء عجز ضئيل عام ٢٠٠٢؛ وقد بلغ متوسط الوفر السنوي ٢٢٠ مليون دينار. ومنذ سنة ٢٠٠٠، ساهمت الإيرادات المرتفعة للنفط في تمويل زيادة ضخمة في المصروفات المتكررة بلغت خلال ٨ سنوات ١٥٥ بالمئة، من ٦٦٤ مليون دينار إلى ١٦٤٤ مليون دينار، وفي ميزانية المشاريع بلغت ٣٥٧ بالمئة من ١٢٣ مليون ـ وهو يقارب المعدل السائد في التسعينيات ـ إلى ٥٦٢ مليون دينار رُصدت لعام ٢٠٠٨.

الشكل الرقم (٤ ـ ٨)

مقارنة بين مصروفات المشاريع والمصروفات المكررة

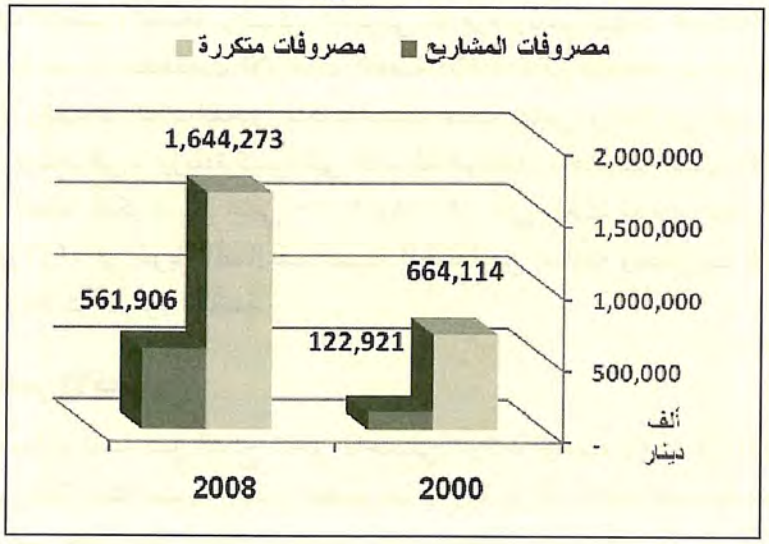

السرعة الفائقة لنمو مصروفات الحكومة كانت في جميع المجالات، ولكن بالأخص في الدفاع والداخلية والتعليم والصحة والإسكان ومشاريع البنية التحتية. وقد أضافت الحكومة ١٢ ألف وظيفة في قطاعي الخدمة المدنية والعسكرية، أي بزيادة تقارب ٢٥ بالمئة خلال الأعوام الخمسة التي تفصل بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، أي بمعدل سنوي مركب يبلغ ٤,٥ بالمئة.

(١٩) تستخدم الحكومة مصطلح «الميزانية» لتعني (Budget) بدل مصطلح «الموازنة» الشائع في أغلب البلدان العربية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)
إيرادات ومصروفات الحكومة

سنوات / مليون دينار	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إيرادات نفطية	٧٦٤	٦٧٢	٦٩١	٨٣٦	٩٤٤	١٢٦٥	١٤١٦	١٦٣٠	٢٢٣٠
إيرادات غير نفطية	٢٨٣	٣٠٩	٣٣٦	٣٠٩	٣٥٦	٤٠٦	٤٢٣	٤٠٦	٤٠٦
مجموع الإيرادات	**١٠٤٧**	**٩٨١**	**١٠٢٧**	**١١٤٥**	**١٣٠٠**	**١٦٧١**	**١٨٣٩**	**٢٠٣٦**	**٢٦٣٦**
المصروفات المتكررة	٦٦٤	٦٧٠	٧٤٠	٨٢١	٨٦٤	١٠٢٤	١١٠١	١٣٣١	١٦٤٤
مصروفات المشاريع	١٢٣	١٦٣	٢٩١	٢٥٩	٢٤٠	٢٦٥	٤٥٧	٤٨٧	٥٦٢
مجموع المصروفات	**٧٨٧**	**٨٣٣**	**١٠٣١**	**١٠٨٠**	**١١٠٤**	**١٢٨٩**	**١٥٥٨**	**١٨١٨**	**٢٢٠٦**
الوفر/ (العجز)	٢٦٠	١٤٨	(٤)	٦٥	١٩٦	٣٨٢	٢٨١	٢١٨	٤٣٠

المصدر: وزارة المالية، والإيرادات النفطية لعام ٢٠٠٨ من تقديرات الكاتب.

٢ ـ نمو موازنات الدفاع والأمن

زادت مصروفات الدفاع المتكررة ٩٥ بالمئة من ١٢٠ مليون دينار (فعلي) عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٣ مليون دينار (اعتماد) عام ٢٠٠٨. مصروفات الدفاع المعلنة لا تتضمن مصاريف التسلح، التي لا تتطرق لها ميزانية الدولة التي ترفعها الحكومة إلى مجلس النواب، والتي يمكن أن تضيف ما بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة لمصروفات الدفاع. ورغم أن الحكومة لا تعلن عن صفقات الأسلحة، إلا أن بالإمكان الحصول على بعض المعلومات من موقع وزارة الدفاع الأمريكية أو من إعلانات الشركات المصنعة للسلاح. ويمكن التنبؤ بهذه الكلفة الكبيرة للتسلح من خلال عقد واحد أعلن عنه في منتصف عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٢٠٤ ملايين دولار (٧٧ مليون دينار)، أي ما يساوي ٣٣ بالمئة من الاعتمادات المخصصة للمصروفات المتكررة لقوة لدفاع البحرين في عام ٢٠٠٨، لشراء طائرات هليكوبتر بلاك هوك لصالح وزارة الدفاع، في حين إنه لم تقَر موازنة لهذه المصروفات في مجلس النواب كما ينص الدستور[٢٠].

أما المصروفات المتكررة للأمن، فقد زادت ١٠٢ بالمئة من ١٠٣ مليون دينار

(٢٠) في معرض باريس للطيران وقّعت الحكومة بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ اتّفاقية شراء ٩ طائرات هليكوبتر بلاك هوك طراز يو إتش ٦٠ أم مع شركة سيكورسكي التابعة ليونايتد تكنولوجيز الأمريكية بمبلغ ٢٠٤ ملايين دولار. المصدر: وكالة رويترز.

(فعلي) سنة ٢٠٠٠، إلى ٢٠٨ مليون دينار (اعتماد) سنة ٢٠٠٨. وقد تشعبت الأجهزة الأمنية، فلم تعد مقصورة على وزارة الداخلية، بل تعدتها بحيث أصبحت ثلاثة أجهزة هي وزارة الداخلية، والحرس الوطني، والأمن الوطني؛ وجميعها يرأسها وزير أو مسؤول بدرجة وزير من الأسرة الحاكمة. في حين أُضيفت كذلك خمس إدارات للمحافظات تتبع وزير الداخلية. وفي حين شهدت ميزانية الأمن نمواً متوسطاً خلال الأعوام الأولى لـ «الإصلاح» حيث زادت بنسبة ١٩ بالمئة خلال السنوات الأربع بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، فإن الزيادة تضاعفت أكثر من مرتين وبلغت ٧٠ بالمئة خلال السنوات الأربع التالية المنتهية في ٢٠٠٨، وهي الفترة التي صاحبها تدهور في المناخ السياسي وتراجع على صعيد الحريات كما ترى قوى المعارضة وبعض منظمات حقوق الإنسان والمراقبين الدوليين. معدل الزيادة السنوية المركب لقطاعي الدفاع والأمن يبلغ ٩ بالمئة (للمصروفات المتكررة) للفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. ولكن هذا المعدل تسارع خلال السنوات الأربع الماضية ليبلغ ١١ بالمئة، دون حساب الموازنات العسكرية السرية الخاصة بنفقات التسلح، التي قد تضيف بضع نقاط مئوية أخرى إلى هذا المعدل السنوي الكبير. أما الاعتمادات التي طلبتها الحكومة لميزانية ٢٠٠٩، فهي تزيد بمعدل ١١,٤ بالمئة عن ٢٠٠٨، أي ما يفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي المتوقع، في عام يُفترض أن تبدأ فيه الحكومة بتجميد نفقاتها بسبب العجوزات المالية الكبيرة المتوقعة هذا العام. الملاحظ أن الهاجس الأمني السياسي الداخلي لدى الحكومة كبير للغاية، إلى درجة أن أكبر زيادة قد طالت جهاز الأمن الوطني (المخابرات السياسية) الذي زادت اعتماداته ٣٤ بالمئة هذا العام، مقارنة بالعام ٢٠٠٨ (من ١٣,٦ مليون دينار إلى ١٨,٢ مليون دينار).

الشكل الرقم (٤ ـ ٩)

مقارنة بين مصروفات الدفاع المتكرر ومصروفات الأمن المتكرر

الشكل الرقم (٤ ـ ١٠)
مصروفات الدفاع والأمن كنسبة من مصروفات التعليم

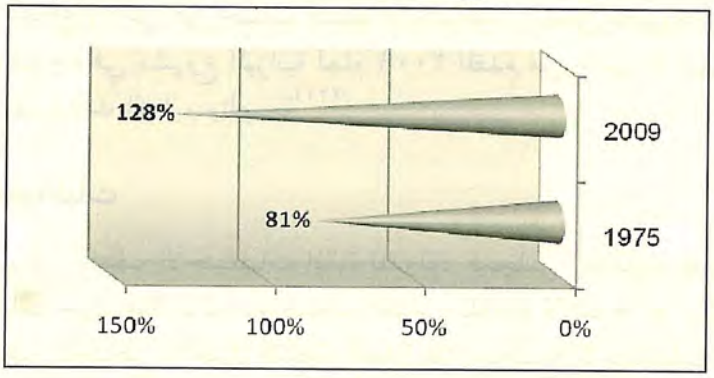

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)
مصروفات الدفاع والأمن

مليون دينار	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	اعتماد مشروع	
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
وزارة الداخلية	٩٦,٠	١٠٠,٠	١٠٤,٦	١١٠,٠	١١٠,٤	١١٣,٤	١٢٧,٦	١٥٢,٨	١٧٠,٩	١٨٢,٠
الحرس الوطني	٦,٣	٦,٧	٧,٠	٨,٢	٩,٥	٩,٩	١٢,٦	١٧,٧	١٩,٩	٢٣,٢
الأمن الوطني	–	–	–	–	–	١٢,١	١٢,٤	١٢,٨	١٣,٦	١٨,٢
المحافظات	١,٠	١,٣	٢,٢	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٤,٠
مجموع مصروفات الأمن	**١٠٣,٣**	١٠٨,٠	١١٣,٨	١٢١,٢	١٢٣,٠	١٣٨,٨	١٥٥,٩	١٨٦,٨	٢٠٨,٦	**٢٢٧,٤**
مصروفات وزارة الدفاع	١٢٠,٠	١٢٥,٠	١٤٨,٤	١٦٩,٢	١٧١,٢	١٧٧,٣	١٩٠,٣	٢١٥,٠	٢٣٣,٩	٢٦٥,٦
مجموع الأمن والدفاع	**٢٢٣,٣**	٢٣٣,٠	٢٦٢,٢	٢٩٠,٤	٢٩٤,٢	٣١٦,١	٣٤٦,٢	٤٠١,٨	٤٤٢,٤	**٤٩٣,٠**
الزيادة السنوية (بالمئة)		٤,٣	١٢,٥	١٠,٧	١,٣	٧,٤	٩,٥	١٦,١	١٠,١	١١,٤

المصدر: وزارة المالية، جميع الأرقام فعلية ما عدا أرقام ٢٠٠٨ للاعتمادات المعدلة وأرقام ٢٠٠٩ لمشروع الحكومة المقدم لمجلس النواب.

التركيز على الدفاع والأمن لم يكن بهذا المستوى في بداية عهد الاستقلال. ففي ميزانية عام ١٩٧٥ التي أقرها أول مجلس للنواب (المجلس الوطني)، بلغت

مصروفات الدفاع والأمن نسبة ٨١ بالمئة من مصروفات الصحة والتعليم، بينما انعكس الوضع بعد سنوات من غياب الرقابة النيابية وتغليب احتياجات النظام السياسي للدفاع والأمن على حساب التنمية الاجتماعية. وتشكل مصروفات الدفاع والأمن المقترحة في مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٩ المقدم من الحكومة نسبة ١٢٨ بالمئة من مصروفات التعليم والصحة[٢١].

٣ ـ الاحتياطيات

الغموض يكتنف الاحتياطيات المالية للدولة، فمجلس النواب لم يحصل على أي معلومات حول هذا الرقم، والحساب الختامي للدولة لا يدرج أي رقم، عدا الرقم الخاص باحتياطي الأجيال القادمة. كما لم يلقَ موضوع الاحتياطيات النقاش المناسب في مجلس النواب؛ حيث تركز أحاديث أغلب النواب في أثناء مناقشة ميزانيتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، على إيرادات الدولة من النفط من ناحية، وبدرجة أكبر على موضوع علاوة الغلاء البالغة ٧٢ مليون دينار و٧٤ مليون دينار، للعامين المذكورين على التوالي (وهي العلاوة التي دفعتها الحكومة خلال ٢٠٠٨ بمعدل ٥٠ ديناراً شهرياً لكل عائلة يبلغ دخل معيلها أقل من ١,٥٠٠ دينار شهرياً). ويأتي التركيز على علاوة الغلاء كونها مطلباً شعبياً يلقى إجماعاً من النواب، خصوصاً أمام صعوبة انتزاع مكاسب سياسية من الحكومة، بسبب توازنات القوى في المجلس والمعوقات الدستورية التي تقلص مساحة الإصلاحات السياسية الممكنة.

البحث في موضوع الاحتياطي كثيراً ما يدخل في إطار المحرمات في التلفزيون والإعلام، لأنه مرتبط بالميزانيات السرية للديوان الملكي وموازنات التسلح[٢٢]. وليس من السهل تقدير هذه الموازنات، ولكن يمكن حسابها لو تم الإفصاح عن الاحتياطيات المالية للحكومة، لأن الحركة في حسابي الاحتياطيات والقروض ستكشف حجم هذه التسريبات.

في عام ١٩٧٣، أقر المجلس التأسيسي ميزانية سنوية للأمير الراحل تساوي ٦ ملايين دينار، كانت تشكل حوالى ربع إيرادات الدولة في العام السابق

(٢١) انظر: وزارة المالية، ميزانية الدولة لعام ١٩٧٥، ومشروع الحكومة لميزانية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

(٢٢) تم عزل وزير الإعلام السيد جهاد بوكمال ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون السيد أحمد نجم من منصبيهما خلال أقل من ٢٤ من إذاعة برنامج «في الميزان» على الهواء مباشرة، حيث استضاف معد البرنامج أحد النواب السابقين بالإضافة إلى الكاتب، وقام الكاتب فيه بمناقشة أرقام الموازنات السرية للديوان الملكي.

لإقرارها. وقد منع دستور ١٩٧٣ تغيير هذا الرقم مدة حكم الأمير[٢٣]. ويعتقد كثير من قادة المعارضة أن حل المجلس الوطني في آب/أغسطس من عام ١٩٧٥، سببه التغير الدراماتيكي في أسعار النفط، ورغبة الحكم في إعادة توزيع الميزانية خلافاً لنص الدستور؛ حيث ارتفع دخل الدولة من ٢٤ مليون دينار عام ١٩٧٢، وهو العام السابق لانتخابات المجلس الوطني، إلى ١٣٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ (عام حل المجلس)[٢٤].

وقد فشلت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب، في أثناء نقاشها الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٥، في الحصول على أية معلومات بخصوص ميزانية الديوان الملكي[٢٥]. واضطرت اللجنة في نهاية المطاف إلى وضع التوصية التالية على تقريرها الذي رفعته إلى رئيس المجلس، لعرضه على أقرب جلسة: «نظراً لعدم تعاون الجهات الرسمية المعنية في توفير المعلومات المتعلقة بموازنة الديوان الملكي التي طلبتها اللجنة بشأن الحساب الختامي الموحد للدولة؛ توصي اللجنة بتعليق الموافقة على الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٥، لحين الحصول على المعلومات المتعلقة بموازنة الديوان الملكي». وحتى الآن لم تعقد هذه الجلسة، ربما منعاً من الحرج الذي ستسببه للديوان الملكي.

وفي جميع الميزانيات والإحصاءات المالية الحكومية الصادرة عن وزارة المالية، تكرر الرقم الذي تم الاتفاق عليه في المجلس التأسيسي كـ «مخصصات أميرية» سنوية (٦ ملايين دينار) حتى عام ٢٠٠٠، رغم شكوك بوجود ميزانيات سرية خاصة بالديوان الأميري (الملكي لاحقاً)، منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥.

---

(٢٣) «للأمير مخصصات مالية سنوية، تحدّد بمرسوم أميري خاص، ولا يجوز تعديل هذه المخصصات مدّة حكم الأمير، ويكون تحديدها بعد ذلك بقانون»، انظر: المادة (٣٣) فقرة (ط) من دستور ١٩٧٣، وقد تم حذف هذه المادة من دستور ٢٠٠٢ ووضع مكانها النص التالي في المادة (٣٣) فقرة (م): «الديوان الملكي يتبع الملك، ويصدر بتنظيمه أمر ملكي، وتحديد ميزانيته وقواعد الرقابة عليها بمرسوم ملكي خاص». وحتى الآن لم يصدر هذا المرسوم الخاص لأي من السنوات منذ وُضع الدستور الجديد عام ٢٠٠٢.

(٢٤) الأرقام الفعلية من كتاب وزارة المالية: ثلاثين عاماً من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة البحرين.

(٢٥) بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خاطبت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب وزارة المالية بطلب معلومات حول ميزانية الديوان الملكي لعام ٢٠٠٥، أفادت الوزارة بعدم اختصاصها بهذا الموضوع (وهو الجواب المعتاد من الوزارة وغيرها من الجهات الحكومية عندما تريد تجنب الرد على تساؤلات مجلس النواب ويكون الموضوع متعلقاً بقرارت يتخذها الديوان الملكي). ثم طلبت اللجنة بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ من الديوان الملكي معلومات حول ذات الموضوع فلم تتسلم رداً على خطابها، انظر: تقرير اللجنة المالية المرفوع لمكتب مجلس النواب بخصوص الحساب الختامي لسنة ٢٠٠٥.

وقد أضاف الحكم ميزانيات أخرى: **واحدة** تخص العائلة الحاكمة (٤,٢ ملايين دينار عام ٢٠٠٢) التي لا يوجد لها سند في الدستور أو القانون، و**الأخرى** تخص الطيران الملكي (١١ مليون دينار في ٢٠٠٢). وقد ضُمت ميزانية ولي العهد إلى المخصصات الأميرية بدءاً من عام ٢٠٠١. وفي نهاية ٢٠٠٢، بلغ مجموع هذه المصروفات الفعلية (باستثناء مصروفات ديوان رئيس الوزراء)، أكثر من ٢٤,٣ مليون دينار، إضافة إلى مصروفات أخرى تتحملها الدولة مباشرة، دون تحميلها ميزانية الديوان الملكي[٢٦]. وقبل عام فقط من تولي مجلس النواب صلاحيته (بالشراكة مع مجلس الشورى) في إقرار الميزانية العامة، زادت مصاريف الديوان الملكي والأجهزة التابعة له ٣٩ بالمئة على ما كانت عليه العام السابق له.

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)
ميزانية الديوان الملكي ورئيس الوزراء والأسرة الحاكمة

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٧
الديوان الملكي	٦,٠٠٠	٨,٤٥٣	٩,٠٢٥	؟	؟
ديوان ولي العهد	٢,٤٥٣	-	-	؟	؟
مجلس العائلة الحاكمة	١,٧٥٦	١,٧٦٩	٤,٢٠٠	؟	؟
الطيران الملكي	٤,٧٥٧	٥,١١٧	٧,١٦١	؟	؟
مشاريع الطيران الملكي	٢,٠٩٥	٢,١٧٦	٣,٩٦٨	؟	؟
مجموع الديوان الملكي وملحقاته	**١٧,٠٦١**	**١٧,٥١٥**	**٢٤,٣٥٤**	**؟**	**؟**
ديوان رئيس الوزراء	٧٢٦	٨٢٠	١,٥٢٧	٣,٣٢٤	١٣,٥٤٧

المصدر: وزارة المالية، الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، وتقرير أداء تنفيذ الميزانية لسنة ٢٠٠٧.

وتبين الإحصاءات المنشورة من وزارة المالية، اختفاء جميع الأرقام الخاصة بميزانية الديوان الملكي ومجلس العائلة الحاكمة والطيران الملكي، بدءاً من عام ٢٠٠٣؛ وهو العام الذي تولى فيه مجلس النواب أول مناقشة لميزانية الحكومة بعد الانتخابات التي أُجريت نهاية عام ٢٠٠٢. إلا أن أرقام تنفيذ ميزانية ٢٠٠٧ تُبين طفرة هائلة في مصاريف ديوان رئيس الوزراء، التي تضاعفت منذ بدء «الإصلاح»

(٢٦) بالمقارنة، بلغت ميزانية البلاط الملكي البريطاني في ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ حوالى ٤٠ مليون جنيه إسترليني أي ٢١ مليون دينار.

حوالى ١٨ مرة؛ إذ بلغت ١٣,٥ مليون دينار بعد أن كانت ٧٢٦ ألف دينار عام ٢٠٠٠ (وقد تم زيادة المبلغ مرة أخرى بمقدار ٢٠ بالمئة إلى ١٦,٣ مليون دينار لسنة ٢٠٠٩ في مشروع الميزانية المقدم إلى مجلس النواب).

يبلغ مجموع الوفورات (الفوائض السنوية) بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ حوالى ١,٩٧٧ مليون دينار. ولا أحد يعرف خارج إطار الديوان الملكي وعدد قليل من كبار موظفي وزارة المالية، أرقام مصروفات الديوان الملكي ومصروفات التسلح وكامل مصروفات الدولة.

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)

وفورات (فوائض) الميزانية العامة

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الوفر/(العجز)	٢٦٠	١٤٨	(٤)	٦٥	١٩٦	٣٨٢	٢٨١	٢١٩	٤٣٠

المصدر: أرقام وزارة المالية، الوفر لعام ٢٠٠٨ هي من تقديرات الكاتب.

معرفة حجم الاحتياطيات المالية للدولة أمر هام للغاية، ليس فقط للرقابة والحفاظ على المال العام، ولكن أيضاً للمساعدة في التخطيط الاقتصادي ولمعرفة إمكانية تمويل عجوزات الميزانية العامة من هذا الاحتياطي، إن وجد. كما إن بقاء احتياطيات كبيرة يساهم في استمرار التصنيف الجيد لديون المملكة من قبل وكالات التصنيف الدولية، ويخفض من كلفة الاقتراض في الأسواق العالمية، ويساهم في تحسين تصنيف ديون المصارف المسجلة في البحرين.

في كتيب الإحصاءات المالية الحكومية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، ظهرت مجموعة من المصروفات التي لم يناقشها أو يقرها مجلس النواب في أثناء إقرار ميزانية ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. هذه المبالغ التي سميت «المشاريع السيادية والاستراتيجية ومشاريع التسلح والتطوير والتدوير»، تم وضعها من قبل وزارة المالية وخُصمت من الوفر السنوي دون سند من القانون، حيث تنص المادة ١١٠ من دستور ٢٠٠٢ على أن: «كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها، يجب أن يكون بقانون». وبلغ مجموع هذه المبالغ التي ربما استخدمت في تمويل بعض صفقات الأسلحة («مشاريع التسلح») وبدرجة أكبر مصروفات الديوان الملكي («المشاريع السيادية») ٥٨٧ مليون دينار، أي ما نسبته ٨٨ بالمئة من مجموع وفر الميزانية البالغ ٦٦٥ مليون دينار للسنوات الخمس نفسها، المنتهية في ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)
«المشاريع السيادية والاستراتيجية ومشاريع التسلح والتطوير والتدوير» خارج الميزانية

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
٢٥٥	١٤٥	-	٥١,٥	١٣٥,٩

المصدر: وزارة المالية، الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤.

وربما هذه الأرقام التي يبلغ متوسطها السنوي ١١٧ مليون دينار، وهي تزيد كثيراً على ميزانية الصحة؛ تعبر عن حجم الموازنات السرية السنوية التي من المرجح أنها تضخمت مرة ثانية خلال الأربع سنوات الماضية التي شهدت وفورات أكبر في الميزانية.

لقد جاء النمو الكبير في ميزانية الديوان الملكي مع اتساع سلطاته الفعلية. فقد تحول مركز الثقل السياسي من الحكومة في المنامة، إلى الديوان الملكي في الرفاع، رغم إعلان البحرين «ملكية دستورية» عام ٢٠٠٢. أصبح الديوان الملكي مركزاً للقرار السياسي وزاد عدد موظفيه ومستشاريه أكثر من ثلاث مرات، وتضاعفت مصروفاته. وقد لوحظت زيادة كبيرة في عدد موظفي الديوان الملكي بين عام ١٩٩٨ (العام الذي سبق تولي الملك الحكم) وعام ٢٠٠١ (عام «الإصلاح»)، حيث زاد عددهم من ١٣٨ إلى ٤٨٥ موظفاً؛ والمرجح أن العدد اليوم يفوق ذلك بكثير.

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)
عدد موظفي الديوان الملكي

١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١٣٩	١٣٨	١٧٨	٢٦٨	٤٨٥

الأرقام هي لمجموع موظفي الديوان الملكي وديوان ولي العهد (قبل أن يعتلي العرش).
المصدر: التقرير السنوي ٢٠٠١ للهيئة العامة لصندوق التقاعد.

وفي تقريرها في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، قامت وكالة التصنيف الدولية «موديز» بتخفيض توقعاتها لديون البحرين من «مستقر» إلى «سلبي»؛ الأمر الذي ساهم أيضاً في تخفيض تصنيف ديون بعض المصارف العاملة في البحرين. وأوردت الوكالة أسباباً عديدة لإعادة النظر في تصنيفها، منها محدودية الاحتياطيات المالية،

الأمر الذي يرجح ما ذهبنا إليه من أن وفورات الميزانية لم تذهب لبناء الاحتياطيات، بل استُخدمت أساساً لتمويل مصروفات الديوان الملكي والأسلحة السرية[٢٧].

٤ ـ احتياطي الأجيال القادمة

دفع ارتفاع النفط وتكوّن وفر سنوي في ميزانية الدولة مجلس النواب إلى إصدار القانون الرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٦، بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة، وذلك باقتطاع دولار واحد لِكل برميل نفط يتم تصديره إذا تخطى سعر البرميل ٤٠ دولاراً[٢٨]. وللاحتياطي شخصية اعتبارية ولا يجوز التصرف بأمواله لغير العمليات الاستثمارية إلا بقانون.

وفي عامه الأول سجل الاحتياطي دخلاً بلغ حوالى ٥٤ مليون دولار، أي ما يعادل دولاراً واحداً عن كل برميل من البراميل الـ ١٤٨,٠٠٠ التي كانت تنتَج وتصدَّر يومياً؛ بالإضافة إلى ١,٢ مليون دولار إيراد فوائد على ودائع الاحتياطي لدى المصارف[٢٩]. وما يتم اقتطاعه سنوياً يزيد قليلاً على ١ بالمئة من مصاريف الدولة بحسب ميزانية ٢٠٠٩، وربما لا يزيد على ١٠ بالمئة مما يتم اقتطاعه للموازنات السرية التي لا يحكمها قانون.

---

(٢٧) *Financial Times*, 16/1/2009.

(٢٨) نص القانون الرقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة على:

المادة **الأولى**: يُقتطع دولار أمريكي واحد من سعر كل برميل نفط خام يزيد سعره على ٤٠ دولاراً، ويتم تصديره إلى خارج مملكة البحرين، اعتباراً من أول السنة المالية التالية لنفاذ هذا القانون؛ لتكوين احتياطي خاص يسمّى «احتياطي الأجيال القادمة». ولا يجوز خفض المبلغ المقتطع أو زيادته أو التصرف بأموال الاحتياطي لغير العمليات الاستثمارية، إلا بقانون.

المادة **الثانية**: تفتح وزارة المالية حساباً خاصاً يسمّى «حساب احتياطي الأجيال القادمة»، ترصد فيه الأموال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وعائدات استثماراتها.

المادة **الثالثة**: تستثمر وزارة المالية الأموال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون، ويضاف عائد استثماراتها إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة.

المادة **الرابعة**: يُشكل بوزارة المالية مجلس يسمى «مجلس احتياطي الأجيال القادمة»، برئاسة وزير المالية وعدد كافٍ من الأعضاء المختصين وذوي الخبرة من داخل الحكومة وخارجها، يختص بوضع وتنفيذ السياسة والقواعد التي تتبع في استثمار الأموال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون، بحسب مقتضيات الظروف الاقتصادية المتطورة وإقرار الحساب الختامي لها؛ ويصدر مرسوم بتشكيل المجلس وتنظيم إدارته.

المادة **الخامسة**: تقدّم الحكومة الحساب الختامي لحساب احتياطي الأجيال القادمة المدقق من قبل ديوان الرقابة المالية إلى مجلس النواب خلال الأشهر الخمسة التالية لانتهاء السنة المالية، ويكون اعتماد الحساب الختامي بعد موافقة تصدر عن كل من مجلس الشورى ومجلس النواب مشفوعاً بملاحظاتهما، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

(٢٩) الحساب الختامي للدولة ٢٠٠٧.

الشكل الرقم (٤ ـ ١١)

معدل النمو السكاني السنوي لغير البحرينيين

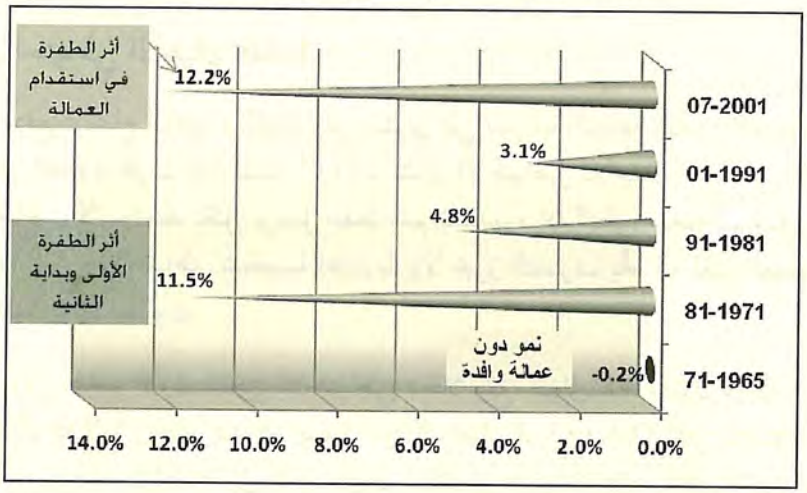

هناك حاجة ملحة إلى زيادة الاستثمار في احتياطي الأجيال القادمة، بحيث يتم زيادة الاقتطاع السنوي من إيرادات النفط والغاز، إلى إضعاف رقمه الحالي حتى يكون لدى الدولة ما يكفي للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

٥ ـ التأثيرات السكانية

في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، كان مجلس النواب على موعد مع مفاجأة من العيار الثقيل. ففي رده على سؤال نيابي وجهه الشيخ علي سلمان، رئيس كتلة الوفاق المعارضة بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، إلى وزير الدولة (المسؤول عن الجهاز المركزي للمعلومات) الشيخ أحمد عطية الله الخليفة، حول عدد سكان البحرين ونسبة النمو السكاني، رد الوزير: «إن متوسط النمو السكاني بلغ ٥,٨ بالمئة سنوياً خلال العشر سنوات الماضية. أما عن أسباب النمو السكاني، فتعزى إلى أسباب عديدة، يأتي في أهمها التطور الاقتصادي الكبير. وهو ما استتبع زيادة كبيرة في عدد العمالة الوافدة. يضاف إلى ذلك الزيادة الطبيعية الناتجة من حالات الولادة. أما في ما يخص سؤال النائب عن تقدير عدد السكان حالياً، فقد بلغ إجمالي عدد السكان في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ حوالى ١,٠٤٦,٨١٤ نسمة، منهم حوالى ٥٢٩,٤٤٦ بحرينياً، وحوالى ٥١٧,٣٦٨ غير بحريني».

سبب المفاجأة هو أن التقديرات المنشورة عن الجهاز المركزي للمعلومات حول

عدد سكان البحرين عام ٢٠٠٦[٣٠]، المبني على الإسقاطات السكانية (الاستنباطات المبنية على البيانات التاريخية بافتراض ثبات نسبة النمو)، قدرت عدد السكان بـ ٧٤٢,٦٠٠ في نهاية ٢٠٠٦، بينهم ٤٥٩,٠٠٠ بحريني و٢٨٣,٦٠٠ غير بحريني؛ فكيف يرتفع الرقم إلى ١,٠٤٦,٨١٤، أي ٤١ بالمئة، خلال ٩ أشهر[٣١]؟

الجدول الرقم (٤ ـ ١٠)

مقارنة بين الإسقاطات السكانية عام ٢٠٠٦، والسجل السكاني عام ٢٠٠٧

	الإسقاطات السكانية ٢٠٠٦	السجل السكاني ٢٠٠٧	السنبة المئوية للفرق في ٩ أشهر
بحريني	٤٥٩,٠٠٠	٥٢٩,٤٤٦	١٥
غير بحريني	٢٨٣,٦٠٠	٥١٧,٣٦٨	٨٢
المجموع	**٧٤٢,٦٠٠**	**١٠٤٦٨١٤**	**٤١**

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، وإجابة الوزير عطية الله على سؤال النائب الشيخ علي سلمان.

عاملان هامان تدخلا في الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان خلال هذا العقد.

العامل الأول، كما أشار إليه الوزير عطية الله، اقتصادي ناتج من تسارع النمو المصاحب للطفرة النفطية، الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على العمالة الوافدة، خاصة في قطاع الإنشاءات. هذه الزيادة الضخمة شبيهة بما حدث في فترة السبعينيات، وأدت هذه المرة إلى زيادة العمالة الوافدة ١١١ بالمئة خلال أقل من ست سنوات ونصف السنة. المعدل السنوي لهذه الزيادة غير الطبيعية في أعداد الوافدين الذي بلغ ١٢,٢ بالمئة للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧، شبيه بمعدل الزيادة في السبعينيات، الذي بلغ ١١,٥ بالمئة للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨١[٣٢].

---

(٣٠) الجهاز المركزي للمعلومات، **الأرقام الخاصة بإحصاءات ٢٠٠٦** (البحرين: الجهاز، ٢٠٠٧)، أي بعد إجابة وزير الدولة على السؤال النيابي، كان يحوي الأرقام نفسها السابقة التي صححها الوزير في رده.

(٣١) في أثناء الاستجواب النيابي، برر الوزير عطية الله التضارب بين الأرقام الحكومية، بأن الرقم المنشور حول عدد السكان لعام ٢٠٠٦ هو رقم تقديري مبني على الإسقاطات السكانية، في حين إن الرقم الذي تقدم به لمجلس النواب هو الرقم المبني على السجل السكاني (وهو السجل الإلكتروني الدائم الذي يتم فيه تسجيل بيانات كل فرد بشكل متواصل). ولكن الوزير لم يقل لماذا استمر الجهاز المركزي للمعلومات في استخدام طريقة الإسقاطات السكانية طوال الفترة السابقة، في حين إن أرقام السجل السكاني متوفرة وهي مختلفة بشكل جذري؛ وقد اتهم نواب المعارضة الوزير بالقصور في أداء مهامه، لأن التخبط في تقدير عدد السكان أربَك الأجهزة المختصة بالتخطيط في البلاد.

(٣٢) انظر: الجهاز المركزي للمعلومات، ورد الوزير عطية الله في مجلس النواب.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٢)
تطور نسبة السكان البحرينيين وغير البحرينيين بين عامَي ١٩٧١ و٢٠٠٧

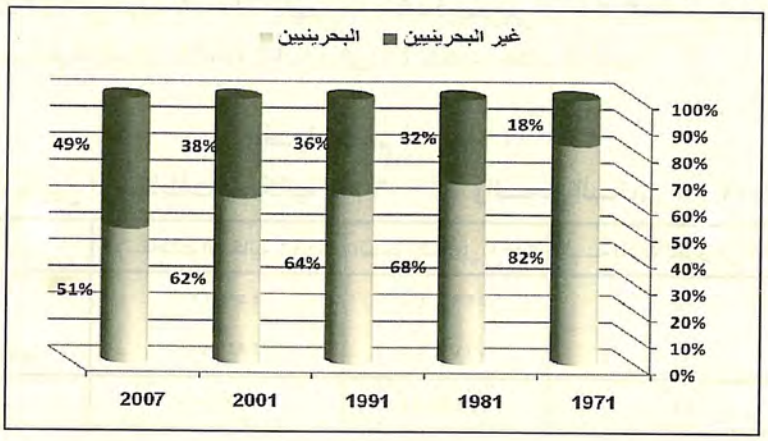

الملاحظ أن النمو الاقتصادي الكبير الذي حدث بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧١، وارتفعت خلاله إيرادات الدولة ١٦٠ بالمئة، لم يصحبه أي ارتفاع في العمالة الوافدة، الأمر الذي يؤكد إمكانية إحداث نمو سريع، دون أن يصاحبه نمو كبير في العمالة الوافدة.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٣)
معدل النمو السكاني السنوي للبحرينيين

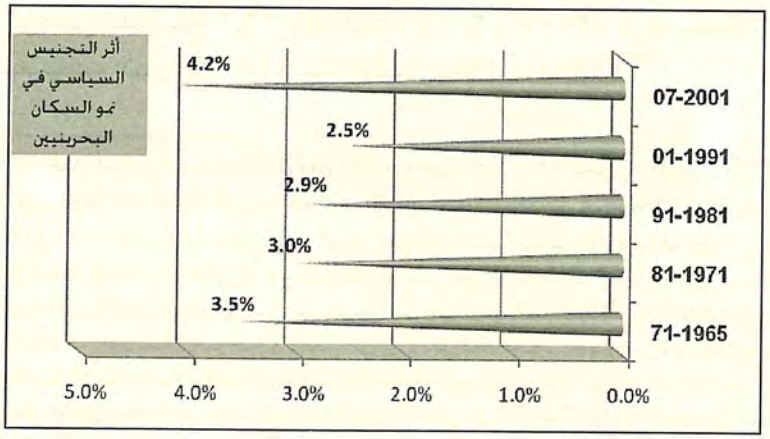

أما **العامل الثاني**، فهو قرار ذو طابع سياسي نتجت منه عملية تجنيس

واسعة[٣٣]، ويمكن تلمس هذا القرار السياسي من خلال قراءة معدل النمو السكاني السنوي للبحرينيين. فبعد أن بلغ حده الأقصى في الستينيات، مسجلاً ٣,٥ بالمئة في تعداد ١٩٧١، سجل النمو السكاني السنوي انخفاضاً مستمراً في تعدادي ١٩٨١ (٣ بالمئة)، و١٩٩١ (٢,٩ بالمئة). وفي تعداد ٢٠٠١، سجل حده الأدنى، حيث بلغ ٢,٥ بالمئة[٣٤]. وبطبيعة الحال، كان من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التنازلي، في ظل الأرقام التي تشير إلى استمرار انخفاض معدل الخصوبة لدى المرأة البحرينية. لذلك، فالتفسير المنطقي للزيادة الحادة في معدل النمو السكاني للبحرينيين من ٢,٥ بالمئة كمتوسط للأعوام العشرة المنتهية في ٢٠٠١، إلى نسبة ٤,٢ بالمئة سجلت خلال السنوات الست والنصف التي تبعت آخر تعداد للسكان، التفسير المنطقي هو منح الجنسية البحرينية لأعداد كبيرة من العرب والأجانب خلال نفس الفترة.

الحكومة لا تفصح عن الأعداد الإجمالية للمجنسين، فوزير الداخلية مثلاً في رده على سؤال النائب الشيخ حسن سلطان حول عدد المجنسين أجاب بأن عددهم خلال السنوات الخمس الماضية بلغ ٧,٠١٢ بينهم ١,٠٩٥ خليجياً، ٢٢٤٠ عربياً، ٣,٥٩٩ آسيوياً، و٧٨ من دول أخرى[٣٥]، ويرفض وزير الداخلية الإفصاح عن العدد الكلي، بحجة أنه غير مختص بالتجنيس «الاستثنائي»، الذي يقوم به الديوان الملكي وفقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الجنسية التي تسمح للملك، استثناءً، بتجنيس من «أدى للبحرين خدمات جليلة»[٣٦]، كما يرفض إطلاع النواب على الكفاءات التي

---

(٣٣) المقصود بالتجنيس هو توطين غير البحرينيين ومنحهم الجنسية البحرينية وكامل حقوق المواطنين، ورغم أن التجنيس عملية طبيعية بسبب الهجرات المستمرة إلى البحرين، فإن ما تم منذ بداية هذا العقد أمر مختلف بسبب طبيعته السياسية.

(٣٤) «بلغ متوسط النمو العالمي للسكان ١,١٤ بالمئة حسب تقديرات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٢,٢ بالمئة في ١٩٦٣،» انظر: ويكيبيديا: الموسوعة الحرّة، <http://ar.wikipedia.org>.

(٣٥) انظر تصريح وزير الداخلية: «مؤكداً أن القانون لم يستبعد فئات معينة: وزير الداخلية: ٧٠١٢ مجنساً في السنوات الخمس الماضية،» **الوقت** (المنامة)، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٣٦) قانون الجنسية البحرينية لعام ١٩٦٣ يسمح بالتجنيس وفقاً للمادة (٦) التي تنص على:

١ ـ يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لكل أجنبي كامل الأهلية إذا طلبها وتوفرت لديه المؤهلات الآتية:

أ ـ أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربياً، على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

ب ـ أن يكون حسن الأخلاق.

ت ـ أن يعرف اللغة العربية معرفة كافية.

ث ـ أن يكون لديه في البحرين عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين.

٢ ـ بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة، يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لمن =

يحملها المجنسون أو أسمائهم، بحجة أن هذا يمس خصوصيتهم[٣٧]. ويعتقد على نطاق واسع أن أغلب المجنسين هم من ذوي التعليم المنخفض، من العاملين في قوى الأمن والدفاع، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المواطنين السعوديين من بعض القبائل (رغم عدم سماح العربية السعودية بازدواجية الجنسية)، والأغلبية الساحقة منهم من طائفة إسلامية واحدة، الأمر الذي يثير حساسيات مذهبية كبيرة.

وتشير تقديرات جمعيات (أحزاب) المعارضة من خلال الإسقاطات الإحصائية لمعدل النمو الطبيعي للبحرينيين، إلى أن عدد المجنسين خلال الأعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ ربما بلغ حوالى ٦٠ ألفاً، أي بزيادة ١٥ بالمئة على عدد سكان البحرين عام ٢٠٠١.

وبالرغم من سياسة التجنيس الواسعة، وإصلاحات سوق العمل التي افترضت تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية الرخيصة من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية؛ فإن عدد غير البحرينيين بلغ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ حوالى نصف عدد السكان، بعد أن استقر طوال عقدين عندما يقارب ثلث عدد السكان.

وتوجه المعارضة البحرينية نقداً شديداً إلى الحكومة، بسبب غياب سياسة سكانية واضحة ومعلنة ومتفق عليها تراعي المصالح الوطنية الطويلة المدى. فالتجنيس يقوم على وهم تحقيق «توازن» عددي بين الشيعة والسنة من خلال «استيراد مواطنين» من مذهب معين لتحقيق هذا التوازن، الذي تتوهم السلطة الحاكمة بأن من شأن إنجازه توسيع قاعدتها الاجتماعية وإضعاف المعارضة، واستخدام المجنسين العاملين في القطاع الأمني والعسكري كأداة قمع وتسخير أصواتهم الانتخابية لصالح المرشحين المدعومين من الحكم. لذلك، فإن المعارضة البحرينية تطلق على هذا التجنيس تسمية «التجنيس السياسي»، لأنه لا يقوم على أسباب إنسانية أو إنمائية[٣٨]، بل على أسباب

= بأمر عظمته بمنحها له، ويمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لأي عربي يطلبها إذا أدى للبحرين خدمات جليلة.

(٣٧) رداً على ادعاء وزير الداخلية بخصوصية المعلومات الشخصية للمجنسين، تقول المعارضة إنه كثيراً ما تنشر الحكومة أسماء مستحقي الخدمات الإسكانية أو الناجحين والمتفوقين وأسماء من يصدر بحقهم عفو ملكي، كما يتم توزيع قوائم بأسماء الناخبين وأعمارهم وبطاقاتهم السكانية ومناطق سكنهم.

(٣٨) تقوم سياسات التجنيس في أستراليا وكندا على سبيل المثال على أساس حاجة البلاد إلى المواطنين، خاصة المتعلمين وأصحاب المهارات، بسبب مساحتهما الجغرافية المتسعة، ومواردهما الكبيرة وعدد سكانهما القليل. تقوم أستراليا بتجنيس أقل من ٠,٥ بالمئة من عدد سكانها سنوياً، بينما تقوم كندا بتجنيس ٠,٧٥ بالمئة من عدد سكانها سنوياً. وفي كلا البلدين، تبلغ الزيادة الطبيعية في عدد السكان فقط ٠,٣ بالمئة في كندا و٠,٦ بالمئة في أستراليا، مقارنة بـ ٢,٤ بالمئة في البحرين.

سياسية بحتة، ودون تفويض شعبي؛ حيث ترفض أغلبية المواطنين سياسة التجنيس المتبعة من قبل الدولة[٣٩].

الدلائل تشير إلى أن التجنيس السياسي الواسع أضر بفرص العمل لدى الشباب، خاصة في القطاع الحكومي وحمل الدولة كلف باهظة لتوفير السكن المدعوم والوظائف الحكومية والتعليم والرعاية الصحية والخدمات، كما تسبب في مشكلات اجتماعية عديدة بسبب ارتفاع نسبة الأمية لدى أغلب فئات المجنسين وضعف التحصيل العلمي لدى أبنائهم، خصوصاً غير الناطقين بالعربية، وصعوبة اندماجهم في المجتمعات المحلية. وأشارت مصادر المعارضة إلى أن كلفة التجنيس تتجاوز ١٠٠ مليون دينار سنوياً، فقط لدعم البضائع والمحروقات والكهرباء والسكن، وتوفير الصحة والتعليم المجانيين[٤٠]. أما على المدى البعيد، فموارد الدولة المحدودة سيتم اقتسامها بين عدد أكبر من المواطنين، كثير منهم من ذوي التحصيل العلمي المنخفض، بسبب نوعية الوافدين الذين يتم تجنيسهم. ويبدو أن نظام الحكم كان على ثقة بأن بإمكانه تمويل كلفة التجنيس الباهظة من عائدات النفط المتزايدة، ربما دون أن يحسب إمكانية حدوث ردة في أسعار النفط.

وفي المقابل، فإن التجنيس السياسي وفتح الباب على مصراعيه للعمالة الوافدة، قد أفسدا جل أهداف مشروع إصلاح سوق العمل[٤١]، الذي تحدث عن ضرورة تغيير «نموذج مشاريع القطاع الخاص التي تعتمد على العمالة منخفضة الأجر التي لا تخلق فرص العمل للبحرينيين». ولم يكد العمل بإصلاحات سوق العمل يبدأ، حتى تم التخلي فعلياً عن أحد أهم عناصره، وهو زيادة كلفة العمالة الوافدة من خلال فرض رسوم كبيرة على استقدامها لتغيير نموذج الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الشائع في القطاع الخاص. وقد ساهم الصراع بين مجلس

---

(٣٩) خرجت يوم الجمعة ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ تظاهرة شعبية ضد التجنيس السياسي سيرتها ست جمعيات سياسية معارضة، وشارك فيها عشرات الألوف من المواطنين بحسب الصحافة ووسائل الإعلام.

(٤٠) انظر: بيان الجمعيات السياسية في المسيرة المضادة للتجنيس السياسي في البحرين (٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

(٤١) في العام ٢٠٠٣ طرح مجلس التنمية الاقتصادية مشروعاً طموحاً لإصلاح سوق العمل انتقد فيه نموذج البحرين الاقتصادي الحالي باعتباره «غير قادر على إيجاد الوظائف الكافية للبحرينيين لأن الاعتماد التاريخي على وظائف القطاع العام لم يعد ممكناً ونموذج مشاريع القطاع الخاص التي تعتمد على العمالة المنخفضة الأجر لا يخلق فرص العمل للبحرينيين، انظر: ديوان ولي العهد، مجلس التنمية الاقتصادية، «إصلاحات سوق العمل في البحرين: ملخص تقارير ورشة العمل،» (٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤).

التنمية الاقتصادية ومجلس الوزراء، ودخول رجال الأعمال طرفاً ضد زيادة كلفة استقدام العمالة، في تحجيم هذا المشروع؛ كما ساهمت الطفرة الاقتصادية في تخفيف مشكلة البطالة التي جاء المشروع بسببها. وانتهى الأمر على عكس ما جاء في توصيات المشروع: بدل تخفيف الاعتماد على العمالة الرخيصة، زاد الاعتماد عليها خاصة بسبب التوسع في المشاريع الإنشائية والعقارية؛ وبدل انخفاض الوظائف المعروضة من قبل الحكومة، زادت هذه الوظائف بمعدل كبير بسبب الارتفاع الضخم في دخل الدولة.

٦ ـ خطورة توطين العمالة الوافدة

في محاولة لتحويل الأنظار عن أخطاء السياسة العامة للدولة، حمّل وزير العمل البحريني السيد مجيد العلوي القطاع الخاص مسؤولية الزيادة الكبيرة في أعداد العمال الوافدين، وقال في تصريح صحفي إن «لوبي التجار» الخليجيين أحبط محاولة وزراء العمل في دول مجلس التعاون تحديد مدة مكوث العمالة الوافدة بـ ٦ سنوات، حتى لا يترتب على بقائهم مدة أطول حقوق مدنية وإقامة دائمة. وأضاف الوزير أن «المنطقة مقبلة على كارثة أخطر من القنبلة النووية بل ومن أي هجوم إسرائيلي. إننا أمام تغيير وجه المنطقة وتحويلها إلى منطقة آسيوية بالغالب» وأن هناك «تسونامي قادم للخليج»[٤٢].

لم يكتفِ وزير العمل بالتصريحات حول خطورة وضع العمالة المحلية، بل كتب مقالاً حذر فيه من خطورة اتفاقيتين دوليتين (هما «اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم» و«اتفاقية العمل الدولية رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن العمال المهاجرين») على الهوية العربية الإسلامية للبحرين ودول مجلس التعاون. وأضاف أن الاتفاقية الأولى تمنح العامل المقيم حق التنظيم والإقامة، ولم شمل أسرته والحق في التعليم والحصول على الخدمات الاجتماعية، بينما تمنع الاتفاقية الثانية إبعاد أي مهاجر إذا أقام في البلد أكثر من ٥ سنوات[٤٣].

ورغم وعي المسؤولين بخطورة الالتزامات الدولية المترتبة على استقدام هذا

---

(٤٢) انظر: تصريح وزير العمل البحريني، «العمالة الوافدة في الخليج ستتجاوز ٣٠ مليوناً،» **الشرق الأوسط**، ٧/ ١/ ٢٠٠٨.

(٤٣) وزير العمل البحريني مجيد العلوي، في: **الوقت**، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩.

الكم الهائل من العمالة الوافدة، فإن حكومة البحرين لم تحرك ساكناً لتغيير سياسة الباب المفتوح على مصراعيه، وخضعت للمصالح الخاصة، ليس فقط «لوبي التجار» الذي يلومه الوزير، ولكن أيضاً وبشكل أكبر «لوبي الملاّك والمطورين العقاريين» من أصحاب النفوذ والسلطة.

٧ ـ الأرض باعتبارها مصدراً لاحتكار الثروة

في تموز/ يوليو ٢٠٠١، صدر المرسوم بالقانون الرقم ٢٤، بشأن التصرف في الأراضي التي تعتبر من أملاك الدولة، في عمل فسر بأنه محاولة لإنهاء تعدي بعض كبار المسؤولين على الأراضي الحكومية. وقد نص القانون على أنه لا يجوز التصرف في الأراضي، إلا بأمر من الأمير.

بعد ذلك بعام، صدر المرسوم بالقانون الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢، بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة؛ فألغى المرسوم الرقم ٢٤ لسنة ٢٠٠١، وجاء بنصوص أكثر وضوحاً، وحصر جميع صلاحيات التصرف في الأملاك الحكومية بيد الملك، بما فيها الأراضي والعقارات المملوكة للدولة والأراضي التي لا يملكها أحد بموجب وثائق ملكية عقارية[٤٤].

---

(٤٤) جاء في مرسوم القانون الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة التالي:

المادة الأولى: في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ما يلي:

أ ـ الأراضي والعقارات المملوكة للدولة بمقتضى القانون.

ب ـ الأراضي المملوكة للدولة بموجب وثائق ملكية عقارية.

ج ـ الأراضي التي لا يملكها أحد بموجب وثائق ملكية عقارية أو أحكام قضائية نهائية، أو بأية مستندات أخرى تثبت ملكيته لها بأي سند قانوني.

المادة الثانية: مع مراعاة الهبات التي يقررها الملك، لا يجوز التصرف في الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون إلا بأمر ملكي.

المادة الثالثة: مع مراعاة ما تقضي به أحكام المادة ٩٠٣ من القانون المدني، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يحوز أو يضع اليد بأي صفة كانت بغير سند من القانون على الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون.

المادة الرابعة: لا يجوز لأجهزة الدولة أو الأشخاص الاعتبارية التصرف في الأراضي التي خصصت لها أو تغيير استخدامها لغير الغرض الذي خصصت من أجله إلا بموافقة من الملك.

المادة الخامسة: جميع التصرفات التي تمت قبل العمل بأحكام هذا القانون، والأحكام القضائية النهائية الواردة على الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون تبقى نافذة بذات الشروط والأحكام السارية وقت إبرام التصرف أو صدور الحكم.

ولا تسمح أي دعوى بطلب تثبيت ملكية أي من هذه الأراضي ما لم تكن شروط التملك بالتقادم قد اكتملت قبل العمل بأحكام هذا القانون.

إلا أن التعدي على أملاك الدولة لم ينتهِ؛ فخلال عامين من هذا المرسوم، ومع ارتفاع أسعار الأراضي بسبب الطفرة النفطية، شهدت البلاد سباقاً محموماً على الأراضي والسواحل والبحار، أدى إلى مصادرة بعض أملاك الدولة المسجلة في وثائق ملكية لصالح الجهات الحكومية، وأملاك أخرى لم تسجل ولكنها كانت من الملكية العامة للدولة.

في تقريره لعام ٢٠٠٧، سجل ديوان الرقابة المالية (الذي يتبع الملك ويرفع تقاريره السنوية إلى مجلس النواب والحكومة والملك) الملاحظة التالية حول تقريره الخاص بالرقابة على الأملاك البلدية: «أقيم على جزء من هذه الأرض جزء من المرفأ المالي، حيث تم خلال ٢٠٠٤ اقتطاع حوالى ٥٢ ألف متر مربع منها من قبل شركة المرفأ المالي دون إخطار الوزارة بذلك. وعلى الرغم من علم الوزارة باقتطاع جزء من أرضها، وبالرغم من أنها ما زالت تحتفظ بوثيقة ملكية العقار، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء لتسوية وضعية هذه الأرض مع الشركة»[٤٥].

والحقيقة أن التعدي على ملكيات الدولة يأخذ أشكالاً عديدة، ولكن أغلبها أصبح يتم باستخدام السلطات المطلقة للملك لتوزيع الأراضي على أفراد العائلة الحاكمة والوزراء وبعض أصحاب النفوذ، وذلك عملاً بالمرسوم بالقانون الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢ المذكور أعلاه. وتعتبر المعارضة هذا القانون الذي حول أراضي الدولة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لفئة من المتنفذين في الحكم، مخالفاً لمبادئ العدالة التي ينص عليها الدستور، وكذلك للمادة ١١ منه، التي تنص على أن «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استثمارها».

وقد شكل مجلس النواب لجنة تحقيق نيابية خلال الدور الثاني (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) للفصل التشريعي الثاني لحصر أملاك الدولة ومعرفة مصير الأملاك المسجلة

---

(٤٥) وردت هذه الملاحظة في: تقرير ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠٠٧، ص ٢٩٨، وهي خاصة بالعقار الذي يحمل رقم الوثيقة الملكية (١٠٩٨٩٠) بمساحة ١٢٤,٢٤٢م^2 والواقع بمدينة المنامة. الأرض المعنية هي من أعلى الأراضي سعراً في البحرين وربما وصلت قيمة الجزء المتعدى عليه ١٠٠ مليون دينار في قمة الطفرة منتصف العام الماضي. الطرف المتعدي على أرض البلدية وهو المرفأ المالي كان وقت حدوث التعدي ملكية مشتركة لبيت التمويل الخليجي ورئيس وزراء حكومة البحرين، والغريب أن المجالس البلدية المنتخبة لم تتحرك لتفرض على الجهاز التنفيذي للبلديات اتخاذ إجراءات لإعادة هذه الأرض أو دفع تعويض عنها حتى وقت إعداد ديوان الرقابة المالية تقريره.

سابقاً في وثائق عقارية لصالح الحكومة ولكنها اختفت بعد ذلك من سجلات إدارة أملاك الدولة ووزارة المالية. وقد اكتشفت اللجنة حتى نهاية سنة ٢٠٠٨، اختفاء ٢٦ كم^{٢} (٣,٥ بالمئة من مساحة البحرين) من وثائق الملكية التي كانت مسجلة لصالح الجهات الحكومية، حيث تم تحويل ملكيتها إلى أفراد من العائلة الحاكمة ومتنفذين آخرين(٤٦).

الطفرة الثالثة ربما تكون هي الأخطر من ناحية الضرر الذي لحق بالسواحل والفشوت (شعب مرجانية وصخور في المياه الضحلة) والبيئة البحرية بشكل عام، التي تعرضت لعمليات ردم واسعة لاستصلاح الأراضي لتتحول من ملكية عامة ومصائد غنية بالأسماك والروبيان إلى ممتلكات خاصة تقام عليها مشاريع بمليارات الدولارات. فقد تبع الطفرة النفطية سباق محموم بين أصحاب النفوذ والسلطة على تملك المناطق البحرية الضحلة، خاصة في منطقة شمال العاصمة المنامة، حيث أسعار الأراضي المرتفعة في المنطقة الدبلوماسية وضاحية السيف والمنطقة المركزية التي تفصلهما. ولكن أكبر مناطق الردم البحري كانت من نصيب جزيرة المحرق القريبة هي الأخرى من وسط العاصمة التجاري.

زيادة المساحة الإجمالية للدولة من خلال أعمال الردم البحري، ساهمت بشكل كبير في إعادة توزيع الثروة بالدرجة الأولى لصالح عدد قليل من أصحاب النفوذ خصوصاً وسط العائلة الحاكمة. وتكشف صكوك ملكية بعض أكبر المشاريع العقارية في البحرين، أن أكبر المستفيدين هم أقربهم إلى قمة هرم السلطة.

وخلال فترة الطفرة الثالثة، ارتفعت أسعار الأراضي في أغلب مناطق البحرين بمعدل يقارب عشر مرات متوسطها خلال فترة الركود العقاري، الذي امتد في أغلب تسعينيات القرن الماضي. وفي الغالب، فإن الأراضي يتم وهبها لأفراد من العائلة الحاكمة، أو فئات مقربة من الحكم، ثم يقوم هؤلاء ببيعها إلى تجار الأراضي، ومن ثم يقوم أفراد الطبقة المتوسطة بشراء الأراضي لبناء مساكنهم الخاصة؛ أي أن توزيع الثروة بات مقلوباً حيث تُمثل الأرض التي تم إحكام السيطرة عليها بمثابة «الضريبة» المفروضة على دخل المواطنين الراغبين في بناء مساكنهم لصالح الملاّك من أصحاب النفوذ السياسي.

---

(٤٦) مصادر لجنة التحقيق النيابية.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٤)

الزيادة السنوية لمساحة البحرين بسبب أعمال الردم

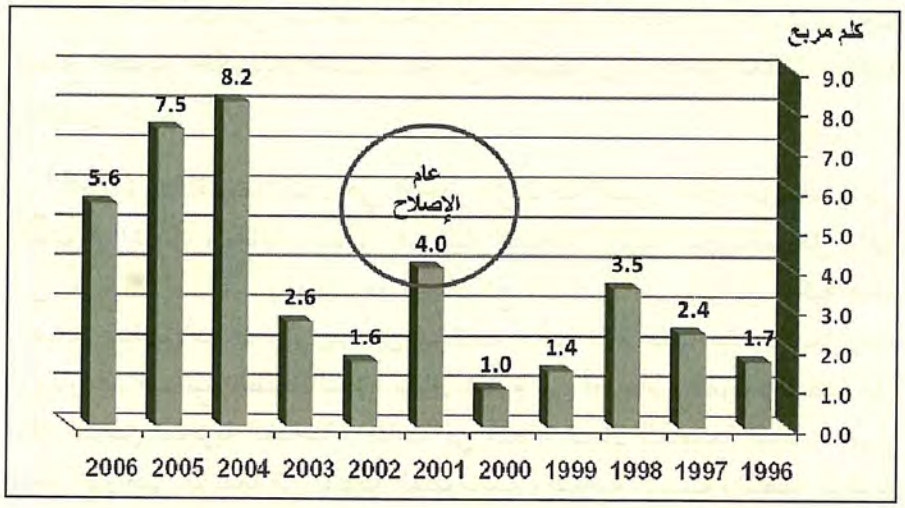

وقد قدمت الحكومة مشروعاً إلى مجلس النواب عام ٢٠٠٣، لإقرار مجموعة من القروض، أحدها لتغطية كلفة ردم البحر لمشروع بندر السيف، وهو منطقة ساحلية في غرب جزيرة المحرق. وقد كلف المشروع مبلغ ٢٥ مليون دينار لردم أكثر من ٦ كم^{٢}. وقد ادعت الحكومة في البداية بأن المشروع في غالبيته أراضٍ حكومية، ولكن اتضح فيما بعد أن أكثر من ٩٠ بالمئة منه مملوك لأفراد.

وتبين مساحة الأراضي التي تم ردمها منذ التسعينيات، التغير السريع لخارطة البحرين، حيث زادت مساحة البلاد حوالى ١٠ بالمئة، بسبب توزيع أراضي البحر على أفراد النخبة الحاكمة. وتتراوح أعمال الردم بين ٥ و٨ كم^{٢} سنوياً، يذهب أغلبها إلى أصحاب النفوذ والسلطة.

٨ ـ تفاقم مشكلة السكن رغم الطفرة

لم تساهم الطفرات النفطية مساهمة فاعلة في حل مشكلة السكن، بل فاقمتها في بعض الأحيان، ومشكلة السكن هي الوجه الآخر لمشكلة استيلاء أصحاب السلطة والنفوذ على الأراضي. في بداية ستينيات القرن الماضي، بدأت مشكلة توفير السكن الملائم للمواطنين بسبب الانفجار السكاني الذي صاحب التطور الاقتصادي والصحي في البلاد، حيث انخفضت الوفيات المصاحبة للولادات، وزاد معدل عمر الفرد، وسجل معدل النمو السنوي للبحرينيين رقماً قياسياً بلغ

٣,٥ بالمئة، وضاقت الأحياء المكتظة بسكانها في مدينتي المحرق والمنامة، وحدث تغيير مهم في تكوين الأسرة البحرينية بسبب التعليم وارتفاع الدخل، بحيث أصبح من المعتاد أن يستقل الأبناء بعد زواجهم عن منزل العائلة الكبير. وتفاقمت مشكلة الإسكان في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار الأراضي الذي صاحب الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية.

بعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥، تعهد رئيس الوزراء بحل مشكلة الإسكان بشكل جذري؛ فقد بدا في ذلك الوقت من منتصف السبعينيات، أن الفائض المالي الكبير الذي بدأ يتراكم لدى الدولة، يمكن أن يساهم في حل جذري للمشكلة. ولكن في النصف الثاني من الثمانينيات، بدأت المشكلة الإسكانية في التفاقم؛ فموارد الدولة من فوائض الموازنة بدأت تتآكل جراء انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، ولم يبدأ عقد التسعينيات حتى أصبحت مشاريع الإسكان في ذيل اهتمامات الحكومة والمسؤولين.

تتكرر المخاوف اليوم من أن انتهاء الطفرة النفطية الثالثة سيضيع فرصة أخرى للاستثمار في السكن، ووضع حلول جذرية طويلة الأمد لمشكلة تتفاقم منذ أربعة عقود. وتفيد المعلومات التي ترشحت من المسؤولين والنواب أن هناك خططاً لبناء ما يقارب ١٣ ألف وحدة سكنية من شقق ومنازل تنتظر التمويل المناسب، بعد أن تعذر على الحكومة توفير التمويل من ميزانيتها التي تواجه عجزاً خطيراً، في حين أحجمت المصارف عن تقديم تمويل طويل الأجل في ظروف السوق المالية الحالية[٤٧].

الجدول الرقم (٤ ـ ١١)

ضعف الاستثمار في مشاريع الإسكان طوال عقد التسعينيات

مقارنة بميزانية سنة ٢٠٠٧

ألف بالدينار	متوسط سنوي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	متوسط سنوي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	مقارنة مع موازنة ٢٠٠٧
موازنة مشاريع الإسكان	٧,٦٤٠	١٠,٣٨٠	١١٢,١٠٠

في نهاية العام ٢٠٠١ (عام «الإصلاح») كان الوضع الإسكاني خطيراً بما يكفي، حيث بلغ مجموع طلبات المواطنين المنتظرين على قوائم الإسكان الحكومية

(٤٧) الوقت، ٧/ ٢/ ٢٠٠٩.

من منازل وقروض وقسائم أراض وشقق حوالى ٣٢ ألف طلب (أكثر من ثلث مجموع العوائل البحرينية)[٤٨].

وفي عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ صرح قادة الحكومة أنهم بصدد حل مشكلة الإسكان جذرياً، ببناء مدن جديدة وإعادة إعمار القرى والأحياء الفقيرة. والخطة التي اعتمدتها وزارة الإسكان مع نهاية عام ٢٠٠١، وتم عرضها في مؤتمر الإعمار والإسكان بداية ٢٠٠٢، بدت طموحة للغاية وملبية لتطلعات الملك آنذاك، إذ كانت كالتالي (المقتطف منقول من الدراسة):

«حددت وزارة الإسكان والزراعة أربع مناطق لإنشاء مدن جديدة هي كالتالي:

١. منطقة شرق المحرق بمساحة ٢١٥٠ هكتار (٢١,٥ كيلومتر مربع)

٢. منطقة شمال البحرين بمشاحة ٢٠٠٠ هكتار (٢٠ كيلومتر مربع)

٣. منطقة شرق سترة بمساحة ٣٥٠ هكتار (٣,٥ كيلومتر مربع)

٤. منطقة غرب مدينة حمد بمساحة ٢٠ هكتار (٢ كيلومتر مربع)»

وبالرغم من انتخاب مجلس للنواب وبدء ولايته الرقابية في نهاية ٢٠٠٢، فإن ما حدث كان خيبة أمل كبيرة في الوعود التي قطعها الحكم في عام «الإصلاح». فقد توقف الحديث عن مدينة شرق المحرق، وتقلصت المدينة الشمالية إلى ٣٥ بالمئة من مساحتها المقررة (فقط ٧,٥ كم^{٢} من أصل ٢٠ كم^{٢})، وتأخر مشروعها بضع سنوات، وتراكمت الطلبات الإسكانية لتصبح حوالى ٤٠ ألفاً مع فترة انتظار زادت على ١٦ عاماً.

ورغم أن الحكومة قامت بزيادة ميزانية الإسكان بشكل كبير، فإن زيادة كلفة البناء من ناحية، وسيطرة المتنفذين على أراضي الدولة وقيام مشاريع خاصة لهم مكان المشاريع المقترحة من ناحية أخرى، حال دون تحقيق وعد الملك بـ «أرض أو سكن لكل مواطن».

---

(٤٨) انظر: عبد النور العلوي، «الإسكان والأعمار وتحديات المرحلة القادمة،» ورقة قدّمت إلى: الإسكان والأعمار وتحديات المرحلة القادمة الندوة التي عقدت في البحرين في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، إلى أن ٢٤ بالمئة من طالبي خدمات الإسكان يقل راتبهم عن ١٥٠ ديناراً، وهؤلاء يحتاجون إلى دعم بنسبة ١٠٠ بالمئة (أي لا يتم احتساب أية أقساط عليهم)، وأن ٦٠ بالمئة من الطلبات براتب ١٥٠ ديناراً إلى ٣٥٠ ديناراً بحاجة إلى دعم لا يقل عن ٤٠ بالمئة. كان هذا هو الوضع في نهاية ٢٠٠١ عندما كان بإمكان المواطن شراء أرض بسعر لا يفوق ٣ أو ٤ دنانير للقدم الواحد، وبناء منزل بكلفة لا تزيد على ٤٠ ألف دينار.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)
عدد الطلبات الإسكانية السنوية

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد الطلبات الإسكانية السنوية	٥,٢٩٧	٥,٨٩٧	٥,٣٩١	٦,٤٩٤

المصدر: تصريحات مختلفة لمسؤولي وزارة الإسكان وردود على أسئلة النواب.

أما بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، فقد ساهمت الطفرة النفطية من جانب، واحتكار الأرض من جانب آخر، وما صاحبهما من ارتفاع شديد في أسعار الأراضي وكلف البناء؛ في عدم قدرة ذوي الدخل المتوسط على شراء منازلهم رغم ارتفاع الأجور، ودفع عدداً أكبر من المواطنين من هذه الفئة المتوسطة إلى التنافس على طلبات الإسكان المدعومة، شأنهم في ذلك شأن ذوي الدخل المحدود وآلاف من المجنسين الجدد الذين اكتسبوا نفس حقوق المواطنين، ووقفوا في نفس طوابير السكن لحظة تجنيسهم.

رابعاً: ماذا بعد الطفرة؟

١ ـ قبل ٢٠٠٨

في نهاية الثمانينيات، وخلال عقد التسعينيات، بدأ الحديث في البحرين وعلى مستوى الخليج العربي حول إعادة هيكلة الاقتصاد، بعيداً عن الاعتماد على مورد النفط، بسبب التقلبات في أسعاره من جانب، ومحدودية موارده في حالة البحرين على الأخص، من جان آخر. وشُكلت لجان لهذا الغرض ووضعت اقتراحات سرعان ما أصبحت حبراً على ورق. ففي كل مرة ترتفع فيها أسعار النفط، يتم التخلي عن البدائل الممكنة، وتعود الأمور على «بركة» النفط وأسعاره.

مع نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ دخلت دول مجلس التعاون للمرة الثانية مرحلة ما بعد الطفرة. ولا أحد يعرف كم عاماً سيستغرق الوقت قبل أن ترتفع الأسعار إلى حوالى ٧٠ دولاراً للبرميل وهو الحد الأدنى الذي يعيد إلى الخزانة العامة للدولة عافيتها، ولكن أي خطط تعتمد على سيناريو واحد «وردي» ستكون بلا شك خططاً غير مسؤولة.

بالنسبة إلى البحرين ذات الموارد والاحتياطيات المحدودة، فإن هذه المرحلة هي عبارة عن نفق مظلم سيكون محتملاً البقاء فيه عاماً أو عامين؛ أما أكثر من ذلك، فإن تبعات استمرار أسعار النفط منخفضة (ما دون ٥٠ دولاراً) ستكون كارثية، إذا لم

تحدث تغيرات مهمة في السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، كما سيجيء لاحقاً.

هذه الطفرة ستترك أثراً هاماً بسبب الاستثمار خلال السنوات الماضية في تجديد البنية التحتية بعد سنوات من الإهمال بسبب نقص الموارد. إلا أنها أيضاً ستترك حسرة أكبر، بسب تضييع فرص كبيرة لتقوية الوضع المالي للدولة وبناء الاحتياطيات لما بعد الطفرة. هناك مجموعة من القضايا الخطيرة ذات أبعاد اقتصادية وتنموية بعيدة المدى، وهي بحاجة إلى معالجات هيكلية ومواجهة جادة قبل تفاقمها إلى نقطة اللاعودة. في ما يلي بعض أهم هذه المسائل الكبرى:

ـ ماذا سنفعل لإعداد البلاد لمرحلة ما بعد النفط؟

ـ ماذا نستطيع أن نفعل لسد العجز الكبير والقياسي المتوقع في الميزانية العامة هذا العام وربما لأعوام أخرى عديدة؟

ـ كيف نواجه المشكلة الديمغرافية التي تكونت من خلال الإدمان على العمالة الوافدة من ناحية، والتجنيس السياسي من ناحية أخرى؟

ـ ماذا سنفعل لإنقاذ اثنين من أهم قطاعات الاقتصاد: **الأول** هو القطاع الصناعي، وبالأخص مصنع الألومينيوم الذي يعتمد على توفر الغاز الطبيعي بأسعار منخفضة، **والثاني** هو القطاع المالي والمصرفي الذي أصبح مهدداً بسبب تغييرات هيكلية في الصناعة المصرفية.

ـ كيف ستعالج الحكومة مسألة العجز الاكتواري في صناديق التقاعد الذي ربما تخطى ٤ مليارات دينار في نهاية العام الماضي؟

٢ ـ معالم دولة ما بعد النفط

المسافة التي تفصل البحرين عن عالم ما بعد النفط ليست بعيدة، ولا توجد أية استعدادات جدية للمرحلة القادمة... خلال العقد القادم، ما لم تُكتشف مكامن نفطية جديدة، إذ من المرجح أن يساهم النفط بأقل من ٥٠ بالمئة من إجمالي مصروفات الدولة، وهو أمر لم يحدث إلا في سنوات متقطعة خلال أكثر من ٥٠ عاماً.

التاريخ المالي لحكومة البحرين خلال النصف قرن الماضي، سجل فقط ٥ سنوات ساهمت فيها الإيرادات النفطية في تمويل أقل من ٥٠ بالمئة من مصروفات الدولة. هذا العام قد يصبح سادس هذه الأعوام، ما لم يطرأ تغير هام في أسعار النفط.

قبل أعوام قليلة، كان ٤٠ دولاراً لبرميل النفط سعراً مريحاً للغاية، يسد

احتياجات الحكومة من المصاريف المتكررة، وميزانية المشاريع، ويوفر فائضاً سنوياً كبيراً. في عام ٢٠٠٤، بلغ متوسط أسعار سلة نفوط أوبك ٣٦,٠٥ دولاراً للبرميل، في حين بلغ الوفر (الفائض) المالي في الميزانية العامة للدولة ١٩٦ مليون دينار. إلا أن سعر ٤٠ دولاراً اليوم سيؤدي إلى عجوزات خطيرة للغاية، قد تصل إلى ٧٠٠ مليون دينار سنوياً، أي ما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا دون حساب المصروفات السرية للديوان الملكي ومصروفات التسلح السرية التي لا ترصد لها ميزانيات، وتقدَّر مجتمعة بأكثر من ١٥٠ مليون دينار.

كيف تغيرت الحال بهذا الشكل خلال ٥ سنوات فقط؟ الحكومة توسعت بشكل محموم في جميع المجالات، وضاعفت خلال هذا العقد جميع المصروفات، مدنية وعسكرية. المصروفات المتكررة للدولة زادت ١٨٠ بالمئة خلال العشر سنوات المنتهة في ٢٠٠٩. وخلال السنوات الخمس الأخيرة من هذه الفترة ستكون الزيادة قد بلغت ١٠٠ بالمئة (من ٨٦٤ مليون دينار في ٢٠٠٤، إلى ١٧٢٦ مليون دينار متوقعة في ٢٠٠٩)، بينما استغرق الحكومة ١٨ عاماً لتزيد مصروفاتها بالنسبة نفسها تقريباً بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٩ (من ٣٧٤ مليون دينار إلى ٧٢٣ مليون دينار).

الجدول الرقم (٤ ـ ١٣)

مقارنة بين النتائج الفعلية لميزانية ٢٠٠٤ وتقديرات ميزانية ٢٠٠٩

(ألف دينار)	فعلي ٢٠٠٤	تقدير ٢٠٠٩	ملاحظات
الإيرادات النفطية	٩٤٣,٨٣١	٩٨٨,٧٢٩	إيراد نفطي متقارب
إجمالي الإيرادات	١,٣٠٠,٤٣٧	١,٣٢٦,٠٧١	والمجموع متقارب
المصروفات المتكررة	٨٦٣,٩٨٠	١,٧٢٦,٤٤٨	المصروفات تزيد ١٠٠ بالمئة
مصروفات المشاريع	٢٤٠,٥٨٥	٣٠٠,٠٠٠	
الوفر (العجز)	١٩٥,٨٧٢	(٧٠٠,٣٧٧)	الوفر يتحول إلى عجز

قدّمت وزارة المالية ميزانية ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، على أساس سعر ٦٠ دولاراً للبرميل، الميزانية ما زالت في أروقة مجلس النواب حتى كتابة هذه الورقة، واللجنة المالية تتجه لإعادة تقدير الميزانية على أساس ٤٠ أو٤٥ دولاراً للبرميل. ومن أجل الوصول إلى تقدير رقم إيرادات النفط والغاز لغرض هذا البحث، قام الكاتب باعتماد سعر ٤٠ دولاراً للبرميل بدل ٦٠ دولاراً افترضتها وزارة المالية وضرب الفرق (٢٠ دولاراً) في معدل الإنتاج المتوقع (١٨٢ ألف برميل في اليوم) ليصل إلى ٥٠٠ مليون دينار هي الإيرادات المفقودة مع انخفاض السعر ٢٠ دولاراً. وقد أضاف الكاتب ٥٠ مليون دينار للإيرادات على أساس تحفظ وزارة المالية في الأعوام السابقة في تقدير حصة الأرباح من الاستثمارات وهامش ربح مصفاة النفط التي تنتج أكثر من ٢٦٠ ألف برميل يومياً (كل دولار إضافي في هامش الربح يساوي ٣٦ مليون دينار أرباحاً سنوية إضافية للمصفاة).

المصدر: وزارة المالية، ميزانية العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ المقدمة إلى مجلس النواب، وتقديرات الكاتب.

وفي حين إن مصاريف المشاريع يمكن أن تتذبذب صعوداً وهبوطاً وتتراجع بمقدار الثلث أو أكثر، تُثبت تجربة الطفرتين السابقتين وكذلك فترة الركود الاقتصادي التي مرت بها البلاد في أغلب الفترة بين ١٩٨٦ و١٩٩٩ أن المصروفات المتكررة لحكومة مملكة البحرين، وربما في جميع دول مجلس التعاون ذات اتّجاه تصاعدي دائم ولا تتراجع مع تراجع مداخيل النفط. ومنذ ١٩٦٠ تراجعت المصروفات المتكررة في عامين فقط هما عام ١٩٨٦ بمقدار ٣,٢بالمئة وعام ١٩٩٥ بمقدار ١,٥ بالمئة.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٥)

زيادة المصروفات المتكررة ١٠٠ بالمئة

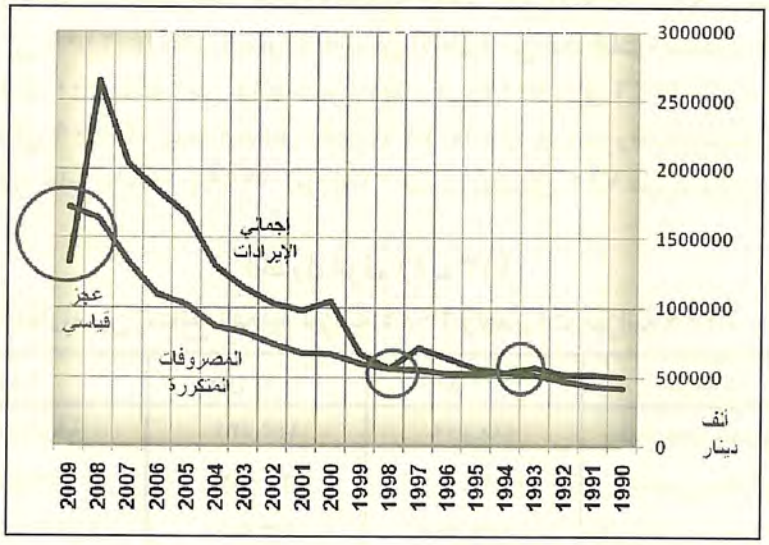

خلال نصف القرن الماضي، لم يحدث أن اخترقت المصروفات المتكررة حاجز الـ ١٠٠ بالمئة من إجمالي إيرادات الدولة إلا مرتين، الأولى في عام ١٩٩٤، والثانية في عام ١٩٩٨، حيث تم تسجيل ١٠٠ بالمئة و١٠١ بالمئة على التوالي. وكان عام ١٩٩٨ هو الأسوأ في تاريخ البحرين من حيث حجم العجز المالي الحكومي. ولكن العجوزات المتوقعة هذا العام ستكون أكبر بكثير، ويتوقع أن تصل نسبة المصروفات المتكررة إلى مجمل إيرادات الدولة ١٢٥ بالمئة، وأن يشكل العجز في الميزانية ٣٥ بالمئة من مصروفات الدولة، وهو رقم قياسي آخر حتى مقارنة بأسوأ عام خلال الأعوام الخمسين السابقة وهو عام ١٩٩٨، الذي سجل عجزاً يساوي ٢١ بالمئة من مصروفات الدولة. كل هذا دون حساب تأثير المصروفات السرية.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٦)
إجمالي الإيرادات لا تغطّي المصروفات المتكرّرة

تتحدث دوائر الحكومة عن محاولة لتقليص النفقات المتكررة، ولكن التجربة تثبت أن «التقشف» لا يؤدي في أفضل الأحوال إلا إلى خفض بضع نقاط مئوية، لأنها مصروفات «متكررة» يصعب حذفها أو تأجيلها. جرس الإنذار قُرع في دار الحكومة، ولكن حتى الآن لا توجد خطط لتغييرات جذرية. وربما تنتظر الحكومة الفرج من سوق النفط ليلقي بطوق النجاة مرة أخرى كما فعل مراراً.

ما يجعل الأوضاع أكثر خطورة هذا العام هو صعوبة الحصول على التمويل في ظل الأسواق المالية الدولية الحالية وأزمة السيولة وانعدام الثقة.

بين حين وآخر، يجري الحديث عن العجز الاكتواري لصناديق التقاعد، ولكنه غير موجود على الأجندة الوطنية رغم خطورته البالغة. الحكومة لا تتحدث عنه إلا عندما يطالبها النواب بزيادة المنافع التأمينية للمشتركين، فتبرر رفضها بالعجز الاكتواري المتزايد. ورغم تشكيل مجلس النواب عام ٢٠٠٣ لجنة تحقيق نيابية لهذا الغرض، فإن الوضع المالي للصناديق تدهور منذ ذلك الوقت، حيث بلغ العجز الاكتواري ٣,٤٠٠ مليون دينار في نهاية ٢٠٠٧، ومن المرجح أن يقترب من حاجز الأربع مليارات دينار هذا العام، بعد الخسائر الكبيرة في أسواق

المال خلال الأشهر الماضية. وتشير دراسة الخبراء[٤٩] إلى أن أكبر صناديق التقاعد التي تدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وهو الخاص بقطاع الخدمة المدنية الحكومي، سيُفلس، ولن يستطيع أن يفي بكامل بالتزاماته عام ٢٠٢٤، أي بعد ١٥ عاماً فقط.

٣ ـ تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في القطاع المصرفي

تغيرت مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية اقتصاديات الصناعة المصرفية في البحرين بشكل جذري، وربما هيكلي. المؤسسات المالية والمصرفية التي تساهم بـ ٢٢ بالمئة من الناتج المحلي في خطر شديد أمام رياح التغيير العالمية. سيصبح من المتعذر استمرار بعض مصارف «الجملة» في حجم تعاملاتها السابقة، مثل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية (شكلا مجتمعين ٢٠ بالمئة من حجم موجودات القطاع المصرفي) اللذين أشرفا على الإفلاس وقامت حكومات الدول المالكة فيهما بإعادة رسملتهما وضخ مليارات الدولارات من الودائع لإنقاذهما، وبعض المصارف الدولية مثل سيتي بنك الذي سيضطر إلى تقليص حجم ميزانياته، بينما ستغلق العديد من البنوك الاستثمارية أبوابها أو تندمج مع غيرها أو تقلص أعمالها، بسبب صعوبة الحصول على القروض أو رأس المال المساهم لتمويل عمليات الاستحواذ والدمج والشراء في الخليج أو أمريكا وأوروبا. وستمر على مصارف وشركات الاستثمار المتخصصة في القطاع العقاري المحلي والخليجي والدولي سنوات طويلة من الركود والخسائر، بسبب انهيار أسواقها ووجود أزمة عقارية عميقة قد تمتد عقداً كاملاً، بسبب حجم العرض في السوق.

وما عدا المصارف التجارية التي قد تمر بوضع صعب بسبب أزمة السيولة في الأمد القصير والديون المتعثرة في الأمد المتوسط، وهي أمور دورية وليست هيكلية؛ فإن الحجم الضخم لبقية القطاع المصرفي (بلغ مجمله في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ ما يقارب ١٤ مرة حجم الناتج المحلي) وعمق مشاكله الهيكلية يجعل من الصعب على الحكومة القيام بأية محاولة جادة لإنقاذه. من المنطقي القول إن القطاع سيتقلص بشكل كبير، وتتقلص معه مساهمته في الاقتصاد الوطني، وفي خلق الوظائف ذات الأجر المتوسط والعالي.

---

(٤٩) من دراسة شركة أي تي كيرني حول تأسيس شركة استثمارية لإدارة أموال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

٤ ـ هل يمكن تجاوز الأزمة بتغييرات سياسية جذرية سياسية واقتصادية؟

هناك عدة مصادر بديلة لتمويل العجز في موازنة الدولة وتنويع مصادر دخلها، ولكنها غير ممكنة دون تنازلات سياسية واقتصادية تقدمها النخبة الحاكمة، فهي تتطلب تغييرات جذرية في طريقة إدارة البلاد وتوزيع موارده:

أ ـ التغير الجذري **الأول** يتعلق باعتبار الأرض ثروة وطنية لا يجوز التصرف بها لأغراض شخصية أو لتمويل نفقات النخبة الحاكمة الباذخة. في الفترة من ٢٠٠١ (عام بدء «الإصلاح السياسي») إلى ٢٠٠٦ (وهو آخر رقم منشور من الجهاز المركزي للمعلومات)، تم ردم ٢٩,٦ كم^{٢} من الأراضي، أي بمعدل سنوي يبلغ حوالى ٥ كم^{٢} سنوياً[٥٠]. ولا توجد أرقام رسمية حول نسبة الملكية العامة، ولكن باستثناء دفن المنطقة الصناعية الجديدة وميناء خليفة فإن أغلب أعمال الردم كانت لجهات خاصة. وبافتراض أن ثلثي الأراضي التي طالتها أعمال الردم تمت لصالح متنفذين فإنه يمكن تقدير قيمة الأراضي البحرية التي تردم سنوياً بحوالى ٥٠٠ مليون دينار[٥١]، يضاف إليها مئات الملايين الأخرى قيمة الأراضي التي وُهبت ولم يتم ردمها بعد، وكذلك الأراضي في المناطق البرية التي تم تحويل ملكيتها من الحكومة إلى الأفراد المتنفذين. هذا التغيير سيواجه بمقاومة شديدة من قبل الأسرة والنخبة الحاكمة، ولكنه

---

(٥٠) أهم أعمال الردم البحري بعد عام ٢٠٠٦ طال المدينة الشمالية المزمع إنشاء مشاريع إسكان حكومية عليها (٧,٥ كم^{٢} شمال منطقة القرى الشمالية) ومشروع ديار المحرق (١٢ كم^{٢} شمال جزيرة المحرق) المملوك من أفراد من الأسرة الحاكمة ويتم تطوير المشروع مع بنك التمويل الكويتي.

(٥١) الجدول التالي يبين كيفية حساب قيمة الأراضي التي قام المتنفذون بوضع اليد عليها وردمها (لا تشمل الأراضي التي لم تردم والأراضي الأخرى في المناطق البرية وخاصة في المنطقة الجنوبية):

مجموع ٦ سنوات من أعمال الردم البحري (متر مربع)	٢٩,٦٠٠,٠٠٠
المعدل السنوي للردم البحري (متر مربع)	٤,٩٢٥٠,٠٠٠
النسبة المئوية الخاصة بالمتنفذين	٦٦,٧
مساحة الأراضي الخاصة بالمتنفذين (متر مربع)	٣,٢٨٥,٠٠٠
النسبة المئوية للمتبقي من المساحة بعد الشوارع والمرافق	٧٠
تحويل: من متر مربع إلى قدم مربع	١٠,٧٦٤
أدنى سعر (دينار للقدم المربع)	٢٠
قيمة الأراضي (مليون دينار سنوياً)	٤٩٥

سيحصل على ترحيب واسع من الأغلبية الساحقة من فئات الشعب.

ب ـ التغيير **الثاني** الذي يجب البحث فيه، هو موضوع الرفع التدريجي عن دعم المحروقات والكهرباء والماء وبعض السلع، أو توجيهه إلى المستحقين من أصحاب الدخول المنخفضة ودون المتوسطة. وتقدر الحكومة قيمة هذا الدعم بأكثر من ٢٠٠ مليون دينار سنوياً[٥٢]. هذا التغيير مهم بسبب الهدر الكبير في الدعم، حيث يستفيد منه الغني والفقير، أصحاب الأعمال وأصحاب العوائل، المواطن والوافد والسائح؛ وهو مهم لإطالة عمر مخزونات الغاز الطبيعي التي تستخدم لإنتاج الكهرباء. ولكن مثل هذا التغيير سيلقى معارضة شعبية واسعة، ويحدث هزة سياسية واجتماعية خطيرة، ما لم يكن مصاحباً لحزمة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمكاسب الاقتصادية لصالح الطبقات الدنيا والمتوسطة.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٤)

الكلفة السنوية لدعم بعض السلع

دعم اللحوم والطحين والدواجن	**٣٦,٥ مليون دينار**
دعم المحروقات والكهرباء والماء	بين ١٦٠ و١٨٠ مليون دينار

ج ـ التغيير **الثالث** هو وقف جميع أنواع الموازنات السرية و«الخاصة» وإقرار الميزانية كاملة من قبل مجلس النواب. سيوفر هذا ما بين ١٥٠ مليون دينار و٢٠٠ مليون دينار سنوياً.

د ـ التغيير **الرابع** هو خفض نفقات الدفاع والأمن، وإعادة التوازن لصالح موازنات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن توفير ١٥٠ مليون دينار فقط بالعودة إلى معدل المصروفات في عام ٢٠٠٦.

هـ ـ التغيير **الخامس** هو استحداث نظام الضرائب على الشركات وأصحاب الدخول فوق المتوسطة، وهو أمر معمول به جزئياً في بعض بلدان الخليج.

رغم الفرص الهائلة التي تخلقها أية طفرة نفطية في إصلاح السياسة والاقتصاد، والمساهمة في توسع الطبقة الوسطى وتوطيد الوضع السياسي، فإن

---

(٥٢) **الوقت**، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٩ نقلاً عن: رسالة الحكومة لمجلس النواب معترضة على مشروع قانون بزيادة عدد السلع المدعومة.

هذه الطفرة مرت دون أن تترك أثراً كبيراً في تحسين وضع المواطن اقتصادياً، بل جاءت وبالاً؛ لأن مصروفات الدولة انفلتت من عقالها ولم يعد ممكناً العودة بعقارب الساعة إلى الوراء.

الشكل الرقم (٤ ـ ١٧)

حصة البحرين من إنتاج النفط (برميل)

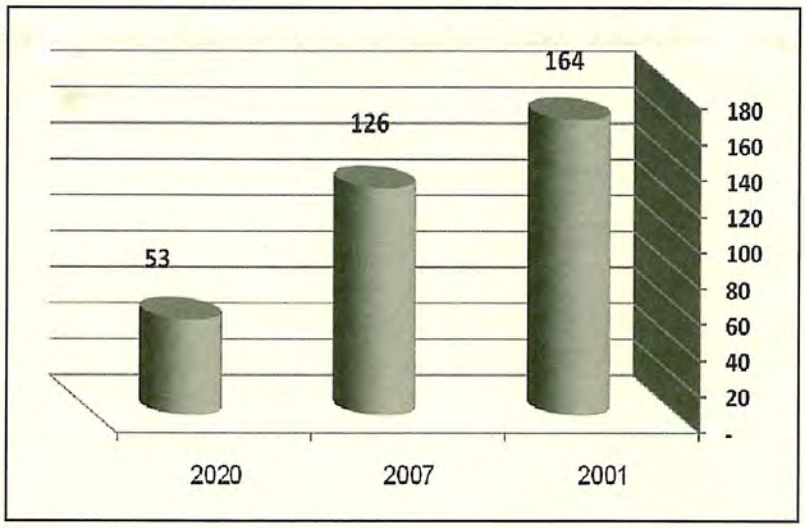

٥ ـ الخطر الديمغرافي

ربما على الحكومة أن تستمع إلى نصائح وزير العمل حول خطورة الوضع الديمغرافي في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية حول حقوق العمالة المهاجرة، التي تناسب دولاً تشكل العمالة المهاجرة أقلية ضئيلة في قوتها العاملة، ولا تشكل خطراً على هويتها. أما في دولنا، فإن خطر التوطين يعني زوال الهوية الوطنية والعربية الإسلامية.

إلا أن الخطر الديمغرافي لا يتوقف هنا؛ فسياسة التجنيس لا تقل خطورة على البلاد التي ينمو سكانها ضعف المعدل العالمي، ولا تحتاج إلى مواطنين يتم تجنيسهم لأهداف سياسية ويُسبب توطينهم هزات اجتماعية وتوترات سياسية وكلفاً اقتصادية هائلة. فسياسة التجنيس ستتسبب في انحدار أسرع في مستوى المعيشة في بلد يعتمد المواطنون فيه على الوظائف الحكومية؛ إذ إن النمو الاقتصادي الحقيقي تراوح بين ٥ و٨ بالمئة طوال الست سنوات الماضية، ورغم

ذلك فإن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، بسبب سياسة التجنيس والباب المفتوح للعمالة الوافدة، أدت إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي بمعدل سنوي يعادل ١ بالمئة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

ستستمر حصة البحريني من إنتاج النفط في الانخفاض، وتنحدر من ١٦٤ برميلاً عام ٢٠٠١، إلى ٥٣ برميلاً عام ٢٠٢٠[٥٣]. وسيكون المنقذ إما اكتشافات جديدة للنفط، أو أسعاراً مرتفعة له. أما الإصلاحات السياسية والاقتصادية العميقة التي حان وقتها، فلا يوجد من يتبناها ويستعد للتضحية من أجلها من أصحاب القرار.

(٥٣) الأرقام بافتراض استمرار معدل ٤,٢ بالمئة لنمو السكان بسبب التجنيس السياسي وتناقص إنتاج النفط بمعدل سنوي يبلغ ٢,٥ بالمئة.

المناقشات

١ ـ عبد الجليل الغربللي

لقد طرح أعضاء المنتدى وجهات نظر أخرى كثيرة، كما طرحوا تساؤلات كثيرة منذ ٣٠ عاماً حول هذا القطاع وكوادره ومشاريع القطاع النفطي. من في إمكانه التصدي للإجابة عن هذه التساؤلات؟ أعتقد أن على المسؤولين في القطاع النفطي مسؤولية في رفع الغطاء عن تلك التساؤلات. عليهم التوضيح والحوار، سواء حول تطوير القطاع أو طريقة استخدام موارد هذا القطاع؛ ولكن للأسف، هؤلاء مصابون بخرس غير قادرين على الفكاك منه، وهذا الخرس يخدم مواقعهم القيادية، فهناك مصالح متبادلة. وإذا استطعنا إخراجهم من هذا الخرس، سنتمكن من سبر أغوار ما خفي، فإذا تم ربط احتفاظ المسؤول بموقعه مع قدرته على الإقناع في جلسات الاستماع، فسنكون قادرين على رفع الأعباء التي تكبل المسؤولين عن إدارة قطاع النفط بها، وكسر معادلة الخرس المساوية للاحتفاظ بالمنصب ورضا الإدارة العليا عنهم؛ يتم ذلك من خلال تشريعات تجبر القائمين على القطاع النفطي والمالي على حضور جلسات استماع مع الجهات الرقابية في البلد، سواء البرلمانية أو الاستشارية، ونكون بذلك قد كسرنا الـ «تابو» المفروض على هؤلاء العاملين من خلال الحوار المفتوح والمنقول عبر القنوات التلفزيونية، ويمكن عندئذٍ رسم سياسات مستقبلية للصناعة النفطية أو إعداد الكوادر أو لطريقة استخدام الموارد المالية لتحقيق أهداف تنموية محددة.

٢ ـ أحمد اليوشع

تعبر ميزانية أي دولة عن توجهات الدولة. على سبيل المثال، حين تكون إيرادات الدولة ناتجة من موارد طبيعية، نعتبر هذه الدولة منطقياً دولة ريعية. أما إذا كانت إيرادات الدولة الرئيسة مصدرها الضرائب، وبحثنا أكثر لنعرف نوعية

الضرائب، وعلى من فرضت؛ نستطيع أن نفهم سياسة الدولة الاجتماعية. إذن تعبر الميزانية العامة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكنت أتمنى تناولها في الدراسة للتعرف إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمملكة البحرين.

الأمر الآخر، نحن نمر حالياً بأزمة، الإنفاق الحكومي في بلدان الخليج هو المحرك للنشاط الاقتصادي، كنت أطمح أن أرى ماذا سنتصرف في الإنفاق الحكومي في المرحلة الحالية. نحن حالياً دون شك في مرحلة تراجع لمعدلات النمو ـ لن أقول مرحلة ركود ـ هل سنترك الأمور كما هي؟ أم سَنُفَعّل ميزانية الإنفاق الحكومي ونعيد إليها النشاط مرة أخرى؟ حضرت بالأمس ندوة بهذا الشأن، وقد طرح أحد المتحدثين فكرة ضرورة التفكير جدياً في زيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الاقتصاد.

٣ ـ عبد الله النيباري

أعتقد أن البحرين تعكس أزمة الخليج من نواحي متميزة، بحكم أنها البلد الخليجي الأقل إنتاجاً للنفط، وبالتالي أقل حصولاً على الإيرادات النفطية. قد يقال إن أحد إشكالات البلدان النفطية وتباطؤ التنمية وتشوهها والمعوقات وما يحدث على ضعف في الإنتاج، هو نتيجة الوفرة الزائدة بمفهوم طغيان الريعي والاعتماد على الثروة الاستخراجية، وأيضاً الظروف الاجتماعية التي مرت بها تلك المجتمعات. لقد كانت البحرين دولة متقدمة في النصف الأول من القرن العشرين على بقية الخليج في نواحٍ كثيرة جداً. من المفترض وجود مورد معقول لا يؤدي إلى التخريب أو التشويه الحادث في باقي بلدان الخليج. تتمتع البحرين كذلك بقوى عاملة وطنية، قد تكون بمعايير عديدة متقدمة من ناحية نسبة المشتغلين من المواطنين البحريين، وانخراطهم في جميع مناحي وأوجه العمل. هذه العوامل كان من الممكن أن تخلق نموذجاً أفضل، ومع ذلك ومنذ اكتشاف النفط عام ١٩٣٢، وبعد ٨٠ سنة، ما زالت البحرين تعتمد على استهلاك بسيط للنفط يبلغ ١٥٠ ألف برميل. كما إن البحرين تعكس أزمة الخليج، فرغم أن بلدان الخليج تعتبر أنها دولة واحدة ونسيج واحد وأبناء عمومة، إلا أن أحداً لم يهتم لإنقاذ البحرين ومنحها مساعدات كافية، وهذا يعكس موضوع النفاق في موضوع الوحدة الخليجية والترابط الخليجي، حيث لم تتجاوز بلدان الخليج الأنانية ولم تراعِ عنصر الأخوة؛ لقد كانت البحرين مؤهلة لأن تكون دولة عصرية حديثة متقدمة ونموذجاً يقتدى به، إلا أن مصيرها أصبح معلقاً في الهواء.

٤ ـ جاسم مراد

أعتقد أنه من الضروري قراءة هذه الورقة، لأنها تعطي فكرة جيدة عن البحرين، وتوفر الكثير من المعلومات عنها. لقد باتت البحرين مركزاً مالياً، وقام الإسلاميون في المصارف الإسلامية بشراء الأراضي من الشيوخ، وبيعها إلى المواطنين بأسعار لا تسمح بالتملك. المعروف أن الإسلام كدين يؤمن بالقانون، لكن الديمقراطية تؤمن بالانتخابات أيضاً، وهؤلاء الإسلاميون يحاربون الديمقراطية؛ كيف وصلوا إلى مجلس النواب؟ كيف يمكن لإمام مسجد أن يتحدث في الاقتصاد؟ هذا ما يحدث في البحرين اليوم. موضوع آخر يتعلق بكون الأخ جمال فخرو ذكر في التلفاز أن عدد المجنسين ٧٠ ألفاً، فيما تقول الداخلية إنهم ٧ آلاف! الطلب على الإسكان أصبح بالتالي ٥٠ ألف شقة، كم سيكون الطلب على الإسكان بعد ٥ سنوات؟ كيف سنوفر تلك البيوت؟ هل سنسكنهم في الشارع؟ لقد امتلكو الشوارع! والبحر دفن وبيع! فكيف ستسير البلاد؟ إن ثروة البحرين هي الثروة السمكية، والزراعة انتهى وقتها لأن الماء استنزف، وما تبقى لنا إلا بناء المنازل وتأجيرها للأجانب. فإذا لم يجد الأجنبي وظيفة ما الحل؟ من سيسكن في هذه البيوت؟ كما علينا أن نتنبه إلى أن الفائض يذهب إلى ثلاثة حسابات حكومية. وأخيراً، لا بد من التذكير بأن ٨٥ بالمئة من الشعب مصاب بمرض السكر، وهؤلاء يحتاجون إلى علاجات، فمن أين سنوفر موظفين؟

٥ ـ إبراهيم شريف السيد (يرد)

ميزانية ٢٠٠٩ ليست انكماشية، فالمصروفات المتكررة بها تزيد على ما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بحوالى ١٠ بالمئة. هي انكماشية في مصروفات المشاريع، فبدلاً من ٥٥٤ مليون دينار، وضع ٣٠٠ مليون؛ ولكن نظراً إلى انفصال هيئة الكهرباء والماء وانفصال الطيران المدني، فهناك ٥٠٠ مليون أخرى. نحن نستورد كل ما نحتاج إليه، كما إن ٧٥ إلى ٨٠ بالمئة من عمالتنا أجنبية؛ الجزء الأكبر إذن من النفقات يذهب أجوراً للعمالة الأجنبية، والجزء الآخر لاستيراد ما نحتاج إليه. هذا هو ما يسمى نموذج زيادة الصرف للإنقاذ، ومفعوله محدود نسبة إلى فعاليته في مجتمع منتج، أنا اشك في هذا الموضوع، ولكنني لست اقتصادياً. هناك نفقات يمكن التركيز عليها، فثمة حاجة إلى إنفاق ذكي في التعليم، فميزانيته التعليم ارتفعت ١٠٠ بالمئة خلال السنوات التسع الماضية، ولكني أعتقد أنه إنفاق غير

رشيد، لأنه لم ينتج أفضل من النظام القديم. فأهل البحرين يعلمون أن التعليم الجامعي الخاص مهزلة، ونحن نعلم أن كثيراً من الطلبة الكويتيين يلتحقون ببعض الجامعات الخاصة في البحرين، ويداومون يومين في الشهر، ويحصلون على الشهادة في النهاية. هناك مجالات إنفاق لها مردود على المدى البعيد كالتدريب والتعليم والصحة، إلا أن كثيراً منها غير ممكن.

بالنسبة إلى موضوع المساعدات الذي طرحه الأخ عبد الله النيباري، فأنا لا أؤيد المساعدات غير المشروطة من بلدان الخليج، فقد كان يمكن للبحرين تجاوز الأزمة الحالية. هناك حديث حالياً عن التقشف، ولكنني ذكرت في الدراسة أن التجربة المالية في البحرين تثبت أن أكبر تراجع ممكن في المصاريف المتكررة لا يمكن أن يزيد على ٣ بالمئة، بسبب وجود نمو طبيعي في الرواتب. التجربة تثبت أنه حتى بعد الهبوط الشديد في أسعار النفط عام ١٩٨٦، لم نوفر أكثر من ٢ إلى ٣ بالمئة من المصاريف المتكررة. ليس في البحرين جهاز يراقب المال العام، ومع الأسف المجلس النيابي الحالي أخفق إخفاقاً كبيراً، وسأعطيكم مثلاً على ذلك. ففي الحوار الدائر في المجلس النيابي الآن حول الميزانية، هناك ٧٠٠ مليون دينار من العجز لم يتحدث أحد عن كيفية تمويله، كل الحديث الدائر يتمحور حول الـ ٧٠ مليون دينار علاوة الغلاء للمواطنين. صحيح أنها مهمة للفقير، ولكنها تمثل فقط ٣,٥ من الألفي مليون دينار التي اختفت من الميزانية. ستأتينا فترات تكرر ما حدث في السبعينيات وبداية الثمانينيات، لأنه بدلاً من ادخار الاحتياطي، نقوم بهدره بالكامل وزيادة حجم أجهزة الدولة، بحيث لا يمكن استدامة الصرف بهذا الحجم.

إذن، نحن نرتكب خطأين: **الأول** سرعة الإنفاق وزيادة حجم وعدد أجهزة الدولة؛ وهذا يحتاج إلى وجود احتياطي مستقبلي كافٍ. **والثاني** أن الاحتياطي لدينا يذهب إلى جهات غير معلومة، وللعلم فإن الميزانية التقديرية للديوان الملكي في عام ٢٠٠٥ كما ذكر وزير الديوان لرئيس المجلس بلغت ١٠٥ ملايين دينار، ما عدا مصروفات التسلح. لقد ذكرت في الدراسة أن مصروفات التسلح تبلغ الصفر في ميزانية الدولة. وفي عام ٢٠٠٧، تم شراء ٩ طائرات هليكوبتر بلاك هوك كلفت الدولة ٢٠٤ ملايين دولار، والمفترض دفعها من ميزانية ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، وهي غير موجودة لا في مصروفات ٢٠٠٨ ولا في ٢٠٠٩.

في ما يختص بصناديق التقاعد، لدينا مشكلة خطيرة تتمثل في عجز هذه

الصناديق، وقد وصل إلى ما يزيد على ٣ مليارات دينار، والزيادة مستمرة سنوياً بمعدل ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دينار. صندوق التقاعد الأساسي، وهو صندوق التقاعد المدني الحكومي، سيفلس في العام ٢٠٢٤، أي بعد ١٥ سنة من الآن. إذا لم نستفد من فترة الطفرة والرخاء والنمو، بحفظ جزء من الاحتياطيات لصندوق التقاعد، فسنواجه مشكلة كبيرة في هذا الخصوص.

ويمكن تمويل عجز الدولة بمجموعة من الإجراءات، فقد تكلمنا على ردم الأراضي، بعد الإصلاح ما يتم ردمه من الأراضي البحرية يساوي ضعفين أو ربما ثلاثة أضعاف ما تم ردمه قبل الإصلاح! وقد دخلت الأموال الناجمة عن هذه العملية الجيوب الخاصة، ولم تستفد منها الحكومة. إن توزيع الثروة في البحرين مقلوب، إن كنت من الطبقة الوسطى، كدكتور في الجامعة أو موظف في مصرف، ستقوم بتجميع كل ما تملك لتشتري الأرض من مصرف إسلامي اشتراها من شيخ، كان قد تملك الأرض بمنصبه. نظام التوزيع الحالي إذن يعني أن الطبقة المتوسطة هي التي تصرف على الطبقة الحاكمة، فنظام الضرائب مقلوب، والطبقة الوسطى تدفع ضريبة تسمى ضريبة الأرض لتشتري الأرض. قيمة الأراضي المبيعة سنوياً هي بأقل تقدير ٥٠٠ مليون دينار، أي أنها تغطي الجزء الأكبر من العجز الذي نعانيه.

هناك حلول لهذا الأمر، الدعم على المحروقات والطاقة مثلاً هو ٢٠٠ مليون دينار، إلا أنه لا يمكن إزالة الدعم في نظام كهذا، فالشعب سيعترض، أما إذا كان النظام السياسي عادلاً في تقسيم الثروة، فسيقبل الشعب بإزالة الدعم عن المحروقات، لأنه سيؤدي إلى زيادة الراتب أو ستحل مشكلة السكن مثلاً.

لقد أكدت على الخطر الديمغرافي للعمالة الوافدة، حيث بات عددها يبلغ نصف عدد السكان، وربما أكثر، فظهرت مشكلة في التوطين. سبب وجود هذا الحجم من العمالة الأجنبية هو التوسع العقاري الذي هو أساساً توسع مضاربات، فأصحاب العقارات حصلوا عليها مجاناً، وباعوها أو تشاركوا فيها مع آخرين، وهم في كل البحرين وكلنا نعرفهم. التجنيس السياسي مشكلة كبيرة لدينا، تتسبب في عجز يبلغ ١٠٠ مليون دينار. إذ يتم تجنيس ١٠ آلاف شخص سنوياً، ونحن نتكاثر بمعدل ١٢ ألف شخص سنوياً، والبلاد لا تتحمل هذا الكم! نسبة الأمية تزيد بسبب زيادة أعداد الأميين المجنسين. النتيجة هي أنه إذا قامت بلدان مجلس التعاون بدعم البحرين وتمويلها، فهي بذلك تمول عملية التجنيس.

يحتاج القطاع المصرفي إلى مواجهة حقيقية، فهو قطاع خطير يحتاج إلى تغيير هيكلي، المصارف الخمسة الكبرى في أمريكا التي تعمل في الاستثمار سقط منها بيرستيرن ثم ليمان براذرز، ثم بيرل لنش تم بيعه إلى بنك أمريكا ثم غولدمن ساك ومورغن ستانلي اللذين اضطُرا إلى لتقليص العمليات، لا يوجد قروض لشركات الاستثمار التي تستثمر في شراء الشركات، لذا فكل البنوك في البحرين مضطرة إلى تقليص عملياتها، والتطمينات وهمية مع الأسف.

وفي قضية نقص الغاز وتأثيره في الصناعة التحويلية، يبدو أن مشروع الألومينيوم ليس له اقتصاديات تسمح ببقائه على المدى البعيد، وقد فرطت البحرين في فرصة شراء الغاز القطري بسعر رخيص في بداية عام ٢٠٠٠، وحين تم حل الخلاف كانت قطر قد وزعت الغاز على آخرين.

الفصل الخامس

الفائض المالي السعودي: مصادره، وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية

حمد الحوشان(*)

جون كوالز(**)

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك سعود، الرياض.

(**) باحث اقتصادي ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرة عامة

من المنطقي أن تعتمد العربية السعودية على إيرادات تصدير النفط لتغذية اقتصادها، نظراً إلى كونها أكبر مصدر للنفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في العالم، وإلى امتلاكها أكبر احتياطي لهما أيضاً[1]. وقد نجحت المملكة في مساعي تنويع قاعدتها الاقتصادية بشكلٍ ملحوظ، إلا أن اقتصادها ما يزال في الحقيقة يعتمد بشكل شبه كلي على منتجات الدولة من النفط الخام والمكرر، وغيرها من المنتجات البتروكيمياوية.

وقد أوجد الاعتماد الكبير على عائدات السلع الأساسية كالنفط ـ الذي يشهد تقلباً في الأسعار في السنوات الأخيرة ـ العديد من المعضلات والفرص للحكومة السعودية وإدارة سياستها المالية. وسيتناول هذا التقرير التفاصيل المتعلقة بتلك القضايا، والسياسات البديلة المتاحة للعربية السعودية لمواجهة تلك المعضلات.

مصادر البيانات

استقيت البيانات المستخدمة في إعداد هذا التقرير من المصادر المختلفة التالية:

ـ استُمدت بيانات الإيرادات والمصروفات الحكومية من الجداول التي نشرتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). كما استُمدت بيانات الإيرادات والمصروفات الحكومية لعام ٢٠٠٨ من بيان الميزانية العامة للدولة المعلن في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ على موقع وزارة المالية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

ـ استُمدت بيانات أسعار النفط العربي الخفيف اليومية من حسابات معدي

---

(١) سوائل الغاز الطبيعي هي مركبات كيمياوية يمكن الحصول عليها على شكل سائل من الغاز الطبيعي. وتتكون هذه السوائل عموماً من البروبان والمواد الهيدروكربونية الثقيلة، ويشار إليها عادةً بالمكثفات المؤجرة والبنزين الطبيعي وغازات النفط المسال، انظر موقع وزارة الطاقة الأمريكية على الإنترنت: <http://www.eia.doe.gov/glossary/glossary_n.htm>.

وتعتبر هذه السوائل من مصادر الطاقة القيمة في العالم، كما تستعمل في صناعة المواد البتروكيمياوية والبلاستيكية والألياف الاصطناعية.

التقرير، بناء على البيانات المقدمة من مجموعة استخبارات الطاقة.

ـ استُمدت البيانات المتعلقة بحجم الديون الحكومية القائمة من تقارير صندوق النقد الدولي المختلفة، ومن موقع وزارة المالية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

ـ استُمدت البيانات المتعلقة بطبيعة الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي والودائع الحكومية لديها للفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨ من تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي الشهرية المختلفة، وبيانات الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٩٥، من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي.

ـ استُمدت بيانات عائدات أذونات الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر من إحصاءات الاحتياطي الفدرالي (الإصدار هـ ١٥).

أولاً: نمو الإيرادات والمصروفات السعودية منذ عام ١٩٦٩

تعتمد العربية السعودية على الأرباح والعائدات التي تتلقاها من شركة أرامكو (أكبر شركة نفط متكاملة في العالم)، باعتبارها تمتلك هذه الشركة تماماً منذ مدة، كما يتبين في الشكل الرقم (٥ ـ ١)؛ حيث يلاحظ أنه على الرغم من تزايد الإيرادات الحكومية من القطاعات غير النفطية، إلا أن الإيرادات النفطية ما تزال تسيطر على تدفقات الإيرادات الحكومية، كما تلاحَظ الزيادة الكبيرة التي شهدتها الإيرادات النفطية منذ عام ٢٠٠٢.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)
طبيعة الإيرادات الحكومية السعودية (مليار ريال)

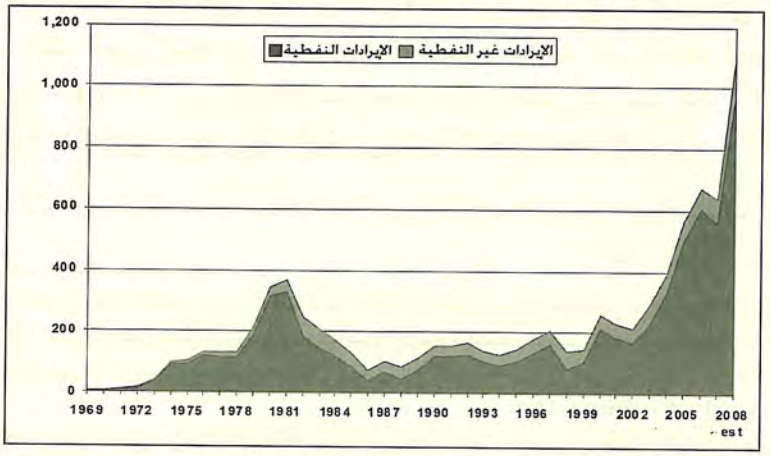

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات معدي التقرير.

وتمثل أسعار النفط العامل الرئيسي في تحديد العائدات النفطية، والتي للأسف أصبحت متقلبة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ٢) مسارات الحركة اليومية لأسعار النفط العربي الخفيف خلال السنوات الخمس الماضية[٢].

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)
سعر النفط العربي الخفيف اليومي (دولار/ للبرميل)

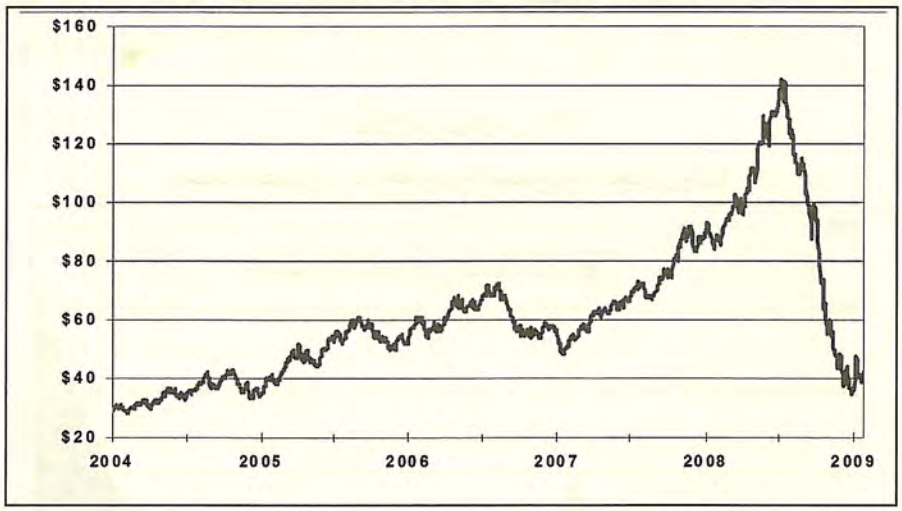

المصدر: حسابات معدي التقرير المبنية على البيانات اليومية لمجموعة استخبارات الطاقة.

ويلاحظ في الشكل الرقم (٥ ـ ٢) الارتفاع المتسارع الذي شهدته أسعار النفط ما بين مطلع عام ٢٠٠٧ ومنتصف عام ٢٠٠٨، يعقبها تدهور كبير في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٨. فقد شهدت أسعار النفط اليومية خلال هذه الفترة تفاوتاً كبيراً، حيث تراوحت أسعاره الأولية ما بين انخفاض في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ إلى نحو ٤٧,٩٨ دولاراً للبرميل، وارتفاع كبير في الثالث من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ إلى ١٤٢,١٦ دولاراً للبرميل، أعقبها انخفاض آخر في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه إلى نحو ٣٤,١٨ دولاراً للبرميل ـ الذي يعد السعر الأدنى خلال الأعوام الأربعة المنصرمة. وعلى

(٢) على الرغم من إنتاج العربية السعودية لدرجات مختلفة من النفط (بما فيها الخفيف والثقيل)، إلا أن النفط العربي الخفيف يشكل الجزء الأكبر من صادراتها النفطية.

الرغم من انخفاض أسعار النفط في النصف الأخير من العام ٢٠٠٨، إلا أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات الحكومية مستويات قياسية جديدة بنحو ١,١ تريليون ريال سعودي، أي بزيادة بأكثر من ٧١ بالمئة على إيرادات العام الماضي.

ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ٣) نبذة عن مصروفات الحكومة السعودية على مدى الأربعين عاماً الماضية. ويلاحظ في الشكل أيضاً زيادة معدلات الإنفاق منذ عام ٢٠٠٢، بصورة توازي زيادة الإيرادات المبينة في الشكل الرقم (٥ ـ ١)؛ كما يلاحظ بشكل خاص معدل الزيادة التي شهدتها النفقات الرأسمالية خلال الفترة ذاتها.

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

طبيعة المصروفات الحكومية السعودية (مليار ريال)

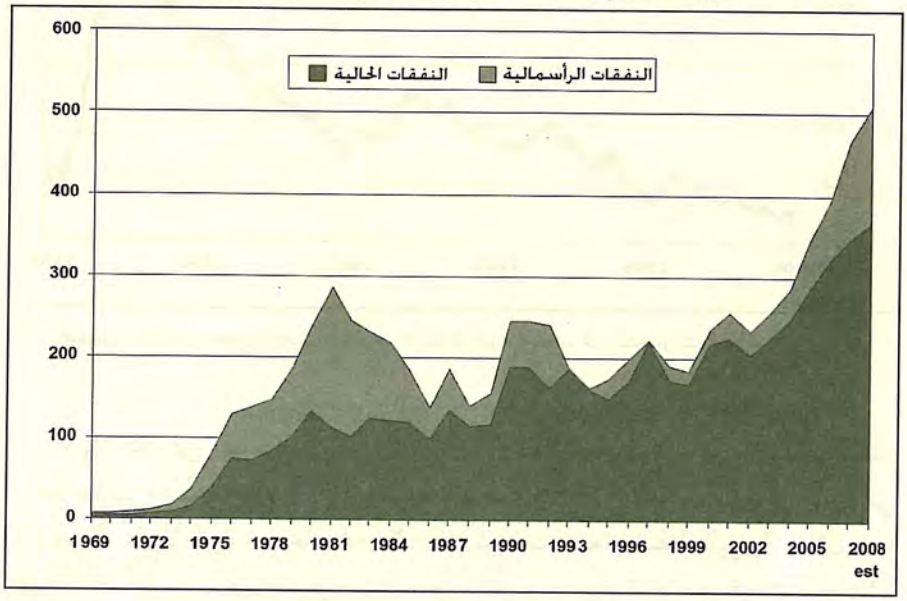

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات معدي التقرير.

وعلى الرغم من نمو إجمالي الإنفاق بشكل يتوازى مع الإيرادات منذ عام ٢٠٠٢، إلا أن معدل نمو الإيرادات قد تجاوز نمو الإنفاق بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط المعدل السنوي المركب للإيرادات نحو ٣١,٥ بالمئة خلال السنوات الست الماضية، مقابل نمو في الإنفاق بنحو ١٣,٩ بالمئة. ونتيجة لذلك، فقد شهد حساب الميزانية الحكومية نقلة كبيرة من عجز بواقع ٢٠,٥ مليار ريال في العام

٢٠٠٢، ليسجل رقماً قياسياً جديداً بفائض قدره ٥٩٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٨[٣]. ويبين الشكل (٥ ـ ٤) نبذة عن الفوائض والعجوزات الحكومية على مدى الأربعين عاماً المنصرمة.

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)
الرصيد المالي للحكومة السعودية (مليار ريال)

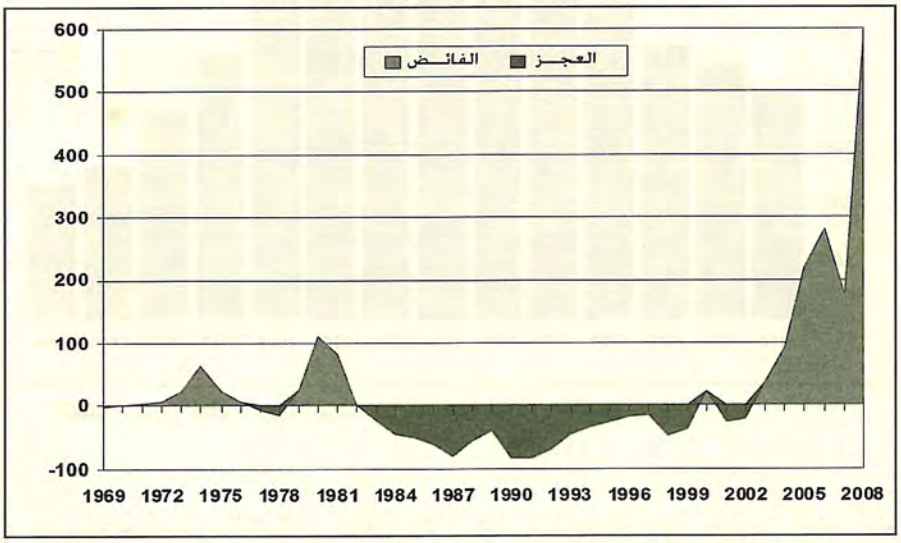

المصدر: بيان الميزانية الحكومية الصادر في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ وحسابات معدي التقرير.

ويلاحظ من الشكل الرقم (٥ ـ ٤) تسجيل الحكومة للفوائض بشكلٍ عام خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١، في حين اتسمت الثمانينيات والتسعينيات بموجة من العجوزات. غير أن الفوائض التي شهدتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٢ تعد الأكبر، مقارنة بالفوائض المسجلة منذ عام ١٩٦٩.

ثانياً: الدين الحكومي السعودي، وإدارة الفوائض القياسية الحديثة

أدت السلسلة من العجز المالي في الميزانية التي اتسمت بها فترة الثمانينيات والتسعينيات، إلى حاجة الحكومة للاقتراض لتمويل عملياتها. ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ٥) مقدار الدين المحلي القائم منذ عام ١٩٩٥.

(٣) جميع البيانات المالية لعام ٢٠٠٨ مبنية على تقديرات، وتخضع للمراجعة في المستقبل.

الشكل الرقم (٥ ـ ٥)
الدين المحلي القائم (مليار ريال)

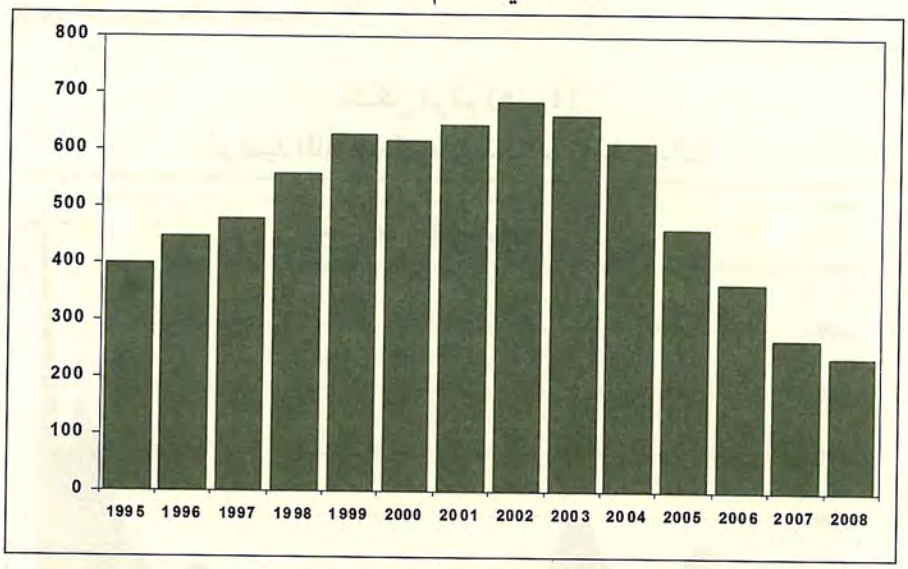

المصدر: تقارير البنك الدولي، وبيانات الميزانية المعلنة من قبل الحكومة.

ويلاحظ من الشكل الرقم (٥ ـ ٥)، بلوغ الديون ذروتها إبان عام ٢٠٠٢، وهو آخر عام شهدت فيه الحكومة عجزاً مالياً. ومن ثم شهد الدين المحلي القائم منذ عام ٢٠٠٢ انخفاضاً كبيراً من ٦٨٥ مليار ريال ليصل إلى ٢٣٧ مليار ريال في العام ٢٠٠٨، بانخفاض قدره ٦٥,٤ بالمئة. غير أن تراجع الدين المحلي خلال تلك الفترة، يعد أقل مما كان متوقعاً، نظراً إلى الفوائض المالية الكبيرة التي شهدتها الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨. ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ٦) المقدار الحقيقي من الفائض السنوي في الميزانية الذي تم صرفه لسداد الدين.

كما يتبين من الشكل الرقم (٥ ـ ٦)، فإنه لم يتم تخصيص أي فائض مالي سنوي بالكامل لسداد الدين خلال الأعوام الستة الماضية؛ حيث بلغ إجمالي الفائض المركب للأعوام الستة المنصرمة نحو ١٣٩٢ مليار ريال، في حين شهد الدين الحكومي انخفاضاً بنحو ٤٤٨ مليار ريال (من ٦٨٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢، ليبلغ ٢٣٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٨). ويشكل هذا فارقاً بنحو ٩٤٤ مليار ريال، أو ٦٨ بالمئة من إجمالي الفائض خلال فترة الست سنوات الماضية.

الشكل الرقم (٥ ـ ٦)
إدارة الفائض المالي (مليار ريال)

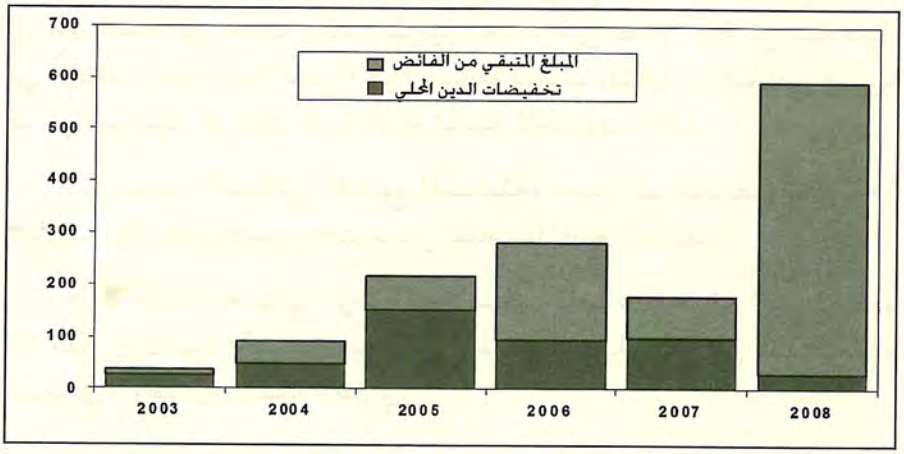

المصدر: حسابات معدي التقرير.

ويثير هذا الأمر تساؤلات عدة:

١ ـ **السؤال الأول** هو لماذا لم يتم سداد معظم الدين الحكومي؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من أن نتطرق إلى عدة أسباب محتملة، أدت إلى عدم إيفاء معظم الدين الحكومي؛ منها:

أ ـ **طبيعة الدين الحكومي**، حيث إن بعض الديون الحكومية على هيئة سندات حكومية متوسطة وطويلة الأجل، مستحقة الدفع حتى سبع سنوات. وبالتالي، لا يتعين على الحكومة إلا سداد جزء محدد من الدين كل سنة. ونظراً إلى عدم وجود سوق ثانوية رسمية للدين الحكومي، فمن غير المحتمل أن تسدد الحكومة الديون المستحقة عن طريق مشتريات السوق المفتوحة.

ب ـ **جاذبية الدين الحكومي**، ومن دلالات جاذبية الدين الحكومي للدائنين الرئيسيين (المصارف التجارية في العربية السعودية وصناديق التقاعد المختلفة)، اختلاف أسعار الفائدة على الديون وعدم وجود سعر صرف أو أخطار للتخلف عن الدفع للدائنين المحليين.

ج ـ **القضايا المتعلقة بالسيولة** في الاقتصاد المحلي، حيث تعني المحافظة على الدين الحكومي في التداول، السيطرة على السيولة لدى القطاع الخاص. وبما أن فائض السيولة النقدية يعد مشكلة تضخمية خلال السنوات الماضية، فمن المنطقي

أن تقوم الحكومة بالإبقاء على سندات الدين الحكومي في التداول.

٢ ـ **السؤال الآخر** يتعلق بطبيعة المبلغ المتبقي من الفوائض، وقد تم التطرق إلى هذه النقطة في مختلف بيانات الميزانية المعلنة، التي تصدر نهاية كل سنة مالية. في الحقيقة، تكشف إعلانات الأعوام السابقة لبيانات الميزانية أن الفوائض السنوية قد تم تخصيصها على مدى الستة أعوام الماضية للحسابات التالية:

أ ـ حساب **احتياطي المشاريع المستقبلية**، حيث تم تخصيص نحو ١٠٨ مليارات ريال لهذا الحساب تحت مسمى نفقات المشاريع المستقبلية.

ب ـ حساب **احتياطي مؤسسات الائتمان الخاصة**، حيث تم تخصيص نحو ٦١ مليار ريال لهذا الحساب تحت مسمى النفقات المستقبلية لكل من بنك التسليف السعودي، وصندوق التنمية العقاري.

ج ـ حساب **صندوق التنمية السعودي**، حيث تم تخصيص نحو ١٥ مليار ريال لهذا الحساب تحت مسمى النفقات المستقبلية.

د ـ حساب **صندوق الاستثمارات العامة**، حيث تم تخصيص نحو ٢٠ مليار ريال لهذا الحساب تحت مسمى النفقات المستقبلية.

هـ ـ حساب **الاحتياطي الحكومي**، حيث تم تخصيص نحو ١٠٠ مليار ريال لهذا الحساب، الذي يظهر أنه حساب احتياطي عام دون قيود للنفقات المستقبلية.

و ـ حساب **تسوية الدين العام**، وقد اعتُمد هذا الحساب في ميزانية العام ٢٠٠٨، ولم يحدد بمبلغ معين ـ غير عبارة «يحول الباقي من فائض ميزانية عام ٢٠٠٧ إلى حساب تسديد الدين العام». وحيث إن فائض ميزانية ٢٠٠٧ الفعلي قد بلغ ١٧٦,٦ مليار ريال، تم توزيع ١٢٥ مليار ريال منها على الحسابات المختلفة (٢٥ مليار ريال لحساب صندوق التنمية العقاري، و١٠٠ مليار ريال لحساب الاحتياطي الحكومي)، فقد تبقى نحو ٥١,٦ مليار ريال لهذا الحساب[٤].

---

(٤) يُظهر تحليل إجمالي التغير في الدين الحكومي انخفاضاً بنحو ٩٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٧، كما هو مبين في الشكل الرقم (٥ ـ ٦) في هذا التقرير. وفي خصم هذا المبلغ من الفائض البالغ ١٧٦,٦ مليار ريال، سيتبقى نحو ٧٩,٦ ملياراً فقط مخصصة للصناديق والحسابات الأخرى. ويرى معدا التقرير أن ما يشار إليه بـ «حساب تسوية الدين العام» يمثل في الحقيقة المبالغ المستقطعة من الفائض والمخصصة لسداد الديون، وبناء على ذلك، نستنتج أن المخصصات الفعلية النهائية للفائض المالي لعام ٢٠٠٧، البالغ ١٧٦,٦ مليار ريال سعودي، كانت على النحو التالي: (١) ٩٧ مليار ريال لخفض إجمالي الدين، (٢) ٢٥ مليار ريال لحساب صندوق التنمية العقاري، (٣) ٤٥,٦ مليار ريال لحساب الاحتياطي الحكومي العام.

ولسوء الحظ، ليس في إمكاننا معرفة المبالغ المنفقة أو المتبقية من هذه الحسابات والصناديق من خلال بيانات الميزانية المعلنة. بيد أنه يمكننا حساب إجمالي مبالغ صافي الفائض المالي التراكمي (الفائض بعد تسديد الديون) منذ عام ٢٠٠٣، كما هو مبين في الشكل الرقم (٥ ـ ٧).

الشكل الرقم (٥ ـ ٧)

الدين المحلي القائم مقابل صافي الفائض المالي التراكمي (مليار ريال)

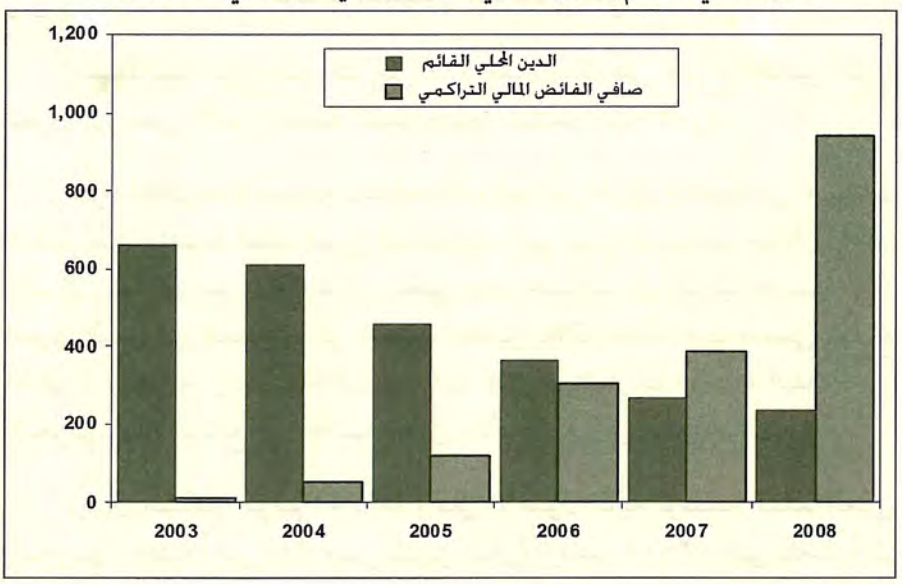

ويمثل صافي الفائض المالي التراكمي المشار إليه في الشكل أعلاه باللون الداكن، إجمالي المبالغ المتراكمة في الحسابات المختلفة المذكورة آنفاً. وبناء عليه، فقد سجلت هذه المبالغ المتراكمة بنهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٩٤٤ مليار ريال. ويرى معدا التقرير أن ما يقارب ١٠٤ مليارات ريال من تلك المبالغ المتراكمة قد خصصت للإنفاق المستقبلي في مجالات محددة، في حين تحول الباقي منها، والبالغ ٨٤٠ مليار ريال، إلى الصناديق الخالية من الالتزامات[٥].

ووفقاً لحساباتنا، يعتبر عام ٢٠٠٧ نقطة تحول؛ فقد شهد هذا العام تجاوز

(٥) بلغ إجمالي المبالغ المخصصة لصناديق محددة خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ نحو ٢٠٤ مليارات ريال سعودي. ووفقاً لتقديراتنا، فإن ما يقارب ١٠٠ مليار ريال قد تم صرفها، في حين تم تخصيص ١٠٤ مليارات ريال المتبقية للإنفاق المستقبلي.

صافي الفائض المالي التراكمي (وسنشير إليه مستقبلاً بصندوق الفائض المالي) الدين الحكومي القائم. وبعبارة أخرى، فقد كان بإمكان الحكومة ـ إذا أرادت ـ سداد جميع ديونها، والخروج بفائض مالي كبير أيضاً. وعلى الرغم من أن الدين القائم ما يزال يبلغ ٢٣٧ مليار ريال، إلا أن الحكومة تعتبر خالية بشكل فعلي من الديون للمرة الأولى منذ منتصف الثمانينيات[٦].

ثالثاً: استثمار الفائض المالي

بعد الانتهاء من رصد أكثر من ٩٠٠ مليار ريال هي مجموع الفائض المالي، نتطرق إلى بعض الأمور المتعلقة بكيفية وأوجه استثمار هذه الأموال.

تقوم الحكومة السعودية باستثمار أموالها عن طريق إيداعها في حسابات مختلفة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، التي بدورها تستثمر جزءاً من هذه الأموال بالتشاور مع وزارة المالية. وتظهر هذه الحسابات في ميزانية مؤسسة النقد العربي السعودي العمومية في الجانب المتعلق بالالتزامات تحت مسمى «ودائع الحكومة ومصالح وهيئات حكومية». كما تظهر استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي لهذه الودائع في الجانب المتعلق بالأصول في ميزانية المؤسسة.

ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ٨) إجمالي الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي، اعتباراً من نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التي بلغت أكثر من ١,٧ تريليون ريال (١٧٣٠ مليار ريال)؛ ١١٦٩,١ مليار ريال منها ـ أي ما يقارب ٦٨ بالمئة ـ استثمرت في الأوراق المالية الأجنبية، و٣٨٤,٤ مليار ريال أخرى ـ نحو ٢٣ بالمئة ـ ودائع لدى البنوك في الخارج. ويتبين لنا عند إضافة تلك المبالغ مع الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل (والتي تشكل الاحتياطيات الرسمية للمملكة مع صندوق النقد الدولي، والمستخدمة لدعم قيمة الريال في الأسواق الدولية) بأن الأصول المالية الأجنبية تشكل نحو ٩٨ بالمئة من إجمالي أصول مؤسسة النقد العربي السعودي المالية.

---

(٦) تجدر الإشارة، في ما يتعلق بتجاوز الأصول المالية الحكومية لالتزاماتها المالية، إلى أن الحكومة تعتبر خالية من الديون بشكل فعلي منذ عدة أعوام مضت، إذا أخذنا في الاعتبار الأسهم المملوكة للحكومة في كبرى الشركات السعودية الهامة، غير أن قيمة هذه الأسهم الحكومية تتفاوت بشكل كبير، في حين تعتبر قيمة الأدوات المالية ـ التي يعتقد معدا التقرير بأن صندوق الفائض المالي قد استثمر فيها ـ أكثر استقراراً، إضافة إلى سهولة تحويل استثماراتها إلى سيولة نقدية.

الشكل الرقم (٥ ـ ٨)
إجمالي الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي ـ
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ (مليار ريال)

(نسبة مئوية)

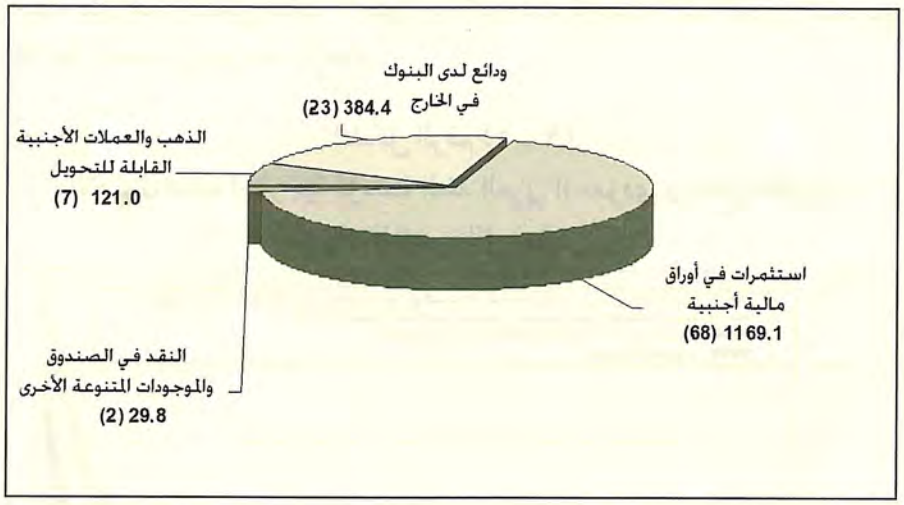

المصدر: تقرير مؤسسة النقد السعودي الشهري (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، وحسابات معدي التقرير.

ووفقاً للمعطيات والدلائل المتوافرة، نستنتج أن الغالبية العظمى من استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي الخارجية هي استثماراتٌ بالدولار قصيرة الأجل (عام واحد أو أقل) في الأوراق المالية الأمريكية. حيث ستؤدي الاستثمارات في أوراق البلدان الأخرى إلى التعرض لمخاطر أسعار الصرف ـ بمعنى آخر، انخفاض قيمة عملة البلد الآخر مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي الريال السعودي. كما ستؤدي الاستثمارات في السندات الثابتة الدخل والقصيرة الأجل في القطاع الخاص إلى التعرض لمخاطر التخلف عن الدفع، نظراً لكون تلك السندات عادةً ما تكون غير مؤمنة من قبل الحكومة، في حين سيترتب على الاستثمار في السندات الحكومية الطويلة الأجل ـ الثابتة الدخل، التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ـ أي أن قيمة السندات الثابتة الدخل الحكومية والطويلة الأجل ستنخفض بارتفاع أسعار الفائدة. ولذا ـ ونظراً لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي ـ تمثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي في الأوراق المالية الأمريكية القصيرة الأجل (الدولار) أقل الاستثمارات البديلة مخاطر.

السؤال، كيف يمكننا أن نتأكد من أن فوائض الميزانية للستة أعوام الماضية والمدرجة في حسابات الفائض المالي قد تم استثمارها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في الأوراق المالية الأجنبية؟ وعلى الرغم من الدلائل والمعطيات التي تشير إلى ذلك، إلا أن أكثر الأدلة إقناعاً هو ما يبينه الشكل الرقم (٥ ـ ٩)؛ حيث يبين هذا الشكل فئات الأصول والالتزامات لمؤسسة النقد العربي السعودي اللازمة لتحديد وتتبع هذه الأموال.

الشكل الرقم (٥ ـ ٩)
الأصول المالية الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي وودائع الحكومة وصندوق الفائض المالي (مليار ريال)

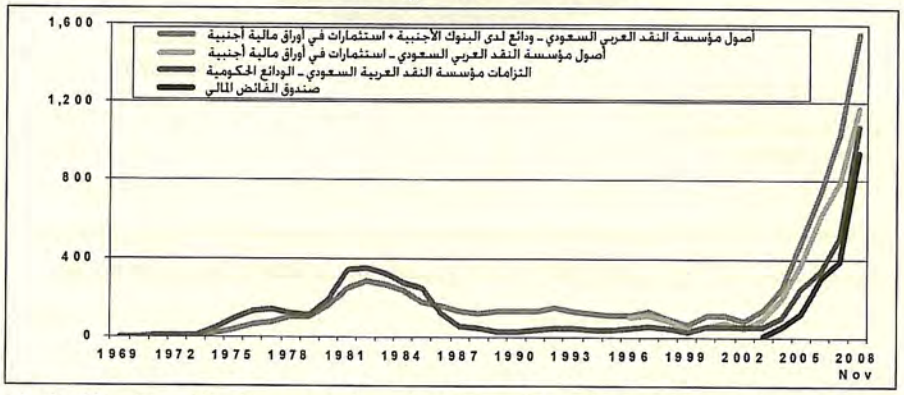

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات الإحصاءات المالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي، وحسابات معدي التقرير.

يلاحظ من الشكل الرقم (٥ ـ ٩)، النمو السريع لكل فئات أصول والتزامات مؤسسة النقد العربي السعودي ذات الصلة ـ نمواً يوازي تماماً نمو الفائض المالي خلال تلك الفترة. ويتبين جلياً أن هذه الأموال قد تم إيداعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (كما هو موضح)، كما أنه من الواضح أيضاً أن هذه الأموال قد تم استثمارها في الأوراق المالية الأجنبية (كما هو موضح في الشكل الرقم (٥ ـ ٩)). وكما سبق أن أشرنا، فإن الغالبية العظمى من استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي الخارجية هي استثمارات بالدولار قصيرة الأجل في الأوراق المالية الأمريكية (على سبيل المثال، أذونات الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر). وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية في الاستثمار تحد من التعرض لمخاطر سعر الصرف وأسعار الفائدة والتخلف عن الدفع والإيفاء، إلا أنها ـ لسوء الحظ ـ لم

تعد بالفوائد الجيدة على الأموال المستثمرة، كما يتبين من الشكل الرقم (٥ ـ ١٠).

الشكل الرقم (٥ ـ ١٠)
عائدات أذونات الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر
(النسبة المئوية السنوية)

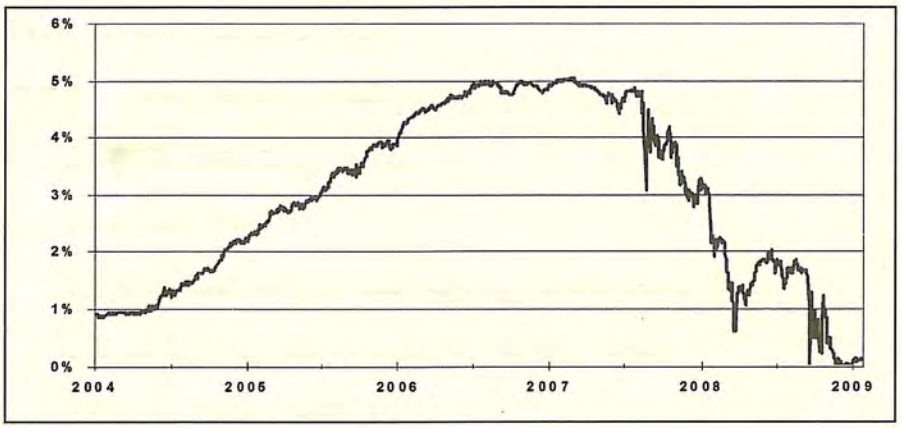

المصدر: إحصاءات الاحتياطي الفيدرالي (الإصدار هـ ١٥).

وحيث أصبحت الإيرادات المنخفضة السمة الأبرز خلال أزمة السيولة المالية الأمريكية الأخيرة، التي بدأت بشكل فعلي بإعلان مصرف «ليمان براذرز» ـ أحد أكبر المصارف الاستثمارية في العالم ـ إفلاسه في السابع عشر من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. حيث شهدت العائدات السنوية لأذونات الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر انخفاضاً كبيراً في ذلك اليوم لتبلغ ٠,٠٣ بالمئة، بعد تسجيلها ١,٤٦ بالمئة الأسبوع السابق. ويعزى هذا الانخفاض الهائل إلى لجوء المستثمرين إلى سحب أموالهم من الاستثمارات التقليدية ذات العائدات العالية، مخافة تضرر هذه الاستثمارات من الأزمة، وقد سُميت هذه الحركة في ما بعد «التوجه النوعي».

ونظراً إلى كون أذونات الخزينة القصيرة الأجل لا يترتب عليها أي فوائد مباشرة، فقد تم بيعها بأسعار مخفضة لتدفع عند استحقاقها بقيمتها الاسمية. وبهذا، سيتعين على من يشتري أذونات الخزينة لثلاثة أشهر بقيمة اسمية تبلغ مليون دولار أمريكي في السابع عشر من شهر أيلول/ سبتمبر أن يدفع نحو ٩٩٩٩٢٥,٠١ دولار أمريكي مقابل أذونات الخزينة تلك. وبعبارة أخرى، سيتمكن المشتري في نهاية الثلاثة أشهر من جني أرباح بنحو ٧٤,٩٩ دولاراً

أمريكياً (أقل من تكاليف المعاملات) على استثماره لمليون دولار[٧].

رابعاً: توقعات حجم الفوائض وفقاً للافتراضات المختلفة

قام معدا التقرير بوضع نموذج بسيط لتوقعات الفوائض المالية، حيث يقوم هذا النموذج بحساب حجم الفوائض المالية المستقبلية المتوقعة من عام إلى عام وفقاً لافتراضات معينة للمتغيرات التالية:

- نمو حجم الصادرات النفطية
- نمو الاستهلاك المحلي من النفط
- نمو أسعار النفط
- إيرادات النفط الحكومية كنسبة مئوية من إيرادات تصدير النفط
- النسبة المئوية من عائدات استثمارات الفوائض النفطية
- النمو في النفقات الحكومية
- النمو في الإيرادات الحكومية غير النفطية

ويمكن عن طريق هذا النموذج البسيط، معرفة كيف تؤثر هذه المتغيرات في حجم الفوائض المالية. ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ١١)، نتائج تطبيق الافتراضات المختلفة التالية على تلك المتغيرات:

- نمو حجم الصادرات النفطية = صفر بالمئة في العام (حجم الصادرات ما يزال ثابتاً).
- نمو الاستهلاك المحلي من النفط = ٤,٨ بالمئة في العام (متوسط نمو الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦)[٨].

---

(٧) من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن عائدات أذونات الخزينة ما تزال منخفضة للغاية، حيث بلغت ٠,٠٨ بالمئة فقط في الثامن من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وهذا دليل على أن الأزمة المالية ما تزال تمثل معضلة خطيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم بأسره.

(٨) وقد تمت صياغة هذه الفقرة من النموذج بناء على الاستهلاك المحلي الظاهري، الفرق بين إنتاج النفط والصادرات النفطية، غير أن هنالك حالة شاذة في بيانات عام ٢٠٠٧ تسببت في انخفاض كبير في الاستهلاك المحلي الظاهري، في حين إن الدلالات تشير إلى أن ذلك الانخفاض لم يحدث، وقد كان لتلك الحالة أثر كبير في حسابات متوسط النمو السنوي، ولذا، فقد اعتبر عام ٢٠٠٦ نقطة نهاية تلك الحسابات، ويتطلب هذا الارتفاع النسبي لمعدل النمو زيادة معتدلة في إنتاج النفط السعودي بما يقارب ٣٠٠ ألف برميل يومياً =

ـ نمو أسعار النفط السنوية = (بدأ من ٧٥ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٠).

ـ إيرادات النفط الحكومية كنسبة مئوية من إيرادات تصدير البترول = ٧٥ بالمئة (قيمة عام ٢٠٠٣)[٩].

ـ النسبة المئوية من عائدات استثمارات الفوائض النفطية = ٢ بالمئة.

ـ النمو في النفقات الحكومية = ٨,٢ بالمئة في العام (متوسط نمو الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧).

ـ النمو في الإيرادات الحكومية غير النفطية = ٦,٤ بالمئة في العام (متوسط نمو الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧).

الشكل الرقم (٥ ـ ١١)

حجم الفائض المالي

متوسط نمو الإنفاق للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧ (٨,٢ بالمئة في العام)

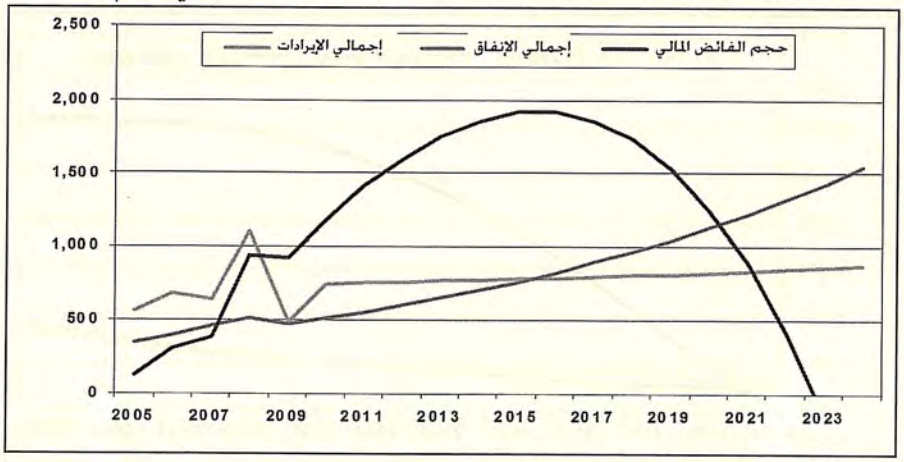

المصدر: نموذج توقعات الفوائض المالية.

كما يتبين من (الشكل الرقم (٥ ـ ١١)) أعلاه، فقد أدى نمو الإنفاق البالغ

= لكل عام على مدى فترة التوقعات، وبإضافة ذلك إلى المعدل الطبيعي لانخفاض إنتاج حقول النفط (ما يقارب ٥٠٠ ألف برميل يومياً في السنة)، فسيتعين على العربية السعودية زيادة إنتاجها بواقع مليون برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية الجديدة كل عام، وذلك للحفاظ على استمرار صادراتها النفطية.

(٩) تم اختيار قيمة عام ٢٠٠٣ لتكون القيمة المستقبلية لهذا المتغير.

٨,٢ بالمئة في العام، إلى بلوغ حجم الفائض إلى ما يقارب ١,٩٠٠ مليار ريال بحلول عام ٢٠١٦، وبنفاده بحلول عام ٢٠٢٣. وهذا يشير، بطبيعة الحال، إلى أن الفائض قد استخدم لتمويل العجز الحاصل خلال الفترة ٢٠١٦ ـ ٢٠٢٣.

وهذا يطرح سؤالاً عن مقدار معدل النمو في النفقات الحكومية الذي يتوافق مع حجم مستقر للفوائض المالية. ويبدو جلياً أنه في سبيل تحقيق اتزان حسابات الفائض المالي، فإنه من الواجب أن يبلغ معدل نمو الإنفاق مستويات أقل. ويمكننا تحديد هذه النسبة بكل سهولة، باستخدام نموذج توقعات الفوائض المالية، حيث تشير حسابات النموذج إلى أن النسبة المطلوبة هي ٣,٣١ بالمئة في العام (بالإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى في النموذج على الافتراضات السابقة)؛ ويبين الشكل الرقم (٥ ـ ١٢) نتائج تلك الحسابات.

الشكل الرقم (٥ ـ ١٢)
حجم الفائض المالي
استقرار صندوق الفائض المالي (نمو الإنفاق بمعدل ٣,٣١ بالمئة في العام)

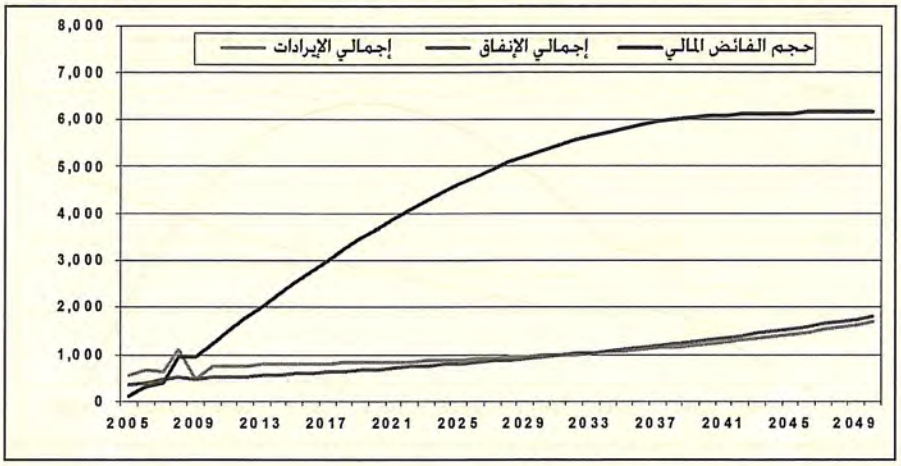

المصدر: نموذج توقعات الفوائض المالية.

وكما يتبين من الشكل الرقم (٥ ـ ١٢)، فإن الفوائض المالية ـ في ظل تلك الظروف ـ ستواصل نموها حتى عام ٢٠٤٠، حيث ستتمكن عائدات حسابات الفائض المالي من موازنة عجز الميزانية الحاصل بسبب نمو الإنفاق. وهكذا، سيتوازى كل من حجم النفقات والإيرادات، ولن يتم استنفاد الفائض المالي لتمويل عجز الميزانية.

خامساً: صناديق الموازنة، وصناديق الأجيال القادمة، وصناديق الثروة السيادية

تعد مسألة تنويع القاعدة الاقتصادية أمراً مهماً بالنسبة إلى العربية السعودية، لاعتمادها الكبير على المصادر الأولية المعرضة للنفاد؛ إضافة إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار العالمية وعدم استقرار الأوضاع في السوق العالمية. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، فإن العربية السعودية تحتاج إلى عمليات تطويرية كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية، بدءاً بالبنية التحتية، ووصولاً إلى الخدمات الاجتماعية.

وقد مكن ارتفاع الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة الحكومة من زيادة الإنفاق المالي الجاري والرأسمالي على حد سواء. غير أن ذلك الارتفاع الذي شهدته الإيرادات النفطية قد ساهم بشكل كبير في خلق الكثير من التحديات للحكومة. فـ **من جهة**، برزت الاحتياجات العاجلة لتنويع الاقتصاد، وبالتالي الحاجة إلى تحسين النقل والتعليم وغيرهما من البنى التحتية، مما يعني إنفاق جزء كبير من الثروة النفطية. ومن **جهة أخرى**، مراعاة حقيقة أن الموارد النفطية غير متجددة، وبالتالي كان لزاماً على الحكومة أن تسعى إلى تراكم الأصول الأجنبية لغرضين: **أولهما** هو استقرار الميزانية خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية، و**الثاني** هو الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية للأجيال المستقبلية.

وتعد صناديق الموازنة مهمةً لتحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير والمتوسط الأجل، التي عادة ما تستثمر في الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل وذات العائدات المنخفضة، كسندات أذونات الخزينة الأمريكية. ولذا وجب استثمارها وفقاً لذلك، بحيث تكون متاحة عند الحاجة. في حين تستخدم صناديق الأجيال القادمة (التي يشار إليها بصناديق الثروة السيادية) لتحويل الأصول المادية (النفط) إلى أصول مالية (الاستثمارات)، وذلك لتوفير العائدات المستقبلية التي من شأنها أن تحل محل الإيرادات النفطية، كصناديق النفط النرويجية التي تعرف باسم «صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي»[١٠].

وعلاوة على ذلك، فإن صناديق الأجيال المستقبلية لا بد من أن تكون أكبر

---

(١٠) Delia Velculescu, «Norway's Oil Fund Shows the Way for Wealth Funds,» International Monetary Fund (IMF) (9 July 2008), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2008/POL070908A.htm>.

بكثير من صناديق الموازنة؛ مما يتطلب فرض المزيد من القيود المالية ـ التي تتمثل في زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي. غير أن تلك التدابير تمثل مصدر قلق للحكومة من الناحية السياسية، نظراً لصعوبة احتواء ضغوط الإنفاق وخصوصاً في فترة طفرة الإيرادات النفطية الأخيرة[١١]. وكبديل من فرض القيود المالية، من الممكن أن تستثمَر صناديق الأجيال القادمة بشكل أكثر مخاطرة لتحقيق إيرادات كبيرة، من شأنها أن توفر ما يلزم من تدفقات الإيرادات من المساهمات السنوية القليلة. كما إنه من الممكن أن تستثمر هذه الأموال ـ إلى جانب استثمارها في السندات الحكومية ـ في مجموعة واسعة من الأصول، مثل سندات الشركات والأسهم والعقارات وما شابهها. غير أن تلك الاستثمارات ستتضمن مخاطر كبيرة، وخاصة في الفترات الحرجة مثل الأزمة المالية الراهنة.

سادساً: اعتبارات الاستقرار السياسي والمالي لحسابات الفوائض النفطية

انتقل تأثير تقلب الإيرادات النفطية الحاد ليطال الموقف المالي الحكومي ـ نظراً لما تشكله الإيرادات النفطية من حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية ـ الذي من المحتمل أن يتسبب في عدم استقرار الطلب الكلي. وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية إما قصيرة الأجل، وهي التي تنتج عادةً من تقلبات أسعار النفط، أو طويلة الأجل، وهي التي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاد (كالنفط)، مما يضيف المزيد من المعضلات والتحديات لإدارة الاقتصاد الكلي[١٢]. وبهذا، يكون السؤال المهم: كيف يمكن للحكومة إدارة هذه الإيرادات النفطية لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد في الأجلين القريب والبعيد على

(١١) للمزيد حول تحليل المسألة المتعلّقة بإدارة الطفرة النفطية ودور السياسة المالية، انظر: Julia Devlin and Michael Lewin, «Managing Oil Booms and Busts in Developing Countries,» in: Joshua Aizenman and Brian Pinto, *Managing Volatility and Crises: A Practitioner's Guide Overview*, NBER Working Paper Series; 10602 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2004), and Alan Gelb, Benn Eifert and Nils Borje Tallroth, *The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil-Exporting Countries*, Policy Research Working Paper; 2899 (Washington, DC: Office of the Chief Economist, Africa Region, World Bank, [2002]).

(١٢) Samuel G. Asfaha, «National Revenue Funds: Their Efficacy for Fiscal Stability and Intergenerational Equity,» International Institute for Sustainable Development (August 2007), and «Economic Policy in Mineral-Rich Countries,» Financing Social Policy, Social Policy and Development (2008).

حد سواء؟ وبعبارة أخرى، كيف ستقوم الحكومة بإنفاق فائض الإيرادات النفطية؟

وتنحصر خيارات الحكومة الأساسية لإنفاق هذه الإيرادات بين سبيلين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي، ولكل منهما مزايا ومساوئ. من جهة، سيؤدي استثمار معظم أو جميع الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي إلى أن تكون عرضة لتناقص الغلة، غير أنه باستطاعة الحكومة، من جهة أخرى، أن تقوم باستثمار جزء كبير من إيراداتها في الأصول الأجنبية ومن ثم تقوم بإعادتها تدريجياً إلى الاقتصاد المحلي(١٣).

كما سيترتب على الاستثمار في الاقتصاد المحلي حدوث ما يعرف بـ «الداء الهولندي»، حيث سيؤدي إنفاق الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي إلى زيادة السيولة المحلية، وبالتالي زيادة إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاجرة دولياً وغير المتاجرة على حدٍ سواء. فبالنسبة إلى تلك المتاجرة، سيتم إجابة الطلب الإضافي بزيادة الواردات، في حين لا يمكن تلبية الطلب الإضافي للسلع والخدمات غير المتاجرة إلا عن طريق الصعيد المحلي. وكنتيجة لذلك، سترتفع أسعار السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة مقابل المتاجرة؛ وهذا بدوره سيؤدي ـ في ظل سعر الصرف الاسمي الثابت ـ إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما سيضعف القدرة التنافسية لصادرات القطاعات غير النفطية(١٤). وثمة من يجادل أنه في سبيل نجاة الحكومة من مصيدة «الداء الهولندي»، فإنه يتعين عليها زيادة الادخار وتراكم الأصول الأجنبية في الخارج. ومع ذلك، فإن آثار «الداء

---

(١٣) Danial Cohen, Fally Thibault and Sébastien Villemot, «In Favour of a Fund to Stabilize Commodity Exporter's Income,» *CEPR Discussion Paper* (OECD Development Center), no. 5550 (March 2006); Hajime Takizawa, Edward Gardner and Kenichi Ueda, «Are Developing Countries Better Off Spending their Oil Wealth Upfront?,» International Monetary Fund (IMF), Working Paper no. WP/04/141 (August 2004).

أثبت هؤلاء أن من الممكن أن تكون البلدان النامية أفضل حالاً في إنفاق ثروتها النفطية مقدماً مقارنةً بتراكم الأصول المالية الأجنبية، إذا ما بدأت من رصيد رأس مال منخفض وولد إنفاقها آثار إنتاج خارجية إيجابية.

(١٤) للمزيد من الأدلة التجريبية حول هذه المسألة، انظر: Paul Collier and Benedikt Goderis, «Commodity Prices, Growth, and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum,» Centre for the Study of African Economies (CSAE), Department Social Sciences Division-Economics, University of Oxford (2007); Asfaha, Ibid.; Devlin and Lewin, «Managing Oil Booms and Busts in Developing Countries»; Daniel Leigh and Jan-Peter Olters, «Natural-Resource Depletion, Habit Formation, and Sustainable Fiscal Policy: Lessons from Gabon,» International Monetary Fund (IMF), Working Paper no. 06/193, and Frederick Van der Ploeg, «Challenges and Opportunities for Resource Rich Economies,» *OxCarre Research* (University of Oxford), Paper no. 2008-05.

الهولندي» يمكن تجنبها إذا ما وجهت الحكومة الجزء الأكبر من الإنفاق إلى المشاريع والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى آثار انتشارية إيجابية على قطاعات الاقتصاد الأخرى[١٥].

وكما ذكرنا سابقاً حول المزايا المترتبة على استثمار فائض الإيرادات النفطية في الخارج، يعتبر تراكم الأصول الأجنبية مهماً لاستخدامه في الأوقات اللازمة بغرض تحقيق استقرار الميزانية، إضافة إلى تقاسم الثروة النفطية مع الأجيال القادمة. غير أن المساوئ المترتبة على تلك الصناديق تتمثل في انعدام الشفافية والمساءلة والحوكمة[١٦]؛ علاوة على ما تمثله آثار تقلبات أسعار العملات والتضخم العالمي في القيم الحقيقية للأصول الخارجية من أهمية. هذا إلى جانب حساسية الدول الغربية بشأن صناديق الثروة السيادية، التي من المحتمل أن تؤدي إلى الحيلولة دون استثمارها في الصناعات الاستراتيجية الخارجية، مما يحد من إمكانيات الاستثمار، إضافة إلى مخاطر تجميد أو مصادرة الحكومات الغربية للأصول الخارجية تحت أي ظروف في أوقات النزاع؛ وعلى الرغم من استبعاد هذا الاحتمال، إلا أنه من الواجب أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار عند بتّ استراتيجيات الاستثمار في الخارج.

---

(١٥) لسوء الحظ، تشير تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٦ إلى أن العديد من اقتصادات الموارد الطبيعية ـ بما فيها العربية السعودية والكويت ـ تعاني تلاشياً حقيقياً في المدخرات، وهذا يعني إهدار هذه البلدان لثرواتها.

(١٦) للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر: Edwin M. Truman, «Sovereign Wealth Funds: The Need for Greater Transparency and Accountability,» *Peterson Institute for International Economics, Policy Brief 07-6* (2007), and Ryan J. Balin, «Sovereign Wealth Funds: A Critical Analysis,» Johns Hopkins University School of Advanced International, Washington, DC (21 March 2008).

المناقشات

١ ـ ناصر القعود

أود بداية شكر د. حمد لتناوله هذا الموضوع الهام الذي قلما يتم تناوله في الأدبيات الاقتصادية، رغم أهميته. وأود أن أشير إلى بعض التساؤلات. أشار د. حمد في ورقته إلى صندوق فائض المال السعودي، وفي الواقع لا يوجد ما يسمى بهذا، وقد أشار د. حمد إلى ذلك، وإنما كانت محاولة يشكر عليها لتقدير حجم الفوائض في العربية السعودية خلال فترة معينة، وأساليب استثمارها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. المعروف والهام هو صندوق الاستثمارات العام، وهو الأقرب إلى أن يكون صندوق الأجيال القادمة، وأغلب استثماراته تكون في الداخل، حيث يملك ٧٠ بالمئة من مجال الاتصالات، وأكثر من ٦٠ بالمئة من البنك الأهلي التجاري، وأكثر من ٢٠ بالمئة من بنك سامبا، ونسباً كبيرة أخرى في معظم الشركات المساهمة الكبيرة. إن ما طرح هو جزء من الصورة، ولكنه جهد يشكر عليه د. حمد، صندوق الاستثمارات العام أصوله كثيرة، ومن المهم معرفة كيفية إدارته. ما علاقة صندوق الاستثمارات العامة بما أسماه صندوق الفائض المالي السعودي؟

٢ ـ محمد السيد الهاشمي

لديَّ سؤالان:

ـ **السؤال الأول** يتعلق بالانخفاض البطيء للتضخم، وأستعير من الاقتصادي السعودي عبد الله بن ربيعان قوله: «على الرغم من الانخفاض الملحوظ والمتوقع لأرقام التضخم في المملكة، إلا أن الانخفاضات المتتالية خلال الأشهر الأخيرة ما زالت دون المأمول، ولا تشبه بأي حال مثيلاتها في الأسواق الأخرى». وذكر مثالاً على التضخم في أمريكا، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين انخفض من ٥,٦ بالمئة إلى ٠,٧ بالمئة خلال ٦ أشهر، وكذلك في بريطانيا؛ ولكن في العربية

السعودية وصل التضخم إلى ١١ بالمئة، وخلال هذه الفترة لم ينخفض إلا بمقدار ٢,٨ بالمئة. ما تفسير هذا التباطؤ الشديد في انخفاض التضخم؟

ـ **السؤال الثاني** يتعلق بإطفاء الدين العام، وأستدعي هنا ما قاله د. أنور أبو العلا، نقلاً عن رد وزير المالية د. العساف على سؤال التلفزيون السعودي له عن سبب عدم استخدام الفائض في تسديد المديونيات بالكامل. حيث يقول د. أنور، لقد أجاب معاليه بشفافية لم نعهدها من وزراء المالية «إن حَمَلة الدين العام راغبون في التمسك بهذا الدين، للمطالبة بأسعار أعلى لقيمة السندات الحكومية في حالة رغبة الدولة في إحالة الدين العام للتقاعد قبل استحقاقه». حملة الدين العام الذين قصدهم الوزير، ليس من مصلحتهم التقاعد، وغالباً ـ وفي ظل غياب الشفافية فلا مفر من التخمين ـ لم تحفظ المصارف جميل وزارة المالية، حين فضلت هذه الوزارة في عهد د. فلان مهندس المديونية، أن تستدين أموال المودعين بدلاً من طرح سنداتها مباشرة للجمهور، وهذه النقطة التي أتمنى من د. حمد أن يوضحها، لماذا استدانت الدولة من المصارف، رغم أن هذه الأخيرة تصرفت بأموال المودعين التي لا أرباح عليها، وسلفتها إلى الدولة بأرباح كبيرة، وترفض الآن التراجع لأنها مستمرة في حلب الدولة. كنا نتمنى أن تقوم الدولة بطرح رغبتها في سندات الدين العام مباشرة للجمهور، بالتالي يقوم الجمهور بسحب إيداعاته من المصارف ويمنحها للدولة، فتكف المصارف عن تسليف الدولة، وبالتالي يكون الدين العام نابعاً فعلياً من المواطنين وعائداً إليهم بفوائده.

٣ ـ عبد الله المدني

لقد قرأت وتمعنت في كل ما نشر من معلومات وأرقام من قبل صندوق التنمية السعودي، وهو صندوق مخصص لمساعدة الدول النامية. غير أن ما لفت نظري، أن أموالاً سعودية طائلة ذهبت إلى دول ليست لنا معها مصلحة حقيقية، ولم نستفد منها يوماً، بل كانت على الدوام تصدر لنا الخراب والدمار، ومن أمثلة هذه الدول باكستان التي حصلت على الكثير تحت شعارات التضامن الإسلامي وشعارات أخرى أيديولوجية. سؤالي هو أليس من الأجدى حالياً أن توجه هذه الأموال إلى الداخل بدلاً من صرفها على دول بائسة، وخاصة أن شكل العالم وعلاقاته اليوم تغيرت، بحيث أصبحت هذه العلاقات مبنية على المصلحة، والمصلحة فقط لا غير، وليس على الشعارات والعواطف.

٤ ـ عبد الله النيباري

في الشكل الرقم (٥ ـ ١٢)، الذي يبين علاقة الإنفاق مع الإيرادات وحجم

الفائض، واضح أن الفائض سيكون كبيراً جداً في سنة ٢٠٤٩، فعلى أي أساس بني هذا التوقع؟ إذا كان الإنفاق متزايداً حالياً، وهو ما زال في العربية السعودية منخفضاً بالنسبة إلى باقي دول الخليج، بمعنى أن الإنفاق على الفرد هو ٣٠٠٠ دولار، بينما في الكويت هو ١٤٠٠٠ دولار، وبالنسبة إلى المواطنين ٥٠٠٠ دولار مقابل ٣٦٠٠٠ دولار. فإذا أخذنا هذا في الاعتبار، وكذلك تزايد السكان والتضخم وارتفاع مستوى المعيشة المفترض واحتمالات عدم ارتفاع أسعار البترول، ألا تكون الصورة مختلفة؟ ألن يكون هناك عجز ويستنفد الفائض؟

٥ ـ حمد الحوشان (يرد)

رداً على د. ناصر بخصوص مسمى الورقة، فهذا اجتهاد مبدئي وقد ذكرت ذلك، وذلك ناتج من ضغط أ. علي الكواري لإرسال الورقة بأسرع وقت ممكن، فاجتهدنا بالاسم، وإذا كان هناك اقتراح لتسمية أفضل فنحن نرحب بها.

أما بالنسبة إلى صندوق الاستثمارات العامة، فقد أشرت إلى أن تركيزنا سيكون على الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد. فصندوق الاستثمارات العامة، وهو المسؤول عن الاستثمار المحلي بشكل رئيسي، لم يؤخذ في الاعتبار لعدة أسباب، منها نقص المعلومات؛ وقد حاولنا بجدية البحث عنها. الأمر الآخر هو أننا أردنا التركيز على جزئية، حيث يصعب علينا شمول كامل الصورة كما ذكر د. ناصر.

لقد أعلنت الحكومة عن إنشاء صندوق سيادي بمقدار ٦ مليارات عام ٢٠٠٨، ولقد ذكرت أنني لا أعلم ما تم بهذا الخصوص، بعد ذلك ما لم أذكره هو أن صندوق الاستثمارات العامة هو المسؤول عن هذا الصندوق، أما المسؤول عن استثمار الأصول الأجنبية للحكومة فهو مؤسسة النقد.

لقد علقت على موضوع إطفاء الدين العام، وذكرت عدة عوامل، منها جاذبية العوائد على السندات الحكومية للمصارف ومصلحة التقاعد وذلك لانعدام المخاطر. أما مسألة حلب المصارف للحكومة، وأن مصلحة التقاعد يرئسها الوزير، ويمكن له أن يملي عليها اتخاذ قرارات استثمارية معينة؛ فهذا أمر غير صحيح، لأنها تستثمر بناء على قراراتها الخاصة، ولا يمكن أن يفرض عليها الوزير أن تبيع السندات للحكومة بعائد منخفض أو حتى بالقيمة الاسمية، لأنها في النهاية مسؤولة عن أموال تقاعدية للمواطنين. أما المصارف، فهي شركات استثمارية، وهدف أي شركة استثمارية هو دائماً تعظيم الأرباح، أما ما يطرح في الجرائد من أنها لا ترد الجميل فهذا ليس كلاماً اقتصادياً ولا علمياً. فالبنك كأي شركة، إن

حقق عائدات سيقدم على الاستثمار، وإذا لم يحقق عائدات فلن يقدم على الاستثمار سواء كان الاستثمار في السندات الحكومية أو في مجال الإقراض أو غيرها.

وعن قضية عدم طرح السندات الحكومية للجمهور، فأنا لا أعرف السبب الرسمي في عدم طرحها للجمهور، ولكنني أعتقد أن هناك إشكالية في العربية السعودية تتعلق بأن السندات مسألة ربوية، وقد يكون هذا أحد العوامل التي أدت بوزارة المالية إلى أن تتريث بطرحها للجمهور مباشرة خشية أن لا تُشترى، فالبنوك والصناديق أضمن، وخاصة في الفترة الحالية.

بالنسبة إلى موضوع الانخفاض الملحوظ للتضخم في أمريكا بشكل أسرع منه في العربية السعودية، فـ **من جهة**، التضخم في هذا البلد كان أعلى من الحاصل في أمريكا بداية. ومن **جهة أخرى**، فإن الأزمة المالية وما تبعها تركزت في الولايات المتحدة، وقد أدى هذا إلى انخفاض ثقة المستهلكين بشكل كبير. لذا فمن الطبيعي أن ينخفض الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير جداً، ومن ثم يؤدي ذلك إلى أن تنخفض الأسعار بشكل أسرع. العربية السعودية في وضع أفضل بشكل كبير في هذا الجانب. الأمر الأخر المهم هو أن المشتقات النفطية تمثل جزءاً كبيراً ومهماً من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الانخفاض الأخير لأسعار النفط، وبنسبة كبيرة، أدى إلى انخفاض التضخم في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع.

وبالنسبة إلى مسألة الإقراض لدول لا مصلحة لنا معها، فهذا قرار سياسي ولا أستطيع الإجابة عنه. ولكن بشكل عام، أحياناً تكون هناك أمور سياسية تحكم الإقراض لدولة ما وليس بالضرورة أسباب اقتصادية.

بالنسبة إلى مناقشة الأخ النيباري، فقد ذكرت أننا بنينا التصور الثاني من التوقعات على الافتراضات السابقة نفسها، ولكن فقط غيرنا النمو في الإنفاق الحكومي الإجمالي، لم نأخذ في الاعتبار تغير المتغيرات الأخرى لأن الهدف فقط هو التوضيح سواء في حالة العربية السعودية، أو لباقي بلدان الخليج بالمثل. أما إذا أردنا أخذ جميع ما ذكرت في الاعتبار، وهو أمر هام جداً، فهذا يعني بناء نموذج ضخم يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات بشكل دينامي أكثر، وهذا لم يكن هدفنا، بل فقط أردنا أن نوضح الصورة؛ ذلك أنّه إذا أريد لهذه الفوائض أن تبقى وتغطي أي عجوزات محتملة بعد هبوط أسعار النفط، فيجب أن تكون هناك سياسة لخفض نمو الإنفاق الحكومي، وخاصة في بند الإنفاق المتكرر كالأجور مثلاً.

الفصل السادس

صناديق الثروة السيادية
ودورها في إدارة الإيرادات النفطية

ماجد المنيف(*)

(*) مستشار اقتصادي في شؤون النفط، وأستاذ الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض.

مقدمة

يلاحظ أن الطفرات النفطية الثلاث التي مرت بها بلدان الخليج العربية، صاحبتها ظواهر وقضايا عدة في هذه البلدان، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة، والاستعداد لانحسارها، أو عملية توزيع عائداتها على القطاعات المختلفة أو بين الأجيال، وغير ذلك من قضايا. وقد صاحبت الطفرات الثلاث ظواهر وقضايا ذات أبعاد عالمية مرتبطة بشكل أو بآخر بأشكال التصرف بالعائدات النفطية للبلدان فرادى أو مجتمعة. ومن تلك القضايا ما عُرف في الطفرتين الأولى والثانية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية أو البترودولار»، حيث تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية وانبرى الكثيرون في الدول الصناعية للتهويل من حجم تلك الفوائض وآثارها، واتخاذ سياسات عدة حيال ذلك. ولم تمضِ سوى سنوات قليلة، حتى تلاشت تلك الفوائض مع تغير العلاقات في السوق النفطية وانخفاض الأسعار وانخفاض أو جمود الإنتاج وبالتالي انخفاض العائدات، وتراكم عجوزات الميزانيات العامة للبلدان النفطية، وزيادة أعباء الدين العام لدى معظمها. وتكررت الحال في طفرة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ التي انتهت للتو، حيث صاحبها عالمياً اهتمام بما أصبح يُعرف بنشاط «صناديق الثروة السيادية» للبلدان النفطية، إذ تكاثرت الأبحاث والتقارير خصوصاً في الدول الصناعية خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حول حجم تلك الصناديق ومجالات ودوافع استثماراتها خارج حدود بلدانها، والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير في تلك الاستثمارات.

ويُلاحظ أن ذلك الجانب من الاهتمام العالمي في الطفرات الثلاث المشار إليها لم يُصاحبه اهتمام موازٍ في معظم البلدان النفطية، سواء لناحية دور السياسات المالية والاستثمارية وأطرها، أو سياسات التنويع الاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها، بل إن جُل الأبحاث التي نشرت خلال الأعوام القليلة الماضية حول «صناديق الثروة السيادية» أو «صناديق استقرار أو ادخار عوائد النفط»، كانت من صندوق النقد والبنك الدوليين، أو مؤسسات وبنوك استثمار دولية، أو مراكز أبحاث وباحثين من الدول الصناعية. ويلاحظ أيضاً أن ذلك الاهتمام العالمي قد

خبا إلى حد كبير بعد استفحال الأزمة المالية العالمية من جهة، وانتهاء الطفرة النفطية بانهيار الأسعار وتوقع استمرارها عند مستويات متدنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة المالية وتداعياتها؛ وكأن آليات السوقين النفطية والمالية الدوليتين اللتين أنهتا ظاهرة الاهتمام بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية» في الطفرتين الأولى والثانية، كفيلتان بإنهاء ظاهرة الاهتمام بـ «نشاط الصناديق السيادية» أو ما يشابهها في هذه الطفرة الثالثة، على الأقل بالنسبة إلى الدول الصناعية ومؤسساتها. فما الحال بالنسبة إلى البلدان النفطية وخصوصاً بلدان مجلس التعاون؟ وكيف يمكن لها إدارة مواردها النفطية وإدارة مواردها المالية وأهم من ذلك، إدارة اقتصاداتها الوطنية بما يؤهلها لمواجهة تداعيات الصدمات النفطية على قراراتها النفطية والاقتصادية والمالية.

أولاً: مقارنة الطفرات النفطية الثلاث

هناك أوجه تشابه واختلاف بين الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية من جهة، والطفرة الثالثة من جهة أخرى؛ سواء من حيث مقدماتها ونتائجها، أو حالة السوق النفطية التي أفرزتها، أو حجم وحالة الاقتصاد العالمي لكل منها، أو مقارنة عائداتها بأحجام اقتصاديات الدول التي طالتها الطفرات أو طرق إدارة الاقتصاد والعائدات في كل منها. ومع أن هذا اللقاء سيتعرض في إحدى حلقاته إلى هذا الموضوع بالتفصيل، إلا أنه لغرض هذه الورقة سوف نتناول هنا أهم المقارنات ذات الصلة.

١ ـ فمن حيث **هيكلة السوق النفطية**، امتازت الطفرة **الأولى** ببدء البلدان المنتجة في أوبك أخذ زمام المبادرة في تحديد الأسعار، التي كانت تحدد مع فروقاتها من خلال أوبك، وكان حجم التذبذب في الأسعار محدوداً ويتغير بتغير قرارات التسعير في أوبك، وكان حجم الإنتاج قليل التغير أيضاً، لأن حصة النفط في سوق الطاقة وحصة أوبك في السوق كانتا مرتفعتين، والإنتاج من خارج أوبك كان محدوداً.

أما في الطفرة **الثانية**، فقد كان حجم التذبذب في الأسعار عالياً بسبب التغيرات الحادة في الطلب (تغير أنماط الطلب قطاعياً وبداية بناء المخزون الاستراتيجي لدول وكالة الطاقة والشراء الاحترازي) وفي العرض (الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وتزايد الإنتاج من خارج أوبك) خلال الفترة، وبداية نشاط السوق الفورية للنفط، وبدء انحسار دور أوبك وتصدعها لأسباب متعلقة بتغير ظروف السوق وعلاقاته وعدم الانسجام معها وأسباب داخلية أخرى لا مجال لها هنا.

أما الطفرة **الثالثة**، فقد ابتدأت وحصة أوبك في السوق أقل مما كانت عليه في الطفرتين الأولى والثانية، ولكنها تزامنت أيضاً مع تغير أنماط الطلب العالمي

ومصادره، إذ لم تعد الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية المصدر الأساس لنمو الطلب الذي كانت الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية تشكل أكثر من ثلثي نموه في العقد السابق للطفرة. وتميزت الطفرة أيضاً بتذبذبات حادة في الأسعار بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية العالمية، وتزايد حدة المضاربة بسبب تطورات الأخيرة، وانعكاس ذلك على البلدان النفطية بسبب آلية تسعير نفوط البلدان المنتجة المرتبطة بأسعار مرجعية تحدد في أسواق مضاربات السلع في نيويورك ولندن.

٢ ـ أما من حيث **بنية اقتصادات البلدان المنتجة** (في أوبك عموماً والخليج بوجه خاص)، فقد اتصفت اقتصادياتها في الطفرتين الأولى والثانية بضعف هياكلها وقدرتها الاستيعابية، فعلى سبيل المثال كان ارتفاع سعر النفط في الطفرة **الأولى** من أقل من ثلاثة دولارات إلى إحدى عشر دولاراً بين ١٩٧٣ و١٩٧٧، وزيادته بمعدل ٥ بالمئة سنوياً، سبباً لتراكم فوائض مالية لدى معظم تلك البلدان، وكذلك الحال إبان الطفرة **الثانية** عندما ارتفعت الأسعار من حوالى ١٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٨، إلى أكثر من ٣١ دولاراً عام ١٩٧٩، وزيادته بمعدل سنوي ٢ بالمئة حتى نهاية الطفرة عام ١٩٨٢. أما في الطفرة **الثالثة**، فإنها وخلاف الزيادة المفاجئة في الأسعار (واستقرار الزيادة بعد ذلك) في الطفرتين السابقتين، بسبب نظام الأسعار السائد إبان الطفرتين؛ فقد استمرت الأسعار بالارتفاع طوال الطفرة الثالثة، وبشكل متدرج بمعدل ٢٦ بالمئة سنوياً من متوسط سنوي ٢٥ دولاراً في بداية الطفرة إلى ٩٥ دولاراً في نهايتها. وبينما كان سعر يتراوح بين ١١ و١٤ دولاراً في الطفرة الأولى وسعر ٣٠ و٣٥ دولار في الطفرة الثانية سبباً لوجود وتراكم الفوائض في ميزانيات البلدان المنتجة وفي موازينها الجارية، فإن سعراً لا يقل عن ٤٠ ـ ٥٠ دولاراً أصبح بالكاد كافياً لتوازن ميزانياتها المالية وميزان مدفوعاتها، بسبب اتساع اقتصادياتها وارتفاع قدرتها الاستيعابية من جهة، وربما زيادة الأعباء أو الهدر المالي لدى العديد من تلك البلدان من جهة أخرى.

٣ ـ أما من حيث **بنية الاقتصاد العالمي**، ففي الطفرتين **الأولى والثانية** كان جزء من العالم في المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفياتي سابقاً والصين) خارج علاقات السوق عموماً (سواء السوق النفطية أو سوق المال أو غيرهما)، وكان نظام التجارة العالمي أكثر تقييداً والنظام المالي والنقدي (سواء بالنسبة إلى أسعار الصرف ومعدلات الفائدة أو نشاط وعمق أسواق المال أو غيرها) مختلفاً عما هو عليه الآن. أما خلال الطفرة **الحالية**، فالعالم برمته خاضع لعلاقات السوق العالمية وتقلباتها، والنظام التجاري العالمي (سواء بهيكله العالمي المتمثل في منظمة التجارة

العالمية أو هياكله الإقليمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية) أكثر تحرراً وذا نظم وعلاقات مختلفة بشكل كبير عما كان عليه في الطفرتين الأولى والثانية. أما أسواق النقد والمال الدوليين، فهي مختلفة نوعياً وكمياً؛ إذ تبوأ اليورو مركزاً هاماً في أسواق النقد، وانحسر دور الدولار، وتعمقت أسواق المال وترابطت بسبب ثورة الاتصال. كما قاد الفكر الاقتصادي الحر السياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسة وبالتبعية العديد من الدول الصناعية والنامية الأخرى، سواء طواعية أو بسبب الحاجة (برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي).

* * *

وهذه التغيرات في بنية سوق النفط وبنية اقتصاديات البلدان النفطية وبنية الاقتصاد العالمي والعلاقات المصاحبة لكل منها، يترتب عليها بالضرورة اختلاف في أسلوب إدارة الاقتصاد والموارد المالية الناتجة في الطفرتين الأولى والثانية، مقارنة بالطفرة الثالثة. وتتطلب مقارنة خلفية ونتائج تلك الطفرات الإلمام بالخصائص الاقتصادية والسياسية لكل دولة ونطاق السياسات التي اتخذت وتأثيرها في هياكلها الاقتصادية إبان كل طفرة وبعدها ودرجات النجاح والإخفاق لسياسات المالية العامة أو سياسات التنويع الاقتصادي وغيرها. ونظراً لمحدودية البيانات عن جميع بلدان مجلس التعاون خلال الطفرتين الأولى والثانية، يورد الجدول الرقم (٦ ـ ١) مؤشرات نفطية واقتصادية رئيسة للعربية السعودية، التي أتيحت معلومات أوفى عنها خلال الطفرات الثلاث.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

مؤشرات حول الاقتصاد السعودي خلال الطفرات الثلاث

التغير المئوي سنوياً	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨
التغير في الإنفاق/ التغير في الإيرادات	٦٤٤	١٣١	٥٠
التغير في الإنفاق	٧٣	١٥	١١
التضخم السنوي	١٣	٢,٥	٣,٠
الفائض المالي/ الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٧	١٠,٦	١٤,٠
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي النقدي	٦٤	١٧	١٦
معدل فائض الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٧	١٦,١	٢١,٦

يتبـــع

تابـــع

مليار ريال			
فائض الحساب الجاري المتراكم	٢٣٤	٣٣٣	١٦٨٣
متوسط الناتج المحلي الإجمالي النقدي	١٧٢	٥١٤	١١٥٣

المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثانياً: إدارة المالية العامة في البلدان النفطية

إن تناول موضوع ما أصبح يُعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) للبلدان النفطية، مرتبط إلى حد كبير بموضوع أهم، وهو إدارة المالية العامة في تلك البلدان. فالمعروف أن الإيرادات من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب. والخصائص الثلاث الأولى تؤثر في مسار الإنفاق العام، وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصاديين. أما خاصية النضوب، فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت البلدان النفطية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة و/أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Oil Stabilization Funds) يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول. وقد لاحظت دراسة حديثة[١]، أن ٢١ دولة من ٣١ دولة نفطية تم استعراضها، لديها صناديق يشكل استقرار العائدات غرضها الرئيس أو أحد أغراضها. ومن ٢٧ صندوقاً تم استعراضها في الدراسة، كانت تسعة منها لاستقرار العائدات، وعشرة صناديق لاستقرار العائدات وأغراض أخرى. ولاحظت الدراسة أن ستة عشر من تلك الصناديق أنشئت بعد عام ١٩٩٥. ومن صناديق استقرار العائدات النفطية التي استعرضتها الدراسة، ما ينتمي إلى بلدان الخليج العربية، مثل صندوق «احتياطي المشاريع الاستراتيجية» في البحرين، و«صندوق الاحتياطي العام» في الكويت، و«صندوق استقرار العائدات» في قطر.

(١) Ronald Ossowski, [et al.], *Managing the Oil Revenue Boom: The Role of Fiscal Institutions*, Occasional Paper; 260 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2008).

وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار الإنفاق العام، ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعوبة التنبؤ بها إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية. وتتبع البلدان طرقاً عدة لبناء الصندوق، إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين (يحدد إما من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو كليهما)، أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها للإيداع فيه أو وسائل أخرى. أما السحب من تلك الصناديق، فيأخذ أشكالاً عدة، منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية (عموماً أو بنسبة معينة)، أو يُترك للسلطات المالية (و/أو بموافقة السلطات التشريعية) اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب. أما قرارات استثمار إيداعات تلك الصناديق، فتختلف بين البلدان؛ إذ يقتصر **بعضها** على الاستثمار في الخارج (كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص أو لتجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي) بأدوات وآجال يتم تحديدها أو تترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق، و**البعض الآخر** من الصناديق يتم استثمار إيداعاته في الداخل والخارج، سواء بنسب يُتفق عليها أو بدونها. أما مرجعية تلك الصناديق، فإما أن تكون مستقلة، أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها.

وقد لاحظت دراسة لباحثين من صندوق النقد الدولي[٢]، من استعراض تجارب العديد من صناديق استقرار العائدات النفطية؛ أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يساهم في الانضباط المالي وفي تجنيب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات، وأن التجارب الناجحة (مثل الصندوق المعروف بصندوق التقاعد في النرويج) لا يعود إلى وجود الصندوق، ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة. ولكن في دراسة أخرى[٣]، شملت تسعة بلدان نفطية لديها صناديق استقرار للعائدات، وستة بلدان نفطية أخرى ليس لديها صناديق مستقلة لإدارة المالية العامة، تبين أن وجود الصناديق يساهم في الحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وأظهرت

---

(٢) Jeffrey Davis [et al.], *Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources: Experience and Fiscal Policy Implications*, Occasional Paper; 205 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2001).

(٣) Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi, «Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?,» Working Paper; 07/96, Internationals Monetary Fund (IMF) (August 2007).

دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي[٤]، شملت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن وجود صناديق لاستقرار العائدات لدى البعض منها، ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية.

وبشكل عام، فإن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يُغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً. كما إن نجاح تلك الصناديق إن وجدت في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي، يعتمد على معايير عدة.

المعيار الأول هو درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق. فقد لاحظت دراسة[٥]، سبقت الإشارة إليها، مثلاً، أن قواعد الإيداع والسحب من «صندوق تنظيم الإيرادات» في الجزائر قامت على قاعدة سعر ١٩ دولاراً للبرميل مثبتاً من السلطة التشريعية في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، لذلك قامت السلطات التنفيذية بإصدار أدوات للدين العام، وتولى الصندوق دفع الفوائد العالية مقارنة بإيرادات استثمار إيداعات الصندوق الأقل، مما شكل عبئاً على الحكومة.

أما **المعيار الثاني**، فهو درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة؛ إذ إن تعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر في نجاح تلك الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. يلاحظ مثلاً أن صندوقي كازاخستان وليبيا، لديهما صلاحية الإنفاق خارج إطار الميزانية العامة؛ وفي المقابل، فإن صندوق النرويج الذي سبقت الإشارة إليه، يمثل حساباً حكومياً لدى البنك المركزي، يتلقى صافي إيداعات الحكومة من نشاط النفط، ويحول إلى الميزانية العامة المبالغ اللازمة لتمويل العجز غير النفطي (إجمالي الإيرادات غير النفطية ناقصاً النفقات على القطاعات غير النفطية)، وليس لدى ذلك الصندوق صلاحية الإنفاق، إذ إن ذلك جزء من مسار المالية العامة. وهذا المعيار يرتبط أيضاً بموضوع أهم، وهو ما إذا كان إصلاح المالية العامة في البلدان النفطية يتم فقط من خلال إنشاء صندوق لهذا الغرض توفر له الموارد والكفاءات والمرونة والصلاحيات ويشكل «جزيرة منعزلة»، بينما مسار المالية العامة يبقى على وضعه؛ أم إن إنشاء الصندوق يستلزم

---

(٤) International Monetary Fund [IMF], «Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda,» prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments in Collaboration with other Departments Approved by Mark Allen and Jaime Caruana, 29 February 2008, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf>.

(٥) Ossowski, [et al.], *Managing the Oil Revenue Boom: The Role of Fiscal Institutions.*

أن يكون جزءاً من إصلاح مالي شامل، أحد أركانه بالنسبة إلى تلك الدول ربط الميزانية العامة السنوية بإطار تخطيط مالي للأجلين المتوسط والطويل، يراعي تذبذب الإيرادات النفطية ومسارها، وأولويات الإنفاق ومجالاته؛ وقد يكون صندوق استقرار العائدات إحدى آليات ذلك الربط.

ثالثاً: إدارة المورد والتنمية المستدامة

يضاف إلى معضلة المالية العامة في البلدان النفطية وأبعادها التنموية، معضلة أخرى تواجه تلك البلدان التي تعتمد على إنتاج وصادرات النفط، وتلك المعضلة كانت وما تزال أهم هاجس لمخططي التنمية فيها. وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوباً طبيعياً أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)، لذلك كان هدف التنويع الاقتصادي أي تنويع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، هدفاً معلناً لمعظم البلدان النفطية، وخصوصاً في الخليج العربي، الذي يشكل قطاع النفط في بلدانه ما يتراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وإيراداته بين ٨٠ و٩٠ بالمئة من الإنفاق الحكومي والصادرات السلعية. وعلى الرغم من مراحل الطفرات والركود التي مرت بها اقتصاديات بلدان الخليج، ما يزال النفط وإيراداته طاغياً في الناتج المحلي والمالية العامة وميزان المدفوعات لدى معظمها.

وللتعامل مع هذه المعضلة، اتبعت البلدان النفطية مسارين متلازمين في بعضها، ومستقلين في البعض الآخر. يتمثل **المسار الأول** في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، وذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية يختلف باختلاف البلدان واختلاف الظرف الزمني أيضاً. أما **المسار الثاني**، فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. وينطوي هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط)، إلى أصل مالي؛ أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى «ثروة» على الأرض[٦]؛ ويتم الأخير من خلال إنشاء صناديق في البلدان التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت أو

(٦) Stephen Jen, «The GCC: Transforming Oil Wealth into Financial Portfolios,» in: John Nugée and Paola Subacchi, eds., *The Gulf Region: A New Hub of Global Financial Powér* (London: Chatham House, 2008).

صندوق الاحتياط الحكومي في عمان وقطر، وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

ومع أن تلك الصناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات للمستقبل، خلاف صناديق استقرار العائدات المشار إليها في الجزء السابق؛ إلا أن الأخيرة يمكن في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي، خصوصاً في فترة الطفرة، أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار. وفي استعراض[٧] عن واحد وعشرين صندوقاً لاستقرار العائدات وللادخار للبلدان النفطية، يلاحظ وجود سبعة صناديق للادخار (بمسميات مختلفة)؛ أربعة منها في بلدان مجلس التعاون المشار إليها؛ وثلاثة صناديق في الغابون، وغينيا الاستوائية، وبروناي؛ وأربعة صناديق تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معاً، هي صناديق كل من ليبيا وآذربيجان والمكسيك والنرويج.

وهناك عدة اعتبارات لإنشاء صناديق للادخار أو للأجيال القادمة. **الاعتبار الأول** هو النضوب الطبيعي للمورد والحاجة إلى بناء أصول أخرى تدر دخلاً للأجيال تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بالعدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity). وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط، فإن البلدان ذات العمر الزمني القصير لاحتياطي الأصل الناضب، يكون لديها حافز أكبر للادخار من تلك ذات العمر الزمني الأطول لاحتياطيها، كبلدان الخليج مثلاً، التي يتراوح فيها عند مستويات الإنتاج الحالية، بين عشرين إلى أكثر من مئة عام، وبمتوسط ٧٥ عاماً لبلدان الخليج مجتمعة. أما إذا أخذنا نظرة شاملة إلى النضوب (أي تقلص الطلب على النفط وبالتالي إنتاجه وصادراته بسبب البدائل بغض النظر عن النضوب)، وأضفنا أن العمر الزمني للاحتياطي غير ثابت، إذ يمكن أن يتناقص بالاستغلال المفرط، ويمكن أن يرتفع بالتطور التقني وزيادة الاستثمار لتطوير الاحتياطي؛ يصبح العمر الزمني للاحتياطي حينئذٍ غير ذي أهمية بالنسبة إلى قرار إنشاء الصندوق الادخاري من عدمه.

أما **الاعتبار الثاني** لإنشاء صناديق الادخار أو صناديق الأجيال في البلدان النفطية، فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته. وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي العائدات للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد. وهذا يعني أن الاقتصادات صغيرة الحجم قليلة السكان

---

(٧) Ossowski, [et al.], Ibid.

وذات إمكانات التنويع المحدودة، لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق ادخار العائدات النفطية. ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة السياسات الاقتصادية. فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها، وإمكانات التنويع لها دينامية وتعتمد أيضاً على السياسات الاقتصادية. وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها، ساهمت فيها الإيرادات الآنية والسياسات في بناء هياكل وعلاقات إما زادت من درجة التنويع الاقتصادي، أو ثبطت منه.

ويرتبط بموضوع إدارة المورد على المدى الزمني الطويل لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال لكل دولة تساؤلات عدة منها تحديد معدل الإنتاج وبالتالي النضوب الأمثل، وهذا يعتمد على متغيرات عدة منها حجم الاحتياطي لديها وحصتها من السوق ومستوى السعر ومعدل الفائدة وغير ذلك. ونظراً إلى أوضاع السوق النفطية، وارتباطها بعلاقات خارجية؛ فإن معدل الإنتاج والنضوب يختلف في الغالب عن المستوى الأمثل. ومن التساؤلات أيضاً تساؤل عن المستوى الأمثل من الإيرادات التي يمكن ادخارها وتوجيهها إلى الاستثمار للأجيال القادمة، والمستوى الذي يجب توجيهه إلى الاستهلاك والاستثمار المحلي الآني؛ وارتباطاً بذلك معايير الاختيار بين مجالات الاستثمار للأجيال القادمة، سواء في الداخل أو الخارج، وبالنسبة إلى كليهما الإطار الزمني للاستثمار (طويل أو قصير الأجل) وقنواته[٨].

وهذه التساؤلات حول إدارة المورد عبر الزمن في البلدان النفطية، ذات أهمية خاصة لتلك البلدان ورفاه شعوبها. إلا أن اختيار العديد منها إنشاء صناديق متخصصة مستقلة لاستثمار جزء من عائدات النفط، يتم في الغالب خارج حدودها، كإحدى وسائل إدارة المورد لديها؛ أوجد تحدياً آخر متمثلاً في المقارنة بين التقلبات في الإيرادات، الناتج من ظروف السوق النفطية **من جهة**، والتقلبات في عائدات الاستثمارات الخارجية المرتبطة بمتغيرات وظروف السوق المالية الأكثر تعقيداً من **جهة أخرى**. إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء تلك الصناديق جعلها محل اهتمام من الدوائر المالية والسياسية في الدول الصناعية، خصوصاً خلال العامين الماضيين. وتركز الاهتمام على النواحي الفنية بالنسبة إلى حجم تلك الاستثمارات، والجهات المنوطة بها، وأوجهها، وجوانب علاقة ودوافع صناديق الاستثمار (المملوكة لحكومات ذات سيادة) مع الدول التي يتم الاستثمار فيها، ومع المؤسسات المالية الدولية.

(٨) H. Reisen, «How to Spend It: Distinguishing the Origins of Sovereign Wealth Funds,» in: Nugée and Subacchi, eds., *The Gulf Region: A New Hub of Global Financial Power*.

رابعاً: نشاط صناديق الثروة السيادية للبلدان النفطية عالمياً

تكاثرت خلال العامين الماضيين الدراسات التي تعنى بما اصطلح عليه حديثاً بـ «صناديق الثروة السيادية» (Sovereign Wealth Funds - SWF). وكما جرى التنويه سابقاً، كان جُل تلك الدراسات من مؤسسات مالية خاصة ودولية، ومراكز أبحاث في الدول الصناعية. ولن يعجز الباحث المهتم عن العثور على دراسات بل ومعهد متخصص[٩]، من خلال تصفح الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). ولكن يتعين التمحيص والتدقيق، إذ إن الكثير مما كُتب عن الموضوع، ينطوي إما على معلومات غير دقيقة، أو انطباعات مسبقة، أو تحليل متهافت. وقد انعكس ذلك على تصنيف تلك الصناديق، وتحليل استراتجياتها الاستثمارية، ومعايير أدائها، وغير ذلك.

١ ـ تعريف الصناديق السيادية وتقديرات أصولها

لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوقاً سيادياً، لذلك اختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعة سواء آنياً أو مستقبلاً. على سبيل المثال، يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها «صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ بـ، وإدارة الأصول، لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى. وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي أو عائدات عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة و/أو عائدات صادرات السلع. وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية».

ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات وصناديق الادخار الوارد الإشارة إليهما وصناديق تمويل التنمية وصناديق التقاعد الحكومية التي ليس لديها التزامات[١٠]، وبموجب هذا التعريف يقدر صندوق النقد الدولي أصول تلك الصناديق (في شباط/فبراير ٢٠٠٨) بين ٢,١ و٣ تريليون دولار (الجدول الرقم (٦ ـ ٢)).

ويبدو أن الفرق **الأساس** بين التقديرات الدنيا والمرتفعة، يعود إلى تفاوت تقديرات أصول صندوق أبو ظبي للاستثمار، وإلى حد ما هيئة قطر للاستثمار؛

---

(٩) <http://www.swfinstitute.org>.

(١٠) IMF, «Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda».

اللذين لا تتوفر معلومات معلنة عن حجم أصولهما، خلاف الصناديق الأخرى (والأصول التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي). أما الفرق **الثاني** بالنسبة إلى صناديق الدول غير النفطية، فيعود إلى تقديرات مؤسسة الاستثمار لحكومة سنغافورة. هذا وتتبنى معظم المصادر التقديرات العليا الواردة في دراسة صندوق النقد الدولي. بينما يرى (Seznec)[١١]، أن تقديرات حجم صناديق بلدان مجلس التعاون مبالغ فيها، وأن التقديرات المرتفعة لا تأخذ في الاعتبار ـ عند احتساب الإيرادات النفطية ـ اقتطاع تكاليف الإنتاج أو التسرب من تلك الإيرادات نتيجة الإنفاق العسكري أو الإنفاق الحكومي أو الإنفاق غير المجدول في الميزانية (Off-Budget)، ويقدر حجم صناديق (أو فوائض) بلدان الخليج في بداية ٢٠٠٨، بين ٨٦٢ و٩٦٢ مليار دولار.

وتقدر دراسة حديثة لستسير وزيمبا (Setser and Ziemba)[١٢] حجم الصناديق السيادية القائمة لبلدان الخليج في نهاية ٢٠٠٨، بحوالى ٧١٤ مليار دولار، تضاف إليها الأصول الخارجية للعربية السعودية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي، بحوالى ٥٠٠ مليار دولار (منها ٧٠ مليار دولار لصندوق مصلحة التقاعد)؛ بمجموع كلي لبلدان المجلس يبلغ ١,٢ تريليون دولار، مشتملة خسائر الصناديق خلال النصف الثاني من العام، التي يقدرها ذلك المصدر بـ ٣٥٠ مليار دولار.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بأنها «وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي»؛ وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك أنها «تدار بشكل مستقل عن الاحتياطيات الرسمية للسلطات النقدية». وتعرفها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٣] بأنها «قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الأسواق بالخارج». أما ترومان من معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن، فيعرف تلك الصناديق بأنها «قنوات من الأصول الدولية (وأحياناً أصول محلية)، المملوكة والمدارة من حكومات، لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة». ويعرفها

---

(١١) Jean-Francois Seznec, «The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myth and Reality,» *Middle East Policy,* vol. 15, no. 2 (Summer 2008).

(١٢) B. Setser and R. Ziemba, «GCC Sovereign Funds, Reversal of Fortune,» Working Paper, Council on Foreign Relations (Center for Geo-economic Studies) (January 2009).

(١٣) United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2008* (Geneva: UNCTAD, 2008).

معهد ماكينزي الدولي بأنها «تلك الممولة من احتياطيات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة»[١٤]. ويعرفها بنك دويتشه بأنها «وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير الموارد المالية العامة وتستثمرها في أصول متنوعة، وتلك الموارد ناتجة من سيولة إضافية في القطاع العام، بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية».

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)
تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية
شباط/ فبراير ٢٠٠٨ (مليار دولار)

	التقديرات الدنيا	التقديرات العليا
صناديق دول مجلس التعاون		
ـ الإمارات: هيئة أبو ظبي للاستثمار	٢٥٠	٨٧٥
ـ الكويت: هيئة الاستثمار الكويتية	٢١٣	٢١٣
ـ قطر: هيئة الاستثمار القطرية	٣٠	٥٠
ـ عُمان: صندوق الاحتياطي العام للدولة	٢٠	٢٥
الأصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي	٢٨٩	٢٨٩
إجمالي بلدان مجلس التعاون	٧٨٤	١٤٢٩
صناديق بلدان عربية أخرى	**٩٣**	**٩٣**
ـ الجزائر	٤٣	٤٣
ـ ليبيا	٥٠	٥٠
صناديق دول (ومقاطعات) نفطية أخرى	**٦٥٦**	**٦٥٦**
ـ النرويج	٣٨٠	٣٨٠
ـ ألاسكا (الولايات المتحدة)	٤٠	٤٠
ـ ألبرتا (كندا)	١٦	١٦
ـ روسيا	١٢٥	١٢٥
ـ بروناي	٣٠	٣٠

يتبـــع

(١٤) Shabsigh and Ilahi, «Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?».

تابـــع

ـ إيران	٩	٩
ـ كازاخستان	٢١	٢١
مجموع البلدان النفطية	**١٥٣٣**	**٢١٥٨**
صناديق سيادية لدول آسيوية غير نفطية	**٤٥٣**	**٦٨٣**
ـ سنغافورة	٢٠٨	٤٣٨
ـ الصين	٢٠٠	٢٠٠
ـ كوريا	٣٠	٣٠
ـ تايوان	١٥	١٥
المجموع الكلي للصناديق	**٢٠٩٣**	**٢٩٦٨**

المصـــدر: International Monetary Fund [IMF], «Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda,» Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments in Collaboration with other Departments Approved by Mark Allen and Jaime Caruana, 29 February 2008, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf>.

وبسبب اختلاف التعريفات وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية، التي تنتج مواردها من إنتاج وتصدير المورد الناضب (كبلدان الخليج العربية مثلاً)؛ وتلك العائدة إلى حكومات دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزانها الجاري، بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات صرف أجنبي لديها (مثل الصين وكوريا)؛ ولا تفرق أيضاً بين الوجود المؤسسي للصندوق أو وجود الفوائض (كتضمين الاحتياطات الحكومية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي على الرغم من عدم وجود إطار مؤسسي مستقل للاستثمار، في تحليل وتقديرات الصناديق السيادية). بل وبسبب ضبابية التعريفات، يضم البعض منها الاستثمارات الخاصة لأبناء الأسر الحاكمة في منطقة الخليج، إلى استعراض وتقديرات استثمارات الصناديق السيادية (كتضمين استثمارات شركة المملكة القابضة المملوكة للأمير الوليد بن طلال في العربية السعودية، أو مجلس دبي للاستثمار (DIC) المملوك لشركة دبي القابضة المملوكة لحاكم الإمارة في العديد من الدراسات والتقديرات).

وهناك أيضاً من يضم استثمارات المشاريع المشتركة في الخارج للشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومات، مثل شركة البترول الكويتية أو شركتي أرامكو وسابك السعوديتين، وغيرها؛ إلى تحليل وتقدير استثمارات الصناديق السيادية،

مع أن هذه جزء من عملياتها الدولية حالها كالشركات النفطية الأخرى المملوكة جزئياً أو كلياً للحكومات، مثل ستاتويل النرويجية وبتروبراس البرازيلية وبعض الشركات الروسية والصينية وغيرها.

وتعتبر التفرقة بين صناديق الثروة السيادية ذات الأصل السلعي (ومعظمها صناديق للبلدان النفطية) وغير السلعي أكثر دقة في تحليل أهداف ودور تلك الصناديق. ويمكن أن تكون الصناديق السلعية (النفطية) كما أسلفنا، أنشئت لغرض استقرار العائدات أو الادخار عبر الأجيال أو (كما هي الحال في صندوق النرويج)، لغرض الحد من آثار العائدات النفطية في الاقتصاد الكلي؛ وفي حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض، يمكن أن تتحول مهام صناديق استقرار العائدات أو حجب آثارها عن الاقتصاد المحلي، إلى صناديق للادخار. أما الصناديق غير السلعية، فهي ناتجة من تحويل جزء من موجودات الصرف الأجنبي بالنسبة إلى الدول التي لديها فوائض في موازين المدفوعات (كالصين)، إلى أدوات استثمارية.

وبحسب الجدول الرقم (٦ ـ ٢)، فإن الصناديق السلعية تشكل حوالى ٧٣ بالمئة من الحجم المقدر للصناديق السيادية، وتشكل صناديق بلدان مجلس التعاون السيادية ٣٧ بالمئة من الحجم الكلي المقدر، أو حوالى ٢٤ بالمئة دون الأصول الخارجية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وليس لدى هذه الأخيرة إطار مؤسسي لاستثمار العائدات النفطية في الخارج، كحال صناديق بلدان الخليج الأخرى الواردة في الجدول، إذ إن استثماراتها هي أقرب ما تكون إلى آلية لاستقرار العائدات، أكثر منها صندوقاً للثروة السيادية أو صندوق ادخار للأجيال.

ويعتبر حجم الصناديق السيادية برمتها أو صناديق الثروة الناتجة من إدارة واستغلال العائدات النفطية (بتعريفها الموسع)، أو حجم صناديق بلدان مجلس التعاون، ضئيل مقارنة بالأصول المالية العالمية، أو رسملة S&P 500، أو حجم الاستثمارات المؤسسية لصناديق التقاعد والوقف في الدول الصناعية، وغيرها من مؤشرات؛ كما يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٣).

ولم تقتصر المبالغة في التقديرات على حجم الصناديق السيادية آنياً، بل إنه انعكس أيضاً على تقديرات أحجامها مستقبلاً. فقد استمرت الدوائر الإعلامية لفترة طويلة (وبعضها ما يزال)، الإشارة إلى تقديرات الاستشاري مورغان ستانلي عام ٢٠٠٧، بأن حجم تلك الصناديق سيصل إلى ١٢ تريليون دولار بحلول العام

٢٠١٥[١٥]، على الرغم من أن تلك التقديرات استندت أساساً إلى تقديرات آنية عالية بالنسبة إلى حجم تلك الصناديق أو الاستثمارات وعلى افتراضات غير واقعية بالنسبة إلى أسعار النفط (ارتفاع بمعدل ١٠ بالمئة سنوياً)، والقدرة الاستيعابية لاقتصادات البلدان ذات الصناديق السيادية، ومعدل العائد على استثماراتها (٥,٥ بالمئة سنوياً)، وافتراضات أخرى.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)
مؤشرات النسبة المئوية لحجم أصول الصناديق السيادية
إلى أصول أخرى (أوائل ٢٠٠٨)

	أصول الأسواق المالية	رسملة سوق ستاندرد أندبورز	الاستثمارات المؤسسية
الصناديق السيادية	١ ـ ١,٦	١٧ ـ ٢٤	٤ ـ ٥,٥
ـ الصناديق السيادية للبلدان النفطية	٠,٧ ـ ١,١	١٢ ـ ١٨	٢,٨ ـ ٤
ـ الصناديق السيادية لبلدان الخليج	٠,٤ ـ ٠,٧	٦ ـ ١٢	١,٥ ـ ٢,٦

المصدر: المصدر نفسه؛ United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2008* (Geneva: UNCTAD, 2008), and Sven Behrendt, «When Money Talks: Arab Sovereign Wealth Funds in the Global Public Policy Discourse,» *Carnegie Papers*, no. 12 (October 2008), <http://www.carnegieendowment.org/files/arab_sovereign_wealth_funds.pdf>.

وتقدّر دراسة حديثة أكثر تحفظاً في توقعاتها، أن يصل حجم صناديق بلدان مجلس التعاون بما فيه مؤسسة النقد العربي السعودي عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٢,٢ تريليون دولار، إذا استمر متوسط سعر النفط بحدود ١٠٠ دولار للبرميل خلال الفترة؛ وحوالى ١,٨ تريليون إذا بلغ متوسطه ٧٥ دولار للبرميل، وألا يزيد على ١,٤ تريليون إذا بلغ متوسطه ٥٠ دولاراً للبرميل؛ وأن بلدان المجلس تدخر مجتمعة ما يتراوح بين ٤٢ و٤٦ بالمئة من الزيادة في سعر النفط، عندما يتجاوز ٥٠ دولاراً، وهو السعر اللازم لتغطية تكلفة واردات تلك البلدان[١٦].

(١٥) Stephen Jen, «How Big Sovereign Wealth Funds be by 2015?,» Morgan Stanley Research Global (4 May 2007).

(١٦) B. Setser and R. Ziemba, «Understanding the New Financial Superpower: The Management of GCC Official Foreign Assets,» Roubini Global Economic (RGE), December 2007.

٢ ـ الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية

يُضاف إلى ما ذكر سابقاً حول اختلاف التعريفات والتقديرات بالنسبة إلى الصناديق السيادية، قيام البعض بتحليل استراتيجيات وقنوات الاستثمار لدى تلك الصناديق بتعريفها الشامل. ومصدر معظم تلك التحليلات مصارف ومؤسسات استثمار، وهي مبنية في الغالب على افتراضات وتقديرات تعتمد دقتها على الجهة التي تقوم بالتقدير والمنهجية التي تتبعها. وخلافاً لصندوق التقاعد الحكومي في النرويج، الذي تتوفر عن أصوله واستثماراته معلومات وبيانات مفصلة، لا تتوفر هذه المعلومات عن صناديق أو استثمارات بلدان مجلس التعاون في الخارج (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة)؛ مما جعل بعض ما يكتب عن أوجه تلك الاستثمارات وأدائها، أقرب إلى الانطباعات المستقاة أحياناً من إعلانات امتلاك هذا الصندوق أو ذاك حصصاً في هذه الشركة أو تلك، وأحياناً أخرى من تصريحات لبعض مسؤولي الدول المعنية.

ومع أن الوضع الطبيعي هو في انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات من الدول الغنية وذات معدلات النمو المنخفضة إلى الدول النامية ذات معدلات النمو الأعلى، إلا أن استثمارات الصناديق السيادية للبلدان النفطية وغيرها (ومعظمها في أسواق الدول المتقدمة)، تخالف تلك القاعدة. فيلاحظ مثلاً أن التدفقات الرأسمالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية ارتفع من حوالى مئة مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، كان معظمها تدفقات من بلدان مجلس التعاون والصين. ويقارن ذلك بزيادة في الاستثمارات المباشرة (FDI) من الدول الصناعية إلى النامية، من ١٥٠ مليار دولار إلى ٣٠٠ مليار دولار، في العامين المشار إليهما[١٧].

وتتوزع استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها. وتختلف نسب كل منها اعتماداً على استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، التي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات أو من إنشاء الأداة (الصندوق) التي تديرها. إذ إن جزءاً هاماً من صناديق الثروة (أو الصناديق الادخارية) كصندوق الأجيال في الكويت أو هيئة أبو ظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار القَطَرية، يتجه إلى

(١٧) HSBC Bank, «For a Few Sovereigns More,» (February 2008), <http://www.research.hsbc.com/midas/Res/RDV?p=pdf&ao=19&key=q4w3suvir0&n=209866.PDF>.

استثمارات طويلة الأجل وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى، كالاستثمار في أسواق المال العالمية.

أما استثمارات صناديق استقرار العائدات، فيفترض أن تكون للأجل القصير أو المتوسط، وأن تتجه إلى الاستثمار في أدوات ذات درجة مخاطر وعائدات أقل، كالسندات الحكومية (مثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي التي تعتبر كآلية لاستقرار العائدات كما سبقت الإشارة)، وتشكل الأصول المقيّمة بالدولار نسبة عالية من استثمارات بلدان المجلس، وإن تفاوتت تقديراتها، بين ٨٠ بالمئة لمؤسسة النقد العربي السعودي، و٤٠ بالمئة لهيئة الاستثمار الكويتية؛ كما يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٤). ويلاحظ أن الاستثمارات المباشرة (FDI) للصناديق السيادية تعتبر ضئيلة، إذ تقدرها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بحوالى ٣٩ مليار دولار فقط، ثلثاها في الدول الصناعية، وحوالى ٧٣ بالمئة في قطاع الخدمات[١٨].

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)
تقدير النسبة المئوية لأوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية
في نهاية ٢٠٠٧

أصول مقومة بالدولار	٣٥	بالمئة	سندات	أسهم	أخرى
ـ سندات	٤٧	هيئة الاستثمار الكويتية	٢٥	٦٠	١٥
ـ أسهم	٣٧	هيئة أبو ظبي للاستثمار	(١٢ ـ ١٦)	(٥٥ ـ ٦٧)	(٥ ـ ١٠)
ـ عقارات	٣	هيئة الاستثمار القطرية	٢٠	٦٠	٢٠
ـ أخرى	١٣	صندوق الاحتياطي العام لعمان	٣٠	٢٠	٥٠
ـ أصول بعملات أخرى	٤٧	مؤسسة النقد العربي السعودي	٨٠	١٠	١٠
ـ سندات	٢٦				
ـ أسهم	٥١				
ـ عقارات	٨				
ـ أخرى	١٥				

المصـــدر: B. Setser and R. Ziemba, «Understanding the New Financial Superpower: The Management of GCC Official Foreign Assets,» Roubini Global Economic (RGE), December 2007.

(١٨) UNCTAD, *World Investment Report 2008.*

٣ ـ أداء الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروة السيادية

تشير الدراسات والمعلومات المنشورة، إلى اختلاف أداء صناديق الثروة السيادية القائمة للبلدان النفطية، ومنها بعض بلدان مجلس التعاون أو الاستثمارات الخارجية للبعض الآخر ممن ليس لديه وجود مؤسسي للفائض كالعربية السعودية مثلاً (انظر الفصل الخامس). وهذا الاختلاف في الأداء، يعود إلى اختلاف استراتيجيات الاستثمار المشار إليها آنفاً، وإلى التطورات في الأسواق المالية التي اتجهت إليها تلك الاستثمارات، إضافة إلى التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وكانت الصناديق السيادية محط اهتمام الدوائر الغربية خلال العامين الماضيين، نظراً إلى المبالغة في أحجامها الآنية والمستقبلية، ودخول بعض الصناديق في استثمارات واستحواذات أخذت طابعاً إعلامياً.

ونتيجة ذلك الاهتمام، قام صندوق النقد الدولي بتشكيل ما سمي بـ «مجموعة العمل الدولية حول الصناديق السيادية» لغرض إيجاد أطر عمل اختيارية للدول مالكة الصناديق، والدول المستقبلة لاستثماراتها؛ تركز على الشفافية والحوكمة والمساءلة وغيرها من معايير. وقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية أوائل عام ٢٠٠٨ بوضع معايير استرشادية لاستثمارات الصناديق السيادية والدول المستقبلة لها؛ وتم التوقيع على بروتوكول بين تلك الوزارة وهيئة أبو ظبي للاستثمار وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي؛ وجاءت المعايير الاختيارية لمجموعة العمل الدولية المشار إليها مطابقة إلى حد كبير لما ورد في البروتوكول[١٩]. وقد حاول ترومان في دراسة شملت ٤٦ صندوقاً سيادياً إيجاد مؤشر لأداء تلك الصناديق بالتركيز على أربعة معايير:

ـ **الهيكلة** وتشمل درجة وضوح تمويل الصناديق واستخدامات أصولها وعائداتها وعلاقتها بالميزانية والاستراتيجية الاستثمارية ومدى انفصال تلك الصناديق عن الاحتياطات الخارجية للدولة.

ـ **الحوكمة** ويشمل مدى وضوح دور الحكومة في استراتيجية الاستثمار للصناديق محل الدراسة، ودور مديري تلك الصناديق، ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار.

---

(١٩) Nermina Biberovic, «A Common European Approach to Sovereign Wealth Funds: Continuity of the Status Quo?,» Research Associate Economics (April 2008).

ـ **الشفافية والمساءلة**، ويشمل توفر المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وأدائها وحجم الصناديق وعائداتها وتوزيع الاستثمارات الجغرافي، وفي ما بين العملات والرقابة المالية الداخلية والخارجية على الصناديق.

ـ **سلوك الصناديق** في الأسواق التي تستثمر فيها.

وبناء على تلك المعايير، فقد تم تقييم أداء الصناديق السيادية لبلدان مجلس التعاون كما يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٥).

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

معايير أداء الصناديق السيادية لبلدان مجلس التعاون

	الهيكلة	الحوكمة	الشفافية والمساءلة	السلوك	التقييم العام
هيئة الاستثمار الكويتية	٦	٤	٥,٧٥	صفر	١٥,٧٥
هيئة الاستثمار القطرية	٢,٧٥	صفر	٠,٢٥	صفر	٣,٠
هيئة أبو ظبي للاستثمار	٢	صفر	٠,٥	٠,٥	٣,٠
صندوق الاحتياطي العام في عمان	٤	صفر	٢,٥	صفر	٦,٥
متوسط أداء الصناديق السيادية	٥,٤	٢	٦,٢	١,٥	١٥,١
صندوق التقاعد الحكومي للنرويج	٧,٥	٥	١٤	٤	٣٠,٥

المصـــدر: Edwin Truman, «Sovereign Wealth Funds: New Challenges from a Changing Landscape,» Testimony before the Subcommittee on Domestic and International Monetary Policy, Trade and Technology, US House of Representatives (10 September 2008).

وقد تدنى الاهتمام بالصناديق السيادية ونشاطها في الدول المستقبلة لاستثمارات تلك الصناديق بعد استفحال الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على استثمارات تلك الصناديق وظهور تقديرات أكثر دقة وواقعية عن حجم تلك الصناديق مما كان قد ظهر خلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط. وقد قدرت دراسة حديثة خسائر بلدان مجلس التعاون خلال عام ٢٠٠٨ جراء التدهور في قيم الأصول في الأسواق الرئيسة بحوالى ٣٥٠ مليار دولار، بمعدل ٢٧ بالمئة، وهذه غطت على الزيادة في أصول تلك الصناديق الناتج من ارتفاع الإيرادات النفطية المقدرة بحوالى ٢٧٣ مليار دولار للعام ذاته، كما يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٦). وكانت أكبر الخسائر في الاستثمارات في الأسواق المالية ومنها صفقات شراء حصص في بعض المصارف في الدول الصناعية التي قام بها بعض الصناديق خلال

٢٠٠٧ و٢٠٠٨، كشراء حصص في بنك باركليز (هيئة الاستثمار القطرية) أو بنك ميرل لينش (هيئة الاستثمار الكويتية) أو سيتي غروب (هيئة أبو ظبي للاستثمار)، التي قدرت إحدى المصادر خسائرها بنهاية ٢٠٠٨ بحوالى ٤٠، ٧٠، ٦٠ بالمئة على التوالي[٢٠].

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)
تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج
بنهاية ٢٠٠٨ (مليار دولار)

	تقدير الأصول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	تقدير الأصول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الإضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر (بالمئة)
صندوق أبو ظبي للاستثمار	٤٥٣	٣٢٨	٥٩	١٨٣	٤٠
هيئة الاستثمار الكويتية	٢٦٢	٢٢٨	٥٧	٩٤	٣٦
هيئة الاستثمار القطرية	٦٥	٥٨	٢٨	٢٧	٤١
أصول مدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٨٥	٥٠١	١٦٢	٤٦	١٢
إجمالي بلدان مجلس التعاون	١٢٨٢	١٢٠٠	٢٧٣	٣٥٠	٢٧
للمقارنة: الاستثمارات الخارجية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	٣٧١	٣٢٥	٦٤	١١١	٣٠

المصـــدر: B. Setser and R. Ziemba, «GCC Sovereign Funds: Reverse of Fortune,» Council on Foreign Relations (Center for Geo-economic Studies) (January 2009).

وهذا الأداء للصناديق، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، وتوقع استمرارها عند مستويات أقل من متوسطها خلال الخمسة أعوام الماضية، وتأثر اقتصاديات الأسواق المالية في البلدان النفطية بالأزمة المالية من نواح عدة؛ سيحد من نموها إن لم يقلص أحجامها، وقد يؤدي إلى انتقال الاهتمام بها من الدوائر الغربية كما حدث خلال العالمين الماضيين إلى الدوائر المحلية في البلدان النفطية ذاتها، حيث كان وضع ونشاط تلك الصناديق عموماً غائباً أو مغيباً عن الرأي العام في العديد

(٢٠) «Sovereign Risk,» Energy Compass, 31 October 2008.

من تلك البلدان (باستثناء الكويت والنرويج، ربما بسبب تاريخ إنشاء صناديقهما ووضعهما القانوني والمؤسسي).

خلاصة واستنتاجات

صاحب الطفرات النفطية التي مرت ببلدان الخليج العربية، ظواهر وقضايا عدة، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في هذه البلدان في مرحلة الطفرة، أو عملية توزيع عائداتها للقطاعات المختلفة أو بين الأجيال وغير ذلك من قضايا. وصاحبها أيضاً اهتمام من الدوائر العالمية بأحجام عائدات تلك البلدان، وسبل التصرف فيها. وخلال طفرة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ التي انتهت للتو، جرى الاهتمام خلال العامين الماضيين بما أصبح يُعرف بنشاط «صناديق الثروة السيادية» للبلدان النفطية، وخصوصاً حجم ومجالات ودوافع استثمارات تلك الصناديق خارج حدود بلدانها. ويُلاحظ أن ذلك الاهتمام العالمي قد خبا إلى حد كبير، بعد استفحال الأزمة المالية العالمية من جهة، وانتهاء الطفرة النفطية بانهيار الأسعار وتوقع استمرارها عند مستويات متدنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة المالية وتداعياتها.

ويرتبط موضوع ما أصبح يُعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) للبلدان النفطية إلى حد كبير بموضوع أهم، وهو إدارة المالية العامة في تلك البلدان. حيث الإيرادات من النفط دائمة التذبذب وتتصف بعدم اليقين ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، مما يؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير على ذلك الإنفاق، وبالتالي على النمو والاستقرار الاقتصادي. أما خاصية النضوب، فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة، وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت البلدان النفطية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Oil Stabilization Funds)، يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول. وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية. ويلاحظ أن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يُغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة

عموماً. كما إن نجاح تلك الصناديق إن وجدت في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي، يعتمد على معايير عدة، أحدها درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق ودرجة ارتباط وتنسيق أعمالها مع مسار المالية العامة.

ولمواجهة معضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوباً طبيعياً أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)، اختار بعض البلدان النفطية، ومنها بعض بلدان الخليج العربية وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity)، بمسميات وقواعد مختلفة؛ كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، أو صندوق الاحتياط الحكومي في عُمان وقَطَر، وهيئة أبو ظبي للاستثمار. وتم تمويل تلك الصناديق بادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. وهذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى «ثروة» على الأرض.

وقد تكاثرت خلال العامين الماضيين الدراسات من مؤسسات مالية خاصة ودولية ومراكز أبحاث في الدول الصناعية، حول «صناديق الثروة السيادية»، واختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعة، سواء آنياً أو مستقبلاً، اعتماداً على تحديد المقصود منها. حيث تتراوح تقديرات أصول الصناديق السيادية للبلدان النفطية (ومنها بلدان الخليج) والدول غير النفطية كالصين وسنغافورة، بين ٢ و٣ تريليون دولار، منها ٠,٧ إلى ١,٤ تريليون دولار لصناديق و/أو استثمارات خارجية لبلدان مجلس التعاون. ويعتبر حجم الصناديق السيادية برمتها أو صناديق الثروة الناتجة من إدارة واستغلال العائدات النفطية (بتعريفها الموسع)، أو حجم صناديق بلدان مجلس التعاون؛ ضئيلاً مقارنة بمؤشرات مالية عالمية عدة. كما إن تقديرات أحجامها المستقبلية مبالغ فيها، خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط وعدم توقع تعافيها في الأمد المنظور، وانعكاس تداعيات الأزمة المالية على استثمارات وعائدات الصناديق إذا وجدت بشكل مؤسسي أو الاستثمارات الخارجية للبلدان النفطية عموماً.

وقد اختلف أداء الاستثمارات الأجنبية لبلدان مجلس التعاون باختلاف استراتيجياتها المشتق من الأهداف التي وضعت للصناديق والاستثمارات، وكذلك باختلاف أساليب إدارة الأصول والاستثمارات والشكل المؤسسي للصناديق وغير

ذلك من عوامل. وبشكل عام، أدت الأزمة المالية التي استفحلت أواخر عام ٢٠٠٨، إلى خسائر في استثمارات بلدان المجلس بحوالى ٣٥٠ مليار دولار، وبأكثر من حجم الفوائض النفطية الموجهة لتلك الاستثمارات، مع تفاوت في تقديرات الخسائر بين بلدان المجلس، اعتماداً على أحجامها وأوجهها وتوقيتها. واختلفت أيضاً معايير تقييم الصناديق السيادية لبلدان المجلس في ما يتعلق بالبنية والشفافية والمساءلة والحوكمة، وكان أداؤها أقل من متوسط أداء الصناديق السيادية مجتمعة، وأقل بكثير من أداء صندوق التقاعد الحكومي للنرويج.

مراجع إضافية

Goldstein, Andrea and Fabio Scacciavillani. «Financial Markets under Attack? Gulf Investors and the Rise of Economic Patriotism.» in: John Nugee and Paola Subacchi (eds.) *The Golf Region: A New Hub of Global Financial Power*. London: Chatham House, 2008.

Kimmitt, Robert M. «Sovereign Wealth Funds and the World Economy.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, 2008.

Rozanov, Andrew. «The Transparency of Sovereign Wealth Funds.» in: John Nugee and Paola Subacchi (eds.). *The Gulf Region: A New Hub of Global Financial Power*. London: Chatham House, 2008.

Saudi Arabian Monetary Agency. *Annual Report 2008*.

Stevens, Paul. «Resource Impact: Cruse or Blessing? A Literature Survey.» *Journal of Energy Literature*: vol. 9, no. 1, 2003.

«Tracking GCC Foreign Investments: How the Strategies are Changing with Markets in Turmoil.» *Samba* (Riyadh): 14 January 2009.

Truman, Edwin M. «Sovereign Wealth Funds: New Challenges from a Changing Landscape.» Testimony before the Subcommittee on Domestic and International Monetary Policy, Trade and Technology, Financial Services Committee, US House of Representatives, 10 September 2008.

_____. «Sovereign Wealth Funds: The Need for Greater Transparency and Accountability.» Peterson Institute Policy Brief, PB 07-6, August 2007.

World Bank. *Experiences with Oil Funds: Institutional and Financial Aspects*. Washington, DC: The Bank, 2006.

المناقشات

١ ـ حمد الريامي

لفت نظري التفاوت الكبير في تقديرات أصول صناديق الثروة السيادية؛ فعلى سبيل المثال، جاءت تقديرات أصول صناديق بلدان مجلس التعاون في ورقة د. علي الكواري حوالى تريليون وثمانمئة مليار دولار، نصيب صندوق عُمان منها هو ٢٥ مليار دولار ومصدرها المعهد الدولي للتمويل (Institute of International Finance - IIF)، بينما لم تتجاوز التقديرات المناظرة لها في ورقة د. ماجد المنيف تريليون ومئتي مليون دولار للمجلس، و٢ مليار دولار للاحتياطي العُماني، ومصدره صندوق النقد الدولي (IMF).

أعتقد أن الاحتياطي العماني هو في حدود ٢٠ ـ ٢٥ مليار دولار، وأن صفراً قد سقط سهواً في ورقة د. ماجد منيف. وعلى أية حال، فإن غياب الشفافية في هذا الشأن لأمر يدعو إلى العجب، وكأن هذه الثروة مملوكة لشخص أو أشخاص. المسألة في تقديري ليست معرفة قيمة الأصول من عدمها، ولكن ضرورة توافق المرجعيات واعتمادها مرجعيات اتخاذ القرار الاستثماري، مرجعيات التدقيق المالي والإداري، مرجعيات المساءلة والمحاسبة وغيرها من الأمور المتعلقة بهذه الثروة. أين مجالس النواب والشورى من كل هذا؟ كيف يجوز لهذا الحجم من الثروة أن يدار في الخفاء ومعرفة القلة؟

كيف تفسرون اتجاه استثمارات صناديق الثروة السيادية نحو الغرب المعروف بمعدلات نموه المتدنية وعائدات الاستثمار في أصوله الأقل؟ وربما مخاطره الأعلى كما يتضح من الأزمات المالية المتلاحقة؟ بدلاً من الاتجاه إلى الدول النامية أو الاقتصاديات الناشئة المعروفة بمعدلات نموها الأعلى وعائدات استثمارها الأجدى، وربما مخاطرها الأقل.

٢ ـ عبد المحسن مظفر

الجدل حول أفضلية حفظ النفط في باطن الأرض أو استثماره على سطح الأرض هو جدال قديم جداً. بالنسبة إلى التجربة الكويتية، أعتقد أنه لو كانت أموال احتياطي الأجيال القادمة محفوظة في باطن الأرض، لما تمكنّا من الاستفادة منها في الفترة العصيبة التي مررنا بها أثناء الغزو والاحتلال العراقيَين. أنا أرى ـ وأنا أعلم أني مختلف عنكم في تفكيري هذا ـ أن فوائض الاستثمارات الخليجية لو استثمرت في البلدان العربية ـ وأكرر أنني مختلف في اتجاهي الفكري في هذا المجال ـ لكان أفضل بكثير حتى لو ضاعت هباء، على الأقل كانت ستستفيد منها مجموعات أو شعوب عربية، بغض النظر عن سوء الإدارة وسوء الاستثمار وضوابط الاستثمار فيها. الأموال التي وضعت في مؤسسات مالية واستثمارية أجنبية، تبين مع الوقت أنها أيضاً عرضة للخسائر وللهلاك الكامل دون أي مردود. أما لو تم استثمارها في بلدان عربية بحاجة ماسة إلى أموال للاستثمار في مشاريع التنمية فيها، لكنا ساهمنا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

٣ ـ محمد الهذلول

الملاحظة التي أود من د. ماجد توضيحها، هي ما الذي يجعله يفكر في استقرار أسعار السلع الاستراتيجية؟ وكيف يتعامل مع الاستقرار؟ ما الدور الذي يمكن أن نقدمه في أسواق النفط من خلال أوجه أخرى في المحافظة على الثروة النفطية، مثلاً هل من الممكن أن نكون مشترين خلال ارتفاع الأسعار؟

٤ ـ عدنان شهاب الدين

أميل دائماً إلى فكرة أن الثروة النفطية ـ بغض النظر عن عمرها ـ هي ثروة أصول موجودة تحت الأرض؛ وبالتالي إذا استخرجناها، فهذه عملية تحويل يجب أن تصاحبها قيمة مضافة. وهذا يعني أن الإيرادات النفطية من حيث المبدأ ـ من وجهة نظري ـ يجب أن تستخدم في استثمار يولد قيمة إضافية أكثر من أن يكون النفط تحت الأرض. هذا لا يعني الاستثمار المالي أو الصناعي فقط، فالاستثمار في البشر من أهم الاستثمارات، ولا شك في أن بلدان الخليج على مدى الخمسين عاماً الماضية استخدمت جزءاً كبيراً من إيرادات الخزينة العامة بشكل جيد في الاستثمار في البنية التحتية والتعليم؛ إلا أن جزءاً كبيراً يذهب إلى

المصروفات التشغيلية، وإلى كثير من الإسراف والتبذير عن طريق ما يسمى بتوزيع الثروة على المواطنين. قد يكون الهدف جيداً، ولكنه يحوله من استثمار يضيف إلى القيمة، إلى استنزاف. وهذا يفرض علينا سؤالاً أخلاقياً: هل من حق هذا الجيل أن يتصرف بهذه اللامسؤولية؟ فهذا يمثل نوعاً من الغبن للأجيال القادمة؛ هذا من الناحية النظرية. لذلك أعتقد أننا نحتاج ـ وخاصة في بلداننا ـ إلى دراسات غير موجودة حالياً، تتعلق بإيرادات بدايات ظهور النفط. كم من هذه الإيرادات وجه بطريقة أو بأخرى إلى نوع من الاستثمار، بغض النظر إذا كان الاستثمار نجح في النهاية أو حقق ١٠٠ بالمئة من هدفه، أو حتى ٥٠ بالمئة منه؟ وكم من هذه الاستثمارات وجه إلى غرض غير استثماري؟ هذا سؤالي الأول. أعتقد أننا لو وصلنا إلى إجابة، سنتمكن مستقبلاً من إعادة النظر في كيفية التصرف في الإيرادات، بحيث توجه أساساً إما للاستثمار المباشر الآني في التعليم والبنية التحتية مثلاً، أو الاستثمار المالي الذي تفضل د. ماجد وصنفه إلى صناديق الادخار وصناديق الاستقرار.

الهدف من مداخلتي، التأكيد أن الإبقاء على النفط تحت الأرض هو استثمار رديء، سيحول هذه الأصول إلى أمر لا قيمة له؛ لكن، في الوقت نفسه، إذا نجحنا في استثمار الجزء الأكبر من الإيرادات في أغراض استثمارية، قد تكون ناجحة وقد لا تكون.

٥ ـ علي خليفة الكواري

لقد أشار الأخ حمد الريامي إلى بعض الأرقام الواردة في دراستي، وأعتقد أن هذه فرصة لكي أشير إلى بعض النقاط حول هذا الموضوع. الأرقام التي ذكرتها للأوصول الخارجية للدول، أكبر من الأرقام التي ذكرت عن الصناديق أو عن صندوق معين أو تقديرات مثل تقديرات الأخ عبد الرزاق الفارس. المشكلة الأساسية هي أنه إذا بحثنا عن قيمة الصادرات من النفط، من السهل أن نجد أرقاماً معقولة، لأنها مرصودة بشكل جيد، وتعلنها أوبك ومنظمات أخرى. أما إذا تعدينا ذلك، وبدأنا البحث عن العائدات العامة في الميزانيات العامة، سنجد غموضاً كبيراً، لأن جزءاً كبيراً من العائدات النفطية لا يدخل في الميزانيات أساساً. لذلك حين قارنت بين قيمة الصادرات ومبلغ العائدات في كل بلد على حدة، وجدت أن عائدات الميزانية في الكويت ٨,٥ بالمئة أكبر من قيمة الصادرات، أما عائدات الميزانيات العامة في بقية البلدان من حيث القيمة؛ فهي أقل بكثير من قيمة الصادرات، على عكس الكويت التي تنشر الحساب الختامي للميزانية العامة

الذي يقوم بتدقيقه ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة. هناك إذن مبلغ معين من عائدات النفط لم يُضَمن في الميزانيات. في قَطَر مثلاً عائدات الحكومة المعلنة هي أقل بـ ٥٠ بالمئة من صادرات النفط والغاز المسال (LNG)، والسبب الأساسي هو أن دخل الغاز ربما لا يضاف إلى الميزانية، وإنما يضاف إلى حسابات أخرى، ويتم التصرف به لأغراض عامة أو خاصة من خارج الميزانية. المشكلة الأساسية أن هناك غموضاً هائلاً وكبيراً ومقصوداً في ما يتعلق بالمال العام، حيث إن هناك قسماً كبيراً من عائدات الزيت والغاز غير مرصودة ونحن لا نتابعها وليس لدينا دراسات عنها.

أما ما ذكرته في الدراسة التي قمت بها (انظر الفصل الأول)، فهو يمثل صافي الأصول الخارجية لبلدان المنطقة، وهي كل ما هو في الخارج، سواء في الصناديق الدولية أو في استثمارات خارجية مباشرة أو غير مباشرة؛ وقد أحصاها الـ IIF إحصاء دقيقاً جداً في عام ٢٠٠٧، فكانت تقديراته لفوائض العربية السعودية ٥٠٤ مليار والإمارات ٨٥٠ مليار والكويت ٢٨٠ مليار وقَطَر ٨٥ مليار والبحرين ١٥ مليار وعُمان ٢٥ مليار، وبذلك يكون المجموع تريليون وثمانمئة مليار. لدينا إذن مشكلة حقيقية، حيث إنه علينا أن نرصد المال العام، لنعرف ما دخل الميزانية منه وما تبخر وما هو مستثمر وأين، لأننا إذا أهملنا ذلك سيكون عملنا كله سطحياً، لأن النفط في النهاية هو عائدات ودخل وثروة عامة، يجب أن تستثمر وتوظف للحاضر والمستقبل، على شكل أصول إنتاجية مباشرة واحتياطيات مالية مستثمرة بشكل آمن.

٦ ـ عامر التميمي

السؤال الأساسي يتعلق بالتقديرات المتباينة بين عدة مصادر، وهذا راجع إلى غياب الشفافية، وحتى المؤسسات التي تدير هذه الأصول تعجز أحياناً عن تحديد تقديرات مناسبة لذلك. على سبيل المثال، كان ثمة مناقشة في الكويت قبل يومين للوضع المالي للدولة، والواقع أنه حتى تقديرات انخفاض القيمة الدفترية لهذه الأصول، يمكن اعتبارها تقديرات متحفظة جداً، والأسس التي تم اعتمادها لإيجاد هذه التقديرات غير معروفة. مسألة تقديرات الأصول تتفاوت فيها الآراء، وقد تكون بعيدة عن الحقيقة إلى حد كبير. لقد اتضح من عرض د. ماجد، محدودية القيمة الاستثمارية لأصول الصناديق السيادية الخليجية والعربية؛ ومن حيث القيمة المطلقة قد تكون مهمة، ولكن من حيث الوزن النسبي لإجمالي الأصول المستثمرة في الأسواق العالمية، تمثل ١,٦ إلى ٢ بالمئة، وهذا يرد على

بعض ما طُرح مؤخراً، من أن الأزمة المالية المقصود منها تحجيم الثروة العربية في العالم، وهذا يؤكد أننا اغتررنا بأنفسنا أكثر من اللازم. ما الأهداف الاستراتيجية للاستثمار؟ هل هي تنويع الإيرادات السيادية؟ كيف يمكن توظيفها ضمن الميزانيات في بلدان مجلس التعاون؟ حتى الآن، هذه الميزانيات لا تشمل الإيرادات من الاستثمار الخارجي.

ملاحظة أخيرة تتعلق بسبب توجهنا إلى الدول الصناعية المتقدمة لنوظف فيها أموالنا، حيثُ إن أوضاعها المؤسسية مستقرة. ورغم أن العائدات فيها منخفضة والمخاطر عالية، بينما هناك دول نامية قد يكون الوضع فيها أفضل، إلا أن الأوضاع السياسية غير مستقرة، والأوضاع القانونية غير واضحة، وهناك تراجع في سعر صرف العملات الوطنية؛ مما يعرض هذه الاستثمارات لمخاطر عالية. أي أن هناك أوضاعاً واختلالات هيكلية في هذه الدول، تحول دون توظيف المزيد من الأموال فيها، بالإضافة إلى أن توظيف الأموال داخل نطاق الاقتصاديات الخليجية، يشوبه الكثير من المشكلات، منها الاستيعاب وعدم وجود إمكانيات لتوظيف مثل هذه الأموال. إذن فإدارة المخاطر مشكلة تواجه الكثير من العاملين في قطاع الاستثمار في مختلف البلدان الخليجية، وهي من الأمور التي تستحق المعالجة.

٧ ـ عبد الله النيباري

لم يكن هناك في معظم الدول سياسة لخلق صناديق سيادية، هذه الصناديق أنشئت صدفة لأن الإنتاج النفطي ليس للوفاء بحاجات الاقتصاد الوطني ولكن لحاجة الاقتصادي العالمي. بالتالي سواء بضغط خارجي أو بإرادتنا نحن، أنتجنا نفطاً أكثر من قدرة اقتصادياتنا على الاستيعاب، وبالتالي صرفنا ما نقدر عليه والباقي في الصناديق. هذه السياسة قد طرحها الإنكليز على الشيخ عبد الله السالم، لا أعتقد أن هناك دولة قررت أن تنتج مقداراً معيناً وتبيعه بكمية معينة، وتصرف منه كمية أخرى، والجزء الباقي يذهب إلى صناديق الاستقرار الاقتصادي، وهي تعابير لاحقة وليست بادئة مع إنتاج النفط. في الكويت هناك مصطلح متداول يطلق عليه احتياطي الأجيال، فكرته نبيلة، لكن ليس المقصود منه إنتاج كمية زائدة توضع في صندوق الأجيال، بل هي تسمية للفائض الذي نتج صدفة.

إن تسمية الصندوق بصندوق الأجيال، لم تمنع من أن يصرف منه وقت

الحاجة. فوقت حدوث الأزمة، اقترض الاحتياطي العام من احتياطي الأجيال، وحين حدوث عجز في إيرادات الميزانية يسدد العجز من الاحتياطي، حتى وصلت ديون الاحتياطي العام لصالح احتياطي الأجيال إلى ٢١ مليار دينار. الجانب الآخر، أن هذه الصناديق يعاد تدويرها، وهي عرضة للتقلبات والفساد والسرقات، وهي تعطي شعوراً بأننا أثرياء ولسنا بحاجة إلى التطوير، وما إلى ذلك. لو لم يكن لدينا أموال لكنا بحال أفضل، لأن الطريقة التي استخدِمَت بها هذه الاحتياطيات ألغت ما يمكن أن يستفيد به الشعب الكويتي من درس الغزو.

نذكر أخيراً أنه في السبعينيات، حين كان النفط الكويتي يدار من قبل الشركات الأمريكية، كان لديهم برنامج لرفع إنتاج النفط من ٣ إلى ٥ مليون برميل، ولو حصل ذلك، لاختربت الحقول، حيثُ إن طريقة الاستخراج ـ كما علمنا لاحقاً ـ كانت تدار بطريقة فيها تدمير للمخزون. لقد قمنا عندما حددنا سقف الإنتاج بتوفير ٣٠ مليار برميل، التي هي جزء من الاحتياطي الحالي.

٨ ـ عبد الرزاق الفارس

لقد أجريت تمريناً بسيطاً جداً في الورقة، ولم ألجأ إلى المراجع المختلفة، فلدينا مصدران أساسيان للمعلومات بشأن قيمة الإيرادات النفطية:

المصدر الأول هو أوبك، وهي منظمة دولية إقليمية بلداننا أعضاء فيها، والأرقام المنشورة من قبلها دائماً عليها اعتراض منذ مطلع السبعينيات.

المصدر الثاني هو صندوق النقد العربي الذي فيه أرقام تعود إلى عام ١٩٧٣، حين قارنت بين الرقمين وأعني ما أنتج وما أنفق، واعتبرت الفرق هو الفائض، فتوصلت إلى رقم ٣٨٠ مليار للبلدان الخليجية الأربعة، ولم اشمل عُمان والبحرين. وبحسبة بسيطة، افترضت أن هذا الاحتياطي حصل على ٥ بالمئة خلال المدة كلها، وصلت إلى رقم ٤٨٠ مليار، ثم فوجئت في ورقة د. ماجد أن هذا الرقم متقارب مع ما ذكره صندوق النقد الدولي بالحد الأدنى؛ وأي رقم فوق ٧٠٠ أو ٨٠٠ مليار مبالغ فيه.

الأمر الأول الذي أود الإشارة له، هو أن المبالغة في التقديرات ليس بأمر جديد علينا، الغرب بالغ في قوة صدام وإيران وقوتنا، وهو دائماً يبالغ في ما نملكه، ويجب أن نحذر من ذلك.

الأمر الآخر ما حدث في الأزمة الحالية من إطلاق موضوع الصناديق

السيادية أصبح لا معنى له، فالرسالة التي وصلتنا من وفود عالية المستوى أن هذه الأموال لا يمكن التصرف بها في الوقت الحالي، لأن أي تصرف بها سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي، فأموال السندات والأسهم يجب عدم المساس بها. فكرة أن يكون لديك أموال سيادية تستطيع تسييلها في أي لحظة لاستخدامها هو أمر غير متاح، على الأقل في هذه الأزمة المالية.

٩ ـ علي فخرو

لن أعيد ما قيل، ولكنني أود توضيح نقطة، فقضية الصناديق هي رمز يدل على عقلية معينة. تلك العقلية تقول إن هذه المجتمعات لن تكون في أي يوم من الأيام إلا مجتمعات نفطية وريعية، بمعنى أن ثروتنا ستأتي من تحت الأرض دون أي بديل لذلك. بالتالي، حين ينضب البترول، سيكون لدينا صناديق تدر بعض الأموال للأجيال القادمة. أعتقد أن هذا نوع من التآمر الحقيقي على مستقبل هذه المنطقة. من الطبيعي حين تكون لديك ثروة ناضبة أن تستعملها لتبني مستشفيات ومدارس وبنية تحتية وغيرها للجيل، لكن الفائض من ذلك يجب أن يذهب مباشرة في اقتصاد إنتاجي وتنمية مستدامة، حتى إذا ما انتهت الثروة من تحت الأرض، يكون هناك شيء ثابت وحقيقي ليدفع بالأجيال المستقبلية إلى أن تكون بلداناً حية قادرة على البقاء. أعتقد أن الأمر الصحيح هو عدم اللجوء إلى هذه الصناديق والتركيز على بناء اقتصاد إنتاجي ومعرفي، وإن لم يتوفر المواطنون اللازمون، نأتي بمواطنين من البلدان العربية ونستثمرهم في بناء اقتصاد حقيقي، أو أن نصدر اقتصادنا في الأراضي المحيطة بنا.

١٠ ـ ماجد المنيف (يرد)

بالنسبة إلى التقديرات، كان هناك مشكلة في التعريف. أحياناً تذكر صناديق التنمية المحلية في الصناديق السيادية، أو تدخل صناديق التقاعد ضمن الصناديق السيادية، حتى الاحتياطيات الخارجية للمصارف المركزية تدخل ضمن الصناديق السيادية رغم أنها وجدت لتحافظ على معدل معين من تغطية الواردات واحتياطي العملة. أحياناً تعتمد التقديرات على من يقرأ الأوراق، ولدي رغبة في إعادة بحث الموضوع برمته في ورقة أعمق من هذه الورقة.

بالنسبة إلى الموضوع الفلسفي المتعلق بأحقية هذا الجيل في اتخاذ قرارات تضر الجيل القادم، هذا موضوع حاول علم الاقتصاد الإجابة عنه في إطار بحثي لم

أذكره، وربما أبحثه في النسخة التالية من البحث. بالنسبة إلى موضوع استقرار العائدات الذي ذكره د. محمد الهذلول، لجأت بعض الدول كالمكسيك إلى ربط الإيرادات من صادرات النفط (اتفقت مع المستوردين) عند مستوى سعر ٦٠ دولار، ربما لو ارتفعت الأسعار عن ٦٠ دولار سوف يخسرون كما حدث عام ٢٠٠٥، لكن ما دامت الأسعار أقل من ٦٠ فهم في وضع جيد.

القضية الأساسية هي إدارة المالية العامة، صندوق استثمار العائدات لا يغني عن نظام صارم للمالية العامة في البلدان النفطية، وكذلك بالنسبة إلى ما يسمى صناديق الادخار أو صناديق الأجيال، فهي لا تغني عن إدارة التنمية. القضية هي كيف نحول الأصل الناضب إلى أصل متجدد، كان هناك قناعة أو اعتقاد أن دولنا ليس لديها قدرة استيعابية لهذا القدر من الإيرادات، ولكن أعتقد أن القدرة الاستيعابية للاقتصاد مفهوم دينامي، ويمكن تطويرها بشكل كبير.

الفصل السابع

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون(*)

عبد الرزاق فارس الفارس(**)

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، ص ٣٣ ـ ٤٩.

(**) مستشار اقتصادي، وأستاذ الاقتصاد، جامعة الإمارات ـ العين.

مقدمة

يعكس موضوع ندوتنا لهذا العام، حالة عدم التيقن التي تعيشها سوق النفط العالمية منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وعند التخطيط لهذه الندوة، كانت أسعار النفط تسير باتجاه واحد هو الاتجاه التصاعدي، وبلغت ذروتها في ربيع عام ٢٠٠٨، حيث لامست حوالى مئة وخمسين دولار للبرميل، وهو أعلى سعر شهده النفط الخام في تاريخه. وقد كان من الطبيعي والحال كذلك، أن تتناول الندوة الطفرة النفطية الجديدة، والآثار التي ترتبت وستترتب عليها، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. إلا أنه بدءاً من صيف العام المذكور، بدأت أسعار النفط الخام بالتراجع على نحو قوي، لتلامس حوالى ٣١ دولار للبرميل، قبل أن تعاود الارتفاع إلى مستوى يتراوح بين ٤٠ و٥٠ دولار للبرميل عند كتابة هذه الورقة. وتراجُع أسعار النفط كانت له آثار عديدة، واحد منها المسار الذي سيأخذه النقاش في هذه الندوة؛ فهل نحن سنناقش الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطفرة نفطية أم هزة نفطية؟

وهذا السؤال يحتل أهمية، ليس فقط لأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تترتب على ارتفاع الإيرادات النفطية تختلف عن الآثار التي تنجم عن تدهور تلك الإيرادات، بل لأن سوق النفط، ومعها الاقتصاد العالمي، يشهدان تغيرات جذرية، من شأنها زيادة درجة عدم التيقن وضبابية المستقبل، ومن ثم عدم المقدرة على التنبؤ بمسار السوق المستقبلي، مما قد يجعل جميع التحليلات المقدمة لهذه الندوة، مهما اتصفت بالعلمية والرصانة، جزءاً من التراث التاريخي، إذا ما كتب للسوق النفطية أن تسير باتجاه معاكس للفرضيات التي قامت عليها دراساتنا.

ولهذه الأسباب، فإن هذه الورقة ستلجأ إلى تقديم ملاحظات واستنتاجات عامة، مع مقاربة للآثار التي ستترتب على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الحاضر والمستقبل.

أولاً: آثار الطفرة في سوق النفط والاقتصاد العالمي

١ ـ أسعار النفط

الطفرة التي شهدتها أسواق النفط حديثاً هي الخامسة من نوعها خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية؛ وبغض النظر عن مدى استمرارها، فإنها ربما المرة الأولى التي تعكس بشكل حقيقي التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي والنمو الكبير الذي تمتع به خلال نصف العقد الماضي. لقد ارتبطت الطفرات الثلاث الأولى في أسواق النفط (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١) بأزمات سياسية وعسكرية إقليمية ودولية؛ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والاحتلال العراقي للكويت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١؛ ولذا عكس ارتفاع الأسعار جانباً من هذه الأزمات. ومن المهم هنا التذكير بأن بعض تلك التصحيحات، وخاصة الأولى والثانية منها، قد صاحبها تحول جذري في هيكل سوق وصناعة النفط وطريقة اتخاذ القرارات فيهما، مثل إبعاد الشركات متعددة الجنسية عن القرارات المصيرية المتعلقة بالتسعير والإنتاج، وبدء عمل أوبك كمنظمة فاعلة تحدد الأسعار وحصص الإنتاج، وبروز منظمة الطاقة العالمية؛ مما أعطى تلك التغيرات السعرية طابع الديمومة، وإن تأرجحت الأسعار في ما بعد لتعكس الرغبات المتعاكسة، لكن من المنتجين والمستهلكين.

من الملاحظ أن هناك تشابهاً قوياً بين الطفرتين الأولى والثانية، اللتين استمر كل منهما حوالى خمس سنوات، والطفرتين الثالثة والرابعة، اللتين استمر كل منهما حوالى ستة أشهر. ومن هنا، فإن الطفرة الخامسة هي أقرب إلى الطفرتين الأولى والثانية، ولكن هل ستنطبق عليها نبوءة الخمس سنوات؟

في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠ (الطفرة الرابعة)، بلغ متوسط سعر برميل النفط ثلاثة أمثال سعره في شباط/فبراير ١٩٩٩، وباستثناء فترة حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت)، هي الأعلى بالقيم الاسمية والحقيقية خلال السنوات منذ انهيار أسعار النفط في أواخر عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦. إلا أن تلك الطفرة لم تستمر سوى ستة أشهر (حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٠)، وكانت نهايتها بسبب انفجار فقاعة التكنولوجيا في الولايات المتحدة، والتصحيح الحاد في أسواق الأسهم العالمية، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أدت إلى تقلص

كبير في الطلب على الوقود وتصحيح أسعاره في الاتجاه التنازلي.

في الطفرة الثالثة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، استمر ارتفاع الأسعار لمدة ٦ أشهر، وبدأ الانخفاض مع بدء العمليات العسكرية ضد العراق؛ وحتى في ذروتها، فإن أسعار النفط الخام كانت أقل من ضعف السعر في المرحلة السابقة. في الطفرتين الأولى والثانية استمر ارتفاع أسعار النفط لمدة خمس سنوات تقريباً في كل مرة. وبالرغم من أن الطفرة الخامسة (منذ عام ٢٠٠٣) تعود في بدايتها إلى أسباب سياسية، هي الاحتلال الأمريكي للعراق ونقص العرض الذي نجم عن ذلك وارتفاع علاوة الحرب وعدم التيقن والمخاطر، إلا أن صمود الأسعار ثم ارتفاعها بعد ذلك يرجع في جانب منه إلى النمو الهائل في الاقتصاد العالمي، وخاصة في الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين والهند. ويبقى السؤال كم من الارتفاع في سعر النفط إلى ذروته (حوالى ١٤٧ دولار للبرميل) يعكس أساسيات السوق، وكم منه يعكس المضاربات والأدوات الحديثة مثل التعاملات المستقبلية والخيارات والتحوط، وكم منه يعكس علاوات المخاطرة وعدم التيقن؟ وإذا ما كتب للركود الاقتصادي العالمي أن يستمر، وشح السيولة الدولية أن يبقى لفترة أطول، مما سيحد من أنشطة المضاربة؛ فهل سيُكتب لأسعار النفط أن ترجع إلى المستويات التي كانت سائدة لفترة طويلة من الوقت (التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي تأرجحت بين ٢٠ و٢٥ دولار للبرميل)، أم تنهض مرة أخرى من معدلاتها الحالية لتصل إلى السعر الذي تراه بعض بلدان أوبك عادلاً لبرميل نفطها (٧٠ إلى٨٠ دولار للبرميل)؟

قبل أن نغادر قضية أسعار النفط، من المهم الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بالقيم الاسمية كان يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم وتصحيح في أسواق الصرف العالمية، مما يعطي أسعاراً بالقيم الحقيقية هي أقل بكثير مما يبدو من الأرقام المنشورة لأسعار النفط بالقيم الاسمية. وخلال الفترة منذ ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠٠٧، فإن الأسعار الحقيقية للنفط (معدلة بالتضخم وأسعار الصرف العالمية) كانت أقل بكثير من الأسعار الاسمية، وفي بعض الفترات كانت تشكل نصف أو ربما ثلث قيمتها (الشكل الرقم (٧ ـ ١)). والحاضر القريب هو خير مذكر لنا لهذه الحقيقة، إذ إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العامين الماضيين صاحبه تدهور شديد في قيمة صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، مما أضعف من القوة الشرائية للبلدان النفطية على نحو ملحوظ.

٢ ـ أنماط استهلاك الطاقة

في العقود السابقة، كان معدل النمو الاقتصادي يقتضي زيادة في الطلب على الوقود وبالذات النفط، بمقدار يتحدد بمعامل كثافة الطاقة. ووفقاً لتقديرات منظمة الطاقة الدولية (IEA)، فإن استخدام الطاقة على المستوى الأولى (الابتدائي) على مستوى العالم (التكرير، طاقة المصانع، ومحطات توليد الكهرباء) خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٨، قد ازداد بمقدار ٥٠ بالمئة. وشهدت هذه الفترة تحولاً من النفط إلى الغاز، حيثُ إن الطلب على النفط قد ازداد بمقدار ٢٥ بالمئة، بينما ازداد الطلب على الغاز بأكثر من ٥٠ بالمئة، وبقيت حصة الفحم ثابتة عند مستوى ٢٥ بالمئة من جملة استهلاك الوقود. وخلال الثمانينيات، وبعد الصدمتين السعريتين الأولى والثانية، كان هناك نمو قليل في الاستهلاك العالمي للطاقة؛ ولذا فإن استهلاك العالم من النفط واصل انخفاضه، إلا أنه عاود اتجاهه التصاعدي بعد انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. أما في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فإن نسبة استهلاك الطاقة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت بشكل مستمر، ونسبة استهلاك النفط للناتج المحلي الإجمالي انخفضت بمعدلات أكبر. ولكن هذه المعدلات لم تشهد التطور نفسه في الدول الأخرى، وبالذات الاقتصاديات الناشئة وخصوصاً الصين والهند.

وتشير دراسة حديثة لمنظمة الطاقة الدولية إلى حقيقتين في ما يتعلق بالاستهلاك العالمي من الطاقة، **الأولى** أن استخدام الطاقة في معظم دول العالم ينمو بمعدلات هي أبطأ من معدلات النمو الاقتصادي. وكنتيجة لذلك، فإن كثافة الطاقة على مستوى العالم قد انخفضت بمقدار ٢٦ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥. وكما هو متوقع، فإن الانخاض كان يبلغ أعلى معدلاته في دول منظمة التنمية والتعاون (OECD)، بسبب تضافر كل من التغيرات الهيكلية والتحسينات في كفاءة الاستخدام.

والثانية، وعلى العكس من ذلك، فإن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة النهائية ازداد في معظم الدول بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥. وهذا الارتفاع في الاستهلاك ارتبط بزيادة الثروة التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستخدة للطاقة. والنتيجة التي يمكن الخلوص إليها، هي أن ما يوفره العالم من استهلاك الطاقة من خلال الكفاءة في الاستخدام، يضيع من خلال زيادة الاستهلاك، بسبب الوفرة وزيادة الدخل. ولو أخذنا الصين كمثال على ذلك، فإن استهلاكها من الطاقة قد ازداد خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥ بحوالى ٦٩ بالمئة،

واستهلاكها في قطاع الصناعة تضاعف مرة واحدة، وفي قطاع المواصلات ثلاث مرات، وقطاع الخدمات ثلاث مرات ونصف.

وبالطبع، فإن هذه المؤشرات ستكون أكثر دلالة لو أخذ النفط وحده. وإذا ما أخذنا مشهداً تاريخياً أطول نسبياً مما نتحدث عنه الآن، فإننا نلاحظ أنه خلال السنوات الستين ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٨، ارتفع استهلاك النفط من ٧ مليون برميل يومياً إلى حوالى ٨٥ مليون برميل يومياً، أي أن الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل عقد من الزمن. وإذا ما كتب لهذه المستويات من الاستهلاك أن تستمر، فإن هذا يعني أن المخزون النفطي المؤكد حالياً (Proven Reserves) سينضب بحدود عام ٢٠٥٥ تقريباً. وإذا ما صدق هذا التوقع، فإن هذا يعني أن ثلاثة أجيال من البشر (باعتبار أن في القرن ثلاثة أجيال) قد استهلكت وسوف تستهلك ما قد تولد وتراكم من الوقود الأحفوري خلال ملايين من السنين. وبالطبع، فإن هذا يثير قضية استراتيجية وأخلاقية في الوقت ذاته، وأن المسؤولية عن الإجابة عن هذا السؤال ينبغي ألا تضيع في خضم التنازع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، وأن سياسات عالمية تأخذ في الحسبان مصالح الدول المستهلكة والدول المنتجة، والتوازن البيئي هي مما ينبغي السعي إليه.

٣ ـ أنماط إنتاج الطاقة

لقد اتبعت البلدان الخليجية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي سياسة مرنة في إنتاج النفط تقوم على أساس تلبية كافة الاحتياجات العالمية (الطلب) دون اعتبار للعوامل المحلية (حجم الاحتياطي، الحاجة من الإيرادات النفطية، الجوانب الفنية للآبار المنتجة في المدى الطويل. . . إلخ). ووفقاً لذلك، ازداد متوسط إنتاج البلدان الخليجية الأربعة المنتجة للنفط (العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر) من ١٢,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣، إلى حوالى ١٥,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٨. وبلغ الإنتاج التراكمي لهذه البلدان الأربعة منذ بدء الإنتاج في كل منها حتى نهاية عام ٢٠٠٧، حوالى ١٨٥ مليار برميل من النفط، وهذا يعادل الاحتياطي النفطي السعودي الذي كان يعلن عنه في الثمانينيات من القرن الماضي (الجدول الرقم (٧ ـ ١)).

وينطبق على سياسة الإنتاج هذه الحكم ذاته الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة، فهي تمنح الجيل الحالي من أبناء بلدان المجلس امتيازات قد لا تتمتع بها الأجيال اللاحقة؛ وهي سياسة تقوم على أساس استبدال أصول حقيقية (موارد

طبيعية) بأصول ورقية أثبتت التجارب العديدة أنه لا يمكن التحكم فيها أو في قيمها، أو في طرق إدارتها. وهي سياسة مع استمرارها يصعب أو يستحيل التخلي عنها، إذ ستتولد ضغوط دولية تطالب باستمرارها دون اعتبار للمصالح الوطنية.

لقد كانت البلدان الخليجية وما تزال، منفردة أو مجتمعة، من خلال المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون ومنظمة أوابك، أو من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة أوبك؛ معارضاً رئيسياً لأي نوع من أنواع ضرائب الطاقة في العالم. ودون شك، فإن ضرائب الطاقة العالمية كانت عاملاً حاسماً في خفض الطلب على الطاقة في الدول الصناعية والطلب العالمي ككل. ودون تلك الضرائب، فإن الطلب العالمي على النفط كان يمكن أن يبلغ ضعف أو إضعاف مستوياته الحالية السائدة، مما سيلقي بأعباء عالية على البلدان المنتجة للنفط، لكي تقابل هذا الطلب. ومثلما كان ترشيد الاستهلاك في الدول الصناعية سياسة حميدة تحمي مصالحها (البيئة، الاعتماد الخارجي على الإمدادات، الصدمات السعرية المتتالية... إلخ)، فإنه كان ينبغي أن تقابل بسياسة حميدة مماثلة من قبل البلدان المنتجة للنفط، تعتمد على ترشيد الإنتاج أيضاً لحماية مصالحها (حماية البيئة، حماية مصالح الأجيال القادمة، تقليل الاعتماد على مورد ناضب واحد... إلخ). وترشيد الإنتاج كان سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى عادل، يعكس قيمته الحقيقية وتكاليف إيجاد بدائل عنه، سواء كانت على شكل اكتشافات نفطية جديدة، أو مصادر أخرى بديلة للطاقة. إلا أن الاستراتيجية الحالية للبلدان المنتجة للنفط، وفي مقدمتها بلدان مجلس التعاون، تقوم على أساس استثمار أموال طائلة لزيادة الطاقة الإنتاجية للآبار القائمة، الذي يؤدي بالضرورة إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية.

ومما يزيد من قلق المراقب، هو عدم دقة ومصداقية الإحصاءات والمعلومات الخاصة بالاحتياطيات النفطية المؤكدة في المنطقة. فهذه الاحتياطيات قد تعرضت لزيادة كبيرة من قبل البلدان المنتجة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إبان الخلاف حول حصص الإنتاج بعد تطبيق نظام الحصص من قبل منظمة أوبك لحماية الأسعار. وخلال سنتين (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، تمت زيادة احتياطيات البلدان الخليجية الأربعة بمقدار ٥٠ بالمئة. وكانت الزيادة في حالة العربية السعودية ٤٩ بالمئة، وفي الإمارات بحوالى ٢٠٠ بالمئة (من ٣٢٤٩٠ مليون برميل عام ١٩٨٧ إلى ٩٨١٠٥ مليون برميل عام ٢٠٠٥). وبالرغم من الإنتاج الهائل للنفط خلال الفترة الماضية، فلا يبدو أن الإحصاءات الرسمية تعترف بأن لهذا الإنتاج تأثيراً يذكر في مستوى الاحتياطي (الجدول الرقم (٧ ـ ٣)).

٤ ـ الاحتياطات المالية

لقد راكمت بلدان الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية، احتياطيات مالية هائلة نتيجة الصدمات السعرية التي أحدثت فجوة بين الإنفاق (المخطط منه والفعلي) والإيرادات الفعلية، ونتيجة لاتباع سياسات إنتاج لا تقوم على الحاجة الحقيقية للموازنات العامة، ونتيجة أيضاً لاستثمار تلك الاحتياطيات في أصول إنتاجية أو أوراق مالية (ولا يوجد تقديرات دقيقة لهذه الاحتياطيات وذلك للسرية التي تحاط بقيمها وأماكن استثمارها وطرق إدارتها). وتتجه الدول الغربية ومؤسسات الاستثمار والتمويل الدولية إلى المبالغة في تقدير هذه الاحتياطيات لأغراض شتى، وقد بلغت بعض التقديرات الحديثة قبل الأزمة المالية في أيلول/ سبتمبر ما يقارب ١٢٥٠ مليار من الدولارات. وهذا التهويل في حجم الاحتياطيات، يستخدم من قبل الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية لزيادة مطالبها للبلدان ذات الفائض أحياناً، بحجة ضرورة زيادة مساهمتها في حل المشاكل المالية العالمية، كالتي نشهدها الآن؛ أو زيادة مساهمتها في تمويل المؤسسات الدولية التي تقوم بدورها بإقراضها إلى الدول الأخرى بشروط تحددها الدول الكبرى. وللوصول إلى تقدير أكثر واقعية لهذه الاحتياطيات، فقد تم تقدير الفائض المالي لأربعة بلدان خليجية من خلال احتساب الفرق بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في هذه البلدان، خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٧. والاحتياطيات المالية لكل من العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر مجتمعة، خلال الفترة المذكورة، تبلغ ٣١٦,٥ مليار دولار. وإذا افترضنا أن هذه الأصول قد ولدت عائداً تراكمياً يبلغ متوسطه ٥ بالمئة سنوياً، فإن هذا يعني أن قيمة الأصول المالية لبلدان الخليجية الأربعة ينبغي ألا تقل عن ٤٨٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٧ (الأشكال الأرقام (٧ ـ ٢) و(٧ ـ ٣) و(٧ ـ ٤) و(٧ ـ ٥) والجدول الرقم (٧ ـ ٢)). وهذا الرقم يقرب من الحد الأدنى الذي توصلت إليه دراسة قام بها أحد العاملين في صندوق النقد الدولي (قدرها بحوالى ٤٩٥ مليار دولار)[١]. وهناك شبه إجماع بين مؤسسات المال العالمية أن الاحتياطيات المالية النفطية الحديثة، التي تكونت خلال السنتين الماضيتين ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨؛ التي قد تصل إلى

(١) International Monetary Fund [IMF], «Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda,» Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments in Collaboration with other Departments Approved by Mark Allen and Jaime Caruana, 29 February 2008, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf>.

حوالى ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة من حجم الاحتياطيات الإجمالي، قد تبخرت خلال الأزمة الراهنة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

وما يعنينا هنا هو ظاهرة ملفتة للنظر، وهو بروز «نهب عالمي» بعد كل طفرة نفطية أي بعد كل فترة تتراكم فيها الفوائض النفطية. لقد أعقب الطفرتين النفطيتين **الأولى** و**الثانية** (١٩٧٣، ١٩٧٩) الحرب العراقية ـ الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وأكلت الأخضر واليابس. وقد ترتب على تلك الحرب برامج تسلح لبلدان المنطقة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، بالإضافة إلى دعم العراق الذي كان يتم بشكل مالي مباشر أو بشكل عيني (أسلحة، أغذية، مواد بناء... إلخ). وتزامنت الطفرة النفطية **الثالثة** مع الجهود الحربية لإخراج العراق من الكويت، ولفرض حالة السلام، ثم جهود إعادة البناء في الكويت والعديد من بلدان المنطقة. وقد بلغت تكاليف القوات الدولية وبرامج التسلح وجهود إعادة بناء ما دمرته الحرب، عشرات المليارات هي الأخرى، قضمت جزءاً كبيراً من الاحتياطيات التي استطاعت بلدان الخليج الاحتفاظ بها بعد حرب الثمانينيات. وأعقب الطفرة النفطية **الرابعة** (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١) انفجار فقاعة أسهم التكنولوجيا والتصحيح في أسواق المال مما أدى إلى خسارة البلدان الخليجية النفطية جزءاً كبيراً من محافظها المالية المستثمرة في تلك الشركات. وهذه الأيام، نحن نعيش تجربة من «النهب» لم يسبق لها في التاريخ مثيل، إذ أعقب الطفرة النفطية **الخامسة** انهيار كامل لأسواق المال، وإفلاس العشرات من المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى. ومعه، خسرت البلدان الخليجية جزءاً هاماً من محافظها واستثماراتها المالية، يشير بعض التقديرات المتحفظة إلى أنها لا تقل عن ثلث تلك الاحتياطات، أي حوالى ١٦٠ مليار دولار. وإلى جانب هذا، يتم الترويج في المنطقة هذه الأيام لبرامج طاقة نووية سلمية، قد تشبه برامج الأفيال البيضاء وبرامج التسلح العبثي التي عانتها بلدان المنطقة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

لا تفترض هذه الورقة وجود مؤامرة دولية في كل حالة من الحالات، إلا أنه مما لا شك فيه أن تراكم الفوائض النفطية على نحو ملحوظ في كل فترة كان يلفت الانتباه، ويكون مدعاة للابتزاز والنهب متى ما قامت أية أزمة إقليمية أو عالمية. وبالطبع، فإن تراكم هذه الفوائض كان أحد أهم الأسباب للضغوط العالمية الحالية على بلدان الخليج، لتؤدي دوراً أكبر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي سيتم فيه إجراء عمليات جراحية تجميلية طفيفة لن تمس من الملامح الهامة

للنظام القديم، ولكن قد تترتب عليها مساهمات مالية أكبر من بلدان الخليج لتمويل هذا النظام، وفيها على سبيل المثال لا الحصر، الأموال التي يتم السعي إلى حشدها لتعزيز السيولة لدى صندوق النقد الدولي لإقراض العديد من الدول المتأثرة بالأزمة (ومعظمها دول تقع في أوروبا)، ولكن دون اتخاذ خطوات جادة لتغيير طريقة عمل الصندوق والأسس التي تتخذ بموجبها قراراته والوزن النسبي لبلدان المنطقة داخل المنظمة في حالة موافقتها على المساهمة.

٥ ـ الاقتصاد العالمي

النفط مدخل هام في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فهو ما يزال مصدراً هاماً من مصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، وتوفير الوقود للمصانع ومحطات الكهرباء، ومادة خاماً لإنتاج البتروكيماويات. إلا أن الأهمية الكبرى للنفط، التي كانت وما تزال لا تجد بديلاً حقيقياً، تتمثل في قطاع المواصلات (الجوية والبرية والبحرية). وإن قصر المسافات بين الدول، والتنعم بسرعة التواصل بين القارات والمدن يعود الفضل فيها إلى النفط، وسيظل الوضع كذلك في المستقبل المنظور. ومن هنا، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر دون شك في الاقتصاد العالمي. وهناك عدة قنوات ينتقل من خلالها ارتفاع أسعار النفط إلى الاقتصاد العالمي:

أ ـ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحول هام في الثروة العالمية (Wealth) من الدول المستهلكة للطاقة إلى الدول المنتجة للطاقة. وحيثُ إن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المنتجة للطاقة هو أقل من مثيله في الدول المستهلكة، فإن هذا عادة ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي. وفي دراسة لوكالة الطاقة الدولية عام ٢٠٠٤، تم تقدير الآثار المحتملة لبقاء أسعار النفط عند ٢٥ دولار أو ارتفاعها بمقدار ١٠ دولار إلى ٣٥ دولار للبرميل من خلال استحدام نماذج توازن كلي. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بمقدار ١٠ دولار للبرميل، سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمقدار ٠,٣ بالمئة، وفي اليابان بمقدار ٠,٤ بالمئة، وفي دول اليورو بمقدار ٠,٥ بالمئة. إلا أن الأثر الأكبر ستشعر به الدول النامية، وذلك بسبب ارتفاع كثافة الطاقة والنفط في ناتجها. فمن المعروف أن الدول الصناعية قد استثمرت بشكل كبير في تخفيض كثافة الطاقة والنفط في الإنتاج، مما أدى إلى تقليل الآثار التي تحدثها الصدمات السعرية في اقتصادياتها.

ب ـ إن ارتفاع أسعار النفط كان وما يزال أداة هامة (دون تخطيط مسبق من

الدول المنتجة للنفط) لتدوير الثروة والأصول المالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية. ارتفاع أسعار النفط الذي تتحمل جزءاً هاماً منه الدول النامية، يتم تحويله إلى الدول الصناعية كفوائض نفطية تستثمر في الأصول المالية في هذه الدول، أو في الاقتصاد الحقيقي (أسهم وحصص في الشركات المنتجة). وقد كانت أسعار النفط والشركات المتعددة الجنسية وما تزال أهم أداتين لتدوير الأصول المالية العالمية والإبقاء على توزيع الدخل العالمي لصالح الدول المتقدمة.

ثانياً: آثار الطفرة النفطية في اقتصاديات أقطار مجلس التعاون

١ ـ الوضع النفطي وتنويع قاعدة الإنتاج

كان القطاع النفطي يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون في منتصف السبعينيات من القرن الماضي (٦٩,٩ بالمئة عام ١٩٧٥). ونتيجة لجهود تنويع قاعدة الإنتاج، فإن مساهمة القطاع النفطي في الناتج الكلي بدأت تشهد انخفاضاً متواصلاً إلى حوالى ٦٠ بالمئة في مطلع الثمانينيات، ثم إلى متوسط قدره ٤٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٧. وبالطبع، فإن بلدان الخليج قد تباينت من حيث النجاح في درجة التنويع، وتأتي البحرين الأولى (٢٦,٣ بالمئة) من حيث قلة الاعتماد على القطاع النفطي، تليها الإمارات (٣٤,٧ بالمئة)، ثم عُمان (٤٥,٦ بالمئة)؛ أما البلدان الثلاثة الباقية، فما يزال النفط يشكل فيها أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا الاعتبار، فإن بلدان الخليج، وبالرغم من أنها ما تزال من البلدان المصدرة الرئيسية للنفط، إلا أن اقتصادياتها أصبحت أقل عرضة للصدمات السعرية في أسواق النفط. وتنبغي الإشارة إلى أنه في مقابل هذا النجاح الجزئي، فإن بلدان الخليج ما تزال تعتمد على النفط في تمويل موازناتها العامة، كما إن الصادرات النفطية ما تزال تشكل الجزء الأكبر من إجمالي صادرات بلدان المنطقة. والصادرات النفطية في معظم بلدان المجلس تفوق إجمالي الواردات، مما لم يخلق لهذه البلدان مشكلة في موازين المدفوعات، وهي كانت وما تزال تعتبر من دول الفائض في الحساب الجاري. إلا أن هذه ليست هي الحال دائماً في الموازنات العامة؛ فقد أدت عوامل مثل برامج الاستثمار العام، وزيادة حجم القطاع الحكومي، وسياسات الرفاه الاجتماعي والدعم، وسياسات توظيف المواطنين في القطاع العام؛ ناهيك عن كبر حجم الإنفاق العسكري والأمني، إلى ارتفاع متواصل في الإنفاق العام، كان أغلبه لا يتصف بالمرونة (مثل الأجور). أما الإيرادات العامة، فكانت وما تزال تعتمد على الإيرادات النفطية (أكثر من ٧٠

بالمئة)، ولذا فإنه في أوقات تدهور أسعار النفط، كانت بلدان المجلس تواجه معضلة حقيقية تدفعها إلى اتخاذ سياسات قصيرة المدى، مما يؤذي الاقتصاد في المدى البعيد. وبمرور الوقت، استطاع بعض هذه البلدان (الكويت، الإمارات، قطر، العربية السعودية) تكوين احتياطات مالية كبيرة كان يستخدم بعضها لسد عجز الموازنة، ولمواجهة الطوارئ التي قد تتعرض لها هذه البلدان.

وخلال الطفرة النفطية الخامسة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨)، كثر الحديث عن حجم الاحتياطيات المالية التي استطاعت هذه البلدان مراكمتها، وعن ظاهرة الصناديق السيادية، وما إذا كانت تستطيع إيجاد منافذ استثمارية آمنة في الدول الصناعية أو الناشئة. والآن، وبعد الأزمة المالية والتدهور الشديد في أسعار النفط، فإن السؤال هو: كم بقي من هذه الاحتياطيات؟ وما أسعار النفط التي بنيت على أساسها الموازنات العامة في بلدان الخليج؟ وهل ستستخدم هذه الاحتياطيات في تمويل عجز الموازنات العامة في حالة ظهوره مرة أخرى؟ هناك تقديرات متباينة بين هذه البلدان حول سعر النفط الذي بنيت عليه الموازنات العامة، إلا أنه يبدو أن أكثر التقديرات تحفظاً (دولة الإمارات) قد بنت موازناتها العامة على افتراض سعر للبرميل يساوي ٤٠ دولار. ويبدو أن هناك بلداناً أخرى قد بنيت موازناتها العامة على مستويات أسعار أعلى للنفط. وإذا ما كتب لأسعار النفط أن تواصل اتجاهها التنازلي، أو أن تحافظ على مستويات دون الأربعين لفترة طويلة، فإن ظاهرة عجز الموازنة ستطل علينا من الأفق من جديد، ومن ثم الحاجة إلى الاعتماد على الاحتياطيات المالية لسده.

إلا أنه وقبل مغادرة هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الهائل في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، قد صاحبه انخفاض حاد في أسعار صرف الدولار؛ مما أحدث توازناً في أنماط التجارة العالمية، ومما أدى إلى أن تكون مكاسب بلدان الخليج من ارتفاع أسعار النفط محدودة بسبب أن الأسعار بالقيم الحقيقية لم ترتفع سوى قليلاً. وانخفاض أسعار الدولار كانت تعكس المعضلات الحقيقية التي يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة؛ العجز المزدوج: عجز الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري. كما كان الانخفاض نتيجة لعوامل أخرى منها السياسة النقدية في الولايات المتحدة التي اعتمدت على تخفيض أسعار الفائدة، وبدء بروز مشكلة الرهن العقاري، والتدهور المتسارع في عجز الموازنة بسبب التزامات الحرب في كل من العراق وأفغانستان وتدهور العجز في الميزان التجاري بسبب النمو المتسارع لكل من الصين والهند.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، برز هناك اتجاه ارتباط عكسي بين سعر النفط وقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية. وقد كان ذلك واضحاً على نحو ملحوظ في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، إذ إن كل حركة في سعر الدولار كانت تقابلها حركة مساوية وبالاتجاه المعاكس لأسعار النفط. إلا أنه ومنذ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ فإن هذا التلازم قد بدأ بالانفكاك على نحو ملحوظ. وتدهور أسعار صرف الدولار كان يرافقه تدهور في أسعار النفط. وإذا ما كتب لهذين العاملين أن ينفصلا، فإننا قد نشهد وضعاً شبيهاً بذلك الذي حدث في الثمانينيات من القرن الماضي، الذي عانت فيه بلدان المنطقة تدهور أسعار النفط وأسعار صرف الدولار معاً، مما أوقعها في مأزق حقيقي بدأ ينعكس في موازناتها العامة وموازينها التجارية، مما دفعها إلى تخفيض حاد في حجم الواردات من الخارج.

٢ ـ آليات انتقال الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي

في ظل عدم معرفة الاتجاه الذي ستأخذه أسعار النفط في المرحلة القادمة، فإن التركيز على تحليل آثار الطفرة النفطية لا يخلو من المخاطر؛ ولذا فإن التحليل هنا سيتطرق إلى الآثار التي يمكن أن تحدثها الطفرة أو الصدمة النفطية (الارتفاع أو الهبوط). ومن الناحية المنهجية، هناك ثلاث آليات أو قنوات يمكن من خلالها أن تنتقل آثار الطفرة أو الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي في بلدان مجلس التعاون؛ وهي جانب العرض وجانب الطلب ووضع التجارة.

أ ـ جانب العرض

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، وهذه تنعكس في زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، الذي يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته؛ وهذا كله يؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد. ونظراً إلى غياب خطة أو رؤية تنموية واضحة، فقد كانت مبادرات القطاع الخاص تتجه عادة إلى مجالات الربح السريع والمضاربة، مما يفاقم من الدورات الاقتصادية التي تشهدها هذه المجتمعات. وعلى سبيل المثال، فإن الطفرة النفطية الحالية (الخامسة) قد أدت إلى انطلاق استثمارات كبيرة إلى القطاع العقاري وما يصاحبه من أنشطة. وبالرغم من أن هذا القطاع يصنف عادة ضمن القطاعات الخدمية التي ينبغي أن توفر الوسائل والبيئة للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، إلا أنها استأثرت بالقسط الأعظم من الاستثمارات، مما ولد ظاهرة الفقاعات العقارية في بلدان المجلس. وقد صاحب

ذلك فقاعة أخرى لا تقل خطورة، ألا وهي فقاعة أسواق الأسهم، التي كان القائد فيها أسهم الشركات العقارية أو تلك اللصيقة بها، بما فيها مؤسسات التمويل التي كانت تركز على التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري والإنشائي. وعندما بدأ بعض بلدان المجلس يشهد حركات تصحيحية في أسواق الأسهم وأسواق العقارات، فإن حجم الفائض من العرض بدأ يظهر بوضوح. وينبغي التذكير بأنها ليست المرة الأولى التي ترتبط فيها الطفرة النفطية بطفرة في العرض تتركز بشكل أساسي في القطاع العقاري. فقد حدث ذلك في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ثم في النصف الأول من التسعينيات من القرن ذاته، ثم الآن ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وبالرغم من تراكم التجارب لدى بلدان المجلس، إلا أنها لم تستطع حتى الآن استخلاص الدروس والعبر وتصميم السياسات التي من شأنها تقليل حده المخاطر التي تصاحب الطفرات النفطية، وبالذات في عقلنة الاستثمار في القطاع العقاري.

لقد أدت الطفرة النفطية الحديثة إلى رجوع عقلية وسلوك المقامرة في الاقتصاديات الخليجية، إذ لجأ عدد كبير من الناس إلى ضخ مدخراتهم في أسواق الأسهم والعقارات، وإلى رهن ممتلكاتهم والاقتراض المفرط لتمويل السلوك المضاربي. وتضخم الثروات الورقية أدى إلى تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري التي ينفق فيها الناس أرقاماً خيالية على الاستهلاك الجالب للشهرة، مثل اقتناء أرقام الهواتف أو السيارات المميزة وقضاء الإجازات الباذخة. وبعد أن كان هذا السلوك المضاربي يقتصر على عدد قليل من الناس، فإن النجاح المبدئي قد جرف معظم شرائح المجتمع إلى هذه المغامرة، حتى ذوي الدخل المحدود منهم. وبعد انفجار هذه الفقاعات، فإن أزمات اجتماعية حقيقية هي في طور التكون الآن، حيث فقد عدد كبير من الناس مدخراتهم، وأصبحت منازلهم وأملاكهم الأخرى تحت الرهن، والآلاف من الشركات تتوقع الإفلاس والتوقف. وباختصار، فإن ما نشهده الآن هو تحطيم لم نشهد له مثيلاً من قبل للثروة (Wealth Destruction).

وإلى جانب ذلك، صاحب الطفرة النفطية الحالية، وما نجم عنها من طفرة عقارية، كل مساوئ الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي بدا أن بعض بلدان المنطقة قد تعافى منه لفترة من الزمن. فقد تطلبت حركة التشييد الكبيرة والسريعة عودة لظاهرة العمالة الأجنبية والخلل السكاني، وتأجيلاً متواصلاً لقضية توطين أسواق العمل، واستنزاف البيئة من خلال حركة البناء والهدم والمخلفات والزحام المروري ناهيك عن هدر الموارد، وذلك من خلال بروز الوحدات السكنية الخالية

التي ستعتبر ولا شك استثماراً سيئاً أو سلبياً. وقد بدأ يسود رأي، أخذ طريقه إلى التشريع والتنفيذ، ينادي بضرورة فتح باب التملك العقاري للأجانب، باعتبار أن ذلك يشجع الاستثمار الأجنبي ويزيل العوائق أمام الشركات الدولية للقدوم إلى المنطقة، ويجعل بلدان الخليج أكثر توافقاً مع المعايير والممارسات الدولية. ولم يقتصر هذا الانفتاح على البلدان أو المناطق التي هي في حاجة إلى مثل تلك الاستثمارات بل شمل أيضاً البلدان والمناطق ذات الاحتياطيات الهائلة في الموارد الكربوهيدراتية (النفط والغاز) والاحتياطيات المالية أيضاً مثل قطر وأبو ظبي. وتظهر التجارب الأولية في المناطق التي طبقت فيها مثل هذه السياسات أن دخول الأجانب إلى هذا القطاع، كان في جانب هام منه لأغراض المضاربة، مما فاقم من المشكلة العقارية والمشكلة المالية على حد سواء، حيث إن ثروات طائلة قد تدفقت على القطاع العقاري من خلال اقتراض الأجانب من النظام المصرفي المحلي لا يُعرف الآن مصيرها، في حين إن القيمة السوقية للعقارات بدأت بالانخفاض إلى مستويات دفعت بالمشترين إلى التخلي عن تسديد الأقساط المتبقية. والمعضلة تتلخص بوجود مطورين ومستثمرين عقاريين لا يستطيعون استكمال إنشاء أو بيع وحدات سكنية وتجارية كثيرة لديهم بسبب شح السيولة، وبوجود مشترين لا يرغبون في إكمال مشوارهم لأنهم غير قادرين على تسديد الأقساط المتبقية أو بيع ما لديهم من وحدات لاسترجاع بعض ما دفعوا، وبوجود مصارف ضخت جزءاً كبيراً من ائتمانها في نشاط لا يمكن الاستمرار فيه ولا التخلي عنه. والتسهيلات التي ذهبت إلى هذه الوحدات العقارية مقابل رهنها لدى المصارف، لا يمكن تسييلها ولا بيعها، لعدم اكتمال معظمها، أو لأن القيمة السوقية لها تقل بمقدار كبير عن قيمتها الاسمية أو التعاقدية.

ب ـ جانب الطلب

الطفرة النفطية منطقياً، تؤدي إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات. وهذا يؤدي بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم التي بلغت خلال الطفرة الحالية مستويات لم تشهدها بلدان الخليج منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي. وفي مطلع القرن الحالي (عام ٢٠٠١) كان متوسط معدل التضخم في بلدان مجلس التعاون لا يتجاوز ٠,٤ بالمئة مع تفاوت بينها؛ حيث سجل كل من البحرين والعربية السعودية وعُمان معدلات تضخم سلبي (Deflation)، بينما كان أعلى معدلات التضخم في الإمارات (٢,٨ بالمئة)، تليها قطر (١,٤ بالمئة) ثم الكويت (١,٣ بالمئة).

وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط معدل التضخم في بلدان المجلس ٧,٣ بالمئة، وسجل أعلاها كل من قطر (١٣,٨ بالمئة) والإمارات (١١,١ بالمئة) وأدناها كل من البحرين (٣,٣ بالمئة) والعربية السعودية (٤,١ بالمئة) (الجدول الرقم (٧ ـ ٤)).

وأدى ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد والدخل المتاح التصرف فيه للعائلة وللفرد. وقد كان من نتيجة ذلك إعادة هائلة لتوزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات الغنية، وخاصة تلك التي تتركز ثرواتها في القطاع العقاري (الإيجارات). ومن جانب آخر، شهدت الطبقات المتوسطة والفقيرة تآكلاً كبيراً في دخولها، لم تخفف منه التصحيحات التي قام بها بعض بلدان المنطقة على هياكل الأجور والرواتب. لقد صاحب الطفرة النفطية الحالية تدهور في الوضع المعيشي لشريحة واسعة من أبناء هذه البلدان، التي انتقل بعضها من التوسط إلى الكفاف، والبعض الآخر من الستر إلى العوز.

إلا أن هذا لم يكن الأثر الوحيد للطفرة النفطية من جانب الطلب، فقد أدت أيضاً في بداياتها إلى عودة الاستهلاك المظهري على نحو واضح. وهكذا، فإن الانتعاش المؤقت في أسواق الأسهم وأسواق العقارات، دفع بالعديد من الأفراد والأسر إلى الإنفاق التبذيري؛ وقد حاولت الأسر غير المقتدرة اللحاق به وتقليده من خلال تراكم الديون. وكان من نتيجة الفقاعات بروز ظاهرة الدين التي أصبحت تثقل كاهل المستثمرين والمغامرين والمضاربين، بل وأيضاً الأسر والأفراد الذين عاشوا خلال تلك الفترة بوسائل تفوق قدراتهم ودخولهم.

ج ـ جانب وضع التجارة (Terms of Trade)

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك. فهذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري وفي موازين المدفوعات. إلا أن ارتفاع أسعار النفط سلاح ذو حدين، فهو إلى جانب ما ذكر، يؤدي أيضاً، من خلال ارتفاع معدلات التضخم المحلي، إلى ارتفاع أسعار الصرف بالقيم الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير النفطية. هذا التحليل يرد عليه حقيقة أن أسعار صرف العملات الخليجية جميعها (في ما عدا الكويت)، ترتبط بالدولار الذي شهد انخفاضاً في قيمة الاسمية. وربما يكون ذلك قد عمل على معادلة الأمر السابق، مما أدى إلى استقرار أسعار الصرف بالقيم الحقيقية، ومن ثم عدم تأثر الصادرات غير النفطية. إلا أنه من الملاحظ أن الطفرة النفطية الحالية قد أبرزت بعض جوانب ما يطلق

عليه «المرض الهولندي» (Dutch Disease). فارتفاع أسعار النفط وارتفاع الدخول أديا إلى استهلاك المزيد من الخدمات، وإلى تركيز في الاستثمارات في قطاعات الخدمات غير التجارية (العقارات، الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية). وهذا أدى بدوره إلى إعادة توزيع الموارد في الاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية غير التصديرية، ولغير صالح القطاع الصناعي وقطاعات التصدير عموماً.

خاتمة

في الختام، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت حكوماتنا ومجتمعاتنا قد استفادت من تجارب الطفرات الماضية في إحداث الإصلاحات الضرورية وفي تصميم السياسات التي من شأنها التعامل مع هذه الطفرات.

والجواب الأولي، هو أن هذه الحصيلة مختلفة على أحسن تقدير، وإن كان الميزان لا يميل لصالح هذه البلدان في التحليل النهائي.

لقد أصبحت اقتصاديات بلدان المجلس أقل عرضة للتأثر بالتقلبات الحادة في أسعار النفط من ذي قبل. وقد كان ذلك نتيجة سياستين هامتين هما تنويع قاعدة الإنتاج، وتكوين صناديق استثمارية للفوائض النفطية يمكن الركون إليها وقت الحاجة. وقد أصبحت سياسات الإنفاق العام في بلدان المجلس أكثر ترشيداً، فالمشاريع العامة أصبحت تخضع لدراسات الجدوى والحاجة الفعلية ولاعتبارات الربحية، وليس للتسابق الذي طبع العديد من المشاريع الكبرى في عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. كما إن الإنفاق العسكري والأمني تراجع إلى درجات متأخرة من الاهتمام لصالح الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. إلا أن هذه البلدان لم تتعلم سوى القليل في ضبط المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات التي عادة ما تصاحب الطفرات النفطية. وإن رؤية الخلل الذي أصاب القطاع العقاري والتدهور الحاد في أسواق الأسهم، وعدد الضحايا من جراء انفجار هاتين الفقاعتين، والفترة الزمنية اللازمة للخروج من آثار هذه الأزمة الاقتصادية، لمؤشر إلى مقدار الهدر الذي تتعرض له اقتصاديات ومجتمعات الخليج.

إلا أن واحداً من أهم التحديات التي تواجهها هذه البلدان، هو تصميم استراتيجيات نفطية تبنى وفقها سياسات الإنتاج والتسعير، بناء على المصالح الوطنية طويلة المدى، وليس بناء على مقتضيات السوق. واستبدال الأصول الحقيقية بأصول مالية كانت تنتج منه دائماً سياسات «نهب» منظمة ومقصودة أو

غير منظمة ومقصودة في بعض الأحيان. ولكنها في كل الأحوال أدت إلى تآكل أو تلاشي هذه الأصول.

الشكل الرقم (٧ ـ ١)
أسعار النفط بالقيم الاسمية والحقيقية

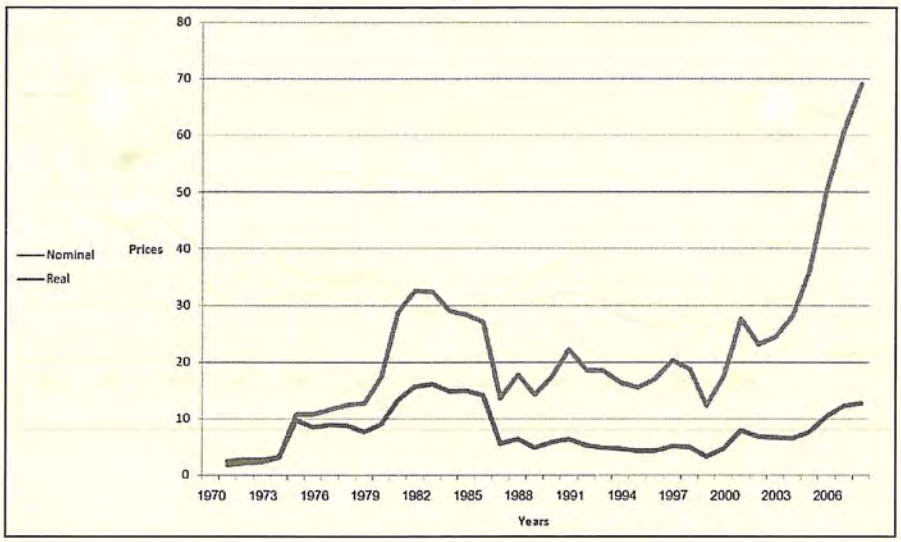

الشكل الرقم (٧ ـ ٢)
الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في العربية السعودية

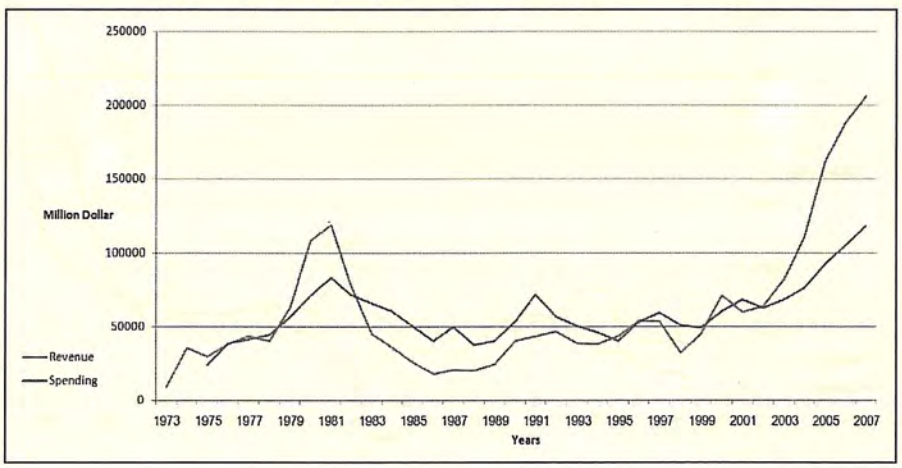

الشكل الرقم (٧ ـ ٣)

الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة قطر

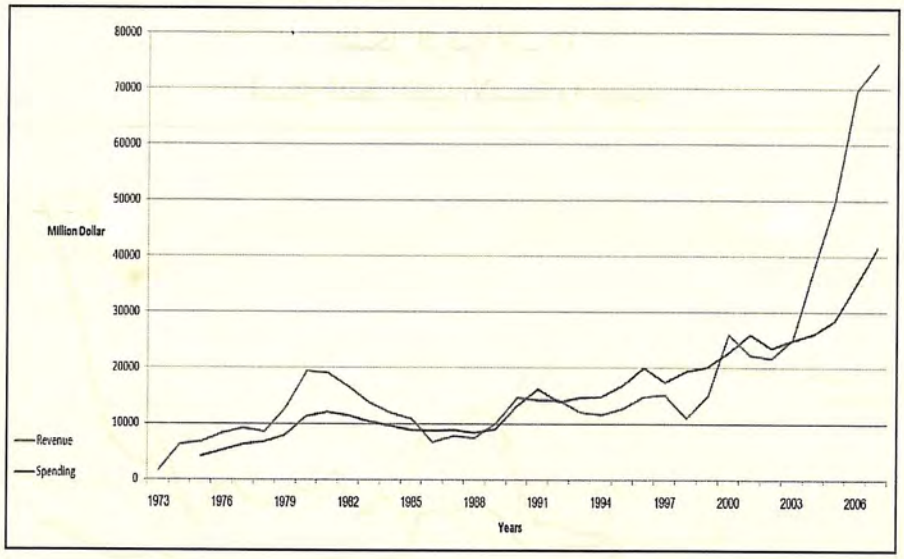

الشكل الرقم (٧ ـ ٤)

الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة الكويت

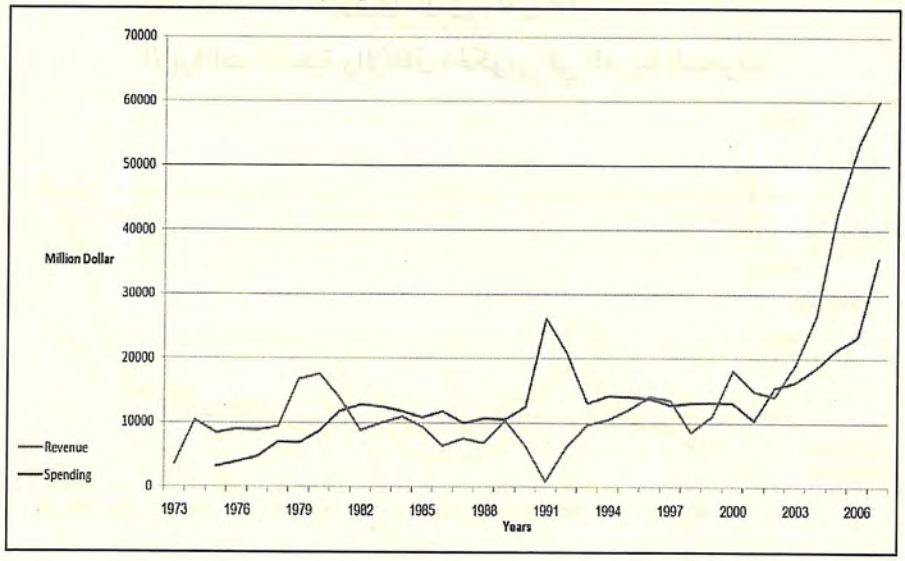

الشكل الرقم (٧ ـ ٥)
الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة قطر

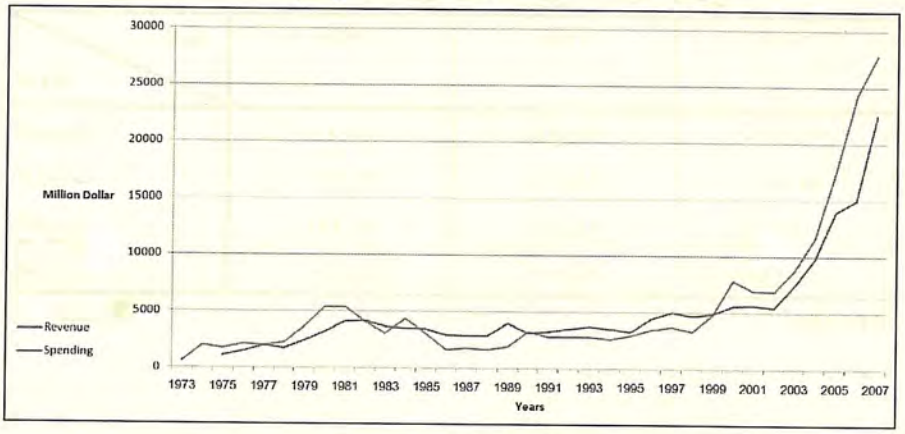

الجدول الرقم (٧ ـ ١)
الإنتاج التراكمي في دول الخليج منذ بداية الإنتاج في كل منها وحتى عام ٢٠٠٧

الدولـــة	بداية سنة الإنتاج	الإنتاج التراكمي (مليون برميل)
السعودية	١٩٣٨	١١٣,٠٥٤
الإمارات	١٩٦٢	٢٥,٦٥٨
الكويت	١٩٤٦	٣٧,٨٩٩
قطر	١٩٤٩	٧,٨٧٥
الإجمالي		١٨٤,٤٨٦

المصـــدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 2007* (Vienna: OPEC, 2007).

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
الاحتياطيات المالية في دول الخليج (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٧) (مليون دولار)

الدولة	الإيرادات النفطية	الإنفاق العام	الاحتياطيات النفطية
السعودية	٢,٠٨٩,٢٣٤	١,٩٥٣,٣٩٠	١٣٥,٨٤٤
الإمارات	٦٣٥,٣٤٤	٥٢٥,٥٧٤	١٠٩,٧٧٠
الكويت	٤٩٥,٥٥٥	٤٤٦,١٦٩	٤٩,٣٨٦
قطر	١٨٩,١٧٣	١٦٧,٧٢٢	٢١,٤٥١
الإجمالي	٣,٤٠٩,٣٠٦	٣,٠٩٢,٨٥٥	٣١٦,٤٥١

المصدر: المصدر نفسه. وللإيرادات الإنفاق، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٧).

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)
الاحتياطيات النفطية في دول الخليج (مليون برميل)

السنة / الدولة	١٩٨٥	١٩٨٨	٢٠٠٧
السعودية	١٧١,٤٩٠	٢٥٤,٩٨٩	٢٦٤,٢١٠
الإمارات	٣٢,٩٩٠	٩٨,١٠٥	٩٧,٨٠٠
الكويت	٩٢,٤٦٤	٩٤,٥٢٥	١٠١,٥٠٠
قطر	٤,٥٠٠	٤٥,٠٠٠	١٥,٢١٠

المصدر : OPEC, Ibid.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لدول المجلس
خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧)
(نسبة التغير بالمئة)(*)

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
٢٠٠١	٢,٨	١,٢ ـ	١,١ ـ	٠,٨ ـ	١,٤	١,٣
٢٠٠٢	٢,٩	٠,٤ ـ	٠,٢	٠,٣ ـ	٠,٢	٠,٩
٢٠٠٣	٣,١	١,٦	٠,٦	٠,٢	٢,٣	١
٢٠٠٤	٥	٢,٢	٠,٣	٠,٧	٦,٨	١,٣
٢٠٠٥	٦,٢	٢,٦	٠,٧	١,٩	٨,٨	٤,١
٢٠٠٦	٩,٣	٢	٢,٢	٣,٤	١١,٩	٣
٢٠٠٧	١١,١	٣,٣	٤,١	٥,٩	١٣,٨	٥,٥

(*) مقارنة بالسنة السابقة.

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة.

المناقشات

١ ـ حمد الريامي

القول إن بعض بلدان الخليج حقق نجاحاً ملموساً في مجال تنويع قاعدتها الإنتاجية، وصولاً إلى منافسة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسب تراوحت ما بين ٢٦ و٤٥ بالمئة، هو أمر يجب أن يؤخذ بشيء من الحذر أو التحفظ، لأن القطاعات غير النفطية في بلداننا تعتمد إلى حد كبير على القطاع النفطي، سواء في مجال الخدمات أو في مجال التصنيع. وفي تقديري، إن اقتصاديات بلدان المجلس أسيرة للنفط وستبقى كذلك لسنوات أو عقود، بغض النظر عمّا ينشر من أرقام حول ارتفاع معدلات مساهمة القطاعات غير النفطية.

وقد كثر الحديث أخيراً عن تفاقم معدلات التضخم في بلدان المجلس، وعن ربط عملاتها الوطنية بالدولار ـ باستثناء الكويت ـ باعتبار أن التراجع المستمر في سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الدولية المهمة، قد ساهم بصورة مباشرة في خفض القوى الشرائية للعملات الخليجية، وبالتالي ساهم في رفع أسعار الواردات التي أججت نار التضخم، وزادت من الأصوات الداعية إلى فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار أو مراجعة أسعار صرفها مقابله صعوداً. وقد يكون هذا اللقاء فرصة مناسبة لسماع آراء هذه الكوكبة من العلماء والخبراء الاقتصاديين والماليين حول هذا الموضوع الذي أثار الكثير من الجدل عند الحديث عن الخيارات والحلول المتاحة لمكافحة التضخم في المنطقة.

في ما يختص بتقييم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة أو الطفرات النفطية المتلاحقة، قد تم التطرق إلى تأثير هذه الطفرات في حياة الناس والمواطنين العاديين ومستواهم المعيشي في مختلف المواقع الجغرافية في بلدان المجلس، وإلى

أي مدى انعكست هذه الطفرات في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة؟ لقد رأينا كيف تصاعدت أرقام الإيرادات النفطية وكيف تضخمت الفوائض وكيف وصلت صناديق الثروة السيادية لبلدان المجلس إلى أرقام فلكية ونفوذ اقتصادي أرهب الدول المستضيفة لاستثماراتها، وجعلها تنظر بعين الريب والشك والخوف إلى الهيمنة والاستحواذ الخليجي على أهم شركاتها.

لم نجد أرقاماً بخصوص معدلات الفقر والبطالة والتعليم والصحة والبحث العلمي والتركيبة السكانية والضمان الاجتماعي والتنمية الثقافية والحريات العامة وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية التي تعكس ما إذا كانت هذه الطفرات قد غيرت حياة الناس بالفعل إلى الأفضل، أم إن الثروة الكامنة تحت الأرض قد تحولت إلى أبراج وعقارات وأسواق أسهم وسندات واستثمارات هشة أخرى تطيح بها أول عاصفة.

جاء في مطلع خاتمة ورقة د. عبد الرزاق أن اقتصاديات بلدان المجلس أصبحت أقل عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط بسبب تنويع قاعدة الإنتاج وتكوين صناديق استثمارية للفوائد النفطية، كما جاء أيضاً أن سياسات الإنفاق العام في هذه البلدان قد أصبحت أكثر ترشيداً عن ذي قبل، والمشاريع أصبحت تخضع لدراسات جدوى وللحاجة الفعلية، وكذلك ذكر د. عبد الرزاق أن الإنفاق العسكري والأمني تراجع إلى درجات متأخرة من الاهتمام. أنا لا أختلف مع ما خلصت إليه الورقة في الجوانب المذكورة، ولكنني أشدد على أنه لا بد من تقييمها بحذر، لأن النجاح في تنويع القاعدة الإنتاجية كان هامشياً وصورياً في أكثر الأحيان، أما الصناديق فيكفي أن أصولها فقدت أكثر من ٣٠ بالمئة من قيمتها من أول هزة مالية. أما الحديث عن ترشيد الإنفاق وعقلانية أولوياته وكذلك الحديث عن تراجع الإنفاق العسكري والأمني، يحتاج إلى الرجوع إلى أرقام معدلات نمو الإنفاق العام، وإلى نسب الإنفاق العسكري والأمني والناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية.

٢ ـ أحمد اليوشع

نعيش في بلدان الخليج حالة غريبة على صعيد التجربة الإنسانية، فمستوى الرفاهية الذي نعيشه هو مستوى رفاهية المجتمع ما بعد الصناعي، الذي راكم ثروته من خلال عملية التصنيع على مدى زمن طويل ليصل بعد ذلك إلى مجتمع

الرفاه. ومستوى الرفاهية لدينا مشابه لهذه الدول، ولكن المعضلة تتمثل في أننا انتقلنا إلى هذا المستوى دون المرور بمرحلة التصنيع، لقد تنقلنا من تجربة إلى أخرى وطورنا تجاربنا تفادياً لهذه العملية الانتقالية الطبيعية للتطور، لذلك أصبحت اقتصادياتنا أكثر عرضة للتقلب بل والتقلبات الحادة. ويعود السبب في ذلك إلى تفادينا عملية التصنيع والتطور الطبيعي لبناء مجتمع غني ومستقر. والسبب في سعينا إلى تفادي عملية التصنيع يعود إلى نصيحة قدمت إلينا، وهي أن التصنيع يؤدي إلى فرز طبقة عاملة كادحة ستشكل قاعدة مهمة للحركات اليسارية. هذا كلام صحيح في زمن مضى، حين كان يتم التعامل مع العامل بأسلوب السخرة، بحيث يعمل لساعات طويلة متواصلة، براتب متدنٍ للغاية، ولا يملك أي حقوق. ذلك الزمن قد ولّى ولم يعد يعمل به. فالعامل المواطن من ذوي الياقات الزرقاء العاملين في قطاع الصناعة الخليجية، يحصلون على متوسط رواتب تضعهم ضمن فئة الطبقة المتوسطة، بل إن متوسط رواتبهم أعلى من متوسط وراتب المواطنين العاملين في القطاع الحكومي. لذلك تعد الصناعات الحديثة كصناعة الألومينيوم أو البتروكيماويات أو الإلكترونيات مصدراً مهماً لتكوين الطبقة المتوسطة.

٣ ـ جاسم مراد

الطبقات الموجودة في المجتمع الآن اختصرت إلى طبقتين، **إحداهما** طبقة الأغنياء ويمثلها الشيوخ وليس التجار، و**الأخرى** طبقة الفقراء. صحيح أنك تتقاضى راتباً بالدولار أو بالعملة المحلية، لكن ليس هناك قوة شرائية للعملة، حيث إنها تآكلت، خاصة بالسياسة الأمريكية الحالية التي تطبع «أنواطاً» وتوزع. كان من المفروض أن تدرس هذه الطفرات بطريقة مختلفه عما تذكرونه، يجب دراسة سبب حدوث طفرات، لماذا يرتفع سعر النفط وينخفض؟ لمصلحة من؟ نحن منتجي النفط لا مصلحة لنا في الطفرات. لقد بدأنا نتأثر مثلاً من ناحية الغذاء الذي نستورده. ما الذي انخفض منه؟ لا شيء. والراتب لا يرتفع حتى لمواجهة نفقات الغذاء، وهذا يحتاج إلى دراسة. أما بخصوص الادخار، فأنا إذا ادخرت مئة ألف دينار أو دولار، كيف لي أن أعرف أنه بعد ٥ أو ٦ سنوات ستظل قيمتها تساوي قيمتها الآن أم ستقل؟ لذا من الأفضل لي من الادخار أن أقوم ببناء عمارة أو مشروع.

في البحرين في وقت من الأوقات كانت قيمة السيارة ١٠ آلاف روبية،

الآن سعرها ٣٠ ألف دينار، هذه الأمور والفروقات يجب أن ندرسها في دراساتنا. نحن نجتمع كل عام، لم نتوقع ما حدث من أزمة اقتصادية قوية، لماذا؟ لماذا لم يعلم أحد ولم يحذرنا أحد؟ كيف يمكن أن ينخفض سعر الذهب؟ الطفرة التي حدثت جاءت على حساب الطبقة الفقيرة التي ستتأثر كثيراً خلال السنوات القادمة.

٤ ـ أحمد ضيف

نظرتنا إلى النفط في بلدان الخليج هي النظرة إلى مصدر إيراد للخزينة، وهو بعد ٧٠ أو ١٠٠ سنة سينضب. هناك إذن قصور في نظرتنا إلى النفط، لعدم وجود استراتيجية للطاقة في بلدان الخليج. النفط أحد مصادر الطاقة وهو مصدر ناضب، إلا أنه في المقابل لا بديل لدينا لطاقة ما بعد النفط، نحن نستورد تقنية استخراج النفط وتكريره وبيعه والمتاجرة به. بعد ١٠٠ عام، سنواجه مشكلة أزمة طاقة، حتى وإن توفرت لدينا الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو غيرها؛ علماً أننا لا نملك شيئاً من تقنيات الطاقة البديلة، فنحن لم نستثمر من وفورات النفط المالية في إيجاد بدائل استراتيجية للطاقة تخلف النفط. وعندما نحتاج إلى طاقة بديلة، لن نملك هذه التقنيات التي ستنتج لنا طاقة لاستمرار الاقتصاد. في الاتحاد الأوروبي مثلاً، هناك استراتيجية للطاقة لعام ٢٠٢٠، ويستثمر في هذه الاستراتيجية ما معدله ١٠٠ مليار دولار، ما بين استثمارات مباشرة وغير مباشرة لأنواع الطاقة البديلة وتقنياتها، بالتالي في ٢٠٢٠ سينقل الاتحاد الأوروبي مشاركة الطاقة البديلة في مجمل الطاقة المستهلكة من ٦ بالمئة إلى ١٢ بالمئة، وسيكون هذا على حساب النفط. أي أن ١٢ بالمئة من إجمالي الطاقة المنتجة عام ٢٠٢٠ ستكون من مصادر أخرى للطاقة، بالتالي ستتأثر أسعار النفط. هناك استثمارات مباشرة وغير مباشرة من الدول الغربية لإيجاد بدائل للطاقة، حتى لو بعد ١٠٠ سنة؛ مما يعني أنها ستمتلك تقنيات الطاقة القادمة بعد ١٠٠ عام. ونحن مع الوفورات المالية للنفط، لم نستثمر أياً منها في وضع استراتيجية للطاقة، وإنتاج تقنيات تلك الطاقة البديلة للنفط عندما نحتاج إليها.

ختاماً، في المؤتمر العالمي للطاقة الذي عقد في شهر كانون الثاني/يناير في أبو ظبي، قال ولي عهد هولندا إن الصحراء بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي هامة جداً، لأنها ستكون مصدراً من مصار الطاقة التي يريدون استثمارها، وهو يعني هنا الطاقة الشمسية.

٥ ـ أحمد سيف بالحصا

بالفعل، ما قاله د. أحمد ضيف هام جداً، الواقع حالياً يعطينا دليلاً يجب أن ننتبه إليه بين بلداننا. كانت البحرين الأولى في إنتاج النفط في عام ١٩٣٢، واليوم هي الأضعف، حيث إنها لم تستفد من النفط كما استفاد منه الأوروبيون. هل يمكن للبلدان الخليجية بعد ٤٠ سنة أن تكون كالبحرين؟ بعض البلدان تنبه إلى مسألة استغلال الطاقة مثل أبو ظبي حالياً، التي عندها مشروع الطاقة. أساس الاستفاده من هذا الأمر هو التعليم، لا بد من تدريس علم الطاقة وبرامج وخطط محددة للتطبيق خلال ٤٠ أو ٥٠ سنة، حتى لو احتجنا إلى أن نخصص جزءاً من الثروة الحالية لهذا المستقبل.

٦ ـ محمد الهذلول

فكرة تحويل الموارد إلى طاقة أخرى ووسائل إنتاج أخرى أمر قديم، فكل فتره تظهر ثروة ثم تمحي لأسباب خارجية، كتآمر الغرب واستنزاف الصناديق السيادية، أو لأسباب داخلية كهوامير البلد المتآمرين ضد المواطنين؛ فنحن دائماً نشاهد هبوط نصيب الفرد من الثروة. اختلفت الأمور عن السبعينيات والثمانينيات، نحن كمواطنين صرنا أكثر مشاركة في اتخاذ القرار السياسي، ولم نستطع إيجاد سياسات تساعدنا في الحفاظ على متوسط دخل الفرد، وهذا يطرح السؤال ما هي المشكلة؟ هل هي مسؤولية الغرب؟ السؤال الدقيق الذي يطرح دائماً، كيف نحول هذه الثروة إلى معرفه؟ دائماً يملى علينا أننا بلدان نفطية مستهلكة، لها شكل معين، حيث يجب أن نسافر صيفاً إلى لندن لننفق وهكذا؛ لكن لا أحد يخاطبنا من الإعلام الداخلي، ليلومنا على أننا لا ننتج، وكيف ننتج. يجب أن تدرس هذه المسألة في المدارس نقول للمواطن، أنت إنسان منتج ساهمت في صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وغزو البحار، أنا أقول لطلابي إن كنت تعتقد أن أمريكا تبحث عن مصلحتك قبلها ـ وهي لا تعمل على ذلك ـ فهناك خلل في تفكيرك؛ فقد ورد في **القرآن الكريم**: ﴿**ربّ اغفر لي ولوالدي**﴾[1]، أنت تسأل الغفران لك قبل والديك بنص **القرآن الكريم**، فهذه ليست المشكلة، المشكلة في الرسالة الإعلامية التي وصلتنا من خلال التعليم والمنابر والمنتديات، هذه هي المشكلة، وأملي في د. عبد الرزاق وباقي الإخوان في انتهاج الكتابة البسيطة الحثيثه للناس.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة نوح،» الآية ٢٨.

٧ ـ علي خليفة الكواري

مصطلح «الطفرة النفطية» يحتاج إلى ضبط دقيق، فالغرب يسمي الطفرة صدمة. ما يحدث لنا أن أسعار النفط تستمر لمدة ١٠ إلى ٢٠ سنة مكبوتة لأسباب إدارية، بحيث تكون منخفضة بشكل يؤثر في الاستثمار المستقبلي لموارد الطاقة والنفط. تحدث الأخ جاسم السعدون عن تمويل أوروبا بالنفط الرخيص قبل عام ١٩٧٠، وتمويل آسيا بالنفط الرخيص من عام ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٠، وهذا صحيح؛ فهذا الكبت وفر نفطاً رخيصاً لمنطقة معينة بأسعار أقل بكثير من الواقع. في عام ١٩٦١، كانت نسبة مساهمة بلدان أوبك في إنتاج وتصدير النفط ٢٦ بالمئة، أي حوالى ٦ ملايين برميل يومياً، وفي سنة ١٩٧٤ أصبحت مساهمتها ٢٧ مليون برميل، بنسبة ٤٦,٥ بالمئة من إنتاج العالم، وهذا يعني أن بلدان أوبك قد استنفدت كل طاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي الشره على النفط الرخيص، وبات لا يمكن استمرار أسعار النفط نتيجة لهذا الكبت عند المستوى المنخفض، فانفجرت الأسعار ليس بسبب حرب تشرين الأول/أكتوبر، ولا المقاطعة العربية فقط. صحيح أنها كانت أسباباً مُعَجلة للانفجار، ولكن السبب الرئيسي هو شحة النفط عند ذلك المستوى من الأسعار، فقد كان من الضروري ارتفاع أسعار النفط قبل ذلك بفترة، فارتفعت الأسعار فجأة. وفي تقديري إن الطفرة الأولى في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، والثانية في ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، هما طفرة واحدة أعيقت ثم عادت وظهرت، حتى تراجعت الطفرة وانتكست الأسعار عندما انخفضت مساهمة البلدان الأعضاء في أوبك من ٤٦ بالمئة من إجمالي إنتاج العالم في ١٩٧٤، لتصل إلى ٢٦ بالمئة فقط عام ١٩٨٥.

وفي عام ٢٠٠٢، ارتفعت مساهمة الأوبك لتصل إلى ٤٠ بالمئة، وبدأت تصل إلى ٣٠ مليون برميل في اليوم، وهنا بدأت الطفرة الراهنة التي يجدر بنا أن نسميها الطفرة الثانية. ما حدث حالياً هو إعاقة للطفرة الثالثة بسبب الأزمة المالية والاقتصادية نتيجة لانخفاض الطلب واستخدام المخزون، بالتالي انخفضت أسعار النفط دون ٧٠ دولار، ووصلت إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل إلى حين.

٨ ـ عبد الرزاق فارس الفارس (يرد)

نحن في المنتدى، نسعى إلى أن يكون هناك قدر من الموضوعية في ما يقدم، أحياناً تعارض بعض هذه الموضوعية القناعات التي كوّناها على فترات طويلة. بلدان الخليج ليست متآمره على نفسها، حصلت جهود لتنويع مصادر الدخل

ولتنويع قاعدة الإنتاج، نجح بعض البلدان، والبعض الآخر لم ينجح؛ البعض الآخر كان على حافة النجاح ولكنه لم يبذل جهوداً كافيه. لو قارنّا ما نحن عليه الآن بما كنا عليه في السبعينيات، سنجد ـ من وجهة نظري ـ أننا حالياً في وضع أفضل. بعض البلدان كالبحرين والإمارات، نما فيها قطاع السياحة وقطاع الخدمات المالية والخدمات بشكل عام؛ صحيح أن ثمنه كان استقدام المزيد من العمالة، لكن عند النظر إلى الأرقام، لا نستطيع أن نقول إن هيكل الناتج المحلي الإجمالي هو ذاته في السبعينيات. فقد حدث تطور هائل خلال هذه الفترة في بعض البلدان، بسبب نشأة صناعات وقطاعات وقيام جهود حثيثة للخروج من فخ النفط؛ إلا أن نسبة معدلات النجاح لم تكن دائماً متساوية لجميع البلدان.

وحول تأثير الطفرة في الناس وحياتهم، هناك آثار قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى. القصيرة كما رأينا هي على مستوى التضخم وخلافه، وأعتقد أن ما سيأتي سيكون أعظم ـ وأتمنى أن تكون توقعاتي خاطئة ـ ففي خلال فترة الخمس سنوات الماضية شهدت المنطقة أكبر معدل لتحطيم الثروة الشخصية خلال تاريخها، العديد من الأفراد فقدوا مدخراتهم واستثماراتهم في أسواق المال والعقار، في الإمارات كانت الحكومة تشجع الناس على الالتحاق بالقطاع الخاص والبحث عن فرص عمل فيه، وكانت النتيجة لما مررنا به من ظروف اقتصادية أن فقد الكثيرون وظائفهم. ذكر الأخ أحمد موضوع الاستثمار في الطاقة، وقد لفت انتباهي اليوم أحد عناوين الصحف المحلية الذي يذكر أن الرئيس ساركوزي قادم ليناقش مع البحرين مسألة إنشاء طاقة نووية، فلا أعلم هل هي من ضمن البدائل المطروحة حالياً؟ يجب أن نفكر في البلدان التي نضبت فيها مصادر الطاقة كالبحرين، أو المثال الأوضح دبي. فهي أصبحت مستورداً صافياً للطاقة مثل الغاز والمشتقات النفطية، وسيشكل ذلك تحدياً بالنسبة إلى الحكومات. التحدي الأكبر أنه خلال ١٠٠ سنة، لن يكون هناك أساساً مصادر للطاقة النفطية في العالم ككل.

النقطة الأخيرة التي طرحها د. محمد الهذلول بخصوص تغير الناس طرحت في عدد من المرات لا يحصى في المنتدى، وقد تكلم عليها اليوم د. علي فخرو. أعتقد أن النظام السياسي وموضوع القيم أمر مهم في المجتمعات، كثير من الناس يحاولون الوصول إلى مصادر الرزق السريعة والرخيصة، بالتقرب من متخذي القرار، وليس عن طريقة السعي والكدح والمكافحة والتعليم. وهذا هو السلوك الذي ما يزال قائماً وموجوداً ولا يمكن تغييره من خلال الخطاب، هيكل القيم السياسية في المجتمع يجب أن يتغير.

٩ ـ أحمد سيف بالحصا

لدي ملاحظة تخص إنشاء المحطات النووية، نحن رهنّا أنفسنا في الفترة الماضية من استخراج النفط، بأن الدول الغربية هي التي تستخرجه وتشتريه وتحدد كلَّ العوامل المرتبطة به. الاتجاه الحالي هو أن كثيراً من بلدان الخليج، ومنها الإمارات، قام بتوقيع اتفاقيات لإنشاء محطات نووية، ونحن نعلم أن هذه الصناعة ذات تكنولوجيا غربية. الخبراء غربيون والوقود غربي، إذن فنحن نرهن أنفسنا بعوامل خارجية بالكامل. فأي دولة تفكر في هذا الاتجاه يجب أن تبني القاعدة العلمية والتقنية بنفسها، من حيث العلماء وبعض المعدات أو التكنولوجيا. صحيح أنه قد يصعب علينا تصنيعها بأنفسنا، فحتى إيران استعانت بروسيا، ولكن على الأقل لا نرهن مستقبل الطاقة ١٠٠ بالمئة في يد الغرب.

الفصل الثامن

المدينة في الخليج العربي
بين الطفرة النفطية والأزمة المالية:
حالة دبي والمتشبّهات بها

مشاري عبد الله النعيم(*)

(*) أستاذ نقد العمارة، جامعة الملك فيصل، الدمام، ونائب مدير جامعة الأمير محمد بن فهد لتطوير الأعمال.

مقدمة

اعتادت مجلة **أعمال الخليج** *(Gulf Business)*، التي تصدر من مدينة دبي، على نشر تقرير سنوي في شهر آذار/ مارس من كل عام، يتناول المدن العشر الأكبر في منطقة الخليج، من حيث الدخل والنمو العمراني. وكانت مدينتا دبي وأبو ظبي تأتيان في مقدمة تلك المدن، نتيجة النشاط غير المسبوق الذي تعيشه هاتان المدينتان في الفترة الأخيرة[١]. على أنه كان هناك إشارة واضحة إلى صعود مدن جديدة، سوف يكون لها نفس التأثير التي أحدثته مدينة دبي على وجه الخصوص[٢]. هذه المدن هي الدوحة والمنامة بدرجة أكبر والكويت بدرجة أقل كون المشاريع في الكويت كانت مجرد أفكار ومقترحات، على عكس المدن الأخرى التي بدأت فعلاً تنفيذ مشاريعها العمرانية العملاقة دون مسوغ اجتماعي واقتصادي واضح.

---

(١) كانت دبي في المرتبة الأولى وأبو ظبي في المرتبة الرابعة والشارقة في المرتبة الثامنة وعجمان في المرتبة العاشرة، بينما أتت الدوحة في المرتبة الثالثة والمنامة في المرتبة السادسة، انظر: *Gulf Business*, vol. 6 (March 2002), pp. 50-63.

أما في العام ٢٠٠٣ فقد أتت دبي كذلك في المرتبة الأولى والدوحة في المرتبة الثانية والمنامة في المرتبة الثالثة وأبو ظبي في المرتبة السادسة والشارقة في السابعة، انظر: *Gulf Business*, vol. 7 (March 2003), pp. 38-53

وفي العام ٢٠٠٤، أتت دبي في المرتبة الأولى والمنامة في المرتبة الثانية والدوحة في المرتبة الثالثة وأبو ظبي في المرتبة السادسة والشارقة في المرتبة الثامنة. انظر: *Gulf Business*, vol. 8 (March 2004), pp. 40-50.

والواضح هنا أن دبي والدوحة والمنامة ظلت على رأس القائمة خلال العقد الأخير حتى إن مجلة **أعمال الخليج** في عدد آذار/ مارس ٢٠٠٤ وصفتها بأنها «مدن الثروة».

(٢) لقد شارك الكاتب مع د. محمد بن عبد الله المنصوري (الإمارات) في إعداد عدة دراسات حول المدينة الإماراتية تم نشرها خلال السنوات السابقة وهي: «العمارة الحديثة في الإمارات: دراسة لبداية التحول في المدينة الإماراتية قبل تأسيس الدولة،» **مجلة العمارة والتخطيط** (APJ)، (جامعة بيروت العربية)، السنة ١٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٨٣ ـ ١٠٠؛ مشاري بن عبد الله النعيم ومحمد بن جكة المنصوري: «تشكيل المدينة الحديثة وبناء الهوية الوطنية: دراسة لعلاقة السياسة بالعمارة في الإمارات العربية المتحدة،» **عالم الفكر**، السنة ٣٤، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، ص ٢٧٣ ـ ٣٠٥، و«الشكل المعماري بين التوجه الرأسمالي والحاجة الثقافية: دراسة لدولة الإمارات العربية المتحدة،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٦٧ ـ ٢٠٨.

لقد أكد كثير من المهتمين بقضايا المدن ماهية شكل مدن الخليج العربي عام ٢٠١٥، عندما تكتمل هذه المشاريع؛ وكان ذلك التأكيد قبل الأزمة المالية الحالية، التي يبدو أنها ستؤجل الكثير من المشاريع المقترحة، وربما ستوقف بعض المشاريع القائمة. وقد يتحول بعض مدن الخليج إلى «مدن أشباح» لا قدر الله، خصوصاً عندما تتناقص فرص العمل ويغادر السكان الوافدون وتعود تلك المدن إلى سابق عهدها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي[٣]. كل هذه المخاوف لها ما يبررها، خصوصاً وأن بعض بوادر الأزمة بدأت تظهر على مدينة دبي، التي تعد النموذج الأساسي الذي سارت على نهجه باقي مدن المنطقة.

ويبدو أن مدن الخليج تفتقر إلى «المشاركة العامة» (Public Participation) في عملية اتخاذ القرار العمراني الذي يمس المدينة ومستقبلها. فقد نشأت هذه المدن كمدن «فردية»، تشكلت نتيجة لقرارت فردية لمن يحكم المدينة أو يديرها، دون أي مشاركة تذكر لمن يسكن المدينة؛ الأمر الذي جعل خطط التنمية العمرانية شبه مفصولة عمّن يستخدم المدينة. فإذا أتت الخطط بالصدفة منسجمة مع السكان، فهو أمر غير مخطط له بشكل كامل، وغالباً ما كانت الخطط على عكس ما يتمنى سكان هذه المدن، الذين يجبرون على تقبلها، فليس لهم خيار آخر.

المدينة في الخليج هي مشروع أو فكرة من يحكمها، لا من يسكنها؛ لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون هذه المدينة بمحتوى ثقافي ضحل، وأن تتحول مع الوقت إلى مجرد فضاء عمراني، يجمع مجموعة من الناس لا تربطهم أي معايير وقيم اجتماعية وثقافية ولغوية مشتركة.

لقد تجمعت عوامل عدة أدت إلى تحول مدن الخليج إلى حالة من التفكك والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها في الوقت الحالي. **أول** تلك العوامل هو غياب المشاركة الاجتماعية في القرارات العمرانية، وتفرد السلطة بشكل كامل في بناء المدينة، الأمر الذي أدى إلى تفلت المدينة خارج حدودها الاجتماعية والسكانية التي يفترض أن تظل داخلها. **وثاني** تلك العوامل هو ظهور

---

(٣) ليلى الرحباني ومالك القعقور، «رؤية عمرانية للعام ٢٠١٥: من الخيال للواقع،» **البزنس ويك** (النسخة العربية) (٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، ص ٤٢ ـ ٤٨. وقد وصف (هيثم عرابي) في نفس المقال (وهو المدير التنفيذي لشركة شعاع لإدارة الأصول) بأن ما يحدث في بلدان الخليج هو «هستيريا عقارية». ويثير المقال السؤال حول «ما هي الحاجات العمرانية الفعلية للخليج العربي، وهل الخطط التي تنطلق منها بلدان مجلس التعاون لرسم صورتها العقارية المستقبلية تلبي حاجات واقعية، أو إن هذه المشاريع العملاقة ستفضي إلى هياكل فارغة أو شبه فارغة؟».

مجموعات ضغط قريبة من السلطة، دفعت بالنمو العمراني نحو مصالحها الخاصة، في ظل غياب المراقبة المجتمعية وتفرد السلطة بالقرار. أما **ثالث** تلك العوامل، فهو الوفرة المالية التي شجعت السلطة ومجموعات الضغط على تحويل المدينة إلى مشروع استثماري. وأخيراً، يمكن أن نلوم غياب وتغيب الخبرات المحلية المعمارية والتخطيطية في مدن المنطقة، واعتمادها على الخبرات الأجنبية التي يهمها أن تحقق أحلامها المعمارية، دون الالتفات إلى تأثير هذه المشاريع في من يسكن المدينة.

هذه الدراسة محاولة لتتبع تجربة النمو العمراني في مدن الخليج العربي، وخصوصاً مدينة دبي، خلال الألفية الثالثة؛ وكيف ستستجيب هذه المدينة للأزمة المالية العالمية الحالية، التي ظهر تأثيرها في دبي أكثر من أي مدينة أخرى في الخليج. وستناقش الدراسة بشكل مباشر مستقبل هذه المدينة والمدن المتشبهة بها، خصوصاً الدوحة والمنامة، المتحررة من كل المعايير المحلية؛ وهل ستصمد أمام ضغوط الأزمة الحالية أو إنها ستصاب بانتكاسة؟ كما إنها ستطرح أسئلة مباشرة حول مفهوم «ديمقراطية المدينة» أو «المدينة الديمقراطية»، وتأثير غياب هذا المفهوم في هشاشة المدينة في الخليج، وسهولة اختراقها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. ولعل السؤال الأهم الذي سوف نركز عليه هنا، هو هل «نموذج دبي» يمثل حالة إيجابية يستحسن أن يتكرر في المنطقة، أو إنه نموذج عليه مآخذ كثيرة ويجب تعديلة جزئياً أو بالكامل؟ وما النموذج المناسب للمدينة في الخليج؟ ومع ذلك، لا بد من أن أؤكد هنا أننا لن نجيب عن كل هذه الأسئلة، وإن كنا سوف نشير إليها بشكل أو بآخر. فالهدف يظل هو بحث انعكاس الطفرة النفطية الثالثة، وتأثير الأزمة المالية الراهنة في مدن الخليج؛ وتداعيات هذا التأثير على مستقبل مدن المنطقة.

أولاً: مدن الخليج والثقافة «البترودولارية»

ظهرت في الثمانينيات من القرن الماضي مصطلحات معمارية، مثل «عمارة النفط والصحراء». وكانت تشير بشكل واضح إلى ما كان يحدث في منطقة الخليج على وجه الخصوص، وإن كانت تدخل بعض البلدان العربية الصحراوية والنفطية في الوقت نفسه، مثل ليبيا والجزائر ضمن نطاق المصطلح. التعبير كان يحمل بعض النقد السلبي الواضح، فقد كانت تلك المناطق من العالم «بدائية» وتفتقر إلى كل بدايات التنمية؛ ولولا الثروة التي حققها النفط، لما كان لهذه المناطق ذكر. التنمية العمرانية في هذا الجزء من العالم بدأت تأخذ منحى مختلفاً منذ الطفرة

النفطية الأولى عام ١٩٧٣. وكانت فترة منتصف عقد السبعينيات، وحتى نهاية الثمانينيات، الأكثر تأثيراً في تشكيل المدن الحديثة في منطقة الخليج، ليس من ناحية التوسع وبناء ظاهرة «المدينة الكبيرة»، ولكن من ناحية تأسيس ظاهرة المدينة الحديثة المتحولة التي كانت بداية التحولات الكبرى بعد ذلك؛ وظهر ما يسمى التحضر النفطي كنتيجة لهذا التأثير(٤).

ما أسميناه «المدينة الحديثة المتحولة» يعبر عن حالة عدم الاستقرار المديني الذي كانت تعيشه المدينة في الخليج، الذي يبدو أن توفر الثروة نتيجة للطفرة النفطية، وتراجع جوهر المدينة التقليدية، وتشتت سكانها، كل ذلك أغرى الساسة في المنطقة للانطلاق إلى ما لانهاية، للتعامل مع المدينة كحالة غير مستقرة سهل تغييرها والمغامرة فيها. وبالتالي، أصبحت ثقافة التغيير والبحث عن كل ما هو جديد هي السياسة العامة للتنمية العمرانية في المنطقة. «الحداثة المتحولة» التي تشكلت في مدن المنطقة كانت سطحية، لم تراعِ النظم الاجتماعية، ولم تتغلغل في أسلوب الحياة لسكان المدينة، وبالتالي أصبحت حداثة «خارجية» أو «برانية»، فصلت المدينة بشكل واضح عن سكانها؛ فما كان يحدث على المستوى العمراني المادي لا يعبر عن المكون الاجتماعي والقيمي لمن سيسكنون هذه المدن(٥).

ويبدو أن إغراءات الوفرة المادية هي التي جعلت من ساسة المنطقة يتجهون إلى «المبالغة المادية» لتعويض النقص في البعد الثقافي والتعليمي الذي كانت المنطقة تفتقر إليه؛ وبدلاً من سد الفجوة التعليمية والثقافية المعيقة لتحويل المنطقة إلى واحة معرفية، توجه متخذو القرار إلى الحداثة المادية التي دفعت بالمدينة إلى ما هي عليه اليوم. فقد كان هذا التوجه هو الأسهل، إذ إن بناء مجتمع معرفي ومثقف وواعٍ، يحتاج إلى وقت طويل، ويتطلب جهداً عظيماً، بينما بناء المدينة لا يحتاج إلا إلى وجود المال؛ ويمكن استيراد المتخصصين والعمال. وهو ما حدث فعلاً، فقد اعتمدت المجتمعات الخليجية على استيراد من يعمل فيها ومن يبنيها ومن يسكنها، ونمت المدن على هذه الثقافة، وتشبثت بها، حتى إنه لم يعد بالإمكان البحث عن بدائل أخرى. لقد تركت الثقافة «البترودولارية» آثاراً مبكرة طبعت المدينة في المنطقة بطابعها، ولعل أهم تلك الآثار هو الخلل في التركيبة السكانية،

---

(٤) Nelida Fuccaro, «Urban Studies on the Gulf: Visions of the City,» *Bulletin of the Middle East Studies Association of North America*, vol. 35, no. 2 (Winter 2001).

(٥) Ali B. Jarbawi, «Modernism and Secularism in the Arab Middle East,» (Unpublished PhD. Thesis, University of Cincinnati, 1981).

الذي زعزع الهوية الثقافية لتلك المدن، وعرضها للمخاطر السياسية والاجتماعية.

١ ـ التركيبة السكانية وهوية المدينة «البترودولارية» (دولة الإمارات كمثال)

لقد توفرت الفرصة لتحقيق أحلام التوسع العمراني وبناء مدن كبيرة تضاهي الحواضر العربية الكبيرة، من خلال عوائد النفط التي وفرت الأموال اللازمة للبناء والتعمير لمدن المنطقة، التي كانت تفتقر إلى البنية التحتية والمرافق الأساسية. وقد تبنت دولة الإمارات (على سبيل المثال) برامج هدفت إلى توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومرافق سكنية لمواطني الدولة، الذي عاشوا لقرون في حالة من الحرمان وشظف العيش. كما اتجهت الأهداف نحو بناء مدن تكون رمزاً يعكس مكانة الدولة الجديدة الناشئة ومنجزاتها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي. ومع تزايد دخل النفط، كانت الحاجة ملحة إلى تحديث البئية المبنية التقليدية، الأمر الذي فرض الاستعانة بالخبرات الوافدة للمساهمة في عمليات التنمية والبناء. فقد ارتفع عدد سكان الإمارات من ١٨٠٠٠٠ سنة ١٩٦٨، إلى ٥٥٧٠٠٠ سنة ١٩٧٥، وإلى ما يقارب مليون نسمة سنة ١٩٨٠[٦]. ورغم أن هذه الزيادة السكانية كانت تعبر عن «خلل ديموغرافي» واضح، سيؤدي حتماً إلى خلل في التركيبة السكانية مستقبلاً، وهو ما حدث فعلاً خلال الثلاثة عقود التي تلت تلك الفترة؛ إلا أن أحداً لم يلتفت إلى هذا الأمر، ممن في يدهم سلطة اتخاذ القرار، لأن آثاره لم تكن آنية. لكنه بكل تأكيد، فتح الباب لتغيرات كبيرة لاحقاً، حولت التركيبة الديموغرافية في دولة الإمارت إلى قنبلة موقوتة؛ ليس فقط لأن السكان المحليين تحولوا إلى أقلية، بل لأن المدينة الإماراتية فقدت جوهرها الثقافي، فقد صارت متعددة الثقافات وأصبحت دون جوهر أو هوية حقيقية. ومع ذلك، فإن ما حدث في الإمارات كان يحدث في بلدان الخليج الأخرى، ولكنه حتى عز الطفرة النفطية الثالثة، كان بنسب أقل وبسرعة أقل.

لقد بلغ عدد الجنسيات في الإمارات عام ٢٠٠٧، بحسب تقرير نشرته وزارة العمل، ٢٠٢ جنسية، حيث بلغ عدد السكان ٤ ملايين و١٠٤ آلاف نسمة، منهم ٣ ملايين و٧٧٤ ألف نسمة من الوافدين، وبنسبة ٧٩,٩ بالمئة، بينما وصل عدد المواطنين إلى ٨٢٤ ألفاً و٩٢١ مواطناً، بنسبة ٢٠,١ بالمئة[٧]. لقد تضاعف عدد

---

(٦) محمد أحمد بن فهد، **الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة للبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥** (دبي: القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٠).

(٧) انظر: **إيلاف**، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، <http://www.elaph.com>.

السكان حوالى ٥ مرات تقريباً في ثلاثة عقود، أصبح خلالها مواطنو الإمارات أقلية في وطنهم؛ على أن هذه الزيادة كانت لها مبرراتها الاقتصادية، فقد كان هناك توجه لبناء اقتصاد مديني يعتمد على جلب السكان وفتح الإمارات بشكل كامل على الخارج.

وتتوقع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية «تنمية» في تقرير نشرته، أن يصل عدد سكان الإمارات عام ٢٠١٠ إلى ٧ ملايين و٥٥٧ ألفاً و٨٠٠ نسمة، وسوف يكون عدد المواطنين الإمارتيين فقط مليوناً و٥ آلاف و٨٠٠ نسمة، وبنسبة ١٣,٣ بالمئة من إجمالي عدد السكان؛ وهي نسبة مخيفة جداً تنذر بالخطر الشديد. ويظهر أن الإشكالية تكمن في أن عدد سكان الإمارات يتضاعف كل ثماني سنوات وسبعة أشهر، مقارنة بـ ٥٥ سنة على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لجاذبية الإمارات كمكان للعمل والهجرة، ولرغبة الساسة الإماراتيين في فتح مدنهم للهجرة، من أجل الحصول على نمو اقتصادي متسارع[٨].

ذكرت جريدة **الشرق الأوسط** في عام ٢٠٠٢، أن حكومة الإمارات تدرس تجنيس الأجانب لتلافي مشكلة الخلل في التركيبة السكانية[٩]. ويبدو أن مسألة التجنيس لا تلقى ترحيباً كبيراً، كونها تتعارض مع السيادة الوطنية، مع هذا الخلل الكبير في التركيبة السكانية. يرتبط هذا مع الشعور بأن هوية دبي تعاني أزمة حقيقية نتيجة لخلل التركيبة السكانية، فقد أطلق موقع الأسواق العربية (يوم الإثنين ١٦ رجب ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٧م)، تحذيراً بأن الإماراتيين سوف يصبحون أقلية في بلادهم، حيث أصبحوا خمس عدد السكان فقط (يبلغ العدد الإجمالي للسكان حوالى ٥ ملايين نسمة، منهم أربعة ملايين أجنبي). يمثل الهنود الجزء الأكبر في هذه التركيبة، حيث يبلغ عددهم ١,٣ مليون نسمة. ويؤكد الخبر أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن عدد السكان الإماراتيين سوف يصبح فقط ٢ بالمئة عام ٢٠٢٥. كما إنه يثير مخاوف ثقافية عميقة أهمها تراجع اللغة العربية التي أصبحت اللغة الثانية أو الثالثة بعد اللغة الإنكليزية واللغات الهندية[١٠]. وتبدو مسألة الهوية الوطنية والهوية الثقافية (بما فيها المعمارية) في مأزق كبير، كونها تفقد أساسها الأول، وهو السكان، الذين عادة ما يعبرون عن هوياتهم بشكل عفوي، وغالباً ما تشكل هذه العفوية الهوية العامة للمجتمع والمدينة.

---

(٨) انظر: مجلة **حطة** الإلكترونية، السنة ١٣، العدد ٥٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.hetta.com>.

(٩) انظر: **الشرق الأوسط**، ٥/ ١١/ ٢٠٠٢.

(١٠) <http://alaswaq.net>.

تناول محمد عبيد غباش في مقالته «عن التركيبة السكانية وبؤس اليمن السعيد» في جريدة **العالم**، أن أغلب سكان الإمارات لن يتنازلوا عن المكاسب الاقتصادية الكبيرة من أجل أن تتزن التركيبة السكانية، وأكد أنه وجه في مقالات سابقة تعود إلى عام ١٩٧٩ تحذيرات إلى «شعب الـ ٧ بالمئة». ويرى أن الإمارات، باستثناء أبو ظبي، لا تملك أي موارد تجعلها في بحبوحة اقتصادية، إلا بدائل السياحة والاستثمار العقاري؛ وهو ما يساعد على خلل التركيبة السكانية الذي يبدو أن لا رجوع عنه[١١]. ويبدو أن حكومة دبي تنبهت إلى المخاطر الكبيرة التي تفرضها التركيبة السكانية، وما يتم من تملك غير المواطنين للعقار في الإمارة؛ لذلك أصدر حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد مرسوماً لتنظيم ملكية العقارات في الإمارة (رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦)، وحصرها على المواطنين ومواطني بلدان مجلس التعاون والشركات التي يعود إليها بعض الاستثناءات بإذن الحاكم، وقد تضمن القانون ١١ فصلاً اشتمل على ٢٩ مادة تفصيلية.

لقد بدأت مؤخراً تتعالى الأصوات من أجل حماية الهوية الوطنية، بعد المبادرة التي تبناها رئيس دولة الإمارات عام ٢٠٠٨. فقد تم تطوير ٦٦ مبادرة للتعامل مع مشكلة التركيبة السكانية، وتم عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات خلال العام ٢٠٠٨، من أجل تطبيق هذه المبادرات[١٢].

ويظهر أن هناك من ينظر إلى مشكلة التركيبة السكانية نظرة آنية، تفتقر إلى بعد النظر؛ فها هو ضاحي خلفان (رئيس شرطة دبي) في وقت مضى، يقيّم وضع السكان الأجانب على أنهم مسلمون (٩٦ بالمئة)، وأن الجريمة بينهم منخفضة، وأنه لا يوجد جهات خارجية تحرضهم على التظاهر، بينما يرى د. حبيب الملا وأحمد الطاير أن الإمارات طرف في اتفاقيات ملزمة، تعطي العمال الأجانب حقوقاً اقتصادية وسياسية[١٣]. على أن قائد شرطة دبي قد غير رأيه بعد ذلك، فها هو يقول إن خلل التركيبة السكانية قد يؤدي إلى انقطاع سلالة الحكم في بعض الإمارات[١٤] كما إنه قال لشيوخ الإمارات «أخشى أن نبني عمارات ونفقد إمارات».

ويبدو أن العام ٢٠٠٨ كان عام المبادرات الخاصة بوضع الحلول لمشكلة

---

(١١) انظر: جريدة **العالم**، <http://www.alalam.ae>.

(١٢) انظر موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، <http://www.kuna.net.kw>.

(١٣) انظر: **الاقتصادية**، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(١٤) انظر: **الشرق الأوسط**، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٨.

التركيبة السكانية، فقد أقر نائب رئيس الدولة، حاكم دبي، خطة من خمس مبادرات لحل المشكلة؛ أهمها التعامل مع مليون ونصف مليون عامل بناء، منهم ٢٠٠ ألف عامل نجارة خرسانة. والبحث عن بدائل لكل العمالة البسيطة التي يمكن تعويضها ببدائل تقلل من جلب السكان من الخارج[١٥]. على أن الأزمة المالية سوف تحد من نمو السكان، فهناك من يتوقع أن يقل عدد سكان دبي خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨ بالمئة، وسوف يصاحب ذلك تراجع في النمو إلى معدل ٥,٢ بالمئة، مقارنة بـ ٨ بالمئة في العام الفائت[١٦]؛ وهذا في حد ذاته يمثل إشكالية كبيرة سوف تواجهها مدينة دبي خلال الأعوام القادمة.

إن الهجرة الوافدة إلى الإمارات عملت على تقليص نسبة الإماراتيين بالنسبة إلى عدد السكان على مر السنين. وحيث إن نسبة غير العرب هي النسبة الأعظم، فليس من المستغرب ألا تحوي المدن الإماراتية عناصر تعكس الصفة العربية؛ فالهجرة العالمية أوجدت مدناً عالمية[١٧]. ولعل تلك البدايات التي لم تتوقف إلى اليوم، هي التي صنعت من منطقة الخليج فضاء عمرانياً للمغامرات، وللتوسع غير المنطقي، ولتجربة كل الأفكار التي لا تُقبل في مناطق أخرى. فما دام الغطاء السكاني المحلي مكشوفاً، فهذا يعني غياباً كاملاً للبعد الثقافي المحلي، الذي عادة ما يوازن بين توسع المدينة وهويتها الثقافية.

والواضح هنا أن مشكلة التركيبة السكانية تمثل المفصل الرئيسي في نمو المدينة الإماراتية من عدمه؛ إذ إن هذه المدن ترتكز بشكل أساسي على جلب السكان من خارج الإمارات؛ فالتوسع العمراني والاقتصادي هو نتيجة لهذا المد السكاني المستورد. على أن هناك ظاهرة مهمة ارتكزت عليها مدينة دبي على وجه الخصوص، هي أن النمو العقاري في المدينة كان يهدف إلى توفير فرصة «المسكن المؤقت» أو «مسكن الإجازات»، الذي يجعل من دبي محطة أعمال و«مدينة الترانزيت» الرئيسية في المنطقة. لذلك يصعب وضع اللوم كله على التركيبة السكانية، فإذا كانت هذه التركيبة تنذر بالخطر السياسي، وتهدد الاستقرار

---

(١٥) انظر موقع شبكة الأخبار العربية: <http://moheet.com>.

(١٦) <http://www.arabic.xinhuanet.com>.

(١٧) P. Unwin, «The Contemporary City in the United Arab Emirates,» paper presented at: *The Arab City, its character and Islamic Cultural Heritage: Proceedings of a Symposium Held in Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 24-29 Rabi II, 1401 AH, 28 Feb.-5 Mar., 1981 AD*, sponsored by the Arab Towns Organization [et al.]; edited by Ismail Serageldin and Samir El-Sadek, with the assistance of Richard R. Herbert (Arlington, VA: I. Serageldin, 1982).

الاجتماعي، وتهدم الهوية الثقافية للمدينة الإماراتية، فإن المد العقاري الذي مارسته مدينة دبي خلال العقد الأخير منذ بداية الطفرة النفطية الثالثة، هو مد يعبر عن مشروع استثماري مختلف، يتقاطع مع خلل التركيبة السكانية؛ ليس فقط أنه جلب للإمارات عمالة جديدة بأعداد كبيرة (خصوصاً في مجال البناء)، لكن تأثيره أبعد من التركيبة السكانية، لأنه فتح المدينة للإقامة الدائمة لعدد كبير من الناس، لا يشملهم تعداد السكان، لكنهم يمارسون حياتهم ونشاطهم التجاري في مدينة دبي جزئياً، وفي أوقات مختلفة من السنة. فإذا ما وضعنا خلل التركيبة السكانية وصورة «المدينة المؤقتة» أو «المدينة الترانزيت» التي رسختها دبي في العقد الأخير، نشعر بعدم استقرار المدينة وتحولها إلى مجرد مشروع تجاري.

٢ ـ خصائص المدينة «البترودولارية»

يمكن أن نتوقف عند مسألتين مهمتين ساعدتا على نشوء «المدن البترودولارية» في المنطقة. **إحداهما** التركيبة الديموغرافية، التي يبدو أنها بدأت تأخذ منحى «الهجين السكاني»، الذي جعل هذه التجمعات العمرانية الجديدة تتفلت من هويتها المحلية، وتتجه نحو «المدن المتعددة الجنسيات»، التي يصعب تحديد نمط اجتماعي فيها. أما **المسألة الأخرى**، فهي الفوائد المادية الكبيرة التي استغلتها مجموعات القوى والمتنفذين في هذه المدن؛ فقد كان للتوسع العمراني فوائد عدة أهمها أنه أصبح لأي أرض قيمة، وزيادة السكان الوافدين تعني بشكل أو بآخر زيادة رقعة المدينة وزيادة قيمة الأرض. كل هذا كان يحدث مع خلفية سياسية تحلم بصناعة «مدن كبرى» تعبر عن الحداثة، حتى لو كانت هذه الحداثة زائفة، لا تعبر عن رغبة الناس وحاجتهم. ويمكن في هذا الصدد طرح سؤال لماذا حدثت تلك التنمية العمرانية ولمن كانت؟ فقد تضخم هذا السؤال مع الوقت، وأصبح خلال الثلاثة عقود الأخيرة السؤال الأهم، الذي لا يجد أي إجابة، في ظل تضخم المدينة في الخليج بشكل لا يخدم السكان المحليين.

إن مدن النفط والصحراء التي صارت تتشكل بسرعة فائقة، لم تُتِح المجال لأي مراجعة، فقد بدأت مظاهر «رسملة المدينة» وتحولها إلى مشروع تجاري منذ تلك الفترة، ولكنها لم تأخذ ملامح واضحة. لقد اتسعت الفجوة بين حجم المدينة الذي صار يزداد بسرعة هائلة، وعدد السكان المحليين الذي أخذ يتقلص نسبياً، إلى درجة أنه لم يعد هناك بد من الاستمرار في استيراد سكان لملء هذه المدن (وافدين). الهدف هنا كان التنمية، رغم أن منطق التنمية هنا لم يكن واقعياً، كون التنمية يجب أن تكون ضمن الحدود التي يحتاج إليها السكان أنفسهم. لقد تم اعتبار المدن الإماراتية

كمناطق مفتوحة للهجرة، وبدأ مسلسل التغير في التركيبة السكنية يزداد ويتسع، إلى أن وصل إلى الوضع الذي أصبح فيه السكان المحليون أقلية داخل تلك المدن.

ويبدو أن مدن اللحظة هذه، التي كان يعاد تشكلها بسرعة خلال سنتين هي عمر بناء المشروع، تركت آثاراً عميقة وغائرة في المجتمع الإماراتي. فمنذ تلك اللحظة، بدأت حالة الانفلات، وتحولت المدينة إلى ما يشبه المشروع التجاري، وأصبح لكل قطعة أرض قيمة؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل جماعات النفوذ لخلق أراضٍ جديدة، تدر عليهم مكاسب كبيرة دون أي جهد. لقد أدى هذا العمل إلى تمدد المدنِ في المنطقة في العقود الثلاثة اللاحقة، وتحولت قُرى الطين والعُرُش فجأة إلى مدن تسيطر عليها المباني المتعددة الأدوار، الأمر الذي وصفه أحد الكتاب الغربيين بأنه قد يثير الغيرة والحسد لدى الإداريين الغربيين، وهي نظرة تعبر عن الرؤية الغربية، التي تقيس الأمور بمنظارها لا بمنظار الواقع المحلي، وذلك أن الرغبة في التعمير والتحديث والتخلص من آثار الماضي المرتبط بالحرمان، هي التي دفعت صناع القرار نحو سرعة التشييد، لا الحاجة الفعلية إلى التنمية. وبذلك، فإن الحسد الذي يتكلم عليه بعض الغربيين، هو حسد في غير محله، لأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمدن في الخليج لا يبرر النمو غير المنطقي في تلك الفترة. وهذا ما يؤكده Alif، الذي أشار إلى أن الرخاء الاقتصادي لم يتح الفرصة للدراسة، وإنما كان التوجه قوياً نحو تبني برامج عملية، حيث كان الوقت والسرعة هما المحفزين(١٨). ففي كثير من دول العالم الثالث، كانت مشاريع التنمية تبحث عن التمويل، بينما كانت الحال في بلدان الخليج أن الأموال تبحث عن مشاريع التنمية(١٩).

لقد أصبح النمو والتوسع في المناطق الحضرية متسارعاً إلى درجة أن نمو المدن فاق كل الخطط الموضوعة، الأمر الذي كان يتطلب إعادة النظر في مخططات التنمية الحضرية أو تعديلها أو تغيرها. ففي مدينة عجمان مثلاً، لم يتم التقيد بمخطط المدينة الذي تم إعداده في منتصف السبعينيات، بسبب النمو العمراني المتسارع(٢٠). ومدن يعاد تشكيلها لتواكب المتطلبات الجديدة للمدينة الإماراتية التي بدأت وظائفها تتحول

---

(١٨) M. A. Alif, «Housing of Citizen of Limited Means,» United Nation Assistance, Ministry of Public Works and Housing (1981).

(١٩) عبد الخالق عبد الله، «التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣).

(٢٠) Michael Bonine, «Population and Development [in the United Arab Emirates],» *Middle East Insight*, vol. 12, no. 6 (Special Issue on the 25th Anniversary of the UAE) (1996).

من مدن ساحلية تعتمد على الصيد والتجارة التقليدية، إلى مدن لها وظائف جديدة لم تألفها المدينة من قبل، أدت مع الوقت إلى تفريغها من سكانها، كما يتحول اقتصاد المدينة إلى نشاطات تعتمد بالدرجة الأولى على التسوق والترفيه الذي يعمل فيه السكان الجدد، وتصبح المدينة خالية في وسطها من قيمتها المحلية الاجتماعية.

الذي يتضح لنا هو أن الثقافة «البترودولارية» كانت تدفع مدن المنطقة إلى «البناء» كيفما اتفق، وربما دون حاجة، أو لحاجة وهمية ومفتعلة، نتجت من استيراد سكان لبناء مدن ليست بحاجة إلى المبالغة في البناء، بقدر ما كانت بحاجة إلى ترشيد في التنمية والتركيز على التنمية البشرية، أكثر من أي شيء آخر. الرغبة في وجود «مدينة حديثة متحولة»، هي التي صنعت هذه المدن «البترودولارية»، وليست الحاجة الفعلية إلى وجود مثل هذه المدن؛ لذلك أصبح من الضروري أن تستمر في النهج نفسه، وفي المغامرة نفسها، لأنها كانت مغامرة «الحاكم»، وليس المتأثرين بهذه المغامرة، الذين يعيشون آثارها يومياً، وهم سكانها.

يجب كذلك أن نشير هنا إلى أن المدن «البترودولارية» كانت متعجلة جداً، لذلك لم تُتِح الفرصة قط لأي عمل مؤسساتي أن ينشأ فيها، خصوصاً وأن الإرادة السياسة لم تكن تشجع مثل هذه المؤسسات. لذلك فإن التمدد العمراني حدث في تلك المدن في غياب كامل لأي مراقبة أو نقد أو ترشيد، وكانت كل الخطط العمرانية امتداداً لأحلام الحداثة التي تبناها الحكام، ومجموعات الضغط في المدينة، والمتنفذون؛ ولم تنبع من رغبة مجتمعية تخولها الانسجام مع المجتمع وأفراده. لذلك، فإن هذه المدن نمت كمدن متنافرة مع سكانها؛ ومع ذلك فإن تلك التجربة كانت عندها في بداياتها، رغم أنها أحدثت مداً عاطفياً كبيراً، جعل كل المجتمعات في الخليج تتساءل عن تراثها العمراني، الذي بدأت تشعر بفقدانه بشدة، مع دخول العقد الأخير من القرن الماضي. تلك التساؤلات لم تجعل مدن «البترودولار» تتراجع عن أحلامها، بل دفعتها إلى مغامرات جديدة، أدخلها بقوة إلى ظاهرة «المدن الكونية»، التي «فجرت» مدن المنطقة، وحولتها إلى «شظايا» مدينية متعددة الأقطاب والهويات.

ثانياً: دبي والمتشبّهات بها: بريق الألفية الثالثة

لا أحد ينكر أن مدينة دبي ملأت السمع والبصر خلال العقدين الأخيرين، حتى إنها أصبحت مثالاً يحتذى، وحلماً لكثير من الساسة ومسؤولي المدن العربية. الصورة التي صنعتها دبي هي مدينة تخرج من عمق الصحراء من «اللاشيء»

تقريباً، لتصبح مدينة بمواصفات عالمية، مثل تلك المدن التي ظهرت في شرق آسيا (سنغافورة وهونغ كونغ). كانت دبي تصور نفسها على أنها المدينة الاقتصادية الأولى في المنطقة، ونقطة وصل بين الخليج والعالم. صاحَب هذا الصورةَ تمدد عمراني محموم جعل من المدينة أكبر ورشة بناء في العالم، حتى إن زائر دبي خلال العشر سنوات الأخيرة، يشعر أن المدينة كلها في حالة بناء، أو أنها مشروع ضخم يبنى دفعة واحدة. لقد ترك هذا التسارع في النمو العمراني آثاراً اجتماعية واقتصادية وبيئية، سوف نتناولها في هذا الجزء من الدراسة.

لم تكتفِ دبي بالتأثير في محيطها العمراني (الشارقة وعجمان وأبو ظبي)، بل امتدت إلى مدن في المنطقة كانت ساكنة لفترة طويلة، مثل الدوحة ومدن أخرى كانت تحاول أن تنمو، لكنها تفتقر إلى الموارد المالية، مثل المنامة. فقد أثبتت دبي أن التوسع العمراني غير المرتبط بحاجة السكان، لا يحتاج إلى موارد مالية؛ بل هو مصدر ينافس النفط وبيع الأراضي في وسط البحر، قادر على جلب موارد مالية من خلال ربط شراء العقارات بالإقامات الدائمة، بصرف النظر عن اعتبارات الهوية الوطنية وتفاقم الخلل السكاني المزمن.

والحقيقة أن الدوحة والمنامة تمثلان مدينتين خليجيتين وجدتا في دبي نموذجاً يحتذى. فقد تحولت هاتان المدينتان خلال العقد الأخير، إلى مشروعين تجاريين، خصوصاً مدينة الدوحة، التي تمددت بشكل مخيف، وظهرت فيها مشاريع عملاقة ومدن صغيرة داخل الدوحة الكبيرة، وتم استقطاب سكان جدد وجامعات عالمية أنشئت لها منطقة تعليمية حرة، لا تخضع لقوانين التعليم في الدولة القطرية. وتم استقدام موظفين أجانب في كافة المجالات، وأصبحت اللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية للتعليم، والسائدة في إدارة القطاع الخاص، وفي الكثير من الأجهزة الحكومية. لكن في نهاية الأمر، تظل الدوحة البسيطة الساكنة حتى نهاية القرن العشرين، هي المدينة التي تبقى في الذاكرة، بينما صارت المدينة الجديدة بذاكرة متحولة، ابتلعت المدينة القديمة بكل سكونها وهدوئها[٢١].

يعمل الآن أكثر من ٩٥٠ شركة عقارية في مدينة الدوحة، كما إنه تم إصدار ١٠٧٠٠ رخصة بناء، وتم إكمال أكثر من ١٢ ألف مبنى، بين عامي

---

(٢١) Ashraf Salama, «Doha: Between Making an Instant City and Skirmishing Globalization,» *Viewpoint*, Special Edition, «Architecture and Urbanism in the Middle East» (Middle East Institute, Washington, DC) (2008), pp. 42-45.

٢٠٠٣ و٢٠٠٥؛ ومع ذلك، فإن هذه المباني لم تغطِّ حاجة المدينة من المباني والمساكن[٢٢]؛ هذا بالرغم من بروز الأبراج بكثافة في سمائها.

وقد ساهم ذلك التوسع العمراني في ارتفاع عدد سكان قطر من حوالى ٧٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٢، إلى حوالى مليون ونصف مليون في عام ٢٠٠٧. وبذلك تفاقم الخلل السكاني المزمن، وهبطت نسبة المواطنين من حوالى ٢٧ بالمئة من السكان عام ٢٠٠٢، إلى حوالى ١٥ بالمئة في عام ٢٠٠٧. وبذلك، نجد أن الطفرة النفطية الثالثة جعلت هذه المدينة خارج حدود السيطرة، كونها أصبحت مدينة هجرة من الخارج، لا مدينة سكانها الأصليين. هذا الهدف له بعده السياسي الواضح، الذي يبدو أنه تشكل في عقول المسؤولين عن المدينة، مع مطلع القرن الجديد؛ فقد كانت هناك رغبة في جعل الدوحة عاصمة نفطية لها تأثيرها الاقتصادي في المنطقة، خصوصاً وأن دبي كانت تحقق نجاحات اقتصادية وعمرانية غير مسبوقة.

أما المنامة القديمة، فتظهر أهدأ من الدوحة ومن دبي. ولكن تظهر ضاحية السيف وامتدادها إلى وسط المدينة منطقة سريعة النمو. وكذلك برزت مدن وتوسعت جزر تم ردمها، كي تقوم عليها مشاريع عقارية ضخمة لغير سكان البحرين. وقد زاد نتيجة لذلك عدد الوافدين إلى الضعف في ظرف عام، بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وبلغت نسبة الوافدين نصف عدد المواطنين، بعد أن كانت حوالى الثلث. هذا بالرغم من التجنيس الواسع الذي حدث في البحرين. وبالرغم من ذلك، ربما تكون المنامة أقل تأثراً، لأنها تعتمد بشكل كبير على وجود جارتها العربية السعودية، وارتباطها بها عن طريق جسر الملك فهد. لذلك فإننا نعتقد أن النمو في المنامة أقل تأثيراً في قيم المدينة، وتأثيره السكاني محدود؛ لكن تبقى الإشكالية الطائفية سبباً رئيسياً في استيراد السكان وتجنيسهم، وهذا في حد ذاته خلل مديني لا تعانيه دبي أو الدوحة[٢٣]. ومع ذلك، فإن ما حدث من نمو عقاري غير مسبوق، قد يكلف المدينة كثيراً؛ فقد تراجعت أسعار العقارات مؤخراً بنسبة ٥٠ بالمئة، وهو مؤشر خطير لما قد يحدث في المدينة في المستقبل[٢٤].

---

(٢٢) الموقع الإلكتروني لجامعة قطر، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٨، <http://qataru.com>.

(٢٣) Mustapha Ben Hamouche, «Manama: The Metrophosis of an Arab Gulf City,» in: Yasser Elsheshtawy, ed., *Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World*, Planning, History and Environment Series (London; New York: Routledge, 2004), pp. 184-217.

(٢٤) أكد موقع الأعمال العربية أن أسعار العقارات في العاصمة القطرية تراجعت بنسبة ٥٠ بالمئة وقيمة الإيجارات بما نسبته ٢٠ بالمئة. ونقل عن صحيفة **ذا بانانسيولا** اليومية أن أسعار الأراضي انخفضت بما يقارب ٣٠ المئة، انظر: <http://arabianbusiness.com>، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

يظهر لنا هنا أن هناك خللاً ما في تعريف معنى «المدينة المعولمة»؛ فبحسب رأي جينيفر روبنسون (Jennifer Robinson)، إن فكرة المدينة الكونية نشأت لسد فراغ مابعد «الكولونيالية»[٢٥]. حيث يمثل الامتداد نحو الآخر والبعد العالمي حالة مهمة في هذه المدينة، تغني عن الوجود المادي للآخر؛ وبالتالي فإن التحولات المادية الكبيرة على مستوى عمران المدينة في دبي والمدن الخليجية الأخرى، لا تعبر عن البعد «الكوني» الحقيقي للمدينة، المبني على الانفتاح على الآخر «خدماتياً» واتصالياً، لا عن طريق التعبير العمراني الكوني والاستثمار العقاري. ومع ذلك، يمثل التنوع الثقافي جزءاً من المدينة الكونية، لكن هذا لا يعني فقط عن طريق المدينة المتعددة الجنسيات.

١ ـ المدينة الكونية والبعد العالمي

وإذا حاولنا فهم حقيقة كونية دبي والدوحة والمنامة كمدن ناهضة في منطقة الخليج تبنت خيار التنمية السريعة والصورة الذهنية الكونية لعمران المدينة، سوف نجد أن هذه المدن تفتقر إلى الكثير من المعطيات التي تجعلها فعلاً مدناً كونية. **أول** تلك المعطيات هو الإشكالية الديمغرافية؛ إذ إن البنية السكانية لهذه المدن هشة، وتعتمد بشكل كامل على سكان غير مواطنين؛ وبالتالي، فإن استقرار المدينة دائماً على المحك، وهذا يقلل من فرص استمرار تأثيرها الكوني. كما إن هذه المدن تفتقر إلى مؤسسات واضحة تدير المدينة، خصوصاً في ما يتعلق بآلية اتخاذ القرار العمراني، وأسلوب القضاء وحفظ الحقوق (شفافية المدينة ومؤسساتها الإدارية والحقوقية). ومع أن مدينة دبي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، خصوصاً في مسألة الحكومة الإلكترونية، وسرعة إنهاء الإجراءات والمعاملات الجماهيرية المرتبطة بالتنمية، وارتفاع مستوى الأمن في المدينة، حيث تملك دبي جهازاً متطوراً للشرطة مقارنة بمثيلاتها في مدن المنطقة؛ إلا أن أسلوب اتخاذ القرارات العمرانية ما زال يعاني انفراد الرأي وغياب المؤسسات الديمقراطية. مفهوم المدينة الكونية في المنطقة مُبتَسَر وغير واضح، وغالباً ما يفسر على أنه الأبراج السكنية والمكتبية التي تملأ سماء هذه المدينة، مع غياب كامل للعوامل غير المنظورة التي تحتاج إليها المدينة.

يتساءل خالد أدهم في دراسته عن الدوحة، هل هي مثل دبي أو مثل باريس؟

---

(٢٥) Jennifer Robinson, «Global and World Cities: A View from off the Map,» *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 26, no. 3 (September 2002), pp. 531-554.

أو أنها مكون هجيني يصعب تحديد منطقة جغرافية أو نطاق زمني له[٢٦]؟ وللإجابة عن مثل هذا السؤال، نحتاج إلى فهم عميق لما يحدث الآن للمدينة في الخليج، وكثير من المدن العربية، التي يبدو أنها تتجه بقوة إلى «الدَّبْينة»، ولعلني أذكر هنا ما كتبه د. ياسر الششتاوي (أستاذ في قسم العمارة في جامعة الإمارات) حول «دبينة القاهرة»؛ فعندما تحاول مدينة مثل القاهرة بِكُل ثقلها الثقافي أن تقلد مدينة دبي، فإن هذا يعني أن عمارة المدينة العربية سوف تصبح عمارة «وورلد ديزني»[٢٧].

إن مدينة دبي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تتجه إلى بناء مفهوم جديد للمدينة في المنطقة، ربما لم يكن واضح المعالم، وبالتأكيد كان يمثل استمرارية لثقافة «مدن اللحظة». حتى إن سماء مدينة دبي صارت تتغير كل ستة أشهر، وعندما تغيب عن هذه المدينة لمدة عام أو عامين، لا تستطيع أن تتعرف إليها بسهولة، إلا ربما من بعض ملامحها القديمة التي لم يمر عليها أكثر من عام أو عامين؛ حتى إنها أصبحت مدينة بلا ذاكرة، ويصعب بناء علاقة مع المكان داخلها. البعد الكوني أو العالمي لمدينة دبي، هو من حيث الشكل محاولة لتكرار تجربة سنغافورة؛ على أن الغطاء السكاني والاقتصادي لمدينة دبي لا يدعم التوجه الكوني لمدينة دبي، وبالتالي أصبحت مدينة غير حقيقية. المشكلة الكبرى هي أن تجربة دبي أصبحت هي التجربة التي تتطلع إليها باقي العواصم الخليجية، وحتى بعض المدن العربية الكبرى.

في مدينة الدوحة، التجربة حديثة العهد جداً، ويمكن حصرها في الخمس أو السبع سنوات الأخيرة؛ فهذه المدينة، دون مقدمات، قررت أن تكون نسخة عن مدينة دبي، فلمَ لا تكون وهي تملك الإمكانات المادية التي تؤهلها لذلك؟ على أن المشكلة الحقيقية هي أن دبي قد تملك المبررات لتوجهاتها العمرانية، فهي مدينة لا تملك أي موارد، إلا الخدمات التي تقدمها للمنطقة، التي أعدت نفسها مبكراً لها. بينما نجد أن مدينة الدوحة لا تحتاج إلى هذا الزخم العمراني الذي تعيشه الآن، لأنه ليس مبنياً على حاجة اقتصادية فعلية، كما هي الحال في دبي؛ وبالتالي، يظهر الوضع في الدوحة وكأنه مجرد نمو عمراني يهدف إلى تعزيز «رمزية المدينة»، على حساب مستقبلها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

---

(٢٦) Khaled Adham, «Rediscovering the Island: Doha's Urbanity from Pearls to Spectacle,» in: Elsheshtawy, ed., *Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World*, pp. 218-257.

(٢٧) Yasser Elsheshtawy, «Redrawing Boundaries: Dubai, an Emerging Global City,» in: Elsheshtawy, Ibid., pp. 167-199.

٢ ـ النمو المديني غير المتوازن: دروس من الأزمة المالية الحالية

تعيش مدينة دبي على مبدأ «الرخاء الاقتصادي»، ولا يوجد بديل آخر يمكن أن يجعل المدينة تستمر في نموها. ولأن الرخاء غير مضمون، فإنه من المتوقع مع الأزمة المالية الحالية أن تتراجع المدينة بشكل مخيف (يوجد قروض وعجز مالي على حكومة دبي يقدر بـ ٧٠ مليار دولار، وهو رقم مرشح للصعود). أهم عنصر في المشكلة التي تعيشها دبي هو أنها اعتمدت بشكل كامل على غير سكانها في نموها العمراني، وقد تم اعتبار المدينة برمتها «مشروعاً تجارياً»، وتم تنفيذ المشروع في فترة لم تتجاوز الثماني سنوات. حتى إن دبي تضاعفت مساحتها المبنية خلال هذه الفترة، وتضاعف عدد سكانها (كما هو مخطط) أكثر من ثلاثة أضعاف، وصار يظهر كل يوم مشروع جديد وفكرة جديدة، حتى إنها تحولت إلى مدينة «الفرص»؛ وذلك على حساب استقرار المدينة البعيد المدى. لقد اعتمدت السياسات التي اتبعتها حكومة دبي على فكرة «الجديد المثير»، وعلى المنفعة القريبة المدى، دون التفكير في الضرر البعيد المدى الذي يحدثه النمو السريع غير المدروس. لذلك، فإنه يحق للدكتور عبد الخالق عبد الله أن يقول إنه مع كل مشروع جديد، يضع سكان دبي بل والإمارات وربما الخليج أيديهم على قلوبهم من تأثير هذا المشروع في حياتهم المستقبلية[٢٨].

لقد كان هناك شعور عام أن دبي صارت تخرج عن السيطرة، وأنها مدينة لم تعد ملكاً لأهلها، بل صار يملكها الغريب، وأن على سكان دبي الأصليين الخروج من المدينة إذا ما أرادوا أن يعيشوا حياة أسرية مستقرة. هذا الشعور السلبي نحو ما يحدث في المدينة، يبدو أنه لم يلقَ آذاناً صاغية من أحد؛ فما يريده «الحاكم» هو أن تصبح دبي مثالاً يحتذى، وتصبح قبلة «المغامرين» الذين هم على عجلة من أمرهم ويريدون لمدنهم أن تتحول إلى مدن كونية، وهو ما حدث على الأقل في مدن الخليج العربي، خصوصاً في مدينة الدوحة، ومدينة المنامة. فخلال الثماني سنوات الماضية، حدث الكثير داخل هاتين المدينتين، الأمر الذي ينذر بأن تتحول إلى مدن «مفبركة» مثل دبي. على أن الأزمة المالية الحالية ربما تكون في صالح المنطقة، كي تلتقط أنفاسها وتفكر جدياً في ما عليها أن تتبناه لمدنها مستقبلاً. فالمدينة يجب أن تظل فضاء للحياة، لا أن ينظر لها على أنها مشروع تجاري استثماري.

---

(٢٨) عبد الخالق عبد الله، «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦).

إن إحدى الظواهر المهمة التي تميزت بها دبي ونشرتها كثقافة عامة في باقي مدن الخليج العربي، هي تبني منهج «مدينة داخل المدينة»، الذي أدى إلى ظهور مشاريع عملاقة مستقلة داخل مدينة دبي ومدن الخليج (مثل مشروع اللؤلوة في الدوحة ومدينة الحرير في الكويت ودرة البحرين وغيرها من مشاريع). هذه الفكرة «الإقطاعية» الجديدة تدعم فكرة «بيع» المدينة، فقد صارت هذه المشاريع تبحث عمن يمولها، وقبل ذلك عمن يستخدمها. ولأن مدن الخليج فقيرة من حيث عدد السكان، صارت تلك المشاريع تسوق عالمياً مع تسهيلات كبيرة في الإقامة والعمل في البلد المضيف. هذا المنهج قضى على ما تبقى من هوية المدن في المنطقة، وساهم مساهمة كبيرة في تغيرها ثقافياً بشكل سريع جداً. حتى إنه يصعب علينا القول إن المدن التي تقع على الطرف الشرقي من الجزيرة العربية هي مدن عربية.

كما إننا لا بد من أن نشير إلى التدهور البيئي الذي أحدثه الكثير من هذه المشاريع. فالبحث عن الأراضي الجديدة التي أصبحت شحيحية في مدينة دبي، والرغبة في وجود هذه المشاريع بالقرب من ساحل البحر؛ دفعا بالكثير من المستثمرين إلى ولوج البحر، والقيام بدفن مساحات كبيرة من البحر لإنشاء المدن الجديدة (النخلة ١، ٢، ٣، وجزر العالم، وغيرها من مشاريع تمتد على ساحل الخليج). لقد ساهمت هذه المشاريع في تغيير الحياة البحرية، وزادت من المخاطر البيئية، حيث تحولت المناطق المحيطة بهذه المشاريع إلى مستنقعات راكدة تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتشغيلها. هذه المخاطرة لا يمكن حلها في المستقبل، وسوف تغير الخارطة البيئية للخليج العربي بشكل كامل، وستكون تكاليفها الاقتصادية باهظة وبعيدة المدى.

وإذا كان التأثير السلبي الذي أحدثته المشاريع الكبرى في مدينة دبي لا يمكن تجاهله، إلا أن التراجع إلى الوراء كذلك أصبح أكثر تكلفة، ولعل هذا ما أحدثته الأزمة المالية الحالية التي أدت إلى توقف كثير من المشاريع العمرانية نتيجة لغياب التمويل اللازم، خصوصاً تلك المشاريع المرتبطة بالقطاع الخاص. والحقيقة أن توقف هذه المشاريع يقلل من الحيوية الاقتصادية للمدينة، التي كانت تعتمد على توفر فرص العمل وارتفاع الأجور كعوامل تجذب المؤهلين من الخارج إليها (لقد تراجع معدل الأجور في القطاع الخاص ٢٠ بالمئة على أقل تقدير منذ بداية الأزمة). والواضح أن التراجع الذي سوف تحدثه الأزمة المالية في مدينة دبي سوف يتجاوز البيئة العمرانية إلى تراجع النمو السكاني (المفتعل)، وبالتالي يمكن أن تتشكل سلسلة من التراجعات التي قد تؤدي إلى ركود اقتصادي وعمراني طويل.

وبشكل عام، يمكن تصور حجم تأثير الأزمة المالية الحالية في مدن الخليج العربي؛ فإذا تصورنا أن القيمة العقارية للمشاريع العملاقة التي تم تنفيذها في هذه المدن قد انهارت (وهي مؤهلة لذلك فقد تراجعت قيمة العقارات في دبي منذ بداية الأزمة من ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة)، فإن الخسائر الاقتصادية سوف تكون كارثية، خصوصاً وأن مدينة دبي تقوم على قاعدة اقتصادية أساسها الاستثمار العقاري، وهي قاعدة سوف تدفع الحكومات فاتورتها الكبيرة في القريب العاجل، فتكلفة البنية التحتية، خصوصاً الكهرباء، عالية جداً؛ وهي خدمة مدعومة من حكومة المدينة، ولا نعتقد أنها سوف تستمر في دعمها في المستقبل، الأمر الذي قد يفاقم مشكلة التنمية العقارية. هذه الحال سوف تتكرر في كل المدن «المتضخمة» خارج حدودها المنطقية، خصوصاً العاصمة القطرية الدوحة، رغم أن حالة الدوحة ربما تكون أقل خطراً كون الدخل من صادرات النفط والغاز المسال (LNG) قد يساعد المدينة على المقاومة لفترة طويلة، وهو الأمر الذي يجب أن يتنبه إليه متخذو القرار في المدينة؛ إذ يجب عليهم عدم الاستمرار في المغامرة العقارية غير المحسوبة، بل يجب ترشيد هذه التنمية والتعامل معها بعقلانية والاستفادة من التجربة الصعبة التي تمر بها مدينة دبي في الوقت الراهن.

أما الكارثة الأكبر، فهي عندما يغادر السكان غير المواطنين هذه المدن، فعندها سوف تصبح خالية مقارنة بالتوسع العمراني الكبير الذي حدث فيها (وهذا أسوأ سيناريو يمكن أن تمر به مدن الخليج). سوف تتحول هذه المدن في هذه الحالة إلى مدن أشباح، لأنه حتى السكان المحليون لن يستطيعوا العيش فيها. هذا التصور الكارثي مستبعد في الوقت الراهن، لكنه ممكن الحدوث في المستقبل إذا استمرت الأزمة الحالية، وتقلصت الفرص الوظيفية، وأصبح العيش في مدن الخليج غير مجدٍ لمن أتى إليها بحثاً عن العمل، أو لفرص كسب الثروة السهلة التي كانت متاحة في السابق.

خلاصة

تخلص هذه الدراسة إلى وجود أربع قضايا أساسية يجب الاهتمام بها إذا ما أردنا تدارك المشاكل التي يمكن أن تواجهها مدن الخليج العربي:

١ ـ القضية الديمغرافية (السكانية)

تمثل هذه القضية جوهر القضايا الملحة التي تعانيها مدن المنطقة، لأن سياسة استيراد السكان تطرح أسئلة كبيرة على مستوى مستقبل إدارة هذه المدن؛ فماذا

يمكن أن يحدث بعد ٥٠ عاماً على سبيل المثال؟ هل سيعتبر السكان المستوردون محليين ويعطون كل حقوق المواطنة، بما في ذلك الحقوق السياسية؟ هذا السؤال المؤرق يجعل من النمو الحضري غير المفكر فيه في مدن المنطقة مصدر خطر سياسي واجتماعي . يمكن التكهن بمعالمه في عالم يتغير بشدة. الأمثلة التي يمكن إجراء مقارنة معها هنا هي هونغ كونغ وسنغافورة؛ ففي الحالة الأولى رجعت هونغ كونغ إلى الصين لأنها تمثل خاصرتها الاقتصادية، كما إن الصين تملك الغطاء السكاني الذي أبقى هونغ كونغ ضمن الحضيرة الصينية، بينما تحولت سنغافورة إلى جزيرة صينية، بعدما كان الملاويون والعرب يهيمنون عليها نتيجة للتغير الكبير في تركيبتها السكانية. ما يمكن أن يحدث في مدن الخليج هو احتمالية هيمنة السكان المهاجرين على مستقبلها السياسي.

٢ ـ القضية السياسية والإدارية

مدن الخليج العربي تحتاج إلى أن تكون «مدناً ديمقراطية»، ويجب أن تكون مدن «كل من يسكنها»، لا مدينة «من يحكمها». تحتاج المدينة إلى أن تكون هم الجميع ونتيجة للتنمية التي يقوم بها الجميع لا حلماً فردياً يشكلها كيفما يشاء. وحتى تكون هذه المدن ديمقراطية، يجب إصلاح مؤسسات المدينة وأسلوب إدارتها المحلية وربطها بشكل مباشر بالسكان، بحيث يكون هناك مشاركة اجتماعية مباشرة في كل القرارات العمرانية، وعدم تجزئة المدينة إلى مشاريع استراتيجية (خارج المحاسبة) ومشاريع يمكن طرحها على المجالس البلدية كما تقوم به حالياً بعض المدن في الخليج. تفعيل مؤسسات المدينة عبر إعطائها كل الصلاحيات الرقابية التي تتيح لها التدخل في الوقت المناسب، فهذه المؤسسات تمثل العنصر الأكثر غياباً في هذه المدن.

٣ ـ القضية الاجتماعية/ الثقافية

هناك ارتباط وثيق بين سكان المدينة والمحتوى الاجتماعي/ الثقافي لهذه المدينة؛ فما حدث في المدن «المتعولمة» في منطقة الخليج، هو إحلال كامل للمحتوى الاجتماعي/ الثقافي نتيجة للتغير الكبير في التركيبة السكانية، وبالتالي لم تعد هذه المدن ذات قيمة ثقافية واضحة، كما إنها خسرت قيمها الاجتماعية التي تجعل منها مدينة ذات «نواة» تحافظ على شخصية المدينة وتجددها باستمرار. هناك من يبرر الانفصام الحاصل بين مدن المنطقة وسكانها، أنه حدث نتيجة لفروض العولمة. على أن هذا التبرير غير حقيقي، لأن العولمة نفسها تثير الحاجة إلى

المحلية، وتدفع السكان إلى المحافظة على هويتهم المحلية، لا الانسلاخ عنها. العولمة تشكل ثقافة «ردة الفعل»، التي تجعل من مقاومة العولمة ملاذاً أساسياً للمحافظة على الوجود، هذا إذا كان هناك حد أدنى من الثقافة المحلية في المدينة؛ على أن المشكلة هي أن مدن المنطقة خسرت الحد الأدنى، لذلك أصبحت مدناً «غير مقاومة».

٤ ـ القضية الاقتصادية

ويبدو أن العامل الاقتصادي الذي دفعت به «عمارة الطمع»، كان على رأس الأسباب التي جعلت المدينة في الخليج العربي تبتعد عن الطريق «القويم»، الذي يفترض أن تسير فيها المدن، خصوصاً وأنها مدن تعكس الدولة وثقافتها. هذا جعل من تبني فكرة أن المدينة «مشروع استثماري» حالة شبه عامة في منطقة الخليج، فقيمة الأرض والمضاربات العقارية وما تقدمه من أرباح هائلة، شكلت عصب القرار العمراني خلال العقدين الأخيرين، وبالتالي تشكلت ثقافة جديدة لدى من يدير هذه المدن، هي البحث عن أراضٍ جديدة كي يتم بيعها. لذلك، لا نستغرب عندما تدفن مساحات هائلة من البحر من أجل هذا الهدف، دون التفكير في ما سيتركه هذا العمل من تأثير في البيئة البحرية في المنطقة. العامل الاقتصادي هنا كان غير متوازن مطلقاً، لأنه كان يخدم فئة محددة داخل المدن، ولفترة وجيزة جداً، دون التفكير في التبعات المستقبلية.

وبشكل عام، تفتقر مدن الخليج العربي إلى التخطيط من أجل المستقبل، فما ستعانيه الأجيال القادمة هو نتيجة للسياسات الخاطئة التي تم اتخاذها لتنمية المدينة، فهذه المدن غير مستدامة، تم تكبير حجمها بشكل غير معقول؛ وبالتالي، زاد حجم الإنفاق عليها بشكل يصنع حالة من اللاعودة، وإلا سوف تتحول هذه المدن إلى خرائب. هذه السياسة أوجدت حالة من الضغط المالي المستمر، الذي جعل من المدينة بوابة إنفاق غير مبررة، تؤثر في مانحي التنمية المختلفة. كما إن السياسات التي تم تبنيها في المنطقة، سوف تصنع بيئة غير صالحة للحياة في المستقبل، نتيجة للتلاعب الحاد بالحياة الطبيعية، الأمر الذي سيخلف إرثاً ثقيلاً لجيل المستقبل، لا نعلم فعلاً كيف سيتعامل معه.

المناقشات

١ ـ حمد الريامي

رغم تقديري العميق وإعجابي بإبداعات دبي وجديدها المستمر ومبادراتها الشجاعة، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا في تقييم نتائج هذه المبادرات، الذي يعتمد على المنطلقات والزوايا والقواعد التي ننظر من خلالها إلى تجربة دبي من الناحية الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية أو غير ذلك، وبالرغم من تقديري لهذه المبادرات، التي تجاوزت بها دبي تقليدية مدننا الخليجية والعربية المملة والمترهلة، وما تعانيه من عشوائية وقبح وانغلاق، متكئة على ما تسميه ماضيها وإرثها التاريخي الحضاري المميز؛ فإنني لم أكن في يوم من الأيام منبهراً أو مهووساً بتجربة دبي على خلاف الكثيرين ممن يندفعون في تجربة الانفتاح حتى النهاية، والإعجاب بتيار العولمة دون كوابح، ودعم اقتصاديات السياحة دون ضوابط، وتشجيع الاستثمار في الأوراق وغابات الأسمنت دون حدود أو حساب. نعم، لم أكن منبهراً بل كنت مشفقاً على دبي مما هو آتٍ، خاصة بعد أن وصل التسابق إلى الوصول بالأبراج إلى ارتفاعات قياسية لا مبرر اقتصادياً أو اجتماعياً لها، الا التسجيل في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وبعد أن وصل الحماس إلى استيراد من يشترون هذه العقارات.

من هنا، وجدت في كل جملة، بل وفي كل كلمة من ورقة الأخ مشاري، تعبيراً صادقاً عما أشعر به، بل وما نشعر به جميعاً من قلق تجاه تجربة دبي؛ خصوصاً مع الأزمة المالية العالمية، كالتي هزت دبي أكثر من أي مدينة في المنطقة. مع ذلك، سأطرح سؤالاً: ماذا كان في وسع دبي ذات الموارد البشرية والطبيعة الشحيحة، أن تقدم لنفسها وللإمارات وللمنطقة الخليجية والعربية، غير ما قدمته بخيره وشره؟ ما المسارات والخيارات والسيناريوهات التي يمكن لدبي بمعطياتها

التي نعرفها جميعا، أن تتخذها وتنجز شيئاً مذكوراً من التنمية، دون الوقوع في ما وقعت فيه مما جاء ذكره في هذه الورقة الرصينة؟

٢ ـ عبد المحسن مظفر

كان في هذه المنطقة رجالات لم نقدرهم حق قدرهم، كحاكم أبو ظبي السابق الشيخ شخبوط، الذي رفض أن يندفع في هذا المشروع التفاقمي؛ فقد كان حاكماً متحفظاً في تطلعاته وحكيماً في توجهاته، وقد ظلمناه تاريخياً.

ملاحظتي **الأولى** هي على ما ورد بخصوص الكويت، إذ أعتقد أن الوضع الكويتي مختلف؛ فالخروج من مدينة الكويت الصغيرة بدأ أساساً رغبة في إعادة توزيع الثروة النفطية على الكويتيين، فانتشرت الكويت الصغيرة في مجموعة من الضواحي المحيطة بالمدينة، وإلى حد بعيد بنفس تركيباتها داخل المدينة الصغيرة القديمة التي ألغيت الآن نهائياً. واليوم، بعد مرور ٥٠ عاماً على إنهاء المدينة، بدأ التفكير والعمل في مشاريع على غرار صرعات دبي للأسف الشديد، وخاصة أنها داخل مدينة محدودة المساحة.

الملاحظة **الأخرى** تدور حول مدينة الحرير التي تحدث عنها الكاتب، فهي ليست مدينة داخل مدينة الكويت، بل هي منطقة سكنية خدمية متكاملة، خارج منطقة المدينة الحالية، شمال الكويت في منطقة الصبية.

٣ ـ حامد الحمود العجلان

أشكر الأخ مشاري على اختلاف ورقته عمّا قدم اليوم، حيث شعرنا بملل ـ مع تقديري لمقدمي الأوراق الأخرى ـ من المبالغة في مواضيع النفط والتحليل الاقتصادي. بالنسبة إلى تجربة دبي، فهي فكرة واختراع ناجح يصعب تقليده، وهناك ظروف موضوعية أدت إلى أن يكون هذا الاختراع ناجحاً، ومنها أن دبي درست الظروف المحيطة بها، وقدمت شيئاً تحتاج إليه بلدان الخليج كلها، وكذلك إيران وباكستان والهند والعراق. دبي ـ مع تحفظ الكثير على تجربتها ـ هي تجربة ناجحة ويجب أن تُقَدر، هي ناجحة لأن الكويت والعربية السعودية والبحرين تختلف عنها. لقد أوجدت دبي فرصة للعمل لملايين الناس من الخليج والعالم، وخلقت مجتمعاً متفاعلاً ومنتجاً من الصعب انهياره. قد تتغير ملكية بعض الأصول في دبي من طرف إلى آخر، قد يفلس أحد المصارف، وتقوم شركة بشراء شركة

أخرى، لكن ستظل ناجحة ما دامت العربية السعودية تعيش بهذه الطريقة، وما دامت الكويت هكذا، وما دامت مجتمعاتنا منغلقة.

٤ ـ فاطمة الشامسي

استمتعت جداً بهذه الورقة، حيث تلمس المخاوف الموجودة؛ ولكنني أتفق مع الأخ حامد على أن تجربة دبي لم تأخذ حقها. إذا قارنّا دبي بالدوحة والرياض، فهذه مقارنة ظالمة، لأن دبي ليس لديها دخل نفطي كالكويت وقطر وغيرهما، ومع هذا نجحت في منافسة هذه البلدان اعتماداً على تنويع مصادر دخل أخرى، والأرقام تؤكد ذلك؛ فبناء دبي لم يكن بالبترودولار كما ذكرت الدراسة. نقطة إيجابية أخرى تحسب لدبي، هي أنها ظهرت وارتفعت معدلات نموها في فترة الحروب التي مرت بها المنطقة الخليجية، كحرب الكويت وإيران والعراق وغيرها؛ ففي ظل عدم الاستقرار، استطاعت أن تجذب الاستثمارات الداخلية أو الخارجية. ما يصفه الباحث من انفصام بين المدينة وأهلها، لا يقتصر على دبي ولا على بلدان الخليج، هذا الانفصام هو إحدى نتائج العولمة التي تجتاح العالم بصفة عامة، وما يجب التحدث عنه من إيجابيات هو مستوى دخل الفرد في دبي، وكيف حققت هذه التجربة دخولاً إضافية للمواطن في دبي، وكيف حدث تطور في الصحة والتعليم وفي الحصول على وظائف. وقد ذكر الباحث مثالاً عن الشيخ شخبوط، حين رفض خطة تطوير أبو ظبي؛ ولكنه رفض كذلك وجود مصارف ومدارس، ووضع عوائد النفط تحت السرير، وجعلها عرضة لالتهام الفئران؛ إذن فهي لم تكن فكرة حكيمة في ذلك الوقت. كلنا نحن إلى الماضي، لكن العالم يتغير، فالأجيال الجديدة لا تحلم ببيوت الطين والعريش وغيرها، ساهمت الثروة النفطية في تحويل هذه المدن إلى مدن عصرية، ويجب أن نعطيها حقها رغم المشاكل والتأثيرات الاجتماعية الحاصلة.

٥ ـ عبد الخالق عبد الله

أعتقد أن ورقة د. مشاري على أهميتها، تبدو كأنها أُقحمت على موضوع النقاش حول الطفرة النفطية. لقد بحثت في الورقة عن حقيقة تأثيرات الأزمة المالية في دبي، فوجدت أنها جاءت في ختام الورقة وليس في صلبها. لا شك في أن دبي مثيرة للجدل، وتجربتها مثيرة ما بين المعجبين أشد الإعجاب، والكارهين والناقدين أشد النقد؛ وبين من يمكن أن يصفها بأنها أفضل تجربة في المنطقة،

ومن يصفها بأنها أسوأ تجربة. يعتمد ذلك على زاوية الرؤية والمكان والتقديرات. ولأن دبي مثيرة للجدل، فإنها جديرة بأن يتم تناولها.

وبالدخول إلى الموضوع، هل دبي مشروع تجاري؟ أليست مشروعاً وطنياً أو مشروع دولة؟ وتبسيطاً للأمور، يمكن أن نسمي دبي مشروعاً تجارياً بحتاً، والأصح من ذلك أنها مشروع اقتصادي أكثر من كونها مشروعاً سياسياً، وهناك فرق جوهري بين أن تكون دبي مشروعاً استثمارياً عقارياً تجارياً، وأن تكون مشروعاً اقتصادياً. هناك وادٍ عميق بين هذين المفهومين، وبذلك تكون دبي قد كررت ما قامت به سنغافورة وكوريا وماليزيا وكل الدول الآسيوية، حيث أعطت الأولوية للاقتصاد وأهملت السياسة، وذهبت بعيداً في التحديث الاقتصادي بكل علاته ومساوئه، وأهملت كثيراً التحديث السياسي.

التجربة المثيرة الأخرى في المنطقة هي تجربة الكويت، المتعلقة بالتحديث السياسي دون تحديث اقتصادي. أي هذين النموذجين هو الأفضل؟ إذا كان هناك درس ما في تجربة الإمارات، فهو التركيز على الاقتصاد ونسيان السياسة. هذا التركيز له مميزاته وعيوبه كما شاهدنا في دبي، وهناك جهد خلاق وعظيم ومبتكر وطائش كذلك في تنويع الاقتصاد والابتعاد عن النفط. كانت هناك فقاعه عمرانية انفجرت في دبي، وهناك دائماً ما يتبقى بعد الفقاعة، وهو مهم جداً للتأسيس إلى ما بعدها، كالبنية التحتية مثلاً. ستظل لدبي قيمتها سواء قبل الأزمة أو بعدها، حيث لا توجد مدينة خليجية أخرى استطاعت أن تسوق أسهمها عالمياً ودولياً كدبي. العقار الذي أنشئ في دبي ستتم الاستفادة منه بعد الأزمة الاقتصادية، أغلب هذا العقار هو من نوع يطلق عليه البيت الثاني، حيث يشتري الكويتي والإيراني والباكستاني والسعودي والروسي عمارة أو فيلا أو أرضاً ليقيم بها فقط في السنة أسبوعاً أو شهراً.

٦ ـ عبد الرزاق فارس الفارس

العقار في دبي متعدد، منه الأراضي والبناء، والملكية فيها لا يسمح بها لغير الخليجيين والمواطنين، إلا في مناطق معينة محدودة، ولأنواع محددة من العقار. أكثر المتملكين الأجانب في دبي هم البريطانيون. فاستثماراتهم هائلة، وقد استفادوا من فرق العملة، وصرف الجنيه مع الدولار.

لقد حدثت طفرة وفقاعة، وأعتقد أن الأمور ستعود من جديد، هذه التجربة

تحتاج إلى دراسة مختلفة، يجب أن ننظر إلى الاقتصاد والسياسة والاجتماع. هناك جوانب في تجربة دبي غير منظورة، منها تنويع مصادر الدخل، وكذلك خلق شيء من لا شيء؛ ليس لدى دبي ليس نفط ولا غاز ولا حتى رأس مال، فالفكرة تكمن في كيفية جذب الآخرين. أحياناً أشبّه دبي، بكل سلبياتها وحسناتها، بمحطة الجزيرة التي ظهرت في وضع إعلامي سيئ في الوطن العربي، فدبي تحدث الخليجيين، وبات جميع العرب يتحدثون عنها وعمّا فيها. لا يلاحظ فعلاً ما في دبي، إلا من عاش فيها، فهناك الأمن والقضاء العادل والسريع، كما إن شرطة دبي هي من أكثر أجهزة الشرطة تقدماً في التعامل الحضاري مع الناس. قال أحد أفراد عائلة كويتية حدثت لها مشكلة كبيرة في الإمارات بخصوص خلافات حول الاستثمارات، قال لي إنه يحس بالأمان في دبي دون سواها، ففيها يعلم ما له وما عليه، بخلاف الشارقة أو رأس الخيمة أو غيرهما.

موضوع استقطاب العقول هائل في دبي، من ناحية التعليم والمؤسسات الفكرية، وهي تذكرنا بالكويت في السبعينيات والثمانينيات، إلا أن المشكلة الكبرى هي مشكلة التغريب، فدبي لا هوية لها. أذكر أن أحد الأتراك الذين حاولنا استقطابهم، وكان يعيش في لندن، قد قال لي: «أنا في لندن أعرف أنني مسلم يعيش في لندن ولي قيَمي، ولكن في دبي لا أعرف من أنا». أعتقد أن هذه مشكلة كبرى، بالإضافة إلى مشاكل النمو السريع وخلافه.

٧ ـ رفيعة غباش

حركت هذه الورقة مشاعر كثيرة في نفسي، وأظن كذلك أنها أثرت في المشاركين من مواطني دولة الإمارات، وهو ما دفعني إلى الحديث. أنا طبيبة وأتحدث من الجانب النفسي لي كمواطنة إماراتية دبوية حتى النخاع، أُقيم في البحرين منذ عام ٢٠٠١، ويؤثر في نفسي كل ما يتناول بلدي الإمارات. ففي عام ٢٠٠٤، قرأت في «مانشيت» الصفحة الأولى من جريدة **أخبار الخليج** البحرينية: «وانهارت أحلام دبي». وفزعت حقيقة من ذلك المانشيت، وقرأت المضمون، وحاولت تفسير ماهية تلك الأحلام التي انهارت، لأن أحلام الأوطان في عقول وقلوب أبنائها لا تنهار بتلك السهولة، ولكنني ظننت أن مأساة كبرى قد حدثت. لقد وجدت أن الخبر كان حول إبعاد موظفين من الإنكليز، تم استقطابهم للعمل في سوق دبي المالية ـ وكأن أحلام دبي مرتبطة بهذه السوق. أتذكر كذلك في أول أسبوع وصلت فيه إلى البحرين، ووجدت في التلفاز ندوة

مطولة عن دبي، حضرت منها ساعة وخرجت. وبعد ٤ ساعات، عدت وفوجئت بأنهم ما زالوا مستمرين في الحوار حول دبي وظاهرة نجاح دبي، وهذا يؤكد أن دبي فعلاً مثيرة للجدل، كما قال د. عبد الخالق.

وصفت ورقة د. مشاري أموراً كثيرة، نقر بها ونعترف بأن هناك تأثيراً سكانياً وبيئياً وأموراً أخرى سلبية لا نقبل بها؛ لكن من جانب آخر، على أي باحث موضوعي، لكي يقيم أي تجربة، أن يطرح السلبيات والإيجابيات في الميزان نفسه. فكما قال الإخوة، إن التجربة كانت محاولة لاستقطاب ثروات في المنطقة، كانت تذهب بعيداً عن المنطقة العربية. الاستقطاب لم يأتِ بالثروات إلى دبي، بل إلى كل المنطقة العربية، والمشاريع عمت دبي ومصر وحتى السودان. فدبي وضعت الوطن العربي على خارطة استثمارات عالمية، وجهت العالم كله نحو هذه المنطقة، وكان مصدر قوتها هذه «إدارة ناجحة». وهذا النموذج الإداري الناجح، غير موجود في الوطن العربي، ولا حتى في بريطانيا؛ وأنا أقمت في بريطانيا ٧ سنوات. ليس هناك دولة يتم فيها استخراج رخصة أو تسجيل عقاري خلال ساعتين سوى دبي. بالإضافة إلى ما قيل، أنجزت دبي بنية تحتية من طرقات وغيرها، نلاحظ الحدائق في كل منطقة والاهتمام بجمال المدينة. أما النقطة الأخيرة فتتعلق بالديمقراطية، ديمقراطية المدن نعتذر عنها فمدننا ٩٠ بالمئة منها من غير المواطنين، لا نريد أن يحكمنا الضيوف، دعونا على ما نحن عليه حتى نكون مستعدين لتلك الديمقراطية.

٨ ـ علي خليفة الكواري

ذكر الأخ عبد الخالق عبد الله وآخرون أن الورقة أقحمت على الموضوع، والحقيقة أن الورقة من صلب الموضوع، وذلك لأننا ندرس الطفرة النفطية وانعكاساتها على بلدان المنطقة، ومن أهم الانعكاسات هذه المرة هو ما حصل من توسع عقاري موجه لاجتذاب سكان من الخارج. وكانت الورقة أساساً تناقش أثر الطفرة في عولمة المدينة في الخليج، والمقصود ليس دبي تحديداً بل هي نموذج والمتشبهات بها مثل الدوحة والمنامة. ما حدث في دبي وبلدان المنطقة قبل عام ٢٠٠٠ موضوع مختلف، لكن ما حدث في دبي والدوحة والمنامة بعد عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، تحولت بموجبه هذه البلدان إلى مشاريع تجارية تسويقية، تباع العقارات فيها لجذب سكان جدد وتوطينهم، بحيث إن من يشتر عقاراً يحصل على

إقامة دائمة بصرف النظر عن العمل. في دبي كان ذلك أوامر، وفي قطر أصبح مع الأسف تشريعاً وهو في البحرين أمر واقع. وهذه هي المشكلة الأساسية التي أردنا طرحها ومناقشتها، ليس في دبي فقط ولكن في غيرها أيضاً. من قبل كانت المشكلة أن هناك أناساً قدموا للعمل واستقروا، ثم اختلف الوضع، فنحن نستقدم أناساً لا يهمنا عملهم ونعطيهم إقامات دائمة دون كفيل أو غير ذلك لمجرد التملك. إذن فالورقة كان الغرض منها دراسة أكثر الآثار ضرراً في المنطقة في هذه الفترة، وهو ما حصل من تنمية عقارية ليست موجهة لتلبية حاجة السكان، وإنما تهدف إلى جذب سكان من الخارج. وقد أكدت للأخ مشاري، بصفتي منسق اللقاء، أن يشمل في دراسته الدوحة والمنامة إلى جانب دبي. ولذلك فالورقة في صلب موضوعنا ولم تقحم عليه.

٩ ـ عبد الرحمن الحمود

مقولة د. عبد الخالق أن دبي مثيرة للجدل هي حقيقة، وكذلك ورقة الأخ مشاري. مسألة أن دبي ليست مشروعاً استثمارياً تحتاج إلى مراجعة، أتلانتك سيتي في أمريكا هي مدينة استثمارية، سنغافورة مدينة استثمارية، وحتى لندن هي مدينة استثمارية. ما يملكه البريطانيون في لندن أقل من ٢٠ بالمئة، الباقي ملك لشركات وأفراد مقيمين أجانب. منذ منتصف القرن الماضي، تحول كثير من المدن إلى مدن استثمارية. الدليل على أن دبي مدينة استثمارية جاذبة، هو أن الأموال التي بنيت بها دبي ليست أموال الحكومة ولا المواطنين، في الإمارات كل المشاريع أو معظمها، هي مشاريع استثمارية بنيت على دراسات جدوى اقتصادية لها، ومن وضع هذه الأموال في دبي لم يضعها هباء، وإنما كان متأكداً أن لها عائداً استثمارياً. الورقة بتركيزها على سلبيات دبي كانت قاسية، ويجب أن ينظر إلى دبي كذلك من الجانب التنموي، جاذب الاستثمار.

١٠ ـ شافي الدامر

أتمنى ألا يثير الموضوع حساسية بخصوص دبي، أنا شخصياً معجب بالتطور والتقدم اللذين حدثا في البعد الإداري والاقتصادي والعمراني في مدينة دبي، رغم أن لديّ تحفظاً كبيراً على مستقبل الوضع السياسي فيها، وخاصة إذا جمعنا البعد السياسي مع البعد السكاني الديمغرافي. تتوفر في دبي اليوم مكونات أزمة سياسية مستقبلية، والمتوقع أن تكشف عنها آثار الأزمة الحالية بشكل أوضح عمّا

قبل، مع أخذنا في الحسبان بأن هذه تعد أول أزمة اقتصادية تمر بنا على هذه الشاكلة.

فهناك اليوم كثافة سكانية مستوردة عالية (مع تحفظي على بعض الإحصاءات التي ذكرها د. النعيم، التي تعد نوعاً ما قديمة)، وهذه الكثافة محافظة على ثقافاتها وهوياتها، وهي مختلفة كلياً عن طبيعة الأقليات التاريخية التي وفدت إلى دبي (قبل الاستقلال)، واندمجت مع السكان المحليين، وصارت جزءاً من المجتمع. أنا أتكلم اليوم على معطيات جديدة مختلفة عن سابقاتها، وهي متعلقة بالكثافات السكانية التي قدمت من مجتمعات معينة مثل الهند وغيرها، وهي التي حافظت على جميع قيمها ومكوناتها الثقافية. ثم إن هذه الكثافة السكانية الجديدة قد احتوت على جميع الطبقات اللازمة لإيجاد ترتيب سياسي معين (الطبقات: العاملة والوسطى والعليا)، التي غرست في دبي مع وجود تسهيلات تؤدي إلى توطينها من حيث تملك العقار ومن ثم الإقامة... إلخ. هذا في تصوري ينذر بقدوم أزمة سياسية حقيقية، خصوصاً وأن آثار الأزمة الاقتصادية الحالية قد تزيد في تأجيج الوضع بشكل أكثر، فقد قال زميلي د. مشاري أنه في نهاية المطاف ستكون دبي مدينة أشباح وأنا لا أوافقه على ذلك، فمهما انخفض سعر العقار سيظل هناك عملية دينامية تجدد هوية السكان، والأخطر أن تكون هوية سكان العقار الرخيص مضيفة إلى الكثافة السكانية المستوردة التي تحدثت عنها، وهنا في وجه نظري تكمن إشكالية الموضوع. سؤالي للإخوة: ما الاحتياطات الفعلية ـ ولا أعني السطحية أو الوقتية ـ التي وضعت لتلافي حدوث أزمة سياسية مستقبلية متعلقة بإشكالية الكثافة السكانية المستوردة اليوم في دبي؟

١١ ـ عبد الله النيباري

أعتقد أن موضوع قبول أو رفض ماهية دبي هو من حق أهل دبي، وبالنسبة إلى غيرهم هو مجرد إبداء ملاحظات، فلا يحق لنا إدانة دبي أو إبداء تحفظات على تجربتها. دبي نموذج إداري ناجح، ولكن لها عيوب من ناحية البعد الاجتماعي. وفي ما يتعلق بما إذا كانت دبي مشروعاً اقتصادي معزولاً عن السياسة، فهذه أول مرة أسمع فيها هذا الرأي، وخاصة من د. عبد الخالق؛ السياسة هي إدارة الاقتصاد، هناك اقتصاد سياسي، فلا يوجد سياسة معزولة عن الاقتصاد ولا اقتصاد معزول عن السياسة. جمال الورقة وأهميتها ـ كما ذكر الأخ الكواري ـ ليست مقصورة على دبي، فجميع بلدان الخليج تعتبر دبي نموذجاً يحتذى في

العمران ـ وليس الإدارة ـ والاستثمار العقاري وغير ذلك، فأغلب بلدان الخليج تقليد كامل لدبي أو جزئي لها، وهذا يخلق مشاكل عديدة. فموضوع الكويت ومحاولتها تقليد دبي جاءت عن طريق الفساد، إذ إن زيادة البنيان والأبراج التي بنيت جاءت عن طريق المخالفات والرشوة. لم يكن هذا ما خطط له في مدينة الكويت، فكيف تبنى مبانٍ تصل إلى ٤٠ دور أو ١٠٠ دور لأساس أريد له أن يصل أقصى ارتفاع له إلى ٤ أو ٥ أدوار؟ تخيلوا حجم المشاكل التي ممكن أن تحدث. ما المتطلبات المالية لاستدامة هذا العمران، وخاصة أنه ليس هناك نفط في دبي، كيف ستصرف على المباني والمجاري والكهرباء وطرق وخدمات، هل هناك مصادر مالية تكفي مستقبلاً لإدارة كل ذلك؟

السؤال الآخر يكمن في كون دبي تعيش حالياً على الاستثمار في الإنشاءات، فهناك حوالى ٥٠٠ مليار دولار خصصت للاستثمار في الإنشاءات، وهذا الانتعاش يعتمد على مزيد من الإنشاءات؛ فهل سيستمر ذلك؟

وحول موضوع التركيبة السكانية الذي أثاره الأخ مشاري بخصوص المدينة والمجتمع، أسأل: التنمية لمن؟ أما حول ما أثارته الأخت رفيعة، إذا كان سكان دبي المواطنون أقل من ١٠ بالمئة، والوافدون ٩٠ بالمئة؛ وبعد أكثر من عقد سيكون مضى على إقامة بعضهم ٤٠ ـ ٥٠ سنة. فهل سنتعامل معهم كمواطنين؟ أو فعلة أو مستأجرين؟ وهل يمكن لهذه الصيغة أن تستمر وتدوم؟ خاصة أنه سيكون هناك متغيرات في العالم. نحن الآن تحت حماية نظام عالمي معين، وبعد ٢٥ عاماً، لو طالب الهنود أو الباكستانيون أو الفليبينيون بحقوقهم ـ ولاحظوا أنهم هم من بنى دبي ـ ماذا سيكون موقف الـ ١٠ بالمئة الموجودين في دبي؟ أينكرون هذه الحقوق؟ أم يمنحونها بناء على مبادئ حقوق الإنسان، فستتحول دبي إلى أمر آخر.

١٢ ـ جاسم السعدون

أريد الرد على الأخ عبد الخالق، فأنا أقصد دبي مشروعاً تجارياً، وأنا أعي جيداً الفرق بين المشروع التجاري والمشروع الاقتصادي. أعيد سؤال الأخ عبد الله، التنمية لمن؟ ما مصيرك حين تصبح ثالث أقلية في بلدك؟ نحن لا نصرف التنمية عن السكان الجدد، ولكن يجب أن نميز بين مشروعين: مشروع سنغافورة، أي المشروع التجاري، الذي حين قام وحدث ما حدث، انتقلت

السلطة في النهاية من أهل البلد الأصليين، الملاويين والعرب. إذ الصينيين؛ وانتهى هذا المشروع بانتقال السلطة. أما مشروع هونغ كونغ، فهو مشروع اقتصادي، لأنه في خاصرة الصين، ويخدم الصين؛ وما قام به هم الصينيون بإدارة إنكليزية، وبالتالي تحول إلى جزء خادم لاقتصاد الصين، بل إنه حول نموذج الصين إلى نموذج هونغ كونغ؛ لذلك لا يمكن التفريق بين السياسة والاقتصاد. يجب أن نناقش هذه القضية بقلب وعقل مفتوحين، فكلنا في قارب واحد، وعلينا التفكير في مخرج من الأزمة، وإذا كان هذا النموذج هو الصحيح والناجح، يجب أن ننقله ونقلده في أماكن أخرى، وبالتالي يجب أن نتناقش بمحبة وتواصل، ودون غضب أو حساسيات.

الأمر الآخر الذي يمكن أن يساعد على تحويل هذا الأمر من مشروع تجاري إلى مشروع اقتصادي، هو أن يكون المحيطون بدبي ناضجين. أنا أعتبر أن دبي هي الخاصرة لدولة موحدة في المنطقة ككل، وبالتالي تكون واجهتنا للعالم، ولكن هذا يحتاج إلى أن تكون لدينا القدرة على أن نكون دولة واحدة وأن نوافق على أن تكون دبي هي الواجهة. وبالتالي، وفي وضع دبي الحالي، لا يمكن أن يستمر عدد سكان دبي ٧ أو ١٠ أو ١٢ بالمئة من مجموع السكان، وقد تضيع لو قررت الجمعية العمومية للشركة ـ مجموع السكان ـ عقد اجتماع للجمعية العمومية، وقالوا إنهم مساهمون كالسكان الأصليين بل وأملاكهم أكثر من أملاك السكان، ويريدون الآن تشكيل مجلس إدارة. أما القول إننا حين خرجنا من نطاق المشروع الاقتصادي إلى التجاري، فلا نستطيع إقرار ديمقراطية ومؤسسات لإدارة الدولة؛ فهو قول في غاية الخطورة، فحتى إن لم نرغب في ذلك، فالأغلبية الأولى أو الثانية تريد ذلك، وسيكون طلبها مشروعاً؛ بالتالي سنعطيهم الفرصة لتحويلها بطريقتهم إلى مشروعهم الاقتصادي، ويسقط كمشروع تجاري. أنا لست ضد المشروع ولا أقطع بأنني على حق، ولكن أظن أن هذا المشروع التجاري آيل للسقوط إن استمر دون أن يكون خاصرة للبلدان المحيطة به.

١٣ ـ أحمد سيف بالحصا

من وجهة نظري الشخصية، أعتقد أنه يجب على أي ورقة أن تكون عادلة بعرض السلبيات والإيجابيات، وأن تثير بعض التصورات؛ لكن هذه الورقة أخذت منحى واحداً، هو الاتجاه السلبي؛ وكنت أتمنى أن تكون أكثر توازناً.

١٤ ـ مشاري عبد الله النعيم (يرد)

الهدف من الورقة ليست انتقاد دبي أو الانتقاص منها، وهذه النظرة السلبية لا علاقة لها بالأزمة الاقتصادية الحالية. خلال الخمس سنوات الماضية قمت بكتابة الكثير عن دبي، وأحد المقالات نشر في إحدى الجرائد السعودية، وكان موضوعه المدن المزيفة (Fabricated City)، فالتنمية لمن؟ تجربة دبي تعلمنا منها الكثير، وأثرت في الكثير، إلى درجة ظهور مصطلح «الدَّبْينة»، الذي عرف حتى على مستوى اللغة الإنكليزية؛ فكثير من الكتابات الإنكليزية يستخدم مصطلح الدبينة (Dubianization).

تحدث الإخوة عن السكان بعد ٥٠ سنة في دبي والإمارات بشكل عام، نحن ننظر إلى مجتمع وإلى أمة أكثر من كوننا ننظر إلى مدينة أو تجربة تجارية. لقد تساءل الأخ: ما الضير في أن تكون مدينة مشروعاً استثمارياً؟ وضرب مثال لندن. لندن مدينة إنكليزية، وأتحدى أي إنسان يزور لندن دون أن يشعر بالتنوع الثقافي؛ إلا أنها تظل محتفظة بهويتها، وبأنها المدينة الإنكليزية الأكبر والأهم. أما في دبي، فلا أعتقد أنه يشعر بأنها مدينة عربية؛ الفرق شاسع بينهما. فلا يمكن مقارنة مدينة تشكلت خلال عقد بمدينة تشكلت على مدى قرون وبنت اقتصادياتها على أسس، هناك علم اقتصاديات المكان الذي بني على أساس الاستدامة، وتنوع مصادر الدخل بأيدي محلية مع استقطاب خبرات وعقول؛ ومقابل هذا النجاح في الاستقطاب، خسرت دبي الروح المحلية، والجوهر. فالمقارنة غير واردة أبداً ما بين دبي وغيرها.

ركزت الورقة على كثير من السلبيات، لكن هناك بالتأكيد الكثير من الإيجابيات التي أتت بها دبي، ولكنها من وجهة نظري الشخصية لا تقارن بالسلبيات، إذا أخذنا في الاعتبار الزمن كمعيار مهم في تاريخ المدن وحياتها أو موتها. فأنا لن أنظر إلى عشر سنوات مضت، وأنسى المئة سنة القادمة. التقارير التي قرأتها قبل أن أذهب إلى دبي، تقول إن هناك مشاريع تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليار دولار متوقفة في دبي، لكن هناك مشاريع أخرى أيضاً بـ ٦٠٠ مليار قيد التنفيذ. فالأزمة المالية لن توقف دبي، ولكنني ما زلت مصراً على إمكانية تحول دبي إلى مدينة أشباح، وهذا لا يعني أنه لن يكون في دبي سكان، ولكني عنيت أنه من الممكن أن يقل إجمالي سكانها على الأقل ٥٠ بالمئة من العدد الحالي، وهذه إشكالية كبرى. فعندما يكون النسيج العمراني خالياً من السكان على مساحة ٥٠

بالمئة، فهذه مشكلة كبيرة. إذا كان الجانب الأمني وغيره من الجوانب غير المنظورة، التي تحدث عنها د. الفارس موجودة الآن، فمن الممكن أن يختل هذا الجانب مستقبلاً إذا أصبح ٥٠ بالمئة منها خالياً من السكان، ويمثل بؤراً للجريمة. المدينة لا تبقى على وتيرة واحدة، فهي تتحول بتحولات اقتصادياتها وتركيباتها السكانية والقدرة على إدارتها. الحدائق التي تحدثت عنها د. رفيعة، وقالت إنها من جماليات المدينة، هي أمر حقيقي، ولكنها ليست مستدامة. فإذا كنت أمتلك الموارد التي تدير المدينة في الوقت الحالي، فمن الممكن أن أخسر فرصة إدارتها في أي وقت، وبالتالي تتحول هذه الحدائق إلى خرائب في المستقبل. يجب أن نبحث في كيفية المحافظة على حياة هذه المدينة، بدلاً من اعتبارها مجرد مشروع استثماري تجاري.

الفصل التاسع

النرويج كسبت نعمة النفط(*)، وتجنّبت نقمته

فاروق القاسم(**)

(*) تستعمل كلمة النفط في هذه الورقة كمرادف لكلمة (Petroleum) التي تشمل الزيت والغاز الطبيعي.

(**) مستشار في شؤون النفط ومن كبار العاملين في إدارة النفط في النرويج سابقاً.

أولاً: مقدمة عامة

١ ـ المعالم المميزة للنهج النرويجي

يمكن تلخيص العوامل التي تميز النرويج، وتضعها بين أنجح الدول المنتجة للنفط، في ما يخص حسن إدارتها لقطاع النفط؛ بما يلي:

ـ التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على كل القرارات التي تمس اتجاه وحجم وسرعة عمليات النفط.

ـ وجود إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، ليس فقط في قطاع النفط، وإنما في جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.

ـ التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العاملة، للاستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة.

ـ الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات، لغرض تحسين شروط العقود من جهة، ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.

ـ تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاعين الحكومي والأهلي في عمليات النفط، إما بصورة مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط، وإما بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.

ـ التزام السلطات الحكومية منذ البداية، بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة، ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.

ـ النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية.

ـ التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن، والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من ٢٥ بالمئة إلى أكثر من ٤٥ بالمئة.

ـ التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.

ـ تحقيق مستوى تقني عالٍ للأداء في قطاع النفط، عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي.

بالإضافة إلى المميزات أعلاه، يؤدي التنسيق والتخطيط دوراً مهماً على الصعيد الوطني في النرويج. كل العوامل المذكورة أعلاه، وعوامل أخرى غيرها، أدت وما زالت تؤدي دوراً مهماً، عبر التكامل داخل استراتيجية وطنية، تساعد على تحديد الأهداف ووضع الخطط المنسقة لتحقيقها. وفي هذا المجال، أدت وزارة المالية، وتؤدي دوراً مهماً في تنسيق ووضع الخطط الشاملة، لغاية تطوير الاقتصاد الوطني. وتقدم هذه الخطط إلى مجلس الوزراء، ومن ثم إلى مجلس النواب؛ حيث تناقش بالتفصيل كجزء من الحوار السياسي حول الميزانية العامة للدولة.

٢ ـ ميزات النرويج قبل عهد النفط

لظروف النرويج ومستوى التقدم فيها قبل اكتشاف النفط، أثر إيجابي كبير في نجاحها في إدارة قطاع النفط، خاصة عند مقارنة هذه الظروف بظروف الدول التي سبقت النرويج إلى صناعة النفط. وقبل بداية اهتمام شركات النفط بإمكانية وجوده في بحر الشمال، كانت النرويج من الناحية الاجتماعية تتمتع بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالٍ للمعيشة، تتوفر فيه العناية الاجتماعية لكل المواطنين، دون استثناء. بفضل هذا الأمان النفسي للمواطنين، وبحكم جمال الطبيعة في النرويج، كان (وما زال) النرويجيون يميلون في أسلوب حياتهم، إلى تفضيل القيم المعنوية والروحية على القيم المادية.

من الناحية **السياسية**، كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط، تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال. كذلك كانت النرويج، وما زالت، تعتبر بلداً ديمقراطياً ومسالماً يدافع عن حقوق الإنسان ويؤمن بالتعاون الدولي؛ مما جعلها موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب.

أما من الناحية **الثقافية**، فقد كان البلد، وما زال، يتمتع بمستوى عالٍ للثقافة العامة، مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الثقافة والحياة الجامعية والبحوث.

من الناحية **الاقتصادية**، كانت النرويج تتمتع باقتصاد متكامل ومنتعش، يتميز بأساس صناعي مرموق. وبحكم توفر الشلالات الطبيعية، تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة، أدت إلى انخفاض استيراداته النفطية، مقارنة ببقية دول أوروبا، التي كانت تعتمد كلياً على استيراد النفط. وكما هو معروف، فإن للنرويج تقاليد

طويلة ومتطورة في كل من الملاحة وصيد الأسماك، مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق خاصة مع أوروبا وأمريكا.

٣ ـ استفادة النرويج من التجارب الدولية السابقة

من حسن حظ النرويج أن بدأ اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياهها الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول الكبرى المنتجة للنفط. ولقد كان من الطبيعي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط، أن يدرس تجارب الدول الأخرى، لكي يتنور من إنجازاتها ويتجنب أخطاءها. ولا يتسع المجال هنا لبحث كل التجارب التي أفادت النرويج نتيجة لدراساتها. غير أنه من الممكن في ما يلي، تلخيص الخطوط العريضة لتطور الصناعة النفطية على المستوى الدولي، وبالأخص تطور العلاقة بين الدول المضيفة والشركات العاملة فيها.

يعتبر عام ١٨٥٨ البداية الأولى لصناعة النفط كما نعرفها اليوم، ليس فقط بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بل بالنسبة إلى العالم ككل. وكما هو معروف، فإن ملكية النفط في الولايات المتحدة، كانت وما زالت تتبع ملكية الأرض. ويعني هذا أن لأي شخص في الولايات المتحدة حق استخراج النفط تحت بيته أو مزرعته أو أي قطعة أرض يملكها. نتيجة لهذه القاعدة، وبسبب السعر العالي للنفط، ازدهرت عمليات النفط بسرعة هائلة، أدت بدورها إلى توفره وانتشار استعماله، ومن ثم زيادة الطلب عليه. وفي الوقت نفسه، خلق هذا التطور السريع في إنتاج النفط حاجة ماسة إلى تنظيم العواقب المترتبة على عمليات النفط، وخاصة في ما يتعلق بالخدمات، وبالبنى التحتية المشتركة بين المنتجين، التي تمس في الوقت نفسه مصالح المواطنين بصورة عامة. كذلك أدت عمليات التنقيب والإنتاج إلى نزاعات مختلفة بين المالكين أنفسهم من جهة، وبين هؤلاء المالكين وبقية المواطنين من جهة أخرى؛ مما اضطر الولايات المختلفة في الاتحاد الأمريكي، والسلطات الفدرالية؛ إلى تبني تشريعات تحمي المصالح العامة من عواقب عمليات النفط المختلفة.

واستمرت عمليات النفط في الولايات المتحدة على هذا النمط، حتى بدأت مصادره تنضب، مما اضطر شركات النفط إلى التوجه خارج البلد بحثاً عن المزيد. وهكذا بدأت شركات النفط الكبرى في عمليات التنقيب والإنتاج في الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم، بموجب امتيازات شاسعة شملت كل أطراف البلدان المعنية؛ وحيث كانت عائدات النفط في البلدان المضيفة ومدى تأثير هذه البلدان في سير العمليات أمراً رمزياً فقط. وهكذا دخلت الصناعة النفطية منذ بداية القرن العشرين عهداً طويلاً، تميز بهيمنة الشركات الكبرى على قطاع النفط

واقتصاديات استثماره. واستمر هذا العهد حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، حيث بدأت فترة المواجهة بين شركات النفط وبعض البلدان المنتجة، حينما حاولت الأخيرة زيادة نفوذها وريعها من عمليات النفط.

استمر عهد المواجهة بين شركات النفط والشركات الدولية طيلة الخمسينيات والستينيات، دون التوصل إلى حل شامل يرضي مطالب البلدان المنتجة للنفط. غير أن تشكيل منظمة أوبك، وازدياد التضامن بين البلدان المصدرة، أديا في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، إلى تأميم مصادر النفط وتسليم ملكيتها كلياً لشركات وطنية. وهكذا تضاءل دور الشركات الدولية في أكبر البلدان المصدرة للنفط، إلى أن باتت مجرد شريكة، أو مقاولة للشركات الوطنية.

صادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في أوائل الستينيات، عهداً حاسماً في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وهكذا، فقد كان من الضروري للنرويج، قبل الشروع في عمليات النفط، أن تدرس تجارب الدول الأخرى المنتجة، للاستفادة منها. ونتيجة لدراسة ماضي الصناعة النفطية وحاضرها، قررت النرويج أنه من الأفضل خلق نظام جديد يتجنب المواجهة بين السلطات والشركات، ويسعى بدلاً من ذلك إلى تحقيق تعاون بناء بينهما، يقوم على أساس مشاركة منصفة في الحقوق والواجبات بين الطرفين. ومن خلال الامتيازات في السنوات العشر الأولى، اتضحت وجهة نظر النرويج في ما يخص نسب المشاركة بين الطرفين، حيث تبين أن حصة الشركات يجب أن تكون كافية دون أن تتجاوز ما هو متعارف عليه على المستوى الدولي، كمكافأة لعنصر المخاطرة في الاستثمارات التي تتعرض لها الشركة. وهكذا، بدأت النرويج في وضع الأسس التشريعية والتعاقدية والتنظيمية، التي أدت تدريجياً إلى تحقيق تعاون بناء بين الشركات والسلطات الحكومية، مبني على احترام الأدوار، ومشاركة التكاليف والمجازفة بين الطرفين؛ على أسس تجارية معترف بها تعكس حصصهما في الامتياز.

ثانياً: وضع الأسس لإدارة الموارد النفطية: سياسة التأني والتخطيط

١ ـ الحذر في البداية من مخاطر الاستعجال في عمليات النفط

على العكس من بقية الشعوب التي تجد نفسها متلهفة لاكتشاف النفط، كان الشعور العام في النرويج فاتراً، إن لم يكن سلبياً، في ما يخص احتمال وجود

النفط في بحر الشمال. ولعل أهم الأسباب التي شجعت على هذا التشاؤم، أن مديرية المسوح الجيولوجية في النرويج كانت جازمة في نكرانها لاحتمال وجود النفط، دون أن يكون هناك أي معارض لها في هذا الرأي بين الجيولوجيين النرويجيين. بعبارة أخرى، كانت النرويج تنظر إلى شركات النفط كمجموعة من المغامرين الذين يحلمون باكتشافات كبيرة، سوف تساعد على تقليل اعتماد الغرب على استيراد النفط من الخارج. إضافة إلى هذا، فقد كان المواطنون النرويجيون في ذلك الحين ينعمون بمستوى معيشي لا بأس به، يستحق الحماية ضد أي مغامرات قد تكون مغرية، ولكنها في الوقت نفسه محفوفة بأخطار جسيمة قد تهدد حياتهم الهادئة.

غير أن التوقعات تغيرت نوعاً ما بعد اكتشاف الغاز في هولندا وبريطانيا، في الجزء الجنوبي من بحر الشمال. ونتيجة لهذه الاكتشافات، ازداد احتمال وجود الغاز في المياه النرويجية. مع هذا، بقى الرأي العام في النرويج مشككاً، بسبب البعد الشاسع بين الاكتشافات في الجزء الجنوبي من بحر الشمال والجزء النرويجي منه. ولم تكن هناك أية وسيلة لفحص احتمال وجود الغاز أو النفط في الجزء النرويجي من بحر الشمال، إلا عن طريق منح امتيازات للتنقيب والإنتاج للشركات الراغبة في ذلك.

وهكذا بدأت النرويج في التحضر لدخول مرحلة التنقيب، حيث كان من المهم قبل كل شيء سن التشريعات اللازمة، وتأسيس النواة الإدارية للإشراف على عمليات التنقيب. بعد إكمال هذه التحضيرات الأولية، دعت الحكومة كل الشركات الراغبة والمؤهلة لذلك، إلى تقديم عروضها بالنسبة إلى ٢٧٨ رقعة محددة في بحر الشمال. وبعد دراسة العروض وإتمام المفاوضات اللاحقة، منحت السلطات ٧٨ رقعة لـ ٩ مجموعات مختلفة من الشركات.

لم تمر مدة طويلة على منح الامتيازات في عام ١٩٦٥، حتى باشرت الشركات المرخصة عمليات التنقيب. وهكذا، تم حفر أول بئر استكشافي عام ١٩٦٦. واستمر الحفر على قدم وساق حتى بلغ عدد الآبار ١٣ بئراً في العام ١٩٦٨، حين تم اكتشاف أول حقل للنفط (Cod Field)، وكان حجمه وللأسف أصغر من الحد الأدنى للاستثمار التجاري. ومع هذا، فقد أثبت اكتشاف هذا الحقل وجود النفط بكميات كبيرة، مما جعل احتمال وجوده بكميات تجارية مسألة وقت فقط.

ساعد اكتشاف حقل Cod على تبديد الشكوك حول وجود النفط في بحر

الشمال النرويجي. ولكنه في الوقت نفسه فتح المجال لبعض المخاوف في ما يتعلق بعواقب عمليات النفط، وخاصة إذا ما أدت النتائج المشجعة إلى بداية مرحلة الإنتاج في الأمد القريب. وبدأت نظرة الشعب والحكومة في ما يخص تصعيد عمليات النفط، تتميز بالكثير من الحذر، خشية أن تطغى صناعة النفط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وهكذا، بدأ النقاش على المستويين الشعبي والسياسي حول فوائد ومساوئ عمليات النفط، والشروط اللازمة لتجنب العواقب المضرة بمصلحة البلد على الأمد الطويل. غير أن هذا الحوار لم يتوصل إلى نتائج واضحة، مما أدى إلى استمرار الحذر من تصعيد عمليات التنقيب.

بعد اكتشاف حقل أكوفيسك في نهاية ١٩٦٩/ بداية ١٩٧٠، استمرت الاكتشافات في منطقة أكوفيسك بالذات، وفي مناطق أخرى من بحر الشمال. ولم تترك هذه النتائج المشجعة أي مجال للشك في أن النرويج قد دخلت فعلاً في عهد جديد، يحتم إنتاج النفط في المستقبل القريب. وبدلاً من التركيز على المغريات المترتبة عن هذه الثروة غير المتوقعة، كما حدث ويحدث في كل الدول الأخرى، احتفظت النرويج بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات الجسيمة. ومما يدعو إلى الإعجاب، أن النرويج، بدلاً من تصعيد عمليات التنقيب نتيجة للاكتشافات، فضلت بالفعل طوال السبعينيات، المزيد من التأني في منح رقع جديدة للتنقيب. وكان السبب الرئيسي لهذا التأني هو كسب الوقت لتهيئة البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها.

٢ ـ الاتفاق الجماعي في البرلمان حول سياسة النفط في عام ١٩٧١ (الوصايا العشر)

من أجل تعزيز السياسة الوطنية في ما يتعلق بأمور النفط، ارتأت لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي في عام ١٩٧١، أن تدون المبادئ الأساسية لسياسة النفط في وثيقة مركزة يسهل الرجوع إليها من قبل أكبر عدد من المواطنين، وبالأخص أولئك الذين يعملون في صناعة النفط. ومن باب تأكيد هذه المبادئ، سُميت الوثيقة بالوصايا العشر. ويمكن تلخيص فحوى هذه الوثيقة بالمبادئ التالية:

ـ يجب ضمان السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم كل عمليات النفط في النرويج.

ـ يجب توفير احتياجات البلد النفطية من الإنتاج المحلي.

ـ يجب أن تخلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على أساس النفط النرويجي.

ـ يجب حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد ينتج من عمليات النفط.

ـ يجب منع حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.

ـ كقاعدة مبدأية يجب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي إلى أرض النرويج قبل تصديرهما إلى الخارج.

ـ على الدولة أن تقوم بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط، ومن ضمن ذلك أن تسعى الحكومة إلى خلق جهاز ينسق نشاطات صناعة النفط، يجمع بين الأهداف الوطنية والدولية.

ـ يجب خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط، وتمارس الأعمال التشغيلية في هذا القطاع، بالتعاون البناء مع الشركات الوطنية والدولية.

ـ يجب وضع سياسة ملائمة بالنسبة إلى المناطق غير المفتوحة شمال خط ٦٢ شمالاً.

ـ لا بد من تعزيز علاقات النرويج الخارجية لشرح النهج النرويجي على المستوى الدولي.

٣ ـ التقرير البرلماني الرقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤

بعد ٤ سنوات من الاكتشافات الكبرى في بحر الشمال، قامت وزارة المالية النرويجية بدراسات مستفيضة في ما يتعلق بتأثير عمليات النفط والعوائد المتوقعة منها في المستقبل في الصناعات القائمة وفي الاقتصاد الوطني بصورة عامة، إضافة إلى تأثيرها في نمط التطور الاجتماعي في النرويج. وبعد استلام مختلف التعليقات من الوزارات والمؤسسات المعنية، كما هي العادة في النرويج، والاستئناس بفحوى هذه التعليقات، قدمت الحكومة إلى البرلمان في عام ١٩٧٤ التقرير الرقم ٢٥ الذي يعتبر من أهم الوثائق في موضوع تجنب نقمة النفط.

وكما ورد في التقرير، فقد كان الهدف منه:

«وضع الأساس لاتخاذ قرارات مهمة في ما يتعلق بسياسة التراخيص في المستقبل، وكيفية استعمال عائدات النفط».

بعد بحث مختلف التوقعات والاعتبارات، توصل التقرير إلى ضرورة الحذر من تصعيد الاستكشافات بصورة غير مدروسة، خوفاً من التأثير السلبي لهذا التصعيد في الاقتصاد الوطني بصورة خاصة. وادعى التقرير أن التأثير السلبي هذا يأتي بشكلين، إما كتأثير مباشر في الصناعة الوطنية وفي سوق الأيدي العاملة في البلد، نتيجة المشاركة الوطنية في عمليات النفط (كالتنقيب أو الإنتاج أو تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط المختلفة أو عمليات التصنيع المنبثقة من النفط كالتنقية والتكرير والصناعات البتروكيميائية. . . إلخ)، وإما بصورة غير مباشرة عن طريق استعمال عائدات النفط لزيادة الاستهلاك المحلي أو الاستثمار الداخلي. لذلك أكد التقرير ضرورة التخطيط الاستراتيجي، لتحاشي المآزق الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدث كنتيجة لعمليات النفط.

وبرر التقرير المخاوف المذكورة أعلاه باحتمال حدوث الظواهر السلبية التالية:

ـ نقل المزيد من الطاقات المالية والبشرية من الصناعات التقليدية إلى صناعة النفط، مما يُضعف الصناعات التقليدية.

ـ التصعيد في عمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي المترتب على عائدات النفط، سيؤديان إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مضر في تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الصناعات التقليدية.

ـ نتيجة لهاتين الظاهرتين، ارتأى التقرير أنه من المحتمل أن تفقد الصناعات التقليدية قابليتها على تحمل المنافسة في الأسواق الدولية.

وهكذا، استنتج التقرير أن أي تصعيد في عمليات النفط يجب أن يتم تدريجياً، وبصورة مخططة، من أجل تحاشي زيادة الاتكال على موارده.

ثالثاً: أهم الخطوات لتجنب نقمة النفط

١ ـ التأنّي في منح الامتيازات

كما سبق ذكره، منحت السلطات النرويجية في أول دورة للترخيص عام ١٩٦٥، ما لا يقل عن ٧٨ رقعة، في محاولة لتشجيع الشركات على التنقيب (الشكل الرقم (٩ ـ ١))؛ غير أن سياسة الحكومة النرويجية تحولت طوال السبعينيات إلى التأنّي في منح الامتيازات، حيث لم يزد عدد الرقع المرخصة سنوياً على ٥ رقع فقط (اللون الفاتح). غير أن السلطات الحكومية قررت في أوائل

الثمانينيات، أن الاقتصاد النرويجي كان قد نجح في تجنب العواقب السيئة من عمليات النفط، مما شجع على زيادة عدد الرقع المرخصة سنوياً من عام ١٩٧٩ فصاعداً. ومن بداية ١٩٩٩، بدأت السلطات تمنح الرقع بحسب مقتضيات المناطق المختلفة.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)

عدد الرقع التي منحت بين عامي ١٩٦٥ و٢٠٠٤

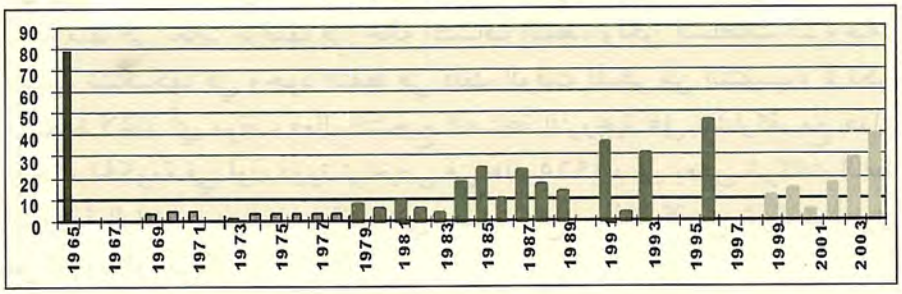

٢ ـ دعم وتشجيع الصناعة الوطنية

يمكن تصنيف المشاركة الوطنية في عمليات النفط إلى صنفين: الصنف **الأول** يشمل المشاركة النرويجية في عمليات النفط بصورة مباشرة كمستثمر، عن طريق الحصول على امتيازات للتنقيب والإنتاج. أما الصنف **الآخر** للمشاركة، فهو ذلك الذي يتم خلال تقديم الخدمات والمعدات اللازمة لعمليات النفط كمقاول أو كمجهز لشركات النفط.

ويمكن تلخيص الأهداف الجوهرية التي تنشدها سياسة المشاركة الوطنية بهدفين يعكسان الصنفين أعلاه: الهدف **الأول**، وانطلاقاً من الوصية السادسة (حول مهمة الدولة في تنسيق قطاع النفط)، والسابعة (تشكيل شركة وطنية حكومية)، فقد كانت السلطات النرويجية مؤمنة بأن تحقيق مبدأ السيطرة الوطنية على أهم القرارات في صناعة النفط يتطلب وجود شركات وطنية تشرح وتدافع عن وجهات النظر النرويجية داخل صناعة النفط ذاتها، حيث يتم تحضير الخطط للتنقيب والتطوير والإنتاج. ولقد ذكرت الحكومة هذا الهدف بالذات في اقتراحها للبرلمان حول تشكيل الشركة الوطنية الحكومية عام ١٩٧٢. الهدف **الثاني**، وكما ورد في الوصية الثانية من الوصايا العشر، فإن من أهم الأهداف في سياسة النفط، خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج، منبثقة من وجود النفط

النرويجي. وكجزء مهم من هذا الهدف، يفضل كثيراً أن تكون الفرص هذه قادرة على الاستدامة، دون الاعتماد على استمرار وجود النفط.

٣ ـ دعم شركات النفط النرويجية

على الرغم من تحفظ الرأي العام النرويجي في ما يخص احتمال وجود النفط في مياه البحار النرويجية، فقد بادر بعض الشركات النرويجية إلى التهيؤ للمشاركة في عمليات النفط قبل ١٩٦٥؛ حيث عقدت عقود مشاركة مع شركات عالمية، رغبة منها في تعزيز موقفها في حالة اكتشاف النفط. ولكن السلطات النرويجية، بسبب تشكيكها في وجود النفط في ذلك الوقت المبكر من التنقيب، لم تكن مستعدة لاتخاذ أي موقف فعال لتشجيع الصناعة النرويجية على المشاركة. مع هذا، منحت الحكومة في أول دورة تراخيص في عام ١٩٦٥، إلى بعض شركات النفط النرويجية الرائدة، حصصاً متواضعة في بعض الرقع، بالمشاركة مع شركات أخرى من أوروبا أو أمريكا.

يعتبر قرار الحكومة النرويجية في إشراك الشركات الوطنية في التراخيص عام ١٩٦٥ نقطة انطلاق مهمة لتشجيع الشركات النرويجية. ويصح القول هنا إن التطور السريع الذي شهدته الشركات النرويجية الثلاث (ستاتوسل وهايدرو وساكا)، لم يكن ممكناً دون الإسناد المستمر من السلطات النرويجية، التي سعت منذ دورة التراخيص الثانية في ١٩٦٩، إلى منح ما يقارب ثلث الحصص في الامتيازات للشركات الوطنية.

٤ ـ دعم الصناعة النرويجية وزيادة تجهيز الخدمات المحلية لعمليات النفط

كما سبق ذكره أعلاه، سعت الحكومات النرويجية المتعاقبة في خططها الاستراتيجية طوال السبعينيات والثمانينيات، إلى تحقيق الهدف الوارد في الوصية الثانية، الذي يتطلب خلق صناعات جديدة مبنية على أساس النفط. ومن جملة الإجراءات الناجعة التي اتخذتها السلطات، نذكر أن الحكومة اشترطت على الشركات الدولية أن تساهم في تطوير الصناعة المحلية داخل وخارج صناعة النفط. وتركت الحكومة للشركات أن تختار نوع المساهمة، إما عن طريق المشاركة المباشرة، أو الاستثمار، أو توقيع عقود للتعاون وتبادل الخبرة مع المؤسسات النرويجية على أساس المصالح المشتركة.

كذلك شجعت الحكومة شركات النفط الدولية على دعم عملية تطوير التقنية

النرويجية، وخاصة داخل قطاع النفط، من أجل اللحاق بالتقنية العالمية، وتجهيز الخدمات لعمليات النفط في النرويج. بالإضافة إلى هذا، أعلنت الحكومة في أواسط السبعينيات عن هدفها في زيادة نسبة التجهيزات النرويجية لعمليات النفط (Local Content) إلى ٧٠ بالمئة من مجمل تكاليف التنقيب والإنتاج، واعتبرت النسبة معقولة لكل الأطراف المعنية. وفي أواخر السبعينيات، نجحت الحكومة في تحقيق هذا الهدف في بعض السنوات.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن سياسة التأني في منح الامتيازات ساعدت كثيراً على تحقيق الأهداف المدرجة أعلاه، لأنها وفرت للشركات الوطنية وقتاً كافياً للتعرف إلى صناعة النفط البحرية وتطوير إمكانياتها وطاقاتها، لتلبية متطلبات هذه الصناعة في الظروف المناخية القاسية في بحر الشمال. ومن حسن حظ النرويج، فقد كانت تحديات بحر الشمال المناخية والبحرية، جديدة أيضاً بالنسبة إلى الشركات الدولية، مما شجع الطرفين على التعاون لإيجاد الحلول المناسبة في أسرع وقت ممكن.

٥ ـ أهمية الصناعة النفطية في اقتصاد النرويج

كنتيجة لمجمل الخطوات التي أشيرَ إليها أعلاه، تمكنت النرويج خلال ١٠ سنوات، من خلق صناعة لتجهيز عمليات النفط على مستوى دولي مرموق. واليوم تشكل التجهيزات النفطية أهم مصادر الإنتاج والتصدير في النرويج.

كما يتضح من الشكل الرقم (٩ ـ ٢)، فإن للنفط منذ الثمانينيات أهمية بارزة في الإنتاج الوطني النرويجي. وقد بلغت قيمة صادراته في عام ٢٠٠٦ حوالى ٥٠٠ مليار كراون (حوالى ٧٠ مليار دولار أمريكي). كذلك، يعتبر تصدير التجهيزات النفطية اليوم من أهم مصادر التصدير في النرويج، حيث بلغت الصادرات في عام ٢٠٠٦ حوالى ٣٣ مليار كراون (حوالى ٤,٧ مليارات دولار أمريكي).

مع هذا، فإن نسبة هذين المصدرين إلى مجمل طاقة التصديرات النرويجية، تدل بوضوح على أن القطاعات غير النفطية ما زالت في ازدهار، وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج. ففي عام ٢٠٠٦، وبالرغم من أسعار النفط العالية في ذلك العام، كانت صادرات النرويج، باستثناء النفط، تعادل الصادرات المرتبطة بالنفط. وبالطبع، فإن النسبة اليوم تحت الأسعار المنخفضة للنفط، هي أكثر بكثير في صالح الصادرات غير النفطية.

الشكل الرقم (٩ ـ ٢)
مقارنة بين حجم الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية

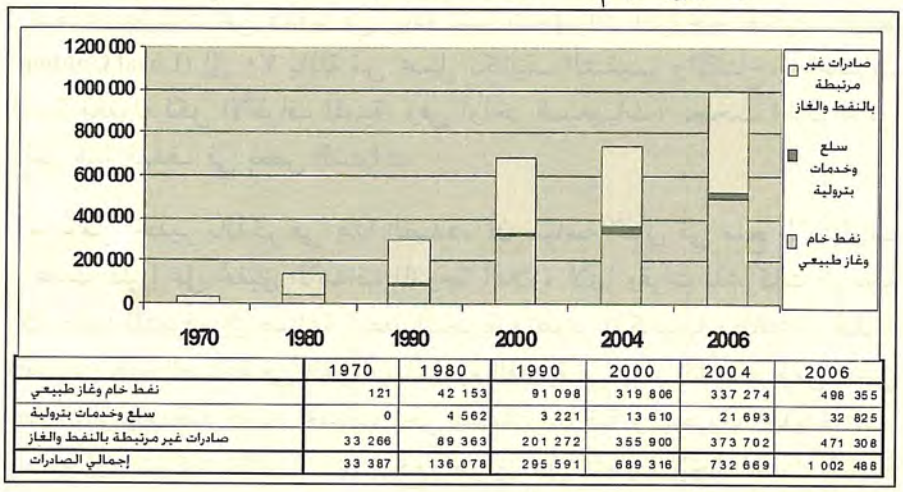

	1970	1980	1990	2000	2004	2006
نفط خام وغاز طبيعي	121	42 153	91 098	319 806	337 274	498 355
سلع وخدمات بترولية	0	4 562	3 221	13 610	21 693	32 825
صادرات غير مرتبطة بالنفط والغاز	33 266	89 363	201 272	355 900	373 702	471 308
إجمالي الصادرات	33 387	136 078	295 591	689 316	732 669	1 002 488

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي في النرويج.

٦ ـ أهمية النفط والخدمات النفطية في صادرات النرويج

كما يبدو من الجدول الرقم (٩ ـ ١)، فقد بلغت قيمة الإنتاج من قطاع الخدمات النفطية (بما في ذلك إنتاج منصات الحفر والاستخراج)، ما يقارب ٥ بالمئة من مجمل الإنتاج الوطني (أو ١٦٧ مليار كراون) في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن المبلغ متواضع بالقياس إلى مجمل الإنتاج الوطني، فهو يمثل نجاحاً كبيراً لسياسة الحكومة النرويجية في خلق قطاعات صناعية منبثقة من النفط. والمهم في هذا الصدد، أن تطور هذه القطاعات كان وما زال مشروطاً بمبدأ القدرة على الاستمرار، حتى بعد نضوب النفط في النرويج.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)
قيمة الإنتاج من قطاع الخدمات النفطية

القطاع	عدد الشركات	الأيدي العاملة	مليون كراون	النسبة المئوية
الصناعة والتعدين	٢٠٨٨٠	٢٦٨٩٨٤	٧٠٣٥٨٥	١٠٠
المنتجات البترولية والكيمياوية	٢٨٩	٤٥١١٦	١١٣٥٨٥	١,١٦
منصات الحفر والإنتاج	١٣٢	٢٠٦١٤	٥٣١٧٦	٣,٦

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي في النرويج.

٧ ـ شرط موافقة البرلمان على خطط التطوير

من أجل ضمان السيطرة الوطنية على الفعاليات المرتبطة بإنتاج النفط، قرر البرلمان في البداية ألا يسمح للشركات بالمباشرة في عمليات التطوير، دون موافقة البرلمان على خطة تطوير الحقل المختص[١]. ويمكن تلخيص الأسباب الموجبة لقرار البرلمان هذا بالنقاط التالية:

ـ التحكم في استثمارات الدولة بصفتها شريكاً مباشراً في عمليات النفط، حيث تبلغ نسبة المشاركة النرويجية (الحكومية والأهلية) ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة.

ـ التأكد من أن الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير، لا تؤدي إلى أضرار مباشرة أو غير مباشرة للبيئة أو للصناعات القائمة في البلد خارج القطاع النفطي.

ـ التأكد من أن تطوير الحقول يتم بموجب أنظمة البلد في ما يتعلق بنسبة الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة.. إلخ.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن قرار البرلمان في ما يتعلق بضرورة موافقته على خطط تطوير الحقول، كان مهماً جداً كوسيلة فعالة لفرض سيادة البلد وتحقيق أهدافه وخططه الاستراتيجية في قطاع النفط.

٨ ـ توزيع المهام الحكومية المتعلقة بإدارة النفط

مجلس الوزراء هو بالطبع المستوى الأعلى لاتخاذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية، كما هي الحال في أغلب الدول. لهذا، يقوم مجلس الوزراء بتنسيق سياسة الدولة مستنداً إلى توصيات الوزارات المختلفة، ويقدم للبرلمان تقارير متعددة بهذا الشأن.

على المستوى الوزاري، تتولى وزارة المالية في النرويج مسؤولية التخطيط الاقتصادي الموحد للبلد، بالمشاورة مع الوزارات المختصة كل بحسب اختصاصه. غير أن مسؤولية إقرار الخطط، هي مسؤولية جماعية تتمثل في مجلس الوزراء.

في ما يخص قطاع النفط بالذات، فإن دور وزارة المالية في وضع الخطط الاقتصادية يشمل كل الدخل الحكومي، بما في ذلك عائدات النفط. لهذا السبب،

---

(١) عدل هذا القرار في التسعينيات ليشمل الحقول العملاقة فقط بينما خول البرلمان وزارة الطاقة والنفط سلطة الموافقة على بقية الحقول.

تقوم وزارة النفط بوضع الخطط لصناعة النفط، بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية؛ وتنفذ الخطط بالتشاور المتواصل معها. ليس هناك أي شك في أن اشتراك وزارة المالية الفعال في تخطيط الصناعة النفطية، ساعد كثيراً على حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات العفوية التي كان من الممكن أن تنبثق عن صناعة النفط.

في السنين المبكرة من عمليات التنقيب، عُهدت المهام الحكومية للنفط إلى وزارة الصناعة، حيث كانت الوزارة تتولى إدارة أمور التعدين بصورة عامة، بالإضافة إلى أعمالها الأخرى. بعد توسع عمليات النفط، قررت الدولة في عام ١٩٧٨ تشكيل وزارة خاصة، تجمع بين شؤون النفط والطاقة. وتتولى هذه الوزارة اليوم مسؤوليات وضع السياسة النفطية، واقتراح التشريعات، ووضع الخطط لعمليات النفط ومنح الامتيازات. كل ذلك بالتعاون مع بقية الوزارات، كل بحسب اختصاصه، وبالأخص مع وزارة المالية كما سبق ذكره أعلاه.

بحسب التقاليد الحكومية في النرويج، تسند مسؤوليات المتابعة والمراقبة إلى مديريات تقنية تحت الوزارات المختلفة ذات المسؤولية. وفي حالة النفط شكلت مديريتان: **الأولى** تتفرغ لما يتعلق بإدارة مصادر النفط، بينما تتفرغ **الأخرى** لأمور السلامة والصحة والبيئة، إضافة إلى تنسيق عمليات المراقبة من قبل الدوائر الحكومية المختلفة تجاه الشركات.

في ما يخص مهمات جمع وتدقيق إيرادات النفط المختلفة، تقوم دائرة خاصة في وزارة المالية بهذه المهمات، مستندة إلى الخبرة التقنية المتوفرة في بقية الجهاز الحكومي، ولا سيما في وزارة ومديريات النفط المذكورة أعلاه.

خلاصة

تتلخص أهم الخطوات التي ساعدت على تحاشي نقمة النفط في النرويج بما يلي:

ـ الإجماع السياسي المبكر على ضرورة السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم عمليات النفط.

ـ دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط، سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات.

ـ التأني في منح التراخيص، ريثما يتهيأ البلد اقتصادياً واجتماعياً لتصعيد وتوسيع عمليات النفط.

ـ الإجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستدامة، غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج.

ـ اشتراط عرض خطط تطوير الحقول على البرلمان، للمصادقة عليها قبل الشروع في التنفيذ. ولقد ساعد هذا كثيراً في دعم مبدأ السيطرة الوطنية.

ـ قيام وزارة المالية بدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل للبلد، ساعد على تفادى المخاطر قبل وقوعها.

رابعاً: صندوق التقاعد الدولي (صندوق النفط سابقاً)

١ ـ صندوق التقاعد الدولي

بحكم الاستثمارات الهائلة في عمليات بحر الشمال، وقرار النرويج في المشاركة مباشرة كمستثمر في عمليات النفط، لم يتوفر للبلد أي ريع إيجابي من قطاع النفط في السنين الأولى من الإنتاج؛ لذلك لم يبدأ هذا الريع حتى عام ١٩٧٥، ولم يبلغ نسبة ملحوظة من الدخل الوطني الشامل حتى عام ١٩٨٠.

غير أنه بعد ١٧ سنة من بداية عمليات النفط، وبعد سبع سنوات من بداية الريع الإيجابي؛ عَينت الحكومة النرويجية في عام ١٩٨٢ (متابعة للتقرير الرقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤)، لجنة خاصة شملت خيرة الاقتصاديين والسياسيين في البلد، لبحث موضوع زخم العمليات النفطية، وتأثيره في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية بصورة عامة. وبعد دراسات ومناقشات شاملة، قدمت اللجنة تقريرها عام ١٩٨٣، حيث أوصت بأنه من الممكن تصعيد عمليات النفط بصورة معتدلة، دون الإضرار بالصناعات القائمة. وبررت استنتاجها هذا بأن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان قد وصل إلى درجة ناضجة من التكيف، بحيث يمكن تصعيد عمليات النفط دون خطر على بقية جوانب الاقتصاد الوطني.

كذلك أوصت اللجنة بضرورة خلق صندوق لعائدات النفط، يفصل عائدات الدولة من النفط عن الاقتصاد الوطني وعن الاستهلاك الداخلي، ويشكل في الوقت نفسه احتياطياً يحمي اقتصاد البلد من الذبذبات العنيفة المحتملة في أسعار النفط. غير أن السلطات لم تتبع هذه التوصية مباشرة، وإنما أخذت الوقت الكافي للتفكير في الأمر، وتصميم الصندوق، قبل تشكيله عام ١٩٩٠.

٢ ـ محطات مهمة في تاريخ صندوق التقاعد

يمكن تلخيص أهم الأحداث والقرارات بخصوص صندوق التقاعد بالنقاط التالية:

ـ في العام ١٩٩٠: تم تأسيس صندوق النفط بموجب قانون.

ـ في العام ١٩٩٦: تم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق.

ـ في العام ١٩٩٨: تم السماح بتوظيف أموال الصندوق في أسهم تجارية.

ـ في العام ٢٠٠٠: تم السماح بتوظيف أموال الصندوق في أسواق خمس مختلفة.

ـ في العام ٢٠٠٥: تمت تسمية الصندوق بـ «صندوق التقاعد».

ـ في العام ٢٠٠٧: تجاوز حجم الصندوق مبلغ الـ ٢٠٠٨ مليار كراون نرويجي (ما يعادل ٣٣٠ مليار دولار أمريكي) في نهاية ٢٠٠٧.

٣ ـ تنظيم صندوق التقاعد

يمكن تلخيص المبادئ السياسية لصندوق التقاعد بما يلي:

ـ يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

ـ في أي سنة، لا يسمح للحكومة سحب أي أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).

ـ وكقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب ألا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على ٤ بالمئة من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

تتولى وزارة المالية بطبيعة الحال المسؤولية العليا لصندوق التقاعد. وتقوم الوزارة سنوياً بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. هذا وقد عهدت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي.

الشكل الرقم (٩ ـ ٣)

العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق التقاعد

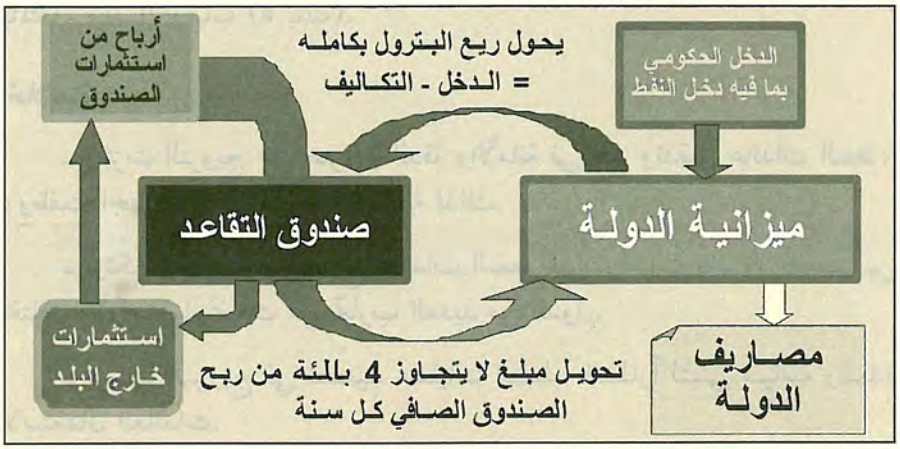

المصدر: محاضرة (أنجفار تفيت)، مدير عام في وزارة المالية ـ أوسلو.

يتضح مما ذكر أعلاه، أن الصندوق هو في الواقع جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه هو في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عائدات النفط.

٤ ـ تعليمات العمل في صندوق التقاعد

من أهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق، ما يلي:

ـ يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.

ـ الصندوق مخول استثمار أمواله فقط خارج النرويج (يمنع الاستثمار داخل النرويج).

ـ على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، أو حيث هناك شك في وجود الرشوة أو الإساءة إلى البيئة.

ـ يجب ألا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية ٤٠ بالمئة من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى ٦٠ بالمئة في المستقبل.

ـ تتوزع الاستثمارات جغرافياً بين أوروبا (٥٠ بالمئة)، أمريكا/ أفريقيا (٣٥ بالمئة)، وآسيا/ أوقيانيا (١٥ بالمئة).

ـ تكون الإيداعات الثابتة ٦٠ بالمئة من استثمارات الصندوق (قد تخفض النسبة إلى ٤٠ بالمئة) وهي موزعة كالآتي: أوروبا (٦٠ بالمئة)، أمريكا/ أفريقيا (٣٥ بالمئة)، وآسيا/ أوقيانيا (٥ بالمئة).

خلاصة

ـ ركزت النرويج على ضرورة الدقة والأمانة في جمع وتدقيق عائدات النفط، ووظفت الجهود الكافية في وزارة المالية لذلك.

ـ ارتكز تعامل النرويج مع عائدات النفط على دراسات وافرة، جمعت بين مختلف الآراء، واستفادت من تجارب العديد من الدول.

ـ تريثت النرويج في تصعيد عمليات النفط، انتظاراً لتبني سياسة رشيدة لاستعمال العائدات.

ـ لحسن الحظ كان هناك إجماع سياسي حول مبدأين أساسيين: **الأول** هو تجنب زيادة الاستهلاك المحلي بصورة قد تضر بالصناعات القائمة والاقتصاد الوطني، **والثاني** مشاركة عائدات النفط مع الأجيال القادمة.

ـ تأسيس صندوق التقاعد تحت وزارة المالية نجح في تحقيق ثلاثة أمور: **الأول** فصل عائدات النفط عن الاستهلاك المحلي، وحماية الاقتصاد الوطني من نقمة النفط؛ **والثاني** هو حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة من الذبذبات العنيفة في أسعار النفط؛ أما **الثالث**، فهو تمويل تقاعد الأجيال القادمة.

ـ يقوم الصندوق باستثماراته فقط خارج النرويج ويلتزم بالقيم الإنسانية والأخلاقية.

خامساً: الدروس المستفادة من تجربة النرويج: أهم أهداف سياسة النفط

في العرض السريع أعلاه، كان التركيز محصوراً في أهم الخطوات التي ساعدت النرويج على تجنب نقمة النفط، وكسب الفائدة من عائداته للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. إضافة إلى هذا، ومن أجل إكمال العرض ووضعه في إطاره الطبيعي الأوسع، لا بد من الإشارة إلى جانبين آخرين لهما أهمية بالغة بالنسبة إلى تحقيق النجاح في إدارة مصادر النفط: الجانب **الأول** يخص وجود مقومات الإدارة الرشيدة في البلد، بينما يخص الجانب **الآخر** ضرورة التنسيق

الوطني الشامل بين الأطوار المختلفة في قطاع النفط وبين هذه الأطوار ومختلف النشاطات الأخرى في المجتمع.

١ ـ مقومات عامة للإدارة الرشيدة

يعتمد نجاح أي جهد صناعي كبير على وجود إدارة رشيدة في البلد، ليس فقط لإدارة القطاع بالذات، وإنما لنظام الحكم بصورة عامة (Good Governance). وكما ورد أعلاه، فإن نجاح النرويج لم يكن ممكناً على هذه الدرجة العالية من الكفاءة، لو لم تتوفر في البلد منذ البداية إمكانيات متعددة على مختلف المستويات، تشكل بكاملها مقومات الإدارة الرشيدة.

من الصعب جداً أن تتوفر في أي بلد ظروف مطابقة لظروف النرويج. لهذا يمكن الجزم بأن تطبيق النهج النرويجي دون تغيير، قد يؤدي إلى الفشل مهما حسنت النيات. من هذا، يمكن أن نستنتج أنه لا بد لكل بلد أن يختار نهجه الخاص، الذي يتفق مع ظروفه وتطلعاته وإمكانياته. وبالرغم من أنه لا يمكن ولا يجدر لأي بلد أن يطبق النهج النرويجي مباشرة، فإن هناك دروساً كثيرة من هذا النهج، يجدر بالدول الأخرى أن تدرسها قبل اختيار الحلول التي تناسب ظروفها الخاصة.

مما لا شك فيه، أن وجود النفط في أي بلد يمثل فرصة فريدة للاستفادة من هذا المصدر الثمين. وبما أن النفط مصدر ناضب، فإن الفرصة هذه ذات أمد محدود، لا تفسح المجال للكثير من الأخطاء. لذلك، يتحتم على البلد أن يتحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط، بحيث تتناغم العمليات في خدمة المصلحة الوطنية الشاملة؛ ويقتضي هذا بالطبع وجود سياسة نفطيه واضحة للبلد.

من الجدير بالذكر أن هناك في أي بلد قوى متعددة، داخلية وخارجية، تعمل دائبة للتأثير في قرارات النفط في اتجاهات مختلفة، وفي أكثر الأحيان متضاربة في ما بينها. لذلك، فإن نجاح أي بلد في الاستفادة من مصادره النفطية، يعتمد بصورة خاصة على قابليته في تحديد وتنفيذ سياسة نفط واضحة ومتكاملة، يؤمن ويلتزم بها أكبر عدد من المواطنين والمؤسسات الوطنية. ومن الأفضل طبعاً أن يتوصل البلد إلى هذه السياسة في وقت مبكر من بداية عمليات النفط.

في ضوء سياسة النفط هذه، على البلد أن يقر التشريعات والأنظمة والوثائق التعاقدية اللازمة لتحقيق السياسة في أسرع وقت ممكن. بالإضافة إلى هذا، على البلد خلق تنظيم محكم ومتكامل لقطاع النفط، يحدد أدوار المؤسسات الأهلية والحكومية ووسائل التعامل بين الاثنين، على أساس مشروع يضمن الشفافية والعدالة والأمانة الحرفية. استناداً إلى هذه الأسس، على البلد أيضاً أن يؤسس مؤسسات ناظمة تقوم بمتابعة عمليات النفط والتأكد من التزام الشركات العاملة بتشريعات البلد وأنظمته وبشروط العقود. وأخيراً لا بد للسلطات الحكومية، بعد تأسيس المؤسسات المختلفة، من تجهيزها بالكفاءات والطاقات اللازمة للقيام بأعمالها في تطبيق سياسة النفط وتحقيق أهدافها المنشودة.

٢ ـ الأطوار الثلاثة لتحسين الفائدة من النفط

كما هو مبين في الشكل أدناه، تتكون صناعة النفط من ثلاثة أطوار أساسية، يسعى كل منها إلى تعظيم الفائدة من مصادر النفط، وهي طور الاستخراج، وطور تعظيم قيمة المنتجات الخام، وطور الاستفادة من الريع.

يشمل كل من هذه الأطوار عملياتٍ مهمة، يمكن تلخيصها على سبيل المثال وليس الحصر، في الشكلين الرقمين (٩ ـ ٤) و(٩ ـ ٥).

الشكل الرقم (٩ ـ ٤)
الأطوار الأساسية لصناعة النفط

الشكل الرقم (٩ ـ ٥)
الأطوار الأساسية لتحسين الفائدة من النفط

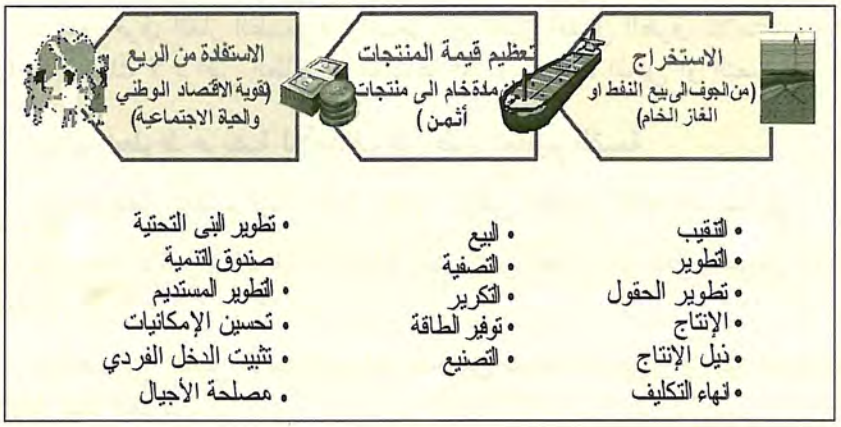

بالنظر إلى حجم وتعقيد معظم هذه العمليات، فقد جنحت شركات النفط الكبرى، لأسباب تشغيلية وإدارية، في تنظيم بعض العمليات كقطاعات، أو حتى كشركات منفصلة داخل الشركات الأم. ويبدو أن هذا التوجه قد أدى في النهاية إلى إضعاف أو فقدان مبدأ التكامل في التخطيط بين الأطوار والعمليات على المستوى الحكومي أيضاً. مع هذا، فليس هناك أي شك في أن الأطوار الثلاثة تتبادل التأثير وتتكامل في صورة تُحتمُ توحيدها في استراتيجية وطنية شاملة. إضافة إلى ما ورد أعلاه، تستطيع الدول المنتجة أن تعظم الفائدة من النفط إذا ما تبنت في كل من الأطوار الثلاثة الأهداف المدرجة تحت كل طور. فيما يلي عرض موجز لهذه الأهداف.

أ ـ خطوط عريضة للأهداف في طور الاستخراج

يمكن تلخيص أهم الأهداف في طور الاستخراج بما يلي:

ـ تشخيص وتقييم المناطق المختلفة والتراكيب الجيولوجية المشجعة للاسكتشاف.

ـ تبني سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب والإنتاج منطلقة من سياسة النفط وخطط التنمية الوطنية. الهدف هنا هو أن يتم اكتشاف أكبر عدد ممكن من التراكيب المشجعة تجارياً في الأوقات المناسبة لتطويرها طبقاً للخطة الوطنية الشاملة.

ـ تحقيق أنجع الطرق لتطوير وإنتاج الاكتشافات، كل بحسب متطلباته وإمكانياته، بحيث يتم استخلاص أكبر نسبة ممكنة من النفط.

ـ رسم الخطط المثلى لتطوير الطاقة الإنتاجية والبنى التحتية في البلد، بحيث تتناغم هذه مع خطط التطوير الاقتصادي للبلد على الأمدين المتوسط والبعيد.

ـ التوصل إلى أفضل الحلول التشغيلية في ما يخص البيئة والسلامة والكفاءة في استعمال البنى التحتية.

ـ منع حرق الغاز الطبيعي، والسعي إلى تحقيق أفضل الطرق للاستفادة منه، سواء كان ذلك لأغراض الطاقة أو الصناعة أو الاستهلاك المحلي أو التصدير.

ب ـ خطوط عريضة للأهداف في طور تعظيم القيمة

في ما يخص تعظيم قيمة النفط الخام، يمكن تلخيص الأهداف بما يلي:

ـ دراسة الأسواق المحلية والدولية لتشخيص أفضل الوسائل لتسويق الزيت والغاز.

ـ النظر في أفضل الاستراتيجيات لتحقيق سياسة التسويق وخلق المؤسسات اللازمة لهذا الغرض.

ـ النظر في أفضل السبل لتحقيق قيمة مضافة للنفط تعزز العائدات التقليدية وتكون في الوقت نفسه أساساً لصناعات وطنية جديدة.

ـ استعمال الزيت والغاز ومنتجاتهما لسد احتياجات البلد.

ـ تشجيع الصناعات المحلية التي تستفيد من النفط.

ـ السعي إلى تنسيق الأهداف أعلاه مع سياسة التطوير بصورة عامة ومع سياسة رشيدة لتوفير فرص العمل بصورة خاصة.

ج ـ خطوط عريضة للأهداف في طور الاستفادة من عائدات النفط

في ما يخص الاستفادة من عائدات النفط، يمكن تلخيص الأهداف بما يلي:

ـ جمع وتدقيق العائدات بدقة وأمانة تحمي مصلحة البلد في استلام حصته الشرعية.

ـ وضع خطة شاملة للتطوير والتنمية، تشمل كل القطاعات وكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد، بما فيها استعمال جزء من عائدات النفط لخلق صناعات وفعاليات تطويرية خلاقة ذات فائدة مستديمة للمجتمع وللأجيال القادمة.

ـ النظر في تأسيس صندوق خاص للتنمية لتمويل خطط التطوير والتنمية المستدامة.

ـ النظر في تأسيس صندوق لأكبر جزء ممكن من فائض العائدات. هدف الصندوق هو **أولاً** حماية الاقتصاد الوطني من الذبذبات في سعر النفط أو من حالات طارئة أخرى، **وثانياً** خدمة مصالح الأجيال القادمة.

المناقشات

١ ـ علي فخرو (رئيس الجلسة)

أعتقد أن هناك استخلاصاً عاماً أساسياً من هذه المحاضرة، وهو أن النفط ليس بالضرورة سبب المشاكل في أي مجتمع إذا توافرت فيه ثلاثة شروط أساسية: الشرط **الأول** هو وجود توازن بين الدولة والمجتمع، حيث توجد الدولة ويوجد المجتمع؛ والشرط **الثاني** هو وجود مؤسسات متعاونة في ما بينها، تتبادل المراقبة والمحاسبة، كما هي الحال في النرويج؛ الشرط **الثالث** هو أن تصبح الصناعة النفطية جزءاً من الاقتصاد، وليس كل الاقتصاد؛ كما هي الحال في بعض الدول.

٢ ـ عبد الله النيباري

لديّ بعض الأسئلة استكمالاً للعرض بخصوص بعض النقاط التي تفاداها الأخ فاروق، باعتبار أنها معروفة؛ منها حجم الإنتاج ـ الذي هو ٣ ملايين برميل ـ وحجم الإيرادات والتكاليف والقوى العاملة في العمليات النفطية والصناعات المرتبطة بها، وعدد العاملين في الصناعات النفطية أو العمليات التي تغذيها. من المعروف أن النرويج قطعت شوطاً في الإنجازات الفنية، وأصبحت تقدم اكتشافات واختراعات وتصدر المعرفة. فما الإنجازات الفنية التي قامت بها الشركات النرويجية في مختلف المراحل من العمليات النفطية كالحفر عن بعد؟ لماذا تندفع النرويج لإنتاج معدلات عالية من الزيت والغاز، في حين إن ظروفها الاقتصادية لا تستدعي ذلك؟ فالنرويج لا تحتاج إلى إيرادات النفط لتمويل الإنفاق العام.

وبخصوص الموازنة، ذكر د. فاروق أن إيرادات النفط لا يؤخذ منها إلا ما نسبته ٤ بالمئة فقط من أرباح الاستثمارات، فما حجم الموازنة؟ الدخل الفردي في

النرويج يكاد يكون أعلى دخل فردي في العالم، فهل إيرادات النفط تدخل في حساب الناتج القومي، وبالتالي في دخل الفرد؟

٣ ـ عدنان شهاب الدين

وكإجابة سريعه عن سؤال الأستاذ عبد الله ـ ولا شك في أن د. فاروق أقدر مني على الإجابة ـ من الأرقام التي اطلعت عليها سابقاً وأكدها الأخ فاروق، لا يدخل في مصروفات ميزانية الدولية السنوية للنرويج إلا جزء بسيط جداً من الإيرادات النفطية، ٤ بالمئة من الأرباح السنوية هو الحد الأقصى. بالتالي، حين نحسب الناتج المحلي القومي، فإن حصة الإيرادات بسيطة جداً، وهذا يعني أن هناك نجاحاً كبيراً لسياسة رشيدة.

أنا من المتابعين لتجربة النرويج، وقد أشرت إليها في حديثي بالأمس، ودائماً أشير إليها خلال السنوات الماضية، لأنها الأفضل في تمثيل الدور الأمثل للحكومات في صناعة النفط في منطقتنا. أنا أتساءل بعد ٥٠ عاماً من الصناعة النفطية، أما حان الوقت لنا بشكل جدي أن نعيد النظر في كل الأمور التي تتعلق بالسياسة النفطية وخاصة دور الدولة والإيرادات؟ ولا يعني هذا أن نصبح كالنرويج، حيث لنا ظروفنا ومتطلباتنا المختلفة. أعتقد أن تجربة الكويت في تخصيص ١٠ بالمئة لصندوق الأجيال القادمة كانت خطوة إيجابية ممتازة، لكنها غير كافية، حيث إن ٩٠ بالمئة من الإيرادات تذهب إلى تمويل الخزينة العامة، فالسياسة كما هي. واضح أن نجاح الصناعة النفطية في النرويج يعود إلى أن الدولة لا تتدخل في تفاصيل الصناعة النفطية، وتشجع القطاع الخاص النرويجي على المشاركة في هذه الصناعة.

٤ ـ نادية الشراح

بالنسبة إلى التعامل مع النفط والإيرادات النفطية كما ذكر د. عدنان، هناك مشكلة واضحة للحكومة النرويجية وحكوماتنا، حين ظهر النفط في النرويج تعاملت معه الحكومة النرويجية على أساس أنه ملك للمواطنين، ولكن حكوماتنا تعاملت معه على أنه للسلطة وملك لها تتصرف فيه دون المواطنين؛ وهذا الفرق بيننا وبين النرويج. سؤالي هو: ما مدى تأثر الإيرادات الربحية لصندوق التقاعد النرويجي بالأزمة المالية العالمية؟ كما نود الاستماع إلى كيفية مناقشة القرارات الاستثمارية للصندوق حين يتم الاتفاق على الاستثمار في أسهم أو السوق العالمية

المحددة. من يتخذ القرار في هذه الآلية؟ أهو البرلمان النرويجي أم الحكومة النرويجية؟ أم إنه قرار يتم اتخاذه بالاتفاق بين الجانبين؟

٥ ـ عبد المحسن مظفر

قد نتمكن من الاستفادة من دروس التجربة النرويجية ولكن بشرط أساسي غير قائم، وللأسف لم يكن في تصورنا، وهذا الشرط هو قيام دولة مؤسسات وقوانين لا تتجاذبها الأهواء الشخصية ولا المصالح الفئوية وحيث لا يتحكم فرد أو مجموعة من الأفراد من فئة معينة في مصير الاقتصاد الوطني. منذ ٣٠ عاماً، ونحن ننادي بأهمية وجود دولة قوانين، ولم نفلح حتى الآن ـ نحن كمثقفين ـ في إقناع أصحاب القرار في المنطقة باتباع السبل الرشيدة لتأسيس دولة القانون والمؤسسات والالتزام بذلك. صحيح أن هناك قشوراً أو بعض الشكليات والظواهر التي قد تؤدي إلى ما يسمى دولة القوانين؛ ولكننا بعيدون فعلياً عن ذلك. لذا، يجب ألا نفرط في التفاؤل بإمكانية الاستفادة من هذه التجربة النرويجية الرائدة.

من بين وصايا البرلمان العشر التي ذكرها الباحث، ماذا عنى الباحث بـ «نقل النفط والغاز إلى أرض النرويج قبل تصديره». فما المقصود بها؟ وما الهدف من ذلك؟

٦ ـ حامد الحمود العجلان

نرجو من د. فاروق أن يعطينا فكرة عن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في النرويج، وأن يقارن ذلك بتكلفة الإنتاج في منطقتنا.

٧ ـ أحمد ضيف

استثمارات عائدات النفط تبعاً للقانون النرويجي، لا بد من أن تكون في الخارج. فما هو الهدف من ذلك؟

٨ ـ عبد الرحمن الحمود

لا يسعنا إلا الإعجاب بهذه التجربة وتقديرها، وكذلك الشعور بالأسى والحزن للأسلوب والنتائج التي يدار بها القطاع النفطي في العديد إن لم نقل كل بلدان المنطقة. لقد ورد في الورقة أن البرلمان لا يسمح للشركات بتطوير الحقول دون موافقته على خطة التطوير؛ وإذا أخذنا في الاعتبار أن أعضاء البرلمان في كل

دول العالم ليسوا بالضرورة مختصين في القطاع النفطي أو فنيين، فنرجو توضيح الآلية التي يُتخذ بها مثل هذا القرار. وسؤال الآخر، ما طبيعة القوى العاملة؟ وهل هناك نسبة من القوى العاملة الأجنبية في القطاع النفطي في النرويج؟

٩ ـ فاروق القاسم (يرد)

من ناحية تطوير التقنية النرويجية، كانت التحديات في البداية صعبة جداً، لأن العمليات كلها كانت في مياه عميقة لا تقل عن ١٥٠ إلى ١٥٠٠ متر، وفي ظروف مناخية صعبة للغاية. ولأنه لم يكن هناك تقنية مثبتة لمثل هذا النوع من العمليات، قررت النرويج إشراك نخبة من الشركات العالمية مكمل بعضها للآخر. وحتى بعد جمع أحسن الشركات، وتوفيق هذه الجهود مع الجهود الوطنية، ظلت هناك تحديات كبيرة لم يتيسر إيجاد حل لها على الأمد القصير. ولأن هذه الصعوبات كانت كبيرة ومشتركة لكل أطراف صناعة النفط، استطاعت النرويج في فتره قصيرة أن تكون في طليعة الدول الأخرى التي كانت تنشد المساعدة منها، لأن هذه التحديات موجودة خارج البيت كما يقال، ولهذا السبب أصبحت الخدمات النرويجية منذ الثمانينيات مرغوبة في كل أنحاء العالم، خاصة في المناطق ذات المياه العميقة.

سبب معدل الإنتاج العالي في النرويج، هو أنه كانت هناك ضغوط قوية جداً من الشركات العاملة في النرويج للإسراع في إنتاج ما اكتشفته. من الجهة الأخرى كان العالم الغربي منذ ارتفاع سعر النفط في السبعينيات، متلهفاً على رفع إنتاج النرويج، بغية تقليل الاعتماد على الشرق الأوسط وأوبك. وعلى سبيل المثال، كنت شاهداً على مثل هذه الضغوط من ريغان، بخصوص زيادة إنتاج الغاز من النرويج، لتحاشي الاعتماد الكلي على الاتحاد السوفياتي كمصدر للغاز في أوروبا.

تسمية الصندوق بصندوق التقاعد كانت موفقة جداً، فالتقاعد أمر يحتاجه الجميع، ورفع الإنتاج لتأمين مستقبل التقاعد هو أمر مرغوب فيه أيضاً. دور الحكومات في إدارة النفط واضح جداً الآن، وخاصة بعد الأزمة المالية، ولكنه ما زال وسيبقى موضع جدل، فهل هو أمر صحيح ومرغوب فيه؟ أو يجب أن نترك زمام الأمور للصناعة العالمية والقوى العاملة في السوق؟ لا شك لديّ شخصياً في ضرورة دور الحكومات، فالمسألة ليست إما الصناعة أو الحكومة. أعتقد أنه على الصناعة والحكومة أن تكونا متكاتفتين، خاصة وأن دور الحكومات

هو تحديد الأهداف، وذلك منطلق من مبدأ أن المصادر الطبيعية ملك للشعب بصورة عامة وليست ملكاً للحكومات. الحكومات تتولى إدارة المصادر نيابة عن الشعب وليس العكس.

صندوق التقاعد هو مثل أي صندوق معرض للأزمات، ثروة النرويج في صندوق التقاعد انخفضت بنسبة كبيرة بعد الأزمة العالمية الحاضرة. دور المؤسسات في الدولة مهم جداً حتى لو اعترفنا بأن للدولة دوراً لن تستطيع الدولة القيام بدورها المفترض دون وجود مؤسسات. وهو مبدأ هام جداً يجب التركيز عليه، فمن الأمور التي لاحظتها أنكم تتساءلون كيف نستعمل عائدات النفط؟ لماذا لا نبني المؤسسات؟ مؤسسات البحوث، والثقافة وغيرها، هذا المؤسسات تعزز الحكومة ودور الحكومة والديمقراطية.

في ما يتعلق بنقل النفط إلى أرض النرويج (اليابسة) قبل تصديره، دعونا لا ننسى أن كل النفط النرويجي موجود في البحر، حيث من الممكن نقل النفط رأساً من البحر إلى باقي الدول للتصدير، وهذا الواقع الحادث حالياً. لكن بالنسبة إلى الغاز، أصرت الحكومة على أن ينقل الغاز إلى أرض النرويج، حيث يتاح الخيار في استخدامه في أغراض صناعية أو تطويرية. وبالفعل، أصبح الغاز منطلقاً لكثير من الصناعات في النرويج.

كلفة الإنتاج في النرويج لا تقل عن ١٦ دولاراً حالياً، والحد الأعلى ٤٥ دولاراً للبرميل مقارنة بالشرق الأوسط، حيث تتراوح الكلفة بين دولار واحد في العراق إلى ٦ دولارات في باقي البلدان التي وصلت إلى مراحل متقدمة من الإنتاج.

رداً على سبب استثمار العوائد النفطية في الخارج وليس داخل النرويج، فإن مجرد استعمال العوائد النفطية في البلد لأي سبب كان، يؤدي إلى ارتفاع الرواتب والتكاليف، بحيث تصبح الصناعات التقليدية غير قابلة للمنافسة، مما يعني بداية نقمة النفط والاعتماد الكلي عليه. اهتمت النرويج جداً بظاهرة نقمة النفط، مؤمنة إيماناً كاملاً بأن مجرد السماح لعائدات النفط بالمداولة في البلد ستخلق هذا النوع من النقمة.

ضرورة موافقة البرلمان على خطط تطوير الحقول في النرويج كان أمراً غير طبيعي مقارنة بالدول الأخرى، لكن هذا الوضع تغير في الثمانينيات، حيث أصبحت الحقول متعددة وأقل حجماً، بعد أن كانت في البداية كبيرة وعملاقة،

مما جعل البرلمان مهتماً كثيراً بالموافقة على أي خطة تطوير. في الواقع، فإن الموافقة على الجوانب التقنية ليست من البرلمان؛ ولكن بما أن القضية ستعرض عليه، فهناك أمنية أن كل الدوائر التقنية والحكومية ستوضح آراءها قبل أن يتم التصويت في البرلمان. المهم ليس القرار بذاته، ولكن التحضير له والعملية الديمقراطية التي تسبقه. وقد كان القرار في هذه العملية ضماناً لسيادة البلد، ولولا ذلك لاستحوذت الشركات دون أدنى شك على القرار. على سبيل المثال كان البرلمان يصر على أن تكون مديرية النفط العامة حيث كنت أعمل ضمن الهيئات التي تستشيرها اللجنة عندما تبحث موضوع التطوير وقبل الموافقة عليه. لهذا أصبح للأفكار المرتكزة على التنمية والتوازن والتخطيط الشامل، ثمن، لأن البرلمان حمى هذا الاتجاه.

بالنسبة إلى القوى العاملة في النرويج، في الوقت الحاضر أغلبها أيدي عاملة وطنية، ولكن مازال هناك شركات أجنبية كثيرة وفيها مختصون أجانب، ونحن نحتاج ونرغب في الكثير منهم، وهو ليس احتكاراً وإنما تؤمن النرويج بتعدد وجهات النظر، والتعامل مع الكثير من وجهات النظر المختلفة والتفاعل بينها هو الذي يخلق الأفكار المبدعة.

أخيراً، أود أن أقول للمتشائمين، ولمن ينظرون إلى النرويج وكأنها معجزة، ما قاله الزعيم ماو تسي تونغ: «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة»؛ وأنا أنتظر هذه الخطوة.

الفصل العاشر

متطلبات وضع سياسة نفطية تُخضع إنتاج النفط واستخدام عائداته لاعتبارات التنمية
(مناقشة عامة، ختامية)

١ ـ علي خليفة الكواري (تقديم موضوع المناقشة)

يمكننا القول إن كل ما تبين لنا من تخبط وهدر في التعامل مع النفط وعائداته، كان بسبب عدم رغبة أو قدرة كل من بلدان المنطقة على وضع سياسة نفطية وطنية؛ ومع الأسف، أصبحت رغبات الدول المستهلكة وضغوط شركات النفط هي المعطى الآمر الناهي الذي يجب التعامل معه. وبعد أن يحدث ما يحدث في سوق النفط، تبدأ بلدان المنطقة في الاستجابة له، وهذا هو وضعنا منذ أن اكتشف النفط عندنا وحتى الآن؛ ولذلك كنا بعيدين في المرحلة الأولى عن اتخاذ القرار، فشركات النفط هي التي كانت تتخذ هذا القرار منفردة، وحتى حين أخذت الشركات الوطنية والحكومات دوراً مباشراً من خلال أوبك، ما زال المدخل الوطني واعتبارات التنمية الوطنية بعيدة عن تحديد إنتاج النفط واستخدام عائداته. كل الشكاوى التي ذكرت أمس سببها عدم وجود سياسات نفطية وطنية تخضع النفط لاعتبارات التنمية، لذلك فبحثنا الحالي في هذه الجلسة الختامية سوف يختم بمناقشة متطلبات قيام مثل هذه السياسة.

نقاشنا في هذه الجلسة سوف يحاول الإجابة عن سؤال ما العمل؟ فهذا ما اعتدنا عليه في منتدى التنمية في كل عام من إطلاق العنان للتفكير في المخرج، بعد أن يتم طرح المشاكل ومظاهر الخلل في اليوم الأول، والانتقال في اليوم الثاني محاولين مناقشة الحلول والتحري: ما العمل؟

اسمحوا لي أن أذكر أنه في سنة ١٩٨٣، طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون من مجموعة من الإخوة إعداد استراتيجية تعمل في إطارها خطط التنمية في بلدان المجلس، واتصل بنا الأخ عبد الله بشارة والأخ عبد الله القويز، وهو معنا في هذه القاعة، وطلب القيام بصياغة هذه الاستراتيجية. وسألناه عن طبيعة المطلوب، هل هو نص مكتوب يعبر عن قناعة المشاركين في صياغته، أو مجرد

آراء نبديها للأمانة العامة؟ فكان الجواب أن المطلوب وثيقة مكتوبة. فشكلنا فريق عمل عقد عدداً من الندوات، أولها في الشارقة وآخرها في البحرين، وتم الاتفاق على رؤية جماعية لإطار استراتيجية، تعمل في إطارها خطط التنمية في بلدان المنطقة. وكان من أهم الأهداف الاستراتيجية الثمانية الواردة في تلك الوثيقة، هو الهدف الأول، الذي نص على «إخضاع النفط لاعتبارات التنمية»، والهدف الثالث في تلك الاستراتيجية هو «تخفيض اعتماد الميزانيات العامة على عائدات النفط تدريجياً» بتخفيض نسبة النفقات الجارية في الميزانية حتى نصل بعد عقد من الزمن إلى أن تكون النفقات الجارية بالكامل منفصلة عن عائدات النفط، وممولة من الإيرادات غير النفطية، وتبقى النفقات الرأسمالية فقط هي التي تمول من النفط؛ نصل إذّاك بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة إلى أن تكون عائدات النفط بالكامل مخصصة للاستثمار المباشر وتكوين صناديق الأجيال القادمة. والهدف الخامس كان «بناء قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد على النفط».

وأذكر أنه كان هناك خلال مناقشة الاستراتيجية اتفاق على الأهداف من قبل الحضور، الذين كانوا بحدود الأربعين شخصية من أهل المنطقة. وكان الأخ عبد الله بشارة موجوداً، وكان هو الأمين العام لمجلس التعاون، وقال أنا أوافق تماماً على الاستراتيجية بالكامل، ولكن أريد فقط أن تحذفوا متطلبات تنفيذها. فلكي تقبل الاستراتيجية، اتركوا أمر المتطلبات للحكام. وأجابه الأخ علي فخرو، رئيس فريق الصياغة ورئيس جلستنا، أن هذه الوثيقة قد تم تنقيحها عدة مرات، وهي الحد الأدنى الذي يعبر عن قناعة المشاركين في هذه الندوة، الوثيقة الراهنة جلد وعظم، إذا مسسناها بالحذف أصبحت مجرد شعارات تفتقد إلى آليات التنفيذ؛ فإذا حذفنا المتطلبات ستبقى مجرد أهداف عامة. وأمام إصرار الأخ عبد الله بشارة على رأيه، طلب الكلمة الأخ محمد علي النعيم محافظ الرياض وقتها، وقال: «أنا سمعت تصريحاً لا أدري إن كان للأمين العام أو لا، ما سمعته أن مجلس التعاون هو رغبة عند الشعوب حققها الحكام». فأجاب الأخ عبد الله بشارة: «نعم صحيح أنا قلت هذا الكلام». فرد عليه الأخ محمد النعيم قائلاً: «جزاك الله خير، تلك كانت الرغبة الأولى وهذه هي الرغبة الثانية، تلك هي الرغبة التي أنشأت الجسم، وهذه رغبة الشعوب لوضع روح في جسم مجلس التعاون. ومع الأسف، أخذ الأخ عبد الله بشارة والإخوة في الأمانة العامة هذه الاستراتيجية وعرضوها على وزراء التخطيط، الذين أحالوها إلى التقاعد باكراً، وقالوا إن هذه الاستراتيجية تتعدى التنمية، وإنها تتناول جوانب سياسية واجتماعية، والتنمية في

مفهوم وزراء التخطيط هي مشاريع مشتركة. وماتت الاستراتيجية، وأصدرتُ كتاباً عنها بعنوان: **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، نشره مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٥.

وجدير بالتأكيد أن الفكر لم يكن غائباً عن معضلات المنطقة ومشاكلها، ولكن المعوقات كانت كبيرة أمام وضع سياسات تتصدى لأوجه الخلل المزمن في بلداننا، ومنها السياسة النفطية موضوع جلستنا هذه. وعلينا اليوم أن نجتهد في تحديد متطلبات وضع سياسة نفطية تأخذ مصالحنا الوطنية في الاعتبار وتخضع النفط لاعتبارات التنمية، ولا تنكر مصالح الدول المستهلكة.

٢ ـ علي فخرو (رئيس الجلسة)

أود التذكير بما قاله الأخ علي في بداية الجلسة من أننا نريد أن نبحث في هذه الجلسة، ليس قضايا التشخيص، وإنما قضايا العلاج، أي الانتقال من القول إلى الفعل، سواء من قبل المجتمعات أو من قبل الدول والمسؤولين فيها.

٣ ـ عبد الجليل الغربللي

بالإضافة إلى ما تفضل به الأخ علي، أود أن أضيف أن المطالبة بوضع سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط واستخدام عائداته لاعتبارات التنمية تعني أن وضع إنتاج النفط الحالي لا يخدم التنمية ولا الموارد المالية تخدم التنمية. يمكن أن نتحدث عن السياسة النفطية التي يجب أن تسود، ولكن الوضع الحالي الذي نعيشه، هل يمكن أن نسميه سياسة نفطية؟ أشك في ذلك، وأعتقد أنه ليس لدينا سياسة نفطية واضحة ومحددة، أين المشكلة؟ المشكلة والتحدي الحقيقي يكمنان في أن نوجد آلية للتغير لنغير الوضع الحالي للسياسة النفطية التي يجب أن تسود. من الممكن أن نتحدث عن السياسة أو العناصر الأساسية لها، ولكن حتى إذا اتفقنا عليها، كيف سنحول الوضع الحالي إلى الوضع الصحيح الذي يجب أن يسود؟ هذا هو التحدي الحقيقي. لذلك، ستبقى أي سياسة نتفق عليها مجرد حبر على ورق، ما دمنا لا نملك القدرة على تحويل الوضع الحالي إلى الوضع الأسلم. في تقديري ليس لدينا سياسة نفطية واضحة، لماذا؟ لأن السياسة النفطية تتسم بما يلي:

ـ هي قواعد وإجراءات محددة تتعامل مع المتغيرات النفطية لكي تستفيد منها أو تخفف من سلبياتها إلى أدنى حد ممكن.

ـ السياسة النفطية المثلى في تقديري هي التي تضع قواعد لرفع كفاءة

الإنتاجية للعاملين بها، من خلال برامج توصل إلى أهداف كمية محددة، يمكن قياسها ليتم الحكم على تلك القواعد بالنجاح أو القصور، وتحديد مواطن القصور ومعالجتها.

ـ هي القادرة على تحريك موارد البلد البشرية والمادية، دون أن تترك اختلالات هيكلية ناتجة من الاعتماد شبه الكامل على العمالة الأجنبية.

ـ نظراً إلى كونها تعتمد على الأسواق الأجنبية في تصريف منتجاتها، تضع قواعد صارمة لأي شبهات تطرأ على تلك الأسواق كالمضاربات، لتضع حداً لها. ولا تستسلم للمغامرين من المضاربين الذين قد يتعاملون تبعاً لأجندات خاصة.

ـ تضع الخطوات والقواعد اللازمة لاستقرار الأسواق، ولا تقف متفرجة إزاء حالات الفوائض في السوق، ولا تتصرف كردود أفعال بإعلانها حالات الطوارئ؛ فتقوم بتخفيض الإنتاج بشكل عصبي حتى يمكنها أن تنقذ ما يمكن إنقاذه. ففي أثناء الأزمة الأخيرة، وقفت البلدان المنتجة مكتوفة الأيدي أمام ٢٥٠ مليون برميل من النفط فائضة ضغطت على الأسعار، دون أن نرى بادرة واحدة لامتصاص هذا الفائض.

في تصوري، هذه هي السياسة النفطية المثلى كما أعرفها، ولكن ما نراه ونلمسه جميعاً هو أنه ليس لدينا سياسة نفطية على هذه الشاكلة، وأعود إلى النقطة الأولى: إذا اتفقنا على هذه القواعد، كيف يمكن تغيير الواقع إلى الأمثل؟ هذا هو التحدي. القضية الأخطر، أنه لو حدث جدل، وتم وضع سياسة نفطية تخضع الإنتاج واستخدام العائدات لاعتبارات التنمية، فهل لدى متخذي القرار القدرة والرغبة في السير في هذا الاتجاه؟ مع احترامي وتقديري لجميع المسؤولين، لكن هؤلاء لا يملكون تصوراً واضحاً حول الكيفية، أي أن يقوموا بوضع إجراءات معينة ومحددة واستحداث التشريعات اللازمة أن تطلب الأمر لتحقيق هذا الهدف. البعض لديه أجندة خاصة لا علاقة لها بسياسة أو غير سياسة نفطية، ولا يعرف كيف يبلور أهدافاً تنموية يطرحها ليكسب شعبية على الأقل. وهذه من المفردات التي نستخدمها كالطلاسم ولا نعرف كيفية فك شفرتها، مثال على ذلك الخطة الخمسية في الكويت، حيث قاموا بإعداد تقديرات للإيرادات النفطية المستقبلية، وتم توزيعها جزءاً للناتج المحلي الإجمالي وجزءاً للقطاعات وجزءاً للإنفاق الحكومي لمدة خمس سنوات؛ ولم يقل لهم أحد من المسؤولين إن هذه ليست خطة، بل ضحك على الذقون؛ وبالرغم من ذلك، سميت خطة خمسية. مفهوم

الخطة هو وضع قرارات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتعليم والبطالة المقنعة، ومعالجة التشوهات الناتجة من سوء استخدام الموارد البشرية والمالية معالجة موضوعية. الخطة هي دراسة الاختلالات الهيكلية ووضع طريقة معالجة لكل اختلال على حدة، سواء من ناحية الموارد، أو الجهات؛ وهذا لم ولن يحدث.

٤ ـ جاسم مراد

استمعت اليوم إلى تصريحات في أمريكا تقول إن الأزمة الاقتصادية يحتمل أن تخلق مشاكل في دول العالم، وخاصة في مناطقنا نحن. نحن نتحدث وكأننا لسنا في مجتمع خليجي، بل كأننا في مجتمع أوروبي. في النرويج النواب والحكومة منتخبان، والنائب متعلم؛ النائب عندنا رجل دين لا يفقه شيئاً في الاقتصاد أو غيره، لا يفقه شيئاً سوى في أمور التعبد فقط؛ وهذا الاختلاف الكبير بيننا وبين النرويج، إذا لم نواجه هذا التيار الإسلامي، ستتحطم بلداننا كما تحطمت أفغانستان وإيران والعراق وباكستان وحتى غزة. الاقتصاد بهذا الأسلوب لا يمكن أن يتقدم أو يتطور، كيف نحاور شيخاً؟ الأمر في يده والجيش في يده والقوة في يده، كيف تناقشه؟ وهو غير مستعد لأن يسمعك. لكن حكام النرويج يستمعون بعضهم لبعض. إذا استمر الوضع على ما هو عليه سنواجه مشاكل كثيرة، في السكن والخدمات والصناعة. أغلب العاملين من الأجانب، صحيح أننا نحتاج إلى الخبرة الأجنبية، ونحتاج إلى الاستعانة بها، لكن إلى متى؟ يجب أن نراجع أنفسنا ونضغط على جماعاتنا. أنتم تقولون إن علينا أن نستثمر في البلدان العربية، عن أي بلدان عربية تتحدثون؟ نحن نتحدث اللغة العربية، ولكنا لسنا عرباً قلباً وقالباً، فلا يمكن أن تساوي بين الفلسطيني والمصري والسوداني والخليجي؛ فالعقليات مختلفة.

٥ ـ عبد الرزاق فارس الفارس

لديّ ملاحظة وليست مداخلة، أنا لا أدري ما الهدف من اجتماعنا هذا، هل هو فقط نشر الدراسات الناتجة من نقاشاتنا؟ وبالرغم من أن المنتدى يؤمن بحرية الكلمة، إلا إننا كنا دائماً نصنع توجيهات حول المسار الذي نتحدث عنه. هناك قضايا آنية في بلدان الخليج، من المهم أن نوجه رسائل بخصوصها إلى وسائل الإعلام أو غيرها، إدارة القطاع النفطي والسياسة النفطية هي قضية طويلة المدى مهمة جداً سبق أن تطرق إليها المنتدى مرات عديدة، لكني أعتقد

أن إغفال ما يحدث حالياً، والتطرق إلى قضية بعيدة المدى، هما نوع من الخروج عن المألوف.

٦ ـ عبد الله النيباري

وفر اكتشاف النفط وإنتاجه دون شك مزايا إيجابية كثيرة لنا، منها رفع مستوى المعيشة بشكل عام؛ وشاهد على ذلك مستوى هذه الندوة. وللأسف، صاحب هذه الحسنات سلبيات كثيرة جداً، مما جعل التنمية التي حدثت في بلادنا تنمية مشوهة، لأنها اتجهت في الغالب إلى توفير مستوى عالٍ من الاستهلاك، إلى درجة بلغت البذخ.

من السلبيات الأخرى اختلال التركيبة السكانية، الاعتماد على العمالة المستوردة، تراجع التنمية البشرية وموقفها اجتماعياً وتأثير البيئة، التباين في توزيع الدخل. رغم هذا الازدهار، ما زال لدينا جيوب بطالة عالية تصل إلى ١٥ بالمئة. الإنتاجية محدودة، أفضل بلد فيه تنمية صناعية لا تتجاوز في نسبتها ٦ بالمئة، الإنتاج السلعي بأكمله لا يتجاوز ٨ إلى ١٠ بالمئة، التنمية لم تتجه إلى أصول مستدامة توفر قيمة مضافة، لا نقول بديلة للنفط، ولكن تعضد النفط في هذه الفترة، وربما تحفظ نصف مستوى المعيشة المتوفر حالياً. نحن نتكلم على فترة ما بعد ٦٠ سنة من الآن، وإحصاءات شركة BP تذكر أن النفط المتوفر في العالم كله يكفي لمدة ٤٠ سنة.

لقد أمضينا ـ كما قال د. علي بالأمس ـ معظم اجتماعاتنا عبر الـ ٣٠ عاماً الماضية، نركز على التشخيص؛ وهذه الندوة تسير أيضاً على المنوال نفسه. الحل هو وجود نظام مؤسسي ودول وعلاقات بين الدول، أنا أشك أن البلدان الصغيرة المعزولة كالكويت والبحرين وقطر والإمارات قادرة على توليد التنمية المستدامة، نحن لم ننجح في موضوع الاندماجات الاقتصادية أو السياسية، نتيجة أننا نعيش أوضاعاً سياسية معينة، في فترة ما كان الانتقاد موجهاً إلى السلطات؛ أما الآن، فإن العطب وصل إلى القاعدة، إلى السلوك والأخلاق وطموحات الناس. فالناس الآن ينظرون إلى الكسب السريع، الأزمة المالية أذاها كان ممتد التأثير لأن المشتركين فيها كثيرون من الكبار والصغار، فنحن الآن انتقلنا من السلوك الاستهلاكي إلى السلوك المضاربي، وهذا يضعف القدرات الإنتاجية ويؤدي إلى إعاقة الإصلاح السياسي، وهي ليست فقط رفض من بيدهم القرار إحداث هذا التغيير، وإنما في عجز القواعد الاجتماعية والشعبية عن تكوين كتل

قادرة وقوى قادرة على الدفع بأجندة إصلاحية. إذا أخذنا الكويت كنموذج، فمشكلتها ليست في السلطة، ولكن في الشعب الكويتي وقواه السياسية والاجتماعية وتكتلاته. وصلت الكويت إلى مرحلة لو وجدت فيها قوى ناضجة وقادرة ولديها أجندة فإن نظامها الدستوري والسياسي سيتيح تطبيق الكثير من الأجندات غير المطروحة.

ما يعيق الأجندة الإصلاحية اليوم هو قوى الشعب أكثر من قوى السلطة، فالسلطة تحمي نفسها ومصالحها. وضع القوى الشعبية الآن أضعف مما كان عليه منذ ٣٠ إلى ٤٠ عاماً، حتى في العربية السعودية والإمارات، لوجود تيارات شعبية تغيرت. نحن أمام سلطات تكون متفردة بالحكم في كل المنطقة العربية، والمقابل لها قوى الإسلام السياسي التي تتزعم برنامجاً يؤدي إلى نهاية مسدودة، وهذا وضعنا في موقف خطير جداً إذا راعينا أنه لم يتبقَّ لنا من فترة وجود النفط سوى ٤٠ إلى ٥٠ سنة، فما العمل؟ القوى الشعبية ضعيفة، المثقفون تنازلوا عن دورهم وأصبحوا مستشارين للسلطات كأقصى طموح لهم، في اجتماعنا المتواضع ماذا يمكن أن نقدم لترشيد السياسة النفطية؟ هل يمكن أن نقترح مشروع سياسة نفطية، أي أن ينبثق عن هذا الاجتماع لجنة تضع سياسة نفطية تركز على موضوع الإنتاج؟ فكما ثبت من مناقشاتنا، نحن متلقّون لكمية الإنتاج في بلادنا تفرض علينا، ونعتبر زيادة الإنتاج أمراً مسلماً به.

ففي الكويت السياسة المعلنة هي رفع الإنتاج من ٣ ملايين برميل إلى ٥ ملايين برميل، رغم أن آخر ميزانية فيها ٩ مليارات دينار فائضة، ففيمَ ستستخدم هذه المبالغ؟ لقد وظفت بالكامل في الخارج، فخسرنا منها ما نسبته ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة. أعتقد أنه لو كان هناك سياسة ترشيد للإنتاج منذ بداية الستينيات، في عصر الروّاد، لاختلف مسار الصناعة بالكامل. هذه الصدمات التي نتلقاها ناتجة من عدم وجود سياسة لدى المنتجين. أحد المقترحات المطروحة كسياسة نفطية أن تحدد دول أوبك السعر وفقاً لمعايير القوى الشرائية والتضخم وندرة المصدر وغيرها، وتتخذ سياسات إنتاجية تدعم هذه السياسة. هل يمكن للمنتدى وضع سياسة نفطية بناء على ما رأيناه نقصاً وقصوراً في السياسات المتبعة سابقاً؟

٧ ـ عامر التميمي

الموضوع المطروح موضوع كبير ويطرح أسئلة هامة. عند التفكير في وضع سياسة نفطية تخدم أهداف التنمية، يجب أن نعي المحددات التي تحول دون وضع

مثل هذه السياسة. أحد هذه المحددات هو الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام في بلدان المنطقة، وهذا أدى إلى وقوعنا في مأزق اقتصادي هام، يتمثل في الاعتماد الكبير على دور الدولة في النظام الاقتصادي. كيف يمكن التحرر من ذلك؟ كيف نضع سياسة نفطية رشيدة مناسبة؟ الإيرادات النفطية تكاد تكون في حدود المطلوب من الإنفاق العام وأحياناً لا تكفي، وأعتقد أنه خلال السنوات القليلة القادمة، خاصة مع انخفاض أسعار النفط، سيكون هناك عجز في ميزانيات بلدان المنطقة. سوق النفط منذ أواسط الثمانينيات هي سوق مشترين بالدرجة الأولى، حتى خلال السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، كانت سوقاً يحركها الطلب في الدول المستهلكة. وبناء عليه، فإن الدول المستهلكة هي التي تحدد السعر المناسب في ظروف اقتصادية معينة.

يضاف لذلك، أن دور الدولة مهيمن في مختلف القطاعات الاقتصادية، هل يمكن أن نحرر القطاع النفطي ونتيح للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً في بعض النشاطات في القطاع النفطي، كما في داوننغ ستريت مثلاً؟ بالتالي، المشاريع التي تتعلق بالقطاع النفطي، تخضع لدراسات جدوى اقتصادية مدققة، دون أن يكون للدولة التزامات هامه بها، كما طرح د. عدنان في الجلسة السابقة، كيف يمكن أن نحفز القطاع الخاص ليؤدي دوراً في القطاع النفطي؟ تجربة الشركات الوطنية تثير تساؤلات حول هل هذه التجربة ناجحة بعد التأميمات التي حصلت في السبعينيات؟ صحيح أنه كان هناك بعض التجارب الناجحة، ولكن بعض التجارب الأخرى أثبتت أن هناك مشاكل في القطاع النفطي تحتاج إلى معالجات، والاستعانة بالشركات العالمية استعانة فنية في بعض الأحيان. السؤال المهم الآن، هل يمكن لبلدان الخليج أن تتناغم في سياساتها النفطية من حيث الإنتاج والتوسع في النشاطات النفطية والمشاريع وتحديد مستويات الإنتاج؟ هل هذه البلدان قادرة على تحديد توجهات داخل منظمة أوبك لنتمكن في ما بعد من التحكم في سوق النفط وأن يؤدي المنتجون دوراً هاماً مثل المشترين؟

٨ ـ أحمد سيف بالحصا

بعد كل ما قيل على مدى هذين اليومين، لا أعتقد أن هناك جديداً يقال، لكن المهم أن نخرج بنتيجه. الأخ عبد الله النيباري تكلم على رفع مذكرة وتشكيل لجنة، أعتقد أن اللجنة التنفيذية للمنتدى يمكن أن تدرس هذا الموضوع وتشكل لجنة لصياغة هذه المذكرة.

٩ ـ عبد الله المدني

قد يكون حديثي استطراداً لحديث الأخ عبد الله النيباري. لا شك في أن النفط أحدث ثورة نوعية في حياتنا في كل المجالات، ونقلنا من حالة بائسة كئيبة إلى حالة متحضرة جميلة. لكن يجب ألا ننسى أيضاً أن النفط كان عائقاً في سبيل اندماج البلدان العربية، بفعل حدوث تفاوت اقتصادي ومعيشي. وأعتقد أن الأمر نفسه حدث في البلاد الإسكندنافية، ومنها النرويج. فبحكم ترددي على تلك البلاد، وإقامتي في أحدها لفترة طويلة، لاحظت أنه كان هناك توجه في وقت من الأوقات إلى خلق كتلة تضم هذه الدول. لكن حين اكتشفت مصادر النفط الكبيرة في النرويج تغيرت الأحوال، وصار النرويجي ينظر إلى باقي مواطني الدول الإسكندنافية نظرة شبه متعالية. والشيء نفسه حدث في اسكتلندا بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، فصار ابن «إبردين» مثلاً ينظر إلى شقيقه الاسكتلندي في «أدنبرا» نظرة مختلفة. لكن في النهاية أنا اختلف مع أ. عبد الله النيباري في إرسال مذكرة وتوصيات إلى صناع القرار حول ما يجب القيام به، وما يجب تجنبه؛ لأن مصيرها سيكون سلة المهملات كما تعودنا دائماً، فكثيراً ما أرسلنا مقترحات حول أمور كثيرة إلى صناع القرار، وكان مصيرها هو رميها في سلة المهملات.

١٠ ـ جاسم السعدون

أود أن أشارككم في قلقي، أنا لا أعرف حقيقة هل الوقت الحالي هو زمن الأزمة؟ أم أن وقت ارتفاع أسعار النفط هو زمن الأزمة؟ أنا أميل إلى الاعتقاد أن زمن ارتفاع أسعار النفط هو زمن الأزمة. سأحاول أن أربط بين تجربة النرويج وتجربتنا، هناك بعض الأمور التي لم يذكرها الأخ فاروق في عرضه المميز. في بداية الثمانينيات، إلى جانب اللجنة التي تدخلت في اقتراح صندوق التقاعد، كان لديهم في النرويج شعور عام ـ لأن التفكير المؤسسي تفكير دولة ـ بأنهم أصيبوا بمرض ضعف الإنتاجية الناتج من أثر النفط في الاقتصاد؛ وبالتالي كانت القرارات اللاحقة، ولأنها قرارات مؤسسة، تحمي المستقبل، وكان تحديد إيرادات النفط أحد هذه القرارات؛ لأنه في القياس المقارن، وجد أن إنتاجية النرويجي بدأت تتدهور قياساً على السويد والدانمارك، وبالتالي اتضح أن ذلك يفقد البلاد ميزتها التنافسية. وكان عزل استثمارات التقاعد عن الداخل لمنع ارتفاع تكاليف الإنتاج التي قد تؤدي إلى تدهور تنافسية الاقتصاد النرويجي.

سمعنا الأخ إبراهيم بالأمس يتحدث عن زيادة المواطنين في البحرين أكثر من ٤ بالمئة، كلنا يعلم أن قدرة البشر على التكاثر في أحوال مواتية جداً هي ٤ بالمئة كحد أقصى، وأي زيادة تتعدى ذلك تعني وجود زيادة غير طبيعية. النرويج اختارت الأخ فاروق كمستشار، المشكلة كذلك في القرار، على المستوى الفردي في القرار الكلي، يراد أن يجعل من النرويج بلداً منافساً لا يتأثر بالثروة، على المستوى الشخصي فإنهم يختارون من يساعدهم على خلق بلد. وتحييد الأثر السلبي مسبقاً لإيرادات النفط، يقترن بسياسة سكانية حكيمة تركز على النوعية عند استقدام البشر، لأن الهدف صناعة دولة وليس حماية حكم بالتحكم الكمي بالتوازن السكاني، ولا استيراد البشر لتحفيز الطلب على سوق العقار مثلاً.

هذا الفرق الذي ذكرته وذكره الأخ عبد المحسن اليوم، ولكي لا نصاب بالإحباط؛ فهناك مثل إنكليزي مفاده «المستشار جيد بقدر ما عميله جيد»، بغض النظر عمّا تقول، إذا كان الطرف الآخر لا يفهم أو لا يريد أن يسمع، ستكون المشكلة أن كلامك سيتكرر مراراً وتكراراً دون جدوى، وهذا هو الحادث الآن. فما دامت الأهداف مختلفة في سلطة اتخاذ القرار، سنكرر الكلام نفسه في كل مرة، لكن إذا دمجت الدولة شعباً وحكومة وبرلماناً في بوتقة واحدة، وأصبحت المصلحة واحدة للكل، والكل يعتمد في بقائه في السلطة على هذه البوتقة؛ فالأمر سيختلف، إذا لم تقم باتخاذ القرار الصحيح للحاضر والمستقبل وإذا لم تحسن قدراتك التنافسية، فإن تخلفك عن الآخرين سينعكس عليك، ستكون المحصلة النهائية حدوث انفصام حقيقي. ما قدرتك في إقناع شخص أن مستقبله أفضل إذا كان هو يستطيع الحصول على كل ما يريد من الثروة والنفوذ والقوة دون نصحك، فما الحوافز التي تقنعه أن الوضع سيكون أفضل إذا تغير الوضع؟ فهو السلطة والدولة وكل شيء، الدولة مختزلة في سلطة صغيرة، وليست كل الحكومة بل جزء منها.

وعلى مستوى المجتمع نحن ننقسم إلى بحر وصحراء، وتلاحظون أن ثقافة الصحراء والبحر لا تستطيع أن تخطط لأي منهما إلا لمدى قصير، بالنسبة إلى البحر، أن تغامر مقابل أن تجد وقد لا تجد ما تبحث عنه، وبالتالي تأخذ أكبر قدر ممكن من المخاطرة لتحصل على أكبر قدر ممكن من الدخل في أقصر زمن ممكن؛ وفي الصحراء أنت تراهن على مطر قد يأتي وقد لا يأتي وتتصارع للحصول على فترة الربيع فقط وبعدها بعلم الله ما يحدث فيها. يفترض أن نناقش هذه الثقافة

دون الشعور بالحرج لأنها مصلحتنا، هناك مشكلة في ثقافتنا، وفي نظام صناعة الدولة مشكلة لذلك نجد دائماً أننا في حالة من الإحباط الشديد، لذلك نحتاج إلى جرأة وشجاعة للحديث مع من بيدهم سلطة القرار، ونحتاج كذلك إلى جرأة أكثر لكسر هذه الحواجز المجتمعية المقدسة، لأنها ثقافة تؤمن بالمؤقت وليس بالديمومة.

١١ ـ سعد الزهراني

لديّ سؤال حول مقترح وضع السياسة النفطية التي تحقق التنمية، وهو ما نوع التنمية التي نريدها للمنطقة؟ هل نحن نقصد التنمية المستدامة أو التنمية في مفهومها التقليدي؟ نحن الآن نريد أن نحدد مفهوم التنمية التي نطمح إليها، ونرغب في أن نضع سياسات نفطية لتحقيقها.

وبخصوص مقترح تشكيل لجنة لإعداد السياسة النفطية، أعتقد أن بالإمكان أن تقوم الآن بتحديد ٣ أو ٤ أشخاص ليكونوا أعضاء في هذه اللجنة، أو أن نكلف د. علي الكواري بالقيام بهذه المهمة؛ حيث إنه مختص وخبير في هذا المجال، كما إنه قد تعامل مع جميع معدي الأوراق بحكم إدارته لمشروع هذا اللقاء، وهو أدرى بالمختصين بهذا الموضوع. كما أقترح أن نخصص بعد الوقت للاستماع إلى مقترحات الإخوة والأخوات الحضور حول موضوع اللقاء السنوي للعام القادم.

١٢ ـ حمد عبد الله الريامي

طفرة أولى وثانية وثالثة، وقد لا تكون هناك رابعة لا في المستقبل المنظور ولا غير المنظور، ما دامت تكلفة الإنتاج من المكامن والبدائل غير التقليدية قد تتراوح بين ٣٥ دولاراً للبرميل (نفط خليج المكسيك) ونحو ٤٨ دولاراً للبرميل من الوقود الحيوي (البرازيل)؛ فضلاً على النجاحات في مجال الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، الأمواج... إلخ)؛ ربما يعني ذلك أن عهد النفط الغالي (وليس الرخيص) قد ولى إلى غير رجعة.

ولكن يبقى السؤال هو: هل فوتنا الفرص التنموية التي أتاحتها الطفرات الثلاث، أم إننا كدول بدأت من الصفر تقريباً وتفتقر إلى أبسط أنواع الموارد الطبيعية الأخرى (بخلاف النفط) قد بنينا ـ إلى حد ما ـ الوطن والإنسان في هذه المنطقة في حدود ما سمحت به ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وثقافية بالغة الصعوبة والتعقيد؟ وإذا كنا قد أخفقنا في استغلال هذه الثروة

الناضبة كما يعتقد البعض، وفوتنا فرص الطفرات التي قد لا تتكرر، دون تنويع قواعدنا الاقتصادية ودون إحداث تنمية حقيقية مستدامة ومستقلة عن الاعتماد على النفط، رغم الحديث المتكرر عن كل ذلك على مدى ما يقارب أربعة عقود من الزمان؛ فأين يكمن الخلل والقصور؟هل يكمن في نظامنا السياسي، أو في نظامنا التعليمي، أو الاجتماعي، أو في موروثنا الثقافي، أو. . . أو؟

أنا لا أنتظر إجابة. . ولكن أطرح قضية الإخفاق في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل الوطني في بلدان مجلس التعاون، الذي ظل هدفاً استراتيجياً طيلة العقود الماضية دون نجاح يذكر. أطرحها للبحث والدراسة كموضوع مستقل في أحد اللقاءات القادمة إن شاء الله.

تقديرات الأصول الخارجية لبلدان المجلس التي تضمنتها ورقة علي الكوراي والبالغة ١،٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، والمستثمر معظمها في أصول أمريكية وأوروبية (أكثر من ٧٥ بالمئة)، تستوجب النظر من عدة زوايا منها:

ـ قيمة هذه الأصول كان يمكن أن تكون أكثر من ذلك بكثير، لولا أن العائدات الضخمة قد فتحت الشهية لإنفاق عام بمعدلات خيالية، دون داعٍ أو ضرورة. وكنت أتمنى لو أن الورقة سلطت الضوء على الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإيرادات النفطية خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧.

ـ الخسارة المزدوجة التي تكبدناها من جراء وجود هذه الاستثمارات في الغرب، من خلال حرمان أوطاننا منها ومن خلال الخسارة الناجمة عن الأزمة المالية الحالية.

ـ المفارقة المتمثلة بين وجود هذه الموارد الخرافية، وغياب التنمية الحقيقية في التعليم، الصحة، الإسكان، مياه الشرب النظيفة، تقنية المعلومات، البنى التحتية، مكافحة الفقر، الحد من التفاوت بين المناطق في الوطن الواحد، البيئة، الثقافة. . . إلخ.

ولكن من الناحية الثانية، ألا تعود هجرة هذه الأموال إلى الغرب لضيق الطاقات الاستيعابية للاقتصاديات الخليجية من ناحية، ولعدم توفر المناخ الاستثماري المشجع في البلدان العربية الأخرى بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبسبب تدني مستويات البنى التحتية والفوقية، وبسبب تفشي الفساد الإداري والمالي، من ناحية أخرى؟ أين المفر، كما يقولون؟

١٣ ـ علي فخرو

إذا سمحتم لي سآخذ دقيقتين أو ثلاث دقائق للتعليق على بعض النقاط. سأل أحد الحضور عن أهمية المنتدى؛ قضية تجسير الفجوة بين صاحب القرار والمفكرين والمحللين هي قضية مطروحه منذ عشرات السنين في الأرض العربية، وأعتقد أنه حتى الآن لم نصل إليها لسبب بسيط، هو عدم وجود المؤسسات الوسيطة بين المفكرين وصاحب القرار، مما يجعل من المستحيل علينا حل هذه الإشكالية. كلنا يعلم أن قضية هذه الفجوة قد طرحت مرات عديدة، وتلاحظون أن هذا المنتدى بعد ثلاثين سنة ليس لديه جواب واضح عن مهمته وعمّا يستطيع فعله في المجتمع الخليجي، وقبل سنتين أو ثلاث، طرح هذا السؤال وتكلم فيه الأخ علي الكواري وغيره، وما زلنا حتى اليوم غير قادرين على إيجاد طريقة لإيجاد تأثير حقيقي من قبلكم في صاحب القرار.

وقد تحدث الإخوة عن التنمية، فمفهوم التنمية يتطور باستمرار، وهو صيرورة منذ الخمسينيات وحتى اليوم، وقد تبدل هذا المفهوم. ونحن الآن نتحدث عن التنمية الإنسانية التي هي أشمل بكثير من التنمية التي ذكرت في الخمسينيات والستينيات، وأعتقد أننا من هذا النقاش توصلنا إلى وجود ثلاثة مآزق حقيقية:

المأزق **الأول** هو مأزق الحكم نفسه، حيث هناك إشكالية في سلطة الدول، إما على مستوى الفكر أو الفهم أو على مستوى التنظيم. أي مشكلة في المجتمع لا تحل لأن السلطة هي التي لديها القدرة على الحل، بالتالي فنحن في مأزق للسلطة.

المأزق **الثاني** هو مأزق المجتمع نفسه، المجتمع غير قادر على التأثير في السلطة أو تغييرها أو توجيهها أو استبدالها إذا لم تقم بواجباتها، وكذلك لديه إشكاليات ثقافية وتنظيمية.

المأزق **الثالث** يأتي نتيجة لهذين المأزقين، فنحن لدينا مأزق نفطي في هذه المنطقة. أما في النرويج، فقد استطاعوا أن يتجنبوا هذا المأزق، لوجود سلطة ممثلة للمجتمع، ووجود مجتمع مهتم بهذا الموضوع، ويتبادل الأفكار والقرارات مع السلطة لحل هذا المأزق. مأزق النفط كان من الممكن أن يكون نعمة لدينا، ولكن انقلابه إلى نقمة يحتاج إلى أناس يفكرون تفكيراً علمياً صحيحاً، ويحتاج إلى مجتمع يرغب في ألا يكون مجتمعاً ريعياً واستهلاكياً، وسلطة تريد قلب هذه الثروة لتغييرات جذرية في مجتمعاتها، ربما لا تخدم هذا الجيل. فقد قدم له

التعليم والصحة والعمران، ولكن يخدم الأجيال القادمة، فنحن إذا ظللنا سائرين في طريقنا الحالي سنترك للأجيال القادمة أوضاعاً مأساوية، حيث سنكون قد أنهينا ثروة النفط، ودمرنا ثروة الماء، والثروة البحرية، وأوجدنا أجواء ملوثة، وعادات يصعب التراجع عنها؛ وبالتالي سنوجه الأجيال القادمة إلى فاجعة حقيقية.

لقد وصلنا إلى نهاية جلساتنا عبر الأمس واليوم، وأعتقد إنني أتكلم باسم الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية والمسؤولين فيها، وأتقدم بالشكر لكم جميعاً فرداً فرداً، للجهد المتميز الذي وضع في مناقشاتكم وعلى الروح الطيبة التي أظهرتموها؛ وقد كان نقاشاً هادئاً وموضوعياً لا تشنج فيه، بل كان جلياً فيه التعمق ومحاولة الوصول إلى النتائج. أشكر كذلك الأخ علي الكواري على جهده المتميز، ومعدي البرامج والمتحدثين والإخوة في الفندق، كما أشكر شخصياً كل من ساهم في هذا الاجتماع، كلاً باسمه، ونراكم في الاجتماع القادم بعد سنة من الآن إن شاء الله تعالى.

ملاحق

الملحق الرقم (١)

دعوة إلى الكتابة:
الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها
في أقطار مجلس التعاون

تتعرض اقتصادات ومجتمعات بلدان المنطقة في الوقت الحاضر إلى تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في أسعار النفط (الزيت الخام والغاز الطبيعي). وعلى أهل المنطقة فهم أسباب هذه الطفرة ودراسة انعكاساتها ومواجهة تأثيراتها البعيدة المدى في بلدانهم. كما عليهم واجب الحد من الاضطرابات الاقتصادية والهدر الناتج من ضعف الطاقة الاستيعابية المنتجة وضعف المحاسبة. وكذلك عليهم أن يعوا الآثار الاجتماعية الخطيرة، ومنها تفاقم الخلل السكاني وانخفاض مستوى معيشة المواطنين وتقويض دورهم بشكل عام وفي مراكز اتخاذ القرار بشكل خاص.

فهذه الطفرة في أسعار النفط مرشحة للاستمرار، ولا تواجهها مقاومة تذكر من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، لأنها ناتجة بالدرجة الأولى من عوامل السوق وحقائق العرض والطلب المعبرة عن شح مصادر الطاقة، والدور المتعاظم للنفط في الصناعة والمواصلات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف الحدية للإنتاج الجديد من مختلف مصادر الطاقة والنفط على وجه الخصوص. وقد كان وما زال تزايد استهلاك الدول النامية، وأهمها الصين والهند، من النفط، إضافة إلى بلوغ الطاقة الإنتاجية لجميع البلدان المنتجة ـ داخل أوبك وخارجها ـ حدودها العليا، عاملين مهمين في إحداث هذه الطفرة في أسعار النفط واستمرارها في المدى المنظور.

وتشير الإحصاءات إلى أن استهلاك العالم من الزيت قد ارتفع من ٧٣ مليون

برميل يومياً عام ١٩٩٧، إلى ٨٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٧؛ وارتفع استهلاك العالم من الغاز من ٢,٢ تريليون متر مكعب سنوياً عام ١٩٩٧، إلى ٢,٩ تريليون متر مكعب عام ٢٠٠٧. كما ارتفع استهلاك العالم من مختلف مصادر الطاقة الأولية من ٨,٩ مليار طن سنوياً في عام ١٩٩٧، إلى ١١,١ مليار طن مساوٍ من الزيت عام ٢٠٠٧.

ونتيجة لعوامل السوق هذه، بدأت أسعار مصادر الطاقة كلها في الارتفاع. فقد ارتفع سعر طن الفحم من ٣١,٦ دولاراً عام ٢٠٠٢، إلى ٨٦ دولاراً عام ٢٠٠٧. وتزايدت أسعار النفط طوال الخمسة أعوام الماضية على التوالي، حيث ارتفع سعر متوسط صادرات الزيت الخام (سلة أوبك) من ٢٨ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٣، إلى ٧٩ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٧؛ وما زالت الأسعار تتصاعد. كما ارتفع سعر متوسط واردات اليابان على سبيل المثال من الغاز الطبيعي المسال من ٣,١٣ دولارات للمليون وحدة حرارية عام ١٩٩٩، إلى ٧,٧١ دولارات عام ٢٠٠٧.

ونتيجة لهذا التصاعد المتوالي منذ عقد من الزمن، ارتفعت قيمة صادرات بلدان المنطقة الستة من الزيت الخام من ١٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٣١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وينتظر أن تفوق ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨. أما عائدات صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر وعُمان وأبو ظبي، فقد ارتفعت من حوالى ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

وجدير بالملاحظة أن هذه الطفرة النفطية قد فاجأت المنطقة، وكانت بعض تأثيراتها مختلفة عن تأثيرات الطفرتين السابقتين في عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠. ومن أوجه الاختلاف ما نشاهده من توسع خطير في النشاطات العقارية التجارية بشكل عام، وفي بعض البلدان بقصد البيع للأجانب وتوطينهم. وكذلك ارتفاع معدلات التضخم واستمراره دون وجود شبكات أمان لمستويات معيشة المواطنين. هذا إلى جانب تسرب المال العام نتيجة لضعف الشفافية وقلة المحاسبة. وكذلك انخفاض كفاءات إدارة الأصول المالية الخارجية العامة لبلدان المنطقة وخضوعها للابتزاز. ويلاحظ أيضاً أن تأثير هذه الطفرة النفطية الثالثة في مستويات معيشة المواطنين ومستوى خدمات التعليم والصحة والإسكان المقدمة لهم لم تكن بمستوى تأثير الطفرات السابقة. وأخيراً، صاحب هذه الطفرة تفاقم ظاهرة الخلل السكاني المزمن، وفي بعض البلدان أخذ هذا التفاقم شكل منح الإقامات الدائمة لمن يشترى عقاراً بصرف النظر عن حاجة العمل في البلد إليه؛ وذلك من أجل بيع

المساكن في المدن الجديدة التي لم يكن بناؤها في الأصل من أجل إسكان المواطنين أو العاملين في البلد، وإنما بقصد جلب سكان جدد إلى بلدان يهدد وجودها الخلل السكاني المزمن.

في ضوء حجم هذه الطفرة النفطية الثالثة واستمرارها وتأثيراتها الكبيرة والخطيرة في بلدان المنطقة، رأى منتدى التنمية أن يخصص لقاءه السنوي الثلاثين لتناول «الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على أقطار مجلس التعاون» وكلفتني اللجنة التنفيذية بتنسيق اللقاء.

وأقترح أن يتناول اللقاء الموضوعات التالية:

- متغيرات صناعة النفط عالمياً وانعكاساتها على صناعة النفط في المنطقة.
- السياسات النفطية لبلدان المنطقة في ضوء الطفرة النفطية الثالثة.
- الدخل الإجمالي لصادرات بلدان المنطقة من الزيت والغاز.
- العائدات النفطية لبلدان المنطقة وأوجه تخصيصها.
- حجم وتركيب الأصول المالية الخارجية العامة لبلدان المنطقة وكفاءة إدارتها.
- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة على مواطني ومجتمعات المنطقة.
- دراسة حالة كل قطر على حدة: (تناول ما يمكن تناوله من بين بلدان المنطقة بشكل مركز ومختصر وفقاً للعناصر الواردة من ٢ ـ ٦).

وفي الختام، أتقدم إلى إخوتي وأخواتي الكرام أعضاء المنتدى، وإلى كل المعنيين بترشيد السياسات النفطية بالدعوة إلى إبداء الملاحظات واقتراح التعديلات والإضافات؛ وأتطلع إلى استعداد أهل الاختصاص منهم لكتابة أحد موضوعات اللقاء المذكورة أعلاه. كما أتمنى أن يتجاوب أعزائي أعضاء المنتدى مع هذه الرسالة، وأن أسمع منهم صدى دعوتي هذه إلى المشاركة بالرأي وبالجهد.

منسق اللقاء: علي خليفة الكواري

المراسلات على: < dr_alkuwari@hotmail.com >

< dfannual30@gmail.com >

الملحق الرقم (٢)

منتدى التنمية: التعريف به، وملخص نشاطاته

التعريف

أنشئ المنتدى في البداية باسم «ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، على إثر ندوة أعدها ودعا إليها د. علي خليفة الكواري، حول كفاءة أداء المشاريع العامة في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط. استضاف جهاز أبو ظبي للاستثمار مشكوراً الندوة التي عقدت تحت رعاية أ. أحمد خليفة السويدي، وزير خارجية دولة الإمارات، ورئيس مجلس إدارة جهاز أبو ظبي للاستثمار؛ ورأس جلساتها أ. سعيد أحمد غباش وزير التخطيط.

حضر الندوة وشارك في الدراسة المقدمة إليها حوالى تسعين من أبناء المنطقة[1]؛ وبعد عدد من الاجتماعات، اتفق أعضاء الندوة على تغير اسمها إلى منتدى التنمية، ووضعوا إطاراً تنظيمياً لعمل المنتدى، ما زال معمولاً به منذ العام ١٩٨٦. وجاء في مقدمة إطار عمل المنتدى، أنه أنشئ «تعميقاً لأواصر التعاون بين أقطار الجزيرة العربية، وسعياً إلى تكاتف الجهود من أجل مواجهة الصعاب المشتركة التي تجابه مسيرة التنمية في المنطقة، ورغبة من أبناء هذه المنطقة في

---

(١) انظر: علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ ٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ٢١١، واللقاء السنوي الأول لمنتدى التنمية العربية، حول «كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط» الذي عقد في أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة في ٢٦ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

استمرار الصلة بينهم وتوفير المناخ الفكري الذي أوجده الاجتماع الأول المنعقد في أبو ظبي عام ١٩٧٩ حول «كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، والاجتماع الثاني الذي عقد في البحرين عام ١٩٨٠ حول «إدارة التنمية» في هذه الأقطار، واستجابة لمعظم الآراء التي طرحت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية (الدوحة ١٩٨٠) والاجتماع العام للمشاركين في البحرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وكذلك الآراء التي عبر عنها معظم الذين أبدوا آراءهم حول البدائل المقترحة لشكل تنظيم الندوة، وفي ضوء الاجتماع السنوي الذي عقد في أبو ظبي بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٨٦، فقد رأت اللجنة التحضيرية تبني هذا الإطار لتنظيم عمل المنتدى»؛ وفقاً لما يلي:

١ ـ الاسم: منتدى التنمية

٢ ـ غرض المنتدى:

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ عملي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية، ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام، يعمل المنتدى على تحقيق ما يلي:

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

ج ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة.

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة باطراد زيادة الاستخدام الأمثل لمواردها.

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها والبدء من حيث انتهى الآخرون والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب.

٣ ـ العضوية:

العضوية في المنتدى بصفة شخصية، ويشمل الأعضاء عدداً من أبناء المنطقة المهتمين بقضايا التنمية، ويلتزمون بدفع اشتراك سنوي، ويساهمون في نشاطات المنتدى.

٤ ـ نشاط المنتدى:

يقوم المنتدى تحقيقاً لأغراضه بوجهين من النشاطات:

الأول هو اللقاء السنوي للأعضاء

والثاني إعداد دراسات ذات أهمية استراتيجية في عملية التطور الحضاري وذات تأثير فيها.

الملحق الرقم (٣)
سجل لقاءات منتدى التنمية
١٩٧٩ ـــ ٢٠٠٩

أولاً: اللقاءات السنوية

اللقاء السنوي الأول

الموضوع	:	كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
تاريخ الانعقاد	:	٢٦ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
مدير المشروع الدراسي	:	علي خليفة الكواري
معد الدراسة	:	علي خليفة الكواري
النشر	:	تم نشر الكتاب: علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة؛ ٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، وأعيد طباعة الكتاب تحت عنوان: **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). كما نشرته جامعة الملك سعود في الرياض وقررته على طلاب كلية الإدارة: علي خليفة الكواري، **إدارة المشروعات العامة في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط: دراسة تحليلية** (الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٢).

اللقاء السنوي الثاني

الموضوع	:	إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
تاريخ الانعقاد	:	٢٤ ـ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠
مكان الانعقاد	:	المنامة ـ البحرين
المنسق	:	علي خليفة الكواري
مدير المشروع الدراسي	:	أسامة عبد الرحمن
النشر	:	تم نشر الكتاب: أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢). وأعيد طباعة الكتاب تحت عنوان: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

اللقاء السنوي الثالث

الموضوع	:	الواقع الحالي للقوى العاملة المحلية وأهمية الاعتماد عليها
تاريخ الانعقاد	:	١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١
مكان الانعقاد	:	الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة
المنسق	:	علي خليفة الكواري
معد المشروع الدراسي	:	سليمان المطوع

اللقاء السنوي الرابع

الموضوع	:	دور الصناعة التحويلية في بناء القاعدة الإنتاجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
المنسق	:	علي خليفة الكواري

مكان الانعقاد	:	المنامة، البحرين ٦ ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
مدير المشروع الدراسي	:	عبد الباقي النوري

اللقاء السنوي الخامس

الموضوع	:	دور التربية في التنمية
تاريخ الانعقاد	:	٥ ـ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤
مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
المنسق	:	علي خليفة الكواري
مدير المشروع الدراسي	:	عبد العزيز الجلال، «مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»
النشر	:	تم نشر الكتاب: عبد العزيز الجلال، **تربية اليسر وتخلف التنمية**، عالم المعرفة؛ ٩١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥).

اللقاء السنوي السادس

الموضوع	:	السياسة السكانية ومستقبل التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
تاريخ الانعقاد	:	١٠ ـ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
مكان الانعقاد	:	المنامة ـ البحرين
المنسق	:	أسامة عبد الرحمن
الدراسة	:	علي موسى الموسى، «السياسة السكانية ومستقبل التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»

اللقاء السنوي السابع

الموضوع	:	تحديات التنمية ودور ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
تاريخ الانعقاد	:	٨ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦
مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
المنسق	:	أسامة عبد الرحمن
مدير المشروع الدراسي	:	أسامة عبد الرحمن، «مشروع استراتيجية ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط خلال الخمس سنوات القادمة»
النشر	:	تم نشر الكتاب: أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

اللقاء السنوي الثامن

الموضوع	:	النفط والمالية العامة	
تاريخ الانعقاد	:	٧ ـ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧	
مكان الانعقاد	:	الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	أسامة عبد الرحمن	
معدي الدراسات	:	جاسم خالد السعدون:	«المالية العامة في دول مجلس التعاون»
		علي خليفة الكواري:	«استراتيجية وكالة الطاقة الدولية»

اللقاء السنوي التاسع

الموضوع	:	١ ـ المواطنة في دول الخليج ٢ ـ الحرب الإيرانية العراقية
تاريخ الانعقاد	:	٧ ـ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨
مكان الانعقاد	:	الكويت

مدير المشروع/ المنسق	:	جاسم خالد السعدون	
الأوراق	:	خلدون النقيب:	«أطروحات حول المواطنة وأزمة الدولة القطرية: حالة منطقة الخليج»
		عبد الحميد الأنصاري:	«الشورى والديمقراطية»
		علي عبد الله المناعي:	«حاضر ومستقبل التنمية في المنطقة في مواجهة التحديات: حالة الحرب الإيرانية العراقية وأثر استمرارها على الأمن العربي»

اللقاء السنوي العاشر

الموضوع	:	أزمة عائدات النفط وتداعياتها	
تاريخ الانعقاد	:	٥ ـ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩	
مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	جاسم خالد السعدون	
الأوراق	:	أسامة عبد الرحمن:	«عرض مبدئي لدور العمالة المواطنة بين حقبتي الطفرة النفطية وانحسارها وما بعدهما في عدد من الأقطار العربية النفطية الخليجية»
		ماجد المنيف:	«إشكالية الزراعة والمياه»
		جاسم خالد السعدون:	«النفط والمالية العامة» ـ ورقة خلفية

اللقاء السنوي الحادي عشر

الموضوع	:	تقويم مسيرة مجلس التعاون	
تاريخ الانعقاد	:	٤ ـ ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠	
مكان الانعقاد	:	المنامة ـ البحرين	
المنسق	:	جاسم خالد السعدون	
الأوراق	:	تركي الحمد:	«الهدف والإنجاز في تجربة مجلس التعاون الخليجي: المنظور السياسي»
		عبد الله القويز:	«مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والتحديات»

اللقاء السنوي الثاني عشر

الموضوع	:	احتلال الكويت وأزمة الخليج ومستقبل المنطقة
تاريخ الانعقاد	:	٢ ـ ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١
مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
المنسق	:	جاسم خالد السعدون

اللقاء السنوي الثالث عشر

الموضوع	:	تحريك الاتجاه الاندماجي بين دول الخليج من منظور شعبي	
تاريخ الانعقاد	:	١١ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١	
مكان الانعقاد	:	الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	جاسم خالد السعدون	
الأوراق	:	جاسم السعدون:	«إفرازات كارثة احتلال الكويت والمستقبل»
		أحمد الديين:	«نحو كونفدرالية خليجية بديلة»
		أسامة عبد الرحمن وعبد العزيز الجلال:	«وجود أو عدم وجود ضرورة لتحرك شعبي باتجاه تعاون اندماجي تدريجي على مستوى دول مجلس التعاون»

اللقاء السنوي الرابع عشر

الموضوع	:	الشورى نمط من أنماط المشاركة	
تاريخ الانعقاد	:	٧ ـ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣	
مكان الانعقاد	:	الكويت	
المنسق	:	جاسم خالد السعدون	
الأوراق	:	عبد الخالق عبد الحي:	«الشورى بين النظرية والتاريخ وتحديات الواقع والمستقبل»
		عبد الله فهد النفيسي:	«مكان المرجعية الإسلامية في العمل السياسي الوطني»

اللقاء السنوي الخامس عشر

الموضوع	:	السياسة السكانية	
تاريخ الانعقاد	:	٥ ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	
مكان الانعقاد	:	الكويت	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
الأوراق	:	علي صالح الصالح:	«البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي»
		تركي الحمد:	«التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي: ملاحظات أولية حول المخاطر والحلول»
		غانم النجار:	«البعد الاجتماعي وحقوق الإنسان»
		أوراق قطرية:	«عن خصائص الوضع السكاني في كل قطر»
		عبد العزيز الجلال:	«خصائص المجتمع السكاني في المملكة العربية السعودية»
		محمد الرمضان:	«مواضع تحدي خصائص المجتمع السكاني في الكويت: حقائق وتساؤلات»
		خالد الزمات:	«الخصائص السكانية وما طرأ عليها من تغييرات في الثمانينات ـ قطر»
		رسول الجشي:	«خصائص الوضع السكاني في البحرين وما طرأ عليها من تطورات في عقد الثمانينات»
		عبد الرزاق الفارس:	«خصائص الوضع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عقد التمانينات»
		عثمان الحسن نور:	ورقة خلفية: «القوى العاملة في دول مجلس التعاون الواقع والمستقبل»

اللقاء السنوي السادس عشر

الموضوع	:	تقييم تجارب التنمية «دول الخليج العربي»
تاريخ الانعقاد	:	١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥

مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
الأوراق	:	جاسم السعدون:	بالتعاون مع نادية الشراح ودينا بهبهاني: «تقويم تجاب التنمية في دول الخليج العربية»
		علي خليفة الكوراي:	«ما العمل... من أجل المستقبل»
النشر	:	تم نشر الكتاب: علي خليفة الكواري وجاسم خالد السعدون، **دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية: ما العمل من أجل المستقبل** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦).	

اللقاء السنوي السابع عشر

الموضوع	:	ظاهرة العنف والتطرف	
تاريخ الانعقاد	:	١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦	
مكان الانعقاد	:	مسقط ـ سلطنة عمان	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
الأوراق	:	خليل علي حيدر:	«العنف والتطرف الديني في العالم العربي»
		حيدر إبراهيم علي:	«ظاهرة العنف والتطرف»
		محمد سليم العوا:	«التطرف والعنف وأربع من أعجب القصص»
		أحمد التويجري:	«بعض المفاهيم الشرعية الإسلامية في الفكر السياسي الإسلامي»
النشر	:	تم نشر الكتاب: منتدى التنمية، **ظاهرة العنف والتطرف** (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٩٦).	

اللقاء السنوي الثامن عشر

الموضوع	:	دول مجلس التعاون ودول الجوار... العلاقة وتأثيرها على التنمية
تاريخ الانعقاد	:	٢٠ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٧

مكان الانعقاد	:	أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
الأوراق	:	عبد الله بشارة :	«إيران ومجلس التعاون»
		عبد الخالق عبد الله :	«العلاقة بين دول مجلس التعاون واليمن وتأثيرها على التنمية»
		جاسم خالد السعدون :	«العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية»
		شفيق الغبرا :	«العلاقة بين دول مجلس التعاون والعراق وتأثيرها على التنمية»
النشر	:	تم نشر الكتاب : منتدى التنمية، **دول مجلس التعاون ودول الجوار** (الكويت : دار قرطاس للنشر، ١٩٩٧)	

اللقاء السنوي التاسع عشر

الموضوع	:	قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون	
تاريخ الانعقاد	:	١٩ ـ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٨	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
الأوراق	:	ريما الصبان :	«مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي»
		منيرة فخرو :	«مسألة الأقليات في الخليج . . . رؤية من الداخل»
		متروك الفالح :	«المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية»
		أوراق خلفية :	
		عبد المالك التميمي :	«المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال وإلى الاحتلال»
		عبد العزيز الدخيل :	«عرب الخليج . . . وقضايا قطرية وقومية»

النشر	:	تم نشر الكتاب: ريما الصبان، منيرة أحمد فخرو وعلي خليفة الكواري، **قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨).

اللقاء السنوي العشرون

الموضوع	:	الخليج وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرون	
تاريخ الانعقاد	:	١١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٩	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
مدير المشروع	:	عبد الخالق عبد الله	
الأوراق	:	عدنان شهاب الدين:	«الخليج العربي الفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين»
		حسن حمدان العلكيم:	«التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي»
		محمد الرميحي:	«الخليج العربي والفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين»
		عبد الله إبراهيم القويز: ورقة خلفية	«تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل العولمة»
		عبد العزيز الدخيل:	«انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب»
النشر	:	تم نشر الكتاب: منتدى التنمية، **الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩).	

اللقاء السنوي الواحد والعشرون

الموضوع	:	دول الخليج والعولمة	
تاريخ الانعقاد	:	٣ ـ ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٠	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	عبد العزيز السلطان	
مدير المشروع	:	أحمد بشارة	
الأوراق	:	تركي الحمد:	«العولمة والبحث عن تعريف»
		عبد العزيز الدخيل:	«العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون»
		ماجد عبد الله المنيف:	«النفط والعولمة»
النشر	:	تم نشر الكتاب: منتدى التنمية، **دول الخليج والعولمة** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠).	

اللقاء السنوي الثاني والعشرون

الموضوع	:	متطلبات وتحديات التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي	
تاريخ الانعقاد	:	١ ـ ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠١	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	د. موضي الحمود	
مدير المشروع	:	د. عبد الخالق عبد الله	
الأوراق	:	عبد الحميد الأنصاري:	«تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي»
		عبد المالك التميمي:	«التيارات الفكرية ودورها في التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي»
		علي خليفة الكواري:	«نحو رؤيا مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»
		ورقة خلفية	«التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»
		د. ابتسام الكتبي:	

النشر	:	تم نشر الكتاب: منتدى التنمية، **متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠١).

اللقاء السنوي الثالث والعشرون

الموضوع	:	الخليج العربي والمحيط الآسيوي: الفرص والتحديات	
تاريخ الانعقاد	:	١٧ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢	
مكان الانعقاد	:	البحرين	
المنسق	:	د. موضي الحمود	
مدير المشروع	:	د. عبد الله المدني	
الأوراق	:	عبد الله المدني:	«دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الهند والباكستان»
		عمران سلمان:	«التعليم في عصر التكنولوجيا: أين نحن من التجارب الآسيوية»
		فاروق لقمان:	«الهند ودول مجلس التعاون الخليجي »
		حسن مدن:	«ورقة محور العمالة»
		ورقة خلفية	«مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون في ضوء ما تواجهه من تحديات اقتصادية»
		د. عبد الله القويز:	
النشر	:	تم نشر الكتاب: منتدى التنمية، **الخليج العربي والمحيط الآسيوي: الفرص والتحديات** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٢).	

اللقاء السنوي الرابع والعشرون

الموضوع	:	التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليج: النجاحات والاخفاقات
تاريخ الانعقاد	:	١٦ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

مكان الانعقاد	:	البحرين	
المنسق	:	د. موضي الحمود	
مدير المشروع	:	د. باقر النجار	
الأوراق	:	د. باقر النجار :	«التنمية البشرية في دول مجلس التعاون : المفهوم والمؤشرات الدولية»
		د. عبد الخالق عبد الله :	«البعد السياسي للتنمية البشرية : حالة دول مجلس التعاون الخليجي»
		د. عبد الله الصادق :	«البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على حالة مملكة البحرين»
		د. علي الطراح :	«بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بين هيمنة الدولة، واستدامة التنمية البشرية» (دراسة حالة في المجتمع الكويتي)
النشر	:	تم نشر الكتاب : **التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي : النجاحات والإخفاقات** (الكويت : دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٣).	

اللقاء السنوي الخامس والعشرون

الموضوع	:	نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية
تاريخ الانعقاد	:	١٤ ـ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤
مكان الانعقاد	:	البحرين
المنسق	:	د. موضي الحمود
مدير المشروع	:	د. علي خليفة الكواري

الأوراق	:	د. علي فخرو :	«الانتقال من القول إلى العمل»
		د. محمد غباش :	«الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة : مجتمع أقل من عاجز»
		د. يوسف الإبراهيم :	«إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون : مدخل اقتصادي وسياسي»
		م/ عبد الرحمن النعيمي :	«مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»
		د. حسين المهدي :	«البطالة قي دول مجلس التعاون وأهمية تأسيس نظم تأمينات ضدها»
		د. خالد الدخيل :	«إصلاح الخلل الأمني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، و«إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ صياغة أولية»
		د. علي خليفة الكواري :	«نحو بناء أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون»
			«مسودة مشروع إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون»
النشر	:	تم نشر الكتاب : **نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (الكويت : دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٤).	

اللقاء السنوي السادس والعشرون

الموضوع	:	الخليج والمتغيرات الدولية : الولايات المتحدة الأمريكية والخليج
تاريخ الانعقاد	:	٣ ـ ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
مكان الانعقاد	:	البحرين
المنسق	:	د. موضي الحمود
مدير المشروع	:	د. شفيق الغبرا

الأوراق	:	د. وليد خدوري:	«الأبعاد النفطية في العلاقات الخليجية الأمريكية»
		د. تركي الحمد:	«نحن والولايات المتحدة»
		د. ابتسام الكتبي:	«الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية»
		د. شفيق الغبرا	«تصورات المستقبل في العلاقات الخليجية الأمريكية»
النشر	:	تم نشر الكتاب: **الخليج والمتغيرات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية والخليج** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٥).	

اللقاء السنوي السابع والعشرون

الموضوع	:	اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون	
تاريخ الانعقاد	:	٢ ـ ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦	
مكان الانعقاد	:	البحرين	
المنسق	:	د. عبد الخالق عبد الله	
مدير المشروع	:		
الأوراق	:	د. خلدون النقيب:	اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون (دراسة ميدانية)
		د. ريما الصبان:	"
		د. باقر النجار:	"
		د. سعيد حارب:	المضامين الفكرية التي يتلقاها الشباب في مناهج التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي
		عبد العزيز حمد العويشق:	الشباب في مجس التعاون (دراسة إحصائية)
		د. سعد بن طفلة:	الفضائيات والشباب الخليجي: انطباعات ومتابعات
النشر	:	تم نشر الكتاب: **اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٦).	

اللقاء السنوي الثامن والعشرون

الموضوع	:	الإعلام في دول الخليج: دوره التنموي ومساره المستقبلي	
تاريخ الانعقاد	:	٨ ـ ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	د. عبد الخالق عبد الله	
مدير المشروع	:	السيد يوسف الجاسم	
الأوراق	:	د. إبراهيم البعيز:	الإعلام في دول الخليج: قراءة نقدية
		أ. إبراهيم البشمي:	هموم الإعلاميين الخليجيين
		م. مشاري عبد الرحمن الحمود	اتجاهات الشباب الخليجي نحو وسائل الإعلام ـ استبيان
		مريم خليفة بخيت	
		خليل بوهزاع	
		بشائر أحمد الرفاعي	
		د. حمد الكواري:	الإعلام الخليجي: إلى أين؟
النشر	:	تم نشر الكتاب: **الإعلام في دول الخليج: دوره التنموي ومساره المستقبلي** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧).	

اللقاء السنوي التاسع والعشرون

الموضوع	:	ماذا يجري في الخليج وإلى أين يتجه؟	
تاريخ الانعقاد	:	٧ ـ ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٨	
مكان الانعقاد	:	البحرين	
المنسق	:	د. عبد الخالق عبد الله	
مدير المشروع	:	د. محمد الرميحي	
الأوراق	:	أ. عبد العزيز بن صقر	الوضع الاستراتيجي في الخليج
		د. عبد الله الصادق	مجلس التعاون الخليجي والمستقبل (من المنظور الاقتصادي)
		د. وديع الكابلي	مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام ٢٠٢٥م
		د. محمد الرميحي	مجلس التعاون العربي في الخليج والمستقبل (في المنظور الاجتماعي والثقافي)

النشر	:	تم نشر الكتاب: **الخليج ٢٠٢٥ دراسات في مستقبل مجلس التعاون** (بيروت: دار الساقي للنشر، ٢٠٠٩).

اللقاء السنوي الثلاثون

الموضوع	:	الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على أقطار مجلس التعاون	
تاريخ الانعقاد	:	١٢ ـ ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩	
مكان الانعقاد	:	البحرين	
المنسق	:	د. منيرة فخرو	
مدير المشروع	:	د. علي خليفة الكواري	
الأوراق	:	أ. جاسم السعدون	الأزمة المالية العالمية والنفط توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها عل النفط
		د. عدنان شهاب الدين	متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية في المنطقة
		أ. إبراهيم شريف السيد	تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة على البحرين
		د. حمد الحوشان وجون كوالز	صندوق الفائض المالي السعودي: مصادره وأوجه استخداماته المحتملة وآثاره على السياسة المالية الحكومية
		د. ماجد المنيف	صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية
		د. عبد الرزاق الفارس	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون
		د. مشاري عبد الله النعيم	تأثير الأزمة المالية الحالية على مدن الخليج العربي: مدينة دبي كمثال
		د. فاروق القاسم	كيف كسبت النرويج نعمة النفط وتجنبت نقمته
		د. علي خليفة الكواري	الطفرة النفطية الثالثة ـ قراءة أولية في دواعي وحجز الطفرة: حالة أقطار مجلس التعاون (ورقة خلفية)

ثانياً: المشروعات الدراسية المتخصصة

اللقاء التخصصي الأول

الموضوع	:	الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط	
تاريخ الانعقاد	:	٣١ آذار/ مارس و١ نيسان/ أبريل ١٩٨٣	
مكان الانعقاد	:	الكويت	
المنسق	:	الدكتور علي خليفة الكواري	
مدير المشروع	:	د. عبد الوهاب التمار	
الأوراق	:	محسون جلال:	«الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفطة»
النشر	:	عبد الوهاب التمار، **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها ـ أداؤها ـ دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).	

اللقاء التخصصي الثاني

الموضوع	:	دور المرأة في التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط	
تاريخ الانعقاد	:	١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧	
مكان الانعقاد	:	دبي ـ الإمارات العربية المتحدة	
المنسق	:	الدكتور أسامة عبد الرحمن	
مدير المشروع	:	د. ثريا أحمد عبيد	
الأوراق	:	د. ثريا أحمد عبيد:	«المرأة العربية بين الواقع والطموح»

اللقاء التخصصي الثالث

الموضوع	:	أزمة المالية العامة في دول مجلس التعاون
تاريخ الانعقاد	:	٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤
مكان الانعقاد	:	مسقط ـ سلطنة عمان
المنسق	:	الدكتور عبد العزيز السلطان

الأوراق	:	محمد سعيد الهاجري:	«عجز الميزانية العامة في دولة قطر: الواقع والاحتمالات والتبعات»
		د. يوسف حمد الإبراهيم:	«أزمة المالية العامة في الكويت: الواقع الاحتمالات، وسبل المواجهة»
		د. يوسف خليفة اليوسف:	«عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه»

اللقاء التخصصي الرابع

الموضوع	:	أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج	
تاريخ الانعقاد	:	١٦ ـ ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٢	
مكان الانعقاد	:	مسقط ـ سلطنة عمان	
المنسق	:	د. موضي الحمود	
الأوراق	:	د. مجيد العلوي:	«الآثار السياسية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج»
		د. خالد الدخيل:	«الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج العربي»
		د. اسماعيل الشطي:	«تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر»
		د. محمد غانم الرميحي:	«الخليج وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١»
		جاسم خالد السعدون:	«أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج»
		عبد العزيز بن صقر:	«الانعكاسات الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر»
النشر	:	علي خليفة الكواري، **انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢).	

فهـــــرس

ـ أ ـ

آينشتاين، ألبرت: ٩٩

ابن ربيعان، عبد الله: ٢٣٩

أبو العلا، أنور: ٢٤٠

أبو لحية، نجاح: ٤٧

الاتحاد الأوروبي: ١١٠، ١١٦، ١٢٠، ٣٠٢

اتفاقيات بريتون وودز: ٢١، ١٠١-١٠٢، ١١٦

اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: ١٩٤

اتفاقية العمل الدولية الرقم (٩٧) بشأن العمال المهاجرين (١٩٤٩): ١٩٤

الاحتباس الحراري: ١١١

الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ٢٨١

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ١٠٣، ٢٨٠

أحمد عطية الله آل خليفة: ١٨٨-١٨٩

الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى): ٦٣، ٩٠

ارتفاع أسعار الطاقة: ١٣١

الإرهاب: ١٠٩

الإرهاب الإسلامي المتطرف: ٢١، ١١٧

أزمة أراضي فلوريدا الزراعية (١٩٢٢): ٩٥

أزمة أسواق المال العالمية (١٩٨٧): ٩٦

أزمة اقتصادات نمور آسيا (١٩٩٧): ٩٦، ١٠٣، ١١٤

الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩): ٢٠-٢١، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٠-١٠٢، ١٠٤-١٠٦، ١١٠، ١١٥-١١٦، ١١٩، ١٢١

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (٢٠٠٨): ١٦-٢٠، ٢٢-٢٣، ٣٠، ٣٢، ٤٣، ٤٥، ٥٥-٥٧، ٦١، ٦٤-٦٥، ٧١-٧٢، ٧٦،

٨٥-٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٩-
١٠٠، ١٠٢-١٠٣، ١١٥، ١١٧،
١١٩، ١٤١، ١٤٨-١٥٠، ١٥٢،
٢٠٦، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٦٦،
٢٦٨، ٣٠٤، ٣١١، ٣٢٩، ٣٦٦

أزمة ركود الاقتصاد الأمريكي: ١٠٣

أزمة زهور (توليب) (هولندا): ٩٥

أزمة النازداك (فقاعة شركات الإنترنت) (٢٠٠٠): ٩٦، ١٠٣

استثمارات بدائل الطاقة: ١٤٢

استثمارات الطاقة: ١٣١، ١٤٤

الاستثمارات النفطية: ١٤٤

الاستقرار الاقتصادي: ٣١، ٢٤٩-
٢٥١، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧٣

استقرار صندوق الفائض المالي: ٢٣٤

استهلاك الطاقة: ٢٣، ١٠٧، ١٣٠،
١٥١، ١٥٣-١٥٤، ٢٨٢

الاستهلاك المحلي من النفط: ٣٨، ٨٢،
٢٣٢

استهلاك الوقود: ٢٨٢

الأسعار الاسمية: ٧٨، ١٠٧، ٢٨١

أسعار النفط: ١٥-١٩، ٢٤-٢٦،
٣٢-٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٥٣-
٥٦، ٦١، ٦٣-٦٨، ٧٠-٧٨،
٨٢، ٨٤، ٨٦-٩٠، ٩٣-٩٤،
٩٦، ١٠٢، ١٠٨، ١١٢-١١٥،
١٢٠، ١٢٦، ١٣١، ١٣٦-١٣٧،
١٣٩-١٤٣، ١٥٢-١٥٤، ١٦٣،
١٦٦-١٧٠، ١٧٢، ١٨٣، ١٩٣،
١٩٩، ٢٠١-٢٠٢، ٢١٤، ٢١٩،
٢٢١-٢٢٢، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٣٦،
٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٤-
٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٩-٢٨٢، ٢٨٤،
٢٨٧-٢٩٠، ٢٩٣-٢٩٥، ٣٠٠-
٣٠٢، ٣٠٤، ٣٥٣، ٣٥٧،
٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٨٠-٣٨١

الإسلام السياسي: ٣٧٩

الإسلام المتطرف: ٢٢، ١٠٩، ١١٤،
١١٧

أسواق عقود النفط المستقبلية: ١٣٩

الإصلاح السياسي: ٢٥، ١٦٤،
١٨٢، ٢٠٧-٢٠٨، ٢١٠، ٣٧٨

الإصلاحات الاقتصادية: ٢١٠

إعادة توزيع الثروة: ١٩٧، ٣٣٠

الاقتصاد الحقيقي: ٢٠-٢١، ٩٤-
٩٧، ١٠٠، ١١٥، ١١٧، ١٢٠،
٢٨٨، ٢٩٠

اقتصاد السوق: ٩٩، ١١٠، ١٢٤

الاقتصاد العالمي: ١٩-٢١، ٣٠، ٣٢،
٨٩، ٩٥، ١٠٣-١٠٥، ١١٠-
١١٢، ١١٤، ١١٦-١١٧، ١٢٢-
١٢٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦-١٣٧،
١٣٩-١٤٢، ١٤٨، ١٥٤، ٢٤٦-
٢٤٨، ٢٧٥، ٢٧٩-٢٨١، ٢٨٧

الاقتصاد النفطي: ٢٥٠

الإمارات العربية المتحدة

ـ شركة دبي القابضة: ٢٥٨

ـ مجلس دبي للاستثمار (DIC): ٢٥٨

ـ هيئة أبو ظبي للاستثمار: ٣١، ٢٥٧، ٢٦١-٢٦٥، ٢٦٧
أمن الطاقة: ٢٣، ١٣١، ١٥٠-١٥١
أمن الطاقة النظيفة: ١٥١
أمن الطلب: ١٣٢
الأمية: ١٩٣، ٢١٥
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2): ٢٤، ١٣١، ١٣٣، ١٥١
إنتاج الطاقة: ٦٣، ٦٩، ٢٨٣
إنتاج الغاز وسوائل الغاز (بروبان وبيوتان ونفثا): ١٧٤
إنتاج النفط: ١٧، ١٩، ٤٠-٤١، ٥٧، ٦٣، ٦٥، ٦٧-٧٠، ٨١-٨٣، ٨٧، ٨٩-٩٠، ١٣١، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٤-١٧٦، ٢٠٩-٢١٠، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٣، ٣٠٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٥
الإنفاق الاجتماعي: ٢٩٤
الإنفاق الاستثماري: ٣٣، ٢٩٤
الإنفاق العسكري والأمني: ٣٣، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٠٠
الانفتاح السياسي: ١٦٣
الانكماش الاقتصادي: ٦١، ٩٨، ١٢٩، ١٣٤
أوباما، باراك: ١١١، ١٥٥
أوروكفلر، هوفر: ٩٧
الإيرادات النفطية: ٢٦، ٢٨-٢٩، ٣١-٣٢، ٤٦، ١٦٦-١٦٨، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩، ٢٠٢-٢٠٣، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣٥-٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٩-٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٥-٢٩٧، ٣٠٠، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٤

ـ ب ـ

باث، أوكتافيو: ٥٤
بالحصا، أحمد سيف: ٤٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٨، ٣٨٠
البتروكيماويات: ١٧١-١٧٣، ١٧٦، ٢٨٧، ٣٠١
البحرين
ـ بنك البحرين الوطني: ١٦٥
ـ بنك الخليج الدولي: ٢٠٦
ـ الجهاز المركزي للمعلومات: ١٨٨-١٨٩، ٢٠٧
ـ حقل البحرين: ١٧٤-١٧٥
ـ حل المجلس الوطني (١٩٧٥): ٢٦، ١٧٠، ١٨٣
ـ الديون: ١٨٦
ـ شركة ألومينيوم البحرين (ألبا): ١٦٥، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦
ـ شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات: ١٧٢
ـ شركة البحرين للاتصالات (بتلكو): ١٦٥

ـ شركة توسعة غاز البحرين الوطنية: ١٧٢
ـ شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك): ١٧٢-١٧٣، ١٧٦
ـ شركة «شل» للغاز والطاقة: ١٧٦
ـ شركة غاز البحرين (بناغاز): ١٧٢، ١٧٤-١٧٦
ـ الشركة القابضة للنفط والغاز: ١٧٢
ـ شركة ممتلكات البحرين القابضة: ٢٥، ١٦٤
ـ شركة نفط البحرين (بابكو): ١٥٦، ١٧٢-١٧٤
ـ صندوق «احتياطي المشاريع الاستراتيجية»: ٢٤٩
ـ مشروع بندر السيف: ١٩٨
ـ مصرف البحرين المركزي: ١٧١
ـ المؤسسة العربية المصرفية: ٢٠٦
ـ مؤسسة نقد البحرين: ١٧١
ـ الهيئة الوطنية للنفط والغاز: ١٧٢-١٧٥
بدائل الطاقة الخضراء: ١٤٠
بدائل مشتقات النفط: ٢٣، ١٥٠
برامج التصحيح الهيكلي: ٢٤٨
براون، جوردون: ١٥٥
بشارة، عبد الله: ٣٧٣-٣٧٤
البطالة: ٢٠، ٩٤-٩٥، ٩٧-٩٨، ١٠٥، ١١٤-١١٦، ١٢٦، ١٧٠
البعيز، إبراهيم: ٤٩، ٥٤
البنك الدولي: ٣٠، ٢٤٥
بنوك الأوفشور: ١٧١
البيروقراطية النفطية: ٤٤
بينيراي، فيليب: ٣٤

ـ ت ـ

التجنيس السياسي: ١٩٢-١٩٣، ٢٠٢، ٢١٥
التحضر النفطي: ٣١٢
تخلف التنمية: ٤٤
ترشيد الاستهلاك: ٢٨٤
ترومان، إدوين: ٢٦٣
تشرشل، وينستون: ٩٨
التضخم: ٢٩، ١٠٢، ١٥٤، ٢٣٨، ٢٨١، ٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٩
التضخم السالب: ١٠١، ١٠٥
التغير المناخي: ٢٣، ١٣١، ١٥٠
التغيير الديمغرافي: ١٧٧
تقنيات بدائل الطاقة غير الأحفورية: ١٣٣
تقنيات عزل وخزن ثاني أكسيد الكربون في المكامن النفطية الناضبة: ١٤٩
تقنيات الوقود الهيدروكربوني النظيف: ١٤٩

التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة: ١٧، ٨٦، ٨٩
تكنولوجيا الطاقة البديلة وحفظ الطاقة: ١٣٨
التميمي، عامر: ٥٠، ١٢٢، ١٢٦، ٢٧٢، ٣٧٩
التنمية الاجتماعية: ٢٨، ١٨٢، ٢٠٨
التنمية الاقتصادية: ٢٨، ٢٠٨
التنمية البشرية: ١٥٦، ٣٠٠، ٣١٩، ٣٧٨
تنمية الصناعات المستديمة: ٣٨
التنمية العمرانية: ٣١٠-٣١٢، ٣١٧
التنمية المستدامة: ٤٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٧٥، ٣٠٠، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨٣
التنمية النفطية: ٤٤
التنوع الثقافي: ٣٦، ٣٢٢، ٣٣٩
التنوع السكاني: ٣٦
التوازن بين العرض والطلب: ١٣٥، ١٣٨
توبن، جيمس: ٢١، ١١٦
توطين العمالة الوافدة: ١٩٤

- ث -

ثاتشر، مارغريت: ١٠٢، ١٠٤-١٠٥
الثقافة الاستهلاكية: ٣٥
الثقافة «البترودولارية»: ٣١١-٣١٢، ٣١٩
الثقافة الترفيهية: ٣٧
ثقافة الرأي الواحد: ٣٦
الثقافة السياسية: ٣٦
الثقافة الغربية: ١٠٩
ثقافة القبيلة والغنيمة: ٣٦
ثقافة «مدن اللحظة»: ٣٢٣
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٦٤، ٦٧، ١٠٧، ٢٤٦، ٢٨٠
ثورة أوروبا الصناعية: ١٠٧، ١٢٣
الثورة البلشفية (١٩١٧): ٩٤، ٩٩

- ج -

الجزائر
ـ صندوق تنظيم الإيرادات: ٢٥١

- ح -

الحداثة المادية: ٣١٢
الحداثة المتحولة: ٣١٢
الحراك السياسي: ١٧٠
الحرب الباردة: ١٠١، ١٠٦، ١٢١-١٢٢
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ٢٨٠
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ٩٧-٩٨، ١٠٢
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٢٠، ٩٣، ٩٨-١٠١، ١٠٧، ١١٦

الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٠٨، ٢٤٦، ٢٨٦
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٢٥، ٦٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٦٩، ٢٨٠، ٣٠٤
حرب فييتنام (١٩٦٣ ـ ١٩٧٥): ١٠١
حسن، بكر: ٤٩، ١١٩
حق الأجيال القادمة في الثروة النفطية الناضبة: ٢٣، ١٥١
حقوق الإنسان: ٤٤-٤٥، ١٨٠، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٥٩
الحقوق السياسية: ٣٥، ٣٢٧
حقوق العمالة المهاجرة: ٢٠٩
حقوق المواطنة: ٣٥، ٣٢٧
حقول النفط الثقيل: ١٧٧
حمد بن عيسى آل خليفة (ملك البحرين): ٢٤، ١٦٣
الحمود، حامد: ٤٩، ٣٣٠، ٣٦٧
الحمود، عبد الرحمن: ٥٠-٥١، ١٢٣، ١٥٥، ٣٣٥، ٣٦٧
الحمود، موضي: ٥١، ١٥٢
الحوشان، حمد: ١٦، ٢٨، ٤٩، ٥٧، ٢١٧، ٢٣٩، ٢٤١
الحوكمة: ٢٩، ٣٢، ٢٣٨، ٢٦٣، ٢٦٨

- خ -

خدوري، وليد: ٧٨
الخصخصة: ١٧٦
الخطر الديموغرافي للعمالة الوافدة: ٢٠٩، ٢١٥
خلفان، ضاحي: ٣١٥
الخلل الاقتصادي: ٤٤-٤٥، ٢٩١
الخلل الأمني: ٤٤-٤٥
الخلل السكاني: ٤٤-٤٥، ٧٦، ٨٤، ٩٠، ٢٩١، ٣٢٠-٣٢١
خليفة بن سلمان آل خليفة: ١٦٤

- د -

الدامر، شافي: ١٢٠، ٣٣٥
الدَّبْينة: ٣٢٣، ٣٣٩
الدولة الريعية: ٢٥، ١٦٥، ١٦٨، ٢١١
الديمقراطية: ٤٤، ٢١٣، ٣٣٤
ديمقراطية المدن: ٣٦، ٣١١، ٣٣٤

- ر -

الرخاء الاقتصادي: ٣١٨، ٣٢٤
الردم البحري: ١٩٧-١٩٨
الركود الاقتصادي: ٦١، ١٥٤
الركود التضخمي: ١٠٢
روبنسون، جينيفر: ٣٢٢
روزفلت، فرانكلين: ٩٩-١٠١، ١١١
روكفلر، جون: ٩٦

الريامي، حمد عبد الله: ٤٩، ١١٩، ١٢٣، ١٢٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٩٩، ٣٢٩، ٣٨٣
ريغان، رونالد: ١٠٢، ١٠٤-١٠٥
ريكاردو، ديفيد: ٦٨

- ز -

زكريا، فريد: ١٢٤
الزهراني، سعد: ٥٠، ٣٨٣
الزيت الحجري: ٧٠، ٧٢-٧٣
الزيت الصخري: ١٩، ٨٨
زيت القار الرملي: ١٩، ٧٠-٧١، ٨٧

- س -

ساركوزي، نيكولا: ٣٠٥
ستانلي، مورغان: ٢٥٩
السعدون، جاسم: ١٦، ٢٠-٢٢، ٤٩، ٥٦، ٩١، ١١٩-١٢٣، ١٥٤، ٣٠٤، ٣٣٧، ٣٨١
السعر الاقتصادي للنفط: ٩٠
السعودية
- الاقتصاد: ٢٤٨
- حقل أبو سعفة: ٧٩، ١٧٤-١٧٥
- سكرتاريا منتدى الطاقة العالمي في الرياض: ٢٤، ١٥١
- شركة أرامكو السعودية: ١٤٧
- شركة سابك: ٢٥٨
- شركة المملكة القابضة: ٢٥٨
- صندوق التنمية: ٢٢٦، ٢٤٠
- صندوق فائض المال: ٢٣٩
- الفائض المالي: ١٦، ٢٨، ٥٧، ٢١٧، ٢٣٩
- فوائض الميزانية: ٢٨
- مؤسسة النقد العربي السعودي: ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٦-٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٥
سقوط الاتحاد السوفياتي: ٢١، ١٠٢، ١١٧
سقوط حائط برلين (١٩٨٩): ١٠٢
سلة نفط أوبك: ١٩، ٨٨، ٢٠٣
سلطان، حسن (الشيخ): ١٩١
سلطان، عبد العزيز: ٥١، ١٥٣
سلعنة العمارة: ٣٤
سلمان بن حمد آل خليفة: ١٦٤
سلمان، علي: ١٨٨-١٨٩
سميث، آدم: ٢١، ٩٩-١٠٠، ١١٦، ١٢٤
سوائل الغاز: ١٧٣-١٧٤
سورس، جورج: ١١٤
سوق العمل: ٢٥، ١٦٤، ١٩٢-١٩٣

سوق النفط: ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٤١، ٤٣، ٦٢-٦٣، ٨٨، ٩٣-٩٤، ١١١-١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٤٥-٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٩-٢٨٠، ٣٧٣، ٣٨٠

سياسات الرفاه الاجتماعي: ٢٨٨

السياسات النفطية الوطنية: ١٧، ٤١، ٤٦، ٥٧، ٣٧٣

سياسة التجنيس: ١٩٢-١٩٣، ٢٠٩-٢١٠

السيد، إبراهيم شريف: ١٦، ٢٤، ٢٦، ٤٩، ٥٦، ١٦١، ٢١٣

السيد الهاشمي، محمد: ٥١، ٢٣٩

- ش -

الشامسي، فاطمة: ٣٣١

شخبوط (الشيخ) (حاكم أبو ظبي): ٣٣٠-٣٣١

الشراح، نادية: ٥١، ٣٦٦

الشركات المتعددة الجنسيات: ٢٨٠

شركات النفط العالمية: ٧٠، ٩٠، ١٤٦-١٤٧، ١٤٩

شركات النفط الوطنية: ٦٧، ٩٠، ١٤٣، ١٤٦-١٤٧

شركة أرامكو: ١٥٥-١٥٧، ١٥٩-١٦٠، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٥٨

شركة الاستثمارات العربية البترولية (أبيكورب): ١٣١، ١٤٤-١٤٥

شركة كالتكس الأمريكية: ١٧٦

شريف، إبراهيم: ١٦، ٢٤، ٢٦-٢٧، ٤٩، ٥٦، ١٦١، ٢١٣

الششتاوي، ياسر: ٣٢٣

الشفافية: ٢٩، ٣٢، ٨٠، ٨٣، ١٢٠، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٠-٢٥١، ٢٦٣-٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧٢

شهاب الدين، عدنان: ١٦، ٢٢-٢٣، ٥١، ٥٦، ١٢٧، ١٥٢، ١٥٥-١٥٨، ٢٧٠، ٣٦٦، ٣٨٠

الشورى: ٤٤، ٢٦٩

شوميتي (الاقتصادي الألماني): ١٢٣

الشيوعية: ١٠٩

- ص -

صادرات الغاز المسال (LNG): ١٧، ٨٣، ٨٦، ٢٧٢، ٣٢٦

الصادرات النفطية: ٧٨، ٢٣٢، ٢٨٨، ٣٥٤

صناديق استقرار العائدات النفطية: ٣٠-٣١، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٦

صناديق التقاعد: ١٤٢-١٤٣، ٢٠٢، ٢٠٥-٢٠٦، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٧٥

صناديق الثروة السيادية: ١٦، ٣٠-٣٢، ٥٧، ٨٠، ١٢٠، ١٤١، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٥-٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٦٦، ٣٧٤

صناديق العدالة بين الأجيال: ٣١، ٢٦٧

صناديق الموازنة: ٢٩، ٢٣٥-٢٣٦

الصناعات التحويلية: ١٧٢، ٢١٦

صناعات الطاقة: ١٤٢-١٤٣، ١٤٦، ١٥٨

صناعات المصب: ١٣١، ١٤٥

الصناعات النفطية: ٢٢-٢٣، ٥٦، ١٢٧، ١٤١-١٤٤، ١٤٧-١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ٢١١، ٣٤٥-٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٥-٣٦٦

صناعة الألومينيوم: ١٦٥، ١٧١-١٧٢، ٣٠١

صناعة عزل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في المكامن الجوفية: ٢٤، ١٥١

صناعة النفط: ١٦-١٨، ٢٢-٢٣، ٥٦-٥٧، ٦٧، ٨٧، ١٢٧، ١٤١-١٤٣، ١٤٧، ١٤٩-١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ٢١١، ٢٨٠، ٣٤٤-٣٤٦، ٣٤٨-٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٨

صندوق التقاعد الدولي: ٣٥٧

صندوق النقد الدولي: ٣٠، ١٠١، ١٠٣، ١١١-١١٢، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٥-٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٨٧

صندوق النقد العربي: ٢٧٤، ٢٩٧

- ض -

ضرائب الطاقة: ٢٣، ١٥٠، ٢٨٤

الضرائب على الدخل والأرباح: ١٧٢

ضريبة الكربون: ٢٤، ١٥١

ضيف، أحمد: ٤٩، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٦٧

- ط -

الطاقة الأحفورية: ١٣٠-١٣١

طاقة الرياح: ١٢٩

الطاقة الشمسية: ١٢٩، ١٤٩، ٣٠٢

الطاقة المتجددة: ١٣٤، ١٤٩، ١٥١، ٣٨٣

الطاقة النظيفة: ٢٤، ١٥١

الطاقة النووية: ١٢٩، ١٣٤

الطاير، أحمد: ٣١٥

الطريقي، عبد الله: ٦٧

الطفرة العقارية: ٢٩١

الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٣): ٢٥، ٣٠، ٣٥، ٦٧، ٨٥، ١٦٧، ١٦٩-١٧٠، ١٩٩، ٢٤٦، ٢٨٦، ٣١٢

الطفرة النفطية الثانية (١٩٨٥): ٣٠، ٨٥، ١٩٩، ٢٤٦

الطلب على الطاقة: ١٢٩-١٣٠، ١٣٨، ٢٨٤

الطلب على الغاز والفحم: ١٣٤، ١٤١

الطلب على النفط: ١٧، ١٩-٢٠، ٢٢، ٥٦، ٦٣-٦٦، ٨٦، ٨٨، ٩٦، ١٠٩، ١١٢، ١١٦، ١٢٤، ١٣١-١٣٥، ١٣٧-١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٣، ٢٥٣، ٢٨٢، ٢٨٤

الطلب على الوقود: ٢٨١-٢٨٢

- ظ -

ظاهرة الاصطفاف على سحب الأموال من المصارف: ٩٥

ظاهرة «المدن الكونية»: ٣١٩

ظاهرة «المدينة الكبيرة»: ٣١٢

- ع -

عائدات النفط: ١٦-١٨، ٣١، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٥٧، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٣-٨٦، ٨٩، ١٩٣، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٤٩-٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧١-٢٧٢، ٣٤٥، ٣٤٩-٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٧-٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٤

عبد الله السالم الصباح: ٢٧٣

عبد الله، عبد الخالق: ٤٧، ٥٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٧

العدالة بين الأجيال: ٣١، ٣٨، ٢٤٩، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٦٦-٢٦٧

العساف، إبراهيم بن عبد العزيز: ٢٤٠

العلوي، مجيد: ١٩٤

عمارة النفط والصحراء: ٣١١

العمالة الأجنبية: ١٦٠، ١٩٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢٩١، ٣٧٦

العمالة الأجنبية الرخيصة: ١٩٢

العمالة غير المواطنة: ١١٧

العمالة المحلية: ١٩٤

العمالة منخفضة الأجر: ١٩٣

العمالة المهاجرة: ٢٠٩

العمالة الوافدة: ٢٦، ١٧٧، ١٨٨-١٩٠، ١٩٣-١٩٥، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٥

العولمة: ٣٧، ٩٣، ١٠٣، ١٢١-١٢٢، ١٢٤، ٣٢٧

عولمة المدينة في الخليج: ٣٣٤

- غ -

الغاز الطبيعي: ٣٩، ٦٧، ٧٧-٨٣، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٦، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٩، ٣٤٩، ٣٦٤

الغاز المصاحب: ٦٧، ١٧٤-١٧٦
الغانم، عبد الله يوسف: ٤٦
غباش، رفيعة: ٥٠، ٣٣٣
غباش، محمد عبيد: ٤٥، ٣١٥
الغربللي، عبد الجليل: ٥٠، ٢١١، ٣٧٥
غرينسبان، آلن: ١٠٥
الغزو السوفياتي لأفغانستان (١٩٧٩): ١٠١
غورباتشوف، ميخائيل: ١٠٢

- ف -

الفارس، عبد الرزاق: ١٧، ٣٢، ٥٧، ١٥٣، ٢٧١، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٠٣
الفاشستية: ١٠٩
فخرو، جمال: ٢١٣
فخرو، علي: ٤٠-٤٢، ١٥٤، ١٥٦، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٦٥، ٣٧٣-٣٧٥، ٣٨٥
فخرو، منيرة: ١٥، ٤٦، ٥١، ٥٣، ١١٩
فريدمان، ميلتون: ٢١، ١١٧
فقاعة بحر الجنوب (١٧٢٠) (بريطانيا): ٩٥
فقاعة المسيسيبي (١٧١٩): ٩٥
الفقر: ١٧٠، ٣٠٠

- ق -

القاسم، فاروق: ١٧، ٣٧-٣٨، ٥١، ٥٧، ٣٤١، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٨، ٣٨١-٣٨٢
قرار حظر النفط العربي (١٩٧٣): ٦٤
القطاع الأمني: ١٩٢
القطاع الحكومي: ١٩٣، ٢٨٨، ٣٠١
القطاع الخاص: ٢٣، ٦١، ١٠٣، ١٢٠، ١٤٨، ١٥١، ١٥٩-١٦٠، ١٧١-١٧٢، ١٧٧، ١٩٣-١٩٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٦٦، ٣٨٠
القطاع الخاص الخليجي: ١٤٨
قطاع صناعات النفط: ١٤٨، ١٧٢
القطاع الصناعي: ٢٠٢، ٢٩٤
القطاع العام: ٢٦، ١٤٨، ١٥٩-١٦٠، ١٧٧، ٢٥٧، ٢٨٨
القطاع العسكري: ١٩٢
القطاع العقاري: ٢٥، ٣٣، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٩٠-٢٩٤
قطاع الغاز: ١٤٥
القطاع الكهربائي: ١٥٣
القطاع المالي: ٢٠، ٩٣، ٩٥، ١٠٠، ١٠٤-١٠٥، ١١٥، ١٧١-١٧٢، ٢٠٢، ٢١١
القطاع المصرفي: ٢١، ٩٥-٩٧، ١١٧، ١٢٦، ١٧١-١٧٢، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٦

قطاع المواصلات: ١٣٠، ١٤٢، ٢٨٣، ٢٨٧
القطاع النفطي: ٣٩، ١٥٢-١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ٢١١، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٥٥، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٧٧، ٣٨٠
القطبية الأحادية: ٢٠، ٩٤، ١١٦
القطبية الثلاثية (الأمريكية الأوروبية الآسيوية): ٢٠، ١١٦
قطر
- صندوق استقرار العائدات: ٢٤٩، ٢٥٢
- هيئة الاستثمار القطرية: ٢٥٧، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٤-٢٦٥
القعود، ناصر: ٥١، ٢٣٩
القويز، عبد الله: ٥٠، ٣٧٣

- ك -

الكواري، علي خليفة: ١٥-١٧، ١٩، ٤٠-٤١، ٤٣، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ١١٩، ١٥٦، ٢٤١، ٢٦٩، ٢٧١، ٣٠٤، ٣٣٤، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٥-٣٨٦
كوالز، جون: ٢٨، ٤٩، ٢١٧
الكويت
- اتفاقية المساعدة الفنية المستخدمة (١٩٩٠): ١٥٧
- البنك المركزي: ١٢٦
- شركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC): ١٥٩
- صندوق الاحتياطي العام: ٢٤٩، ٢٦٤
- هيئة الاستثمار الكويتية: ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٤-٢٦٥
كينز، جون ماينرد: ٩٧، ١٠٠
الكينزية: ٩٩
الكينزيون المحدثون: ٢١، ١١٦

- ل -

لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): ٢٥٦، ٢٦٢

- م -

ماركس، كارل: ٩٩
مبدأ التخصص: ١٠٣
مبدأ تقسيم العمل: ١٠٣
مبدأ الرخاء الاقتصادي: ٣٢٤
مجتمع الرفاه: ٣٠١
مجموعة الدول السبع الكبرى (G7): ٧٨
مجموعة العمل الدولية: ٢٦٣
محمد، مهاتير: ١١٤
المخزون النفطي التجاري: ١٣٥-١٣٦
مدرسة شيكاغو: ٢١، ١١٧
مدن «البترودولار»: ٣١٣، ٣١٧، ٣١٩
المدن المتعددة الجنسيات: ٣١٧، ٣٢٢

المدني، عبد الله: ٥٠، ١٥٦، ٢٤٠، ٣٨١
المدينة المعولمة: ٣٦، ٣٢٢، ٣٢٧
المدينة المؤقتة: ٣١٧
مراد، جاسم: ٤٩، ١٥٧، ٢١٣، ٣٠١، ٣٧٧
مرحلة ما بعد النفط: ٢٥، ١٦٨، ١٨٨، ٢٠٢
مركز دراسات الوحدة العربية: ٤٣، ٣٧٥
المساءلة: ٢٩، ٣٢، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨
مسألة التجنيس: ٣١٤
مشاريع البنية التحتية: ٢٦، ١٧٧-١٧٨
مشروع الغاز العميق: ١٧٦
مصادر الطاقة: ٦٥، ٦٩، ٧٤، ١٢٩، ١٤٩، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٠٥
المصارف الإسلامية: ١٧١، ٢١٣
مظفر، عبد المحسن: ٥١، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٢-١٥٣، ٢٧٠، ٣٣٠، ٣٦٧، ٣٨٢
المعهد الدولي للمالية العامة (IIF): ٨١
مفهوم «ديمقراطية المدينة» (أو «المدينة الديمقراطية»): ٣١١
مفهوم الضمان الاجتماعي: ١٠٠
المكامن والمصادر البديلة: ١٧، ١٩، ٨٦-٨٧، ٨٩
الملا، حبيب: ٣١٥
الملكية الخاصة: ٢٧، ١٩٦
الملكية العامة: ٢٧، ١٩٦، ٢٠٧
منتدى التنمية: ١٥، ٤٠، ٤٣-٤٤، ١٢٤، ٣٧٣
- اللقاء «نحو إصلاح جذري من الداخل» (٢٠٠٤): ٤٥
منتدى الطاقة العالمي: ٢٤، ١٥١
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك): ٢٨٤
منظمة التجارة العالمية: ٢٤٨
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٦٤، ٧٤-٧٦، ١٠٩، ١٣٥-١٣٦، ٢٥٦، ٢٨٢
منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك): ١٩، ٢٣-٢٤، ٤١، ٥٦، ٦١-٦٢، ٦٤-٦٨، ٧٧-٧٩، ٨٨-٨٩، ١٠٧-١٠٨، ١١٢-١١٣، ١٢٩-١٤٠، ١٤٢-١٤٣، ١٥٠-١٥٢، ١٥٨، ١٦٠، ٢٠٣، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٤، ٣٠٤، ٣٤٦، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٩-٣٨٠
المنيف، ماجد: ١٦، ٢٩، ٣١، ٥١، ٥٧، ٢٤٣، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٤-٢٧٥
الموارد النفطية الناضبة: ١٩، ٩٠
مؤتمر البترول العربي: ٦٧

المؤتمر العالمي للطاقة (٢٠٠٩: أبو ظبي): ٣٠٢
مؤسسة راند (RAND): ٧٢-٧٣
الموسى، علي: ٤٦، ٥١، ٥٤
مؤشر الداوجونز: ٩٦-٩٧، ١٠٥
مي بنت محمّد آل خليفة: ٥٤

- ن -

النازية: ١٠٩
النرويج
ـ الاقتصاد: ٣٥١، ٣٥٣، ٣٨١
ـ صندوق التقاعد: ٢٥٠
ـ لجنة الطاقة في البرلمان: ٣٤٨
ـ النفط: ٢٣٥، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٩
النظام الاقتصادي العالمي الجديد: ٢٣، ١٢٠، ١٥٠، ٢٨٦
النظام النقدي العالمي: ١٢٢
النعيم، مشاري عبد الله: ١٧، ٣٣، ٣٥، ٥١، ٥٧، ٣٠٧، ٣٢٩-٣٣١، ٣٣٤-٣٣٧
النفط الثقيل: ١٧٥، ١٧٧
نفقات الدفاع والأمن: ٢٨، ٢٠٨
النمو الاقتصادي: ٢١، ٩٥، ١٠٦، ١١١-١١٢، ١١٤، ١١٦، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٩، ٢٨٢
النمو الاقتصادي الحقيقي: ١٥٣، ٢٠٩
النمو الاقتصادي العالمي: ٢١، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٧
النمو السالب: ٢٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٢، ١١٦
النمو السكاني: ١٨٨، ١٩٠-١٩١، ٣٢٥
النمو العقاري في المدينة الخليجية: ٣٥، ٣١٦
النمو العمراني: ٣٣-٣٤، ٣٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٠
النيباري، عبد الله: ٥٠، ١٥٦، ١٥٨-١٥٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٧٣، ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٨٠-٣٨١
نيكسون، ريتشارد: ١١٤

- هـ -

الهبوط في أسعار الأصول: ٢١، ١١٧
هتلر، أدولف: ٩٨
الهجرة الوافدة إلى الإمارات العربية: ٣١٦
الهجين السكاني: ٣١٧
الهذلول، محمد: ٥١، ٢٧٠، ٢٧٦، ٣٠٣، ٣٠٥
هوفر، هربرت: ٩٦-٩٧، ١٠٠
الهوية الثقافية: ٣١٣-٣١٤، ٣١٧
الهوية الثقافية للمدينة الإماراتية: ٣١٧

الهوية الوطنية: ٢٠٩، ٣١٤-٣١٥، ٣٢٠
الهيكلة: ٢٦٣

- و -

الوقود الأحفوري: ٢٣، ١٥٠، ٢٨٣
الوقود الحيوي: ١٩، ٧٣-٧٦، ٨٧-٨٨، ١٤٠، ١٤٢، ٣٨٣
وكالة التصنيف الدولية «موديز»: ١٨٦
وكالة الطاقة الدولية: ٤٣، ٥٦، ٦١-٦٣، ٨٩، ١٠٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ٢٤٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٧
الولايات المتحدة
ـ الاقتصاد: ٩٦-٩٧، ١٠٣-١٠٤
ـ الكونغرس: ١١٤، ١٢٦، ١٤٢
ـ وكالة معلومات الطاقة (EIA): ٦٩، ٧٨
الوليد بن طلال (الأمير): ٢٥٨

- ي -

اليابان
ـ الاقتصاد: ٩٧
اليد الخفية: ٢١، ٩٩، ١٠٣، ١١٠، ١١٦، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦
اليد الظاهرة: ٢٠-٢١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٦-١١٧، ١٢٤
اليد العاملة الرخيصة: ١٩٣-١٩٤
اليوشع، أحمد: ٤٩، ١٢١، ١٢٦، ٢١١، ٣٠٠

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب (الذي هو تعبير عن عودة الاهتمام الأهلي بالنفط وعائداته وتأثيراته) خلاصات البحوث التي قدّمت في اللقاء الثلاثين لـ **منتدى التنمية** الذي عقد في البحرين في ١٢-١٣/٢/٢٠٠٩، تحت عنوان: **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

يشير الكتاب، بوضوح، إلى غياب سياسات وطنية في بلدان المنطقة، ومثلها البلدان العربية الأخرى المصدّرة للنفط، تربط بين تصدير النفط واعتبارات التنمية من منظور وطني عربي.

من هنا تبرز أهمية الدراسات التي يتضمنها الكتاب، والمناقشات التي دارت حولها، الداعية إلى ضرورة تغيير هذا الوضع الشاذ والمتخلف.

فهي تدعو إلى نشر الحسابات الختامية للميزانيات العامة، وإعلان تقرير ديوان المحاسبة العامة. هذا إلى جانب العمل الجاد على وضع سياسات نفطية وطنية، يتم بموجبها إخضاع صادرات النفط لاعتبارات التنمية والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة عبر الأجيال، دون الإضرار بالمصالح المشروعة للشعوب والدول المستوردة للنفط، والشريكة معنا في الاهتمام الاستراتيجي به.

ولعلّ ما قام به اللقاء من طرح لنموذج «دولة النرويج» وإبراز سياستها النفطية وشفافيتها وكيفية تعاملها مع إيرادات الدولة من النفط، تبرز الدعوة التي تبنّاها اللقاء إلى وضع سياسات نفطية في البلدان المصدّرة. . ، هذا إلى جانب تأكيد أهمية الأمانة على المال العام، والشفافية في التعامل مع الإيرادات النفطية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٥ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-288-4